

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَفَيفِي المعروف بـ "يوسف أفتدي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراصين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن براهيم

دراسات إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد السادس

المحتوى:

الجمعة - صلاة الخوف - العيدين -

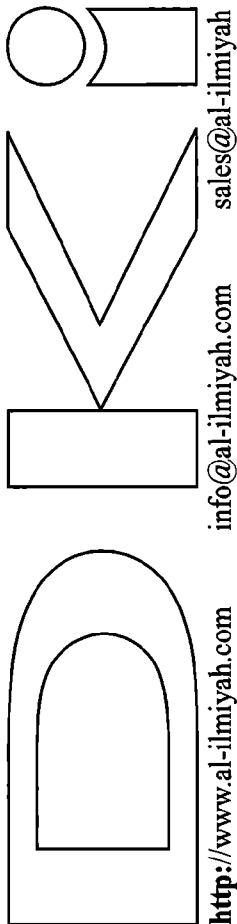
الوتر - الاستسقاء - الكسوف



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها مكتبة بيت بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪḤ AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٢١ مجلداً) 23280 Pages (31 Parts / 31 Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm Size

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H. Year

بلد الطباعة لبنان Printed in Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) Edition 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنسيق الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

11 - كِتَابُ الْجُمُعَةِ⁽¹⁾

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) كذا ثبتت البسملة هنا في رواية وَقُدِّمَتْ، وفي رواية أخرى ثبتت أَيْضًا، ولكن أُخِرَتْ عن الترجمة.

11 - كِتَابُ الْجُمُعَةِ

ثبتت هذه الترجمة للأكثر، وسقطت في رواية كريمة، وأبي ذر عن الحموي. والجُمُعَةُ: بضم الميم على المشهور، وقد تسكن، وقرأ بها الأعمش،

(1) قال الكرمانى: الجُمُعَةُ بسكون الميم؛ بمعنى المفعول؛ أي: اليوم المجموع فيه، وبضمها تثقيل لها كعسر في عسر، وبفتحها؛ بمعنى الفاعل؛ أي: اليوم الجامع للناس؛ فإن قلت: لم أنت وهو صفة اليوم. قلت: التاء للمبالغة، كما يقال: رجل علامة، وفي «الكشاف» في سورة الجُمُعَةِ قرئ بهن جميعًا، اهـ.

وقال الحافظ: الجُمُعَةُ بضم الميم على المشهور، وقد تسكن، وقرأ بها الأعمش، وحكى عن الفراء فتحها، والزجاج الكسر، واختلف في التسمية بذلك، مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة بفتح العين وضم الراء، فقليل: سمي بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه، وقيل: لأن خلق آدم جمع فيه، ورد ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وغيره في أثناء حديث، وهذا أصح الأقوال، ويليهِ ما روي عن ابن سيرين بإسناد صحيح إليه في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة، وكانوا يسمونه: يوم العروبة، فصلى بهم وذكرهم فسموه: الجُمُعَةُ حين اجتمعوا إليه، ذكره ابن أبي حاتم موقفاً، وقيل: لأن كعب بن لؤي كان مجمع قومه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيبعث منه نبي. وقيل: إن قصبا هو الذي كان يجمعهم، وقيل: سمي بذلك؛ لاجتماع الناس للصلاة فيه، وبهذا جزم ابن جزم، فقال: إنه اسم إسلامي لم يكن في الجاهلية، وفيه نظر إلى آخر ما قال الحافظ، وقال: ذكر ابن القيم في «الهدى» ليوم الجمعة: اثنتان وثلاثين خصوصية، اهـ.

وقال الطحاوي على «المراقبي»: اختلف في هذه التسمية مع الاتفاق أنه كان يدعى في الجاهلية: عروبة، فقال الزجاج، والفراء، وأبو عبيد، وأبو عمرو: كانت العروبة تقول ليوم السبت: شيار، وللأحد: أول، وللاثنتين: أهون، وللثلاثاء: جبار، وللأربعاء: دبار، وللخميس: مونس، وللجمعة: عروبة؛ أي: ثم نقلوها إلى هذه الأسماء المشهورة، وجزم ابن حزم أنه اسم إسلامي ولم يكن في الجاهلية، اهـ.

وحكى الواحدي عن الفراء فتحها، وحكى الزجاج الكسر أيضًا، وفي الموعب لابن التيان: من قَالَ بالتسكين قَالَ في جمعه جُمع، ومن قَالَ بالتحريك قَالَ: في جمعه جمعاء.

واختلف في تسمية هذا اليوم بالجمعة، مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية: العُرُوبة، بفتح المهملة وضم الراء وبالموحدة، فقل: سُمِّي بذلك لأن الله تعالى جمع فيه خلق آدم عليه السلام، ورد ذلك في حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه أحمد، وابن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث، وله شاهد عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذكره ابن أبي حاتم موقوفاً بإسناد قوي، وأحمد مرفوعاً بإسناد ضعيف، وهذا أصح الأقوال، ويليهِ ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين من أن الأنصار قالوا لأسعد بن زرارة قبل أن يقدم النَّبِيُّ ﷺ: لليهود يوم يجتمعون فيه، فاجعل لنا أيضًا يومًا نجتمع فيه، ونذكر الله تعالى، ونصلي ونشكره، فجعله يوم الجمعة، وكانوا يسمونه يوم العروبة، فسُمِّي الجُمُعَة حين اجتمعوا إليه.

وقيل: لأن كعب بن لؤي كان يجمع قومه فيه، فيذكرهم، ويأمرهم بتعظيم

واختلف في مبدأ فرضيتها، قال الحافظ في «الفتح»: اختلف في فرضيتها، فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة، وهو مقتضى ما تقدم من أن فرضيتها بالآية المذكورة وهي مدنية.

وقال الشيخ أبو حامد: فرضت بمكة، وهو غريب، اهـ.

قلت: أشار الحافظ بقوله: مقتضى ما تقدم إلى أن البخاري ترجم باب فرض الجمعة لقول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ [الجمعة: 9] الآية، وأنت خير بأن الاستدلال بالآية على مبدأ الفرضية مشكل جداً، فإنه لا خلاف بين العلماء في أنه ﷺ دخل المدينة يوم الجمعة وصلاتها أول يوم الدخول في مسجد بني سالم والآية نزلت بعد ذلك بزمان؛ لأن الأذان لم يكن بعد مشروعا وهذا الأمر في ذلك، ولذا ذكر السيوطي الشافعي في «الإتقان» هذه السورة في أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه، إلى أن قال: ومن أمثلته أيضًا: أن الجمعة فرضت بمكة، إلخ.

وفي أحسن القرى أن كتب التفسير من «البيضاوي»، و«الخازن»، و«معالم التنزيل»، و«الفتوي»، و«الخفاجي»، وغير ذلك كلها متضافرة على ذلك، وقد قال الشوكاني رأداً على الإمام الشافعي في اشتراطه عدد أربعين، لحديث أبي داود عن كعب بن مالك أنه إذا سمع النداء ترحم لأسعد بن زرارة، الحديث، أجيب عنه بأنه لدلالة في الحديث على اشتراك الأربعين؛ لأن هذه واقعة عين، وذلك أن الجمعة فرضت على النبي ﷺ وهو بمكة قبل الهجرة، كما أخرجه الطبراني عن ابن عباس، فلم يتمكن من إقامتها هنالك من أجل الكفار إلى آخر ما قال، وذكر ذلك الحافظ أيضًا كما سيأتي قريباً من قوله تحت قول النبي ﷺ: «ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فهدانا الله له» الحديث.

الحرم، ويخبرهم بأنه سيبعث منه نبي، روى ذلك الزبير في كتاب «النسب» عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، مقطوعاً، وبه جزم الفراء وغيره. وقيل: إن فُصِيًّا هو الذي كان يجمعهم، ذكره ثعلب في أماليه.

وقيل: سُمِّيَ بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وبهذا جزم ابن حزم، فقال: إنه اسم إسلامي، لم يكن في الجاهلية، وإنما كان يسمى العروبة، انتهى. قال الحافظ العسقلاني: وفيه نظر؛ فقد قال أهل اللغة: إن العروبة اسم قديم كان للجاهلية. وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة، فالظاهر أنهم غيروا أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى: أول، أهون، جبار، دُبار، مونس، عروبة، شُبار.

قال الجوهري: كانت العرب تسمى يوم الاثنين «أهون» في أسمائهم القديمة، وهذا يُشعر بأنهم أحدثوا لها أسماء، وهي هذه المتعارفة الآن كالسبت والأحد إلى آخرها، وقيل: إن أول من سَمَّى الجمعة العروبة كعب بن لؤي، وبه جزم الفراء وغيره، فيحتاج من قال إنهم غيروها إلى الجمعة فأبقوه على تسمية العروبة إلى نقل خاص، والله أعلم.

ثم إن الجمعة بسكون الميم بمعنى المفعول إلى اليوم المجموع فيه، وبفتحتها بمعنى الفاعل، أي: اليوم الجامع، واستشكل ثانية مع كونه صفة اليوم، وأجيب: بأن التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث، كما في رجل علامة، أو صفة للساعة.

وذكر ابن القيم في الهدي ليوم الجمعة اثنتين وثلاثين خصوصية، فإنه يوم عيد، ولا يصام مفرداً، وقراءة ﴿الْمَ تَزِيلُ﴾ [السجدة: 1 - 2]، و﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: 1] في صبحه، و﴿الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9]، و﴿الْمُتَّقُونَ﴾ [المنافقون: 1] فيه، والغسل له، والطيب، والسواك، ولبس أحسن الثياب، وتبخير المسجد، والتكبير، والاشتغال بالعبادة حتى يخرج الخطيب، والخطبة، والإنصات، وقراءة (الكهف)، ونفي كراهية النافلة وقت الاستواء، ومنع السفر قبلها، وتضعيف أجر الذهاب إليها بكل خطوة أجر سنة، ونفي سحر جهنم في يومها وساعة الإجابة، وتكفير الآثام، وأنها يوم المزيد والشاهد والمدخر لهذه الأمة، وخير أيام الأسبوع، وتجتمع فيه الأرواح إن ثبت الخبر فيه، وذكر أشياء آخر فيها نظر، وترك أشياء يطول ذكرها، والله أعلم.

1 - باب فَرَضَ الْجُمُعَةِ

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ

1 - باب فَرَضَ الْجُمُعَةِ

(باب فرض الجمعة لقول الله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾) أراد بهذا النداء الأذان عند قعود الإمام على المنبر للخطبة، ويدل على ذلك ما روى الزُّهْرِيُّ عن السائب بن يزيد، كان لرسول الله ﷺ مؤذن واحد، ولم يكن له مؤذن غيره، وكان إذا جلس رسول الله ﷺ على المنبر أذن على المسجد، فإذا نزل أقام الصلاة، ثم كان أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذلك، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كذلك، حتى إذا كان زمن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكثر الناس وبعدت المنازل، زاد أذاناً، فأمر بالتأذين الأول على دار له بالسوق، يقال له: الزوراء، فلم يُعَبِّ ذلك عليه.

(﴿مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾)، بيان لـ(إذا)، وتفسير له، وقيل بمعنى: في، كما في قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [فاطر: 40]؛ أي: في الأرض (﴿فَاسْعَوْا﴾) وفي رواية أبي ذر عن الحموي وحده بعد قوله: ﴿فَاسْعَوْا﴾: فامضوا، وهو تفسير منه للمراد بالسعي هنا، بخلاف قوله في الحديث الآخر: «فلا تأتوها تسعون»، فإن المراد به الجري، وفي تفسير النسفي: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾، فامضوا إليه واعملوا، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سمعت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقرأ: فامضوا إلى ذكر الله، وعنه: ما سمعت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقرأها قط، إلا: فامضوا إلى ذكر الله، ويقول: لو قرأتها: فاسعوا، لسعيت حتى يسقط ردائي، وهي قراءة أبي العالية، وعن الحسن: ليس المراد السعي على الأقدام، ولقد نهوا أن يأتوا المسجد إلا وعليهم السكينة والوقار، ولكن بالقلوب والنية والخشوع، وعن قتادة أنه كان يقول في هذه الآية: (﴿فَاسْعَوْا﴾)؛ أي: تسعى بقلبك ونيتك.

وقال الشافعي: السعي في هذا الموضع هو العمل، فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ [الليل: 4]، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ [البقرة: 205].

(﴿إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾) أي: إلى الصلاة، وعن سعيد بن المسيب: فاسعوا إلى

وَذَرُّوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩﴾ [الجمعة: 9].

ذكر الله موعظة الإمام، وقيل إلى الخطبة، وقيل: إليهما معاً.
 ﴿وَذَرُّوا الْبَيْعَ﴾ أي: اتركوا البيع والشراء، لأن البيع يتناول المعنيين جميعاً، وإنما يحرم البيع عند الأذان الثاني.
 وقال الزُّهْرِيُّ عند خروج الإمام.
 وقال الضحّاك: إذا زالت الشمس حرم البيع والشراء.

وقيل: أراد الأمر بترك ما يزيل عن ذكر الله من شواغل الدنيا، وإنما خص البيع من بينها، لأن يوم الجمعة يوم يهبط الناس فيه من قراهم وبواديههم، وينصبون إلى المصر من كل أوب، ووقت هبوطهم واجتماعهم اختصاص الأسواق بهم إذا انتفخ النهار، وتعالى الضحى، ودنا وقت الظهيرة، وحينئذ يتكاثر البيع والشراء، فلما كان ذلك الوقت مظنة الذهول بالبيع عن ذكر الله، والمضي إلى المسجد قيل لهم: بادروا تجارة الآخرة، واتركوا تجارة الدنيا، واسعوا إلى ذكر الله، الذي لا شيء أنفع منه وأربح، وذروا البيع الذي نفعه يسير، وربحه مقارب.

﴿ذَلِكَكُمْ﴾، الكاف فيه حرف الخطاب، كالتاء في أنت، أي: السعي إلى ذكر الله ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ من البيع والشراء وسائر المعاملات، فإن نفع الآخرة خير وأبقى ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي: إن كنتم من أهل العلم، ولفظ رواية ابن عسّاكر: ﴿فَاسْعُوا﴾ إلى قوله: ﴿تَعْلَمُونَ﴾، قد استدل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بهذه الآية على فرضية الجمعة، وقد سبقه إليه الشافعي في «الأم».

وقال الزين ابن المنير: وجه الدلالة من الآية مشروعية النداء لها، إذ الأذان من خواص الفرائض، وكذا النهي عن البيع، لأنه لا ينهى عن المباح، يعني: نهى يحرم إلا إذا أفضى إلى ترك واجب، ويضاف إلى ذلك التوبيخ على قطعها.

وقال الشيخ الموفق: الأمر بالسعي يدل على الوجوب، إذا لا يجب السعي إلا إلى واجب، ثم فرضيتها، كما ثبتت بالكتاب ثبتت بالسنة، والإجماع، ونوع من المعنى أَيْضًا.

أما السنة فحديث جابر وأبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قالوا: خطبنا

876 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ،

رسول الله ﷺ الحديث، وفيه: «واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم صلاة الجمعة»، الحديث، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «الجمعة على من سمع النداء»، وعن حفصة رضي الله عنها، أنه ﷺ، قال: «روح الجمعة واجب على كل محتلم»، رواه النسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم.

وأما الإجماع، فإن الأمة قد أجمعت على فرضيتها من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير إنكار، لكن اختلفوا في فرض الوقت، فقال الشافعي في الجديد، وزفر ومالك وأحمد ومحمد في رواية: إن الجمعة، هو فرض الوقت، والظهر بدل عنها.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي في «القديم»: الفرض هو الظهر، ولكنه بأداء الجمعة، وقال محمد في رواية: فرض الوقت أحدهما غير عين، والتعيين إليه.

وفائدة الخلاف تظهر فيمن أدى الظهر في أول وقته، حيث يجوز مطلقاً، حتى لو خرج بعد أداء الظهر إليها، ولم يخرج لم يبطل فرضه عند أبي حنيفة بمجرد السعي مطلقاً، وعندهما لا يبطل إلا إذا أدرك، وعند الشافعي ومن معه: لا يجوز، سواء خرج إليها أم لم يخرج.

وأما المعنى فهو أنا أمرنا بترك الظهر لإقامة الجمعة، والظهر فريضة، ولا يجوز ترك الفرض إلا لفرض هو أكد منه وأولى، فدل على أن الجمعة أكد من الظهر في الفريضة، فصارت الجمعة فرض عين.

وقال الخطابي: أكثر الفقهاء على أنها من فروض الكفاية، قالوا بهذا غلط، وحكى أبو الطيب عن بعض أصحاب الشافعي غلط من قال: إنها فرض كفاية.

وفي الدراية: صلاة الجمعة فريضة محكمة، جاحدها كافر بالإجماع، ثم إنه قد اختلف في وقت فرضيتها، فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة، وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة، وهي مدنية.

وقال الشيخ أبو حامد: فرضت بمكة، وهو غريب، قاله الحافظ العسقلاني.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) وَابْنُ أَبِي حَمْزَةَ،

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الْأَعْرَجَ، مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيِّدْ.....»

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بكسر الزاي وبالنون عبد الله بن ذكوان (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزَ الْأَعْرَجَ، مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ، حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ) وفي رواية ابن عُيَيْنَةَ عن أبي الزناد عند مسلم: نحن الآخرون، ونحن السابقون (يَوْمَ الْقِيَامَةِ)؛ أي: الآخرون زماناً، السابقون منزلة وكرامة، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية، فهي سابقة لهم في الآخرة بأنهم أول من يحشر، وأول من يحاسب، وأول من يقضي بينهم، وأول من يدخل الجنة، وفي حديث حذيفة عند مسلم، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَضِلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا، فَكَانَ الْيَهُودُ يَوْمَ السَّبْتِ، وَكَانَ النَّصَارَى يَوْمَ الْأَحَدِ، فَجَاءَ اللَّهُ بَنَا، فَهَدَانَا اللَّهُ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَجَعَلَ اللَّهُ الْجُمُعَةَ وَالسَّبْتَ وَالْأَحَدَ كَذَلِكَ، فَهُمْ تَبِعُوا لَنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، نَحْنُ الْآخِرُونَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، وَالْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْمَقْضِيُّ لَهُمْ قَبْلَ الْخَلَائِقِ»، ويقال معناه: نحن الآخرون لأجل إتياء الكتاب لهم قبلنا، ونحن السابقون لهداية الله تعالى لنا، وقيل: المراد بالسبق هنا إحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل، وهو يوم الجمعة، ويوم الجمعة وإن كان مسبوqاً بسبت قبله واحد، لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية، إلا ويكون يوم الجمعة سابقاً، وقيل: المراد بالسبق هو السبق إلى القبول والطاعة التي طرفها أهل الكتاب، فقالوا: سمعنا وعصينا، والأول أقوى على ما قاله الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

(بَيِّدْ) بفتح الموحدة وسكون التحتانية، مثل: غير، وزنا، ومعنى وإعراباً، إلا أنه لا يقع مَرْفُوعاً ولا مجروراً، بل منصوباً، ولا يقع صفة، ولا استثناء متصلًا، وإنما يستثنى به في الانقطاع خاصة، وبكونه بمعنى غير جزم الخليل والكسائي، ورجحه ابن سيده، وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلت، وقال الداوودي: إنها بمعنى على، أو مع، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إن كانت بمعنى غير، فنصب على الاستثناء، وإن كانت بمعنى مع فنصب على الظرف، وروى ابن أبي حاتم

أَنَّهُمْ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، ثُمَّ هَذَا

في مناقب الإمام الشَّافِعِيِّ عن الربيع، عنه، أن معنى بيد من أجل، وكذا ذكره ابن حبان، والبغوي عن المزني، عن الشَّافِعِيِّ، وقد استبعده عياض، ولا بعد فيه، بل معناه: أنا سبقنا بالفضل إلهدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم، ويشهد له ما وقع في فوائد ابن المقرئ من طريق أَبِي صَالِحٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ نحن الآخرون في الدنيا، ونحن أول من يدخل الجنة، لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، وفي «موطأ» سعيد بن عفير، عن مالك، عن أبي الزناد، ولفظ ذلك بأنهم أوتوا الكتاب، انتهى.

وفيه: أن ما ذكره من المعنى لا ينفي الاستبعاد، كما لا يخفى على من تأمل، وأما ما ذكره شاهداً، فلا يصلح لذلك، لأن قولهم لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا تعليل لقوله: نحن الآخرون في الدنيا، فتأمل.

وقال الطيبي: هي للاستثناء، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، والمعنى: نحن السابقون للفضل، غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا، ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل، وإن كان متأخراً في الوجود، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله: نحن الآخرون، مع كونه أمراً واضحاً، وفي مسند الشَّافِعِيِّ: بايد أنهم، وفي مجمع الغرائب بعض المحدثين يرويه: بايد أنا أوتينا؛ أي: بقوة أنا أعطينا، قال أبو عبيد: وهو غلط، وليس له معنى يعرف، والله أعلم.

(أَنَّهُمْ) أي: غير أن اليهود والنصارى (أُوتُوا الْكِتَابَ)؛ أي: أعطوه (مِنْ قَبْلِنَا) واللام للجنس والمراد التوراة والإنجيل وقال القرطبي: المراد بالكتاب التوراة وفيه نظر لقوله: وأوتينا من بعدهم، فأعاد الضمير على الكتاب، فلو كان المراد التوراة، لما صح الإخبار، لأننا إنما أوتينا القرآن، ثم قوله: وأوتينا من بعدهم، سقط من رواية الأصيلي، وهو ثابت في رواية أبي زرعة الدمشقي، عن أبي اليمان، شيخ البخاري فيه، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه، وكذا لمسلم من طريق ابن عُيَيْنَةَ، عن أبي الزناد، وسيأتي تأملاً عند المؤلف بعد أبواب من وجه آخر عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(ثُمَّ هَذَا) أي: يوم الجمعة، وأشار إليه بكونه ذكر في أول الكلام، كما

يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ،

عند مسلم من طريق آخر، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَضَلَّ اللَّهُ عَنِ الْجُمُعَةِ مَنْ كَانَ قَبْلَنَا»، الحديث.

(يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ) والمراد بفرضه فرض تعظيمه، قَالَ ابن بطال: ليس المراد أن يوم الْجُمُعَةِ فرض عليهم بعينه فتركوه، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه، وهو مؤمن، وإنما يدل والله أعلم أنه فرض عليهم يوم من الْجُمُعَةِ، وكل إلى اختيارهم، ليقيموا فيه شريعتهم، فاختلفوا في أي الأيام هو، ولم يهتدوا ليوم الْجُمُعَةِ، وجنح القاضي عياض إلى هذا، ورشحه بقوله: لو كان فرض عليهم بعينه لقليل فخالفوا بدل فاختلفوا.

وقال النووي: يمكن أن يكونوا أمروا به صريحًا، فاختلفوا، هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر، فاجتهدوا في ذلك، فأخطؤوا، انتهى.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويشهد له ما رواه الطبري بإسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: 124]، قَالَ: أرادوا الْجُمُعَةَ، فأخطؤوا، وأخذوا السبت مكانه.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه كيف يشهد له هذا، وهم أخذوا السبت، لأنهم جعل عليهم وإن كان أخذهم بعد اختلافهم فيه، فخطئهم في إرادتهم الْجُمُعَةَ، ومع هذا استقروا على السبت الذي جعل عليهم هذا.

وقيل: يحتمل أن يكون فرض عليهم يوم الْجُمُعَةِ بعينه، فأبوا، ويدل عليه ما رواه ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر، عن السدي، ولفظه أن الله فرض على اليهود الْجُمُعَةَ، فأبوا، وقالوا: يا مُوسَى، إن الله لم يخلق يوم السبت شيئًا، فاجعله لنا، فجعل عليهم.

وفي بعض الآثار مما نقله عبد الله الأبي، أن مُوسَى عليه الصلاة والسلام عين لهم يوم الْجُمُعَةَ، وأخبرهم بفضيلته، فناظروه بأن السبت أفضل، فأوحى الله تعالى إليه: دعهم وما اختاروا، فالظاهر أنه عينه لهم، لأن السياق دال على ذمهم في العدول عنه، فيجب أن يكون قد عينه لهم، لأنه لو لم يعينه لهم ووكل التعيين إلى اجتهداهم، كان الواجب عليهم تعظيم يوم لا بعينه، فإذا أدى الاجتهاد إلى أنه

فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا اللَّهُ، فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبِعٌ

السبت أو الأحد، لزم المجتهد ما أدى اجتهاده إليه ولا يأثم، ويشهد له قوله هذا يومهم الذي فرض عليهم، فاختلّفوا فيه، فإنه ظاهر، أو نص في التعيين وليس ذلك بعجيب من مخالفتهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾ [البقرة: 85]، وغير ذلك، وكيف لا، وهم القائلون: سمعنا وعصينا.

(فَاخْتَلَفُوا فِيهِ) هل يلزم تعيينه أو يسوغ إبداله بغيره من الأيام، فاجتهدوا في ذلك فأخطؤوا، (فَهَذَا اللَّهُ) له بأن نص لنا عليه، ولم يكلنا إلى اجتهادنا، لا احتمال أن يكون ﷺ علمه بالوحي وهو بمكة، فلم يتمكن من إقامتها بها، وفيه حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما عند الدارقطني، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة، كما ذكره ابن إسحاق وغيره، ويحتمل أن يراد الهداية إليه بالاجتهاد، ويشهد للثاني ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مُحَمَّد بن سيرين، قَالَ: جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ، وقبل أن ينزل الجمعة، فقالت الأنصار: إن لليهود يوماً يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وللنصارى مثل ذلك، فهلهم فلنجعل يوماً نجتمع فيه فنذكر الله تعالى، ونصلي ونشكره، ففعلوه يوم العروبة، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة، فصلى بهم يومئذ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك: ﴿إِذَا تُدِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9]، الآية، وهذا وإن كان مرسلًا، فله شاهد بإسناد حسن، أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، وصححه ابن خزيمة، وغير واحد من حديث كعب بن مالك، قَالَ: كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة، الحديث في مرسل ابن سيرين، يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد، ولا يمنع ذلك أن يكون النبي ﷺ علمه بالوحي وهو بمكة كما تقدم.

وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتي البيان والتوفيق، وقيل: في الحكمة في اختيارهم الجمعة، وقوع خلق آدم عليه السلام فيه، والإنسان إنما خلق للعبادة، فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه، ولأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات، وأوجد فيه الإنسان الذي ينتفع بها، فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه.

(فَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ) أي: في اليوم المفروض علينا وعليهم تعظيمه (تَبِعٌ) جمع تابع، كالخدم جمع خادم.

الْيَهُودُ غَدًا، وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ⁽¹⁾.

(الْيَهُودُ غَدًا) فيه حذف تقديره: يعظم اليهود غدا، أو اليهود يعظمون غدا؛ أي: يوم السبت.
(و) يعظم (النَّصَارَى)، يومًا (بَعْدَ غَدٍ) أي: يوم الأحد، وإنما اختار اليهود

(1) أطرافه 238، 896، 2956، 3486، 6624، 6887، 7036، 7495 - تحفة 13744.

أخرجه مسلم في الجُمُعَةِ باب هداية هذه الأمة ليوم الجُمُعَةِ رقم (855).
قال الحافظ: قوله هذا يومهم المراد أن يوم الجمعة، والمراد بفرضه: فرض تعظيمه.
وقال ابن بطال: ليس المراد أن يوم الجُمُعَةِ فرض عليهم بعينه فتركوه؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن وإنما يدل والله أعلم أنه فرض عليهم يوم من الجُمُعَةِ وكل إلى اختيارهم فاختلفوا في أي الأيام ولم يهتدوا ليوم الجمعة، ومال عياض إلى هذا، ورشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه؛ لقليل: فخالفوا بدل فاختلفوا، وقال النووي: يمكن أن يكون أمروا به صريحًا فاختلفوا: هل يلزم تعيينه أو يسوغ البدء له بيوم آخر، فاجتهدوا في ذلك فأخطؤوا ويشهد له ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: 124]، ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك، وقد روى ابن أبي حاتم عن السدي التصريح بأنهم فرض عليهم يوم الجُمُعَةِ بعينه فأبوا، ولفظه أن الله تعالى فرض على اليهود الجُمُعَةَ فأبوا، وقالوا: يا موسى؛ إن الله تعالى لم يخلق يوم السبت شيئًا فاجعله لنا؛ فجعل عليهم، وليس ذلك بعجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا أَبْنَاءَ سُجْدًا وَفُولًا حَظًّا﴾ [البقرة: 58]، وغير ذلك، كيف لا وهم القائلون: سمعنا وعصينا، وقوله: هداانا الله، يحتمل أن يراد بأن إسحاق نص لنا عليه، وأن يراد الهداية إليه بالاجتهاد، ويشهد للثاني ما رواه ابن إسحاق بإسناد صحيح، عن محمد ابن سيرين، قال: جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ، وقبل أن تنزل الجمعة، فقالت الأنصار: إن لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة أيام، وللنصارى كذلك، فهلم فلنجعل يوما نجتمع فيه فنذكر الله تعالى، ونصلي، ونشكر فجعلوه يوم العروبة، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصلى لهم يومئذ، وأنزل الله بعد ذلك: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9]، الآية وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بإسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود، وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك، قال: «كان أول من صلى بنا الجُمُعَةَ قبل مقدم رسول الله ﷺ أسعد بن زرارة»، الحديث فمرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجُمُعَةَ بالاجتهاد، ولا يمنع ذلك أن يكون النبي ﷺ بالوحي، وهو بمكة فلم يتمكن من إقامتها، ثم فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند «الدارقطني» ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة، كما حكاه ابن إسحاق وغيره، وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجهتي البيان والتوفيق، وقيل في الحكمة في اختيارهم الجُمُعَةَ وقوع خلق آدم فيه، والإنسان إنما خلق للعبادة، فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه، ولأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات، وأوجد فيه الإنسان الذي يتنفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه، انتهى مختصرًا.

السبت، لأنهم زعموا أنه يوم قد فرغ الله فيه عن خلق الخلق، فقالوا: نحن نستريح فيه عن العمل، ونشتغل بالعبادة والشكر لله تعالى.

واختار النصارى يوم الأحد، لأنهم قالوا أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق، فهو أولى بالتعظيم، فهدانا الله تعالى لليوم الذي فرض تعظيمه عليهم وعلينا، ولم يهدهم له، وادخره لنا، وهو يوم الجمعة، وهو سابق على السبت والأحد، فنحن السابقون لهم في الدنيا أيضًا من هذا الوجه، والله أعلم.

وفي الحديث: دليل على فرضية الجمعة، لقوله: فرض الله عليهم، فاختلفوا، فهدانا الله له، لأن التقدير فرض الله عليهم وعلينا، فضلوا واهتدنا، والفرض وإن كان يطلق بمعنى التقدير أيضًا، إلا أنه هنا متعين لمعنى الإلزام، لاشتماله على ذكر الصرف لأهل الكتاب عن اختياره، وتعيينه لهذه الأمة، سواء كان ذلك بالنص أو بالاجتهاد.

وفي القصة إشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية، وهو من جهة إطلاق الفرضية، ومن التعميم في قوله فهدانا الله له، والناس لنا فيه تبع.

وفيه: أن الهداية والإضلال من الله تعالى، لقوله: فهدانا الله.

وفيه: أن سلامة الإجماع من الخطأ مخصوص بهذه الأمة.

وفيه: دليل قوي على تفضيل هذه الأمة على الأمم السالفة.

وفيه: سقوط القياس مع وجود النص، وذلك أن كلاً منهما قال بالقياس مع وجود النص على قول التعيين فضلاً.

وفي: التفويض، وترك الاختيار، لأنهما اختاراً فضلاً، ونحن علقنا الاختيار على من هو بيده، فهدى وكفى.

ورجال إسناد هذا الحديث ما بين حمصي ومدني، وقد أخرجه مسلم والنسائي أيضًا.

2 - باب فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ

877 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةُ، فَلْيَغْتَسِلْ»⁽¹⁾.

2 - باب فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ

(باب فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ) اقتصر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى ذكر حكم الجزء الأول، وهو الفضل والأدلة متفقة فيه، ولم يجزم بالحكم في الجزئين الأخيرين، بل ذكره بالاستفهام، أما في حق الصبي فلاحتمال في دخوله لهم في عموم قوله: إذا جاء أحدكم، ولكنه يخرج بقوله على كل محتلم، وأما في حق النساء، فلاحتمال دخولهن في العموم المذكور أيضًا بطريق التبعية، ولكن عموم النهي في منعهن عن حضور المساجد إلا بالليل، يخرج حضورهن الجُمُعَةَ واللَّهُ أعلم.

واعترض أبو عبد الملك على الْبُخَارِيِّ بأنه لم يذكر بشهود الصبي والنساء، وأجاب عنه ابن التين بأنه أراد سقوطه عنهم، فافهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب، وفي رواية: عَنْ ابْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْجُمُعَةُ) أي: إذا أراد أحدكم المجيء إلى الجُمُعَةِ، وقد جاء مصرحًا به في رواية الليث عن نافع، ولفظه: إذا أراد أحدكم أن يأتي الجُمُعَةَ؛ أي: إلى المكان الذي يقام فيه الجُمُعَةُ. (فَلْيَغْتَسِلْ) وذكر المجيء باعتبار الغالب، وإلا فالحكم شامل لمن كان مجاورًا للجامع، ومن هو مقيم به، قالت الظاهرية: إن الأمر فيه للوجوب، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «من اغتسل يوم الجُمُعَةِ، ثم راح»، وهو صريح في تأخر الرواح عن الغسل، وليس الأمر كذلك، لأن الأمر بالغسل ورد

(1) طرفاه 894، 919 - تحفة 8381.

أخرجه مسلم في أول كتاب الجُمُعَةِ رقم (844).

على سبب، وقد زال السبب، فزال الحكم بزوال علته، وذلك لما رواه البُخَارِيُّ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان الناس مهنة أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجُمُعة راحوا في هياتهم، فقليل لهم: لو اغتسلتم، وسيأتي هذا في باب وقت الجُمُعة، إذا زالت الشمس.

وفي حديث إسماعيل بن أمية عن نافع عند أبي عوانة وغيره كان الناس يغذّون في أعمالهم فإذا كانت الجمعة جاؤوا وعليهم ثياب متغبرة فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال من جاء منكم الجمعة فليغتسل فأفاد سبب ورود الحديث. وبعض أصحابنا الحنفية قالوا إن الحديث المذكور منسوخ بقوله ﷺ: «من توضأ يوم الجُمُعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل»، واعترض عليه بأنه ضعيف، فكيف يحكم به أن الصحيح منسوخ.

وأجيب: بأن هذا الحديث روي عن سبعة أنفس من الصحابة رضي الله عنهم، وهم: سمرة بن جندب، أخرجه أبو داود والترمذي، والنسائي، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، فذكره، وأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن ماجة والطحاوي والبزار والطبراني، وأبو سعيد الخُدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عند البيهقي والبزار، وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البزار وابن عدي، وجابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عند ابن عدي في الكامل، وعبد الرحمن بن سمرة عند الطبراني، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عند البيهقي في سننه، وقال الترمذي حديث حسن، واختلف في سماع الحسن عن سمرة، فعن ابن المديني، إمام هذا الفن، أنه سمع منه مُطلقاً، ولئن سلمنا ما قاله المعترض، فالأحاديث الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض، أخذت قوة فيما اجتمعت فيه من الحكم، كذا قاله البيهقي وغيره، وقال المحققون من أصحابنا، إن حديث الكتاب خبر الواحد، فلا يخالف الكتاب، لأنه يوجب غسل الأعضاء الثلاثة، ومسح الرأس عند القيام إلى الصلاة مع وجود الحدث، فلو وجب الغسل لكان زيادة على الكتاب، بخبر الواحد، وهذا لا يجوز، لأنه كالنسخ، وأما إذا حملنا الأمر فيه على الاستحباب توفيقاً بين الحديثين، كان الأمر أظهر من أن يخفى.

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، ومما يدل على أن أمر النَّبِيِّ ﷺ بالغسل يوم

الْجُمُعَةُ فَضِيلَةٌ عَلَى الْاِخْتِيَارِ، لَا عَلَى الْوُجُوبِ، حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ قَالَ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالْغَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، عَلِمًا أَنَّ أَمْرَهُ عَلَى الْوُجُوبِ لَمْ يَتْرِكْ عُمَرُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَتَّى يَرُدَّهُ، وَيَقُولُ: ارْجِعْ فَاغْتَسِلْ.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْلِيقِ الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ بِالْمَجِيءِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِمَالِكٍ فِي أَنَّهُ يَعْتَبَرُ أَنَّ يَكُونُ الْغَسْلُ مُتَّصِلًا بِالذَّهَابِ، وَوَافَقَهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَاللَيْثُ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَجْزِي مِنْ بَعْدِ الْفَجْرِ، انْتَهَى.

وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ: ثُمَّ هَذَا الْغَسْلُ؛ أَيُّ: غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ، يَعْنِي: لَا يَحْصُلُ الثَّوَابُ إِلَّا إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الْجُمُعَةِ بِهَذَا الْغَسْلِ، حَتَّى لَوْ اغْتَسَلَ بَعْدَ الْجُمُعَةِ، أَوْ أَوَّلَ الْيَوْمِ، وَانْتَقَضَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَصَلَّى، لَا يَكُونُ قَدْ أَحْرَزَ، الثَّوَابَ الْغَسْلَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ قَوْلِ الْحَسَنِ بْنِ زِيَادٍ، فَإِنَّهُ قَالَ لِلْيَوْمِ إِظْهَارًا لِفَضِيلَتِهِ، وَبِقَوْلِهِ قَالَ دَاوُدُ، وَفِي «الْمَبْسُوطِ»، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ، وَفِي «الْمَحِيطِ»، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، فَعَلَى هَذَا عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَوَايَتَانِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَ الْعِيدِ، أَوْ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَجَامَعَ ثُمَّ اغْتَسَلَ يَنْوِبُ عَنْ الْكُلِّ، وَفِي صَلَاةِ الْجَلَابِيِّ لَوْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، اسْتَنَ بِالسَّنَةِ، لِحَصُولِ الْمَقْصُودِ، وَهُوَ قَطْعُ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ، هَذَا وَقِيلَ مِنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ اشْتَغَلَ عَنِ الرُّوَاكِ إِلَى أَنْ بَعْدَ مَا بَيْنَهُمَا عَرَفًا، فَإِنَّهُ يَعِيدُ الْغَسْلَ لَتَنْزِيلِ الْبَعْدِ مَنْزِلَةَ التَّرَكِّ، وَكَذَا إِذَا نَامَ اخْتِيَارًا، بِخِلَافِ مَنْ غَلَبَهُ النَّوْمُ، أَوْ أَكَلَ أَكْلًا كَثِيرًا، بِخِلَافِ الْقَلِيلِ.

وَقَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ: وَمَقْتَضَى النَّظَرُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْحِكْمَةُ فِي الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ التَّنَظُّفَ لِرِعَايَةِ الْحَاضِرِينَ مِنَ التَّأْذِي بِالرَّوَاكِ الْكَرِيهَةِ حَالِ الْجَمَاعَةِ، فَمَنْ خَشِيَ أَنْ يَصِيبَهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ مَا يَزِيلُ تَنْظُفَهُ، اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُؤَخِّرَ الْغَسْلَ إِلَى وَقْتِ ذَهَابِهِ، كَمَا مَرَّ عَنْ مَالِكٍ، وَبِهِ صَرَحَ فِي «الرَّوَضَةِ» وَغَيْرِهَا، ثُمَّ إِنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ أَنَّ لَا يَشْرَعُ الْغَسْلَ لِمَنْ لَا يَحْضُرُهَا، كَالْمَسَافِرِ، وَالْعَبْدِ، فَقَدْ صَرَحَ بِهِ فِي رَوَايَةِ عُثْمَانَ بْنِ وَاقِدٍ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ، وَابْنِ خَزِيمَةَ، وَابْنِ حِبَارَةَ فِي صَحَاحِهِمْ، وَلَفْظُهُ: مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ لَمْ

878 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ، بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ

يأتها فليس عليه غسل، وهو الأصح عند الشافعية، وبه قَالَ الجمهور ما عدا أكثر الحنفية، ثم إن هذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، ولفظه عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ، فليغتسل»، وابن حبان في «صحيحه»، وأبو عوانة في مستخرجه، وابن خزيمة، والبخاري.

وروى ابن ماجة أيضًا من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إن هذا يوم عيد، جعله الله للناس، فمن جاء إلى الْجُمُعَةِ فليغتسل» الحديث.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ) بفتح الهمزة، وبالمد، الضبعي، بضم الضاد المعجمة، وفتح الموحدة، البصري، ابن أخي جويرية بن أسماء، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وسقط في رواية الأصيلي ابن أسماء، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حدثنا (جُوَيْرِيَّةُ) بضم الجيم، وفتح الواو، ويروى جويرية ابن أسماء، وهو عم عبد الله الراوي عنه، وهو من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء، وقد سبق ذكره في باب الجنب، يتوضأ ثم ينام.

(عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) العمري، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ) أباه (عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (بَيْنَمَا) أصلها بين، فدخلت عليها ما، فصارت بينا، وقد تشيع فتحة النون، فيقال: بينا، وقد روي: بهنا أيضًا، وتضاف إلى جملة من فعل، وفاعل ومبتدأ وخبر، وتحتاج إلى جواب يتم به المعنى، وهو هنا قوله الآتي: إذ دخل رجل، والأفصح أن لا يكون فيه إذ، وإذا (هُوَ قَائِمٌ) أي: على المنبر جملة، مضاف إليها بينما.

(فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ) ويروى: إذ جاء رجل (مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ) قَالَ الشَّعْبِيُّ: هم من أدرك بيعة الرضوان، وسأل قتادة عنهم

مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَادَاهُ عُمَرُ: أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟ قَالَ: إِنِّي شُغِلْتُ، فَلَمْ أَنْقَلِبْ إِلَى أَهْلِي.....

سعيد بن المسيب، فقال: هم من صلى إلى القبلتين، قَالَ فِي الْكَشَافِ: وَقِيلَ لَهُمُ الَّذِينَ شَهِدُوا بِدَرًا (مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) وَذَلِكَ الرَّجُلُ هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ سَمَاهُ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي رَوَايَتِهِمَا عَنْ مَالِكٍ فِي «الْمَوْطَأِ»، وَكَذَلِكَ سَمَاهُ مَعْمَرٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

(فَتَادَاهُ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَي: قَالَ لَهُ: يَا فُلَانُ (أَيَّةُ سَاعَةٍ هَذِهِ؟) اسْتِفْهَامٌ تَوْبِيخٌ وَإِنْكَارٌ، يَقُولُ: لَمْ تَرَكَتِ التَّبَكُّيرَ وَتَأَخَّرْتَ إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ، وَقَدْ وَرَدَ النَّصْرِيحُ بِالْإِنْكَارِ فِي رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ عُمَرُ لَمْ تَحْتَسِبُونَ عَنِ الصَّلَاةِ، وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: فَعَرَضَ بِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ النِّدَاءِ، وَقَدْ حَفِظَ بَعْضُ الرُّوَاةِ مَا لَمْ يَحْفَظِ الْآخَرُ.

ومراد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ هُوَ الْحَثُّ وَالتَّرْغِيبُ إِلَى سَاعَاتِ التَّبَكُّيرِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا التَّرْغِيبُ، لِأَنَّهَا إِذَا انْقَضَتْ طَوْتُ الْمَلَائِكَةِ الصَّحُفِ، كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ.

وقوله: آيَةٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ كَلِمَةٌ يَسْتَفْهَمُ بِهَا، وَأَنْتَ لِأَجْلِ سَاعَةٍ، وَهِيَ إِذَا أَضِيفَتْ إِلَى مُؤَنَّثٍ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرُ أَنْ يَقَالَ أَيُّ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ، وَآيَةٌ امْرَأَةٍ جَاءَتْكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: 34]، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وَقَرَأَ بِأَيَّةِ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَشَبَّهَ سَبْيُوهُ تَأْنِيثَ أَي: بِتَأْنِيثِ كُلِّ فِي قَوْلِهِ: كُلَّهِنَّ، وَالسَّاعَةُ اسْمٌ لِحِزْءٍ مِنَ الزَّمَانِ مَخْصُوصٍ، وَيُطْلَقُ عَلَى جِزْءٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ جِزْءًا، وَهِيَ مَجْمُوعُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى جِزْءٍ مَا غَيْرِ مُقَدَّرٍ مِنَ الزَّمَانِ، وَعَلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَالْهَنْدَسِيُّ يَقْسِمُ الْيَوْمَ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ قِسْمًا، وَكَذَا اللَّيْلَةُ، طَالَا أَمْ قَصُرَا، فَيَسْمُونَهُ سَاعَةً.

(قَالَ) عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُبَادِرًا إِلَى الْإِعْتِذَارِ مِنَ التَّأخِيرِ: (إِنِّي شُغِلْتُ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ، وَقَدْ بَيَّنَّ وَجْهَ شُغْلِهِ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، حَيْثُ قَالَ: انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ، فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ، (فَلَمْ أَنْقَلِبْ إِلَى أَهْلِي)

حَتَّى سَمِعْتُ التَّائِذِينَ، فَلَمْ أَرِدْ أَنْ تَوْضَأْتُ، فَقَالَ: وَالْوُضُوءُ أَيْضًا،

الانقلاب هو الرجوع من حيث جاء.

(حَتَّى سَمِعْتُ التَّائِذِينَ) وفي رواية أخرى: النداء، وهو بكسر النون أشهر من ضمها، والمراد به الأذان بين يدي الخطيب.

(فَلَمْ أَرِدْ أَنْ تَوْضَأْتُ) أي: لم أشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء، وفي رواية: فلم أزد على أن توضع، (فَقَالَ) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إنكارًا آخر على ترك السنة المؤكدة، وهي الغسل.

(وَالْوُضُوءُ أَيْضًا) جاءت الرواية فيه بالواو، وحذفها، وبنصب الوضوء، ورفعها، أما وجه الواو فهو أن يكون للعطف على الإنكار الأول، وهو قوله: أية ساعة، هذه لأن معنى الإنكار: ألم يكفك إن أخرت الوقت وفوت وظيفة السنة حتى أتبعته ترك الغسل والقناعة بالوضوء، فتكون هذه الجملة المبسوطة مدلولًا عليها بتلك اللفظة.

وقال القرطبي: الواو عوض عن همزة الاستفهام، كقراءة ابن كثير، قَالَ فرعون: وأمنتم به، وكذا قاله البرماوي والزركشي، وتعقبه في «المصابيح» بأن تخفيف الهمزة بإبدالها واوا صحيح في الآية، لوقوعها مفتوحة بعد ضمة، وأما في الحديث، فليس كذلك، لوقوعها مفتوحة بعد فتحة، فلا وجه لإبدالها فيه واوًا، ولو حمله على حذف الهمزة على ما ذهب إليه الأخفش في جواز حذفها، قياسًا عند أمن اللبس، لكان أولى، والقرينة الحالية المقتضية للإنكار شاهدة بذلك، فلا لبس، وأما وجه حذف الواو فظاهر.

وأما وجه الرفع في الوضوء، فهو أنه مبتدأ قد حذف خبره، وتقديره الوضوء أَيْضًا، يقتصر عليه ويجوز أن يكون خبرًا حذف مبتدؤه، وتقديره: كفايتك الوضوء أَيْضًا، وأما وجه النصب فهو أنه على تقدير أتوضأ الوضوء فقط، يعني: اقتصر على الوضوء وحده، ويروى: الوضوء، بالمد على لفظ الاستفهام، وقوله أَيْضًا منصوب على أنه مصدر آض يئض، أي: عاد ورجع، قاله ابن السكيت، تقول: فعلته أَيْضًا إذا كنت قد فعلته بعد شيء آخر، كأنك أفدت بذكرهما الجمع بين الأمرين، أو الأمور، والمعنى: ألم يكفك إن فاتك فضل التذكير حتى أضفت إليه ترك الفعل المرغب فيه.

وَقَدْ عَلِمْتُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ»⁽¹⁾.

(و) الحال أنك، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ وفي رواية جويرية: كنا نؤمر (بِالْغُسْلِ) لمن يريد المجيء إلى الْجُمُعَةِ، وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي «الصَّحِيحِينَ»، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ».

ومن فوائد الحديث: القيام بالخطبة، وأنه من سنتها، وأنه على المنبر. ومنها: تفقد الإمام رعيته، وأمره لهم بمصالح دينهم، وإنكاره على من أجل بالفضل.

ومنها: مواجهة الإمام بالإنكار للكبير، ليرتدع من دونه بذلك.

ومنها: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها.

ومنها: الاعتذار إلى ولاية الأمور.

ومنها: إباحة الشغل والتصرف يوم الْجُمُعَةِ قبل النداء، ولو أفضى ذلك إلى ترك فضيلة البكور إلى الْجُمُعَةِ، لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يأمر برفع السوق بعد هذه القصة، واستدل به مالك على أن السوق لا يمنع يوم الْجُمُعَةِ قبل النداء، لكونها كانت في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكون الذهاب إليها مثل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد قلنا إن وجوب السعي وحرمة البيع والشراء بالأذان الذي يؤذن بين يدي المنبر، لأنه هو الأصل، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد وأكثر فقهاء الأمصار، ثم اختلف العلماء في حرمة البيع في ذلك الوقت، فعند أَبِي حَنِيفَةَ وأصحابه والشافعي، يجوز البيع مع الكراهة، وعند مالك وأحمد والظاهرية، البيع باطل، وقد عرف في الفروع.

ومنها: جواز شهود الفضلاء السوق، ومعاناة التجار.

ومنها: أن فضيلة التوجه إلى الْجُمُعَةِ إنما يحصل قبل التأذين، وقد استدل بعضهم بقوله: كان يأمر بالغسل على أن الغسل يوم الْجُمُعَةِ واجب، وهو ضعيف، لأنه لو كان واجباً لرجع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين كلمه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو لرده عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين لم يرجع، فلما لم يرجع، ولم يؤمر

(1) طرفه 882 - تحفة 10519 - 2/3.

أخرجه مسلم في أوائل كتاب الْجُمُعَةِ رقم (845).

879 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»⁽¹⁾.

بالرجوع ويحضرهما المهاجرون والأنصار، دل على أنه ليس بواجب، وهذه قرينة على أن المراد من قوله ﷺ في الحديث الذي فيه: فليغتسل، ليس أمراً للإيجاب، بل هو للندب، وكذا المراد من قوله: واجب، أنه كالواجب جمعا بين الأدلة، ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومدني، وفيه رواية الابن عن الأب، ورواية تابعي عن تابعي، وقد أخرجه الترمذي أيضاً في الصلاة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ) بضم السين الزُّهْرِيُّ المدني، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالمشنة التحتية والمهملة المخففة، مولى ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) تمسك به من قَالَ الغسل لليوم، للإضافة إليه، ومذهب الشافعية والمالكية وأبي يوسف أنه للصلاة لزيادة فضيلتها على الوقت، واختصاص الطهارة بها، وقد مر تفصيلاً.

(وَاجِبٌ) أي: كالواجب في تأكد الندبية، أو واجب في الاختيار، وكرم الأخلاق والنظافة، أو في الكيفية، لا في الحكم. (عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ) أي: بالغ، فخرج الصبي، وذكر الاحتلام، لكونه الغالب.

وأما تأويل القدوري من الحنفية قوله: واجب بمعنى ساقط وعلى بمعنى ساقط وعلى بمعنى عن فلا يخفى ما فيه من التكلف.

وأما قول بعضهم: معناه أنه ليس بشرط بل واجب مستقل تصح الصلاة بدونه فيلزم منه تأييد سيدنا عثمان رضي الله عنه إلا أن يقال إنه كان معذوراً فإنه إنما تركه ذاهلاً عن الوقت، فافهم.

وقد تمسك بهذا الحديث من قَالَ بالوجوب، وقد مر أنه مذهب الظاهرية، وحكي عن جماعة من السلف منهم أَبُو هُرَيْرَةَ، عمار بن ياسر، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وحكي عن أحمد أيضاً في إحدى الروايتين عنه.

3 - بَابُ الطَّيِّبِ لِلْجُمُعَةِ

880 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَأَنْ يَسْتَنَّْ،»

3 - بَابُ الطَّيِّبِ لِلْجُمُعَةِ

(بَاب) حَكَمِ (الطَّيِّبِ لِلْجُمُعَةِ) وَلَمْ يَجْزَمْ بِحُكْمِهِ لِلاخْتِلَافِ فِيهِ عَلَى مَا سَيَجِيءُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ عَسَاكَرٍ عَلِيُّ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وَفِي رَوَايَةِ: أَخْبَرَنَا: (حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، وَكَسْرِ الْمِيمِ، وَبُضْمِ الْعَيْنِ، وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هُوَ ابْنُ الْحِجَااجِ، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِنْكَدَارِ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ التَّابِعِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ) بُضْمِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ (الْأَنْصَارِيُّ) التَّابِعِيُّ، (قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ) الْخُذْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَالتَّبَعِيَّةُ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ، لِتَأْكِيدِ الرِّوَايَةِ، وَتَحْقِيقِ الْقَضِيَّةِ، وَرَجَالُ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَوَاسْطِيِّ، وَمَدَنِيِّ، وَفِيهِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي الطَّهَارَةِ.

(قَالَ: الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ) أَي: كَالوَاجِبِ، كَمَا مَرَّ.

(عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ) أَي: بِالِغِ، وَهُوَ مُجَازٌ، لِأَنَّ الْإِحْتِلَامَ يَسْتَلْزِمُ الْبُلُوغَ، وَالْقَرِينَةُ الْمَانِعَةُ عَنِ الْحَمْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَنَّ الْإِحْتِلَامَ إِذَا كَانَ مَعَ الْإِنْزَالِ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ، سِوَاهُ كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَا.

(وَأَنْ يَسْتَنَّْ) عَطَفَ عَلَى مَعْنَى الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، وَأَنْ: مُصَدِّرِيَّةٌ، وَالتَّقْدِيرُ.

وَالِاسْتِنَانُ، وَهُوَ الْإِسْتِيَاكُ مَاخُوذٌ مِنَ السِّنِّ، يُقَالُ: سَنَنْتُ الْحَدِيدَ، حَكَكْتُهُ عَلَى الْمَسْنَنِ، وَقِيلَ لَهُ: الْإِسْتِنَانُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَاكُ عَلَى الْأَسْنَانِ، وَحَاصِلُهُ:

وَأَنْ يَمَسَّ طَيْبًا إِنْ وَجَدَ» قَالَ عَمْرُو: «أَمَّا الْغُسْلُ، فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَمَّا
الْاسْتِنَانُ وَالطَّيْبُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا، وَلَكِنْ هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ»

ذلك السن بالسواك، (وَأَنْ يَمَسَّ) عطف على وأن يستن، وهو بفتح الميم على
الأفصح، وجاء بضمها.

(طَيْبًا إِنْ وَجَدَ) متعلق بيمس؛ أي: إن وجد الطيب يمسّه، ويحتمل تعلقه
بأن يستن، وفي رواية مسلم: ويمس في الطيب ما يقدر عليه، وفي رواية له: ولو
من طيب المرأة، وقال القاضي عياض: يحتمل ما يقدر عليه إرادة التأكيد،
ليفعل ما أمكنه، ويحتمل إرادة الكثرة، والأول ظاهر، ويؤيده قوله: ولو من طيب
المرأة، لأنه يكره استعماله للرجل، وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه، فإباحته
للرجل لأجل عدم غيره، يدل على تأكيد الأمر في ذلك.

(قَالَ عَمْرُو) هو ابن سليم المذكور، راوي الخبر، وهو موصول بالإسناد
المذكور إليه.

(أَمَّا الْغُسْلُ، فَأَشْهَدُ أَنَّهُ وَاجِبٌ) أي: حتمًا، أو كالواجب في التأكد، (وَأَمَّا
الْاسْتِنَانُ وَالطَّيْبُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ أَوْاجِبٌ هُوَ أَمْ لَا، وَلَكِنْ هَكَذَا فِي الْحَدِيثِ) أي:
هكذا مذكور في الحديث في سلك الواجب، وفيه إشارة إلى أن العطف لا
يقتضي التشريك من جميع الوجوه، فكان القدر المشترك تأكيد الطلب للثلاثة،
وكأنه جزم بوجوب الغسل دون غيره، للتصريح به في الحديث، وتوقف فيما
عداه، لوقوع الاحتمال فيه.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذهب مالك إلى إيجاب الغسل، وأكثر الفقهاء إلى أنه غير
واجب، وتأولوا الحديث على معنى الترغيب فيه، والتوكيد لأمره يعني أنه
مؤكد، كالواجب، واستدلوا فيه بأنه قد عطف عليه الاستنान والطيب، ولم
يختلفوا أنهما غير واجبين، وكذلك المعطوف عليه.

وذكر الطَّحَاوِيُّ والطبري: أنه ﷺ لما قرن الغسل بالطيب يوم الجمعة،
وأجمع الجميع على أن تارك الطيب يومئذ غير حرج، إذا لم تكن له رائحة
كريهة، يؤذي بها أهل المسجد، فكذا حكم تارك الغسل، لأن مخرجهما من
الشارع واحد، وكذا الاستنान بالإجماع أيضًا، وإن كان العلماء يستحبون ذلك
لمن قدر عليه، كما يستحبون اللباس الحسن.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «هُوَ أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَلَمْ يُسَمَّ أَبُو بَكْرٍ هَذَا».....

وقال ابن الجوزي: يحتمل أن يكون قوله: وأن يستن إلخ، من كلام أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خلطه بكلام النَّبِيِّ ﷺ، والله أعلم.

وقال النووي هذا الحديث ظاهر في أن الغسل مشروع للبالغ، سواء أراد الْجُمُعَةَ أم لا، وحديث: إذا جاء أحدكم في أنه لمن أراد، سواء البالغ والصبي، فيقال في الجمع بينهما إنه مستحب للكل، ومتأكد في حق المريد، وأكد في حق البالغ ونحوه، ومذهبنا المشهور أنه مستحب لكل مريد أتى، وفي وجه المذكور خاصة، وفي وجه لمن يلزمه الْجُمُعَةُ، وفي وجه لكل أحد، ففي المصنف، وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يغسل ثيابه كل جُمُعَةَ، وقال معاوية بن قرة: أدركت ثلاثين من مزينة، كانوا يفعلون ذلك، وحكاها مجاهد عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعن أبي سعيد، وابن مغفل، وابن عمر، رضي الله عنهم نحوه.

وخالف ابن حزم حيث ذكر فرضية الغسل على الرجال والنساء، وقال: وكذلك الطيب والسواك، وشرع الطيب، لأن الملائكة على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول، وربما صافحوه أو لمسوه، واختلف في الاغتسال في السفر، فمن يراه عبد الله بن الحارث، وطلق بن حبيب، وأبو جعفر مُحَمَّدُ بن علي بن الحسين، وطلحة بن مصرف، وقال الشَّافِعِيُّ: ما تركته في حضر ولا سفر، وإن اشتريته بدينار، ومن كان لا يراه علقمة، وعبد الله بن عمرو، وابن جبير بن مطعم، ومجاهد، وطاوس، والقاسم بن مُحَمَّد، والأسود، وإياس بن معاوية، وفي كتاب ابن التين، عن طلحة، وطاوس، ومجاهد، أنهم كانوا يغتسلون للجمعة في السفر، واستحبه أبو ثور.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه، (هُوَ) أي: أَبُو بَكْرٍ بن المنكدر، المذكور في إسناده الحديث.

(أَخُو مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ) لكنه أصغر منه، ومحمد أيضًا، يكنى بأبي بكر، ولكن سمي بمحمد، وأبو بكر أخوه، لم يسم، وهو معنى قوله: (وَلَمْ يُسَمَّ) على البناء للمفعول.

(أَبُو بَكْرٍ هَذَا) أي: الراوي للحديث المذكور، والحاصل أن كلاً من الأخوين المذكورين يكنى بأبي بكر، ولكن الامتياز بينهما بتصريح اسم

رَوَاهُ عَنْهُ بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ وَعِدَّةٌ، «وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ»⁽¹⁾.

أحدهما، وهو مُحَمَّد، وأيضًا هو يكنى بكنية أخرى، هي أبو عبد الله، وهو معنى قول البُخَارِيِّ الآتي، وكان مُحَمَّد بن المنكدر يكنى بأبي بكر، وأبي عبد الله، وأخوه كنيته اسمه، وليست له كنية غيرها.

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (عَنْهُ) أي: عن أبي بكر بن المنكدر، ويروى روى عنه (بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ) بضم الموحدة مصغراً، هو ابن عبد الله الأشج بالشين المعجمة والجيم، (وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ وَعِدَّةٌ) أي: عدد كثير من الناس، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وكأن المراد أن شُعْبَةَ لم ينفرد برواية هذا الحديث عن أبي بكر بن المنكدر بل رواه عنه أيضاً بكير وسعيد بن أبي هلال، لكن فرق بين روايتيهما، فرواية بكير موافقة لرواية شُعْبَةَ في إسقاط الواسطة بين عمرو بن سليم، وبين أبي سعيد، كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث، أن سعيد بن أبي بلال، وبكير بن الأشج، حدثا عن أبي بكر ابن المنكدر، عن عمرو بن سليم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، فذكر الحديث، وقال في آخره: إِلَّا أَنَّ بُكَيْرًا لَمْ يَذْكُرْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وكذلك أخرج أحمد من طريق ابن لهيعة، عن بكير ليس فيه عبد الرحمن، انتهى.

(«وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ يُكْنَى بِأَبِي بَكْرٍ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ»)
رواية ابن عساكر من قوله قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِلَى هُنَا.

(1) أطرافه 858، 879، 895، 2665 - تحفة 4267.

أخرجه مسلم في الْجُمُعَةِ باب الطيب والسواك يوم الْجُمُعَةِ رقم (846).

قال القرطبي: ظاهر الحديث وجوب الاستئذان والطيب لذكرهما بالعاطف، فالتقدير: الغسل واجب، والاستئذان والطيب كذلك، قال: وليسا بواجبين بالاتفاق، فدل على أن الغسل ليس بواجب؛ إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد، اهـ. وقد سبق إلى ذلك: الطبري والطحاوي، وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف إلى آخر ما في «الفتح»، وقال أيضاً بعد ذلك: وكأنه جزم بوجوب الغسل دون غيره للتصريح به في الحديث، وتوقف فيما عداه لوقع الاحتمال فيه.

قال الزين ابن المنير: يحتمل أن يكون قوله وأن يستن معطوفاً على الجملة المصروفة بوجوب الغسل فيكون واجباً أيضاً، ويحتمل أن يكون مستأنفاً فيكون التقدير وأن يستن ويتطيب استحباباً، اهـ.

4 - بَابُ فَضْلِ الْجُمُعَةِ

881 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ

4 - بَابُ فَضْلِ الْجُمُعَةِ

(بَابُ فَضْلِ الْجُمُعَةِ) وهذه اللفظة تشمل صلاة الجمعة ويوم الجمعة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ سُمَيٍّ) بضم المهملة وفتح الميم، (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان (السَّمَّانِ) فعال، بمعنى: ذي كذا، أي: بياع السمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اغْتَسَلَ) يدخل فيه بعمومه كل من يصح منه التقرب، سواء كان ذكراً أو أنثى، حرّاً أو عبداً.

يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ) بنصب اللام على أنه صفة لمصدر محذوف، أي: غسلاً كغسل الجنابة، ويشهد بذلك رواية ابن جريج، عن سمي عند عبد الرزاق، فاغتسل أحدكم، كما يغتسل من الجنابة، واختلفوا في معنى غسل الجنابة، فقال قوم: إنه حقيقة، حتى يستحب أن يواقع زوجته، ليكون أغض لبصره، وأسكن لنفسه من غير أن يمدّ عينيه إلى شيء يراه قالوا: ويشهد لذلك حديث أوس الثقفي، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَاغْتَسَلَ، ثُمَّ بَكَرَ وَابْتَكَرَ، وَمَشَى، وَلَمْ يَرْكَبْ، وَدَنَا مِنَ الْإِمَامِ، وَاسْتَمَعَ، وَلَمْ يَلْغُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ عَمَلُ سَنَةٍ، أَجْرُ صِيَامِهَا، وَقِيَامِهَا»، رواه أبو داود وغيره، وقال الترمذي: حديث أوس حديث حسن، وقالوا معنى قوله:

وقال السندي: لا يخفى أن عطف المفردات يقتضي المشاركة في الحكم، فلا يظهر وجه التردد في الوجوب على تقدير الخبر، أي: أن يستن وأن يمس طيباً خيراً، فيكون من باب عطف الجملة على الجملة بقرينة العدول عن صريح الاسم إلى أن مع الفعل؛ فإن مثله قد يكون للتنبيه على المغايرة في الحكم، اهـ.

وفي «الكرمانى» قال الخطابي: ذهب مالك إلى إيجاب الغسل، وأكثر الفقهاء إلى أنه غير واجب، وتأولوا الحديث على الترغيب والتوكيد حتى يكون كالواجب على معنى التشبيه، واستدلوا بأنه عطف عليه الاستئذان والطيب، ولم يختلفوا في أنهما غير واجبين، فكذا المعطوف عليه، اهـ.

ثُمَّ رَاحَ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً،.....

غسل وطئ امرأته قبل الخروج إلى الصلاة، يقال: غسل الرجل امرأته، وغسلها مشدداً ومخففاً، إذا جامعها، وفحل غسلة إذا كان كثير الضراب، والأكثر على أن التشبيه في قوله: غسل الجنابة، للكيفية لا للحكم.

(ثُمَّ رَاحَ) أي: ذهب أول النهار، وزاد أصحاب الموطأ عن مالك: في الساعة الأولى، وصحح النووي أنها من طلوع الفجر، لأنه أول اليوم شرعاً، لكن يلزم منه أن يكون التأهب للجمعة قبل الفجر.

وقال الشافعي: يجزئ الغسل إذا كان بعد الفجر، فأشعر بأن الأولى تقع بعد ذلك.

(فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَهُ) أي: تصدق ببدنه، متقرباً إلى الله تعالى، وقيل: المراد أن للمبادر في أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان، لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التي كانت للأمم الماضية، وقيل: ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجُمُعَةِ، وأن نسبة الثاني من الأول نسبة البقرة إلى البدنة في القيمة مثلاً، ويدل عليه أن في مرسل طاوس، رواه عبد الرزاق، كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة والبدنة تطلق على الإبل والبقر، وخصها مالك بالإبل، ولكن المراد ههنا من البدنة الإبل بالاتفاق، لأنها قوبلت بالبقرة، ويقع على الذكر والأنثى، وقال بعضهم: المراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف، وفيه نظر، فكأنه غره لفظ الهاء، وحسب أنه للتأنيث، وليس كذلك، فإنه للوحدة، كقمحة، وشعيرة، ونحوهما من أفراد الجنس، سميت بذلك لعظم بدنها.

وقال الجوهري: البدنة: ناقة أو بقرة، تنحر بمكة، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها، وحكى النووي عن الأزهري، قَالَ: البدنة تكون من الإبل، والبقر، والغنم.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا غلط، والظاهر أنه من النساخ، لأن المنقول الصحيح عن الأزهري، أنه قَالَ: البدنة لا تكون إلا من الإبل، وأما الهدي فمن الإبل والبقر والغنم.

(وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً) التاء فيها للوحدة، قَالَ

وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً،

الجوهري: البقر اسم جنس، والبقرة تقع على الذكر والأنثى، وإنما دخلت الهاء دلالة على أنه واحد من الجنس، والبقرات جمع بقرة، والباقر جماعة البقر، مع رعاتها، وأهل اليمن يسمون البقرة: باقورة، وهو مشتق من البقر، وهو الشق، فإنها تبقر الأرض؛ أي: تشقها بالحرارة.

(وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا) هو الفحل من الغنم (أَقْرَنَ) وإنما وصف به لأنه أكمل وأحسن صورة، ولأن القرن ينتفع به، وفيه فضيلة على الأجم.

(وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً) بتثبيت الدال، والفصيح، هو الفتح، وحكي عن مُحَمَّد بن حبيب، أنها بالفتح من الحيوان، وبالكسر من الناس، والدجاجة تقع على الذكر والأنثى، وسميت بذلك لإقبالها وإدبارها، وجمعها: دجاج ودجاج، ودجاجات، ذكره ابن سيدة، وكما جاءت الدال مثثة في المفرد، وكذلك جاءت مثثة في الدجاج.

(وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً) واحدة البيض، والجمع: بيوض، وجاء في الشعر: بيضات، وفي رواية الزُّهْرِي كالذي يهدي بدل قوله: كأنما قرب، واستشكل ذلك في الدجاجة والبيضة، فإن الهدى لا يكون منهما، وأجيب بأنه من باب المشاكلة، أي: من تسمية الشيء باسم قريبه، أو المراد بالهدي هنا التصديق، كما دل عليه لفظ قرب، وهو يجوز بهما، قَالَ جمهور العلماء: المراد بالساعات من أول النهار، وبه قَالَ الشَّافِعِي وابن حبيب من المالكية، وليس المراد بالساعات الفلكية الأربع والعشرون التي قسم عليها الليل والنهار، وإنما المراد ترتيب درجات السابقين على من يليهم في الفضل، لثلاثي يستوي فيه رجلان جاء في طرفي ساعة، ولأنه لو أريد ذلك لاختلف الأمر في اليوم الشاتي والصائف، قاله الرافعي، وقال النووي في شرح «المهذب»، وشرح «مسلم»، بل المراد: الفلكية، وأن من جاء في أول هذه الساعة، ومن جاء في آخرها يشتركان في تحصيل أصل البدنة، لكن بدنة الأول أكمل من بدنة الأخير، وبدنة المتوسط متوسطة، فمراتبهم تتفاوت، كما في درجات صلاة

الجماعة الكثيرة والقليلة، وحينئذ فمراده بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة صيفا وشتاء، ثم ابتداءه.

أما من طلوع الشمس على ما قاله الماوردي، موافقة لأهل الميقات، فإنهم يجعلون ساعات النهار ابتداءها من طلوع الشمس، ويجعلون الحصة التي من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من حساب الليل واستواء الليل والنهار عندهم، إذا تساوى ما بين المغرب وطلوع الشمس، وما بين طلوع الشمس وغروبها، فإن أريد الساعات على اصطلاحهم، فيكون ابتداء الوقت المرغب فيه لذهاب الجُمُعة من طلوع الشمس، وهو أحد الوجهين للشافعية، قيل: وهو الأصح، ليكون قبل ذلك من طلوع الفجر، زمان غسل وتأهب، واستشكل ذلك بأن الساعات ست لا خمس، والجمعة لا تصح في السادسة، بل في السابعة، نعم عند النَّسَائِيِّ بإسناد صحيح بعد الكبش بطة، ثم دجاجة، ثم بيضة، وفي أخرى دجاجة، ثم عصفورًا، ثم بيضة، ومعلوم أنه ﷺ كان يخرج إلى الجُمُعة متصلًا بالزوال، وهو بعد انقضاء الساعة السادسة.

وفي حديث واثلة عند الطبراني في «الكبير» مَرْفُوعًا: أن الله تعالى يبعث الملائكة على أبواب المساجد يكتبون الأول والثاني والثالث والرابع، والخامس، والسادس، فإذا بلغوا السابع، كانوا بمنزلة من قرب العصافير هذا، وأما من طلوع الفجر على ما قاله الروياني، إن ظاهر كلام الشَّافِعِيِّ أن التبكير يكون من طلوع الفجر، وصححه، وكذلك صاحب «المهذب» قبله، ثم الرافعي والنووي، وحكى الصيدلاني: أنه من ارتفاع النهار، وهو وقت الهجير.

وقال مالك وإمام الحرمين من الشافعية، والقاضي حسين: المراد بالساعات لحظات لطيفة يسيرة بعد الزوال، قالوا: لأن الرواح لغة لا يكون إلا بعد الزوال، والساعة في اللغة: الجزء من الزمان، وحملها على الزمانية التي قسم النهار إليها بعبء إحالة الشرع عليه، لاحتياجه إلى حساب، ولأنه ﷺ، قَالَ: «إذا كان يوم الجُمُعة، قام على كل باب من أبواب المسجد ملائكة، يكتبون الناس، الأول فالأول»، فالمتهجر إلى الجُمُعة كالمهدي بدنة، ثم كالمهدي بقرة، ثم كالمهدي شاة، ثم كالمهدي بطة، ثم كالمهدي دجاجة، ثم كالمهدي بيضة، فإن قيل: قد

فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ⁽¹⁾.

يستعمل الهاجرة في غير موضعها، فيجب الحمل عليه جمعاً بين الأدلة. فالجواب: أنه ليس إخراجها عن ظاهرها أولى من إخراج الساعة الأولى عن ظاهرها، وإذا تساوى على ما زعمت، فالراجح عمل الناس جيلاً بعد جيل، حيث لم يعرف أن أحداً من الصحابة كان يأتي المسجد لصلاة الجمعة عند طلوع الشمس، ولا يمكن حمل حالهم على ترك هذه الفضيلة العظيمة، وقال الجمهور: إن الرواح على ما قاله الأزهري الذهاب مُطلقاً، سواء كان أول النهار أو آخره، أو في الليل.

قَالَ شَرَاخُ الْكِتَابِ: وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث على ما سبق، والمعنى: لأنه فضيلة لمن أتى بعد الزوال، لأنه حينئذ يكون النداء، ويحرم التخلف بعد النداء، ولأن ذكر الساعات إنما هو للحث على التبكير إليها، والترغيب في فضيلة سبق، وتحصيل الصف الأول، وانتظارها والاستغلال بالتنفل، والذكر، ونحو ذلك، وهذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال، والله أعلم.

(فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ) بفتح الضاد وكسرهما، والفتح أعلى.

(الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ) أي: الخطبة، وما فيها من المواعظ ونحوها، وفي رواية الزُّهْرِيِّ: «فإذا جلس الإمام طووا الصحف، وجاؤوا يستمعون الذكر»، فكأنهم بخروج الإمام يحضرون من غير طي، فإذا جلس الإمام على المنبر، طووها، ويقال ابتداء طيهم الصحف عند ابتداء خروج الإمام، وانتهاءه بجلوسه على المنبر، وهو أول سماعهم للذكر، وعند أبي نعيم في «الحلية» من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَرْفُوعاً، إذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور، وأقلام من نور، ففيه صفة الصحف والأقلام، والمراد بطي الصحف، طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة إلى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة، وإدراك الصلاة والذكر والدعاء، ونحو ذلك، فإنه يكتبه الحافظان قطعاً.

وفي حديث عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، عند ابن خزيمة، فتقول

(1) تحفة 12569 - 2/4. أخرجه مسلم في الجمعة باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال وباب الطيب والسواك يوم الجمعة رقم (850).

بعض الملائكة لبعض: ما حبس فلاناً، فتقول: اللهم إن كان ضالاً فاهده، وإن كان فقيراً فأغنه، وإن كان مريضاً فعافه، ثم إن هذه الملائكة المذكورين في الحديث غير الحفظة، ووظيفتهم كتابة حاضري الجُمعة، قاله الماوردي، والنووي، وقال ابن بزيمة: لا أدري هم أم غيرهم.

وقال العيني: هؤلاء الملائكة يكتبون منازل الجائين إلى الجُمعة، مختصون بذلك، لما روى أحمد في مسنده، عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يقول: «تقعد الملائكة على أبواب المساجد، فيكتبون الأول والثاني والثالث»، الحديث.

والحفظة لا يفارقون من وكلوا عليهم، وروى أبو داود من حديث عطاء الخراساني، قَالَ: سمعت علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على منبر الكوفة، يقول: إذا كان يوم الجُمعة غدت الشياطين براياتها إلى الأسواق، فيرمون الناس بالترابيث أو الرباث، ويثبطونهم عن الجُمعة، وتغدو الملائكة، فتجلس على أبواب المسجد، فيكتبون الرجل من ساعة، والرجل من ساعتين، حتى يخرج الإمام، فإذا جلس الرجل مجلساً يتمكن فيه من الاستماع والنظر، فأنصت، ولم يلغ، كان له كفلان من الأجر، فإن نأى حيث لا يسمع، فأنصت ولم يلغ، كان له كفل من أجر، وإن جلس مجلساً يتمكن فيه من الاستماع والنظر فلغى، ومن لغى فليس له في جمعته تلك شيء، ثم يقول في آخر ذلك، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول ذلك، ورواه أحمد من رواية الحجاج بن أرطأة، عن عطاء الخراساني بلفظ، وتقعد الملائكة على أبواب المسجد، يكتبون الناس على قدر منازلهم السابق، والمصلي، والذي يليه حتى يخرج الإمام، والرباث، جمع ربيثة بالمثلثة، ما يحبس الإنسان ويشغله، وأما الترابيث، فقال صاحب النهاية: يجوز أن يكون جمع تربيثة، وهي المرة الواحدة من التربيث.

وقال الخطابي: وهذه الرواية ليست بشيء، ففي الحديث: استحباب الغسل يوم الجُمعة.

وفيه: فضيلة التبكير، وأن الفضل المذكور إنما يحصل لمن جمعها، وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتب الفضل على التبكير من غير تقييد

بالغسل، ولو تعارض الغسل والتبكير، فمراعاة الغسل على ما قاله الزركشي أولى، لأنه مختلف في وجوبه، ولأن نفعه متعد إلى غيره، بخلاف التبكير، وندبية التبكير إنما هي لغير الإمام، أما الإمام فيندب له التأخير إلى وقت الخطبة، لاتباعه ﷺ وخلفائه رضي الله عنهم، قاله الماوردي، ونقله في «المجموع».

وفيه أيضًا: أن مراتب الناس في الفضيلة على حسب أعمالهم، وفيه أيضًا أن القربان والصدقة تقع على القليل كالكثير.

وفيه أيضًا: أن التضحية من الإبل أفضل من البقر، لأنه ﷺ قدمها أولاً، وتلاها بالبقرة، وأجمعوا عليه في الهدايا.

واختلفوا في الأضحية، فمذهب أبي حنيفة والشافعي والجمهور أن الإبل أفضل، ثم البقر، ثم الغنم، كالهدايا، ومذهب مالك أن الغنم أفضل، ثم البقر، ثم الإبل، لأنه ﷺ ضحى بكبشين، وهو فداء إسماعيل عليه السلام، وحجة الجمهور حديث الباب على القياس على الهدايا، وتضحيته ﷺ بكبشين لا تدل على الأفضلية، بل على الجواز، ولعله لم يجد غيره، وقد ثبت في «الصحيح» أنه ﷺ ضحى عن نسائه بالبقرة، فإن قيل روى أبو داود وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه بإسناد صحيح، أنه قال: «خير الأضحية الكبش الأقرن».

فالجواب: أن مراده خير الأضحية من الغنم الكبش الأقرن.

وقال إمام الحرمين: البدنة من الإبل، ثم الشرع قد يقيم مقامها بقرة، وسبعا من الغنم، ويظهر ثمرة هذا فيما إذا قال لله عليّ بدنة، وفيه خلاف الأصح تعين الإبل، وإلا فالبقر، أو سبع من الغنم، وقيل: يتعين الإبل مُطْلَقًا، وقيل يتخير مُطْلَقًا، والله أعلم.

تكميل:

وفي كتاب الترغيب لأبي الفضل الجوزي من حديث فرات بن السائب عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مَرْفُوعًا، إذا كان يوم الجمعة، رفع إلى الملائكة ألوية حمد إلى كل مسجد تجمع فيه، ويحضر

5 - باب

882 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ تَحْتَسِبُونَ عَنِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النَّدَاءَ تَوَضَّأْتُ،

جبريل عليه السلام المسجد الحرام، مع كل ملك كتاب، وجوهم كالقمر ليلة البدر، معهم أقلام من فضة، وقراطيس فضة يكتبون الناس على منازلهم، فمن جاء قبل الإمام كُتِبَ في السابقين، ومن جاء بعد خروج الإمام كُتِبَ شهد الخطبة، ومن جاء حين يقام الصلاة كُتِبَ شهد الجُمُعَةِ، وإذا سلم الإمام تصفح الملك وجوه القوم، فإذا فقد منهم رجلاً كان فيما خلا من السابقين، قَالَ: يَا رَبِّ إِنَّا فَقَدْنَا فَلَانًا، وَلَسْنَا نَدْرِي مَا خَلْفَهُ الْيَوْمَ، فَإِنْ كُنْتُ قَبِضْتُهُ فَارْحَمَهُ، وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا فَاشْفِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا فَأَحْسِنْ صَحَابَتَهُ، وَيُؤْمِنُ مِنْ مَعَهُ مِنَ الْكِتَابِ.

5 - باب

(باب) هكذا ثبت من غير ترجمة، وهو كالفصل من الباب السابق، وقد مر أن الأبواب تجمع الفصول، كما أن الكتب تجمع الأبواب، وهو غير معرب، لأن المعرب جزء من الكلام، إلا إذا جعلناه محذوف المبتدأ، فيكون معرباً خبراً. (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن عبد الرحمن التيمي النحوي، نسبة إلى نحوه بطن من الأزد، لا إلى علم النحو البصري، نزيل الكوفة، (عَنْ يَحْيَى) وفي رواية هو ابن أبي كثير، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْرِيُّ المدني، قيل اسمه عبد الله، أو إِسْمَاعِيلَ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ويمني ومدني، وقد أخرج مته مسلم في الصلاة، وأبو داود في الطهارة.

(أَنَّ عُمَرَ) أي: ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيْنَمَا) بالميم (هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أي: على المنبر، وجواب بينما هو قوله: (إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ) هو عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ) له (عُمَرُ) وفي رواية عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لِمَ تَحْتَسِبُونَ عَنِ الصَّلَاةِ؟) أي: عن الحضور إلى الصلاة في أول وقتها، (فَقَالَ الرَّجُلُ) أي: عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا هُوَ) أي: ما الاحتباس (إِلَّا) بقدر (أَنَّ سَمِعْتُ النَّدَاءَ) أي: الأذان (تَوَضَّأْتُ) والمعنى: ما احتباسي بعد أن سمعت النداء

فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ»⁽¹⁾.

6 - بَابُ الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

883 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ،

إلا بعد أن توضأت، (فَقَالَ) عمر له ولمن حضر من الصحابة رضي الله عنهم: (أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ) يقول ويروي، (قَالَ: إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ) أي: إذا أراد أحدكم الرواح (إِلَى) صلاة (الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ)، ندبا كما مر، ووجه دخوله باب فضل الجمعة من حيث إنكار عمر على عثمان رضي الله عنهما احتباسه عن التبكير بمحضر من الصحابة رضي الله عنهم، وكبار التابعين مع جلالة قدره، فلولا عظم الفضيلة فيه لما أنكره عليه بحضور الصحابة من المهاجرين والأنصار، فإذا ثبتت الفضيلة في التبكير إلى الجمعة ثبتت للجمعة بطريق الأولى.

6 - بَابُ الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

(باب الدهن) يجوز فيه فتح الدال على أنه مصدر دهنت، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير، وضم الدال أيضًا على أنه اسم وحينئذ يحتاج إلى تقدير؛ أي: باب استعمال الدهن، وقال العيني: وههنا بالفتح، وإنما لم يجزم بحكمه للاختلاف فيه على ما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى.
(لِلْجُمُعَةِ) أي: للرواح إلى الجمعة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ الْحَرِثِ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ، واسمه: هشام القرشي العامري، المدني، (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ) بضم الموحدة، نسبة إلى مقبرة بالمدينة، كان مجاورًا لها، هو أبو سعد المدني التابعي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي) هو أبو سعيد كيسان المقبري التابعي، (عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ) أي: ابن حرام أبو وداعة الأنصاري، المدني، قتل بالحرّة، واختلف فيه أهو صحابي أم تابعي، (عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ) رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين، إن لم يكن ابن وداعة صحابيًا، وقد ذكره ابن سعد، من الصحابة،

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، وَيَذْهَبُ

وكذا ذكره ابن مندة، وعزاه لأبي حاتم، وقال الذهبي في تجريد الصحابة عبد الله ابن وديعة بن حرام الأنصاري، له صحبة، روى عنه أبو سعيد المقبري، فعلى هذا يكون فيه تابعيان وصحابيان.

وفيه أيضًا: أن ابن وديعة ليس له في البُخَارِيِّ إلا هذا الحديث، وقد طعن الدارقطني على البُخَارِيِّ، حيث قَالَ إنه اختلف فيه على سعيد المقبري، فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا، ورواه ابن عجلان عنه، فَقَالَ عن أبي ذر بدل سلمان، وأرسله أبو معشر عنه، فلم يذكر سلمان ولا أبا ذر، ورواه عبيد الله العمري عنه، فَقَالَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ، انتهى.

وفيه: أن رواية ابن عجلان من حديث أبي ذر، أخرجها ابن ماجة، فَقَالَ: نا سهل بن أبي سهل، وحوثرة بن مُحَمَّد، قالوا: نا يَحْيَى بن سعيد القطان، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عَنْ أَبِيهِ، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «من اغتسل يوم الجُمُعَةِ، فأحسن غسله، وتطهر فأحسن طهوره، ولبس من أحسن ثيابه، ومس ما كتب الله له من طيب أهله، ثم أتى الجُمُعَةِ، ولم يبلغ، ولم يفرق بين اثنين، غفر له ما بينه وبين الجُمُعَةِ الأخرى».

ورواية أبي معشر عند سعيد بن منصور، ورواية عبيد الله العمري عند أبي يعلى، ولا يرد كلام الدارقطني، لأن طريق البُخَارِيِّ من أتقن الروايات وأحكمها، وغيرها لا يلحقها.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)؛ أي: غسلًا شرعيًا، (وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ) بالتنكير للمبالغة في التنظيف، وأراد به قص الشارب، وقلم الأظفار، ونف العانة، وتنظيف الثياب، أو المراد بالغسل غسل الجسد، وبالتطهر: غسل الرأس، وتنظيف الثياب، وورد ذلك في حديث أبي سعيد وأبي أيوب، فحديث أبي سعيد عند أبي داود ولفظه: من اغتسل يوم الجُمُعَةِ، ولبس من أحسن ثيابه، وحديث أبي أيوب عند أحمد والطبراني ولفظه: من اغتسل يوم الجُمُعَةِ، ومس من طيب، إن كان عنده، ولبس من أحسن ثيابه، وفي رواية: من الطهر، بالتعريف.

(وَيَذْهَبُ)، بتشديد الدال من الافعال.

مِنْ دُهِنِهِ، أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ يَصْلِي مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ يُنْصِتُ.....

(مِنْ دُهِنِهِ) والمراد به : إزالة شعث الرأس واللحية، (أَوْ يَمَسُّ) بفتح الميم (مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ) قيل : معناه : إن لم يجد دهنًا، يمس من طيب بيته، وقيل : أو بمعنى الواو، وقال الكَرْمَانِيُّ : واو في يمس لا ينافي الجمع بينهما، وقيد بطيب بيته ليؤذن بأن السنة أن يتخذ الطيب لنفسه، ويجعل استعماله عادة له فيدخره في البيت، بناء على أن المراد بالبيت حقيقة، ولكن في حديث عبد الله بن عمر عند أبي داود، ويمس من طيب امرأته، والمعنى على هذا إن لم يتخذ لنفسه طيبًا، فليستعمل من طيب امرأته، وزاد فيه، ويلبس من صالح ثيابه، وقال الشيخ زين الدين في شرح التِّرْمِذِيِّ : الظاهر أن تقييد ذلك بطيب المرأة والأهل غير مقصود، وإنما خرج مخرج الغالب، وأن المراد ما سهل عليه مما هو موجود في بيته، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد وأبي هريرة، ويمس من طيب إن كان عنده، أي : في البيت، سواء كان من طيب نفسه أو طيب امرأته، (ثُمَّ يَخْرُجُ) وزاد ابن خزيمة في حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلى المسجد، ولأحمد من حديث أبي الدرداء، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم يمشي، وعليه السكينة (فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ) وهو كناية عن التبكير، أي : عليه أن ييكر، فلا يتخطى رقاب الناس، كما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم لم يتخط رقاب الناس، ويقال : معناه : لا يزاحم بين رجلين، فيدخل بينهما، لأنه ربما يضيق عليهما خصوصًا في شدة الحر واجتماع الأنفاس.

(ثُمَّ يَصْلِي مَا كُتِبَ لَهُ) أي : فرض من صلاة الجمعة، أو قدر له فرضًا أو نفلًا، وفي حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن أحمد والطبراني : ثم يركع ما قضى له، وفي حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هما أيضًا، فيركع ما بدا له .

وفيه : مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة.

(ثُمَّ يُنْصِتُ) بضم الياء من الإنصات، يقال : أنصت إذا سكت، وأنصته إذا أسكته، لازم ومتعد، والأول المراد هنا، ويروى : ثم أنصت، وفي بعض أصول مسلم انتصت، بزيادة المثناة الفوقية، قَالَ القاضي عياض : وهو وهم، وذكر صاحب الموعب والأزهري وغيرهما : انصت، ونصت، وانتصت، ثلاث لغات

إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى»⁽¹⁾.

بمعنى واحد، فلا وهم حينئذ.

(إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ) أي: شرع في الخطبة، وفي حديث قرئ بـقاف مفتوحة وراء ساكنة، ثم مثلثة، الضبي بالمعجمة والموحدة، حتى يقضي صلاته ونحوه في حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والحاصل أنه لا يجمع هذه الشروط السبعة في حال من الأحوال.

(إِلَّا) قد (غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ) أي: ما بين يوم الجمعة الحاضرة (وبين الجمعة الأخرى) يحتمل الماضية قبلها، والمستقبل بعدها، لأن الأخرى تأنيث الآخر، بفتح الخاء، لا بكسرهما، وفي رواية الليث عن ابن عجلان عند ابن خزيمة ما بينه وبين الجمعة التي قبلها، وزاد في رواية أَبِي هُرَيْرَةَ عند ابن حبان، وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها، وفي حديث آخر: يكون كفارة للجمعة التي تليها.

ووجه الجمع بين الحديثين أن يحمل الحديثان على حالين، فإن كانت له ذنوب في الجمعة التي قبلها كفرت، فإن لم يكن له ذنوب فيها بأن حفظ فيها، أو كفرت بأمر آخر، فيكفر عنه ذنوب الجمعة المستقبلية، فإن قيل تكفير الذنوب بعد وقوعها يكون بالحسنات وبالطوبى، ويتجاوز الله تعالى، وأما قبل وقوعها، فكيف يعقل ذلك.

فالجواب: أن المراد عدم المؤاخذه بها إذا وقعت أو العصمة عن وقوعها، ومنه ما ورد في مغفرة ما تقدم من الذنوب وما تأخر، ومنه حديث أبي قَتَادَةَ في صحيح «مسلم»: صيام يوم عرفة، احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده، ثم المراد: غفران الصغائر، لما زاد في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن ماجة، ما لم تغش الكبائر، فإنها إذا غشيت لا تكفر، وليس المراد أن تكفير الصغائر مشروط باجتناب الكبائر، إذ اجتناب الكبائر بمجرده تكفر الصغائر، كما نطق به القرآن العزيز في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجَتَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾، أي: كل ذنب فيه وعيد شديد، ﴿تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: 31]، أي: نصح عنكم صغائركم، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفر الصغائر إلا اجتناب الكبائر، فإذا لم تكن له صغائر يرجى له أن يكفر عنه بمقدار

ذلك من الكبائر، وإلا أعطي من الثواب بمقدار ذلك، واللّه أعلم.

وقد وردت الزيادة على الشروط السبعة المذكورة، فمنها المشي، وترك الركوب، ففي حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أحمد والطبراني في «الكبير»: من اغتسل يوم الجمعة.

وفيه: ثم مشى إلى الجمعة، ولا شك أن المشي إلى الجمعة أفضل، إلا أن يكون بعيداً عن مكان إقامتها، وخشي فوتها، فالركوب أفضل، وهل المراد بالمشي في الذهاب إليها فقط، أو الذهاب والرجوع، أما في الذهاب، فهو أكد، وأما في الرجوع، فهو مندوب إليه أيضاً.

ومنها: ترك الأذى، ففي حديث أبي أيوب رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، ولم يؤذ أحداً، فإن قيل: هل قوله فلا يفرق بين اثنين بمعنى غير هذا.

فالجواب: أن الأذى أعم من التفريق بين الاثنين، فيحتمل أن يكون الأذى في المسجد، أو في طريق المسجد، ويدل عليه ما في حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، ولم يتخط أحداً، ولم يؤذ، والعطف يقتضي المغايرة، وهو من ذكر العام بعد الخاص، ومنها المشي إلى المسجد، وعليه السكينة، ففي حديث أبي أيوب رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ: ثم خرج وعليه السكينة، حتى يأتي المسجد، والمراد به: التؤدة في مشيه إلى الجمعة، وتقصير الخطى.

ومنها: الدنو من الإمام كما جاء في رواية أبي داود والنسائي وابن ماجة ثم المراد من الدنو من الإمام هل هو حالة الخطبة، أو حالة الصلاة، إذا تباعد ما بين المنبر والمصلّى مثلاً، الظاهر أن المراد: الدنو منه في حالة الخطبة لاستماعها، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا عند البزار والطبراني في «الأوسط»: ثم دنا حيث يسمع خطبة الإمام، والحديث ضعيف.

ومنها: ترك اللغو، ففي حديث عبد اللّه بن عمرو عند أبي داود: ثم لم يتخط رقاب الناس، ولم يلغ عند الموعظة، كانت كفارة لما بينهما، ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهراً، وفي حديث أبي طلحة عند الطبراني في الكبير: وأنصت، ولم يلغ في يوم الجمعة الحديث، واللغو قد يكون بغير الكلام كمس الحصى وتقليبه، بحيث يشغل سمعه وفكره، وفي بعض الأحاديث، ومن مس الحصى فقد لغا.

884 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ طَاوُسٌ: قُلْتُ

لِابْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَّرُوا.....

ومنها: الاستماع، وهو إلقاء السمع لما يقوله الخطيب، فإن قيل هل يغني عنه الإنصات، فالجواب لا لأن الإنصات ترك الكلام والاستماع غيره فقد يستمع ولا ينصت بأن يلقي سمعه لما يقوله وهو يتكلم بكلام يسير أو يكون قوي الحواس، بحيث لا يشتغل بالاستماع عن الكلام ولا بالكلام عن الاستماع، فالكمال الجمع بين الإنصات والاستماع.

ومن فوائد هذا الحديث: استحباب الغسل يوم الجمعة، وهو محمول على الغسل الشرعي عند جمهور العلماء، ويؤيده قوله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة»، وحكى عن المالكية تجويزه بماء الورد.

ومنها: استحباب تنظيف الثياب يوم الجمعة.

ومنها: استحباب الإدهان والتطيب، ومنها كراهة التخطي يوم الجمعة، وقال الشافعي: أكره التخطي، إلا لمن لا يجد السبيل إلى المصلى إلا بذلك، وكان مالك لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر.

ومنها: مشروعية التنفل قبل صلاة الجمعة بما شاء، ومنها جواب الإنصات لورود الآية بذلك، واختلف العلماء في الكلام، هل هو حرام، أو مكروه كراهة تنزيه، وهما قولان للشافعي قديم وجديد.

قال القاضي: قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَعَامَّةُ الْفُقَهَاءِ: يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لِلْخُطْبَةِ، وَحَكَى عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا تَلَّى فِيهَا الْقُرْآنَ، وَاخْتَلَفُوا إِذَا لَمْ يَسْتَمِعِ الْإِمَامُ هَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْصَاتُ، كَمَا لَوْ سَمِعَهُ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَلْزَمُهُ، وَقَالَ النَّخَعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ لَا يَلْزَمُهُ، وَلَوْ لَغَا الْإِمَامُ هَلْ يَلْزَمُ الْإِنْصَاتُ أَوْ لَا، فِيهِ قَوْلَانِ:

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عن الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (قَالَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان الحميري الفارسي اليماني، قيل اسمه: ذكوان، وطاوس، لقبه.

(قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: ذَكَّرُوا) لم يسم طاوس من حدثه بذلك، والظاهر أنه أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَأَنَّ الطَّحَاوِيَّ رَوَى مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ، وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَأَصِيبُوا مِنَ الطَّيِّبِ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا الْغُسْلُ فَتَنَعَم، وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَلَا أَذْرِي⁽¹⁾.

عن أَبِي هُرَيْرَةَ نحوه، وكذلك رواه ابن خزيمة وابن حبان.
(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاغْسِلُوا رُؤُوسَكُمْ) إما تأكيد لاغتسلوا، من باب ذكر الخاص بعد العام، وبيان لزيادة الاهتمام به، أو يراد بالأول الغسل المشهور الذي هو كغسل الجنابة، وبالثاني التنظيف من الأذى، واستعمال الدهن ونحوه، وبه يطابق الحديث الترجمة.

(وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا) عطف على مقدر، تقديره: إن كنتم جنبًا، وإن لم تكونوا جنبًا، ولفظ الجنب يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، فلذلك وقع خبرًا لقوله: وإن لم تكونوا.

(وَأَصِيبُوا) أمر من الإصابة (مِنَ الطَّيِّبِ) كلمة من للتبعيض، قائم مقام المفعول، أي: استعملوا بعض الطيب، وليس في هذا الحديث ذكر الدهن ليطابق الترجمة، ولكن يمكن المطابقة من وجه أن العادة استعمال الدهن بعد غسل الرأس، فكان هذا أشعر به، ووجه آخر: أن الدهن ذكر في حديث طاوس هذا في رواية إبراهيم بن ميسرة، وإنما الزُّهْرِيُّ الذي لم يذكره، وزيادة الثقة الحَافِظُ مقبولة، والحديث واحد، فكأنه مذكور أيضًا في رواية الزُّهْرِيِّ تقديرًا، وإن لم يذكر صريحًا.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مجيبًا لطاوس: (أَمَّا الْغُسْلُ) المذكور، (فَتَنَعَم) قاله النَّبِيُّ ﷺ، (وَأَمَّا الطَّيِّبُ فَلَا أَذْرِي) أي: فلا أعلم أن رسول الله ﷺ قاله أم لا، وهذا يخالف ما رواه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزُّهْرِيِّ عن عبيد بن السباق عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا: من جاء إلى الْجُمُعَةِ فليغتسل، وإن كان له طيب فليمس منه، لكن صالح ضعيف، وقد خالفه مالك، فرواه عن الزُّهْرِيِّ، عن عبيد بن السباق مرسلًا.

ومن فوائد هذا الحديث: أن الاغتسال يوم الْجُمُعَةِ لجنابة يجرى عن

(1) طرفه 885 - تحفة 5757.

أخرجه مسلم في الْجُمُعَةِ باب الطيب والسواك يوم الْجُمُعَةِ رقم (848).

885 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: أَيْمَسُ طَيِّبًا أَوْ دُهْنًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُهُ⁽¹⁾.

الْجُمُعَةِ، سواء نواه للجمعة أو لا، وقال ابن المنذر أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم يقولون تجزئ غسلة واحدة للجنابة والجمعة، وقال ابن بطال: ورويناه عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومجاهد، ومكحول، والثوري، والأوزاعي، وأبي ثور.

وقال أحمد: ارجو أن يجزئه، وهو قول أشهب وغيره، وبه قَالَ الْمِزْنِي، وعن أحمد أنه لا يجزئه عن غسل الجنابة حتى ينويها، وهو قول مالك في المدونة، وذكره ابن عبد الحكم، وذكر ابن المنذر عن بعض ولد أبي قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: من اغتسل للجنابة يوم الْجُمُعَةِ اغتسل للجمعة.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد الفراء، أبو إسحاق الرازي الْحَافِظُ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن، قاضي صنعاء، مات سنة سبع وتسعين ومائتين باليمن.

(أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك (أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ) بفتح الميم وسكون الياء وفتح السين والراء المهملتين، الطائفي، المكي، التابعي، (عَنْ طَاوُسٍ) اليماني، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، ورجال هذا الإسناد ما بين رازي وصنعاني، ومكي، وطائفي، ويماني على نسق مذكور فيه، وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي، وقد أخرج منته مسلم أيضًا في الصلاة.

(«أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» قَالَ طَاوُسُ، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَيْمَسُ طَيِّبًا) نصب ييمس، والهمزة للاستفهام. (أَوْ) يمس (دُهْنًا إِنْ كَانَ) من الطيب والدهن، (عِنْدَ أَهْلِهِ؟ فَقَالَ) ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَا أَعْلَمُهُ) أي: لا أعلم أنه قول النبي ﷺ، ولا كونه مندوبًا.

7 - باب: يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

886 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَأَى حُلَّةَ سَيَرَاءٍ

7 - باب: يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

(باب) بالتونين؛ أي: باب ترجمته (يَلْبَسُ)، أي: من أراد أن يجيء إلى صلاة الجمعة (أَحْسَنَ مَا يَجِدُ) من الثياب الجائز لبسها.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، وفي رواية عن مالك، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعن ابنه (رَأَى حُلَّةً)، هي: الإزار، والرداء، ولا تكون حلة حتى تكون ثوبين، سواء كانا من برد أو غيره.

وقال ابن التين: لا تكون حلة حتى تكون جديدة، سميت بذلك لحلها عن طيها، وقال أبو عبيد الحلل برود اليمن، يجمع على حلال أَيْضًا، والأشهر حلل (سَيَرَاءٍ) بكسر السين المهملة وفتح التحتانية، وبالراء الممدودة، قَالَ ابن قرقول: هو الحرير الصافي، فمعناه: حلة حرير، وعن مالك السيراء، وشيء من حرير قيل: وهو الصحيح الذي يتعين القول به في هذا الحديث لأنها هي المحرمة وأما المختلط فلا يحرم إلا أن يكون الحرير أكثر وزنًا عند الشافعية وعند الحنفية العبرة باللحمة كما عرف في موضعه.

وعن ابن الأنباري: السيراء: الذهب، وقيل: هو نبت ذو ألوان وخطوط ممتدة كأنها السيور ويخالطها حرير.

وقال الفراء: هي نبت، وهي أَيْضًا ثياب من ثياب اليمن.

وفي الصحاح: برود فيها خطوط صفراء.

وفي «المحكم»: قيل: هو ثوب مسير، في خطوط يعمل من القز.

وفي الجامع: قيل: هي ثياب يخالطها حرير.

وفي العين: يقال: سيرت الثوب والسهم، جعلت خطوطًا.

وفي المغيث: برود يخالطها حرير كالسيور، فهو فعلاء من السير، وهو

عَنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ، فَلَبِستَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ⁽¹⁾ وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ».....

وقال القرطبي: هي المخططة بالحرير، ذكره الخليل والأصمعي، وقد اختلفت الروايات في هذه الحلة، فَقَالَ أبو عمر: قَالَ أهل العلم إنها كانت حلة من حرير، وجاء: من استبرق، وهو الحرير الغليظ.

وقال الداوودي: هو رقيق الحرير، وأهل اللغة على خلافه، وفي رواية أخرى: من ديباج، أو خز، وفي رواية: حلة سندس، كلها دالة على أنها كانت حريراً محضاً، قَالَ ابن برقول بالإضافة: ضبطناه من ابن سراج ومتقني شيوخنا، وأكثر المحدثين ينونونه على أن سيرا صفه أو بدل.

وقال الخطابي: حلة سيرا، كناية عشراء، يقال: ناقة عشراء، إذا أكمل حملها عشرة أشهر، يعني بالتنوين، ولكن أهل العربية يختارون الإضافة، قَالَ سيويه: لم يأت فعلاء صفة.

(عَنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ)؛ أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ) الحلة، (فَلَبِستَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِلْوَفْدِ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ) يجوز أن تكون كلمة لو للشرط، ويكون جزاؤه محذوفاً تقديره، لكان حسناً، ويجوز أن يكون للتمني، فلا يحتاج إلى الجزاء، وفي رواية للبخاري أيضاً: فلبستها للعيد وللوفود، وفي رواية الشافعي: فلبستها للجمعة والوفود، وهو جمع وفد، والوفد جمع وفد، وهو القادم رسولاً أو زائراً منتجعاً ومسترفداً.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ) بفتح الموحدة (هَذِهِ) أي: حلة الحرير، وفي رواية: إنما يلبس الحرير (مَنْ لَا خَلَقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ) والخلاق: الحظ

(1) قال السندي: هذا العرض من عمر رضي الله عنه يشير بأن ليس أحسن الثياب كان معهوداً عندهم للجمعة، وترك إنكار النبي ﷺ أصل التجميل للجمعة تقرير له، فكل منهما يصلح دليلاً للترجمة، اهـ.

قلت: كلا الاحتمالين يأتیان في كلام الحافظ:

الأول: مختار ابن بطال.

والثاني: مختار الحافظ، وهو مختار الشيخ، وعندني فيه احتمال ثالث أيضاً، كما سيأتي، وفي تقرير مولانا حسين علي لم يمنعه النبي ﷺ من قوله: «يلبسه للوفود» فهمم الجواز في المجامع ولا يكون رياء إن لم يكن مانع آخر، اهـ.

ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلْلٌ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْنِيهَا وَقَدْ قُلْتُ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ مَا قُلْتُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُهَا لِتَلْبَسَهَا» فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخَاهُ لَهُ

والنصيب في الخير والصلاح، وقال ابن سيدة: لا خلاق له يعني: لا رغبة له في الخير، وقال القاضي عياض: وقيل الحرمة، وقيل: الدين، وكلمة من تدل على العموم، وتتناول الذكور والإناث، لكن الحديث مخصوص بالرجال، لقيام دلائل أخرى بإباحته للنساء، وأما مسألة الحرمان في الآخرة، فمنهم من حمّله على حقيقته، وزعم أن لابسَه يحرم في الآخرة من لبسه، سواء تاب عن ذلك أو لا، جرياً على الظاهر، والأكثر على أنه لا يحرم إذا تاب ومات على توبته.

(ثُمَّ جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا) أي: من جنس الحلة السبراء (حُلْلٌ، فَأَعْطَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْهَا)، أي: من الحلل التي جاءت (حُلَّةً)، وفي رواية: فأعطى منها عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ عُمَرُ) وفي رواية: فَقَالَ عمر بن الخطاب: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَسَوْنِيهَا) أي: الحلة، (وَقَدْ قُلْتُ فِي حُلَّةِ عَطَارِدٍ) بضم المهملة وكسر الراء، وفي آخره دال مهملة، هو عطارِد بن حاجب بن زرارَة التميمي، وفد على النَّبِيِّ ﷺ سنة تسع، وعليه الأكثر، وقيل: سنة عشر، وهو صاحب الديباج الذي أهداه للنبي ﷺ، وكان كسرى كساه إياه، فعجب منه الصحابة رضي الله عنهم، فَقَالَ رسول الله ﷺ لمناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا، وقال الذهبي: له وفادة مع الأقرع والزبرقان، ذكره في كتاب الصحابة، وكان عطارِد يقيم بالسوق الحلل؛ أي: يعرضها للبيع، فأضاف الحلة إليه بهذه الملابس، وقال أبو عمر: قَالَ أيوب عن ابن سيرين حلة عطارِد أو لبيد على الشك.

(مَا قُلْتُ؟) من أنه لا يلبسها من لا خلاق له.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) له: ((إِنِّي لَمْ أَكْسُهَا لِتَلْبَسَهَا)) بل لتنتفع بها في غير ذلك، وفيه دليل على أنه يقال: كساه، إذا أعطاه كسوة لبسها أولاً، وفي رواية مسلم: أعطيتها تبعها، وتصيب بها حاجتك.

وفي رواية أحمد: أعطيتكه تبعه، فباعه بألفي درهم، لكن يشكل ذلك بقوله: (فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخَاهُ لَهُ) أي: أعطى الحلة أَخَاهُ

بِمَكَّةَ مُشْرِكًا⁽¹⁾.

كائنًا له، وقوله: أخًا، مفعول ثانٍ لقوله كساها (بِمَكَّةَ مُشْرِكًا) صفة بعد صفة، لقوله أخًا، قيل: إنه أخوه من أمه، وقيل: أخوه من الرضاعة، وقيل: أخو أخيه زيد بن الخطاب لأمه أسماء بنت وهب، وفي التَّسَائِيّ وصحيح أبي عوانة: فكساها أخًا له من أمه مشرکًا، واسمه عثمان بن حكيم، وقد اختلف في إسلامه، كذا قيل، وفي رواية للبخاري: أرسل بها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ، وهذا يدل على إسلامه بعد ذلك، واللَّهِ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: دلالة على حرمة الحرير للرجال، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اختلف الناس في لباس الحرير، فمن مانع، ومن مجوز على الإطلاق، والجمهور من العلماء على منعه للرجال، وقد صح أنه ﷺ قَالَ: «شَقَقَهَا خَمْرًا بَيْنَ نَسَائِكَ»، وعن أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ لِبَاسَ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبَ عَلَى ذَكَورِ أُمْتِي، وَأَحْلَى لِنَائِهِمْ»، وقال التِّرْمِذِيُّ: هذا حديث حسن صحيح، وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ بِالْخَابِيَةِ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَرِيرِ، إِلَّا مَوْضِعَ أَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَوْ أَرْبَعَةِ، وقال التِّرْمِذِيُّ أَيضًا: هذا حديث حسن صحيح، وفيه: جواز البيع والشراء على أبواب المساجد، وفيه جواز ما لا ما لا يجوز لبسه، وجواز هديته، وتحصيل المال منه، وقد جاء لتصيب بها ما لا .

وفيه: ما كان عليه ﷺ من السخاء والجود، وصلة الإخوان والأصحاب بالعطاء، وفيه صلة الأقارب الكفار والإحسان إليهم.

وفيه: جواز إهداء الحرير للرجال، لأنها تتعين لبسهم.

وفيه: عرض المفضول على الفاضل ما يحتاج إليه من مصالحه التي لا يذكرها.

وفيه: استحباب لبس الثياب الحسنة يوم الجمعة.

وبهذا يطابق الحديث الترجمة، وإنكاره ﷺ على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ التَّجَمُّلِ بِأَحْسَنِ الثِّيَابِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وإنما كان لأجل تلك الحلة التي أشار إليها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِشَرَائِهَا مِنَ الْحَرِيرِ، وبهذا يرد على الداوودي قوله

(1) أطرافه 948، 2104، 2612، 2619، 3054، 5841، 5981، 6081 تحفة 8335 - 2/5. أخرجه مسلم في اللباس والزينة باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة. رقم (2068).

8 - بَابُ السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يَسْتَنُّ».

ليس في الحديث دلالة على الترجمة، لأنه لا يلزم أن تكون الدلالة صريحة، ولم يلزم البُخَارِيُّ بذلك، وقد جرت عادته في التراجم بمثل ذلك، وما بعد منه في الدلالة عليها، فافهم.

وروى أبو داود من حديث ابن سلام، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته»، وروى ابن ماجه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ ﷺ: «ما على أحدكم إن وجد سعة أن يتخذ ثوبين للجمع، سوى ثوبي مهنته»، وروى ابن أبي شيبه بإسناد على شرط مسلم، عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا، أَنَّ مِنَ الْحَقِّ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّوَاكَ، وَأَنْ يَلْبَسَ مِنْ صَالِحِ ثِيَابِهِ، وَأَنْ يَتَطَيَّبَ بِطَيِّبٍ إِنْ كَانَ.

تنبيه:

وأفضل ألوان الثياب البياض، لحديث: «البسوا من ثيابكم البياض، فإنها خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم»، رواه الترمذي وغيره، وصححه، ثم ما صيغ غزله قبل نسخه، كالبرود، لا ما صيغ منسوجًا، بل قيل: يكره لبسه، ولم يلبسه ﷺ، ولبس البرود، ففي البيهقي عن جابر أنه ﷺ كان له برد يلبسه في العيدين والجمعة، وهذا في غير المزعفر والمعصر، والسنة أن يزيد الإمام في حسن الهيئة والعمامة والارتداد، وأن يترك السواد، إلا إذا خشي مفسدة تترتب على تركه من سلطان أو غيره هذا، وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في الهيئة، ومسلم في اللباس، وأبو داود والنسائي في الصلاة.

8 - بَابُ السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(باب) استعمال (السَّوَاكِ) وهو اسم لما يدلّك به الأسنان من العيدين، يقال: سَاكَ فَأَهْ يَسُوْكُهُ، إذا دلّكه بالسَّوَاكِ، فإذا لم يذكر الفم يقال: اسْتَاكَ، وقال الجوهرى: السَّوَاكُ الْمَسْوَاكُ، وهو مذكّر على الصحيح، وفي المحكم تأنيثه، وأنكره الأزهرى (يَوْمَ الْجُمُعَةِ).

(وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) هو الْخُدْرِيُّ، واسمه: سعد بن مالك، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه («يَسْتَنُّ») من الاستنان، وهو الاستياك، أي: يدلّك أسنانه بالسَّوَاكِ، وهذا

887 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ»⁽¹⁾.

التعليق طرف من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذكره في باب الطيب للجمعة، وفي الحديث ذكر الجُمُعَة، وبه يقع التطابق بين هذا المعلق والترجم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَوْلَا) مخافة (أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ) شك من الراوي، وفي رواية: أو لولا أن أشق لى الناس، بإعادة لولا أن أشق، وروى أكثر رواة «الموطأ» بلفظ المؤمنين بدل أمتي، وأن في قوله: أن أشق مصدرية في محل الرفع على الابتداء، والخبر محذوف وجوباً، أي: لولا المشقة موجودة (لَأَمَرْتُهُمْ)، أمر إيجاب (بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ) فرضاً أو نفلاً، وهو عام يندرج فيه الجُمُعَة، بل هي أولى، لما اختصت به من طلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب، خصوصاً تطيب الفم الذي هو محل الذكر، والمناجاة، وإزالة ما يضر بالملائكة وبني آدم من تغير الفم.

وفي حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البزار: أن الملك لا يزال يدنو من المصلي يستمع القرآن حتى يضع فاه على فيه، الحديث. وبذلك يطابق الحديث الترجمة، وفي رواية أبي العباس أحمد بن طاهر، في كتابه أطرف الموطأ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع كل وضوء، فإن قيل كيف التوفيق بين رواية كل وضوء، ورواية كل صلاة.

فالجواب: أن السواك الواقع عند الوضوء واقع للصلاة، لأن الوضوء شرع لها، ثم إنه قد اختلف أن استعمال السواك هل هو واجب أو سنة، فذهب أكثر أهل العلم إلى عدم وجوبه، بل ادعى بعضهم فيه الإجماع، وحكى الشيخ أبو حامد والماوردي عن إسحاق بن راهوية أنه قَالَ: هو واجب لكل صلاة، فمن تركه عامداً أبطلت صلاته، وعن داود أنه واجب، ولكنه ليس بشرط، واحتج من

(1) طرفه 7240 - تحفة 13842. أخرجه مسلم في الطهارة باب السواك رقم (252).

قَالَ بوجوبه بورود الأمر به، فعند ابن ماجة من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: تسوكوا، ولأحمد نحوه من حديث العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي «الموطأ»: عليكم بالسواك، وقالوا في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين.

أحدهما: أنه نفي الأمر مع ثبوت الندية، ولو كان للندب لما جاز النفي.
والآخر: أنه جعل الأمر مشقة عليهم، وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب، إذ الندب لا مشقة فيه، لأنه جائز الترك، والجواب أن شَيْئًا من الأحاديث المذكورة لم يثبت، وثبوت الندية بدليل آخر، كحديث مسلم عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عشر من الفطرة، فذكر منها السواك.
وقال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: في حديث الباب دليل على أن السواك ليس بواجب، لأنه لو كان واجبًا لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: والعجب من صاحب الهداية يقول السواك سنة، لأنه ﷺ كان يواظب عليه، ولم يذكر شَيْئًا من الأحاديث الدالة على المواظبة، وقد علم أن مواظبة النَّبِيِّ ﷺ على فعل شيء يدل على أن ذلك واجب، وأعجب منه ما قاله شراح الهداية إن المواظبة مع الترك دليل السنية، وقد دل على تركه حديث الأعرابي، فإنه لم ينقل فيه تعليم السواك، فلو كان واجبا لعلمه، فإن فيه نظرًا من وجهين:

الأول: أنهم لم يأتوا بحديث فيه تصريح بأنه ﷺ تركه في الجملة.
والثاني: أن حديث الأعرابي لا يتم به استدلالهم، لأن العلماء اختلفوا في السواك، فَقَالَ بعضهم: هو من سنة الدين، وقال آخرون: من سنة الوضوء، وقال آخرون: من سنة الصلاة، وقول من قَالَ إنه من سنة الدين أقوى، نقل ذلك عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وفيه أحاديث تدل على ذلك:
منها: ما رواه أحمد والترمذي من حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أربع من سنن المرسلين، الختان والسواك، والتعطر والنكاح.
ومنها: ما رواه مسلم من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: عشرة من الفطرة، فذكر منها السواك.

ومنها: ما رواه البزار من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الطهارات أربع: قص الشارب، وحلق العانة، وتقليم الأظافر، والسواك.

وأما وقت الاستياك، فعند أكثر أصحابنا وقته وقت المضمضة، وذكر في «المحيط» وغيره: أن وقته وقت الوضوء، إلا أن المنقول عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه من سنن الدين، فحينئذ يستوي فيه كل الأحوال، وذكر في كفاية المنتهى أنه يستاك قبل الوضوء، وعند الشَّافِعِيِّ هو سنة القيام إلى الصلاة وعند الوضوء، وعند كل حال يتغير فيها الفم، وأما كيفيته، فَقَالَ أصحابنا: يستاك عرضًا لا طولًا عند مضمضة الوضوء، وأخرج أَبُو نُعَيْمٍ من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالت: كان ﷺ يستاك عرضًا لا طولًا، وفي مراسيل أبي داود: إذا استكتم فاستاكوا عرضًا، وأخرج الطبراني بإسناده إلى قَالَ: كان رسول الله ﷺ يستاك عرضًا، وعن إمام الحرمين، أنه يمر السواك على طول الأسنان وعرضها، فإن اقتصر على أحدهما، فالعرض أولى، وقال غيره من أصحاب الشَّافِعِيِّ: يستاك عرضًا لا طولًا، ويأخذ السواك باليمنى، والمستحب فيه ثلاث ثلاث مياه.

ثم إنه لا تقدير في السواك، بل يستاك إلى أن يطمئن قلبه بزوال النكهة واصفرار السن، ويقول عند الاستياك: اللَّهُم طهر فمي ونور قلبي وطهر بدني، وحرم جسدي على النار، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

وفي «المحيط»: العلك للمرأة يقوم مقام السواك، لأن أسنانها ضعيفة، يخاف منها السقوط، وهو ينقي الأسنان، ويشد اللثة كالسواك، ثم إن من لا يجد السواك يعالج بالإصبع، لما روى البيهقي في سننه من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيَّ ﷺ قال: «يجزئ من السواك الأصابع» وضعفه، وروى الطبراني في «الأوسط» من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قلت: يا رسول الله، الرجل يدهن فوه، أيستاك، قَالَ: «نعم»، قلت: كيف يصنع، قَالَ: «يدخل إصبعه في فيه».

ثم إن المستحب أن يستاك بعود من أراك، وروى البُخَارِيُّ في تاريخه وغيره من حديث أبي خيرة الصنابحي، كنت في الوفد، تزودنا رسول الله ﷺ بالأراك، وقال: «استاكوا بهذا»، وروى الطبراني في «الأوسط» من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «نعم السواك الزيتون من

شجرة مباركة، يطيب الفم، ويذهب بالخضر، وهو سواكي وسواك الأنبياء قبلي». وروى الحارث في مسنده عن ضمرة بن حبيب، قَالَ: نهي رسول الله ﷺ عن السواك بعود الريحان، وقال: «إنه يحرك الجذام»، ثم إن الحكمة في الاستياك عند القيام إلى الصلاة على ما قَالَ ابن دقيق العيد كونها حال تقرب إلى الله تعالى، فافتصر أن يكون حال كمال، ونظافة إظهار الشرف العبادة، وقد ورد من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البزار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القراءة من المصلي، فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه، وروى أَبُو نُعَيْمٍ من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برواة ثقات: «إذا قام أحدكم من الليل يصلي، فليستك، فإنه إذا قام يصلي، أتاه ملك يضع فاه على فيه، فلا يخرج شيء من فيه إلا رفع في في الملك»، وأما فضيلة السواك، فقد روى أحمد وابن حبان من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب»، وروى ابن حبان من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «عليكم بالسواك، فإنه مطهرة للفم، مرضاة للرب».

وروى أحمد وابن خزيمة والحاكم والدارقطني وابن عدي والبيهقي في الشعب، وأبو نعيم من حديث عروة عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فضل الصلاة التي يستاك فيها على الصلاة التي لا يستاك فيها، لها سبعون ضعفاً».

وقال أبو عمر: فضل السواك مجمع عليه، لا اختلاف فيه، والصلاة به أفضل منها بغيره عند الجميع، حتى قَالَ الأوزاعي: هو شطر الوضوء، ويتأكد طلبه عند إرادة الصلاة، وعند الوضوء، وقراءة القرآن، والاستيقاظ من النوم، وعند تغير الفم، ويستحب بين كل ركعتين من صلاة الليل، ويوم الجمعة، وقبل النوم، وبعد الوتر، وعند الأكل، وفي السحر.

ثم في الحديث: بيان ما كان النَّبِيُّ ﷺ من الشفقة على أمته، لأنه لم يأمر بالسواك على سبيل الوجوب مخافة المشقة عليهم.

وفيه أيضًا: جواز الاجتهاد منه ﷺ فيها لم ينزل عليه فيه نص، لكونه جعل المشقة سببا لعدم أمره، فلو كان الحكم متوقفا على النص، لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص، لا وجود المشقة، وقيل: فيه نظر، لأنه يجوز أن يكون إخباراً منه ﷺ، بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة، فيكون معنى

888 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ

الْحَبَّابِ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ

قوله: لأمرتهم؛ أي: عن الله، بأنه واجب، وأنت خبير بأنه احتمال بعيد، والظاهر أن ترك الأمر به لخوف المشقة، والأمر منه ﷺ، أمر من الله في الحقيقة، لأنه لا ينطق عن الهوى.

وفيه: أيضًا: استحباب السواك للصائم بعد الزوال، لعموم قوله ﷺ عند كل صلاة، قاله النسائي.

وفيه أيضًا: استحباب السواك للفرائض والنوافل، وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف لأقضاء العموم ذلك.

وفيه: ما قَالَ المهلب إن السنن والفضائل ترتفع عن الناس إذا خشي الجرح على الناس.

وفيه أيضًا: إباحة السواك في المسجد، لأن عند تقتضي الظرفية حقيقة، فيقتضي استحبابه في كل صلاة، وعن بعض المالكية كراهته في المسجد، لاستقذاره، والمسجد ينزه عن ذلك، والله أعلم.

وقال الشيخ أبو إسحاق في اللمع فيه دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة، لأن السواك عند كل صلاة مندوب، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به، انتهى.

قيل: والمرجح في الأصول أن المندوب أيضًا مأمور به، فليتأمل.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، بينهما عين مهملة ساكنة، عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج، واسمه: ميسرة التميمي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحَبَّابِ) بفتح الحاءين المهملتين، بينهما موحدة ساكنة، وبعد الألف موحدة أخرى، أبو صالح البصري، مات سنة ثلاثين ومائتين، وفي رواية ابن عساكر، سقط لفظ ابن الحبيب، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَنَسٌ) هو ابن مالك، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال إسناد الحديث كلهم بصريون، قيل: وهو من أفراد، وقال صاحب التوضيح: ليس كذلك، فإن النسائي أخرجه أيضًا في الطهارة عن حميد بن مسعدة، وعمران بن موسى عن عبد الوارث.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ»⁽¹⁾.

889 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَحُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ»⁽²⁾.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ»؛ أَي: بِالْغَتِّ فِي تَكْرِيرِ طَلَبِ اسْتِعْمَالِهِ مِنْكُمْ، أَوْ فِي إِيرَادِ التَّرْغِيبِ فِيهِ، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وَيُرْوَى بِصِيغَةِ الْمَجْهُولِ، أَي: بَوْلَغْتِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: يُقَالُ: فُلَانٌ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ، إِذَا نَفَدَ مَا عِنْدَهُ، وَفِي التَّوْضِيحِ: مَعْنَاهُ: حَقِيقُ أَنْ أَفْعَلَ وَحَقِيقُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْمَعُوا وَتَطِيعُوا، وَأَمَّا مِطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ، فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْإِكْثَارَ فِي السَّوَاكِ الَّذِي هُوَ الْمِبَالِغَةُ فِي الْحَثِّ عَلَيْهِ يَتَنَاوَلُ فَعْلُهُ عِنْدَ كُلِّ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ وَالْجُمُعَةِ أَقْوَاهَا، لِأَنَّهَا يَوْمُ ازْدِحَامٍ، فَكَمَا أَنَّ الْاِغْتِسَالَ فِيهِ مُسْتَحَبٌّ لِنَتْنِيفِ الْبَدَنِ، وَإِزَالَةِ الرَّائِحَةِ الْكَرِيهَةِ دَفْعًا لِلْأَذَى عَنِ النَّاسِ، فَكَذَلِكَ تَطْيِيبُ النِّكْهَةِ، بَلْ هُوَ أَقْوَى مِنْهُ عَلَى مَا لَا يَخْفَى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ)، بِالْمِثْلَةِ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هُوَ ابْنُ الْمَعْتَمِرِ، (وَحُصَيْنٍ) بَضْمُ الْمَهْمَلَةِ الْأُولَى، وَفَتْحُ الْمَهْمَلَةِ الثَّانِيَةِ، هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْأَذَانِ بَعْدَ ذَهَابِ الْوَقْتِ، وَهُوَ مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى مَنْصُورٍ، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ الْكُوفِيُّ، (عَنْ حُذَيْفَةَ) بْنِ الْيَمَانِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَجُلٌ هَذَا الْإِسْنَادُ كُوفِيٌّ، إِلَّا شَيْخَ الْمُؤَلَّفِ فَبَصْرِي.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ) لِلتَّهَجُّدِ (يَشُوصُ فَاهُ) أَي: يَدْلُكُ أَسْنَانَهُ وَيَنْقِيهَا، وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَسْتَاكَ مِنْ سَفَلٍ إِلَى عَلْوٍ، وَأَصْلُ الشَّوْصِ: الْغَسْلُ، قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ فُسِّرَ الشَّوْصُ بِأَنْ يَسْتَاكَ طَوْلًا وَهُوَ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، وَمِطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ قِيَامَهُ ﷺ بِاللَّيْلِ لِلصَّلَاةِ، وَإِذَا كَانَ وَقْتُئِذٍ يَشُوصُ فَاهُ لِأَجْلِ التَّنْظِيفِ لِلصَّلَاةِ، فَلَأَن يَفْعَلَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْلَى.

وَقَدْ عَلِمَ زِيَادَةُ اهْتِمَامِهِ ﷺ بِالْجُمُعَةِ، فَمِطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحًا، لِأَنَّ الْأُمُورَ الْاِعْتِبَارِيَّةَ تَرَاعَى فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

9 - باب مَنْ تَسَوَّكَ بِسِوَاكَ غَيْرِهِ

890 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَهُ سِوَاكَ يَسْتَنُّ بِهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ لَهُ: أَعْطِنِي هَذَا السَّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْطَانِيهِ، فَقَصَصْتُهُ،

وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في آخر كتاب الوضوء في باب السواك، وقد مر هناك جميع ما يتعلق به.

9 - باب مَنْ تَسَوَّكَ بِسِوَاكَ غَيْرِهِ

(باب مَنْ تَسَوَّكَ) وفي رواية: يتسوك (بِسِوَاكَ غَيْرِهِ) فكأنه يشير بحديث الباب إلى جواز ذلك، وإلى طهارة ريق بني آدم.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي)، بالافراد (أَبِي) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون، وقد أخرج متنه المؤلف في فضائل أبي بكر، والجنائز، والخمس، والمغازي، ومرضه ﷺ، وفضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعن أبيها، وأخرجه مسلم في فضلها أيضًا.

(قَالَتْ: دَخَلَ) أخي (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أي: حجرني في مرضه ﷺ (وَمَعَهُ سِوَاكَ) جملة حالية (يَسْتَنُّ) أي: حال كونه يستاك (بِهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ) أي: إلى عبد الرحمن (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَقُلْتُ لَهُ) أي: لعبد الرحمن (أَعْطِنِي هَذَا السَّوَاكَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ، فَأَعْطَانِيهِ) فأخذته (فَقَصَصْتُهُ) بفتح القاف والصاد المهملة عند الأكثرين، أي: كسرتة، فأثبت منه الموضع الذي كان عبد الرحمن يستن به، وأصل القصم الدق والكسر، ويقال لما يكسر من رأس السواك إذا قصم القصامة، يقال: والله لو سألتني قصامة سواك ما أعطيتها، والقصمة بالكسر الكثيرة.

وفي الحديث: «استغنوا ولو من قصمة السواك»، وفي رواية: بالفاء والصاد المهملة من القصم، وهو الكسر من غير إبانة، بخلاف القصم بالقاف والمهملة، فإنه كسر بإبانة، وقال ابن التين: هو في الكتب بصاد غير مهملة وقاف، وضبطه

ثُمَّ مَضَعْتُهُ «فَأَعْظِيْتُهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَنَّ بِهِ وَهُوَ مُسْتَسْنِدٌ إِلَى صَدْرِي»⁽¹⁾.

10 - بَابُ مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

891 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ،

بعضهم بالفاء، والمعنى صحيح، وفي رواية: بالقاف والضاد المكسورة من القضم، وهو الأكل بأطراف الأسنان، وقال ابن الجوزي: وهو الأصح، وكانت عائشة رضي الله عنها أخذته بأطراف أسنانها، وقال ثعلب: قضمت الدابة شعيرها بكسر ثانية تقضم بالفتح، وحكى الفتح في الماضي.

(ثُمَّ مَضَعْتُهُ) بالضاد والغين المعجمتين، (فَأَعْظِيْتُهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَنَّ بِهِ وَهُوَ مُسْتَسْنِدٌ) من باب الافتعال، ويروى: مستند من باب الاستفعال (إِلَى صَدْرِي) وفي الحديث: طهارة ريق بني آدم، وعن النخعي: نجاسته بالبصاق.

وفيه: جواز الدخول في بيت المحارم، وفيه إصلاح السواك وتهيته.

وفيه: الاستياك بسواك غيره.

وفيه: العمل بما يفهم من الإشارة والحركات.

وفيه: تأكيد أمر السواك واستعماله.

10 - بَابُ مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(بَابُ مَا يُقْرَأُ) على صيغة المجهول، ويجوز أن يكون على صيغة المعلوم؛ أي: يقرأ المصلي، وكلمة ما موصولة، ومنع بعضهم أن تكون استفهامية، ولا مانع من ذلك على ما لا يخفى.

(فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وسقط في أكثر النسخ قوله: يوم الجمعة، وهو مراد.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ)، الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، هو الثوري، وفي بعض النسخ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، ومحمد بن يوسف، هو الفريابي، وفي بعضها: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ، وأبو نعيم، كلاهما عن سُفْيَانَ، (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) وفي رواية: عن سعد، هو ابن إبراهيم، هو ابن عبد الرحمن

(1) أطرافه 1389، 3100، 3774، 4438، 4446، 4449، 4450، 4451، 5217، 6510

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ هُرْمُزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ﴿آلَةَ تَنْزِيلِ﴾ السَّجْدَةَ، وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾»⁽¹⁾.

ابن عوف التابعي الصغير، وقد طعن سعد بن إبراهيم في روايته لهذا الحديث، ولهذا امتنع مالك عن الرواية عنه، والناس تركوا العمل به، لا سيما أهل المدينة، إلا أنه لم ينفرد به سعد مُطْلَقًا، فقد أخرجه مسلم من طريق سعد بن جبير، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله، وكذا ابن ماجة من حديث سعد بن وقاص، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة: ﴿آلَةَ تَنْزِيلِ﴾، وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى ابْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا بِمِثْلِهِ، رواه الطبراني، وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله، أخرجه ابن ماجة والطبراني، وامتناع مالك من الرواية عنه ليس لأجل هذا الحديث، بل لكونه طعن في نسب مالك، وقوهم أن الناس تركوا العمل به غير صحيح، لأن ابن المنذر قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، قَالُوا بِهِ.

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ هُرْمُزٍ) الْأَعْرَجُ التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ، وسقط في رواية لفظ هو، وفي أخرى لفظ الأعرج، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه مسلم والنسائي، وابن ماجة في الصلاة أيضًا.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ) وفي رواية في يوم الجمعة، (فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَ﴿آلَةَ تَنْزِيلِ﴾ السَّجْدَةَ)، بضم اللام على الحكاية، وفي رواية بدون لفظ: السجدة، فهو بالنصب على أنه عطف بيان، وفي المعجم الصغير للطبراني من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي تَنْزِيلِ السَّجْدَةِ، لكن في إسناده ضعف، وذكر ابن أبي داود في كتاب الشريعة من طريق سعيد بن جبير، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: غَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَرَأَ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ، فَسَجَدَ، وفي إسناده أبان ولا يدري من هو. (وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾) وزيد في رواية حين من الدهر، ومعناه: يقرأ في

(1) طرفه 1068 - تحفة 13647.

أخرجه مسلم في الجمعة باب ما يقرأ في يوم الجمعة رقم (880).

الركعة الأولى: ﴿الْعَلَّ ۝ تَزِيلٌ﴾، وفي الثانية: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، وأوضح ذلك رواية مسلم من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ: ﴿الْعَلَّ ۝ تَزِيلٌ﴾ في الركعة الأولى، وفي الثانية: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾، والحكمة في قراءتهما الإشارة إلى ما فيها من ذكر خلق آدم، وأحوال يوم القيامة، وأنها تقع يوم الجمعة، والله أعلم.

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: قالوا مثل هذا التركيب يفيد الاستمرار، انتهى.

وذلك لأن التعبير بكان يشعر بمواظبته ﷺ، إلا أن أكثر العلماء على أن كان لا تقتضي المداومة، والدليل على ذلك ما رواه مسلم من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى، وهل أتاك حديث الغاشية، الحديث، وروى أيضاً من حديث الضحاك بن قيس أنه سأل عن النعمان بن بشير، ما كان النبي ﷺ يقرأ به يوم الجمعة؟ قَالَ: سورة (الجمعة)، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ۝﴾ [الغاشية: 1]، وروى الطحاوي من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كان يقرأ في الجمعة بسورة (الجمعة)، و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتُنَفِّثُونَ﴾ [المنافقون: 1]، فهذه الأحاديث فيها لفظ كان، ولم يدل على المداومة، بل كان ﷺ قرأ بهذا مرة، وبهذا أخرى، فحكى عنه كل فريق ما حضره، ففيه دليل على أن لا توقيت للقراءة في ذلك، وأن للإمام أن يقرأ في ذلك مع فاتحة الكتاب أي: القرآن شاء، وقال ابن بطال: ذهب أكثر العلماء إلى القول بهذا الحديث، روى ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهم، واستحبه النخعي وابن سيرين، وهو قول الكوفيين والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا هو سنة، واختلف قول مالك في ذلك، فروى ابن وهب عنه أنه لا بأس أن يقرأ الإمام بالسجدة في الفريضة، وروى عنه أشهب أنه كره للإمام ذلك، إلا أن يكون من خلفه قليلاً لا يخاف أن يخلط عليهم.

وقال الْعَيْنِيُّ: الكوفيون مذهبهم كراهة قراءة شيء من القرآن مؤقتة لشيء من الصلاة، وأن يقرأ سورة (السجدة)، و﴿هَلْ أَتَى﴾ في الفجر كل جمعة، وقال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ معناه: إذا رآه حتماً واجباً لا يجزئ غيره، أو رأى القراءة بغيرها مكروهة، أما لو قرأها في تلك الصلاة تبركاً وتأسياً بالنبي ﷺ، أو لأجل

التفسير فلا كراهة، وفي «المحيط» بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً، لئلا يظن الجاهل أنه لا يجوز غيره، وقال المهلب القراءة في الصلاة محمولة على قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: 20]، وقال أبو عمر في «التمهيد»: قَالَ مَالِكٌ يقرأ في صلاة العيدين بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: 1]، و﴿وَأَشْمِسْ وَضْحَهَا﴾ [الشمس: 1]، ونحوهما، وفي المغني لابن قدامة: ويستحب أن يقرأ في الأولى من العيد بـ: ﴿سَبِّحْ﴾، وفي الثانية بـ (الغاشية)، نص عليه أحمد، وقال الشافعي: يقرأ بقاف، واقتربت، لحديث أبي واقد الليثي، قَالَ: سَأَلَنِي عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِيدَيْنِ، قُلْتُ: قَاف، ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَشَقُّ الْقَمَرُ﴾، رواه الطحاوي ومسلم، وأخرجه الأربعة مرسلاً، واسم أبي واقد الحارث بن مالك، وقيل: الحارث بن عوف، وقيل: عوف بن الحارث.

وقال ابن حزم في المحلي: واختيارنا هو اختيار الشافعي وأبي سليمان، وأما صلاة الجمعة فقد قَالَ أَبُو عُمَرَ: اختلف الفقهاء فيما يقرأ به في صلاة الجمعة، فَقَالَ مَالِكٌ: أحب إلي أن يقرأ الإمام في الجمعة: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَدِيَّةِ﴾ مع سورة الجمعة.

وقال مرة أخرى: أما الذي جاء به الحديث: فهل أتاك حديث الغاشية مع سورة الجمعة، والذي أدركت عليه الناس: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وقال أبو عمر محصل مذهب مالك أن كلتا السورتين قراءتهما حسنة مستحبة مع سورة الجمعة، فإن قرأ بغيرهما فقد أساء وبئس ما صنع، ولا يفسد عليه بذلك صلاته، وقال الشافعي وأبو ثور يقرأ في الركعة الأولى بسورة الجمعة، وفي الثانية: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِّثُونَ﴾، واستحب مالك والشافعي وأبو ثور وداود بن علي أن لا يترك سورة الجمعة على كل حال، والله أعلم.

تنبيه:

كره مالك في المدونة للإمام أن يقرأ بسورة فيها سجدة خوف التخليط على المصلين، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية، وأجيب بأنه صح من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند أي داود أنه ﷺ قرأ بسورة فيها سجدة في صلاة الظهر، فسجد بهم، فبطلت التفرقة، وعلله بعض أصحابه بأن سجديات

11 - بَابُ الْجُمُعَةِ فِي الْقَرْىِ وَالْمَدْنِ (1)

الصلاة محصورة، فزيادة سجدة خلاف التحديد، قَالَ القرطبي: وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث، وقيل: يجوز قراءتها في صلاة الجهر لهذا الحديث، ورواه ابن وهب.

وقال أشهب: إذا قلت الجماعة قرأها وإلا فلا، وعند ابن أبي شيبة بإسناد قوي عن إبراهيم النخعي أنه قَالَ يستحب أن يقرأ في صبح الجُمُعَةِ بسورة فيها سجدة، قَالَ: وسألت مُحَمَّد بن سيرين عنه، فَقَالَ: لا أعلم به بأسًا.

11 - بَابُ الْجُمُعَةِ فِي الْقَرْىِ وَالْمَدْنِ

(باب) حكم صلاة (الجُمُعَةِ فِي الْقَرْىِ) جمع قَرْيَةٍ على غير قياس، قَالَ الجوهرى: لأن ما كان على فَعْلَةٍ بفتح الفاء من المعتل فجمعه ممدود، مثل: رَكْوَةٌ وَرِكَاءٌ، وَطَبْيَةٌ وَطَبَاءٌ، فجاء القرى مخالفاً لبابه، لا يقاس عليه، ويقال: القرية لغة يمانية، ولعلها جمعت على ذلك، مثل: لِحْيَةٍ وَلُحْيٍ، والنسبة إليها قرويٌّ، وقال ابن الأثير: القرية من المساكن والأبنية والضياع، وقد تطلق على المدينة، وقال صاحب المطالع: الْقَرْيَةُ: الْمَدِينَةُ، وكل مدينة قرية باجتماع الناس فيها من قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ، أي: جَمَعْتُهُ.

(وَالْمَدْنِ) بضم الميم وسكون الدال جمع مدينة، ويجمع أَيْضًا على مدائن

(1) المسألة من أشهر المسائل الخلافية، والمعروف على ألسنة الناس أن الحنفية لا يجوزون الجُمُعَةَ فِي الْقَرْىِ بخلاف غيرهم، وهذا من قلة مسالك الأئمة الأربعة، والعجب من الحافظ إذ قال في هذه الترجمة إشارة إلى خلاف من خص الجُمُعَةَ بِالْمَدْنِ دون القرى، وهو مروي عن الحنفية، وأسند ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلى غيرهما. وظاهر أيضًا يوهم أن الحنفية مفردون بمنع الجُمُعَةَ فِي الْقَرْىِ، وليس كذلك؛ فإن المسألة إجماعية عند الأربعة في أن الجُمُعَةَ ليست كسائر الصلوات تقام في كل المواضع؛ بل لا بد لها من نوع من المدنية مع الاختلاف بينهم في تفاصيل هذه المدينة، كما بسطت في «الأوجز»، وإلى التفريق بين القرى مال الإمام البخاري أيضًا كما يدل عليه صنيعه فيما يأتي في باب من أين الجمعة؛ إذ ذكر فيه أثر عطاء: إذا كنت في قرية جامعة إلخ، فعلم أن القرى بعضها جامعة، وبعضها غير جامعة، وكذلك ذكره فعل أنس، وحديث عائشة كلها يدل ذلك وما يدل على ذلك وما سيأتي، وقد قال إمام دار الهجرة في «الموطأ»: إذا نزل الإمام بقرية تجب فيها الجُمُعَةُ والإمام مسافر؛ فإن أهل تلك القرية وغيرهم يجمعون معه، وإن جمع الإمام بقرية لا تجب فيها الجُمُعَةُ له ولا لأهل تلك القرية، ولا لمن =

892 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

بالمهمز، وقد تضم الدال، واشتقاقها من مدن بالمكان إذا أقام به، ويقال وزنها فَعِيلَةً، إذا كانت من مدن، إذا قام، ومَفْعَلَةٌ إذا كانت من دنت، أي: ملكت، وفلان مدن المدائن، كما يقال مصر الأمصار، وسئل أبو علي الفسوي عن همز مدائن، فَقَالَ: إن كانت من مُدُنْ تهمز، وإن كانت من دين، أي: ملك، لا تهمز، وإذا نسبت إلى مدينة الرسول قلت: مدني، وإلى مدينة منصور مديني، وإلى مدائن كسرى: مدائني، للفرق بين النسب لثلاثا يختلط.

(حَدَّثَنَا) بالجمع، وفي رواية: حدثني بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بلفظ المفعول من التثنية، وقد مر في باب حلاوة الإيمان، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عبد الملك بن عمر (العَقَدِيُّ)، بفتح المهملة والقاف، نسبة إلى العقد، قوم من قيس، وهم صنف من الأزد، وقد مر في باب أمور الإيمان، (قَالَ: حَدَّثَنَا

جمع معهم من غيرهم فعلم بذلك أن القرى على نوعين عند مالك، وهو كذلك عند بقية الأئمة الأربعة، وفي «فتح القدير»: القاطع للشغب أن قوله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9]، ليس على إطلاقه اتفاقاً بين الأئمة الأربعة، وقال أبو بكر الرازي: اتفق فقهاء الأمصار على أن الجُمُعَة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره لأنهم مجتمعون على أنها لا تجوز في البوادي ومناهل الأعراب، وفي حجة الله البالغة لشيخ مشائخنا الدهلوي: اتفقت الأئمة تلقياً معنوياً من غير تلقي لفظ أنه يشترط في الجُمُعَة الجماعة ونوع من التمدن، وكان النبي ﷺ وخلفاؤه رضي الله عنهم والأئمة المجتهدون، يجمعون في البلدان، ولا يؤاخذون أهل البدو؛ بل ولا تقام في عهدهم في البدو، ففهموا من ذلك قرناً بعد قرن وعصراً بعد عصر أنه يشترط لها الجماعة والتمدن إلى آخر ما بسط في الأوجز، وما اشتهر على الألسنة ويوهمه كلام الحافظ أيضاً أنها تصح عند الشافعية في كل قرية ليس بصحيح، ففروع الشافعية متضاربة على التفريق بين القرى، ففي روضة المحتاجين: أما شروط صحتها فسته أشياء غير للشروط المعتبرة في صحة الصلاة مطلقاً، ثم بسط هذه الستة، وقال فيها: الثاني أن تكون بأبلية مجتمعة ولو من خشب أو قصب؛ لأن الجُمُعَة لم تقم في عصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين إلا كذلك، ولو تفرقت الأبنية بأن كان بين كل منزلين زيادة عن ثلاثمائة ذراع لم تجب الجُمُعَة إلا إن بلغ أهل دار أربعين كاملين، انتهى مختصراً. ونحوه في الأنوار، ولفظه: وأن تكون (القرية) مجتمعة الدور والمنازل؛ فإن تفرقت لم تجب الجمعة.

قال في البحر: وحد القرب أن يكون بين منزل ومنزل دون ثلاثمائة ذراع، انتهى مختصراً. وهكذا في فروع الأربعة للجمعة شروط خاصة باعتبار الاستيطان والعدد وغيرهما لا بد من رعايتها لمن أراد أدائها على مسلك إمام من الأئمة وينبغي أن يحترز من أن يأخذ شرطاً من شروط إمام واحد والآخر من آخر فيؤدي الجُمُعَة على التلقيق، فلا تصح عند أحد من الأئمة.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوَائِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ»⁽¹⁾.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ) بفتح المهملة وسكون الهاء الخراساني، مر في باب القسمة، وتعليق القنو في المسجد.

(عَنْ أَبِي جَمْرَةَ) بالجيم والراء نصر بن عمران (الضُّبَعِيِّ) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة، وبالعين المهملة نسبة إلى ضبيعة أبو حي من بكر بن وائل، وقد مر في باب أداء الخمس من الإيمان.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني، والحديث من أفراد البُخَارِيِّ.

(أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ) بضم الجيم وتشديد الميم المكسورة، يقال: جمع القوم جميعاً، أي: شهدوا الجُمُعَةَ، وقضوا الصلاة فيها، وفي رواية أبي داود: جمعت في الإسلام (بَعْدَ جُمُعَةٍ) وزاد المؤلف في أواخر المغازي بعد جُمُعَةٍ جمعت (فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: في المدينة، كما في رواية وكيع، ووقع في رواية المعافى بمكة، وهو خطأ بلا نزاع.

(فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ) قبيلة كانوا ينزلون بالبحرين، وهو موضع قريب من عمان بقرب القطيف والإحساء، ومرت قصة عبد القيس في آخر كتاب الإيمان.

(بِجَوَائِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ) بضم الجيم، وتخفيف الواو، وبالثاء المثلثة، وبالقصر، ومنهم من يهزها، وهي قرية من قرى البحرين، وهكذا وقع في رواية وكيع عند أبي داود، وفي رواية عثمان شيخ أبي داود قرية من قرى عبد القيس، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي من رواية مُحَمَّد بن أبي حفصة عن ابن طهمان، وحكى ابن التين عن الشيخ أبي الحسن أنها مدنية، وفي الصحاح للجوهري والبلدان للزمخشري جوائى حصن البحرين، وقال: أبو عبيد البكري: هي مدينة بالبحرين لعبد القيس، قَالَ امرؤ القيس شعر:

ورحنا كأننا من جوائى عشية نعالى النعاج بين عدل ومحقب

يريد: كانا من تجار جواثى لكثرة ما معهم من الصيد، وأراد كثرة أمتعة تجار جواثى، وكثرة الأمتعة تدل غالباً على كثرة التجار وكثرة التجار تدل على أن جواثى مدينة قطعاً، لأن القرية لا يكون فيها تجار كثيرون غالباً عادة، وأما إطلاق لفظ القرية على المدينة كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: 31]، يعني: مكة والطائف، فباستبار المعنى اللغوي، ولا يخرج ذلك عن كونه مدينة، فلا يتم استدلال من يجيز الجُمُعة في القرى بهذا الوجه، كما سيجيء مستوفى إن شاء الله تعالى، واعلم أنه قد استدل الشافعية بهذا الحديث على أن الجُمُعة تقام في القرية إذا كان فيها أربعون رجلاً أحرار مقيمون، حتى قَالَ البيهقي باب العدد الذين إذا حضروا في قرية وجبت عليهم، ثم ذكر فيه إقامة الجُمُعة لجواثى.

وقالت الحنفية: لا نسلم أنها قرية، بل هي مدينة، كما حكى عن البكري وغيره، حتى قيل كان يسكن فيها أربعة آلاف نفس، والقرية لا تكون كذلك، وإطلاق القرية عليها من الوجه الذي سبق آنفاً، ولئن سلمنا أنها قرية فليس في الحديث أنه ﷺ اطلع على ذلك، وأمرهم عليه، ثم إنه قد اختلف العلماء في الموضع الذي تقام فيه الجُمُعة، فَقَالَ مالك: كل قرية فيها مسجد أو سوق، فالجمعة واجبة على أهلها، ولا تجب على أهل العمود وإن كثروا، لأنهم في حكم المسافرين.

وقال الشافعي وأحمد: كل قرية فيها أربعون رجلاً أحراراً بالغين عقلاء مقيمين بها لا يظعنون عنها صيفاً ولا شتاءً إلا ظعن حاجة، فالجمعة واجبة عليهم، وسواء كان البناء من حجر أو خشب أو طين أو قصب أو غيرها، بشرط أن تكون الأبنية مجتمعة، فإن كانت متفرقة لم تصح، وأما أهل الخيام فإن كانوا ينتقلون من موضعهم شتاءً أو صيفاً لم تصح الجُمُعة بلا خلاف، وإن كانوا دائمين فيها شتاءً وصيفاً، وهي مجتمعة بعضها إلى بعض، ففيه قولان:

أصحهما: لا تجب عليهم الجُمُعة، ولا تصح منهم، وبه قَالَ مالك.

والثاني: تجب عليهم، وتصح منهم، وبه قَالَ أحمد وداود، ومذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لا تصح الجُمُعة إلا في مصر جامع أو في مصلى المصر أو

في فنائها، ولا تجوز في القرى، وتجاوز في منى ولا تصح بعرفات في قولهم جميعاً، وقال أَبُو بَكْرٍ الرَّازِي في كتابه الأحكام: اتفق فقهاء الأمصار على أن الجُمُعَة مخصوصة بموضع لا يجوز فعلها في غيره، لأنهم مجمعون على أنها لا تجوز في البوادي ومناهل الأعراب.

وذكر ابن المنذر عَنِ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه كان يرى على أهل المناهل والمياه أنهم يجمعون، ثم إنه قد اختلف أصحابنا في المصر الذي يجوز فيه الجُمُعَة، فعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كل بلدة فيها أسواق ولها رساتيق ووال يدفع الظلم، وعالم يرجع إليه في الحوادث.

وعن أَبِي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ: كل موضع يكون فيه كل محترف، ويوجد فيه جميع ما يحتاج الناس إليه من معاشهم عادة، وبه قاض يقيم الحدود، وعنه إذا بلغ سكانه عشرة آلاف، وقيل: عشرة آلاف مقاتل، وقيل: بحيث إن لو قصدهم عدو لأمكنهم دفعه، وقيل: كل موضع فيه أمير وقاض ينفذ الأحكام، وهو مختار الكرخي.

وقيل: أن لو اجتمعوا إلى أكبر مساجدهم لم يسعهم، وقيل: أن يكون مجال يعيش كل محترف بحرفته من سنة إلى سنة من غير أن يشغل بحرفة أخرى، وعن مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كل موضع مصره الإمام فهو مصر حتى إنه لو بعث إلى قرية نائبا لإقامة الحدود والقصاص تصير مصرًا، فإذا عزله ودعاه تلحق بالقرى، وأما فنائها فهو ما أعد لحوائج المصر من ركض الخيل والخروج للرمي وغيرهما، وفي الخانية لا بد أن يكون متصلاً بالمصر، حتى لو كان بينه وبين المصر فرجة من المزارع والمراعي لا يكون فناء له، ومقدار التباعد أربعمئة ذراع، وعند أَبِي يوسف ميلان.

ثم إنه قد استدل أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ على أنها لا تجوز في القرى بما رواه عبد الرزاق في مصنفه، أَخْبَرَنَا معمر عن أَبِي إِسحاق عن الحارث عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لا جُمُعَة ولا تشريق إلا في مصر جامع، ورواه ابن أَبِي شيبَةَ في مصنفه، نا عباد بن العوام عن الحجاج بن أرطاة عن أَبِي إِسحاق عن الحارث عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لا جُمُعَة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا

893 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ» وَزَادَ اللَّيْثُ، قَالَ يُونُسُ: كَتَبَ رَزِيقُ بْنُ حَكِيمٍ

أضحى إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة.

وروي أيضًا بسند صحيح نا جرير عن منصور عن طلحة عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا جُمُعَةَ وَلَا تَشْرِيقَ إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ، وَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ الْعَيْنِيِّ، وَقَدْ رَأَيْنَا تَرْكَهُ أَوَّلَى.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أبو مُحَمَّد السجستاني المَرْوَزِيُّ وسقط في رواية لفظ المروزي، وقد مر في كتاب بدء الوحي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) وهو ابن يزيد الأيلي، (عن الزُّهْرِيِّ) أنه (قَالَ: أَخْبَرَنَا) بالجمع، وفي رواية: أَخْبَرَنِي بالإنفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، أنه قَالَ: سمعت، وفي رواية قَالَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ» من رعى رعاية، وهي حفظ الشيء وحسن التعهد له، والراعي هو الْحَافِظُ الْمُؤْتَمِنُ الْمُلتَزِمُ لِصَلاَحِ مَا قَامَ عَلَيْهِ، وما هو تحت نظره، فكل من كان تحت نظره شيء فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودنياه، فإن وفى ما عليه من الرعاية حصل له الحظ الأوفر والجزاء الأكبر، وإن كان غير ذلك طالبه كل أحد من رعيته بحقه.

(وَزَادَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد، إمام المصريين في روايته على رواية عبد الله بن المبارك، وقد وصله الذهلي عن أَبِي صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ.

(قَالَ يُونُسُ) ابن يزيد (كَتَبَ رَزِيقُ بْنُ حَكِيمٍ) بضم الزاي وفتح الراء وبضم الحاء المهملة وفتح الكاف على صيغة التصغير فيهما الفزازي مولى بني فزارة الأيلي والي أيلة لعمر بن عبد العزيز، وقيل: زريق بضم الراء وفتح الزاي، قيل: وهو المشهور، قَالَ ابن الحداد، كان حاكمًا بالمدينة، وقال ابن ماكولا كان عبدًا صالحًا، وقال علي ابن المديني: نا سُفْيَانُ مَرَّةَ زَرِيقِ بْنِ حَكِيمٍ، ومرة حكيم، وكثيرًا ما كان يقول حكيم بالفتح، والصواب الضم.

إِلَى ابْنِ شِهَابٍ، وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِوَادِي الْقُرَى: هَلْ تَرَى أَنْ أُجَمِّعَ وَرَزِيقٌ⁽¹⁾ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا، وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ؟ - وَرَزِيقٌ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةٍ -

(إِلَى ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بِوَادِي الْقُرَى) هو من أعمال المدينة، فتحه ﷺ في جمادى الآخرة سنة سبع من الهجرة، لما انصرف من خيبر بعد أن امتنع أهلها وقتلوا، ذكره ابن السمعاني، وذكر بعضهم أنه ﷺ قاتل فيها، ولما فتحها عنوة قسم أموالها وترك الأرض والنخل في أيدي اليهود وعاملهم على نحو ما عامل عليه أهل خيبر، وأقام عليها أربع ليالٍ.

(هَلْ تَرَى أَنْ أُجَمِّعَ) أي: أصلي بمن معي الجمعة (وَرَزِيقٌ) يومئذ (عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَعْمَلُهَا) أي: يزرع فيها، (وَفِيهَا جَمَاعَةٌ) جملة اسمية، قدم خبرها (مِنَ السُّودَانِ) جمع الأسود (وَعَيْرِهِمْ؟) - وَرَزِيقٌ يَوْمَئِذٍ أمير من قبل عمر بن عبد العزيز (عَلَى أَيْلَةٍ) بفتح الهمزة وسكون التحتانية، وفتح اللام، قَالَ أَبُو عبيد: هي مدينة على شاطئ البحر في منتصف ما بين مكة ومصر وتبوك، ورد صاحب أيلة على رسول الله ﷺ، وأعطاه الجزية، وقال البكري: سميت بأيلة بنت مدين بن إبراهيم عليه السلام.

وقد روي: أن أيلة هي القرية التي كانت حاضرة البحر، وقال اليعقوبي: أيلة مدينة جليلة على ساحل البحر الملح، وبها يجتمع حاج الشام ومصر والمغرب، وبها التجارة الكثيرة، ومن القلزم إلى أيلة ست مراحل في برية صحراء يتزود الناس من القلزم إلى أيلة لهذه المراحل، قيل: وهي بلدة ذات قلعة، وهي الآن خراب ينزل بها حاج مصر وغزة، وبعض آثارها ظاهر، وقيل: بينها وبين المدينة خمس عشرة مرحلة، والذي يظهر أنه سأله عن إقامة الجمعة

(1) قال الكرماني: رزيق بضم الراء، ثم فتح الزاي، وسكون التحتانية، وبالقاف، ابن حكيم بضم المهملة، وفتح الكاف، وإسكان التحتانية، الأيلي منسوباً إلى أيلة التي كان والياً عليها، وهو بفتح الهمزة، والتحتانية الساكنة، بلدة معروفة في طرف الشام على ساحل البحر، بينها وبين المدينة خمس عشرة مرحلة، اهـ.

وقال الحافظ: رزيق بتقديم الراء على الزاي، والتصغير في اسمه واسم أبيه في روايتنا، وهذا هو المشهور في غيرها، وقيل: بتقديم الزاي، وبالتصغير فيه دون أبيه، وأيلة بلدة معروفة في طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم وكان رزيق أميراً عليها من قبل عمر بن عبد العزيز، اهـ.

فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ، وَأَنَا أَسْمَعُ: يَأْمُرُهُ أَنْ يُجَمَعَ، يُخْبِرُهُ أَنْ سَالِمًا حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ.....»

في الأرض التي كان يزرعها من أعمال أيلة لا عن أيلة نفسها، لأنها كانت بلدة لا يسأل عنها فافهم.

(فَكَتَبَ) إليه (ابْنُ شِهَابٍ، وَأَنَا أَسْمَعُ) فال الْكِرْمَانِي المكتوب هو الحديث، والمسموع هو المأمور به، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: والذي يظهر أن المكتوب عين المسموع، وهو الأمر والحديث معًا، ثم الظاهر أن الذي كتب هو ابن شهاب، لأن الأصل في الإسناد الحقيقة، ويجوز أن يكون كاتبه كتبه بإملائه عليه، فسمعه يُؤنس منه، ففي الوجه الأول: فيه تقدير، وهو كتب ابن شهاب، وقرأه وأنا أسمع (يَأْمُرُهُ) جملة حالية، أي: يأمر ابن شهاب زريق بن حكيم في كتابه إليه (أَنْ يُجَمَعَ) أي: بأن يصلي بالناس الجمعة، ثم استدل ابن شهاب على أمره زريقًا بالجمعة بحديث سالم عَنْ أَبِيهِ عَلَى مَا سَأَلْتِي، وقوله: (يُخْبِرُهُ)، أي: يخبر ابن شهاب زريقًا في كتابه إليه، وهي جملة حالية من الضمير المرفوع في يأمره، فهي حال متداخلة، وإلا الأولان، أعني: وأنا أسمع ويأمره فمترادفان.

(أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ: أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَقُولُ)، وفي رواية قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ) في الآخرة (مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) وفي رواية: كلكم راع ومسؤول عن رعيته، وإفراد الخبر بالنظر إلى لفظة كل.

(الْإِمَامُ رَاعٍ) قد تقدم أن أصل الرعاية حفظ الشيء وحسن التعهد له، وجرى اسمها على هؤلاء المذكورين على السوية، لكن المعاني فيه مختلفة، فرعاية الإمام فيمن ولى عليهم إقامة الحدود والأحكام فيهم على سنن الشرع، ولما كان زريق عاملاً من جهة الإمام كان عليه أن يراعي حقوق من ولى عليهم، ومن جملتها إقامة الجمعة بهم، وهذا هو وجه الاستدلال بالحديث.

(وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) في الأخرى، هل وفي حقوقهم.

(وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ) يجب عليه القيام عليهم والسياسة لأمرهم وتوفية

وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» قَالَ: - وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ - «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»⁽¹⁾.

حقوقهم في النفقة والكسوة والعشرة.

(وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) وسقط في رواية لفظ: هو.

(وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا) بحسن تدبيرها في العيشة والنصح له والأمانة في ماله وحفظ عياله وأضيافه ونفسها، (وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ) بحفظ ما في يده من ماله والقيام بما يستحق من خدمته، (وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) قَالَ الْعَيْنِيُّ: والرجل الذي ليس بإمام ولا له أهل ولا خادم يراعي أصحابه وأصدقائه بحسن المعاشرة على منهج الصواب، فإن قيل إذا كان كل من هؤلاء راعيًا فمن المرعي، فالجواب هو أعضاء نفسه وجوارحه وقواه وحواسه، أو الراعي يكون مرعيًا باعتبار آخر، كون الشخص مرعيًا للإمام راعيًا لأهله، أو الخطاب خاص بأصحاب التصرفات ومن تحت نظره من عليه إصلاح حاله. (قَالَ)، أي: ابن عمر أو سالم أو يونس: (وَحَسِبْتُ أَنْ) مخففة من الثقلية، أي: أنه وفي رواية أنه قَالَ: (قَدْ قَالَ) ﷺ: (وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ) بحفظه، (وَمَسْئُولٌ).

وفي رواية: وهو مسئول (عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ) أي: حافظ مؤتمن ملتزم إصلاح ما عليه.

(وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) وفي رواية: فكلكم راع مسئول عن رعيته بالفاء بدل

(1) أطرافه 2409، 2554، 2558، 2751، 5188، 5200، 7138 - تحفة 6989.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن كل من استرعى على شيء يسأل عنه. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: أن يقال: ما معنى الرعاية وهل هي مقصورة على المذكورين في الحديث أو تتعدى بالحكم وما هو منها واجب وما هو منها مندوب؟ فأما الكلام على الرعاية فهو بمعنى الحفظ والأمانة ومنه قولهم رعاك الله أي حفظك وراعي الغنم أي الحافظ لها والأمين عليها. الوجه الثاني: وهل يتعدى لأكثر مما في الحديث أم لا فإن قلنا بفهم العلة فحيثما وجدنا تلك العلة عدنا الحكم ويكون الحديث من باب التنبيه بالأقل على الأكثر إذ هي الأمانة والحفظ وقواعد الشريعة من هذا كثيرة تدل عليه بالنص والضمن فتكون فائدة الإخبار بهذا الحديث تنبيهاً =

الواو، وإسقاط الواو من ومسؤول، وفي نسخة: فكلكم راع وكلكم مسؤول،

على المذكورين لأنه أمر يعقل لأن الناس لا يحسبون الراعي لهم إلا الخليفة ليس إلا وأن غيره ممن ذكر بعد لا يدخل عندهم في باب الرعاية ولا في باب الأمانة لأن الرجل يقول أهلي قد أبيحوا لي وليس لهم قبلي شيء غير الذي يجب علي من نفقة أو غير ذلك مما جرت به العادة وهي مسؤولية عن نفسها لولا يفكر أن عليه شيئاً مما يزيد على ذلك والابن يقول مال أبي ما علي أنا منه بل هو الحاكم علي وتقول الزوجة مثل ذلك والعبد مثلهم فتضيع بين ذلك الحقوق ويسألون عنها وهم قد أغفلوها فجاء التنبيه على ذلك من باب توفية النصح لمن استرعى وهو عليه السلام أكبر الرعاة توفية ونفي غير هذه من الأمانات تدل عليها هذه وما يجب لكل واحد منهم على صاحبه فيما يخص صاحب الرعاية الكبرى الذي له البيعة وقد تقدم الكلام فيه في حديث عبادة بن الصامت وأما ما بعده فنذكر فيه بحسب ما يفتح الله عز وجل به.

الوجه الثالث: قوله عليه السلام: (والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته) الأهل هنا مبهم فما يعني به لأن الأهل ينطلق على الزوجة كما قال أسامة رضي الله تعالى عنه حين سأله رسول الله ﷺ في الإفك فقال أهلك يا رسول الله عني به عائشة رضي الله عنها واحتمل أن يريد بالأهل من يلزم الرجل نفقته شرعاً كقول نوح عليه السلام ﴿إِنَّ أَبِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: 45] وكقوله مولانا جل جلاله في قصة أيوب عليه: ﴿وَوَعَيْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ﴾ [ص: 43] وكانوا زوجه وبنيه. والعبد أيضاً داخل في الأهل لأنه من جملة الرعية بدليل قوله عليه السلام في سلمان هو من أهل البيت.

وكان عبداً ولأنه مما أبيح له النظر إلى زينة سيده كما أبيح للذوي المحارم بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾ [النور: 31] احتمل الوجهين معا لكن الأظهر أن يكون الأعم منهما فإن الفائدة فيه أعم ولأنه عليه السلام قال في آخر الحديث والرجل راع في مال أبيه ولم يذكر أن الأب راع في مال ابنه فلما كان الابن من جميع من دخل في قوله عليه السلام أهله لم يعد ذكره ومثل ذلك في العبد والزوجة وذكرهم عليه السلام لنعلم أنه وإن كان صاحب البيت مسؤولاً عنهم فإن كل واحد منهم مسؤول أيضاً على قدر ما يخصه على ما يذكر بعد.

فأما ما يجب على الرجل من الحق في زوجه وولده وعبده فمنه ما هو عند الناس كلهم عالمهم وجاهلهم معروف كالكسوة والنفقة والسكنى لا خفاء به وهذا بعض من كان فإن الذي يجب عليه زائداً على ذلك حفظهم في دينهم حتى يحملهم عليه فرضه وندبه كل على وجهه وهو أكد من النفقة والكسوة بدليل أن الكسوة والنفقة قد تسقط عنه بالعسر. والإرشاد إلى الدين وتعليمه لا يسقط عنه بوجه وما لا يسقط أكد ضرورة مما يسقط لكن لما رأى الناس الحكام يحكمون في النفقة والكسوة وما يتعلق بالأمور الدنيوية ولم يحكموا في غيرها على الرعاية لم يبقوا يجعلون الواجب إلا ما حكم فيه ليس إلا. وغاية الذين ينسبون إلى العلم والخير في الأغلب منهم ينسبون ما زاد على ما حكم به أن الكلام فيه من قبيل المندوب الذي إذا فعلوه كانوا مأجورين وإن لم يفعلوه لم يائثوا وهذا جهل محض وغلط ظاهر بدليل الكتاب والسنة وقول الأئمة.

واعلم أنه ﷺ عمم أولاً، ثم خصص ثانياً، وقسم الخصوصية إلى أقسام، لأنها

= أما الكتاب: فقول جل جلاله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحريم: 6] وقوله عز وجل: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: 132].

وأما الحديث: فقد روي أن الرجل إذا كان له الولد وبلغوا وفرط فيهم حتى وقعوا في المحذور فإن عليه من الإثم قد ما عليهم. وأيضاً قوله عليه السلام في الصلاة: (مروهم بها لسبع واضربوهم عليها لعشر). وليس هذا في الصلاة وحدها بل هي هنا من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى.

وأما قول الأئمة: فما ذكره ابن أبي زيد في رسالته وغيره قال ويضربون على الصلاة لعشر كما جاء وكذلك في غيرها من الواجبات وقد اختلف العلماء فيما يفعله الولي بمن هو ولايته من خير ويجبره عليه وذلك قبل بلوغه من المأجور لأنه هو الفاعل لذلك الفعل والآخر أنهما جميعاً مأجوران وهو الأصح بدليل قول سيدنا ﷺ للمرأة إذ رفعت له الصبي وهي في المحفة في حجة الوداع فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ فقال نعم ولك أجر. وأما في العبيد فقول سيدنا ﷺ: «إن زنت فاجلدوها فإن زنت فاجلدوها وإن زنت في الثالثة أو الرابعة فبيعوها ولو بضفير جبل». ومثله ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنه كان معها قوم يسكنون في بعض ملك لها فرأت يوماً في بعض الأماكن أثراً لتلك الخطوط التي يلعب عليها النرد فأمرت بإخراجهم إن بقوا على ذلك الحال وعلى هذا قال العلماء: إنه لا يجوز للمرء أن يؤجر شيئاً من ماله ممن يعلم أنه يعمل فيه محرماً من المحرمات.

ومما يؤيد ذلك أيضاً قوله عز وجل في كتابه: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ﴾ [النور: 33] الذي هو الزنا فكما يحرم عليه أن يؤجر أمتة في الزنا ولا يحل له أن يأخذ ذلك الشيء فكذلك غيره، المال ومما يقوى ما قلناه ما كتبه عمر رضي الله عنه إلى عماله: إن أهم أموركم عندي الصلاة من حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن صنعها فهو لما سواها أضيع.

فالضابط في هذا أعني جميع ما يجب على الرجل من الحقوق في أهله بعد ما تكرر عليه بالحكم في علم الخاص والعام كما تقدم ذكره أن نقول كلما هو على الرجل واجب هو عليه واجب أن يحمل أهله عليه إن كانوا كباراً فعلى الوجوب كما هو عليه إلا ما أسقطته الشريعة عنهم كالجمعة مثلاً عن المرأة وعن العبد مما قد تقرر بالشرع وهو مذكور في كتب الفقه وإن كانوا غير بالغين فيكون مندوباً ما تقدم وما هو عليه أيضاً مندوب يحملهم عليه مع إعلامه لهم أنه مندوب كما كان الخلفاء رضي الله عنهم يفعلون في تسوية الصفوف يبينون أولاً في الخطبة أنه ليس من الواجبات ثم يوكلون أناساً يجبرون الناس على تسويتها ولا يدخلون في الصلاة حتى يعلموا بأنها قد استوت.

وتمام البحث على هذا الفصل يأتي في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى ولا يسامحهم في ترك شيء من ذلك.

ثم نرجع الآن نبين ما السبب في كون الحكام حكموا في مثل النفقة والكسوة وما أشبه ذلك رجع حتى رجع عند الناس أنه فرض بلا شك عندهم لما تكرر ذلك واستمر العمل به ولم يحكموا في =

إما بحسب الرعاية العامة أو بحسب الرعاية الخاصة، ثم الخاصة إما بحسب

أمر الدين وذلك أن الحاكم لا يحكم لك إلا فيما ترفعه إليه من الحقوق وما لا ترفعه أنت إليه لا يحكم هو لك فيه مثال ذلك : أن يكون لك على شخص ثلاث حجج أو أربع ثم تطلبه بالحجة الواحدة بتلك الحجة الواحدة يحكم لك الحاكم ولا يلزمه أن يحكم له ببقية الحجج وأنت لم تبدها له ولا طلبت ذلك منه وكذلك ما نحن بسبيله لما كان للمسترعى على الراعي حقوق من واجبات الدين ولم يوفها له ما جاد منها على شهوة نفسه فرح بكونه لم يعطها إياه فلم يذكرها ويكون ذلك من المسترعى من حد وجهين أما لأنه يعلم بها ولو علم ما طلبها منه أو لأنه يعلمها ويفرح بكونه لم يطالبه بها وقد يكون ذلك سببا لحبه إياه فإنه مما يعجب نفسه والآخر الذي هو من قبيل حظ الدنيا مثل الأكل والشرب والكسوة لم تسامح نفس المسترعى أن يتركها للراعي فطلبه بها فاحتاجوا إلى الحكام في ذلك وتوالى الأمر في ذلك بين الناس فرجع وجوبه مشهورا معلوما ولما قل طالب الآخر وكذلك فاعله وكذلك العالم به تنكر حتى رجع المتكلم به كأنه ابتدع بدعة في الدين فإن الله وإنا إليه راجعون على وقعت في الدين بتغيير أعلامه وذهاب عماله حتى إنه أفرط الأمر إذا رئي أحد يأمر أهله بما يتعين عليه وعليهم من أمور الدين ويشدد على أهله في الدين ينهر ويقال له دعه فإنما هو صبي حتى يكون في سنك وحينئذ يرجع الأمر كان الدين دينان دين للصغار ودين للكبار رحم الله السلف. لقد أخبرني بعض مشايخي رضي الله عنهم أجمعين عن بعض مشايخه أيضا أنه كان مع أحد أصحابه قاعدا وقد جاءه ابن له صغير في المكتب فقال له قد حفظت لوحى أفأقعد أو أمشي ألعب فلم يجبه فكرر ذلك عليه مرارا فلم يجبه حتى قال له صاحبه ألا تقول له يلعب أليس ذلك من مشروعية الصغار فإن ذلك مما يصلحهم فقال له تريد أن يكون في صحيفتي اذهب فالعب لا أفعل وإن فعل لا أمنع فانظر كيف كانت التربية عندهم وكيف التحرز على ما يكتب في الصحيفة هذا فيما يتعلق بالمشروعية من الدين. وأما ما هو من قبيل ما أبيح للنفس فإن تركه لهم ما لهم تقع في الدين مفسدة هو المندوب والمستحب في حقه وما يكون بينهم بعضهم مع بعض فالمستحب أيضا أن يندبهم إلى ذلك من غير عزيمة عليهم ليروضهم على مكارم الأخلاق لأن تلك هي السنة كما قال ﷺ : «بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ». والدليل على ما قلناه من أن ترك حظ النفس منه لهم مندوب في حقه قوله ﷺ : «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ بِشَهْوَةِ عِيَالِهِ». فجعل عليه السلام تركه شهوته في الأكل لشهوتهم من علامة كمال الإيمان لأنه إذا أكل بشهوته لم يخرج بذلك من الإيمان لأنه مما هو مباح له. فما لا يخرج فعله من الإيمان فتركه من كمال الإيمان وهذا منه ﷺ من باب التنبيه بالأعلى على ما سواه لأنه إذا كان الأكل الذي به أجرى الله عز وجل بمقتضى حكمته حياة هذا الجسد وهو يتكرر في اليوم والليلة دائما والأكل بالشهوة على ما تقوله أطباء الأبدان مما يزيد في صلاح الأبدان وقد جاءت السنة بالتطيب حتى إن المحذوقين منهم قد قالوا إن الطعام الذي قد يضر في بعض الأوقات بعض الأبدان إذا أكل بشهوة صادقة إنه لا يضر آكله فجعل ﷺ ترك ذلك لهم من علامة الإيمان الكامل فيكون مؤثرا صلاح دينه على صلاح بدنه بمقتضى علم الطب فهذا من الباب الذي أشرنا إليه آنفا وأما الشرط الذي ذكرناه أولا وهو ما لم يكن فيه ضرر في الدين فمثل النكاح إذا كانت له به =

الزواج إما من جهة الرجل أو من جهة المرأة، وإما بحسب الخدمة، وإما بحسب

حاجة إن لم يفعله يكن تركه خللاً في دينه ولو كانت الزوجة لا تريد في ذلك الوقت ذلك الشأن فلا ينبغي له هنا وما أشبهه ترك ما عنده لما عندها ولذلك جعل الشرع ترك النفقة التي هي من جملة الواجبات كما قدمناه أولاً مع وجود النشوز وهو امتناعها من الوطء بغير عذر شرعي وأمر بالضرب لقوله جل جلاله: ﴿وَالَّذِي تَخَاوَنَ تُشُورُهُمْ فَيُعْطُوهُمْ وَهَجَرَ عَنْهُمُ فِي الْمَصَاجِعِ وَآخَرُوهُمْ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً﴾ [النساء: 34] والإخبار أيضاً هنا النكاح لأن يوفى حقه الذي شرع له فيه وذلك أيضاً من أكبر أسباب المفساد في الدين إن لم يفعله فهو ممن التنبيه بالأعلى على مقابلة الوجه الذي قبله فانظر إلى هذا النظام العجيب في الشرع إذا تأملت كيف جعل ترك حظ النفس إذا لم يكن فيه خلل في الدين كيف هو على ما قدمناه وكيف توفيتها حظها إذا كان بتركه خلل في الدين عاد فعله معروفاً من أكد الأشياء وأوجبها لأنه إذا كان منع يوجب إسقاط واجب عاد أخذه واجبا وزيادة في التأكيد إذا كان مع ذلك يبيح أخذه ممنوعاً وهو الضرب لأن ضرب الرجل امرأته دون نشوز ممنوع شرعاً فجاء أخذاً هنا حظها من أكبر العبادات وعلى هذا فقس.

ويترتب على هذا البحث من الفقه أن الدين وصلاحه هو المقصود وغير ذلك في حكم المتبع ما لم يقع به خلل في الدين ولا يؤول به ذلك إلى مباح طرفاه في الفعل والترك سيان. وبهذا الدليل يرجح طريق أهل الصوفية طريق غيرهم لأنهم بنوا طريقهم على ترك حظوظ النفس وحمل الأذى وترك الأذى وإدخال السرور حتى إنه يذكر بعضهم أنه لقيه شخص فقال له ذلك الشخص: كيف حالك؟ فقال: مشوش أو ما في معناه فلما انفصل عنه قال له أصحابه: وكيف يا سيدنا تقول ذلك؟ قال لهم: إني أعلم أنه يبغضني فأردت أن أدخل عليه سروراً رعيّاً لأهل الطريق وقد جاء بعض المتفقهين فقال: وكيف حال تدخل عليه سرورا بكذب هذا لا يحل ما وقع فيه أكبر مما قصد وانفصل عنه بعض الناس فقال أليس هما مسلمين معا فقبل بلى قال فإذا كان أحدهما يبغض الآخر بغير موجب إذا كان المبغوض مسلماً حقاً ساء حال أخيه لكون إيمانه ناقصاً لأن المؤمن يؤلمه من أخيه المؤمن ما يؤلمه من نفسه فكما يشوشه من نفسه نقص إيمانه فكذلك من أخيه فأخبره بصدق مقتضى حالهما وهذا من أحسن وجوه الانفصالات إلا أنه لا يعرف وجه هذا الانفصال إلا من حصل له حظ من الطريقتين الحال والعلم ولا يكون في أحدهما مقلداً.

ومما يؤيد ذلك ويقويه قوله ﷺ: «لأن يؤدب أحكم ولده خير له من أن يتصدق بصاع من طعام». لأن الولد معلق بالقلب كما قال ﷺ: «الولد مبخلة محببة». أي هو أقوى الأسباب في هاتين الحالتين الدميمتين لأن حبه يمنع من إنفاق المال يرى أن ابنه أولى من الصدقة وإذا خرج إلى الجهاد فقلبه به مشغول وبالرجوع إليه فيكون سبباً لجبنه وفراره ذلك هو الغالب فجاء الحديث على الغالب من أحوال الناس والمال أيضاً معلق بالقلب لكن تعلقه بالولد أكبر وما يؤلم الولد يؤلم القلب فجاء أدبه الذي يؤلم ابنه الذي به يتألم قلبه أرفع له من صدقة صاع من طعام لأنه أشق على النفس.

النسب، ثم عمم ثالثاً تأكيداً ورداً للعجز إلى الصدر بياناً لعموم الحكم أولاً

وهنا بحث؛ وهو أن يقال: لِمَ حدد الطعام بقدر الصاع فإن كان الطعام أكثر من الصاع فيجب على هذا أن تكون الصدقة أكبر فإن ترك تأديب ابنه وتصدق ضرب مثل بصاعين كان له أعظم. فالجواب: أن نقول ليس المقصود الترك للأدب والزيادة في الصدقة وإنما المقصود تبيين الفضيلة في الأعمال لأن الأدب الشرعي للصغير إنما هو بالشيء اليسير مثل السوط مرة وقتل الأذن مرة أو ما أشبه ذلك وأقل ما جاء في الكفارات المشروعة أيضاً المد كما جاء مد لكل مسكين فأقل الأشياء في الأدب كما بينا أرفع من أقل ما جاء في الصدقات المشروعة والقدر المحدود في الصدقة المشروعة هو الذي يحصل به مال راحة النفس وهو غاية شعبها في الغالب من الطعام كمل لها جميع شهوتها ومنافعها وجميع قواها على توفية مأربها وبه إحيائها وإحيائها فيه ما فيه معلوم شرعاً وطبعاً فجعل أقل التألم وهو الأدب الشرعي لكونه أشق على النفس أعلى من أرفع الأشياء وهو ما يعود إلى إحياء النفوس لكنه ليس له ذلك التألم الذي يوازي الآخر المذكور قبل في نفس الفاعل.

ويترتب على هذا البحث من الفقه أن أفضل العلوم فهم سر الحكمة في حكم الحكيم لأنه يقوى به الإيمان وفيه عون على النفس يؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50] فإن اليقين لا يحصل في الغالب إلا بالنظر والفهم والتدبر ولذلك قال ﷺ: «تعلموا اليقين فأني أعلمه». ويجب عليه أيضاً أن يعاملهم بما يكون لهم عوناً على توفية ما يجب له عليهم ومما يدل على ذلك قول رسول الله ﷺ حين جاءه بعض الصحابة بهبة وهبها لبعض أولاده أن يشهد فيها قال له: ألك أولاد غيره؟ قال: نعم، قال: فكلهم أعطيته مثل ما أعطيت؟ قال: لا. قال: أتحب أن يكونوا لكل في البر سواء؟ قال: نعم. قال: فاعدل بينهم. فانظر إشارته عليه السلام بقوله: أتحب أن يكونوا لك في البر سواء فكأنه عليه السلام يقول له: فعلك ينافي مطلبك، فحض بهذا على أن يعينهم على البر.

ومثله ما روي عنه ﷺ حين سأله نساؤه من تحب فأعطى كل واحدة منهن ديناراً سرّاً فقال: صاحبة الدينار، فأدخل عليهم جميعاً السرور دون تشويش على الغير لأن ذلك عون على حسن العشرة، وحسن العشرة هي في حقهن لما يعود عليهن في ذلك من خير. وأما في الممالك فكان عليه السلام يطحن مع الخادم ويقول: لا تكلفوهم ما لا يطيقون وقوله عليه السلام: إذا جاء أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة أو لقمتين أو أكلة أو أكلتين. والبحث فيه في موضعه من داخل الكتاب إن شاء الله تعالى لأنه من باب العون على توفية حق السيد وحفظ ماله ومثله ما روي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يكتب كتاباً وهو خليفة ومعه بعض أصحابه وكان ليلاً فنام العبد وفرغ الدهن من السراج وهو لم يفرغ من الكتاب فقال له جلسه: أوقف الغلام يسكب الدهن في المصباح فقال له: هو في أول نومه وقام هو رضي الله عنه وجعل الدهن في السراج ثم رجع يكتب فقال: قمت وأنا عمر ورجعت وأنا عمر. ولو جئنا تتبع ما جاء في مثله كان كثيراً واليسير يغني مع الفهم عن الكثير. الوجه الرابع: قوله عليه السلام: «والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها» انظر =

وآخرًا، قيل في هذه القصة يعني القصة المذكورة في الحديث إيماء إلى أن

إلى هذه الفصاحة في الفصل والإعجاز في توفية المعنى لأن المرأة لا تباشر من حال الزوج إلا ما هو في الدار فلم تكلف ما هو خارج الدار لكونها لا تصل إليه اتصالاً كلياً والذي يجب عليها في ذلك ما جاء مفسراً في حديث غير هذا وهو قول عليه السلام: ولكم عليهن أن لا يدخلن أحداً دوركم ولا يوطئن فرشكم غيركم إلا بأذنكم. وقوله عليه السلام: تحفظ المرأة زوجها في نفسها وماله. هذا هو الواجب وأما المندوب فقوله عليه السلام: جهاد المرأة حسن التبعل. والجهاد على ضريين واجب ومندوب وكذلك حسن التبعل على هذين الوجهين فما كان من حفظ نفسها وماله وما أشبههما من قبيل الواجب وما كان من التزين له وبماله قدرت وزيادة التحفظ عليه وعلى عرضه وما أشبه ذلك من قبيل المندوب.

الوجه الخامس: قوله عليه السلام: (والخادم راع في مال سيده) انظر أيضاً إلى هذا الترتيب العجيب لما أن كان العبد لا يقدر أن يتصرف على المعود ولا يفسد أو يصلح إلا المال قبل وهو مسؤول عنه لأنه مؤتمن عليه هذا في الغالب فإن ائتمنه على غير ذلك وجبت عليه التوفية لأن الأمر جاء على الغالب من عادة الناس ومثل ذلك نفلوا في الزوجة إن ملكها التصرف فيما زاد على ما في الدار وجب عليها حفظه أي توفية الأمانة فيه حتى إنه قال بعض الناس مما يجب على المرأة أن تخبر به زوجها كل ما يزيد أو ينقص في دارها وفائدة ذلك أنه المطلوب بحسن النظر لهم فإذا أخبرته بالكليات والجزئيات كان نظره بحسب ذلك فعاد الخير عليهم جميعاً وكان ذلك عوناً له على توفية حقوقهم فيكون من باب العون على الخير وكذلك العبد مكلف أن لا يخون سيده في شيء دق أو جل جلاله ولا يخفى عنه أيضاً من كل ما يزيد أو ينقص شيئاً للفائدة التي إذا ذكرناها في المرأة.

الوجه السادس: قوله عليه السلام: (والرجل راع في ماله أبيه) هذا لا يكون ينطلق عليه اسم رجل حتى يكون بالغاً لأنه إذا كان بالغاً وقع عليه التكليف وحينئذ يكون مسؤولاً وأما غير البالغ فليس بمسؤول وهو أيضاً إما في حضانة الأم وكفالتها أو لمن جعل الأب ذلك له فيكون غيره المسؤول عنه فالذي يجب على الابن أيضاً أنه يحفظ مال أبيه ولا يأخذ منه شيئاً إلا بإذنه وانظر إلى هذا التنبيه العجيب للابن من أجل أن يخطر له أن مال أبيه كونه يعود إليه بعد بقول ليس أنا مثل غيري فنبه عليه السلام أنه في الوقت مثل غيره ولا يجوز له التصرف إلا كما يجوز للغير وإن كان المال قد يعود له بعد ولذلك إذا سرق الابن مال الأب قطع لأنه ليس له الآن فيه شيء إلا القدر الذي جعل له من النفقة إن كان في وقت يجب له والمال ينطلق على جميع الأنواع التي تتمول من جميع الأموال والذي يندبون إليه جميعاً أعني الابن والخادم والزوجة مثل أن يعينه في الأشياء التي ليست عليهم ويوفروا عليه وينبهوه على المصالح التي يعرفونها لكونهم في الغالب أكثر مباشرة للأشياء منه فهم أعرف بالجزئيات الطارئة وما يترتب عليها من المصالح وغيرها وضابطه أن يكونوا ينظرون فيه كأنه لهم لأن ذلك من حقيقة الأمانة كما قال ﷺ حتى يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه هذا في الأجانب فهو لاء من باب أولى.

وهنا بحث صوفي؛ وهو أنهم جميعاً في الحقيقة أمناء فيه والمال للمولى الأعلى فانظر لنفسك =

الْجُمُعَةُ تَتَعَدُّ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ السُّلْطَانِ إِذَا كَانَ مِنَ الْقَوْمِ مَنْ يَقُومُ بِمُصَالِحِهِمْ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ إِذْ إِذْنُ السُّلْطَانِ عَنْدهُمْ لَيْسَ شَرْطًا لَصَحَّتِهَا اعْتِبَارًا لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ، وَبِهِ قَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ، وَلَكِنَّ السَّنَةَ أَنْ لَا تَقَامَ إِلَّا بِإِذْنِ السُّلْطَانِ.

وَكَذَا احْتَجَّوْا بِمَا رَوَى أَنَّ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مُحْصُورًا بِالْمَدِينَةِ صَلَّى عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجُمُعَةَ بِالنَّاسِ، وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ صَلَّى بِإِذْنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ الْأَمْرُ بِيَدِهِ.

وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: وَكَذَا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ شَرَطَ لِحَدِيثِ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ بَرَكَةَ وَغَيْرُهُمَا، وَفِيهِ مَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدِي، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائِرٌ اسْتِخْفَافًا بِهَا، وَجُحُودًا لَهَا، فَلَا جَمْعَ لِلَّهِ شَمْلُهُ، وَلَا بَارِكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ إِلَّا وَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَلَا زَكَاةَ لَهُ، وَلَا حَجَّ لَهُ، وَلَا صَوْمَ لَهُ، وَلَا بَرَّ لَهُ، الْحَدِيثُ، فَشَرَطَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامٌ، وَيَقُومُ مَقَامَهُ نَائِبُهُ، وَهُوَ الْأَمِيرُ أَوْ الْقَاضِي.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ: أَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِمُصَالِحِ الْقَوْمِ هُوَ الْمَوْلَى عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ، وَمَنْ كَانَ مَوْلَى مِنْ جِهَةِ السُّلْطَانِ كَانَ مَأْذُونًا بِإِقَامَةِ الْجُمُعَةِ، لِأَنَّهَا مِنْ أَكْبَرِ مُصَالِحِهِمْ، وَعَنِ الْاِحْتِجَاجِ بِصَلَاةِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِأَمْرِهِ، أَوْ كَانَ لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى إِذْنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَنَحْنُ أَيْضًا نَقُولُ إِذَا لَمْ يَتَوَصَّلْ إِلَى إِذْنِ الْإِمَامِ، فَلِلنَّاسِ أَنْ يَجْتَمِعُوا وَيَقْدِمُوا مَنْ يَصَلِّي بِهِمْ، فَمَنْ أَيْنَ عَلِمَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَلَ ذَلِكَ بِإِذْنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ بَحِثٌ يَتَوَصَّلُ إِلَى إِذْنِهِ هَذَا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ مَضَتْ السَّنَةُ بِأَنَّ الَّذِي يَقِيمُ الْجُمُعَةَ السُّلْطَانُ أَوْ مَنْ قَامَ بِهَا

بترك الدعوى وتوفية الأمانة واتصف بأوصاف العبودية ولا تتصف بأوصاف الربوبية بتحقيق الملك بمجرد الدعوى فمن هنا شقي من شقي وسعد من سعد.

وقد كان بعض السادة يقول لأولاده: لو عملتم شيئاً واحداً أفلحتم وكان مهاباً فكرر ذلك عليهم مراراً مع الأيام ولا يزيدهم على ذلك شيئاً إلى أن تجاسر بعضهم فسأله فقال لهم: ادخلوا في رسم العبودية وقد حصل لكم الفوز الأكبر قالوا: وما حقيقتها؟ قال: ترك الدعوى والاعتراض وحقيقة الامتثال والتسليم فلقد أحسن فيما إليه ندب. جعلنا الله عبيداً له حقاً بمنه لا رب سواه.

بأمره، فإذا لم يكن ذلك صلوا الظهر، وقال الحسن البصري أربع إلى السلطان، فذكر منها الجمعة.

وقال حبيب بن أبي ثابت: لا تكون الجمعة إلا بأمر وخطبة، وهو قول الأوزاعي، ومحمد بن سلمة، ويحيى بن عمر المالكي.

وعن مالك: إذا تقدم رجل بغير إذن الإمام لم يجزهم، وذكر صاحب البيان قولاً قديماً للشافعي أنها لا تصح إلا خلف السلطان، أو من أذن له.

وعن أبي يوسف: أن لصاحب الشرطة أن يصلي بهم دون القاضي.
وقيل: يصلي القاضي.

وقيل: وفي الحديث أيضًا إقامة الجمعة في القرى، خلافاً لمن منعها، ولا دليل على ذلك فيه أصلاً، لأنه إن كان ذلك القائل يدعي بذلك الحديث المتصل، فلا يقوم به حجة، ولا يتم، وإن كان يدعي كتاب ابن شهاب، فلا يتم به حجة أيضًا، لأنه من أين علم أنه أمره بذلك، سواء كان في قرية أو مدينة، فإن قال زريق كان عاملاً على أرض يعملها وكان فيها جماعة من السودان وغيرهم، وليس هذا إلا قرية، فلا يتم له استدلاله أيضًا، لأن الموضع المذكور صار حكمه حكم المدينة بوجود المتولي عليهم من جهة الإمام، وقد مضى أن الإمام إذا بعث إلى قرية نائباً لإقامة الأحكام تصير مصرًا على أن إمام ذلك القائل لا يرى قول الصحابي حجة، فكيف بقول التابعي، والله أعلم.

وقال الحافظ المنذري عن بعضهم: إنه استدل بالحديث على سقوط القطع عن المرأة إذا سرقت من مال زوجها، وعن العبد إذا سرق من مال سيده، إلا فيما حجبهما عنه، ولم يكن لهما فيه تصرف، ورجال الإسناد المذكور الاثنان منهم مروزيان، والثالث أيلي، وكان مرجئًا، وكذلك السابع، والرابع والخامس مدنيان، وشيخ المؤلف من أفراد.

وقد أخرج متنه المؤلف في الوصايا والنكاح أيضًا، وأخرجه مسلم في المغازي، وكذا الترمذي.

12 - باب: هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ
الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبَّيَانِ وَغَيْرِهِمْ؟

وَقَالَ ابْنُ عُمرَ: «إِنَّمَا الْغُسْلُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ».

894 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ:

12 - باب: هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ
الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبَّيَانِ وَغَيْرِهِمْ؟

(باب) بالتونين أي: هذا باب ترجمته: (هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ)، وفي رواية لا يشهد، (الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبَّيَانِ وَغَيْرِهِمْ)، كالمسافرين والعبيد، وأهل السجن والمرضى والعميان، ومن بهم زمانة، وإنما اقتصر المؤلف على الاستفهام، ولم يجزم بالحكم لوقوع الإطلاق والتقييد في أحاديث هذا الباب: منها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حق على كل مسلم أن يغتسل»، فإنه مطلق يتناول الجميع.

ومنها: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إذا جاء أحدكم الجُمُعَةُ فليغتسل»، فإنه مقيد بالمجيء، ويخرج من ذلك من لم يجئ.

ومنها: حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: غسل يوم الجُمُعَةَ واجب على كل محتلم، فإنه مقيد بالاحتلام، فيخرج الصبيان.

ومنها: حديث النهي عن منع النساء عن المساجد إلا بالليل، فإنه يخرج الجُمُعَةَ.

(وَقَالَ ابْنُ عُمرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («إِنَّمَا الْغُسْلُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ») أي: من اجتمع فيه شروط وجوبها، فمن لم تجب عليه، لا يندب له الغسل، نعم يندب له إن حضر، وفي نسخة يجب عليه الغسل بدل الجُمُعَةَ، فالمراد بمن يجب عليه الغسل المكلف، وهذا التعليق وصله البيهقي بإسناد صحيح، ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية حَدَّثَنَا (شُعَيْبٌ)، هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ:

حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»⁽¹⁾.

حَدَّثَنِي) بالإنفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ) أي: أراد المجيء إليها، وإن لم تلزمه كالمرأة والخنثى والصبي والعبد والمسافر (فَلْيَغْتَسِلْ)، ندباً مؤكداً، فيكره تركه، لقوله: فليغتسل، وغيره من التعبير بصيغة الوجوب المحمول على تأكيد الندبية والتقيد بمن جاء يخرج من لم يجرى.

(1) طرفاه 877، 919 - تحفة 6848.

اعلم أولاً أن الإمام البخاري ترجم على هذه الأحاديث بلفظ الاستفهام بباب: هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟ قال الحافظ: يدخل في قوله: «وغيرهم» العبد، والمسافر، والمعدور، وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتمال الواقع في حديث أبي هريرة: «حق على كل مسلم أن يغتسل؛ فإنه شامل للجميع»، والتقيد في حديث ابن عمر «بمن جاء منكم» يخرج من لم يجرى، والتقيد في حديث أبي سعيد «بالمحتلم» يخرج الصبيان، والتقيد في النهي عن منع النساء بالليل يخرج الجمعة، وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة تدل على اختيار ما تضمنته عنده، فهذا مصير منه أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه الجمعة، اهـ.

وهذا أصل مطرد معروف من أصول تراجمه، وهو الأصل الأربعون، وإذا عرفت ذلك فما أفاده الشيخ قدس سره واضح، وإليه تقدمت الإشارة في كلام الحافظ. وقال العيني في حديث ابن عمر: هذا مطابقته للترجمة من حيث المفهوم؛ لأن منطوقه عدم وجوب الغسل على من لم يجرى الجمعة ومن لم يجرى لم يشهدا، ونبه به أيضاً على أن مراده بالاستفهام الحكم بعدم الوجوب على من يشهد، اهـ.

قلت: وما ذكره العلامة العيني من المنطوق الأوجه فيه أن يقال: إن المنطوق وجوب الغسل على من يجيء، ولأجل الاختلاف في هذه الروايات من المنطوق والمفهوم اختلفت أقوال الشافعية في ذلك. قال النووي: يقال في الجمع بين الأحاديث: إن الغسل يستحب لكل أحد سواء أراد لها، وفي وجه لأصحابنا يستحب للذكر خاصة، وفي وجه يستحب لكل أحد سواء أراد حضور الجمعة أم لا، ففضل العيد يستحب لكل أحد، والصحيح الأول، اهـ.

وفي «الدر المختار» ومن اغتسل لصلاة الجمعة ولصلاة عيد هو الصحيح، ولو اغتسل بعد الجمعة لا يعتبر إجماعاً، قال ابن عابدين: قوله هو الصحيح؛ أي: كونه للصلاة هو الصحيح، وهو ظاهر الرواية، وهو قول أبي يوسف. وقال الحسن بن زياد: هو لليوم ونسب إلى محمد، وأثر الخلاف فيمن لا الجمعة عليه وفيمن أحدث بعد الغسل وصلى بالوضوء، نال عند الفضل عند الحسن، لا عند الثاني، وكذا من اغتسل قبل الفجر وصلى به نال عند الثاني، لا عند الحسن، إلى آخر ما بسط من البحث.

895 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»⁽¹⁾.

896 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ»

وفيه: التنبيه على أن مراده بالاستفهام في الترجمة الحكم بعدم الوجوب على من لم يحضرها، وأخرج البيهقي بسند صحيح من أتى الجمعة من الرجال والنساء، فليغتسل، ومن لم يأتها فليس عليه غسل، وقد سبق ما يتعلق بهذا الحديث في باب: فضل الغسل يوم الجمعة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ) بضم السين المهملة، وفتح اللام الزهري المدني، وقد مر ذكره، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) بالمشاة التحتية وبالمهملة المخففة الهلالي المدني، مولى ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ)، أي: كالواجب في التأكد (عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ) ومفهومه عدم وجوب الغسل على من لم يحتلم، ومن لم يحتلم ممن لا يشهد الجمعة. وبهذا يطابق الحديث الترجمة، وقد سبق الكلام في الحديث في باب: وضوء الصبيان.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الأزدي البصري القصاب، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وفتح الهاء، هو ابن خالد البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية حدثني بالافراد (ابْنُ طَاوُسٍ)، عبد الله، ويروى عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، (عَنْ أَبِيهِ)، طائوس بن كيسان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ويماني، وفيه رواية الابن عن الأب، وقد أخرج متنه المؤلف في ذكر بني إسرائيل أيضًا، وأخرجه مسلم والنسائي في الجمعة.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَحْنُ) - يعني نفسه الشريفة وأمته - (الْآخِرُونَ) في الزمان (السَّابِقُونَ) في الفضل والفضيلة.

يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا اللَّهُ فَعْدًا لِلْيَهُودِ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى فَسَكَتَ⁽¹⁾.

897 - ثُمَّ قَالَ: «حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ،

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْتُوا) أي: أهل الكتاب.

(الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأُوتِينَاهُ) بضمير المفعول، أي: القرآن الكريم، وفي رواية: وأوتينا بحذف الضمير.

(مِنْ بَعْدِهِمْ، فَهَذَا الْيَوْمُ) أي: يوم الجمعة (الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ) بعد أن عين لهم، وأمر بتعظيمه، فتركوه، وغلبوا القياس، فغلبت اليهود السبب للفراغ فيه من الخلق، وظنت ذلك فضيلة توجب تعظيم اليوم، وعظمت النصارى الأحد لما كان ابتداء الخلق فيه.

(فَهَذَا اللَّهُ) بالوحي الوارد في تعظيمه أو بالاجتهاد المصيب، وفي قوله: فهذاننا إشارة إلى أسبقنا، لأن الهداية سبب للسبق يوم المعاد، كما أن إيتاء الكتاب إشارة إلى كوننا آخرين، وفي رواية: وهذاننا الله بالواو بدل الفاء.

(فَعْدًا لِلْيَهُودِ) ظرف متعلق إما بالخبر أو بالمبتدأ تقديره الاجتماع لليهود في غد، (وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى)، إعرابه كسابقه، ويروى: فغد بالرفع على أنه مبتدأ، وجوز مع كونه نكرة، لأنه في حكم المضاف، أي: فغد الجمعة لليهود وغد بعد غد للنصارى، (فَسَكَتَ) ﷺ.

(ثُمَّ قَالَ: حَقٌّ) وفي بعض النسخ: فحق - بالفاء - ويجوز أن يكون جواب شرط محذوف، أي: إذا كان الأمر كذلك فحق (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) أي: مسلم محتلم، لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب يفسر بعضها بعضاً، وقد مر في الحديث السابق على كل محتلم، وليس المراد من لفظ محتلم، أي: محتلم كان، بل المراد كل محتلم، وهذا معلوم بالضرورة، فإذا كان المراد المسلم المحتلم يخرج عنه المسلم الغير المحتلم، وهو يدخل فيمن لا يشهد الجمعة، وأيضاً المراد من المسلم هو المسلم الذي يجيء إلى الجمعة، كما يدل عليه حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في أول الباب، والمسلم الذي لا

(1) أطرافه 238، 876، 2956، 3486، 6624، 6887، 7036، 7495 تحفة 13522 - 7/2.

أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْسِلُ فِيهِ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ»⁽¹⁾.

898 - رَوَاهُ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ: «لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا»⁽²⁾.

يجيء ويخرج منه، وبهذا التقرير يحصل الجواب عما قاله الكَرْمَانِيُّ من أن الحديث الأول يعني حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، دل على أن الغسل لمن جاء إلى الجُمُعَة خاصة، وهذا الحديث يعني حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عام للمجمع، وغيره، ولا يحتاج إلى الجواب بقوله لا منافاة بين ذكر الخاص وذكر العام على أن في هذا الجواب نظرًا لأن مفهوم الشرط يقتضي أن من لم يجيء الجُمُعَة ليس مأمورًا بالغسل، فتحصل المنافاة، وإن أمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الأمر به تأكيد الندية، ولا شك أن سنية الغسل للمجمع أكد من غير المجمع، وإن كان سنة أيضًا.

(أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا) أبهم هنا، وقد عينه جابر في حديثه عند النَّسَائِيِّ بلفظ الغسل واجب على كل مسلم في كل أسبوع يومًا، وهو يوم الجُمُعَة، وصححه ابن خزيمة، وروى سعيد بن منصور، وابن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا نحوه ولفظه من الحق على المسلم أن يغتسل يوم الجُمُعَة (يَغْسِلُ فِيهِ) أي: في اليوم (رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ) أي: ويغسل جسده أيضًا، وإنما ذكر الرأس وإن كان ذكر الجسد يشمل له للاهتمام به من حيث إنه قوام البدن والعمدة فيه ولأنهم كانوا يجعلون فيه الدهن والخطمي ونحوهما، وكانوا يغسلونه أولًا ثم يغتسلون.

(رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ) بفتح الهمزة، وتخفيف الموحدة، (عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وفي رواية: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ محتلم، ويحتمل أن يكون أعم من المحتلم وغيره، فيكون الغسل سنة لكل مسلم، وأكد في حق المحتلم، وأكد منه في حق المجمع، قاله الكَرْمَانِيُّ فليتأمل. (حَقٌّ، أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا) هو يوم الجُمُعَة إذا حضرها، وهذا

13 - باب

899 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اِئْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ».

التعليق وصله البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبان عن مجاهد، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر، عن طاوس، وصرح فيه بسماعه له من أبي هريرة رضي الله عنه.

تنبيه:

الصارف للعبارة المنبئة عن الوجوب في الأحاديث المذكورة عن الوجوب: حديث مسلم من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل، كما مر.

13 - باب

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) النجاري المسندي، قَالَ: (حَدَّثَنَا شَبَابَةُ) بفتح المعجمة، وتخفيف الموحدة، وبعد الألف موحدة أيضًا، هو ابن سوار الفزاري أبو عمر المدائني، وقد مر في باب الصلاة على النفساء، (حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ) بفتح الواو وسكون الراء، وبالقاف ممدودًا، هو ابن عمر المدائني، وقد مر في باب وضع الماء عند الخلاء، (عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ) تكرر ذكره، (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر.

وقد مر في أول كتاب الإيمان، قالوا: وقد رأى مجاهد هاروت وماروت، وكاد يتلف، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، قَالَ: «اِئْذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ» فيه الإذن بالليل لوقوع الأمن من الفساق فيه، لأنهم بالليل إما مشغولون بفسقهم، وإما نائمون، بخلاف النهار، فإنهم ينتشرون فيه، والجمعة نهارية، فلا يخرجن إليها، فلا يشهدنها، فليس عليهن غسل، وبهذا يطابق الحديث الترجمة، فلا حاجة إلى ما قاله الكرماني: من أن عادة البخاري أنه إذا عقد ترجمة وذكر ما يتعلق بها يذكر أيضًا ما يناسبها، فجاء بهذا الحديث، والذي بعده ليبين أن النساء لهن شهود الجمعة، انتهى.

900 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ.....

ووجه ذلك : بأنه إذا جاز خروجهن بالليل الذي هو محل وقوع الفتن، فجواز الخروج بالنهار بطريق الأولى، وأيده بأنه إذا وجد المفهوم الموافق يقدم على المفهوم المخالف، مع أن المفهوم المخالف إذا كان للقب لا للصفة، ونحوها، لا اعتبار له أصلاً.

وتعقبه العيني: بأن الذي قاله مخالف لما قاله العلماء، فإنهم قالوا يخرجن بالليل، ولا يخرجن بالنهار، فليتأمل.

ورجال إسناده الحديث ما بين بخاري ومدايني ومكي، وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في باب : خروج النساء إلى المساجد بغير هذا الإسناد، وغير هذا اللفظ بلفظ : إذا استأذنكم نساؤكم بالليل فأذنوا لهن.

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى) ابن راشد بن بلال القطان الكوفي، مات ببغداد سنة اثنتين وخمسين ومائتين، (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الليثي، مات سنة إحدى ومائتين، وهو ابن ثمان، (حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بتصغير العبد، أبو عثمان المدني، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين كوفي ومدني، وشيخ المؤلف من أفراد.

(قَالَ : كَانَتْ امْرَأَةٌ لِعُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اسمها عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل، أخت سعد، أحد العشرة المبشرة، وكانت تخرج إلى المسجد، فلما خطبها عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، شرطت عليه أن لا يمنعها المسجد، فأجابها على كره منه.

وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزُّهري، قَالَ : كانت عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عند عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها واللّه إنك لتعلمين أني ما أحب هذا قالت واللّه لا أنتهي حتى تنهاني، قَالَ : فلقد طعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنها لفي المسجد كذا، وذكره مرسلاً، ورواه عبد الأعلى عن معمر موصولاً بذكر سالم بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ، لكن أبهم المرأة، أخرجه أحمد عنه، وسماها من وجه آخر عن سالم، قَالَ :

تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا: لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عُمَرَ يَكْرَهُ ذَلِكَ وَيَعَارُ؟ قَالَتْ: وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي؟ قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ»⁽¹⁾.

كان عمر رجلاً غيوراً، وكان إذا خرج إلى الصلاة اتبعته عاتكة بنت زيد، الحديث، وهو مرسل.

(تَشْهَدُ) أي: تحضر (صَلَاةَ الصُّبْحِ وَ) صلاة (العِشَاءِ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ، فَقِيلَ لَهَا) أي: للمرأة: (لِمَ تَخْرُجِينَ) أصله: لما تخرجين، فحذفت الألف، كما في قوله: ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾.

(وَ) الحال أنك (قَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَكْرَهُ ذَلِكَ) الخروج، بكسر الكاف في ذلك، لأنه خطاب للمؤنث.

(وَيَعَارُ؟) مثل يخاف من الغيرة، قيل: إن قائل ذلك كله هو عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما عند عبد الرزاق، وأحمد، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله إن عمر إلى آخره، فيكون من باب التجريد، فيكون الحديث من مسند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ذكره المزي في الأطراف في مسند ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَتْ: وَمَا يَمْنَعُهُ) وفي رواية فما يمنعه بالفاء (أَنْ يَنْهَانِي؟) عن الخروج.

(قَالَ: يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ» (أي: بالليل، حملاً لهذا المطلق على المقيد السابق، فالجمعة تخرج عنه لأنها نهائية، فلا يشهدنها، ومن لا يشهدوها فلا غسل عليه، فمن هذه الحيثية يطابق الترجمة.

(1) أطرافه 865، 873، 899، 5238 - تحفة 7839.

أخرجه مسلم في الصلاة باب خروج النساء إلى المسجد إذا لم يترتب عليه فتنة رقم (442).
القصة في ذلك معروفة، قال الحافظ في «الفتح»: قوله: كانت امرأة لعمر، هي: عاتكة بنت زيد، سماها: الزهري فيما أخرجه عبد الرزاق، عن معمر، عنه، قال: «كانت عاتكة بنت زيد عند عمر بن الخطاب وكانت تشهد الصلاة في المسجد، وكان عمر رضي الله عنه، يقول لها: واللّه إنك لتعلمين أنني ما أحب هذا، قالت: واللّه لا أنتهي حتى تنهاني، قال: فلقد طعن عمر وإنها لفي المسجد» كذا ذكره مرسلًا، ووصله عبد الأعلى، عن معمر بذلك سالم، عن أبيه، قال: «كان عمر رضي الله عنه رجلاً غيوراً، وكان إذا خرج إلى الصلاة اتبعته عاتكة». الحديث، وهو مرسل أيضاً، وعرف من هذا أن قوله في حديث الباب، فقيل لها: لم تخرجين إلخ.

إن قائل ذلك كله هو عمر رضي الله عنه، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله: إن عمر إلخ، فيكون =

14 - باب الرُّخْصَةِ إِنَّ لَمْ يَحْضُرِ الْجُمُعَةُ فِي الْمَطَرِ

901 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدُ،

.....صَاحِبُ الزِّيَادِيَّ،

14 - باب الرُّخْصَةِ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْجُمُعَةُ فِي الْمَطَرِ

(باب الرُّخْصَةِ إِنَّ لَمْ يَحْضُرِ) المصلي (الْجُمُعَةَ) أي: صلاة الْجُمُعَةِ (فِي) وقت نزول (الْمَطَرِ) فكلمة إن بالكسر، ولم يحضر على صيغة المعلوم، وقال الْكُرْمَانِيُّ: وأن بالفتح، أي: في أن، ويحضر على لفظ المبني للمفعول، وفي رواية: لمن لم يحضر الْجُمُعَةَ، قيل: وهذه أحسن، والرخصة في اللغة عبارة عن الإطلاق والسهولة، وفي الشريعة ما يكون ثابتاً على إغرار العباد تيسيراً.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن عليه، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَبْدُ الْحَمِيدِ) ابن دينار (صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ) بكسر الزاي، وتخفيف التحتانية، وقد تقدم في باب الكلام في الأذان.

من باب التجريد أو الالتفات، ويحتمل أن تكون المخاطبة دارت بينها وبين ابن عمر رضي الله عنه أيضًا؛ لأن الحديث مشهور من روايته، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقيل لها إلى آخره، اهـ.

وقال أيضًا في الإصابة في ترجمة عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية أخت سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرة، كانت من المهاجرات تزوجها عبد الله بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكانت حسناء جميلة فأولع بها، وشغلته عن مغازيه، فأمره أبوه بطلاقها، ثم عزم عليه أبوه فطلقها فتبعتها نفسه، فرق له أبوه وأذن له فارتجعها، ثم لما كان حصار الطائف أصابه سهم فيه هلاكه، فمات بالمدينة، فرثته بأبيات، ثم تزوجها زيد بن الخطاب على ما قيل، فاستشهد، ويقال: إن عليًا رضي الله عنه خطبها، فقالت: إني لأضن بك عن القتل، وذكر أبو عمر في التمهيد أن عمر رضي الله عنه لما خطبها شرطت عليه أن لا يضربها، ولا يمنعها من الحق، ولا من الصلاة في المسجد النبوي، ثم شرطت ذلك على الزبير، فتحيل عليها أن كمن لها لما خرجت إلى صلاة العشاء فلما مرت به ضرب على عجزيتها، فلما رجعت، قالت: إنا لله، فسد الناس، فلم تخرج بعده، وأخرج ابن منده عن سالم أن عاتكة كانت تحت عمر رضي الله عنه فكانت تكثر الاختلاف إلى المسجد وكان عمر رضي الله عنه يكره ذلك، فقيل لها في ذلك، فقالت: ما كنت تاركة إلا يمنعي، فكأنه كره أن يمنعها فتزوجها رجل بعد عمر فكان يمنعها، قلت لسالم من هو؟ قال الزبير بن العوام، اهـ.

قلت: وعلم من هذا كله أنه يحتمل أن يكون المانع لعمر رضي الله عنه اشتراطها عدم المنع عند النكاح أيضاً، والأوجه هو التحاشي عن صورة المعارضة بقول سيد ولد آدم، والاشتراط أيضاً يكون لأجل ذلك.

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ ابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَلَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ»، فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنْكَرُوا، قَالَ: فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ.....

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ ابْنُ عَمِّ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ) قَالَ الدِّمَاطِيُّ: لَيْسَ ابْنُ عَمِّهِ، وَإِنَّمَا كَانَ زَوْجُ بِنْتِ سِيرِينَ، فَهُوَ صَهره، وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَخَوَةٌ، فَلَا يَنْبَغِي تَغْلِيزُ الرِّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ مَعَ وَجُودِ الْإِحْتِمَالِ، فَافْهَم.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمِ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَلَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) بَلْ (قُلْ: «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ») بَدَلَ الْحِيعَلَةِ مَعَ إِتِمَامِ الْأَذَانِ، (فَكَأَنَّ النَّاسَ اسْتَنْكَرُوا) أَي: قَوْلُهُ: فَلَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ.

(قَالَ): وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالَ، أَي: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَعَلَهُ) أَي: الَّذِي قَتَلْتَهُ لِلْمُؤَذِّنِ (مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي) أَرَادَ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. (إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ) بِسُكُونِ الزَّاي، أَي: وَاجِبَةٌ مُتَحْتَمَةٌ.

وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: قَوْلُهُ إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ لَا أَظُنُّهُ صَحِيحًا، فَإِنْ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتُ بِلَفْظٍ: أَنَّهَا غَرْمَةٌ، أَي: أَنَّ كَلِمَةَ الْأَذَانِ، وَهِيَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ غَرْمَةٌ، لِأَنَّهَا دَعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ يَقْتَضِي لِسَامِعِهِ الْإِجَابَةَ، وَلَوْ كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ لَكَانَتْ لَا تَسْقُطُ بِتَرْكِ بَقِيَةِ الْأَذَانِ، انْتَهَى.

وَفِيهِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ الْجُمُعَةُ عَزِيمَةً، وَلَكِنْ الْمَطَرُ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي تَصِيرُ الْعَزِيمَةُ رَخْصَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْذَارِ لَتَرْكِ الْجُمُعَةِ الْمَطَرُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ سِيرِينَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَقَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، لَكِنْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ مُقِيدٌ بِمَا يُؤْذِي بِلِلِ الثَّوْبِ، فَإِنْ كَانَ خَفِيفًا أَوْ وَجَدَ كُنَا يَمْشِي فِيهِ فَلَا عَذْرَ، انْتَهَى.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَخْتَلَفُ عَنِ الْجُمُعَةِ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ، وَرَوَى ابْنُ قَانَعٍ، قِيلَ

وَأِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَتَمُشُونَ فِي الطَّيْنِ وَالذَّخْصِ⁽¹⁾.

لمالك: أيتخلف عن الجمعة في اليوم المطير، قَالَ: ما سمعت، قيل له في الحديث ألا صلوا في الرحال، قَالَ ذلك في السفر، وقد رخص في ترك الجمعة لأعذار آخر غير المطر، روى ابن القاسم عن مالك أنه أجاز أن يتخلف عنها لجنابة أخ من إخوانه لينظر من أمره.

وقال ابن حبيب من المالكية عن مالك: وكذا إن كان له مريض يخشى عليه الموت، وقد زار ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابنا لسعد بن زيد، ذكر له شكواه، فأتاه إلى العقيق، وترك الجمعة، وهو مذهب عطاء والأوزاعي.

وقال عطاء: إذا استصرخ على أبيك يوم الجمعة والإمام يخطب، فقم إليه، واترك الجمعة.

وقال الحسن: يرخص ترك الجمعة للخائف، وقال مالك في الواضحة وليس على المريض والصحيح الفاني الجمعة.

وقال أبو مجلز إذا اشتكى بطنه لا يأتي الجمعة.

وقال ابن حبيب: أَرخص ﷺ في التخلف عنها لمن شهد الفطر والأضحى صبيحة ذلك اليوم من أهل القرى الخارجة عن المدينة، لما في رجوعه من المشقة لما أصابهم من شغل العيد، وفعله عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأهل العوالي، واختلف قول مالك فيه، والصحيح عند الشافعية السقوط، واختلف في تخلف العروس والمجنوم، وحكاه ابن التين، وروى عن مالك في من يكون مع صاحبه فيشتد مرضه لا يدع الجمعة، إلا أن يكون في الموت.

(وَأِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُخْرِجَكُمْ) بضم الهمزة وسكون الحاء من الحرج، وهو المشقة، والمعنى: أني كرهت أن أشق عليكم بإلزامكم السعي إلى الجمعة في الطين والمطر، ويروى: أن أخرجكم بالحاء المعجمة من الإخراج، ويروى كرهت أن أوْثمكم، أي: أن أكون سبباً لاكتسابكم الإثم عند جرح صدوركم وضيقها، (فَتَمُشُونَ فِي الطَّيْنِ وَالذَّخْصِ) بفتح الدال والحاء المهملتين، وفي آخره ضاد معجمة، ويجوز تسكين الحاء، وهو الزلق، قَالَ في المطالع: كذا في كافة الروايات، وعند القابسي بالراء، وفسره بعضهم بما يجري من البيوت من

15 - باب: مِنْ أَيِّنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ⁽¹⁾

لِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: 9].

الرحاضة، وهو بعيد، إنما الرحض الغسل، والمرحاض خشبة يضرب بها الثوب ليغسل عند الغسل، وأما ابن التين فإنه ذكره بالراء، قَالَ: وكذا لأبي الحسن، ورحضت الشيء غسلته، ومنه المرحاض، أي: المغتسل، فوجهه أن الأرض حين يصيبها المطر تصير كالمغتسل والجامع بينهما الزلق.

15 - باب: مِنْ أَيِّنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ

(باب) بالتونين، أي: هذا باب ترجمته (مِنْ أَيِّنَ) كلمة استفهام عن المكان (تُؤْتَى الْجُمُعَةُ) على صيغة المجهول من الإتيان، (وَعَلَى مَنْ تَجِبُ)، أي: الْجُمُعَةُ.

(لِقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِذَا نُودِيَ﴾)، أي: أذن (﴿لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾)،

(1) هذا من أشهر المسائل الاختلافية، وهي وجوب الْجُمُعَةُ على من هو خارج المصر. قال الخرقى: تجب الْجُمُعَةُ على من بينه وبين الجامع فرسخ، قال الموفق: هذا في حق غير أهل المصر فلا بد لهم من شهودها سمعوا النداء أو لم يسمعوا، أما غير أهل المصر فمن كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دونه فعليه الجمعة، روي نحو هذا عن سعيد بن المسيب، وهو قول مالك والليث، وروي عن عبد الله بن عمرو قال: الْجُمُعَةُ على من سمع النداء، وهذا قول الشافعي وإسحاق، لما روي عن عبد الله بن عمرو، أن النبي ﷺ، قال: «الْجُمُعَةُ على من سمع النداء»، وأورده أبو داود، والأشبه أنه من كلام عبد الله بن عمرو، وروي عن ابن عمر، وأبي هريرة، وأنس، والحسن، وعكرمة، والأوزاعي وغيرهم أنهم قالوا: الْجُمُعَةُ على من آواه بالليل إلى أهله، لما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ، قال: «الْجُمُعَةُ على من آواه الليل إلى أهله»، وهو حديث غير صحيح، قال: أحمد بن الحسن، ذكرت هذا الحديث لأحمد بن حنبل فغضب وقال: استغفر ربك. استغفر ربك، وإنما فعل أحمد هذا لأنه لم ير الحديث شيئاً لحال إسناده انتهى مختصراً. إلى آخر ما بسط من الدلائل.

وقال القسطلاني: قالت الشافعية: إنما تجب على من يبلغه النداء، وحكاها الترمذي عن أحمد لحديث: «الْجُمُعَةُ على من سمع النداء» ورواه أبو داود بإسناد ضعيف؛ لكن ذكر له البيهقي شاهداً بإسناد جيد، والمراد به من سمع نداء ضعيف؛ لكن ذكر في قرية لا يلزم أهلها إقامة الْجُمُعَةِ لزمته إن كان بحيث يسمع النداء من صيت على الأرض من طرف قرية الذي يلي الجمعة، مع اعتدال السمع، وهذو الأصوات، وسكون الرياح، وليس المراد من الحديث أن الوجوب يتعلق بنفس السماع، وإلا لسقطت عن الأصم، وإنما هو متعلق بمحل السماع، وقال المالكية: على من بينه وبين المنار ثلاثة أميال، أما من هو في البلد فتجب عليه ولو كان من المنازل على ستة أميال.

أي: والإمام على المنبر، وهذا متعلق بقوله: يجب وارد بإيراده بعض هذه الآية

وقال آخرون: تجب على من آواه الليل إلى أهله، رواه الترمذي والبيهقي وضعفاه، انتهى مختصراً.

قلت: وأثار الصحابة في تلك المسألة مختلفة جداً، بسطت في «الأوجز»، وقال الدردي: في شروط صحة الجمعة أن تكون في جامع مبني ببناء، معتاد لأهل البلد، فلا تصح فيما بني بما هو أدنى من بناء أهل البلد، ويشترط أيضاً أن يكون داخل البلد، أو قريباً منها بالعرف، قال الدسوقي: قوله: أو قريباً منها؛ أي: بحيث ينعكس عليه دخانها، وحدد بعضهم بأربعين ذراعاً، أو باعاً، فلو كان بعيداً عنها لا تصح فيه ما لم يكن بني أولاً قريباً منها فتهدم ما بينه وبينها من البنين وصار بعيداً، فلو كان كذلك فلا يضر بعده، ثم قال الدردي بعد ذكر الشروط الخمسة لصحة الجمعة: وشروط وجوبها أيضاً خمسة، فذكر فيها المتوطن ببلدها وإن كان بقرية بعيدة عن بلدها بفرسخ من النار الذي في طرف البلد، وأدخلت الكاف ثلث الميل لا أكثر، قال الدسوقي: قوله: لا أكثر؛ أي: فإذا كان متوطناً في قرية نائية عن بلد الجمعة بأربعة أميال، أو بثلاثة أميال ونصف فلا يجب السعي إليها، انتهى مختصراً.

وفي الدر المختار ويشترط لصحتها سبعة أشياء، الأول المصير أو فناءه بكسر الفاء، وهو ما حوله اتصل به، أو لأجل مصالحه كدفن الموتى وركض الخيل، والمختار للفتوى تقديره بفرسخ.

قال ابن عابدين: اعلم أن بعض المحققين أهل الترجيح أطلق الفناء عن تقديره بمسافة، وكذا محرر المذهب الإمام محمد، وبعضهم قدره بها، وجملة أقوالهم في تقديره ثمانية أقوال أو تسعة: غلوة، ميل، ثلاثة، فرسخ، فرسخان، ثلاثة، سماع الصوت، سماع الأذان، والتعريف أحسن من التحديد؛ لأنه لا يوجد ذلك في كل مصر، وإنما المنفصل عنه؛ فإن كان يسمع النداء لافتراضها تسعة تختص بها إقامة بمصر، وأما المنفصل عنه؛ فإن كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد، وبه يفتى، كذا في «الملتقى» وقدمنا عن الوجوب تقديره بفرسخ، ورجح في البحر، واستحسنه صاحب البدائع، وصحح في مواهب الرحمن قول أبي يوسف بوجوبها على من كان داخل حد الإقامة، أي: الذي من فارقه يصير مسافراً، وهو ظاهر المتن إلى آخر ما بسطه.

وقال الشيخ - قدس سره - في «الكوكب»، في قوله: أن تشهد الجمعة من قباء، لم يكن أمره إياهم بذلك للوجوب أو لوجوب الجمعة عليهم لما ورد في الروايات عن هؤلاء أنهم قالوا: كنا نتناوب إلى غير ذلك من الألفاظ، وأدنى التناوب في أداء ما يجب على أنفسهم بل كان أمرهم بذلك ليشهدوا جماعات المسلمين، ويعلموا نوابتهم، وما يذكر في الخطبة من المواعظ والأحكام، ولذلك ترى الترمذي ترجم بقوله: «باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة»، ولم يقل «باب ما جاء من كم يجب أن يؤتى إلى الجمعة» ولذلك اختلفوا في أقوالهم في تحديد ذلك، فقال بعضهم: الجمعة على من آواه الليل إلى آخر ما بسطه، وأنت ترى أن تبويب الإمام البخاري قريب من تبويب الترمذي.

وَقَالَ عَطَاءٌ: «إِذَا كُنْتَ فِي قَرْيَةٍ جَامِعَةٍ فَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَحَقَّ عَلَيْكَ أَنْ تَشْهَدَهَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ أَوْ لَمْ تَسْمَعْهُ». وَكَانَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «فِي قَصْرِهِ أَحْيَانًا يُجْمَعُ وَأَحْيَانًا لَا يُجْمَعُ وَهُوَ بِالزَّوَايَةِ عَلَى فَرْسَخَيْنِ».

الكريمة الإشارة إلى وجوب الجمعة، وهذا لا خلاف فيه، وإنما الخلاف فيمن يجب عليه، فكأنه ذكر الترجمة بلفظ الاستفهام لهذا المعنى.

وفي رواية زيادة قوله: فاسعوا إلى ذكر الله.

(وَقَالَ عَطَاءٌ): هو ابن أبي رباح: (إِذَا كُنْتَ فِي قَرْيَةٍ جَامِعَةٍ فَنُودِيَ) أي: إذا كنت داخلها كما صرح به أحمد ونقل النووي أنه لا خلاف فيه وفي رواية: نودي، أي: أذن (بِالصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَحَقَّ عَلَيْكَ أَنْ تَشْهَدَهَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ أَوْ لَمْ تَسْمَعْهُ) وهذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه، وزاد في روايته عن ابن جريج أيضًا قلت لعطاء ما القرية الجامعة، قَالَ: ذات الجماعة والأمير والقاضي، والدور المجتمعة الآخذ بعضها ببعض، مثل جدة، انتهى.

وهذا الذي ذكره حد المدينة أطلق عليها اسم القرية، كما في قوله تعالى: ﴿عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِثِيِّينَ﴾ [الزخرف: 31]، وهما مكة والطائف، وبهذا قَالَ أصحابنا الحنفية.

(وَكَانَ أَنَسٌ)، هو ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، خادم النَّبِيِّ ﷺ (فِي قَصْرِهِ أَحْيَانًا) أي: في بعض الأوقات (يُجْمَعُ) بضم الياء وتشديد الميم المكسورة، أي: يصلي الجمعة بمن معنا، ويشهد بجامع البصرة.

(وَأَحْيَانًا لَا يُجْمَعُ وَهُوَ)، أي: القصر (بِالزَّوَايَةِ)، بالزاي، وهو موضع ظاهر البصرة معروف بينها وبين البصرة، أي: على ستة أميال منها - إذ الفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف خطوة -، وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي الْبَحْتَرِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسًا شَهِدَ الْجُمُعَةَ مِنَ الزَّوَايَةِ، وَهِيَ (عَلَى فَرْسَخَيْنِ) من البصرة، فَإِنْ قِيلَ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: كَانَ أَنَسٌ يَكُونُ فِي أَرْضِهِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَصْرَةِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ، فَيَشْهَدُ الْجُمُعَةَ بِالْبَصْرَةِ، فهذا يعارض ما رواه ابن أبي شيبة، فالجواب أن الأرض المذكورة غير القصر، فافهم.

902 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ مَنَازِلِهِمْ وَالْعَوَالِي، فَيَأْتُونَ فِي الْعُبَارِ يُصِيبُهُمُ الْعُبَارُ وَالْعَرَقُ، فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْعَرَقُ،

والحاصل: أن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يرى أن التجميع ليس بحتم لبعد المسافة.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) أي: ابْنُ صَالِحٍ، وكذا في رواية هو المصري، وليس هو ابن عيسى، وأن أجزم به أَبُو نُعَيْمٍ من مُسْتَخْرَجِهِ، لأنه إذا حدث عن أحمد بن عيسى نسب، وليس أيضًا هو ابن أَخِي ابن وهب، لأنه لم يخرج عن ابن أَخِي ابن وهب في الصحيح، قاله ابن مندة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ) المصري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ)، وقد مر في باب المسح على الخفين، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ) الأموي القرشي، واسم أبي جعفر يسار أحد أعلام مصر، مات سنة خمس أو ست وثلاثين ومائة، (أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام القرشي (حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) ورجال هذا الإسناد ما بين مصري ومدني، وفيه رواية الرجل عن عمه، وقد أخرج متنه مسلم وأبو داود، وفي الصلاة.

(قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَنْتَابُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أي: يحضرونها بالنوبة، وهو من الانتياب من النوبة، وهو المجيء نوبًا، ويروى: يتناوبون من النوبة أيضًا، ويروى: الْجُمُعَةُ (مِنْ مَنَازِلِهِمْ) القريبة من المدينة، (و) من (الْعَوَالِي) جمع العالية، وهي مواضع وقرى بقرب مدينة رسول الله ﷺ من جهة المشرق، من ميلين إلى ثمانية أميال، وقيل: أذناها على أربعة أميال أو ثلاثة، وأبعدها ثمانية.

(فَيَأْتُونَ فِي الْعُبَارِ) كذا في رواية الأكثرين، وعند القابسي فَيَأْتُونَ فِي الْعَبَاءِ بفتح العين المهملة وبالمد، جمع عباءة وعباية، لغتان مشهورتان، وكذا شرحه النووي في شرحه، لأنه كذا هو عند مسلم، وكذا عند الإسماعيلي وغيرهما، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وهو الصواب.

(يُصِيبُهُمُ الْعُبَارُ وَالْعَرَقُ، فَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْعَرَقُ)، جملة حالية.

فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ وَهُوَ عِنْدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا»⁽¹⁾.

(فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْسَانٌ مِنْهُمْ) وفي رواية الإسماعيلي أناس منهم (وَهُوَ) ﷺ (عِنْدِي، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ) أي: لو ثبت تطهركم (لِيَوْمِكُمْ)، أي: في يومكم (هَذَا)، يعني يوم الجمعة، ثم إن كلمة لو هذه يجوز أن تكون للتمني، فلا يحتاج إلى جواب، ويجوز أن تكون على أصله، والجزاء محذوف، تقديره لكان حسناً.

اعلم أنه قد اختلف العلماء في هذا الباب، أعني: في وجوب الجمعة على من كان خارج المصر، فَقَالَتْ طائفة: تجب على من آواه الليل إلى أهله، وروي ذلك عن أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهو قول نافع والحسن وعكرمة والحكم والنخعي، وأبي عبد الرحمن السلمي وعطاء والأوزاعي، وأبي ثور، حكاه ابن المنذر عنهم، لحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ آوَاهُ اللَّيْلُ إِلَى أَهْلِهِ، رواه التِّرْمِذِيُّ والبيهقي، وضعفاه، ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئاً، وقال لمن ذكره استغفر ربك استغفر ربك، ومعنى هذا الحديث: أنه إذا جمع مع الإمام أمكنه العود إلى أهله آخر النهار قبل دخول الليل.

وقالت طائفة: إنها تجب على من سمع النداء، وروي ذلك عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، وحكاه التِّرْمِذِيُّ عن الشَّافِعِيِّ وأحمد وإسحاق، وحكاه ابن العربي عن مالك أَيْضًا، واستدل به بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه أبو داود من رواية سُفْيَانَ عن مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عن أَبِي سلمة ابن نبيه، عن عبد الله بن هارون، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ»، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ عَنْ سُفْيَانَ، مَقْصُورًا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَلَمْ يَعْرِفُوهُ، وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْوَلِيدِ عَنْ زَهِيرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّمَا الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ»،

(1) تحفة 16383.

أخرجه مسلم في الجمعة باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال رقم (847).

والوليد هو ابن مسلم، وزهير بن مُحمَّد كلاهما من رجال الصحيح، لكن زهير روى عنه أهل الشام مناكير والوليد مدلس، وقد رواه بالعنعنة، فلا يصح.

وقد رواه الدارقطني أيضًا: من رواية مُحمَّد بن الفضل بن عطية، عن حجاج عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، عن النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْجُمُعَةُ عَلَى مَنْ بَمَدٍ الصَّوْتِ»، قَالَ داود بن رشيد: يعني حيث يسمع الصوت، ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف جدًا، والحجاج هو ابن أرقطاة، وهو مدلس مختلف في الاحتجاج به.

وقال ابن العربي: الوجوب على من سمع النداء عند الشَّافِعِيِّ، قَالَ: وتعليقه السعي على سماع النداء، يسقطه عمن كان في المصر الكبير إذا لم يسمعه، ثم إنه ليس الوجوب متعلقًا بنفس السماع، وإلا لسقطت عن الأصم، وإنما هو متعلق بمحل السماع مع اعتدال السمع، وهدوء الأصوات وسكون الرياح، وقالت طائفة تجب على أهل المصر، ولا تجب على من كان خارج المصر، سمع النداء أو لم يسمعه، وفي شرح الترمذي: وهو قول أبي حنيفة، بناء على قوله إن الْجُمُعَةَ لَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى وَالْبَوَادِي مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَصْرِ، ورجحه القاضي أَبُو بَكْرٍ ابن العربي، وقال: إن الظاهر مع أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

واعلم أن مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي مَصْرِ جَامِعٍ أَوْ فِي مَصَلَى الْمَصْرِ، وفي المفيد والإسبيجابي والتحفة: لا تجب الْجُمُعَةُ عِنْدَنَا إِلَّا فِي مَصْرِ جَامِعٍ، أو فيما هو في حكمه، كمصلى العيد، وفي جوامع الفقه وأرباض المصر كالمصر، وفي الينابيع لو كان منزله خارج المصر لا تجب عليه، قَالَ: وهذا أصح ما قيل فيه، وفي فتاوي قاضي خان، عن أبي يوسف، هو رواية عنه، وعنه من ثلاثة فراسخ، وعنه إذا شهد الْجُمُعَةَ، فإن أمكنه المبيت بأهله لزمه الْجُمُعَةَ، واختاره كثير من مشايخنا، وفي الذخيرة في ظاهر رواية أصحابنا لا يجب شهود الْجُمُعَةَ إِلَّا عَلَى مَنْ يَسْكُنُ الْمَصْرَ وَالْأَرْبَاضَ دُونَ السَّوَادِ، سواء كان قريبًا من المصر أو بعيدًا عنها.

وعن مُحمَّد: إذا كان بينه وبين المصر ميل أو ميلان أو ثلاثة أميال، فعليه الْجُمُعَةُ، وهو قول مالك والليث، وفي منية المفتي على أهل السواد الْجُمُعَةُ إذا

16 - باب: وَقْتُ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ

وَكَذَلِكَ يُرَوَّى

كانوا على قدر فرسخ هو المختار، وعنه إذا كان أقل من فرسخين تجب، وفي الأكثر لا، وفي رواية كل موضع لو خرج الإمام إليه صلى الجُمُعَة فتجب، وعن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يجب الحضور من خمسة عشر فرسخًا، وقال ابن المنذر: تجب عند ابن المنكدر وربيعة والزهري في رواية من أربعة أميال، وعن الزُّهْرِيِّ: من ستة أميال، وحكاه ابن التين عن النخعي، وعن مالك والليث: ثلاثة أميال، وحكى أبو حامد عن عطاء: عشرة أميال، واختلف أصحاب مالك هل مراعاة ثلاثة أميال من المنار أو من طرف المدينة، فالأول: قاله القاضي أبو مُحَمَّد، والثاني: قاله مُحَمَّد بن عبد الحكم، وعن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليس على من على رأس ميل جُمُعَة.

وقال صاحب التوضيح: في حديث الباب رد لقول الكوفيين إن الجُمُعَة لا تجب على من كان خارج المصر، لأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أخبرت عنهم بفعل دائم، أنهم كانوا يتتابون الجُمُعَة، فدل على لزومها عليهم، نقله عن القرطبي، وليس بصحيح، لأنه لو كان واجبًا على أهل العوالي ما تناوبوا، ولكانوا يحضرون جميعًا، ومن فوائد الحديث: رفق العالم بالمتعلم، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير، واجتناب أذى المسلم بكل طريق، حرص الصحابة على امتثال الأمر ولو شق عليهم، والله أعلم.

16 - باب: وَقْتُ الْجُمُعَةِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ

(باب) بالتونين، أي: هذا باب ترجمته (وَقْتُ الْجُمُعَةِ) مبتدأ خبره ما بعده، أي: أول وقت صلاة الجُمُعَة (إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ) من كبد السماء، قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ: جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده، انتهى.

وأنت خبير بأنه لا حاجة إلى القيد بلفظ عنده، لأن عند غيره أيضًا من جماهير العلماء أن وقت الجُمُعَة إذا زالت الشمس فافهم.

(وَكَذَلِكَ) أي: كما ذكرنا أن وقت الجُمُعَة إذا زالت الشمس (يُرَوَّى) بضم

عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَالتُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، وَعَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

أوله على البناء للمفعول، وفي رواية ويذكر على البناء للمفعول أيضًا.

(عَنْ) فضلاء الصحابة (عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه ابن أبي شيبه من طريق سويد بن غفلة، أنه صلى مع أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين نزول الشمس، وفي حديث السقيفة عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فلما كان يوم الْجُمُعَةِ زالت الشمس، خرج عمر فجلس على المنبر، (وَعَلِيٍّ)، هو ابن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه ابن أبي شيبه، عن وكيع، عن أبي العنبر عمرو بن مروان عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كنا نجمع مع علي إذا زالت الشمس، وقال ابن حزم روينا عن أبي إسحاق، قَالَ: شهدت علي بن أبي طالب يصلي الْجُمُعَةَ إذا زالت الشمس، (وَالْتُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه ابن أبي شيبه بسند صحيح عن عبيد الله بن مُوسَى، عن سماك بن حرب، قَالَ: كان النعمان يصلي بنا الْجُمُعَةَ بعدما نزول الشمس، انتهى، وكان النعمان أميرًا على الكوفة في أول خلافة يزيد بن معاوية، (وَعَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) بالتصغير في الاسم الثاني، هو مخزومي، قَالَ: كنت في بطن الأم يوم بدر، رأى النَّبِيُّ ﷺ، وسمع منه ومسح على رأسه، ودعا له بالبركة، مات سنة خمس وثمانين، ورواه ابن أبي شيبه أيضًا من طريق الوليد بن الفيزار، قَالَ: ما رأيت إمامًا كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث، فكان يصليها إذا زالت الشمس، إسناده صحيح، وكان عمرو ينوب عن زياد، وعن ولده في الكوفة أيضًا، وإنما اقتصر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى هؤلاء والصحابة دون غيرهم، لأنه نقل عنهم خلاف ذلك في التوضيح، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم: أنهم كانوا يصلون الْجُمُعَةَ قبل الزوال من طريق لا يثبت، قاله ابن بطال.

وروى ابن أبي شيبه من طريق أبي رزين، قَالَ: كنا نصلي مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجُمُعَةَ، فأحيانا نجد فيئًا وأحيانا لا نجد، وروى أيضًا من طريق عبد الله بن سلمة بكسر اللام، قَالَ: صلى بنا عبد الله، يعني: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجُمُعَةَ ضحى، وقال: خشيت عليكم الحر، وروي من طريق سعيد بن سويد، قَالَ: صلى بنا معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْجُمُعَةَ ضحى، وروي أيضًا عن غندر عن شُعْبَةَ عن سلمة بن كهيل، عن مصعب بن سعد، قَالَ: كان سعد يقبل بعد الْجُمُعَةَ.

903 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ عَمْرَةَ عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّاسُ مَهَنَةً أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا»

والجواب عما روي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه محمول على المبادرة بعد الزوال أو التأخير قليلاً، وأما الذي روي عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ففيه عبد الله وهو صادق، ولكنه تغير لما كبر، قاله شُعْبَةُ وغيره، وأما الذي روي عن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ففي سنده سعيد ذكره ابن عدي في الضعفاء، وقال الْبُخَارِيُّ: لا يتابع على حديثه، وأما الذي روي عن سعد فلا يدل على فعلها قبل الزوال، بل إنه كان يؤخر النوم للقائلة إلى ما بعد الزوال لاستعجاله بالتهيئة إلى الْجُمُعَةِ من الغسل والتنظيف أو لتبكيره إليها.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة، تشية عبد، وهو لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة الأزدي، أبي عبد الرحمن المروزي، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ: (أَنَّهُ سَأَلَ عَمْرَةَ) بفتح المهملة وسكون الميم بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية المدنية.

(عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أي: عن حكمه، (فَقَالَتْ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّاسُ مَهَنَةً أَنْفُسِهِمْ) بفتحات جمع ما هن، نحو كتبة جمع كاتب، أي: خدمة أنفسهم، وفي نسخة مهنة أنفسهم بكسر الميم وسكون الهاء، وهو مصدر، أي: ذوي مهنة أنفسهم، وعزاها الْعَيْنِيُّ والحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ لحكاية ابن التين، وفي رواية مسلم من طريق الليث عن يَحْيَى بن سعيد، كان الناس أهل عمل، ولم يكن لهم كفاءة، أي: لم يكن لهم من يكفيهم العمل من الخدم.

(وَكَانُوا إِذَا رَاحُوا) أي: ذهبوا بعد الزوال؛ لأن حقيقة الرواح بعد الزوال عند أكثر أهل اللغة، وبهذا يطابق الحديث الترجمة، وما روي عن الزُّهْرِيِّ أنه قَالَ المراد بالرواح في قوله من اغتسل يوم الْجُمُعَةِ، ثم راح في الساعة الأولى الذهاب مُطْلَقًا، فيجاب عنه بأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتركاً، فعلى كل تقدير فالقرينة مخصصة، فإن قوله في الساعة الأولى قرينة في إرادة مطلق الذهاب، كما أن ههنا قرينة في إرادة الذهاب بعد الزوال، فليتأمل.

إِلَى الْجُمُعَةِ، رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ»⁽¹⁾.

904 - حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ»⁽²⁾.

(إِلَى) صلاة (الْجُمُعَةِ، رَاحُوا فِي هَيْئَتِهِمْ) من العرق المتغير الحاصل بسبب جهد أنفسهم في المهنة.

(فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ) أي: لكان حسناً، ويجوز أن يكون كلمة لو للتمني، فلا يحتاج إلى جواب، فاستفيد من هذا الحديث أن وقت الْجُمُعَةِ بعد الزوال، وهو وقت الظهر، وأن الاغتسال مستحب لإزالة الرائحة الكريهة، حتى لا يتأذى الناس، بل الملائكة أيضاً، ورجال إسناده ما بين مروزي ومدني، وفيه رواية التابعي عن التابعية عن الصحابية، وقد أخرج متنه مسلم في الصلاة وأبو داود في الطهارة.

(حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ) بضم السين المهملة، آخره جيم مصغراً، والنعمان بضم النون البغدادي اللؤلؤي، مات سنة سبع عشرة ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء وفتح اللام، آخره مهملة، وقد مر في أول كتاب العلم، (عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وقد صرح الإسماعيلي من طريق زيد بن الحباب، عن فليح بسماع عثمان له من أنس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَمِيلُ الشَّمْسُ) أي: تزول عن كبد السماء، ويشعر التعبير بكان بمواظبته ﷺ على صلاة الْجُمُعَةِ بعد الزوال، وقد أخرج هذا الحديث أبو داود في الصلاة، وكذا الترمذي، وقال: وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وجابر والزبير بن العوام رضي الله عنهم، هذا.

وفيه أيضاً: عن سهل بن سعد وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعد القرظي، وبلال رضي الله عنهم، أما حديث سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأخرجه الأئمة الستة خلا الترمذي من رواية إياس بن سلمة بن الأكوع، عَنْ

أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ وَلَيْسَ لِلْحَيَّطَانِ ظِلٌّ يَسْتُظِلُّ بِهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ نَرْجِعُ نَتَّبِعُ الْفَيْءَ».

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا نَصْلِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَرْبِحُ نَوَاضِحَنَا، قَالَ: حَسَنٌ يَعْنِي ابْنُ عِيَّاشٍ، فَقُلْتُ لَجَعْفَرٍ فِي أَيِّ سَاعَةٍ تَلْكَ، قَالَ: زَوَالُ الشَّمْسِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ابْنِ جَنْدَبٍ عَنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: كُنَّا نَصْلِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ، فَنَبْتَدِرُ فِي الْآجَامِ، فَمَا نَجِدُ مِنَ الظِّلِّ إِلَّا قَدْرَ مَوْضِعِ أَقْدَامِنَا، قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: الْآجَامُ الْآكَامُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَلَى مَا يَأْتِي، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَمَّا حَدِيثُ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ، فَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ عَنْهُ قَالَ كُنَّا نَصْلِي الْجُمُعَةَ، ثُمَّ نَنْصَرِفُ، فَمَا نَجِدُ فِي الْحَيَّطَانِ فَيْئًا نَسْتُظِلُّ بِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ سَعْدِ الْقُرْظِ فَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُؤْذِنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ وَأَمَّا حَدِيثُ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ أَنَّهُ كَانَ يُؤْذِنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا كَانَ الْفَيْءُ قَدْرَ الشَّرَاكِ إِذَا قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ، أَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ فَعْلُهَا فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ، لِأَنَّهَا صَلَاةُ عِيدٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ يَجُوزُ قَبْلَ الزَّوَالِ، وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ عَطَاءٍ وَإِسْحَاقَ، وَنَقَلَ الْمَاورِدِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي السَّادَةِ، وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ فِي الْمَقْنَعِ: يَشْتَرُطُ لَصَحَّةِ الْجُمُعَةِ أَرْبَعَةُ شُرُوطَ:

أَحَدُهَا: الْوَقْتُ، وَأَوَّلُهُ أَوَّلُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعِيدِ، قَالَ: وَقَالَ الْخُرَمِيُّ يَجُوزُ فَعْلُهَا فِي السَّاعَةِ السَّادَةِ، قَالَ: وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ وَجَابِرٌ وَسَعْدٌ وَمَعَاوِيَةُ

905 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ وَنَقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ»⁽¹⁾.

رضي الله عنهم أنهم صلوا قبل الزوال، وقال القاضي وأصحابه يجوز فعلها في وقت صلاة العيد، قَالَ: وروي ذلك عن عبد الله عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: فذهب إلى أنها كصلاة العيد، وأراد بعبد الله بن عبد الله بن أحمد بن حنبل، وقال عطاء: كل عيد حين يمتد الضحى الجُمُعَة والأضحى والفطر، لما روي عن ابن مسعود ورضي الله عنه، قَالَ: ما كان عيد إلا في أول النهار، ولقد كان رسول الله ﷺ يصلي بنا الجُمُعَة في ظل الحطيم، رواه ابن البحتري في أماليه بإسناده، واحتج بعض الحنابلة بقوله ﷺ: «إِنْ هَذَا يَوْمُ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ»، قالوا: فلما سماه عيدًا جازت الصلاة فيه في وقت العيد، كالفطر والأضحى، وفيه نظر، لأنه لا يلزم من تسميته يوم الجُمُعَة عيد أن يشتمل على جميع أحكام العيد، بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مُطْلَقًا، سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجُمُعَة بالاتفاق.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) عبد الله بن عثمان، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية عن أنس ابن مَالِكٍ، (قَالَ: كُنَّا نُبَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ) أي: نبادر بصلاتها قبل القيلولة.

(وَنَقِيلُ) من قَالَ يَقِيلُ قيلولة، وقيلًا ومقيلا، فهو قائل وقوم قيل مثل صاحب وصحب، ومعناه النوم في الظهيرة (بَعْدَ) صلاة (الجُمُعَة)، عوضًا عن القيلولة عقب الزوال الذي صليت فيه الجُمُعَة، وظاهر هذا الحديث أنهم كانوا يصلون الجُمُعَة بكرة النهار، فلا يطابق الترجمة، وأيضًا يعارض الحديث السابق عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا، ولكن المراد كما أشير إليه كنا نبدأ بالصلاة قبل

(1) طرفه 940 - تحفة 707.

اعلم أولًا أن في وقت الجُمُعَة خلافًا معروفًا، وترجم البخاري بباب وقت الجُمُعَة إذا زالت الشمس، قال الحافظ: جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده، اهـ.

قلت: وهذا أصل معروف من أصول التراجم المذكورة في المقدمة، وهذا هو الأصل السادس والأربعون، والخلاف في ذلك شهير للإمام أحمد.

قال النووي: قال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وجماهير العلماء من الصحابة، والتابعين، =

القبيلة بخلاف ما جرت به العادة، فإن العادة أنهم كانوا يقللون قبل صلاة الظهر، ثم يصلون لمشروعية الإبراد والتبكير، كما يطلق على أول النهار، وكذلك يطلق على فعل الشيء في أول وقته، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ التبكير لا يراد به هنا أول النهار باتفاق الأمة، لأن أحمد وإن قَالَ بجوازها قبل الزوال لم يقل بجوازها قبل طلوع الشمس، بل أراد قبل الزوال، فالمراد به أول وقت الظهر، قَالَ الجوهرى: كل من بادر إلى الشيء فقد بكر إليه في أي وقت كان، يقال بكروا بصلاة المغرب.

وبهذا يحصل التطابق بينه وبين الترجمة، وينتفي التعارض بين الحديثين، وهذا الحديث من أفراد الْبُخَارِيِّ، ولم يقع فيه التصريح برفعه، وقد أخرجه

ومن بعدهم: لا تجوز الْجُمُعَةُ إلا بعد زوال الشمس، ولم يخالف في هذا إلا أحمد بن حنبل وإسحاق، فجوازها قبل الزوال.

قال القاضي: وروي في هذا أشياء من الصحابة لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور، وحمل الجمهور هذه الأحاديث على المبالغة في تعجيلها وأنهم كانوا يؤخرون الغداء والقبيلة في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة؛ لأنهم ندبوا إلى التبكير بها، اهـ. قال الحافظ: وقد نقل ابن قدامة وغيره، عن جماعة من السلف، ثم بسط الكلام على ذلك، وقال الموفق: المستحب: إقامة الْجُمُعَةِ بعد الزوال؛ لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك.

قال سلمة بن الأكوع: كنا نجمع مع النبي ﷺ إذ زالت الشمس ثم نرجع نتبع الفتي، متفق عليه، وعن أنس، أن النبي ﷺ كان يصلي الْجُمُعَةَ حين تميل الشمس، أخرجه البخاري، ولأن فيه خروجاً من الخلاف؛ فإن علماء الأئمة اتفقوا على أن ما بعد الزوال وقت الجمعة، وإنما الخلاف فيما قبله، اهـ. ثم قال: وإن صلوا قبل الزوال في الساعة السادسة أجزأهم، وظاهر كلام الخرقى أنه لا تجوز قبل السادسة، وروي عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال.

وقال القاضي وأصحابه: يجوز فعلها في وقت صلاة العيد، وروى ذلك عبد الله، عن أبيه، قال نذهب إلى أنها كصلاة العيد، وقال مجاهد: ما كان للناس عيد إلا في أول النهار، وقال عطاء: كل عيد حين يمتد الضحى الْجُمُعَةُ والأضحى والفطر، لما روي عن ابن مسعود، أنه قال: ما كان عيد إلا في أول النهار، ولقد كان رسول الله ﷺ يصلي بنا الْجُمُعَةَ في ظل الحطيم، رواه ابن البخري في «أماله» بإسناده، وروى عن ابن مسعود ومعاوية أنهما صليا الْجُمُعَةَ ضحى، وقالوا: إنا عجلنا خشية الحر عليكم إلى آخر ما بسط من الكلام في الجواز قبل الزوال، والاستحباب بعد الزوال، وتعقب الحافظان ابن حجر والعيني على هذه الآثار الدالة على الجواز قبل الزوال.

17 - باب: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ⁽¹⁾

الطبراني في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد، فزاد فيه مع النَّبِيِّ ﷺ، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق مُحَمَّد بن إسحاق، حدثني حميد الطويل.

17 - باب: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(باب) بالتونين، أي: هذا باب ترجمته (إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) جواب إذا محذوف تقديره أبرد المصلي بصلاتها كالظهر، وإنما لم يجزم بالحكم الذي يفهم من الجواب المقدر لكونه لم يتيقن أن قوله في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يعني الْجُمُعَةَ من كلام التابعي أو من كلام من دونه، لأن قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان النَّبِيُّ ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد أبرد بالصلاة مطلق يتناول الظهر والجمعة، كما أن قوله في رواية حميد عنه كنا نبكر بالجمعة مُطْلَقًا يتناول شدة الحر وشدة البرد.

(1) لم يجزم الإمام البخاري بالحكم في الترجمة لا خلاف للعلماء في ذلك عندي لكن يظهر ميله في ذلك من الروايات الواردة في الباب من أنه مال إلى التفريق في البرد والحر، فعدم الجزم في الترجمة عندي من الأصل الخامس والثلاثين من أصول التراجع، وما يظهر من ميله في المسألة هو الأصل الأربعون، ومال ابن المنير إلى أن عدم الجزم في الترجمة من الأصل الثامن والستين؛ إذ قال الحافظ: قال الزين ابن المنير: نحا البخاري إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يبت الحكم بذلك؛ لأن قوله؛ يعني الْجُمُعَةَ يحتمل أن يكون قول التابعي مما فهمه، ويحتمل أن يكون من نقله، فرجح عنده إلحاقها بالظهر؛ لأنها إما ظهر أو زيادة، أو بدل عن الظهر، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الْجُمُعَةَ كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر، وجواب أنس من غير إنكار ذلك، اهـ.

وقال العيني: جواب إذا محذوف، تقديره باب إذا اشتد الحر يوم الْجُمُعَةَ أبرد بها، وإنما لم يجزم بالحكم لكونه لم يتيقن أن قوله؛ يعني: الْجُمُعَةَ من كلام التابعي، أو من كلام من دونه؛ لأن قول أنس كان النبي ﷺ إذا اشتد البرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة مطلق يتناول الظهر والجمعة كما أن قوله في رواية حميد عنه «كنا نبكر بالجمعة» مطلق يتناول شدة الحر وشدة البرد، ثم قال العيني بعد ذكر اختلاف الروايات عن أنس: ويحصل الائتلاف بين هذه الروايات بأن نقول: الأصل في الظهر التكبير عند اشتداد البرد، والإبراد عند اشتداد الحر، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، والأصل في الْجُمُعَةَ التكبير؛ لأن يوم الْجُمُعَةَ يوم اجتماع الناس وازدحامهم؛ فإن أخرت يشق عليهم، اهـ.

906 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ هُوَ خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ»، يَعْنِي الْجُمُعَةَ⁽¹⁾.

والحاصل: أن النقل عن أنس مختلف، فرواية حميد عنه تدل على أن التبكير بالجمعة مُطْلَقًا، ورواية أبي خلدَةَ عنه تدل على التفصيل فيها، وروايته الثالثة التي رواها عنه بشر بن ثابت تدل على أن هذا الحكم بالظهر، ويحصل الاتفاق بين هذه الروايات بأن يقال الأصل في الظهر التبكير عند اشتداد البرد والإبراد عند اشتداد الحر، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة.

والأصل في الْجُمُعَةِ: التبكير، لأن يوم الْجُمُعَةِ يوم اجتماع الناس وازدحامهم، فإذا أخرت يشق عليهم، وقال ابن قدامة: ولذلك كان ﷺ يصليها إذا زالت الشمس صيفًا وشتاءً على ميقات واحد، أن أنسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قاس الْجُمُعَةَ على الظهر عند اشتداد الحر لا بالنص، لأن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة في الظهر وعلى التبكير في الْجُمُعَةِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ) بضم الميم وفتح القاف وفتح الدال المشددة، وقد مر في باب المساجد التي على طرق المدينة، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ ابْنُ عُمَارَةَ) بفتح الحاء والراء المهملتين وكسر الميم في الأول وبضم العين المهملة وتخفيف الميم في الثاني، وقد مر في باب فإن تابوا من كتاب الإيمان، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام ويفتح أيضًا.

(هُوَ) وفي نسخة: وهو (خَالِدُ بْنُ دِينَارٍ) التميمي السعدي البصري الخياط بفتح الخاء المعجمة وتشديد الياء التحتانية.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ)، أي: صلاها في أول وقتها، (وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَبْرَدَ بِالصَّلَاةِ) قَالَ الراوي: (يَعْنِي الْجُمُعَةَ) قياسًا على الظهر لا بالنص، لأن أكثر الأحاديث تدل

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على التبكير بصلاة الْجُمُعَةِ في البرد وتأخيرها في الحر. والكلام عليه من وجوه:
الوجه الأول: الكلام على معنى التبكير في أي وقت هو وكذلك التأخير فأما التبكير فالمعنى =

على التفرقة في الظهر، وعلى التكبير في الجمعة مُطلقاً من غير تفصيل، والذي

به أول الزوال لأنه ما جاء عن النبي ﷺ أنه صلاها قط قبل الزوال وأما التأخير فشيء يسير كما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا إذا رجعوا من صلاة الجمعة يقولون قائلة الضحى فدل ذلك على أنه لا يكون تأخيرها كثيراً لأنه قدر ما تبدأ الرياح تهب.

الوجه الثاني: هنا بحث وهو ما الحكمة في التكبير بها في البرد وما الحكمة في التأخير بها أيضاً في الحر فإن قلنا إنه تعبد فلا بحث وإن قلنا إنه معقول المعنى فما الحكمة فنقول والله أعلم لما بعثه الله عز وجل رحمة للمؤمنين كما أخبر جل جلاله بقوله في حقه: ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رُؤُوسَ رُجُومٍ﴾ [التوبة: 128] فكان ﷺ كلما كان فيه تأذ أو شيء من التشويش كان يزيله عن المؤمنين فلما كانت شدة البرد مما يؤلمهم لا سيما مثل أهل الصفة لأن الغالب عليهم وعلى البعض من الصحابة رضي الله عنهم قلة الثياب بكر عليه السلام بها من أجل تألمهم من البرد والبرد ضره شديد كما أن حر القائلة شديد فكان يبرد بها في الحر لكثرة التألم من الحر أيضاً.

الوجه الثالث: يترتب على هذا من الفقه أن كل ما يكون للمرء فيه تشويش في الصلاة فينبغي أن يزيله لأنه مما يحسن صلاته لأن، التشويش لا يمكن معه خشوع ولا حضور قلب وهما أجل ما يطلب من المصلي ولذلك قال ﷺ: «لا يصلي أحدكم وهو يدافع الأخبثين».

الوجه الرابع: فيه دليل على ابتداء الكلام بالألفاظ العامة ثم يخصص ذلك العام في الخبر نفسه وهو من فصيح الكلام يؤخذ ذلك من كونه أتى أولاً بلفظ الصلاة عامة ثم خصصها آخرًا بأن قال الجمعة وفيه من الفائدة أنه لا يؤخذ من كلام المرء بعضه ويترك بعضه لأن أول الكلام قد بينه آخره وبالعكس لكن بشرط أن لا يتنافى المعنى الأول مع الآخر.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن سيدنا ﷺ يشرع من الأمور في الدين بحسب ما يفهمه الله تعالى ويجب العمل به يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام قدم الصلاة وأخرها ولم يخبر أن ذلك بوحى وكان عليه السلام إذا كان ما يأمر به أو يفعله بوحى يخبر به أولاً وفي هذا دليل للذين يقولون في قول مولانا جل جلاله: ﴿إِتَّخَذَكُمْ بَيْنَ الْتَّائِينَ يَمَّا أَرْكَبُ اللَّهَ﴾ [النساء: 105] هو كل ما يخطر له أو يراه مصلحة أن يفعله وإن لم يكن أوحى إليه فيه شيء لأن كل ما يتعبد عليه المسلم به هو من قبيل الوحي إما بالوساطة وهو إتيان الملك به وإما بوحى إلهام ولذلك لم يختلف أهل التوفيق والتحقيق أن اتباع السنة في أي شيء كانت هي أفضل الأعمال وأقربها لله عز وجل ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 31].

الوجه السادس: فيه دليل على أن المطلوب في الصلاة إخلاء القلب لأنه بيت الرب عز وجل يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام يلحظ شدة البرد والحر اللذين هما ولا بد يصلان إلى القلب حتى يشتغل بذلك عما هو بسبيله وكذلك ينبغي في كل ما يشغله من أي شيء كان ومن أجل ذلك خرج أهل التوفيق عن الدنيا لأنه لا شيء أكثر تشويشا منها ومن أجل ذلك أيضاً تركوا الشهوات وطلب المناصب.

لأن ذلك من أكبر التشويشات ولذلك قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سَكَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: 43] قال أهل التوفيق سكارى من حب الدنيا.

نحا إليه المؤلف مشروعية الإبراد بالجمعة، ولم يجزم به لما سبق، ولكن رجع

الوجه السابع: فيه دليل على أنه إذا كان التشويش يسيرًا لا يبالى به لأنه قل ما ينفك أحد منه إلا الخواص وقليل ما هم يؤخذ ذلك من قوله في الحر والبر فوصفهما بالشدة فإذا لم تكن فيهما شدة فلا بد من تألم ما لأن البشرية خلقت ضعيفة والضعيف كل شيء يؤثر فيه بالقدرة ولذلك قال العلماء إن الحق إذا كان يسيرًا لا يمتنع معه الخشوع فالصلاة جائزة.

الوجه الثامن: فيه دليل على الأمر بالنظر لمصلحة العامة لأنه من أجل قلة حمل البعض ذلك الأذى الذي هو الحر والبرد لأنه بالقطع منهم من يحملهما ويفرح بهما لما يكون له فيهما من الأجر لأن الأجر في العبادة بقدر التعب والتعب يزيد الأجر لأنه من جملة المجاهدات ولهذا كان بعض المتعبدين يصلي ورده في الحر في البيت وفي البرد في سطح البيت لليلة المذكورة وقد قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: 69] فحمل عليه السلام الكلام على عمل واحد فنقص الأجر يتبع من أجل أن غيرهم قد لا تجزئه صلوات كثيرة لا أن هنا معنى ما التشويش الذي يلحقه أو قد يلحقه منه مرض يمنعه حضور صلوات كثيرة لا أن هنا معنى ما وهو بشرط أن لا يدخل لأحد الفريقين خلل في الدين لأن أحد الفريقين إنما نقصه زيادة في الأجر بعدما كمل له فرضه.

الوجه التاسع: فيه دليل على أنه لا يؤخذ ما زاد على الواجب من العبادات من المندوبات إلا بشرط أنه لا يدخل على الغير نقص في فرضه يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام ما جرم البعض زيادة الأجر كما وصفنا إلا من أجل نقص فرض الغير.

الوجه العاشر: فيه دليل على أن قوله عليه السلام: سيروا بسير أضعفكم، أنه ليس في السفر وحده بل في كل موضع لأن هذا الحديث من ذلك القبيل لما لم يقدر البعض على حمل الأذى خفف عليه السلام عن الكل وحملهم محمل الضعفاء.

وترتب عليه من الفقه أن الإمام ينظر إلى جماعته فإن رأى فيهم مريضًا أو ضعيفًا أو يعلم صاحب حاجة يخفف فهي السنة إن علم أنهم أقوياء في الأبدان والإيمان أخذ بهم الأفضل وأطال الصلاة ولذلك ينبغي لكل من له رعاية أعلى أو أدنى أن ينظر إلى ما هو أرفق بهم في جميع الأمور يسيرًا كان أو كثيرًا والكمال فيه مطلوب وما يوجد هذا الحال إلا بفقه الحال وفقه الحال على ما ذكره السادة الفقهاء أنفع أنواع الفقه لأنه هو نور الفقه وزبدته مثل التصوف للذي يقرأ النحو ويسمونه أهل الصوفية المراقبة لأنه فعل كل نفس مراقب ما حكم الله عليه وقد أخبرت عن بعض الأجلة من الفقهاء حقًا أنه كان إذا سئل في مسألة يسكت ساعة وحينئذ يجب فسل عن ذلك فقال انظر أيهما خيرتي وحينئذ أفعل فأنظر كيف جمع هذا السيد بين ثلاث الفقه العام وفقه الحال والمراقبة ولقد أدركت بعض المباركين من أهل الصوفية وأنه اجتمع يومًا مع بعض الفقهاء المتبرزين للفتوى وكان فيه أهلية لذلك غير أنه كانت السلطنة تستعمله في المشاورة في الأمور لفصله فتكلم مع ذلك الفقير وطلب منه الدعاء وكان ذلك من شأنه التنازل للفقراء وطلب الدعاء منهم فقال له الفقير على طريق التواضع أيضًا بل أنت الذي ينبغي أن تدعولي لأنك من علماء المسلمين وفقهائهم فلم يتمالك رحمه الله أن غلبته الدموع =

قَالَ يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَلْدَةَ، فَقَالَ: بِالصَّلَاةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ، وَقَالَ يَشْرُ بْنُ ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا أَمِيرُ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ قَالَ لَأَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ؟⁽¹⁾.

عنده إلحاقها بالظهر لأنها إما ظهر وزيادة أو بدل عن الظهر، قاله ابن المنير.
(قَالَ): وفي رواية: وقال: (يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف وإسكان الياء مصغراً الشيباني الحافظ، مات سنة تسع وتسعين ومائة.
(أَخْبَرَنَا أَبُو خَلْدَةَ، فَقَالَ) وفي رواية: وَقَالَ: (بِالصَّلَاةِ)، أي: بلفظها فقط.
(وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمُعَةَ) وهذا تعليق وصله المؤلف في الأدب المفرد، ولفظه: سمعت أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول كان النَّبِيُّ ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة، وإذا كان البرد بكر بالصلاة، وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يُونُس، وزاد الْعَيْنِيُّ الظهر.
وقال الْكَرْمَانِيُّ قوله ولم يذكر الْجُمُعَةَ موافق لقول الفقهاء، حيث قالوا ندب الإبراد إلا في الْجُمُعَةَ لشدة الخطر في فواتها، ولأن الناس يبكرون إليها فلا يتأذون بالحر.

(وَقَالَ يَشْرُ بْنُ ثَابِتٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة أو مُحَمَّدُ البصري البزار بالزاي قبل الأول وبالراء بعدها.
(حَدَّثَنَا أَبُو خَلْدَةَ، قَالَ: صَلَّى بِنَا أَمِيرٌ) بالتنوين (الْجُمُعَةَ)، بالنصب، وذلك الأمير سماه الْبُخَارِيُّ في الأدب المفرد - على ما سبق - وهو الحكم بن عقيل الثقفي، كان نائباً عَنِ ابْنِ عمه الحجاج بن يوسف، وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الْجُمُعَةَ حتى يكاد الوقت أن يخرج.
(ثُمَّ قَالَ لَأَنْسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ؟) في رواية

⁼ حتى كادت نفسه تزهق من كثرة بكائه وهو يردد ويقول مثلي يحسب من العلماء واللّه ما يكون العالم عالماً حتى لا يخرج له نفس إلا لله وبالله وإنما نحن ممن يلعب في دين الله فلقد رجوت بذلك اليوم وذلك الاعتراف مع ما كان فيه من الدين أن الله عز وجل يرفعه بذلك في الآخرة مع المقربين جعلنا الله جميعاً هناك بفضل لا رب سواه.

(1) تحفة 823 - 2/9.

قال الزين ابن المنير: نحا البخاري إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يبت الحكم؛ لأن =

18 - بَابُ الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 9]

الإسماعيلي والبيهقي: كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر، وإذا كان الصيف أبرد بها، واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر، لأن أنسا رضي الله عنه سوى بينهما في جوابه للحكم المذكور حين قيل كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر، خلافاً لمن أجاز الجمعة قبل الزوال.

وقال التيمي: معنى الحديث أن الجمعة وقتها وقت الظهر، وأنها تصلى بعد الزوال ويبرد بها في شدة الحر، ولا يكون الإبراد إلا بعد تمكن الوقت.

18 - بَابُ الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ

(باب المشي إلى صلاة الجمعة).

(وَقَوْلِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ) بالجر عطفاً على المشي (﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾) أي: فامضوا لقراءة ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم، فامضوا إلى ذكر الله، قالوا ولو قرأناها فاسعوا لسعينا، حتى يسقط رداؤنا، وقال عمر رضي الله عنه لأبي ابن كعب رضي الله عنه: وقرأ فاسعوا لا تزال تقرأ المنسوخ، كذا ذكره ابن الأثير، وفي تفسير عبد بن حميد، قيل لعمر رضي الله عنه أن أبا يقرأ فاسعوا: فامشوا، فَقَالَ عمر رضي الله عنه أبي رضي الله عنه أعلمنا بالمنسوخ، وفي المعاني للزجاج وقرأ أبي وابن مسعود رضي الله عنهما: فامضوا، وكذا ابن الزبير فيما ذكره ابن التين، ومنهم من قال معناه: فاقصدوا، وفي تفسير أبي القاسم الجوري: فاسعوا، أي: فاقصدوا إلى صلاة الجمعة، ومنهم من قال معناه: فامشوا، كما ذكرنا عن أبي رضي الله عنه، وقال ابن التين: ولم يذكر أحد من المفسرين أنه الجري، انتهى.

وسياتي في الحديث الآتي في هذا الباب فلا تأتوها تسعون وأتوها وأنتم تمشون، وعليكم السكينة، نعم إذا ضاق الوقت، فالأولى الإسراع، وقال

= قوله؛ يعني: الجمعة يحتمل أن يكون من قول التابعي مما فهمه، ويحتمل أن يكون من نقله، فرجح عنده إلحاقها بالظهر؛ لأنها إما ظهر أو زيادة، أو بدل عن الظهر، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر؟ وجواب أنس من غير إنكار ذلك، انتهى. كذا في الفتح.

وَمَنْ قَالَ: السَّعْيُ الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: 19]
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «يَحْرُمُ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ»

المحب الطبري يجب إذا لم يدرك الجمعة إلا به.

(وَمَنْ قَالَ) عطف على دخول الباب أيضًا، أي: وباب من قَالَ في تفسيره.
(السَّعْيُ الْعَمَلُ)، أي: لها، (وَالذَّهَابُ) أي: إليها، (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾)، أي: عمل للأخرة (سَعْيَهَا)، اللائق لها، وهو الإتيان بالأوامر والانتها عن النواهي، لكن باللام لا يأتي إلا إذا فسر بالعمل، وأما إذا فسر بالذهاب، فلا يأتي إلا بإلى، كذا قيل.

وقال الكَرْمَانِيُّ: لا تفاوت بينهما إلا بإرادة الاختصاص والانتها.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: «يَحْرُمُ الْبَيْعُ حِينَئِذٍ»): أي: حين نودي للصلاة، وهذا التعليق وصله ابن حزم من طريق عكرمة عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ لا يصلح البيع يوم الجمعة، حين ينادى للصلاة، فإذا قضيت الصلاة فاشتر وبع، وقال الزجاج: البيع من وقت الزوال من يوم الجمعة إلى انقضاء الصلاة كالحرام، وقال الفراء: إذا أذن المؤذن حرم البيع والشراء، لأنه إذا أمر بترك البيع فقد أمر بترك الشراء، ولأن المشتري والبائع يقع عليهما البيعان، وفي تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي عن مُحَمَّد بن عجلان عن أبي الزبير، عن جابر، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يحرم التجارة عند الأذان، ويحرم الكلام عند الخطبة، ويحل الكلام بعد الخطبة، وتحل التجارة بعد الصلاة»، وعن قَتَادَةَ: إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة، حرم البيع والشراء، وقال الضحاک: إذا نزلت الشمس، وعن عطاء والحسن مثله، وعن أيوب لأهل المدينة ساعة يوم الجمعة ينادون حرم البيع، وذلك عند خروج الإمام، وفي المصنف عن مسلم بن يسار: إذا علمت أن النهار قد انتصف يوم الجمعة، فلا تتبايعن شيئًا، وعن مجاهد من باع شيئًا بعد زوال الشمس يوم الجمعة، فإن بيعه مردود، وقال صاحب الهداية قيل المعتبر في وجوب السعي وحرمة البيع هو الأذان الأصلي الذي كان على عهد النَّبِيِّ ﷺ بين يدي المنبر، انتهى، وهو مذهب الطَّحَاوِيِّ، فإنه قَالَ هو المعتبر في وجوب السعي إلى الجمعة على المكلف، وفي حرمة البيع والشراء. وفي فتاوى العتابي: هو المختار، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد وأكثر فقهاء

الأمصار، وأما الأذان الذي عند الزوال فيجوز البيع عنده مع الكراهة لدخول وقت الوجوب لكن قال الإسنوي ينبغي أن لا يكره في بلد يؤخرون فيها تأخيرًا كثيرًا نحو مكة لما فيه الضرر. ونص المرغيناني على أنه هو الصحيح، وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الأذان الأول بدعة ذكره ابن أبي شيبه في مصنفه عنه، ثم إن السعي إذا وقع فعند أَبِي حَنِيفَةَ وأبي يوسف ومحمد وزفر والشافعي رحمهم الله يجوز البيع مع الكراهة، وهو قول الجمهور، لأن النهي ليس لمعنى في العقد داخل، ولا لازم، بل خارج عنه مقارنة له، وقال أحمد والظاهرية يبطل البيع، وعن الثوري البيع صحيح، وفاعله عاص لله تعالى، وروى ابن القاسم عن مالك أن البيع مفسوخ، وهو قول أكثر المالكية، وروى عنه ابن وهب، وعلي بن زياد بئس ما صنع ويستغفر الله.

وقال عنه: ولا أرى الربح فيه حرامًا، وقال ابن القاسم لا يفسخ ما عقد حينئذ من النكاح، وكذا الحصبة والصدقة، وحيث فسخ ترد السلعة إن كانت قائمة، ويلزم قيمتها يوم القبض إن كانت فائتة، والفرق بين النكاح والهبة والصدقة وبين غيرها من العقود، أما الهبة والصدقة فتملك بغير عوض، فإن بطل يلحق الموهوب له والمتصدق عليه مضرة وأما النكاح فللاحتياط في الفروج، وأما غيرها من العقود فيرد على كل واحد ماله، فلا يلحقه كثير مضرة، وقال أصبغ من المالكية يفسخ النكاح.

وقال ابن التين كل من لزمه التوجه إلى الجُمُعَةِ يحرم عليه ما يمنعه من بيع أو نكاح أو عمل، قَالَ: واختلف في النكاح والإجارة، قَالَ: وذكر القاضي أبو مُحَمَّد أن الهبات والصدقات كذلك، وقال أبو مُحَمَّد من انتقض وضوؤه فلم يجد ماء إلا بثمن جاز له أن يشتريه ليتوضأ به ولا يفسخ شراؤه، وكذا لو احتاج إلى الاشتراء ما يوارى عورته أو يقوته عند اضطراره.

وقال الشَّافِعِيُّ في الأم ولو تباع الرجلان ليسا من أهل فرض الجُمُعَةِ، لم يحرم بحال ولا يكره، وإذا باع رجلان من أهل فرضها أو أحدهما من أهل فرضها، فإن كان قبل الزوال فلا كراهة، وإن كان بعده وقبل ظهور الإمام أو قبل جلوسه على المنبر أو قبل شروع المؤذن في الأذان بين يدي الخطيب كره كراهة

وَقَالَ عَطَاءٌ: «تَحْرُمُ الصَّنَاعَاتُ كُلُّهَا» وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «إِذَا أَدْنُ الْمُؤَدَّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْهَدَ».

تنزيهه، وإن كان بعد جلوسه وشرع المؤذن فيه حرم على المتبايعين جميعاً، سواء كانا من أهل الفرض أو أحدهما لارتكاب أحدهما النهي ولإعانة الآخر له عليه، ولا يبطل البيع وحرمة البيع، ووجوب السعي مختصان بالمخاطبين بالجمعة، أما غيرهم كالنساء فلا يثبت في حقه ذلك، وذكر ابن أبي موسى في غير المخاطبين روايتين، والله أعلم.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح: «تَحْرُمُ الصَّنَاعَاتُ كُلُّهَا» كالكتابة وغيرها، لأنها بمنزلة البيع في التشاغل عن الجمعة، وهذا التعليق وصله عبد الرحمن بن حميد في تفسيره الكبير عن روح عن ابن جريج، قَالَ: قلت لعطاء، هل من شيء يحرم إذا نودي للأول سوى البيع، قَالَ عطاء: إذا نودي بالأول حرم اللّهُو والبيع والصناعات كلها، والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، هو أبو إسحاق الزُّهْرِيُّ القرشي المدني، كان على قضاء بغداد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ ابن مسلم بن شهاب: «(إِذَا أَدْنُ الْمُؤَدَّنُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَشْهَدَ) الْجُمُعَةُ، قَالَ ابن المنذر: اختلف فيه على الزُّهْرِيِّ، فقد روي عنه أيضاً لا جُمُعَةُ على مسافر، وقيل: يحمل كلام الزُّهْرِيِّ على حالين، فحيث قَالَ لا جُمُعَةُ على مسافر أراد على طريق الوجوب، وحيث قَالَ فعلية أن يشهد إيراد على طريق الاستحباب، وأما رواية إِبْرَاهِيمَ بن سعد عنه فيمكن أن يحمل على أنه إذا اتفق حضوره في موضع تقام فيه الجُمُعَةُ فسمع النداء لها، لا أنها تلزم المسافر.

وقال ابن بطلال: وأكثر العلماء على أنه لا جُمُعَةُ على مسافر، حكاه ابن أبي شيبة، عن علي بن أبي طالب وابن عمر وأنس بن مالك، وعبد الرحمن بن سمرة وابن مسعود رضي الله عنهم، وكذا عن نفر من أصحاب عبد الله بن مسعود ومكحول وعروة بن المغيرة، وإبراهيم النخعي، وعبد الله بن مروان، والشعبي، وعمر بن عبد العزيز، رحمهم الله، ولما ذكر ابن التين قول الزُّهْرِيِّ.

قال: إن أراد وجوباً فهو قول شاذ، وأخرج أبو داود في مراسيه حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عن أبي صفوان، عن ابن أبي ذئب، عن صالح بن أبي كثير، أن ابن شهاب خرج

907 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ رِفَاعَةَ، قَالَ: أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ.....

لسفر يوم الجمعة من أول النهار، قَالَ: فقلت له في ذلك، فَقَالَ: إن رسول الله ﷺ خرج لسفر يوم الجمعة من أول النهار.

وفي شرح المذهب أما السفر ليلتها، يعني: الجمعة، قبل طلوع الفجر، فيجوز عندنا وعند العلماء كافة إلا ما حكاه العبدري عن إبراهيم النخعي، قَالَ: لا تسافر بعد دخول العشي من يوم الخميس، حتى تصلي الجمعة، وهذا مذهب باطل لا أصل له، وقال الْعَيْنِيُّ: بل له أصل صحيح، رواه ابن أبي شيبة، عن أبي معاوية، عن ابن جريج، عن عطاء، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: إذا أدركتكم ليلة الجمعة، فلا تخرج حتى تصلي الجمعة.

وأما السفر قبل الزوال فجوزه عمر بن الخطاب والزبير بن العوام وأبو عبيدة ابن الجراح، وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم، وكذا الحسن وابن سيرين، وبه قَالَ مالك وابن المنذر، وفي شرح المذهب الأصح تحريمه، وبه قالت عائشة وعمر بن عبد العزيز، وحسان بن عطية، ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم، وأما السفر بعد الزوال يوم الجمعة إذا لم يخف فوت الرفقة، ولم يصل الجمعة في طريقه، فلا يجوز عند مالك وأحمد، وجوزه أَبُو حَنِيفَةَ رحمهم الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المدني، وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ) قد مر أيضًا في باب وقت المغرب، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) أبو عبد الله الأنصاريّ الدمشقيّ إمام جامعها، مات سنة أربع وأربعين ومائة، ويزيد من الزيادة، قَالَ الزركشي: ووقع في أصل كريمة بريد بضم الموحدة وبالراء، وهو غلط، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ رِفَاعَةَ) بفتح العين المهملة والباء الموحدة المخففة، وبعد الألف مثناة تحتانية، وبكسر الراء وتخفيف الفاء في الاسم الثاني، هو عباس بن رفاع بن رافع بن خديج بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة الأنصاريّ.

(قَالَ: أَدْرَكَنِي أَبُو عَبْسٍ) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة وآخره مهملة عبد الرحمن بن جبر، بفتح الجيم وسكون الموحدة، وبالراء الأنصاريّ الأوسي الحارثي، بدري مشهور، مات بالمدينة سنة أربع وثلاثين.

وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ»⁽¹⁾.

(وَأَنَا أَذْهَبُ إِلَى الْجُمُعَةِ) جملة حالية، (فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ) ويرى رسول الله (ﷺ يَقُولُ: مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ)، أي: أصابها غبار، وإنما ذكر القدمين وإن كان الغبار يعم البدن كلمة عند ثورانه، لأن أكثر المجاهدين في ذلك الزمان كانوا مشاة والأقدام تتغير على كل حال سواء كان الغبار قويًا أو ضعيفًا، ولأن أساس ابن آدم القدمان، فإذا سلمت القدمان من النار سلم سائر أعضائه منها. (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) اسم جنس مضاف يفيد العموم، فيشمل الْجُمُعَةَ وبهذا يطابق الترجمة.

(حَرَّمَهُ اللَّهُ) كله (عَلَى النَّارِ) ورجال إسناد هذا الحديث ما بين مدني ودمشقي، وليس لأبي عيسى في صحيح البخاري إلا هذا الحديث ويزيد من أفراد، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وقد أخرج منته المؤلف في الجهاد أيضًا، وأخرجه الترمذي والنسائي فيه كذلك، وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما، رواه القلاس عن أبي نصر الثمار عن كوثر بن حكيم عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، عنه حرهما الله على النار، وعن عثمان رضي الله عنه عند ابن المقرئ، ولفظه: ما اغبرت قدما رجل في سبيل الله إلا حرم الله عليه النار، وعن معاذ رفعه عنه ابن عساكر، ولفظه: والذي نفسي بيده ما اغبرت قدما عبد ولا وجهه في عمل أفضل عند الله يوم القيامة بعد المكتوبة من جهاد في سبيل الله.

وعن عبادة: يرفعه عند المخلص بسند جيد لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف امرئ مسلم، وعن أبي سعيد رضي الله عنه مثله عند أبي نعيم، وعن مالك بن عبد الله الخثعمي مثله عند أحمد.

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عند الطبراني: لا تلموا من الغبار في سبيل الله، فإنه مسك الجنة، وعن أنس رضي الله عنه عنده أيضًا: الغبار الغبار في سبيل الله إسفار الوجوه يوم القيامة.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه عند ابن عساكر: ما من رجل يغبر وجهه في

908 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، قَالَ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ، وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتَوْهَا تَسْعَوْنَ، وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا»⁽¹⁾.

سبيل الله إلا آمن الله وجهه من النار، وما من رجل تغبر قدماء في سبيل الله إلا آمن الله قدمه من النار يوم القيامة.

وعن عائشة رضي الله عنها عند الخلعي: من اغبرت قدماء في سبيل الله فلن يلج النار أبداً.

(حَدَّثَنَا آدَمُ)، هو ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) عبد الرحمن، (قَالَ: الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن المسيب، (و) عن (أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، ح (وَأَيْضًا) (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ)، هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتَوْهَا) حال كونكم (تَسْعَوْنَ) لما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس المنافي للخشوع المطلوب، (و) لكن (أَتَوْهَا تَمْشُونَ، عَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ) أي: الهيئة والتأني والسكينة، يروى بالرفع على أنه مبتدأ وما قبله خبره، والجملة وقعت حالاً من ضمير وأتوها المرفوع، ويروى أيضاً بالنصب على الإغراء، أي: الزموا السكينة، ثم النهي المذكور متوجه إلى السعي لا إلى الإتيان، واستشكل ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَسْعَوْا﴾ [الجمعة: 9].

وأجيب عنه: بأن المراد في الآية كما عرفت القصد أو الذهاب أو العمل. وفي الحديث: العدو والإسراع، حيث قابله بالمشي بقوله وأتوها تمشون. وقال الحسن: ليس السعي الذي في الآية على الأقدام، بل على القلوب. (فَمَا أَدْرَكْتُمْ) مع الإمام من الصلاة، (فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا) وفيه أن ما

909 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ - لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ»⁽¹⁾.

يدرك المرء من باقي صلاة الإمام هو أول صلاته، لأن الإتمام إنما يكون بناء على متقدم يحتسب به، وقد سبق الحديث بمباحثه في باب لا يسعى إلى الصلاة وليأتها بالسكينة والوقار في آخر كتاب الأذان.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) الفلاس الباهلي، وقد مر في باب الرجل يوضئ صاحبه، (قَالَ: حَدَّثَنِي)، بالإفراد، وفي رواية: حَدَّثَنَا (أَبُو قُتَيْبَةَ) بضم القاف وفتح المثناة الفوقية، واسمه سلم بفتح السين المهملة وسكون اللام ابن قتيبة الشعيري، بفتح الشين المعجمة الخراساني، سكن البصرة، مات بعد المائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ) الهنائي بضم الهاء وتخفيف النون وبالمد، (عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ) الأنصاري، المدني، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَرَادَ بِهِ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ (لَا أَعْلَمُهُ) أي: لا أعلم رواية عبد الله هذا الحديث (إِلَّا عَنْ أَبِيهِ) أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ، ويقال: عمرو أو النعمان بن ربيعي بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة ابن بلدمة، بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة، السلمي بفتحيتين المدني.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كَأَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ تَوَقُّفٌ فِي وَصْلِهِ لِكَوْنِهِ كَتَبَهُ مِنْ حَفْظِهِ أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَوْصُولٌ لَا رَيْبَ فِيهِ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ أَبِي حَفْصٍ، وَهُوَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ شَيْخُ الْمُؤَلِّفِ، فَقَالَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَشْكُ، أَنْتَهَى.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، أَنَّهُ (قَالَ: «لَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ» بِالرَّفْعِ

(1) طرفاه 637، 638 - تحفة 12106.

قال ابن رشيد: والنكتة في النهي عن ذلك لثلا يكون مقامهم سبباً لإسراعه في الدخول في الصلاة فينافي مقصوده من هيئة الوقار، وكان البخاري استشعر إيراد الفرق بين الساعي إلى الجُمُعَةِ وغيرها بأن الساعي إلى الصلاة غير الجُمُعَةِ منهي لأجل ما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس فيدخل في الصلاة وهو منبهر فينافي ذلك خشوعه، وهذا بخلاف الساعي إلى الجُمُعَةِ فإنه في العادة يحضر قبل إقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح مما يلحقه من الإبهار وغيره، وكأنه استشعر هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى إذهاب الوقار منع منه =

19 - باب: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

والنصب على ما مر قريباً، وقد سبق الحديث مع مباحثه في آخر كتاب الأذان في باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة، ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله وعليكم السكينة، وإن كان فيه بعض التعسف، وقد مر هذا الحديث في أواخر كتاب الأذان بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني.

19 - باب: لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(باب) بالتنوين (لَا يُفَرِّقُ) من التفريق ولا ناهية أو نافية، والفعل مبني للفاعل، أي: لَا يفرق الداخل في المسجد (بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ويروى مبنيًا للمفعول أيضًا، واختلفوا في معنى التفرقة بين اثنين، ف قيل هو أن يتخطى بين رجلين، وقيل: هو أن يزحزح رجلين عن مكانهما ويجلس بينهما، والأشبه هو الأول، لأن الثاني سيأتي في الباب التالي إن شاء الله تعالى.

وفي «الموطأ» عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَن يَصْلِيَ أَحَدُكُمْ بظهر الحرة

فاشتركت الجمعة مع غيرها في ذلك، اهـ. قلت: ويلزم من هذا الاستشعار أنه مأمور بالسعي إلى الجمعة دون غيرها، وقد عرفت فيما سبق أن السعي في الآية؛ بمعنى: المشي، فالأوجه عندي ما قدمت من أنه رضي الله عنه استدل بالسكينة على عدم العدو، وقال العيني: وجه المطابقة بين هذا الحديث وبين الترجمة قريب من وجه المطابقة المذكورة في الحديث السابق، ويؤخذ ذلك من لفظ السكينة وإن كان فيه بعض التعسف، اهـ.

قلت: ولم أدر وجه التعسف؛ فإن التقريب واضح، ثم قال الحافظ في قوله قال أبو عبد الله: لا أعلمه إلا عن أبيه أبي عبد الله هذا المصنف، وكأنه وقع عنده توقف في وصله لكونه كتبه من حفظه، أو لغير ذلك، وهو في الأصل موصول لا ريب فيه، فقد أخرجه الإسماعيلي عن ابن ناجية، عن أبي حفص وهو عمرو بن علي شيخ البخاري، فقال عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه ولم يشك، وأغرب الكرمانى، فقال: إن هذا الإسناد منقطع، وإن حكم البخاري بكونه موصولاً؛ لأن شيخه لم يروه إلا منقطعاً، اهـ.

قلت: ولفظ الكرمانى قال البخاري لا أعلم رواية عبد الله هذا الحديث عن أحد إلا عن أبيه؛ فإن قلت ما قولك في هذا الحديث أهو مرسل منقطع، أم مسند؟ قلت: منقطع؛ لأن شيخه لم يروه إلا منقطعاً، وإن حكم البخاري بأنه رواه عن أبيه، اهـ.

ثم قال الحافظ: وقد تقدم في آخر الأذان أن البخاري علق هذا الطريق من جهة علي بن المبارك، ولم يتعرض للشك الذي هاهنا، اهـ. قلت: بل ذكره البخاري في أواخر أبواب الأذان بعدة طرق عن أبي قتادة بدون شك.

خير له من أن يقعد حتى إذا قام الإمام جاء يتخطى رقاب الناس، ومعناه أن المأثم في التخطي أكثر من المأثم في التخلف عن الجُمعة، كذا تأوله القاضي أبو الوليد، وتأوله أبو عبد الملك، أن صلاته بالحرّة، وهي حجارة سود بموضع يبعد عن المسجد خير له.

ورواه ابن أبي شيبة بلفظ: لأن أصلي بالحرّة أحب إلي من أن أتخطى رقاب الناس يوم الجُمعة، وعن سعيد بن المسيب مثله.

وقال كعب: لأن أدع الجُمعة أحب إلي من أن أتخطى رقاب الناس يوم الجُمعة، وهو قول عطاء والثوري وأحمد.

وقد ورد في هذا الباب أحاديث:

منها: ما رواه الترمذي من حديث سهل بن معاذ بن أنس، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من تخطى رقاب الناس يوم الجُمعة اتخذ جسراً إلى جهنم»، وقال حديث سهل بن معاذ عَنْ أَبِيهِ حديث غريب، قَالَ الشيخ العراقي في شرح الترمذي المشهور اتخذ على بناء المجهول، يعني: يجعل جسراً على طريق جهنم ليوطأ ويتخطى كما تخطى رقاب الناس، فإن الجزء من جنس العمل، يحتمل أن يكون على بناء الفاعل على اتخذ لنفسه جسراً يمشي عليه إلى جهنم بسبب ذلك.

ومنها: حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رجلاً دخل المسجد يوم الجُمعة، ورسول الله ﷺ يخطب، فجعل يتخطى الناس، فَقَالَ رسول الله ﷺ: «اجلس، فقد آذيت وآثيت» - أي: أخرت المجيء - وأبطأت، أخرجه ابن ماجه، وفي سنده إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف.

ومنها: حديث عبد الله بن بسر، رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد من رواية أبي الزاهرية، واسمه حرير من كريب، قَالَ: كنا مع عبد الله بن بسر، صاحب النَّبِيِّ ﷺ يوم الجُمعة، فجاء رجل، فتخطى رقاب الناس، فَقَالَ جاء رجل، فتخطى رقاب الناس والنبي ﷺ يخطب، قَالَ له النَّبِيُّ ﷺ: «اجلس فقد آذيت».

ومنها: حديث ابن عبد الله بن عمرو، رواه أبو داود بإسناد حسن من رواية عمرو بن شعيب، عَنْ أَبِيهِ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى آخِرِهِ»، وَفِيهِ وَمَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ ظَهْرًا، يَعْنِي: لَا يَكُونُ لَهُ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا.

ومنها: حديث الأرقم أخرجه أحمد في مسنده، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ، أَي: الذي يتخطى رِقَابَ النَّاسِ، ويفرق بين اثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه في النار، رواه الطبراني أيضًا في الجامع الكبير، وفي سننه هشام بن زياد، ضعفه أحمد وأبو داود والنسائي.

ومنها: حديث عثمان بن الأزرق أخرجه الطبراني في «الكبير»، ولفظه: «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ بعد خروج الإمام، أو فرق بين اثنين، كان كالجار قصبه في النار». وقال الذهبي عثمان بن الأزرق له صحبة، والقصب بضم القاف المعى، وجمعه: أقصاب، وقيل القصب اسم للأعماء كلها، وقيل: هو ما كان أسفل البطن من الأعماء، ومنها حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه الطبراني في «الأوسط»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَأْكُلْ مَتَكْنًا وَلَا تَتَخَطَّ رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، وفي سننه عبد الله بن رزيق.

ومنها: حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه الطبراني أيضًا، قَالَ: بينما النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: رَأَيْتَكَ تَخْطِي رِقَابَ النَّاسِ وَتُؤْذِيهِمْ مِنْ آذَى مُسْلِمًا فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ.

وقال صاحب التوضيح: قد اختلف العلماء في التخطي: فمذهب أنه مكروه إلا أن يكون قدماه فرجة لا يصلها إلا بالتخطي، فلا يكره حينئذ، وبه قَالَ الأوزاعي وآخرون، وقال ابن المنذر مُطْلَقًا عن سلمان الفارسي، وأبي هريرة، وكعب، وسعيد بن المسيب، وعطاء، وأحمد بن حنبل، وعن مالك كراهته إذا جلس الإمام على المنبر ولا بأس به قبله، وقال قتادة: يتخطاهم إلى مجلسه، وقال الأوزاعي: يتخطاهم إلى السعة، وهذا يشبه قول الحسن، قَالَ: لَا بَأْسَ بِالتَّخَطِّي إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ سَعَةً، وقال أبو بصرة: يتخطاهم بإذنهم، وقال ابن المنذر: لا يجوز شيء من ذلك عندي، لأن الأذى يحرم قليله وكثيره، قَالَ صاحب التوضيح وهو المختار، وعند أصحابنا الحنفية لا بأس بالتخطي والدنو

من الإمام إذا لم يؤذ الناس، وقيل: لا بأس به إذا لم يأخذ الإمام في الخطبة، ويكره إن أخذ، وقال الحلواني الصحيح إن الدنو من الإمام أفضل لا التباعد عنه، ثم تقييد التخطي بالكراهة يوم الجمعة هو المذكور في الأحاديث، وكذا قيده الترمذي في حكايته عن أهل العلم، وكذلك قيده الشافعية في كتب فقهم في أبواب الجمعة، وكذا هو عبارة الشافعي في الأم، وأكره تخطي رقاب الناس يوم الجمعة، لما فيه من الأذى، وسوء الأدب، انتهى.

لكن هذا التعليل يشمل يوم الجمعة وغيره في المساجد وسائر المجامع من حلق العلم وسماع الحديث ومجالس الوعظ، وعلى هذا يحمل التقييد بيوم الجمعة على أنه خرج مخرج الغالب لا اختصاص الجمعة لمكان الخطبة، وكثرة الناس، بخلاف غيره، ويؤيد ذلك ما رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من تخطى حلقة قوم بغير إذنهم فهو عاص»، ولكنه ضعيف، لأنه من رواية جعفر بن الزبير، فإنه كذبه شعبة وتركه الناس، ثم اختلفوا في كراهة ذلك، هل هو للتحريم أو لا، فالمقدمون يطلقون الكراهة ويريدون كراهة التحريم، وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه عن نص الشافعي التصريح بتحريمه، وحكى الرافعي في الشهادات عن صاحب العدة أنه عدة من الصغائر، ونازعه الرافعي، وقال إنه من المكروهات.

وصرح النووي في شرح المذهب: بأنه مكروه كراهة تنزيه، وقال في رواية «الروضة»، إن المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة، واقتصر أصحاب أحمد على الكراهة فقط، وقال شارح الترمذي: ويستثنى من التحريم أو الكراهة الإمام أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي، وأطلق النووي في «الروضة» استثناء الإمام ومن بين يديه فرجته، ولم يقيد الإمام بالضرورة ولا الفرجة بكون التخطي إليها يزيد على صفين، وقيد ذلك في شرح المذهب، فَقَالَ: فَإِنْ كَانَ إِمَامًا لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا إِلَى الْمَنْبَرِ وَالْمَحْرَابِ إِلَّا بِالتَّخْطِي لَمْ يَكْرَهُ لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ، وَفِي الْأَمِّ فَإِنْ كَانَ الزَّحَامُ دُونَ الْإِمَامِ لَمْ أَكْرَهُ لَهُ مِنَ التَّخْطِي مَا أَكْرَهُهُ لِلْمَأْمُومِ، لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى أَنْ يَمْضِيَ إِلَى الْخُطْبَةِ.

وقال في الأم أيضًا: فَإِنْ كَانَ دُونَ مَدْخَلِ الرَّجُلِ رِخَامٌ أَوْ أَمَامَهُ فَرَجَةٌ وَكَانَ تَخْطِيهِ إِلَيْهَا بَوَاحِدٌ أَوْ اثْنَيْنِ رَجَوْتَ أَنْ يَسْعَهُ التَّخْطِي، وَنَقَلَ النَّوَوِيُّ عَنْ

910 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ، عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَتَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ، ثُمَّ أَدْهَنَ أَوْ مَسَّ مِنْ طِيبٍ، ثُمَّ رَاحَ فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ، ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتَ، غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى»⁽¹⁾.

الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهَا بِتَخْطِي وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ كَرِهَتْ لَهُ أَنْ يَتَخَطَّى، ثُمَّ لَا فَرْقَ فِي كِرَاهَةِ التَّخْطِي أَوْ تَحْرِيمِهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُتَخَطَّى مِنْ ذَوِي الْحِشْمَةِ أَوْ رَجُلًا صَالِحًا، أَوْ لَيْسَ فِيهِ وَصْفٌ مِنْهَا، وَنَقَلَ صَاحِبُ الْبَيَانِ عَنِ الْقِفَالِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُحْتَشِمًا أَوْ مُحْتَرَمًا لَمْ يَكْرَهُ التَّخْطِي، قَالَ الْعَيْنِيُّ: هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّخْصِيصِ، وَقَالَ الْمُتَوَلَّى مِنَ الشَّافِعِيَةِ إِذَا كَانَ لَهُ مَوْضِعٌ يَأْلَفُهُ وَهُوَ مُعْظَمُ فِي نَفُوسِ النَّاسِ لَا يَكْرَهُ لَهُ التَّخْطِي، انْتَهَى، وَفِيهِ نَظَرٌ.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَثْمَانَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرُوزِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أَيُّ: ابْنِ الْمُبَارَكِ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنَا (ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ، (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ) بَظْمِ الْمَوْحِدَةِ، (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانَ، (عَنِ ابْنِ وَدِيعَةَ) بَفَتْحِ الْوَائِ وَابْدِ اللَّاءِ، (عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنَا سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَتَطَهَّرَ بِمَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ) كَقَصِّ الشَّارِبِ وَقَلَمِ الظَّفَرِ وَحَلَقِ الْعَانَةِ وَتَنْظِيفِ الثِّيَابِ، (ثُمَّ أَدْهَنَ) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ، (أَوْ مَسَّ مِنْ طِيبٍ) بِكَلِمَةٍ أَوْ التِّي لِلتَّفْصِيلِ.

(ثُمَّ رَاحَ) أَيُّ: ذَهَبَ إِلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ (فَلَمْ) وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَمْ، بِالْوَائِ (يُفَرِّقُ) فِي الْمَسْجِدِ (بَيْنَ اثْنَيْنِ) بِالتَّخْطِي أَوْ بِالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ التَّبْكِيرِ، كَمَا مَرَّ، لِأَنَّهُ إِذَا أَبْكَرَ لَا يَتَخَطَّى وَلَا يَفْرُقُ، (فَصَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ) أَيُّ: فَرَضَ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، أَوْ مَا قَدَّرَ لَهُ نَفْلًا أَوْ فَرْضًا، (ثُمَّ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ أَنْصَتَ) لِسَمَاعِ الْخُطْبَةِ (غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ) أَيُّ: بَيْنَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْمَاضِيَةِ (وَبَيْنَ) يَوْمِ (الْجُمُعَةِ الْآخَرَى) الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ فِي بَابِ: الدَّهْنُ لِلْجُمُعَةِ.

20 - باب: لا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ

911 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ مِنْ مَقْعَدِهِ، وَيَجْلِسَ فِيهِ»،

20 - باب: لا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ

(باب) بالتونين، أي: هذا باب ترجمته (لا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ) بالرفع على أنه عطف على لا يقيم، أي: لا يقيم أخاه ولا يقعد، فيكون كل منهما ممنوعاً، أو بالنصب على تقدير وأن يقعد، فيكون حينئذ منعاً عن الجمع بين الإقامة والقعود، ويجوز أن يكون ويقعد في محل النصب على أنه حال، فتقديره وهو يقعد، فلو أقامه ولم يقعد هو (في مكانه) لم يكن مرتكباً للنهي، ولو أقامه وقعد غيره فالقياس عليه أن لا يرتكب، فإن قيل قد قيد الترجمة بيوم الجمعة مع أن الحديث الذي أورده في الباب مطلق مع وجود الحديث الذي فيه التقييد بالجمعة كالترجمة، أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة، ثم يخالف إلى مقعده، فيقعد فيه، ولكن يقول: تفسحوا، فلم يذكر في الباب هذا الحديث المناسب للترجمة.

فالجواب: أنه إنما لم يذكر هذا الحديث، لأنه ليس على شرطه، ولكن أشار بتقييد الترجمة إليه كما هو عادته. ثم إنه استنبط من قوله في حديث مسلم، ولكن يقول: تفسحوا أن الذي يتخطى بعد ذلك لا كراهة في حقه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ)، وفي رواية زيد: هُوَ ابْنُ سَلَامٍ بتخفيف اللام، وقيل بتشديدها، أي: ابن سلام بن الفرج، أبو عبد الله البخاري البيكندي، مات يوم الأحد لتسع خلون من صفر سنة خمس وعشرين ومائتين، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام، ويزيد من الزيادة، وقد مر ذكره، (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك، وقد تكرر ذكره، (قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ أَخَاهُ) وفي رواية: أن يقيم الرجل الرجل (مِنْ مَقْعَدِهِ) أي: موضع قعوده، (وَيَجْلِسَ فِيهِ)

قُلْتُ لِنَافِعَ: الْجُمُعَةُ؟ قَالَ: الْجُمُعَةُ وَغَيْرَهَا⁽¹⁾.

بالنصب عطفًا على أن يقيم، أي: نهى عن الرجل أخاه من مكانه وجلوسه فيه، والمعنى: كل واحد منهما منهى، وظاهر النهي التحريم فلا يعدل عنه إلا بدليل، قَالَ التيمي: لا يجوز أن يقيم أحدًا من مكانه، لأن من سبق إلى مباح فهو أحق به، وقيل في حكمة النهي أنه لا يفعل ذلك إلا تكبرًا واحتقارًا للذي يقيمه، قَالَ تعالى: ﴿تِلْكَ أَلْدَارُ الْأَخِرَةِ لِمَنِ الْعِلْمُ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا﴾ [القصص: 83]، وهذا من الفساد، وأيضًا فالإيثار ممنوع في الأعمال الأخروية، ولأن المسجد بيت الله، والناس فيه سواء، فمن سبق إلى مكان فهو أحق به، نعم لو قام الجالس باختياره وأجلس غيره، فلا كراهة في جلوس غيره، وذكر ابن قدامة في المغني، فإن قدم صاحبًا فجلس في موضع حتى إذا جاء قام وأجلسه مكانه، جاز فعل ذلك ابن سيرين كان يرسل غلامه يوم الجمعة، فيجلس في مكان، فإذا جاء قام الغلام، فإن انتقل القائم إلى مكان أقرب لسماع الخطبة فلا بأس، وإن انتقل إلى مكان دونه كره، ولو أثر شخصًا مكانه لم يجز لغيره أن يسبقه إليه، لأن الحق للجالس أثر به غيره، فقام مقامه في استحقاقه، كما لو حجر موأًا، ثم أثر به غيره، وقال ابن عقيل يجوز لأن القائم أسقط حقه، فبقي على الأصل، وإن فرش مصلاه في مكان، ففيه وجهان:

أحدهما: أنه يجوز رفعه والجلوس في موضعه، لأنه لا حرمة له، ولأن السبق بالأجسام لا بما يفرش.

والثاني: أنه لا يجوز، لأنه ربما يفضي إلى الخصومة، ولأنه سبق إليه، فصار كتحتجير الموات، ولا يجوز له الجلوس عليه بغير رضاه، وقال القاضي أبو الطيب من الشافعية: يجوز إقامة الرجل من مكانه في ثلاث صور، وهي أن يقعد في موضع الإمام، أو في طريق يمنع الناس من المرور فيه، أو بين يدي الصف مستقبل القبلة.

(قُلْتُ) أي: قَالَ ابن جريج، قلت: (لِنَافِعَ: الْجُمُعَةُ؟) بالنصب على نزع الخافض، يعني: هذا النهي في يوم الجمعة خاصة أو مطلقًا.

(قَالَ) نافع: (الْجُمُعَةُ وَغَيْرَهَا) بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف

21 - باب الأَذَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

912 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: «كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

- بالرفع على أنه مبتدأ محذوف، والخبر، أي: الْجُمُعَةُ مخصوصة بذلك أو - أي: الْجُمُعَةُ، وغيرها متساويان في النهي عن التخطي في مواضع الصلوات أو بالنصب على نزع الخافض أيضًا، ورجال إسناده الحديث ما بين بخاري وحراني ومكي ومدني، وشيخ المؤلف من أفراد، وقد أخرج عنه مسلم في الاستئذان.

21 - باب الأَذَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(باب الأَذَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أي: متى يشرع.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابِ الْكَنْدِيِّ، ابن أخت النمر، (عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ) بالمهملة وبالهمز بعد الألف، ويزيد من الزيادة، وقد تقدم ذكره في باب استعمال فضل وضوء الناس.

(قَالَ: كَانَ النَّدَاءُ) أي: الأَذَان، وكذا وقع في رواية ابن خزيمة عن وكيع عن ابن أبي ذئب، كان الأَذَان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أذانين يوم الْجُمُعَةِ، يريد بالأذانين الأَذَان والإقامة، تغليبا أو لاشتراكهما من الإعلام، ومنه قوله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة لمن شاء»، وفي رواية لابن خزيمة عن أبي عامر عن ابن أبي ذئب، كان النداء الذي ذكره الله في القرآن.

(يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ) بالرفع بدل من النداء الذي هو اسم كان وخبرها، قوله: (إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ) وفي رواية أبي عامر المذكورة إذا خرج الإمام، وكذا في رواية البيهقي من طريق ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب.

(عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَ) خلافة (أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وفي رواية النَّسَائِيِّ عن سليمان التيمي عن الزُّهْرِيِّ، كَانَ بِلَالٌ يُؤْذَنُ إِذَا جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَإِذَا نَزَلَ أَقَامَ، ثُمَّ كَانَ كَذَلِكَ فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي رواية أبي داود كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ على باب المسجد

فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَثُرَ النَّاسُ⁽¹⁾

وأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذا في رواية الطبراني، وفي رواية عبد بن حميد في تفسيره في زمن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، وعامة خلافة عثمان رضي الله عنهم، فلما تباعدت المنازل وكثر الناس أو بالنداء الثالث، فلم يُعَب ذلك عليه، وعيب عليه إتمام الصلاة بمنى، وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، نا بعض أصحابنا عن ابن أبي ذئب، وفيه ثم أحدث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأذان الأول على الزوراء، وفي مصنف عبد الرزاق، عن ابن جريج، قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ عطاء: كلا، إنما كان يدعو الناس دعاء، ولا يؤذن غير أذان واحد، وفيه أيضًا عن الحسن النداء الأول يوم الجمعة الذي يكون عند خروج الإمام، والذي قبل ذلك محدث، ولذا قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في رواية عنه الأذان الأول يوم الجمعة بدعة.

وعن الزُّهْرِيِّ: أول من أحدث الأذان الأول عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يؤذن لأهل الأسواق، وفي لفظ: فأحدث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّأْذِينَ الثَّالِثَةَ على الزوراء ليجتمع الناس، ووقع في تفسير جوير عن الضحاك، عن برد بن سنان، عن مكحول، عن معاذ بن عمر، فلما كان خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكثر المسلمون أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس بالجمعة خارجا في المسجد حتى يسمع الناس الأذان، وأمر أن يؤذن بين يديه، كما كان يفعل المؤذن بين يدي النَّبِيِّ ﷺ، وبين يدي أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أما الأذان الأول، فنحن ابتدعناه لكثرة المسلمين، فهو سنة من رسول الله ﷺ ماضية، وقيل إن أول من أحدث الأذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد.

(فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أي: زمنه أو لما صار خليفة (وَكَثُرَ النَّاسُ)

(1) ويؤيد ذلك ما ورد أن عمر هو الذي زاد النداء الثالث لكثرة الناس، ففي الفتح عن تفسير جوير، عن الضحاك بسنده، عن مكحول، عن معاذ، أن عمر رضي الله عنه أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجا من المسجد حتى يسمع الناس، وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر، ثم قال عمر: نحن ابتدعناه لكثرة المسلمين، انتهى، وتكلم عليه الحافظ بأنه منقطع بين مكحول ومعاذ ولأن معاذاً خرج من المدينة إلى الشام في أول غزو الشام واستمر إلى أن مات بالشام في طاعون عمواس، وقد تواترت الروايات أن عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد، لكنه يستأنس منه كثرة الناس في زمن عمر رضي الله عنه أيضًا، ووجه زيادة عثمان اتساع البيوت في المدينة كما في العيني من رواية عبد بن حميد في تفسيره إذ قال في رواية =

زَادَ النَّدَاءَ الثَّالِثَ عَلَى الزُّورَاءِ .

أي: المسلمون بمدينة النَّبِيِّ ﷺ، وصرح به في رواية الماجشون، وظاهر هذا أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمر بذلك في ابتداء خلافته، لكن في رواية أبي حمزة عن يونس عند أبي نعيم في «المستخرج» أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته.

(زَادَ النَّدَاءَ الثَّالِثَ) عند دخول الوقت (عَلَى الزُّورَاءِ) بفتح الزاي وسكون الواو وفتح الراء، ممدودًا، وسيجيء تفسيره، وإنما سماه ثالثًا مع أنه مقدم في الوجود باعتبار كونه مزيدًا بشرعيته باجتهاد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وموافقة سائر الصحابة رضي الله عنهم له بالسكوت، وعدم الإنكار، فصار إجماعًا سكوئيًا، وما في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب عنه ابن خزيمة، فأمر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالأذان الأول، فمحمول على أنه أول باعتبار الوجود، فلا منافاة بينهما.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَرِيدُ الْبَحَارِيّ نَفْسَهُ: «الزُّورَاءُ: مَوْضِعٌ بِالسُّوقِ بِالْمَدِينَةِ» هكذا فسرهُ المؤلف، وقال ابن بطال: هو حجر كبير عند باب المسجد، وقال أبو عبد الله الحموي هي قرب المسجد، مرتفعة كالمنارة، وفي فتاوى أبي يعقوب الحاجي، هي المئذنة، وفيه نظر، إذ لم يكن في زمن النَّبِيِّ ﷺ مئذنة يقال لها منارة، نعم كل موضع مرتفع يشبه بالمنارة، وعند ابن ماجة وأبي خزيمة بلفظ زاد النداء الثالث على دار من السوق يقال لها الزوراء، وعند الطبراني فأمر بالنداء الأول على دار يقال لها الزوراء، وقد سقط في رواية قوله قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِلَى آخِرِهِ.

وقد أخرج المؤلف هذا الحديث في الْجُمُعَةِ أَيضًا، وأخرجه أبو داود في الصلاة، وكذا الترمذي وابن ماجة.

أبي داود: كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ على باب المسجد وأبي بكر وعمر، وكذا في رواية الطبراني، وفي رواية عبد بن حميد في تفسيره في زمن رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعامة خلافة عثمان، فلما تباعدت المنازل وكثر الناس أمر بالنداء الثالث، اهـ. وذكر شيخ الإسلام في شرحه ما تعريبه أنه ورد في بعض الروايات أن النداء الثالث زيد في زمن عمر رضي الله عنه واستمر إلى زمن عثمان رضي الله عنه، وجمع بينهما بأنه كان في زمن عمر رضي الله عنه مجرد الإعلام وفي زمن عثمان الإعلام بألفاظ الأذان، اهـ.

22 - بَابُ الْمُؤَذِّنِ الْوَاحِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ⁽¹⁾

913 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ «أَنَّ الَّذِي زَادَ التَّأْذِينَ الثَّلَاثَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَذِّنٌ غَيْرَ وَاحِدٍ،

22 - بَابُ الْمُؤَذِّنِ الْوَاحِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(بَابُ الْمُؤَذِّنِ الْوَاحِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال كان النَّبِيُّ ﷺ إذا رقي المنبر، وجلس أذن المؤذنون، وكانوا ثلاثة واحداً بعد واحد، فإذا فرغ الثالث قام فخطب، وممن قال به ابن حبيب من المالكية.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام هو ابن عبد الله بن أبي سلمة (الْمَاجِشُونُ) بفتح الجيم وكسرها بعدها معجمة مضمومة المدني، نزيل بغداد، وله حكاية غريبة ذكرها القاضي بن خلكان في تاريخه، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ)، الكندي (أَنَّ الَّذِي زَادَ التَّأْذِينَ الثَّلَاثَ)، الذي هو الأول وجوداً كما مر.

(يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) في أثناء خلافته (حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ ﷺ مُؤَذِّنٌ غَيْرَ وَاحِدٍ) بالرفع، ويجوز النصب أيضاً، وهذا ظاهر في إرادة نفي تأذين اثنين معاً أو المراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم، وقال أبو عمر: اختلف الفقهاء، هل يؤذن بين يدي الإمام واحد أو مؤذنون، فذكر ابن عبد الحكم عن مالك إذا جلس الإمام على المنبر، ونادى المنادي منع الناس من البيع تلك الساعة، وهذا يدل على أن النداء عنده واحد بين يدي الإمام، ونص عليه الشافعي، ويشهد له حديث السائب لم يكن

(1) قال العيني: أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال: كان النبي ﷺ إذا رقي المنبر وجلس أذن؛ المؤذنون وكانوا ثلاثة، واحداً بعد واحد، فإذا فرغ الثالث قام فخطب، وممن قال به ابن حبيب، اهـ.

وقال الحافظ بعد ذكر رواية ابن حبيب: فإنه دعوى تحتاج لدليل ولم يرد ذلك تصريحاً من طريق متصلة ثبت مثلها، ثم وجدته في مختصر البويطي عن الشافعي، اهـ. وما ذكر العيني في غرض الترجمة أوجه مما قاله شيخ الإسلام في شرحه: إن الغرض دفع توهم كون الأذان الثالث في زمنه ﷺ؛ بل كان من زمن عثمان رضي الله عنه، اهـ. وأنت خير بآن هذا المعنى قد ظهر من الباب السابق نصاً فلا وجه لتوهم.

وَكَانَ التَّأْذِينُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ» يَغْنِي عَلَى الْمِنْبَرِ⁽¹⁾.

لرسول الله ﷺ مؤذن غير واحد، وهذا يحتمل أن يكون بلاً، لمواظبته على الأذان دون ابن أم مكتوم وغيره، وعن ابن القاسم عن مالك إذا جلس الإمام على المنبر وأخذ المؤذنون في الأذان حرم البيع، فذكر المؤذنون بلفظ الجمع، ويشهد له حديث الزُّهْرِيِّ عن ثعلبة بن مالك القرظي، أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجلس على المنبر وأذن المؤذنون الحديث، وهكذا حكاه الطَّحَاوِيُّ عن أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ ابن عمر: ومعلوم عند الناس أنه جائز أن يكون المؤذن واحداً وجماعة في كل صلاة إذا كان ذلك مترادفاً لا يمنع من إقامة الصلاة في وقتها، فإن قيل قد ثبت في الصحيح أن ابن أم مكتوم كان يؤذن للنبي ﷺ، فلذلك قَالَ: فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم، وكان من مؤذنيه ﷺ أَيْضاً سعد القرظ، وأبو محذورة، والحارث الصدائي، فما التوفيق بين هذه الروايات وبين رواية السائب لم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد.

فالجواب أنه أراد السائب بقوله لم يكن، إلا أنه لم يكن له ﷺ غير مؤذن واحد في يوم الجمعة، فلم ينقل أن غيره كان يؤذن للجمعة، فالذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم ينقل أن ابن أم مكتوم كان يؤذن للجمعة، وأما سعد القرظ فكان جعله مؤذناً بقاء، وأما أبو محذورة فكان جعله مؤذناً بمكة، وأما الحارث فإنه تعلم الأذان حتى يؤذن لقوله: (وَكَانَ التَّأْذِينُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ يَغْنِي عَلَى الْمِنْبَرِ) وفي رواية حين يجلس الإمام على المنبر بإسقاط لفظ يعني: ففيه أن المستحب أن يجلس الإمام على المنبر بعد صعوده قبل الخطبة، إما للأذان أو لراحة الخطيب، فعلى الأول لا يسن في العيد، لأنه لا أذان له، وما قاله ابن بطال وتبعه ابن التين من أن السنة هذا، وعليه عامة العلماء، خلافاً لأبي حنيفة، وقالوا: خالف الحديث، ففيه أنهما خالفا الحديث، حيث نسباً إليه ما لم يقل به، لأن مذهبه ما ذكره صاحب الهداية، وإذا صعد الإمام المنبر جلس وأذن المؤذن بين يدي المنبر بذلك جرى التوارث، انتهى.

وأن المستحب الخطبة على المنبر، فإن لم يكن فعلى موضع عال مشرف،

23 - باب: يُؤَذِّنُ الْإِمَامُ عَلَى الْمُنْبَرِ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ⁽¹⁾

914 - حَدَّثَنَا ابْنُ مِقَاتٍ،

وسمي المنبر أيضًا به لأنه من النبر، وهو الارتفاع والقياس فيه فتح الميم، ولكن المسموع كسرهما، وفيه أيضًا لأن الأذان قبل الخطبة، وأن الخطبة قبل الصلاة، وفيه أيضًا أن التأذين بواحد.

23 - باب: يُؤَذِّنُ الْإِمَامُ عَلَى الْمُنْبَرِ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ

(باب) بالتنوين (يُؤَذِّنُ الْإِمَامُ) أي: المؤذن (عَلَى الْمُنْبَرِ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ) أي: الأذان، وفي رواية: يؤذن بدل يجيب، وكأنه سماه أذاناً، لكونه بلفظه.

(حَدَّثَنَا ابْنُ مِقَاتٍ) المروزي المجاور بمكة، ثقة صاحب حديث، مات سنة ست وعشرين ومائتين، وفي رواية: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مِقَاتٍ.

(1) يؤيد ذلك تقييد الإمام البخاري الترجمة بلفظ الإمام إذ قال: «باب يجيب الإمام» وقال الحافظ في فوائد الحديث: وفيه أن الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر، اهـ. وكذا قال العيني في جملة ما يستفاد من الحديث إجابة الخطيب للمؤذن وهو على المنبر، اهـ. وفي المراقي إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، وهو قول الإمام؛ لأنه نص النبي ﷺ، وقال أبو يوسف ومحمد: لا بأس بالكلام إذا خرج قبل أن يخطب، وإذا نزل قبل أن يكبر، واختلفا في جلوسه إذا سكت، فعند أبي يوسف يباح، وعند محمد لا يباح.

قال الطحطاوي: قوله: ولا كلام دنيوي اتفاقاً، وكذا الأخروي عند الإمام، وفي البحر عن العناية والنهاية اختلف المشايخ على قول الإمام في الكلام قبل الخطبة، فقليل: إنما يكروه ما كان من جنس كلام الناس أما التسبيح ونحوه فلا، وقيل ذلك مكروه، والأول أصح، ومن ثم قال في البرهان: وخروجه قاطع للكلام؛ أي: كلام الناس عند الإمام، فعلم بهذا أنه لا خلاف بينهم في جواز غير الدنيوي على الأصح، ويحمل الكلام الوارد في الأثر على الدنيوي، ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية رضي الله عنه أجاب المؤذن بين يديه فلما أن قضى التأذين، قال: أيها الناس فذكر حديث الباب، قلت: لكن يشكل على هذا التفصيل ما في الشلبي على الزيلعي يجب على الإمام ترك السلام بين خروجه إلى المنبر ودخوله في الصلاة، وبه قال مالك، وقال الشافعي: هو سنة عند توجهه إليهم كما روي عن ابن عمر، عن النبي ﷺ والحجة عليه قوله ﷺ إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام، وما رواه ضعفه البيهقي، اهـ.

وهكذا قال صاحب البحر وغيره رادا على الشافعي رضي الله عنه في مسألة السلام، وهذا يدل على ترك إجابة المؤذن بالأولى؛ لكن علله صاحب المراقي بعله أخرى، فقال: ولا يسلم الخطيب؛ لأنه يلجئهم إلى ما نهوا عليه، قال الطحطاوي: وهذا إنما يظهر أن لو أطلق في الكلام، أما لو قيد بالدنيوي فلا يظهر؛ لأنه أخروي، وهذا لا خلاف في إباحته كما مر عن العناية وغيرها، وهذا المبحث كثير الخلاف جنباً، اهـ.

قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمِنْبَرِ، أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ»، قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «وَأَنَا»، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: «وَأَنَا»، فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ، قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ، «حِينَ أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ، يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي»⁽¹⁾.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك المروزي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ) بضم الحاء المهملة وفتح النون مصغراً، (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ) بضم الهمزة (ابن سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ) عم أبي بكر المذكور، (قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ) صخر بن حرب بن أمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمِنْبَرِ) جملة حالية، قَالَ: (أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ، قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ) وفي رواية: (قَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ)، فَقَالَ المؤذن، وفي رواية: (قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ) وفي نسخة: قَالَ: (مُعَاوِيَةُ: «وَأَنَا»): أي: أشهد به، أو أقول مثله: (فَقَالَ)، أي: المؤذن، وفي رواية: قَالَ: (أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ): وفي رواية: قَالَ: (مُعَاوِيَةُ: «وَأَنَا»)، أي: أشهد أو أقول مثله. (فَلَمَّا أَنْ قَضَى) المؤذن (التَّأْذِينَ) وفي رواية: فلما قضى بإسقاط كلمة أن، وفي أخرى فلما أن انقضى التأذين بالرفع، على أنه فاعل انقضى.

(قَالَ) معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ، «حِينَ أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ، يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي»): أي: الذي أجبت به المؤذن، ففيه أن قول المجيب: وأنا كذلك ونحوه يكون إجابة للمؤذن، وأن هذا المقدار يكفي، ولكن الأولى أن يقول مثل ما قَالَ المؤذن.

وفيه أيضًا: تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر. وفيه أيضًا: إجابة الخطيب للمؤذن، وفيه إباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة.

24 - بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ عِنْدَ التَّأْذِينِ

915 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ «التَّأْذِينَ الثَّانِيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَمْرٌ بِهِ عُثْمَانُ، حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ التَّأْذِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ»⁽¹⁾.

وفيه الجلوس قبل الخطبة، ورجال إسناد هذا الحديث ما بين مروزي ومدني، وشيخ المؤلف من أفراده.

وفيه: رواية الرجل عن عمه والصحابي عن الصحابي، وقد أخرج منه النسائي في الصلاة، وفي اليوم واللييلة.

24 - بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ عِنْدَ التَّأْذِينِ

(بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ) قبل الخطبة (عِنْدَ التَّأْذِينِ) بقدر الأذان بين يدي الخطيب.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة مصغراً، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعد، إمام المصريين، (عَنْ عُقَيْلٍ) العين هو ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ) ابن سعيد الكندي، حج حجة الوداع، وهو ابن سبع سنين، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة سنة إحدى وتسعين أو قبلها. (أَخْبَرَهُ: أَنَّ التَّأْذِينَ الثَّانِيَّ) وهو ثان بالنسبة إلى الأذان الحقيقي ثالث بالنظر إليه وإلى الإقامة (يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَمْرٌ بِهِ) أي: بذلك الأذان (عُثْمَانُ) وفي رواية: عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ) النبوي في أثناء خلافته.

(وَكَانَ التَّأْذِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ) أي: على المنبر، وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

وفيه: رد على من قَالَ الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع، والحكمة في مشروعيته للجمهور سكون الأعضاء والتهيؤ وإحضار الذهن للذكر والموعظة.

25 - باب التَّأْذِينَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ

916 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ: «إِنَّ الْأَذَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ أَوَّلُهُ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَثُرُوا، أَمَرَ عُثْمَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الثَّالِثِ، فَأُذِّنَ بِهِ عَلَى الزُّورَاءِ، فَثَبَّتَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ»⁽¹⁾.

26 - باب الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ

وَقَالَ أَنَسٌ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ».

25 - باب التَّأْذِينَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ

(باب التَّأْذِينَ عِنْدَ) إرادة (الْخُطْبَةِ).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ) المروزي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ) ابن يزيد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، ابن شهاب، (قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ) الكندي، (يَقُولُ: إِنَّ الْأَذَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ أَوَّلُهُ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ، يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ) قبل الخطبة (فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وخلافة (أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَلَمَّا كَانَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ) ابن عفان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَثُرُوا) أي: الناس (أَمَرَ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْأَذَانِ الثَّالِثِ) عند دخول الوقت، فهو ثالث بالنسبة إلى مشروعيته، وإلا فهو أول وجودا كما مر.

(فَأُذِّنَ بِهِ) على البناء للمفعول (عَلَى الزُّورَاءِ، فَثَبَّتَ الْأَمْرُ) أي: أمر الأذان (عَلَى ذَلِكَ) أي: على الأذنين والإقامة، واستقر عليه، كما أن العمل اليوم عليه في جميع الأمصار اتباعاً للخلف للسلف.

26 - باب الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ

(باب الْخُطْبَةِ) للجمعة وغيرها، ولذا لم يقل يوم الجمعة (عَلَى الْمِنْبَرِ). (وَقَالَ أَنَسٌ) أي: ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ»)

917 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي الْقُرَشِيُّ الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، وَقَدْ امْتَرَوْا فِي الْمَنْبَرِ مِمَّ عُوْدُهُ؟، فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا عَرِفُ مِمَّا هُوَ،

فيستحب فعلها عليه، فإن لم يكن منبر فعلى مرتفع، لأنه أبلغ في الإعلام، فإن تعذر استند إلى خشبة أو نحوها، لما سيأتي إن شاء الله تعالى أنه ﷺ كان يخطب إلى جذع قبل أن يتخذ المنبر، ويستحب أن يكون المنبر على يمين المحراب، والمراد به يمين مصلى الإمام، قَالَ الرَّافِعِيُّ هَكَذَا وَضَعَ مِنْبَرَهُ ﷺ، وهذا التعليق وصله المؤلف في الاعتصام وفي الفتن مطولاً، وفيه: قصة عبد الله بن حذافة.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) وفي رواية سقط ابن سعيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي) مضاف (القَارِي)، بالقاف، والمثناة المشددة من غير همز، نسبة إلى القارة وهي قبيلة.

(الْقُرَشِيُّ)، لأنه حليف بني زهرة من قريش، ويقال له المد في أيضاً، لأن أصله من المدينة، وفي رواية: سقط لفظ القرشي (الْإِسْكَنْدَرَانِيُّ) لأنه سكن فيها، ومات بها سنة إحدى وثمانين ومائة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ بْنُ دِينَارٍ) بالحاء المهملة وبالزاي، واسمه سلمة بن دينار الأعرج (أَنَّ رَجُلًا)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف على أسمائهم (أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ) بإسكان الهاء والعين (السَّاعِدِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَقَدْ امْتَرَوْا) في الامتراء جملة حالية، أي: حال كونهم شاكين أو مجادلين، قَالَ الرَّاعِبِيُّ: الامتراء والممارة المجادلة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَهَرَ﴾ [الكهف: 22]، وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عند مسلم، تماروا، أي: تجادلوا (فِي الْمَنْبَرِ) النبوي (مِمَّ عُوْدُهُ؟) أي: من أي شيء هو، (فَسَأَلُوهُ) أي: سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنْ ذَلِكَ) الممتري فيه، (فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَا عَرِفُ مِمَّا هُوَ) بثبوت ألف ما الاستفهامية المجرورة على الأصل، وهو قليل، وهي قراءة عبد الله وأبي في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: 1]، والجمهور على الحذف، وهو المشهور، وإنما أتى بالقسم مؤكداً بالجملة الاسمية، وبكلمة أن التي للتحقيق، وبلاد التأكيد لإرادة التأكيد فيما قاله للسامع.

وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَوَّلَ يَوْمٍ وَضِعَ، وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ - امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ - «مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ،

(وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ) أي: المنبر (أَوَّلَ) أي: في أول (يَوْمٍ وَضِعَ) في موضعه، وهو زيادة على السؤال، وكذا قوله: (وَأَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفائدة هذه الزيادة المؤكدة باللام، وكلمة قد إعلامهم بقوة معرفته بما سأله عنه، ثم استأنف الكلام بياناً للمرام، فَقَالَ: (أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ) بعدم الصرف للتأنيث والعلمية، لأنه كناية عن اسم المؤنث، كما أن فلاناً كناية عن اسم المذكر.

(امْرَأَةٍ) مِنَ الْأَنْصَارِ بَدَلَ مِنْ فُلَانَةٍ (قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ) قيل: اسمها عائشة الأنصارية، وقيل: مينا، بالميم المكسورة (مُرِّي) أمر من الأمر للمؤنث (غُلَامَكَ النَّجَّارَ) بالنصب على أنه صفة الغلام، وقد سماه عباس بن سهل بأنه ميمون، كما عند قاسم بن أصبغ، أو إِبْرَاهِيمَ، كما في «الأوسط» للطبراني، أو باقول بالموحدة والقاف واللام، كما عند عبد الرزاق.

أو باقوم بالميم بدل اللام، كما عند أبي نعيم في المعرفة.

أو صباح بضم الصاد المهملة وتخفيف الموحدة، وفي آخره حاء مهملة، كما عند ابن بشكوال أو قبيصة المخزومي مولا هم، كما ذكره عمر بن أبي شيبة في الصحابة.

أو كلاب مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أو تميم الداري، كما عند أبي داود والبيهقي.

أو مينا، كما ذكره ابن بشكوال، أو رومي، كما عند الترمذي وابن خزيمة وصححاه، ويحتمل أن يكون المراد تميم الداري، لأنه كان كثير السفر إلى أرض الروم، وأشبه الأقوال بالصواب أنه ميمون، لكون الإسناد فيه طريق سهل ابن سعد، وبقية الأقوال بأسانيد ضعيفة، وحمله بعضهم على أن الجميع اشتركوا في عمل المنبر، وعورض بأنه جاء في روايات كثيرة، أنه لم يكن بالمدينة إلا نجار واحد.

وأجيب: بأنه يحتمل أن يحمل على واحد ماهر في صناعته والبقية أعوان له، والله أعلم.

أَنْ يَعْمَلَ لِيْ أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ» فَأَمَرْتُهُ فَعَمِلَهَا مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ هَا هُنَا، ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهَا وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا، ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى،

(أَنْ يَعْمَلَ لِيْ أَعْوَادًا، أَجْلِسُ) يروى بالرفع على أنه صفة أعوادا، وبالعزم على أنه جواب للأمر.

(عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ فَأَمَرْتُهُ) أي: أمرت المرأة أن يعمل (فَعَمِلَهَا مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ) وفي رواية سُفْيَان، عن أبي حازم من أثل الغابة، والطرفاء بفتح الطاء المهملة وسكون الراء، وبالفاء ممدودة، شجرة من أشجار البادية، واحدها طرفة، مثل: قصبة وقصباء، وقال سيبويه: الطرفاء واحد وجمع، والأثل بسكون المثلثة، قَالَ الْقَزَار: هو ضرب من الشجر يشبه الطرفاء، وقال الخطابي: هو شجر الطرفاء، فعلى هذا لا منافاة بين الروایتين، والغابة بالغين المعجمة، وبعد الألف موحدة، هي أرض على تسعة أميال من المدينة، كانت إبل النَّبِيِّ ﷺ مقيمة بها للمرعى، وبها وقعت قصة العرنيين الذين أغاروا على سرجه، وقال ياقوت بينها وبين المدينة أربعة أميال، وقال الزمخشري: الغابة بريد من المدينة من طريق الشام، وفي «الجامع» كل شجر ملتف فهو غابة، وفي «المحكم» الغابة الأجمة التي طالت ولها أطراف مرتفعة باسقة، وقال أَبُو حَنِيفَةَ الدينوري: هي أجمة القصب، قَالَ: وقد جعلت جماعة الشجر غابًا مأخوذًا من الغابة، والجمع غابات وغاب.

(ثُمَّ جَاءَ) الغلام (بِهَا) بعد أن عملها، (فَأَرْسَلْتُ)، أي: المرأة (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) تعلمه أنه فرغ منها، (فَأَمَرَ بِهَا)، أي: بوضعها، (فَوُضِعَتْ) هَا هُنَا، ثُمَّ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَيْهَا)، أي: على الأعواد المعمولة منبرًا، (وَكَبَّرَ وَهُوَ عَلَيْهَا) جملة حالية، وزاد في رواية سُفْيَان عن أبي حازم، فقرأ.

(ثُمَّ رَكَعَ وَهُوَ عَلَيْهَا) وزاد سُفْيَان، ثم رفع رأسه، (ثُمَّ نَزَلَ الْقَهْقَرَى) أي: رجع إلى خلفه محافظة على استقبال القبلة، فإن قيل يقال رجع القهقري، ولا يقال: نزل القهقري، لأنه نوع من الرجوع لا من النزول، فالجواب أنه لما كان النزول رجوعًا من فوق إلى تحت، صح ذلك.

فَسَجَدَ فِي أَضَلِّ الْمَنْبَرِ ثُمَّ عَادَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي»⁽¹⁾.

(فَسَجَدَ فِي أَضَلِّ الْمَنْبَرِ) أي: على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه.
(ثُمَّ عَادَ)، أي: إلى المنبر، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني، فخطب الناس عليه، ثم أقيمت الصلاة، فكبر، وهو على المنبر، فأفادت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة.

(فَلَمَّا فَرَغَ) من الصلاة (أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) بوجهه الكريم، (فَقَالَ) ﷺ مبيناً لأصحابه حكمة ذلك: (أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا) بي (وَلِتَعْلَمُوا صَلَاتِي) بكسر اللام وفتح المثناة الفوقية وتشديد اللام، أصله: لتتعلموا، فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، وعرف منه أن الحكمة في صلاته على المنبر أن يراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض، وقال ابن حزم وبكيفية هذه الصلاة، قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ وَاللِّيثُ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ، وَمَالِكُ وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجِيزَانَهَا، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: الْأَشْبَهُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ خَاصَةً لَهُ ﷺ، وَفِي الْحَدِيثِ أَنْ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا يَخَالِفُ الْعَادَةَ يَبِينُ حِكْمَتُهُ لِأَصْحَابِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى هَذِهِ الصَّلَاةَ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ بَيْنَ أَنْ ذَلِكَ لَتَلِكِ الْمَصْلَحَةِ، فَنَقُولُ: إِذَا كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ لِمَصْلَحَةٍ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَفْسُدَ صَلَاتُهُ، وَلَا يَكْرَهُ أَيْضًا كَمَا فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ أَنْفَرْدَ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَجْذِبَ وَاحِدًا مِنَ الصَّفِّ إِلَيْهِ، وَيَصْطَفَانِ، فَإِنَّ الْمَجْذُوبَ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ، وَلَوْ مَشَى خُطْوَةً أَوْ خُطُوتَيْنِ، وَبِهِ صَرَحَ أَصْحَابُنَا فِي الْفَقْهِ، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْفِعْلَ الْكَثِيرَ كَالْخُطُواتِ وَغَيْرِهَا، إِذَا تَفَرَّقَ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ، لِأَنَّ النُّزُولَ عَنِ الْمَنْبَرِ وَالصُّعُودَ قَدْ تَكَرَّرَ جَمْلَتُهُ كَثِيرَةً، وَلَكِنْ أَفْرَادَهُ الْمُتَفَرِّقَةَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا قَلِيلٌ، وَفِيهِ اسْتِحْبَابُ اتِّخَاذِ الْمَنْبَرِ لِكَوْنِهِ أَبْلَغُ فِي مَشَاهِدَةِ الْخُطِيبِ وَالسَّمَاعِ مِنْهُ، وَفِيهِ أَيْضًا جَوَازُ قَصْدِ تَعْلِيمِ الْمَأْمُومِينَ لِأَفْعَالِ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ، وَارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِينَ، وَشُرُوعِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ لِكُلِّ خُطِيبٍ، وَفِيهِ أَيْضًا اسْتِحْبَابُ الْإِسْتِفْتَاكِحِ بِالصَّلَاةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ جَدِيدٍ، إِمَّا شُكْرًا وَإِمَّا تَبَرُّكًا، وَرِجَالُ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ بُلْخِي وَهُوَ شَيْخُ الْمُؤَلِّفِ وَمَدَنِيِّينَ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

918 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَنَسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «كَانَ جَذَعٌ يَقُومُ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ،

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ)، هو سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء المصري، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي كثير الأنصاري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي)، بالإفراد (يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (ابْنُ أَنَسٍ)، هو حفص بن عبيد الله بن أنس، وقد بينه باسمه في الرواية المعلقة التي تأتي عن قريب، وقال الْكِرْمَانِيُّ: هو مجهول، فصار الإسناد به من باب الرواية عن المجاهيل، ثم أجاب عنه بأنه لما كان يَحْيَى لا يروي إلا عن العدل الضابط، فلا بأس به، أو لما علم في الطريق الذي بعده أنه حفص بن عبيد الله بن أنس، اكتفى به.

وقال ابن مسعود الدمشقي في «الأطراف»: إنما أبهم الْبُخَارِيُّ حفصًا؛ لأنَّ مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كثير يقول عبيد الله بن حفص فيقلبه، وكذا رواه أَبُو نُعَيْمٍ في «المستخرج» من طريق مُحَمَّد بن مسكين، عن ابن أبي مريم، شيخ الْبُخَارِيِّ فيه، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن يعقوب بن إسحاق عن يَحْيَى ابن سعيد، ولكن أخرجه من طريق أبي الأحوص مُحَمَّد بن الهيثم عن ابن أبي مريم، فَقَالَ عن حفص بن عبيد الله على الصواب، وقال: الصواب فيه حفص بن عبد الله.

وقال الْبُخَارِيُّ في تاريخه: قَالَ بعضهم عبيد الله بن حفص، ولا يصح، وفي نسخة أبي ذر: حفص بن عبد الله، بتكبير العبد، وصوابه: عبيد الله مصغراً، وحفص هذا روى له الْبُخَارِيُّ ومسلم، روى عن جده وجابر بن عبد الله وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم، وقال أبو حاتم: لا يثبت له السماع إلا من جده، والله أعلم.

(أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ جَذَعٌ) بكسر الجيم وسكون الدال المعجمة واحد جذوع النخل.

(يَقُومُ) مستنداً (إِلَيْهِ) وفي رواية يقوم عليه (النَّبِيُّ)، ويروي رسول الله ﷺ إذا خطب الناس.

فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ سَمِعْنَا لِلْجَذَعِ مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ»

(فَلَمَّا وُضِعَ لَهُ الْمِنْبَرُ) أي : لأجل الخطبة وبه يطابق الحديث الترجمة.
(سَمِعْنَا لِلْجَذَعِ) المعهود صوتًا (مِثْلَ أَصْوَاتِ الْعِشَارِ) بكسر العين المهملة بعدها شين معجمة، جمع عشراء، بالضم ثم الفتح، وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر، ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد.

وفي المطالع العشار النوق الحوامل، وقال الداوودي : هي التي معها أولادها، وقال الخطابي : هي التي قاربت الولادة، يقال : ناقة عشراء، ونوق عشار على غير قياس، ونقل ابن التين أنه ليس في الكلام فعلاء يجمع على فعال غير نفساء وعشراء، ويجمع على عشراوات ونفساوات.

وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند النَّسَائِيِّ في الكبرى : اضطربت تلك السارية كحنين الناقة الخلوغ وهي بفتح الخاء المعجمة وضم اللام المخففة آخرها جيم الناقة التي انتزع منها ولدها، والحنين هو صوت المشتاق المتألم عند الفراق (حَتَّى نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ) من المنبر (فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ) فسكن، وعن الطفيل بن أبي كعب عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْلِي إِلَى جَذَعٍ إِذَا كَانَ الْمَسْجِدَ عَرِيشًا، وَكَانَ يَخْطُبُ إِلَى ذَلِكَ الْجَذَعِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ ذَلِكَ مَنِيرًا تَقُومُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَتَسْمَعُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَطْبَتَكَ، قَالَ : نَعَمْ، فَصَنَعَ لَهُ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ، فَلَمَّا صَنَعَ الْمَنْبَرَ وَضَعَ مَوْضِعَهُ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَبَدَأَ الرَّسُولُ ﷺ أَنْ يَقُومَ فَيَخْطُبُ عَلَيْهِ، فَمَرَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا جَازَ الْجَذَعِ الَّذِي كَانَ يَخْطُبُ إِلَيْهِ خَارَ حَتَّى تَصْدَعُ وَانْشَقَّ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا سَمِعَ صَوْتَ الْجَذَعِ، فَمَسَحَ بِيَدِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْمَنْبَرِ، وَقِيلَ : لَمَّا سَكَنَ لَمْ يَزَلْ عَلَى حَالِهِ، فَلَمَّا هَدَمَ الْمَسْجِدَ أَخَذَ ذَلِكَ أَبِي بَنَ كَعْبٍ، فَكَانَ عِنْدَهُ إِلَى أَنْ بَلِيَ وَأَكَلَتْهُ الْأَرْضُ، فَعَادَ رِفَاتًا، رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ، وَفِي رِوَايَةٍ : لَمَّا وَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْجَذَعِ سَكَنَ حَنِينَهُ، وَجَاءَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى : لَوْ لَمْ أَفْعَلْ ذَلِكَ لَحَنَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

وحكى بعضهم : أنه ﷺ كان يخطب على منبر من طين قبل أن يتخذ المنبر الذي من الخشب، ويرده الحديث الذي تقدم أنه كان يستند إلى جذع إذا خطب،

قَالَ سُلَيْمَانُ: عَنْ يَحْيَى، أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ.....

ثم اعلّم أن المنبر لم يزل على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ست درجات من أسفله، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير ابن بكار في أخبار المدينة بإسناده إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف، قَالَ: بعث معاوية إلى مروان، وهو عامله على المدينة أن يحمل المنبر إليه، فأمر به فقلع، فأظلمت المدينة، فخرج مروان فخطب فَقَالَ: إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه، فدعا نجارًا، وكان ثلاث درجات، فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم، ورواه من وجه آخر، قَالَ: فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم، قَالَ: وزاد فيه ست درجات، وقال: إنما زدت فيه حين كثر الناس، فإن قيل: روى أبو داود عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما بدن، قَالَ له تميم الداري: ألا أتخذ لك منبرًا يا رسول الله، يجمع أو يحمل عظامك؟

قال: «بلى»، فاتخذ له منبرًا مرقاتين، أي: اتخذ له منبرًا درجتين، فبينه وبين ثابت في الصحيح أنه ثلاث درجات منافاة، فالجواب أن من قَالَ مرقاتين لم يعتبر الدرجة التي كان يجلس عليها، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وقال ابن النجار وغيره: استمر على ذلك إلا ما أصلح منه إلى أن احترق سجد المدينة سنة أربع وخمسين وستمائة، فاحترق، ثم جدد المظفر صاحب اليمن سنة ست وخمسين وستمائة منبرًا، ثم أرسل الطاهر بعد عشر سنين منبرًا، فأزيل منبر المظفر، فلم يزل ذلك إلى هذا العصر، فأرسل الملك المؤيد شيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في سنة عشرين وثمانمائة منبرًا جديدًا، وكان أرسل في سنة ثمان مائة عشرة منبرًا جديدًا أيضًا إلى مكة، ثم في الحديث علم عظيم من أعلام نبوته ﷺ، ودليل على صحة رسالته، وذلك أن الله تعالى جعل للجدع حياة حن بها، وهذا من باب الإفضال من الرب جل جلاله الذي يحيي الموتى بقوله كن فيكون، وفيه رد على القدرية، لأن الصياح ضرب من الكلام، وهم لا يجيزون الكلام إلا ممن له فم ولسان.

(قَالَ) وفي رواية، وقال: (سُلَيْمَانُ) هو ابن أبي بلال، لا سليمان بن كثير، لأن سليمان بن كثير رواه عن يَحْيَى عن سعيد بن المسيب، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن سعيد، (أَخْبَرَنِي) أي: قَالَ أَخْبَرَنِي بالافراد (حَفْصُ بْنُ

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا⁽¹⁾.

919 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: «مَنْ جَاءَ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَلْيَغْتَسِلْ»⁽²⁾.

27 - باب الْخُطْبَةِ قَائِمًا

وَقَالَ أَنَسٌ: «بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا».

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا) وفي رواية جابر بن عبد الله، وهذا التعليق وصله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في علامات النبوة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) ابْنُ أَبِي إِيَّاسٍ وفي رواية سقط لفظ ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ) وهو موضع الترجمة.

(فَقَالَ) في خطبته: (مَنْ جَاءَ إِلَى) صلاة (الْجُمُعَةِ، فَلْيَغْتَسِلْ) أي: ندبًا، وقد مر ما يتعلق به.

27 - باب الْخُطْبَةِ قَائِمًا

(باب الْخُطْبَةِ) يكون الخطيب فيها (قَائِمًا) فيكون قائمًا خبر يكون المقدر، ويجوز أن يكون التقدير هذا باب ترجمته الخطبة يخطبها الخطيب حال كونه قائمًا.

(وَقَالَ أَنَسٌ) أي: ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بَيْنَا) أصله بين، فأشبع فتحة النون، أي: بين أوقات.

(النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ) حال كونه (قَائِمًا) والجملة مضاف إليها لكلمة بينا، وهو ظرف زمان بمعنى المفاجأة مضاف إلى جملة اسمية، محتاج إلى جواب يتم به المعنى، وجوابه في حديث الاستسقاء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(1) أطرافه 449، 2095، 3584، 3585 - تحفة 2232 ل - 2/12.

(2) طرفاه 877، 894 - تحفة 6924.

920 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ قَائِمًا، ثُمَّ يَقْعُدُ، ثُمَّ يَقُومُ كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) بضم العين فيهما ابن ميسرة البصري، ثم البغدادي أبو سعيد (الْقَوَارِيرِيُّ) بالقاف نسبة لمن يعمل القوارير أو يبيعها، مات سنة خمس وثلاثين، (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) ابن سليم الهجيمي البصري، مات سنة ست وثلاثين وثمانين ومائة، وقد مر ذكره في استقبال القبلة، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُمَرَ ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي، وفي رواية سقط لفظ ابن عمر، (عَنْ نَافِعٍ)، مولى ابن عمر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني قد أخرج منته مسلم والترمذي أيضًا في الصلاة.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ) زاد أحمد والبخاري في روايتهما يوم الجمعة، حال كونه (قَائِمًا، ثُمَّ) كان ﷺ (يَقْعُدُ) بعد الخطبة الأولى، (ثُمَّ يَقُومُ) للخطبة الثانية (كَمَا تَفْعَلُونَ الْآنَ) من القيام والقعود المترجم له بعد بابين إن شاء الله تعالى، قَالَ الزين العراقي في شرح التِّرْمِذِيِّ، وفي الحديث اشتراط القيام في الخطبتين إلا عند الفجر، وإليه ذهب الشَّافِعِيُّ وأحمد في رواية، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: لا يدل الحديث على الاشتراط غاية ما في الباب أنه يدل على السنية، وفي التوضيح القيام للقادر شرط لصحتها، وكذا الجلوس بينهما عند الشَّافِعِيِّ وأصحابه، فإن عجز عنه استخلف، فإن خطب قاعدًا أو مضطجعًا للعجز جاز، كالصلاة، ويصح الاقتداء به حينئذ، وعندنا وجه أنها تصح قاعدًا للقادر وهو شاذ نعم هو مذهب أَبِي حَنِيفَةَ ومالك وأحمد، كما حكاه النووي عنهم، قاسوه على الأذان، وحكى ابن بطال عن مالك كالشافعي، وعن ابن القصار كأبي حنيفة ونقل ابن التين عن القاضي أَبِي مُحَمَّدٍ أنه مسيء ولا تبطل، وقال القاضي عياض المذهب وجوبه من غير اشتراط، وقال شيخ المالكية خليل، وفي وجوب القيام لها تردد، وعلى قول الاشتراط يجوز الاقتداء بمن

(1) طرفه 928 - تحفة 7879.

أخرجه مسلم في الجمعة باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة وما فيهما من الجلسة رقم (861).

خطب عن غير قيام، سواء قَالَ لا أستطيع أم سكت، لأن الظاهر أنه إنما قعد أو اضطجع لعجزه، فإن ظهر أنه كان قادرًا، فهو كإمام ظهر أنه كان جنبًا. واستدل بعضهم للشافعي بما في صحيح مسلم أن كعب بن عجرة دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعدًا، فَقَالَ: انظروا إلى هذا الخطيب يخطب قاعدًا، وقال تعالى: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11]، وفي صحيح ابن خزيمة: قَالَ كعب: ما رأيت كاليوم قط إمام يؤم المسلمين يخطب وهو جالس، وأجيب عنه بأن إنكار كعب عليه إنما هو لتركه السنة، ولو كان القيام شرطًا لما صلوا معه مع ترك الفرض، وقيل: إنه إنما صلى خلفه مع ترك القيام الذي هو شرط لخوف الفتنة، أو هو إنما قعد لعذر أو كان قعوده عن اجتهاد منه، كما قالوه في إتمام عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصلاة في السفر.

وقد أنكر ذلك ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم إنه صلى خلفه، فأتى واعتذر بأن الخلاف شر، واحتجوا أيضًا بما رواه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة من رواية سماك بن حرب عن جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ويذكر الناس، وفي رواية: كان يخطب قائمًا، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائمًا، فمن نبأك أنه كان يخطب جالسًا، فقد كذب فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة، فليتأمل.

وجه التأمل أن هذا العدد من الجمع إنما يكمل في نيف وأربعين سنة، وهذا القدر لم يصله رسول الله ﷺ، وما قاله النووي من أن المراد الصلوات الخمس لا الجمع، فمدفوع بأن سياق الكلام ينافي هذا التأويل، لأن الكلام في الجمع لا في الصلوات الخمس، وإنما ذلك محمول على المبالغة، والله أعلم.

واحتجوا أيضًا بما رواه ابن أبي شيبة عن طاوس، قَالَ: خطب رسول الله ﷺ وأبو بكر وعثمان وعمر رضي الله عنهم قائمًا، وأول من جلس على المنبر معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الشَّعْبِيُّ حين كثر شحم بطنه ولحمه، ورواه ابن حزم عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا، والجواب عنه وعن كل حديث ورد فيه القيام في خطبة النبي ﷺ وعن قوله: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾ بأن ذلك إخبار عن حالته التي كان عليها عند انفضاضهم، وبأنه ﷺ يواظب على الشيء الفاضل مع جواز

28 - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ، وَاسْتَقْبَالَ النَّاسِ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ⁽¹⁾

غيره ونحن نقول به، ومن أقوى الحجج لأصحابنا الحنفية ما رواه البُخَارِيُّ عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمَنبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَحَدِيثٌ سَهْلٌ: مُرِيَ غَلَامُكَ النِّجَارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلِمَتُ النَّاسِ.

28 - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ، وَاسْتَقْبَالَ النَّاسِ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ

باب: وَاسْتَقْبَالَ النَّاسِ الْإِمَامَ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ الْاسْتِقْبَالِ إِذَا خَطَبَ، وَفِي رَوَايَةٍ: (باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ، وَاسْتَقْبَالَ النَّاسِ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ)،

(1) قَالَ الْعَيْنِيُّ: بَعْدَهَا بَسْطٌ فِي الْأَثَارِ وَالرَوَايَاتِ فِي ذَلِكَ: وَفِي الْمَبْسُوطِ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا فَرَّغَ الْمُؤَذِّنُ مِنْ أَذَانِهِ أَدَارَ وَجْهَهُ إِلَى الْإِمَامِ، وَهُوَ قَوْلٌ شَرِيحٌ وَغَيْرُهُ مِنَ التَّابِعِينَ، بَسْطُ أَسْمَاءِهِمُ الْعَيْنِيُّ، قَالَ: وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَهَذَا كَالْإِجْمَاعِ، وَقَالَ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ يَسْتَحْبُونَ اسْتِقْبَالَ الْإِمَامِ إِذَا خَطَبَ، انْتَهَى مَلْخُصًا. وَقَالَ الْمَوْفِقُ: يَسْتَحِبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ النَّاسَ الْخَطِيبُ، قَالَ الْأَثَرُمُ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: يَكُونُ الْإِمَامُ مُتَبَاعِدًا فَإِذَا أُرِدْتُ أَنْ أَنْحَرِفَ إِلَيْهِ حَوْلْتُ وَجْهِي عَنِ الْقِبْلَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ تَنْحَرِفُ إِلَيْهِ، وَمِمَّنْ كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنْسَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: هَذَا كَالْإِجْمَاعِ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا.

وَاسْتِقْبَالَ الْقَوْمِ الْإِمَامَ وَاجِبٌ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لِلْمَالِكِيَّةِ كَمَا فِي الدَّرَدِيرِ، وَفِي الْعَيْنِيِّ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ وَالتَّوْنُوِيُّ بِاسْتِحْبَابِ ذَلِكَ، وَصَرَحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ بِوُجُوبِ ذَلِكَ، أَهـ. قَالَ الْحَلِيُّ: وَفِي الْمَبْسُوطِ يَسْتَحِبُّ لِلْقَوْمِ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْإِمَامَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَرَّغَ الْمُؤَذِّنُ مِنْ أَذَانِهِ أَدَارَ وَجْهَهُ إِلَى الْإِمَامِ؛ لَكِنِ الرَّسْمُ الْآنَ أَنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ الْقِبْلَةَ لِلْحَرَجِ فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، كَذَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ لِلْسُرُجِيِّ، أَهـ.

وَفِي الْجَرِّ: ثُمَّ قَوْلُهُمْ إِنْ السَّنَةَ فِي الْمُسْتَمْتَعِ اسْتِقْبَالَ الْإِمَامِ مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ مِنْ اسْتِقْبَالِ الْمُسْتَمْتَعِ لِلْقِبْلَةِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي التَّجْنِيسِ: وَالرَّسْمُ فِي زَمَانِنَا أَنَّ الْقَوْمَ يَسْتَقْبِلُونَ الْقِبْلَةَ، قَالَ: لِأَنَّهُمْ لَوْ اسْتَقْبَلُوا الْإِمَامَ لَحَرَجُوا فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ بَعْدَ فَرَاغِهِ لَكثْرَةِ الزَّحَامِ، وَجَزَمَ فِي الْخُلَاصَةِ بِأَنْ يَسْتَحِبُّ اسْتِقْبَالَهُ إِنْ كَانَ أَمَامَ الْإِمَامِ؛ فَإِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ قَرِيبًا مِنَ الْإِمَامِ يَنْحَرِفُ إِلَى الْأَمَامِ مُسْتَعِدًّا لِلْسَّمَاعِ، أَهـ. وَفِي الْكَوْكَبِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ اسْتِقْبَالَ عَيْنِ الْإِمَامِ؛ بَلْ اسْتِقْبَالَ جِهَتِهِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ مِنَ التَّحَلُّقِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ الْمُنْهَيَّ عَنْهُ بِحَدِيثٍ آخَرَ، أَهـ.

وَاسْتَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنْسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهذه الرواية تحتاج إلى تكلف من جهة الإعراب.

(وَاسْتَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (وَأَنْسَ) هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (الإمام)، أما أثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فوصله البيهقي من طريق الوليد بن مسلم بإسناده عن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يفرغ من سبخته يوم الجمعة قبل خروج الإمام، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله، وأما أثر أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأخرجه ابن أبي شعبة بإسناده عن المستمر ابن ريان، قَالَ: رأيت أنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا أخذ الإمام يوم الجمعة في الخطبة يستقبله بوجهه، وروى ابن المنذر من وجه آخر عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه جاء يوم الجمعة، فاستند إلى الحائط واستقبل الإمام.

قَالَ ابن المنذر: ولا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء، وحكى غيره عن سعيد بن المسيب أنه كان يستقبل هشام بن إِسْمَاعِيلَ إذا خطب فوكل به هشام شرطياً يعطفه إليه، وهشام هذا هو هشام بن إِسْمَاعِيلَ بن الوليد بن المغيرة المخزومي كان والياً بالمدينة وهو الذي ضرب سعيد بن المسيب أفضل التابعين بالسياط، فويل له من ذلك، وروى عن الحسن أنه استقبل القبلة ولم ينحرف إلى الإمام، وروى الترمذي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجهنا، وفي إسناده مُحَمَّدُ بن الفضل، وقال الترمذي هو ضعيف ذاهب الحديث عند أصحابنا، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول سُفْيَانَ الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، ولا يصح في هذا الباب عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شيء، وروى ابن ماجة عن عدي بن ثابت عَنْ أَبِيهِ، كان النَّبِيُّ ﷺ إذا قام على المنبر استقبله الناس، وفي سنن الأثرم عن مطيع عَنْ أَبِيهِ عن جده، قَالَ: كان رسول الله ﷺ إذا قام على المنبر أقبلنا بوجهنا إليه، وقال ابن أبي شعبة: أنا هشيم، أَخْبَرَنَا عبد الحميد بن جعفر الأنصاري بإسناد لا أحفظه، قَالَ: كانوا يجيئون يوم الجمعة يجلسون حول المنبر، ثم يقبلون على النَّبِيِّ ﷺ بوجوههم، وفي «المبسوط» كان أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إذا فرغ المؤذن من أذانه أدار وجهه إلى الإمام، وهو قول شريح وطاوس ومجاهد وسالم والقاسم،

921 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ»⁽¹⁾.

وزازان وعمر بن عبد العزيز وعطاء، وبه قَالَ مالك والأوزاعي والثوري وسعيد ابن عبد العزيز وابن جابر، ويزيد بن أبي مريم، والشافعي، وأحمد وإسحاق، قَالَ ابن المنذر: وهذا كالإجماع.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء، أبو زيد الزهراني أو الطفاوي البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ هِلَالِ ابْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ) هو هلال بن علي بن أسامة العامري المدني، وقد ينسب إلى جده، ويقال: هلال بن أبي هلال، وقد تقدم ذكره في أول كتاب العلم، (حَدَّثَنَا عَطَاءُ ابْنُ يَسَارٍ) بالمشناة التحتية وبالمهملة، (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ) لفظ ذات مقحم، وهو من باب إضافة المسمى إلى اسمه.

(عَلَى الْمِنْبَرِ) أي: مستدبر القبلة، (وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ) ومطابقتها للترجمة من حيث إن جلوسهم حول النَّبِيِّ ﷺ لا يكون إلا وهم ينظرون إليه، وهو عين الاستقبال، وهذا الحديث ظرف من حديث طويل يأتي إن شاء الله تعالى بمباحثه في الزكاة في باب الصدقة على اليتامى، وباب الرقاق أَيْضًا.

ثم الحكمة في استقبال الخطيب: أن يتفرغوا لسماع موعظتهم وتدبر كلامه، ولا يشتغلوا بغيره، قَالَ الفقهاء: إنما استدبر الخطيب القبلة، لأن إن استقبلها، فإن كان في صدر المسجد كان مستدبرًا للقوم واستدبارهم وهم المخاطبون قبيح خارج عن عرف المخاطبات، وإن كان في آخره، فإما أن يستقبله القوم فيكونوا مستدبري القبلة، واستدبار واحد أهون من استدبار الجماعة، وإما أن يستدبروه فيلزم الهيئة القبيحة، ولو خالف الخطيب فاستدبرهم واستقبل القبلة كره، وصحت خطبته، وحكى الشاشي وجها شاذًا أنه لا يصح، فإن قيل ما المراد باستقبال الناس الخطيب هل المراد من يواجهه أو المراد جميع

أهل المسجد حتى إن من هو في الصف الأول والثاني، وإن طالت الصفوف ينحرفون بأبدانهم أو بوجوههم لسماع الخطبة، فالجواب أن الظاهر أن المراد بذلك من يسمع الخطبة دون من بعد فلم يسمع، فاستقبال القبلة أولى به من توجهه لجهة الخطيب، ثم إن الرافعي والنووي جزما باستحباب ذلك، وصرح القاضي أبو الطيب بوجوب ذلك، ثم بقي هنا استقبال الخطيب للناس، فذكر الرافعي أنه من سنن الخطبة ولو خطب مستدبر الناس جاز، وإن خالف السنة، وحكى في البيان وغيره وجه أنه لا يجزئه كما ذكرنا عن قريب عن الشاشي، فإن قيل فما الحكمة في تحويل النَّبِيِّ ﷺ ظهره إلى الناس في خطبة الاستسقاء، فالجواب أن الحكمة فيه التفاؤل بتغيير الحال، كما قلب رداءه فيها تفاؤلاً بذلك، فأما في الجمعة فلم ينقل ذلك مع كونه قد استسقى في خطبة الجمعة، ولم يحول وجهه في الدعاء للقبلة، وكل منهما أصل بنفسه لا يقاس عليه غيره.

واستنبط الماوردي وغيره من الحديث المذكور أن الخطيب لا يلتفت يمينا ولا شمالاً حالة الخطبة، وفي شرح المذهب اتفق العلماء على كراهة ذلك، وهو معدود في البدع المنكرة، خلافاً لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه قَالَ: يلتفت يمنة ويسرة، كالأذان، نقله الشيخ أبو حامد، قَالَ الْعَيْنِيُّ في هذا النقل عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ نظر ولا يصح ذلك عنه ومن السنة عندنا أن يترك الخطيب السلام من وقت خروجه إلى دخوله من الصلاة والكلام أَيْضًا، وبه قَالَ مالك.

وقال الشَّافِعِيُّ وأحمد السنة إذا صعد المنبر أن يسلم على القوم إذا أقبلهم بوجهه، كذا روى عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ الْعَيْنِيُّ هذا الحديث أورده ابن عدي من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ترجمة عيسى ابن عبد الله الأَنْصَارِيِّ وضعفه، وكذا ضعفه ابن حبان، وأما ما رواه ابن أبي شيبه ثنا أبو أسامة عن مجالد عن الشَّعْبِيِّ، قَالَ: كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس، فَقَالَ: «السلام عليكم» الحديث، فهو مرسل لا يحتج به عندهم، وقال عبد الحق في الأحكام الكبرى: هو مرسل وإن أسنده أحمد من حديث عبد الله بن لهيعة، فهو معدود في الضعفاء، فلا يحتج به، وقال البيهقي الحديث ليس بقوي، ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري ويماني

29 - باب: مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ: أَمَّا بَعْدُ

رَوَاهُ عِكْرِمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ومدني، وشيخ البخاري فيه من أفراد.

وقد أخرج مثنى المؤلف في الزكاة والجهاد والرقاق أيضًا، وأخرجه مسلم في الزكاة، وكذا النسائي والترمذي.

29 - باب: مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ: أَمَّا بَعْدُ

(باب) بالتنوين (مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الثَّنَاءِ) على الله عَزَّ وَجَلَّ: (أَمَّا بَعْدُ) أي: فقد أصاب السنة، أو كلمة موصولة مضاف إليها للباب، فيكون باب غير منون، وكان البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ لم يجد في صفة خطبة النَّبِيِّ ﷺ يوم الْجُمُعَةِ حديثًا على شرطه، فاقصر على ذكر الثناء واللفظ الذي وضع للفصل بينه وبين ما بعده من موعظة ونحوها، قَالَ أَبُو إِسْحَاق: إذا كان رجل في حديث وأراد أن يأتي بغيره، قَالَ أما بعد ببناء بعد على الضم، وأجاز الفراء أما بعدا بالنصب والتنوين، وأما بعد بالرفع والتنوين، وأجاز هشام أما بعد بفتح الدال، والمشهور هو الأول، واختلف في أول من قالها، ف قيل داود عليه الصلاة والسلام، رواه الطبراني مَرْفُوعًا من حديث أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي إسناده ضعف، وأنه فصل الخطاب الذي أتاه الله تعالى، وقيل قس بن ساعدة، وقيل: يعرب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤي جد النَّبِيِّ ﷺ، وقيل: سحبان بن وائل، وفي غرائب مالك للدارقطني بسند ضعيف لما جاء ملك الموت إلى يعقوب عليه الصلاة والسلام.

قَالَ يعقوب في جملة كلامه: أما بعد، إنا أهل بيت موكل ببناء البلاء، وذكر الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْقَادِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّهَائِيُّ أن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم رَوَوْا هذه اللفظة من سيدنا رسول الله ﷺ، منهم سعد بن أبي وقاص، وابن مسعود، وأبو سعيد الخُدْرِيُّ، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهم ممن ذكرهم الْعَيْنِيُّ رضي الله عنهم.

(رَوَاهُ) أي: روى قول: أما بعد في الخطبة (عِكْرِمَةُ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، وهذا التعليق وصله المؤلف

922 - وَقَالَ مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ، قُلْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: إِلَى السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: آيَةُ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ، قَالَتْ: فَأَطَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ عَنْ ابْنِ الْغَسِيلِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَنْبَرِ، الْحَدِيثُ.

(وَقَالَ مَحْمُودٌ) هُوَ ابْنُ غِيلَانَ، أَحَدُ مَشَايِخِ الْمُؤَلِّفِ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَإِنَّمَا قَالَ وَقَالَ مَحْمُودٌ، وَلَمْ يَقُلْ حَدَّثَنَا أَوْ أَخْبَرَنَا، لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ لَهُ مُحَاوَرَةً وَمَذَاكِرَةً، لَا نَقْلًا وَتَحْمِيلًا، لَكِنْ كَلَامُ أَبِي نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» يَشْعُرُ بِأَنَّهُ قَالَ حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، فَلَا يَكُونُ مِمَّا ذَكَرَهُ مُحَاوَرَةً.

(حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ اللَّيْثِيُّ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ) ابْنُ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالتَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ (فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ) ابْنُ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، امْرَأَةُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، فَهِيَ بِنْتُ عَمِّهِ وَزَوْجَتِهِ، (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) وَفِي رِوَايَةٍ: زَيْدٌ، لَفْظُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرِجَالُ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ مَرْوَزِيِّ وَكُوفِيِّ وَمَدَنِيِّ، وَفِيهِ رِوَايَةُ التَّابِعِيَّةِ عَنِ الصَّحَابِيَّةِ عَنِ الصَّحَابِيَّةِ أَيْضًا، وَقَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثُ فِي بَابٍ مِنْ أَجَابِ الْفَتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، وَذَكَرَ أَيْضًا مِنْ أَخْرَجَهُ غَيْرُ الْمُؤَلِّفِ.

(قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى) أُخْتِي (عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ.

(قُلْتُ) وَفِي رِوَايَةٍ: فَقُلْتُ، أَيْ: مُسْتَفْهِمَةٌ: (مَا شَأْنُ النَّاسِ) أَيْ: قَائِمِينَ فَرَعِينَ.

(فَأَشَارَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِرَأْسِهَا: إِلَى السَّمَاءِ) يَعْنِي: أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ انْكَسَفَتْ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ لِذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَقُلْتُ: آيَةُ؟) أَصْلُهُ بِهِمَزَةُ الِاسْتِفْهَامِ، أَيْ: أَهَذِهِ آيَةٌ، أَيْ: عَلَامَةٌ لِعَذَابِ النَّاسِ، كَأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ لَهُ، (فَأَشَارَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (بِرَأْسِهَا: أَيْ نَعَمْ) هِيَ آيَةٌ.

(قَالَتْ) أَسْمَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَأَطَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) صَلَاةَ الْكُسُوفِ

جِدًّا حَتَّى تَجْلَانِي الْعَشِيَّ، وَإِلَى جَنْبِي قِرْبَةً فِيهَا مَاءٌ، فَفَتَحْتُهَا، فَجَعَلْتُ أَصْبُ مِنْهَا عَلَى رَأْسِي، فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، وَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».

قَالَتْ: - وَلَعَطَ نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاَنْكَفَأَتْ إِلَيْهِنَّ لِأَسْكَنْتَهُنَّ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا قَالَ؟ قَالَتْ: قَالَ: - «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيْتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا،

(جِدًّا حَتَّى تَجْلَانِي) بفتح المثناة الفوقية والجيم وتشديد اللام، وأصله: تجلاني، أي: علاني (الْعَشِيَّ) بفتح الغين المعجمة وسكون الشين المعجمة آخره تحتية مخففة، أي: حتى كنت مغشياً عليها، (وَإِلَى جَنْبِي قِرْبَةً) بكسر القاف، أي: مزادة (فِيهَا مَاءٌ، فَفَتَحْتُهَا) أي: بعد أن أفقت بعض الإفاقة، (فَجَعَلْتُ أَصْبُ مِنْهَا عَلَى رَأْسِي، فَأَنْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من الصلاة (وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ) أي: انكشفت والجملة حالية.

(فَخَطَبَ) ﷺ (النَّاسَ، وَحَمِدَ اللَّهَ) بالواو، وفي رواية: فحمد الله، بالفاء. (بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ») ليفصل بين الثناء على الله عَزَّ وَجَلَّ، وبين الخبر الذي يريد إعلام الناس به في الخطبة، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: كلمة أما لا بد لها من أخت، فما هي إذا وقعت بعد الثناء على الله عَزَّ وَجَلَّ، كما هو العادة في ديباجة الرسائل والكتب، وأجاب بأنه الثناء المقدم عليه، كأنه قَالَ أما الثناء، فكذا أما بعد، فكذا ولا يلزم في قسمه أن يصرح بلفظه، بل يكفي ما يقوم مقامه. (قَالَتْ) أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَلَعَطَ) بفتح الغين وقيل بكسرها، من اللغظ بالتحريك، وهي الأصوات المختلفة التي لا تفهم.

(نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَاَنْكَفَأَتْ) وأصله من كفأت الإناء، إذا أملت وكبته -، أي: لمت بوجهي، ورجعت (إِلَيْهِنَّ لِأَسْكَنْتَهُنَّ)، من الإسكات. (فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (مَا قَالَ؟)، أي: أي شيء قاله ﷺ.

(قَالَتْ: قَالَ: - مَا مِنْ شَيْءٍ) كلمة ما نافية، وكلمة من زائدة لتأكيد النفي، وشيء اسم ما (لَمْ أَكُنْ أُرِيْتُهُ) بضم الهمزة قبل الراء من الإراءة.

(إِلَّا قَدْ) وفي رواية: إلا وقد (رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا) استثناء مفرغ من أعم الأحوال، قائم مقام خبرنا حتى الجنة والنار، يجوز فيهما الرفع على أن حتى

حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِنَّهُ قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ، مِثْلَ - أَوْ قَرِيبَ مِنْ - فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ

ابتدائية، أي: (حَتَّى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) مرئيتان، ويجوز فيهما النصب على أن حتى عاطفة على الضمير المنصوب في رأيته، ويجوز الجر أيضًا على أن حتى جارة، ثم الرؤية هنا يحتمل أن تكون رؤية عين بأن كشف الله تعالى لنبيه ﷺ عن ذلك كرؤية المسجد الأقصى حتى وصفه لقريش، ويحتمل أن تكون رؤية علم ووحى بأن أطلعه وعرفه من أمورها تفصيلًا بما لم يكن يعرفه قبل ذلك، والله أعلم.

(وَإِنَّهُ) بكسر الهمزة (قَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ) على البناء لما لم يسم فاعله.

(أَنْتُمْ)، بفتح الهمزة (تُفْتَنُونَ)، أي: تمتحنون (فِي الْقُبُورِ) امتحانًا (مِثْلَ) بالنصب (أَوْ قَرِيبَ) شك من الراوي، وأصله مثل فتنة الدجال أو قريبًا (مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) وتحقيقه قد مر في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس في كتاب العلم، ثم استأنف، فَقَالَ بيانا لقوله تفتنون، ولذا لم يعطف عليه.

(يُؤْتَى أَحَدُكُمْ) على البناء للمفعول، (فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟) أي: النَّبِيُّ ﷺ، قيل: يصور صورته ﷺ، فيشار إليه، وقيل: يرفع الحجب بين الميت وبينه ﷺ حتى يراه ويسأل عنه، وفيه أن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال على أنه مقام امتحان وعدم رؤية شخصه الكريم أقوى في الامتحان، وعلى تقدير صحته يحتمل أن يكون ذلك لبعض دون بعض، وإلا ظهر أن يكون مختصًا بمن أدركه في حياته ﷺ، وتشرف برؤية طلعتة الشريفة، والأولى أنه من قبيل تنزيل الحاضر المعنوي منزلة الحاضر الصوري مبالغة، والله أعلم.

قال الطيبي: ودعاؤه بالرجل للتعبير بعبارة ليس فيها تعظيم امتحانًا للمسؤول لئلا يتلقن تعظيمه عن عبارة القائل، ثم يثبت الله الذين آمنوا، وفي رواية عند أحمد والطبراني ما تقول في هذا الرجل، قَالَ مَنْ قَالَ مُحَمَّدٌ، فيقول إلخ، ثم الخطاب في قوله ما علمك للمفتون، وأفرده بعد أن قَالَ تفتنون بالجمع، لأن السؤال عن العلم يكون لكل واحد وكذا الجواب.

(فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ) أي: المصدق بنبوته مُحَمَّدٌ ﷺ.

- أَوْ قَالَ: الْمُوقِنُ شَكَّ هِشَامَ - فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَاَمَّا وَأَجَبْنَا وَاتَّبَعْنَا وَصَدَّقْنَا، فَيَقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ إِنَّ كُنْتَ لَتُؤْمِنُ بِهِ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوْ قَالَ: الْمُرْتَابُ، شَكَّ هِشَامَ - فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ: قَالَ هِشَامُ: فَلَقَدْ قَالَتْ لِي فَاطِمَةُ فَأَوْعَيْتُهُ،

(أَوْ قَالَ: الْمُوقِنُ) أي: بنبوته من الإيقان.

(شَكَّ هِشَامَ) أي: ابن عروة، فإن قيل قد تقدم في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد أن الشاك فيه فاطمة، فما التلفيق بينهما، فالجواب أنه لا منافاة بينهما لجواز عروض الشك لهما.

(فَيَقُولُ: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ، هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ، جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ) أي: الآيات الظاهرات أو المعجزات الباهرات، (وَالْهُدَى) أي: بما يهدي إلى الحق، فهو من عطف العام على الخاص.

(فَاَمَّا)، أي: به (وَأَجَبْنَا) أي: وأجبناه وقبلنا ما جاء به، (وَاتَّبَعْنَا وَصَدَّقْنَا) بحذف المفاعيل في كلها.

(فَيَقَالُ لَهُ: نَمْ) نومًا (صَالِحًا)، أي: منتفعًا به أو المعنى، نم حال كونك صالحًا منتفعًا بأعمالك.

(قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ إِنَّ) مخففة من الثقيلة، مكسورة، أي: أن الشأن (كُنْتَ لَتُؤْمِنُ بِهِ) ودخلت اللام في لتؤمن للفرق بينها وبين النافية، وفي رواية: لمؤمنًا به.

(وَأَمَّا الْمُنَافِقُ) وهو الذي يظهر خلاف ما يبطن، (أَوْ قَالَ: الْمُرْتَابُ) وهو الشاك مقابل الموقن، وهذا اللفظ يشترك فيه الفاعل والمفعول، والتقدير مختلف.

(شَكَّ هِشَامَ، فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمَكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ)، وفي رواية: فقلته بالضمير المنصوب.

(قَالَ هِشَامُ: فَلَقَدْ قَالَتْ لِي فَاطِمَةُ) بنت المنذر، (فَأَوْعَيْتُهُ) أي: أدخلته في وعاء قلبي، والأصل في مثل هذا أن يقال وعيته، أي: حفظته، يقال: وعيت العلم، أي: حفظته، ويقال: أوعيت المتاع، أي: جعلته في وعاء، وفي بعض النسخ فوعيته على الأصل.

غَيْرَ أَنَّهَا ذَكَرَتْ مَا يُغْلَظُ عَلَيْهِ⁽¹⁾.

(غَيْرَ أَنَّهَا) أي: فاطمة (ذَكَرَتْ مَا يُغْلَظُ عَلَيْهِ) ويروى ما يغلظ فيه، وفي الحديث فتنة القبر ولا فتنة أعظم من هذه الفتنة، وقد وردت فيها أحاديث كثيرة منها حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه الترمذي من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ، أَوْ قَالَ أَحَدُكُمْ أَنَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخَرِ النُّكَيْرُ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ، فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَقُولُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يَفْسَحُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي ذِرَاعٍ، ثُمَّ يَنُورُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: نَمُ، فَيَقُولُ: أَرْجِعْ إِلَى أَهْلِي، فَأَخْبِرْهُمْ، فَيَقُولَانِ، نَمُ كَنُومَةُ الْعُرُوسِ الَّذِي لَا يُوَقِّظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ فَقُلْتُ مِثْلَهُمْ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيُقَالُ لِلْأَرْضِ التَّثْمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَمِعُ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ أَضْلَاعَهُ، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ»، انفرد بإخراجه الترمذي من هذا الوجه، وله طريق آخر من رواية سعيد بن يسار عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه ابن ماجه عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يَصِيرُ إِلَى الْقَبْرِ، فَيَجْلِسُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فِي قَبْرِهِ غَيْرَ فَرْعٍ وَلَا مَشْغُوبٍ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: فِيمَ كُنْتَ، فَيَقُولُ: كُنْتُ فِي الْإِسْلَامِ، فَيُقَالُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ، فَيَقُولُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، جَاءَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ

(1) أطرافه 86، 184، 1053، 1054، 1061، 1235، 1373، 2519، 2520، 7287 تحفة 15750 - 2/13.

قال العيني: قوله (فأوعيته) الأصل في مثل أن يقال: وعيت العلم وأوعيت المتاع، قال ابن الأثير في حديث الإسراء ذكر في كل سماء أنبياء قد سماهم فأوعيت منهم إدريس في الثانية، هكذا روي؛ فإن صح فيكون معناه أدخلته في وعاء قلبي، يقال أوعيت الشيء في الوعاء إذا أدخلته فيه، ولو روي وعيت؛ بمعنى: حفظت، لكان أبين وأظهر، يقال: وعيت الحديث أعياه وعيًا إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان أي: أحفظ، وهما كذلك إن صحت الرواية فيكون معناه أدخلته في وعاء قلبي وإلا فالقياس وعيته بدون الهمز، وفي بعض النسخ فوعيته على الأصل، اهـ.

وفي القسطلاني قوله: فأوعيته؛ أي: وعاء قلبي، ولأبي الوقت وعيته بغير همز على الأصل، يقال: وعيت العلم؛ أي: حفظته وأوعيت المتاع، وللشمهني وفي اليونينية وما وعيته، اهـ.

عند الله، فصدقناه، فيقال له: هل رأيت الله، فيقول ما ينبغي لأحد أن يرى الله، فتفرج له فرجة قبل النار، فينظر إليها تحطم بعضها بعضًا، فيقال له: انظر إلى ما وراك الله، ثم يفرج له فرجة قبل الجنة، فينظر إلى زهرتها وما فيها، فيقال له: هذا مقعدك، ويقال له على اليقين كنت وعليه مت، وعليه تبعث إن شاء الله تعالى، ويجلس الرجل السوء في قبره فزعًا مشغوبًا، فيقال له: فيم كنت، فيقول: لا أدري، فيقال له: ما هذا الرجل، فيقول: سمعت الناس يقولون قولا فقلت، فيفرج له قبل الجنة فينظر إلى زهرتها وما فيها، فيقال له انظر إلى ما صرف الله عنك، ثم يفرج له فرجة إلى النار، فينظر إليها تحطم بعضها بعضًا، فيقال: هذا مقعدك على الشك، كنت وعليه مت، وعليه تبعث إن شاء الله تعالى.

وأخرجه النَّسَائِيَّ في سننه الكبرى في التفسير، وفي الملائكة، وأخرج أبو داود من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه قَالَ: إن المؤمن إذا وضع في قبره أتاها ملك، فيقول له ما كنت تعبد، فإن الله إذا هداه قَالَ: كنت أعبد الله، فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل، فيقول: هو عبد الله ورسوله، وما يسأل عن شيء غيرها، فينطلق به إلى بيت كان به في النار، فيقال له هذا بيتك، كان في النار، ولكن الله عصمك ورحمك، فأبدلك به بيتًا في الجنة، فيقول دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي، فيقال له اسكن، وأن الكافر إذا وضع في قبره، أتاها ملك فيقهره، فيقول له: ما كنت تعبد، فيقول لا أدري، فيقول له: لا دريت ولا تليت، فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل، فيقول: كنت أقول ما يقول الناس، فيضربه بمطارق من حديد بين أذنيه، فيصيح صيحة يسمعها الخلق غير الثقلين.

وأخرج أبو داود أيضًا من حديث البراء على اختلاف طرقه، وفيه: ثم يقيض له أعمى أبكم معه مرزبة من حديد، لو ضرب بها جبل لصار ترابًا، قَالَ: فيضرب بها ضربة يسمعها من بين المشرق والمغرب إلا الثقلين، فيصير ترابًا ثم يعاد فيه الروح، وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول العبد هو رسول الله.

وفيه: ويمثل له عمله في هيئة رجل حسن الوجه طيب الريح حسن الثياب،

فيقول أبشر بما وعد الله لك، أبشر برضوان الله وجنات فيها نعيم مقيم، فيقول: بشرك الله بخير من أنت؟ فوجهك الذي جاء بالخير، فيقول: هذا يومك الذي كنت توعده أنا عملك الصالح، وأخرج الطبراني في «الأوسط» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، فيأتيه الملكان أعينهما مثل قدور النحاس.

وفيه: من رواية معمر أصواتهما كالرعد العاصف وأبصارهما كالبرق الخاطف معهما مرزبة من حديد، لو اجتمع عليها أهل الأرض لم يقلوها، وعند الحكيم الترمذي خلقهما لا يشبه خلق آدميين ولا خلق الملائكة ولا خلق الطير ولا خلق البهائم ولا خلق الهوام، بل هما خلق بديع الحديث.

وروى أبو نعيم من حديث جابر رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن ابن آدم لفي غفلة عما خلقه الله عز وجل» الحديث، وفيه فإذا أدخل حفرته رد الروح في جسده، ثم يرتفع ملك الموت، ثم جاءه ملكا القبر فامتحناه، وذكر بقية الحديث.

وقد روي في عذاب القبر عن جماعة من الصحابة، وهم: أبو هريرة رضي الله عنه عند الترمذي والبخاري، وزيد بن ثابت - رضي الله عنه - عند مسلم، وابن عباس رضي الله عنهما عند الستة، وأبو أيوب رضي الله عنه عند الشيخين والنسائي، وأنس رضي الله عنه عند الشيخين وأبي داود والنسائي، وجابر رضي الله عنه عند ابن ماجه، وعائشة رضي الله عنها عند الشيخين والنسائي، وأبو سعيد رضي الله عنه عند ابن درويه في تفسيره، وابن عمر رضي الله عنهما عند النسائي، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه عند أبي داود والنسائي وابن ماجه.

وسعد رضي الله عنه عند البخاري والترمذي والنسائي، وابن مسعود رضي الله عنه عند الطحاوي، وزيد بن أرقم رضي الله عنه عند مسلم، وأبو بكر رضي الله عنه عند النسائي، وعبد الرحمن بن حسن عند أبي داود والنسائي وابن ماجه، وعبد الله بن عمرو رضي الله عنه عند النسائي، وأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما عند البخاري والنسائي، وأسماء بنت يزيد عند النسائي، وأم ميسر عند بن أبي شيبة في المصنف، وابن خالد عند البخاري والنسائي.

923 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالٍ - أَوْ سَبِي - فَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ،

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عين ساكنة، أبو عبد الله البصري العبسي المعروف بالبحراني ضد البراني، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد النبيل، (عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ) بفتح الجيم وبالراءين في الأول وبالمهملة والزاي في الثاني.

(قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ)، أي: البصري، (يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ) بفتح العين وسكون الميم في الأول، وبفتح المثناة الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام، وفي آخره موحدة غير مصروف في الثاني العبدى التميمي البصري، روي له عَنْ النَّبِيِّ ﷺ حديثان رواهما البُخَارِيُّ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى) على صيغة البناء للمفعول (بِمَالٍ، أَوْ بِشَيْءٍ) بالشين المعجمة وسكون الياء، ويروى: أَوْ شَيْءٍ بدون حرف الباء، ويروى أَوْ سَبِي بدون حرف الباء، وفي رواية الإسماعيلي أتي بمال من البحرين، (فَقَسَمَهُ) ﷺ، (فَأَعْطَى رَجُلًا وَتَرَكَ رَجُلًا، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ) أي: تركهم ﷺ، كذا بخط الحافظ الدمياطي، وقال الحافظ قطب الدين الذي في أصل روايتنا أن الذي ترك، أي: أن الصنف الذي تركه رسول الله ﷺ (عَتَبُوا) حيث حرموا عن العطاء (فَحَمِدَ اللَّهَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ لما بلغه ذلك، (ثُمَّ أَثْنَى) وفي رواية لأبي ذر: وَأَثْنَى، بالواو (عَلَيْهِ) تعالى بما هو أهله، (ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ) أي: بعد حمد الله والثناء عليه، (فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْطِي) بلفظ المضارع المتكلم، وفي رواية: إِنِّي أُعْطِي بدون اللام (الرَّجُلَ، وَأَدْعُ)، أي: أترك (الرَّجُلَ) الآخر، فلا أعطيه، (وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي) عائد الموصول في الموضعين محذوف، (وَلَكِنْ)، وفي رواية: ولكني، بياء المتكلم (أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى) رؤية قلبية لا عينية (فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ) بالتحريك ضد الصبر، يقال: جزع جزعًا وجزوعًا فهو جزع وجزاع، وقال يعقوب: الجزع الفرع، (وَالْهَلَعِ) بالتحريك أيضًا، وهو

وَأَكِلُ أَفْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغَنَى وَالْخَيْرِ، فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ»
فَوَاللَّهِ مَا أَحِبُّ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ، تَابَعَهُ يُونُسُ⁽¹⁾.

أفحش الجزع، وقال مُحَمَّد بن عبد الله بن طاهر لأحمد بن يَحْيَى، ما الهلوع،
وقال: قد فسرهُ الله تعالى، حيث قَالَ: ﴿وَإِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ هَلُوعًا﴾ [١٩] إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ
جُرُوعًا [٢٠] وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا [٢١] [المعارج: 19 - 21]، ويقال: الهلع والهلاع
والهلعان: الجبن عند اللقاء، وفي أمالي ثعلب الهلواة: الرجل الجبان، وفي
تهذيب أبي منصور: قَالَ الحسن بن أبي الحسن الهلوع: الشره، وعن الفراء
الضجور: وقال أبو إسحاق: الهلوع الذي يفرع ويجزع من الشر، وقال القزاز:
الهلع سوء الجزع، ورجل هلعة مثل همزة إذا كان يجزع سريعًا.

(وَأَكِلُ) بفتح الهمزة وكسر الكاف، أي: أفوض وأترك (أَفْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ
اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغَنَى) أي: غنى النفس (وَالْخَيْرِ) الجبلي الداعي إلى الصبر،
والتعفف عن المسألة والشره (فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبٍ) قَالَ عمرو: (فَوَاللَّهِ مَا أَحِبُّ
أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مثل هذه الباء تسمى بالباء البدلية، وببَاء المقابلة
نحو اعتضت بهذا الثوب خيرًا منه، أي: ما أحب أن لي بدل كلمة رسول الله ﷺ
أو مقابلها (حُمْرَ النَّعَمِ) بضم الحاء المهملة وسكون الميم جمع أحمر، أي: هذه
الكلمة كانت أحب إلي منها، وكيف لا والآخرة خير وأبقى، ورجال إسناده هذا
الحديث كلهم بصريون، وهذا الحديث من أفراد الْبُخَارِيِّ، وقد أخرجه في
الخمس وفي التوحيد، فإن قيل: قَالَ الحاكم وعليه الجمهور أن شرط الْبُخَارِيُّ
في صحيحه أن لا يذكر إلا حديثًا، رواه صحابي مشهور عن رسول الله ﷺ، وله
راويان ثقتان، فأكثر ثم يرويه عنه تابعي مشهور، وله أيضًا راويان ثقتان، فأكثر،
ثم كذلك في كل درجة، وهذا الحديث لم يروه عن عمرو بن تغلب إلا راو
واحد، وهو الحسن، فالجواب أنه قَالَ ابن عبد البر: إن الحكم بن الأعرج روى
عنه أيضًا، كما نبه عليه المزي.

(تَابَعَهُ) أي: تابع جرير بن خازم في روايته عن الحسن بن عمرو بن تغلب
(يُونُسُ) هو ابن عبيد الله بن دينار العبدي البصري، وقد وصله أَبُو نُعَيْمٍ بإسناده
عنه في مسند يُونُس بن عبيد الله.

924 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ، أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رَجُلًا بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ، فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ، فَصَلُّوا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ، فَتَحَدَّثُوا، فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَتَشَهَّدَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفَ»

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، هو ابن خالد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عُرْوَةُ) هو ابن الزبير بن العوام (أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ) لفظ ذات معجم، وقد سقط في رواية.

(مِنْ) أي: (جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ) النبوي، (فَصَلَّى رَجُلًا بِصَلَاتِهِ) مقتدين بها، (فَأَصْبَحَ النَّاسُ) أي: دخلوا في الصباح، فهو من الأفعال التامة، لا يحتاج إلى الخبر.

(فَتَحَدَّثُوا) بذلك ولأحمد من رواية ابن جريج عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، فلما أصبح تحدثوا أن النَّبِيَّ ﷺ صلى في المسجد من جوف الليل.

(فَاجْتَمَعَ) في الليلة الثانية (أَكْثَرُ مِنْهُمْ) برفع أكثر على أنه فاعل اجتمع.

وقال الْكُرْمَانِيُّ: أكثر بالنصب، وفاعل اجتمع ضمير الشأن، وهو تكلف، نعم جواز الرفع أيضًا، ولكن آخره.

(فَصَلُّوا مَعَهُ) ﷺ (فَأَصْبَحَ النَّاسُ، فَتَحَدَّثُوا) بذلك أيضًا، (فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) إليهم، وصلى، (فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ) مقتدين بها.

(فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ) ﷺ (لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) بوجهه الكريم، (فَتَشَهَّدَ) في صدر الخطبة، (ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفَ») فعل مضارع مجزوم من الخفاء

عَلَيَّ مَكَانُكُمْ، لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ، فَتَعْجِزُوا عَنْهَا»، تَابَعَهُ يُونُسُ (1).

925 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ».....

(عَلَيَّ) بتشديد الياء (مَكَانُكُمْ) بالرفع على أنه فاعل لم يخف، المكان، إما مصدر ميمي بمعنى الكون، أي: لم يخف عليّ كونكم في المسجد، ولكن ما خرجت لكم لأنني خشيت أن تفرض عليكم، فهو حقيقة، وإما أنه لفظ مقحم، كما يقال مجلس فلان أمرني بكذا، فهو من باب المجاز، وإما أنه كناية عنهم، لأن مكان الشخص لازم له، وإما أن يراد به المكانة والمرتبة، أي: لم يخف عنا.

(لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ) أي: صلاة الليل، (فَتَعْجِزُوا عَنْهَا) بكسر الجيم، مضارع عجز بفتحها، أي: فتركوها مع القدرة، وليس المراد العجز الكلي، فإنه يسقط التكليف من أصله.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَي: الْبُخَارِيُّ، وَسَقَطَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عقيلًا في روايته عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

(يُونُسُ)، هو ابن يزيد الأيلي، وقد وصل هذه المتابعة مسلم في صحيحه، وأخرجها النَّسَائِيُّ أيضًا، وقد مضى الكلام على هذا الحديث على حالكم عند الله من حب الطاعة، في باب إذا كان بين الإمام والقوم حائط أو سترة، وقد أخرجه المؤلف في كتاب الصوم في باب فضل من قام رمضان بهذا الإسناد بعينه.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي خمرة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عُرْوَةُ) أي: ابن الزبير، (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) عبد الرحمن (السَّاعِدِيِّ)، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَتَشَهَّدَ وَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ تَعَالَى (بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ») قَالَ

(1) أطرافه 729، 730، 1129، 2011، 2012، 5861 - تحفة 16553، 16713 - 2/14. أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح رقم (761).

تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»، تَابَعَهُ الْعَدَنِيُّ⁽¹⁾،

خلف قوله تابعه يونس، أي: في قوله أما بعد، وتبعه المزي على ذلك، وقال الشيخ قطب الدين إنه روى جميع الحديث، فلا يختص بأما بعد فقط صح، وهذا بعض حديث ذكره المؤلف في الزكاة وترك الحيل والاعتكاف والنذور استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأزدي يقال له ابن الثامن على الصدقة، فلما قدم قال هذا لكم، وهذا لي، فقام رسول الله ﷺ على المنبر، فَقَالَ: «أما بعد، فإني أستعمل الرجل منكم إلى آخره»، وأخرجه مسلم في المغازي وأبو داود، وفي الخراج.

(تَابَعَهُ) أي: الزُّهْرِيُّ (أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ بِالْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ الضَّرِيرِ الْكُوفِيُّ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ سَلَمِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ يَدِهِ وَلِسَانِهِ، وَقَدْ وَصَلَهَا مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي عَنْ أَبِي كَرِيبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، (وَأَبُو أُسَامَةَ) حَمَادٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي بَابِ فَضْلِ مَنْ عِلْمٍ، وَقَدْ أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي الزَّكَاةِ.

(عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ، (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) وَزَيْدٌ فِي رِوَايَةِ (السَّاعِدِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»، تَابَعَهُ الْعَدَنِيُّ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ، مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمِيرٍ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَزِيلُ مَكَّةَ،

(1) قال الكرماني: تابعه العدني بالمهملتين المفتوحتين، محمد بن يحيى بن أبي عمر أبو عبد الله، نزيل مكة، مات سنة 243 هـ. وقال القسطلاني: تابعه العدني محمد بن يحيى، عن سفيان بن عيينة، اهـ.

وقال الحافظ: يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد، وسفيان هو الثوري، ومن هذا الوجه وصله الإسماعيلي وفيه قوله: أما بعد، ويحتمل أن يكون العدني هو محمد بن يحيى، وسفيان هو ابن عيينة، وقد وصله مسلم عنه وأحال به على رواية أبي كريب، عن أبي أسامة، وقد تبين أن فيها قوله أما بعد، وهو المقصود هاهنا، ولم أره مع ذلك في مسند ابن أبي عمر، اهـ. وقال العيني: العدني هو محمد بن يحيى، وسفيان هو ابن عيينة، وأخرج مسلم متابعة العدني عنه عن هشام، وقيل: يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد، وسفيان هو الثوري، ومن هذا الوجه وصله الإسماعيلي، قلت: الذي ذكره مسلم هو أقرب إلى الصواب، اهـ. قلت: ذكر مسلم أولاً حديث أبي كريب محمد بن العلاء نا أبو أسامة، نا هشام، عن أبيه، عن أبي حميد الساعدي، قال: استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأزدي على صدقات بني سليم يدعى ابن اللتبية، والحديث، وفيه: أما بعد، ثم أخرج مسلم، فقال: حدثنا أبو كريب، نا عبدة، وابن نمير، وأبو معاوية، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، نا عبد الرحيم بن سليمان، ح وثنا ابن أبي عمر، نا سفيان كلهم، عن هشام بهذا الإسناد، إلخ، وابن أبي عمر هذا هو العدني =

عَنْ سُفْيَانَ فِي «أَمَّا بَعْدُ»⁽¹⁾.

926 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشْهَدُ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ» تَابِعَهُ الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ⁽²⁾.

مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين.

(عَنْ سُفْيَانَ) هو ابن عُيَيْنَةَ، وقد أخرج هذه المتابعة مسلم، هكذا عن هشام، قيل: ويحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري، ومن هذا الوجه وصله الإسماعيلي، وقال العيني: الذي ذكره مسلم هو الأقرب إلى الصواب.

(فِي) قوله: («أَمَّا بَعْدُ») فقط لا في تمام الحديث، وفي رواية: سقط في أما بعد.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ) أي: ابن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم، الملقب بزين العابدين، مات سنة أربع وتسعين، (عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ) بكسر الميم في الأول وبفتحها وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء في الثاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تقدم ذكره في باب استعمال فضل وضوء الناس.

(قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشْهَدُ يَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ») وهذا طرف من حديث المسور بن مخرمة في قصة خطبة علي بن أبي طالب رضي الله عنه بنت أبي جهل، وسيأتي تمامه في المناقب إن شاء الله تعالى، وأخرجه مسلم أيضاً. (تَابِعَهُ الزُّبَيْدِيُّ) بضم الزاي وفتح الموحدة مصغراً، هو مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وقد مر ذكره في باب متى يصح سماع الصغير.

(عَنْ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ)، وقد وصل هذه المتابعة الطبراني في مسند

⁼ كما تقدم في كلام الكرماني، وحديث أبي حميد أخرجه البخاري في صحيحه بمواضع عديدة.

(1) أطرافه 1500، 2597، 6636، 6979، 7174، 7197 - تحفة 11895.

(2) أطرافه 3110، 3714، 3729، 3767، 5230، 5278 - تحفة 11278.

927 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرَ، وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا مُلْحَفَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ، قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعِصَابَةٍ دَسِمَةٍ،

الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزُّهْرِيِّ بتمامه.
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وبعد الألف نون أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفي، مات بالكوفة سنة ست عشرة ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ) بفتح المعجمة، هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله ابن حنظلة بن أبي عامر الراهب المعروف بابن الغسيل الأنصاري المدني، مات سنة إحدى وسبعين ومائة، نقل المؤرخون أنه حين استشهد حنظلة بأحد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، مات حنظلة وغسلته الملائكة، فسألوا امرأته، فَقَالَتْ سَمِعَ الْهَيْعَةَ وَهُوَ جَنْبٍ، فَلَمْ يَتَأَخَّرْ لِلَاغْتِسَالِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ) مولى ابن عباس، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمِنْبَرَ، وَكَانَ آخِرَ مَجْلِسٍ جَلَسَهُ مُتَعَطِّفًا) أي: مرتديًا، يقال: تعطفت بالعطاف، أي: ارتديت بالرداء، ويسمى الرداء عطافًا لوقوعه على عطفي الرجل، وهما ناحيتا عنقه، ومنكب الرجل عطفه، وفي المحكم والجمع عطف، وقيل: المعاطف الأردية لا واحد لها.

(مُلْحَفَةً) بكسر الميم وسكون اللام وفتح الحاء والفاء: إزارًا كبيرًا (عَلَى مَنْكِبَيْهِ) بفتح الميم وسكون النون وكسر الكاف على صيغة التثنية، ويروى على منكبه بالإنفراد.

(قَدْ عَصَبَ) بتخفيف الصاد، أي: ربط (رَأْسَهُ) الشريفة (بِعِصَابَةٍ) أي: بعمامة، سميت عصابة، لأنها تعصب الرأس، أي: تربطه.

(دَسِمَةٍ) بفتح الدال وكسر السين المهملتين، ويروى: دسماء، أي: سوداء، قَالَ الخطابي: ليست الدسمة من الدسم الذي هو لطح الودك ونحوه، لأنه لا يليق أن يمس رأسه وجبينه ﷺ، وإنما أراد بالدسمة السوداء، وقيل لونها لون الدسم، كالزيت، وشبهه من غير أن يخالطها شيء من الدسم، وقيل: متغيرة اللون من الطيب والغالية، وزعم الداوودي أنها على ظاهرها من عرقه ﷺ في المرض، وقال ابن دريد: الدسمة غبرة فيها سواد.

فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ»، فَتَأَبَّأُوا إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ، يَقُولُونَ وَيَكْثُرُ النَّاسُ، فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا، فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ»⁽¹⁾.

(فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ) بما هو أهله، (ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِلَيَّ»)) بتشديد الياء متعلق بمحذوف، أي: تقربوا إلي، (فَتَأَبَّأُوا) بالمثلثة والموحدة، أي: اجتمعوا إليه ورجعوا بالمبادرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آلِيَّكَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: 125]، أي: مرجعاً ومجتمعاً، (ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ» أي: بعد الحمد والثناء، (فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ) وهم الذين نصرُوا رسول الله ﷺ من أهل المدينة حين قدمها.

(يَقُولُونَ) بكسر القاف من القلة، وفي رواية: حتى يكونوا في الناس بمنزلة الملح في الطعام.

(وَيَكْثُرُ النَّاسُ) غيرهم، وهذا من أخباره ﷺ بالغيب معجزة له، فإن الأنصار قلوا وكثر الناس، كما قال.

(فَمَنْ وَلِيَ شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ) أي: في الذي وليه (أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا، فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ) الحسنة، (وَيَتَجَاوَزْ) بالجزم عطفًا على سابقة، أي: وليعف (عَنْ مُسِيئِهِمْ) السيئة في غير الحدود.

وهذا من جوامع الكلم، لأن الحال منحصر في الضر والنفع والشخص في المحسن والمسيء، وفي الحديث: أنه ﷺ إذا أراد المبالغة في الموعظة طلع المنبر، وفيه الخطبة بالوصية.

وفيه: فضيلة الأنصار.

وفيه: البداءة بالحمد والثناء.

وفيه: أن الخلافة ليست في الأنصار، إذ لو كانت فيهم لأوصاهم ولم يوص بهم، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين كوفي وهو شيخ المؤلف ومدني، وهم البقية، وشيخه من أفراد، وقد أخرج متن المؤلف في علامات النبوة أيضًا وأخرجه الترمذي في الشمائل.

30 - بَابُ الْقَعْدَةِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

928 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا»⁽¹⁾.

30 - بَابُ الْقَعْدَةِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(بَابُ الْقَعْدَةِ) الكائنة (بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وإنما لم يبين حكم هذه القعدة، هل هي واجبة أو سنة، لأن الحديث حكاية حال ولا عموم له.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة في الأول، وعلى صيغة اسم المفعول من التفعيل في الثاني الرقاشي البصري وقد مر في باب قول النَّبِيِّ ﷺ رَبِّ مَبْلَغٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُمَرَ بضم العين فيهما، وسقط في رواية لفظ ابن عمر، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنِ عُمَرَ أَي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ يَقْعُدُ بَيْنَهُمَا») ورواه مسلم عن عبيد الله بن عمر القواريري والنسائي عن إِسْمَاعِيلَ بن مسعود وابن ماجة عن يَحْيَى بن خلف، ورواه النَّسَائِيُّ أَيْضًا من رواية عبد الرزاق بلفظ: كان يخطب خطبتين بينهما جلسة، وفي لفظ مرتين مكان خطبتين، ورواه أبو داود من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كان النَّبِيُّ ﷺ يخطب خطبتين كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ أراه المؤذن ثم يقوم فيخطب، ثم يجلس ولا يتكلم ثم يقوم فيخطب.

واستدل به على مشروعية الجلوس بين الخطبتين، ولكن هل هو على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب، فذهب الشافعي إلى أن ذلك على سبيل الوجوب، لمواظبته ﷺ على ذلك مع قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي».

وتعقبه ابن دقيق العيد بأن ذلك يتوقف على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة، وليس كذلك، لأن الخطبة ليست بصلاة حقيقة، وأيضًا قد واظب النَّبِيُّ ﷺ على الجلوس قبل الخطبة الأولى أَيْضًا، فلو كانت المواظبة دليل الوجوب فلتكن الجلسة الأولى أَيْضًا واجبة، ولم يقل به فليتأمل.

31 - باب الاستماع إِلَى الخُطْبَةِ

929 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ،

وقال أحمد: روي عن أبي إسحاق أنه قال رأيت علياً رضي الله عنه يخطب على المنبر، فلم يجلس حتى فرغ.

وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى أنها سنة، وليست بواجبة كجلسة الاستراحة في الصلاة عند من يقول باستحبابها، وقال ابن عبد البر: ذهب مالك والعراقيون وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعي إلى أن الجلوس بين الخطبتين سنة لا شيء على من تركها، وذهب بعض الشافعية إلى أن المقصود والفصل ولو بغير الجلوس، حكاه صاحب الفروع، وقيل الجلسة بعينها ليست معتبرة، وإنما الاعتبار حصول الفصل، سواء حصل بجلسة أو بسكتة، أو بكلام من غير ما هو فيه، وقال القاضي ابن كج إن هذا الوجه غلط، وقال ابن قدامة: هي مستحبة للاتباع، وليست بواجبة في قول أكثر أهل العلم، لأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع، فلم تكن واجبة، وفي التوضيح وصرح إمام الحرمين بأن الطمأنينة بينهما واجبة، وهو ضعيف جداً، قيل: ويستحب أن يكون جلوسه بينهما بقدر قراءة سورة (الإخلاص)، تقريباً، لاتباع الخلف والسلف وأن يقرأ فيه شيئاً من كتاب الله للاتباع، ذكره ابن حبان، وفي الحديث أن خطبة الجمعة خطبتان، وهو قول الشافعي وأحمد في روايته المشهورة، وعند الجمهور يكتفي بخطبة واحدة، وهو قول أبي حنيفة ومالك والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وابن المنذر وهو رواية عن أحمد.

31 - باب الاستماع إِلَى الخُطْبَةِ

(باب الاستماع إِلَى الخُطْبَةِ) يوم الجمعة أي: الإصغاء إليها، يقال: صَغَا يَصْغُو وَيَصْغَى صَغْوًا، أي: مال، وَأَصْغَيْتُ إِلَى فُلَانٍ إِذَا أَمَلْتُ سَمْعَكَ نَحْوَهُ، وقال الكَرْمَانِيُّ: والاستماعُ الإصغاءُ للسمع والتوجه والقصد إليه، فكل مستمع سامع دون العكس، انتهى.

وذلك لأن الاستماع من الافتعال، وفيه تكلف واعتمال، بخلاف السماع.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ

عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلَاوَّلَ، وَمِثْلُ الْمُهْجَرِ كَمِثْلِ الَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كِبْشًا، ثُمَّ دَجَاجَةً، ثُمَّ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأُوا صُحُفَهُمْ، وَاسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ»⁽¹⁾.

عبد الرحمن بن أبي ذئب، (عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ) سلمان الجهنني مولا هم (الأعرج)، بفتح الهمزة والغين المعجمة وتشديد الراء لقبه، وهو معدود في أهل المدينة، وأصله من أصفهان، (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَلَاوَّلَ، وَمِثْلُ الْمُهْجَرِ) بضم الميم وكسر الجيم المشددة، أي: وصفة المبكر إلى المسجد الذي يصلي فيه الجمعة، ويحتمل أن يكون المراد الذي يأتي في وقت الهاجرة، وقد سبق البحث فيه في باب فضل الجمعة.

(كَمِثْلِ الَّذِي يُهْدِي) بضم المثناة التحتانية وكسر الدال المهملة، وفي رواية كالذي يهدي، أي: يقرب (بَدَنَةً) من الإبل، والكاف لتشبيهه صفة بصفة أخرى. (ثُمَّ) الذي يأتي (كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ) الذي يأتي كالذي يهدي (كِبْشًا، ثُمَّ) الذي يأتي كالذي يهدي (دَجَاجَةً، ثُمَّ) الذي يأتي كالذي يهدي (بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ) المنبر (طَوَّأُوا) أي: الملائكة (صُحُفَهُمْ) التي كتبوا فيها درجات السابقين على من يليهم في الفضيلة.

(وَاسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ) أي: الخطبة، وأتي بصيغة المضارع لاستحضار صورة الحال اعتناء بهذه المرتبة، وحملاً على الاقتداء بالملائكة، وهذا هو موضع الاستشهاد على الترجمة، قَالَ التيمي في استماع الملائكة حض على استماعها والإنصات إليها.

وقد ذكر من المفسرين أن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: 204]، ورد في الخطبة، وسميت قرآناً لاشتمالها عليه، والإنصات السكوت والاستماع شغل السمع بالسماع، فبينهما عموم وخصوص من وجه، والإنصات إلى الخطبة مطلوب بالاتفاق، والجديد الصحيح من مذهب

الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ يَكْرَهُ الْكَلَامَ حَالِ الْخُطْبَةِ مِنْ ابْتِدَائِهَا لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَبِهِ قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّخْعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ وَدَاوُدُ، وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ مُسْلَمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا قُلْتَ لِمَا حَبَبَكَ أَنْصَتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ الْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ، وَلَا يَحْرَمُ لِلْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، كَحَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُرَوِّى فِي الصَّحِيحِينَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَامَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْكَ الْمَالُ وَضَاعُ الْعِيَالِ، فَادْعِ اللَّهَ لَنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَدَعَا.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا الْمُرَوِّى بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ، فَأَوْمَأَ النَّاسُ إِلَيْهِ بِالسَّكُوتِ، فَلَمْ يَقْبَلْ وَأَعَادَ الْكَلَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّلَاثَةِ: «مَا أَعَدَدْتَ لَهَا»، قَالَ: حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: «إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»، قِيلَ: وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّهُ لَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ الْكَلَامَ، وَلَمْ يَبَيِّنْ لَهُ وَجْهَ السَّكُوتِ وَالْمَنْعِ فِي الْآيَةِ لِلنَّدْبِ، وَمَعْنَى لَغَوْتَ تَرَكْتَ الْأَدَبَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَةِ.

وَالْقَوْلُ الْقَدِيمُ: أَنَّهُ يَحْرَمُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ وَأَحْمَدُ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ، لِحَدِيثٍ: «إِذَا قُلْتَ لِمَا حَبَبَكَ أَنْصَتَ» الْحَدِيثُ. وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّابِقُ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَحَلِّ التَّرَاجُ، لِأَنَّ مَحَلَّ التَّرَاجِ الْإِنْصَاتُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ.

وَأَمَّا سُؤَالُ الْإِمَامِ وَجَوَابُهُ فَهُوَ قَاطِعٌ لِكَلَامِهِ، فَيُخْرِجُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ بَنَى بَعْضُهُمُ الْقَوْلَيْنِ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ بَدَلٌ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ، وَبِهِ صَرَحَ الْحَنَابِلَةُ وَعَزَّوهُ لِنَصِّ إِمَامِهِمْ أَوْ هِيَ صَلَاةٌ عَلَى حَيَالِهَا، لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْجُمُعَةُ رُكْعَتَانِ تَمَامٌ غَيْرُ قَصْرِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ، كَمَا قَالَ فِي «الْمَجْمُوعِ»، فَعَلَى الْأَوَّلِ يَحْرَمُ لَا عَلَى الثَّانِي، ثُمَّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: خُرُوجُ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الْكَلَامَ وَالصَّلَاةَ جَمِيعًا، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ»، وَلِحَدِيثِ الْبَابِ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا بَأْسَ بِالْكَلَامِ قَبْلَ ابْتِدَاءِ الْخُطْبَةِ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ لِقَوْلِهِ ﷺ خُرُوجُ الْإِمَامِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ وَكَلَامَهُ يَقْطَعُ الْكَلَامَ.

ثم إنه قد اختلف العلماء في أن الإنصات واجب على من سمع الخطبة، ومن لم يسمعها أو على من سمعها فقط، فقالت المالكية: يحرم على من لم يسمعها أيضًا، كمن به صمم أو بعد عن الإمام، بحيث لا يسمع لعموم وجوب الإنصات، وقد قال عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من كان قريبًا استمع وأنصت، ومن كان بعيدًا أنصت، وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا للمنصت الذي لا يسمع من الأجر مثل ما للمنصت الذي يسمع، وقالت الحنفية الأحوط السكوت، وبه قال بعض أصحاب الشافعي، وقال أحمد: لا بأس أن يذكر الله ويقرأ من لا يسمع الخطبة، وقيل الاشتغال بالذكر وقراءة القرآن أفضل من السكوت وأما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته، فقيل: يكره، وقيل: لا بأس به، وقال أصحابنا: إذا اشتغل الإمام بالخطبة ينبغي للمستمع أن يجتنب ما يجتنب في الصلاة، فيكره له رد السلام، وتشميت العاطس، إلا في قول جديد للشافعي أنه يرد ويشمت، وعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ إذا سلم عليه يرده بقلبه، وعن أبي يوسف يرد السلام، ويشمت العاطس فيها، وعن مُحَمَّدٍ يرد ويشمت بعد الخطبة، ويصلي على النَّبِيِّ ﷺ في قلبه.

تتمة:

قال ابن عبد البر: روي عن الشَّعْبِيِّ وسعيد بن جبير والنخعي وأبي بردة أنهم كانوا يتكلمون والإمام يخطب إلا في قراءة القرآن في الخطبة خاصة، لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَمِعُوا لِلَّهِ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: 204]، انتهى.

وقال ابن قدامة: وكان سعيد بن جبير وإبراهيم بن مهاجر وأبو بردة والنخعي والشعبي يتكلمون والحجاج يخطب، انتهى.

قال ابن عبد البر: وفعلهم ردود عند أهل العلم، وأحسن أحوالهم أنهم لم يبلغهم الحديث في ذلك هذا، وفي المجتبى قيل وجوب الاستماع مخصوص بزمان الوحي، وقيل: في الخطبة الأولى دون الثانية، لما فيها من مدح الظلمة، وقال شيخ الإسلام: الاستماع إلى خطبة النكاح والختم وسائر الخطب واجب، وفي الكامل: ويقضي الفجر إذا ذكره في الخطبة، والله أعلم.

32 - باب: إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ، أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ

930 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتَ يَا فُلَانُ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «قُمْ فَارْكَعْ»⁽¹⁾.

32 - باب: إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ، أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ

(باب) بالتونين، أي: هذا باب ترجمته، (إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ) - صفة رجلاً - (وَهُوَ يَخْطُبُ) جملة اسمية حالية وجواب إذا قوله: (أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ) أي: بأن يصلي، وإنما يأمره إذا كان لم يصل (رَكْعَتَيْنِ) تحية المسجد. (حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية: سقط لفظ ابن عبد الله.

(قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) هذا الرجل هو سليك بضم السين المهملة وفتح اللام وفي آخره كاف على صيغة التصغير، ابن هذبة، وقيل: ابن عمرو الغطفاني بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة والفاء من غطفان بن سعيد بن قيس بن غيلان، كما جاء في رواية مسلم في هذه القصة من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه: جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة، ورسول الله ﷺ قائم على المنبر، فقعد سليك قبل أن يصلي، وكذا وقعت تسمية الرجل في رواية النَّسَائِيِّ وابن ماجه على ما ذكره العَيْنِيُّ.

(وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ) وفي نسخة لأبي ذر سقط لفظ الناس (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) أي: فقعد قبل أن يصلي، (فَقَالَ) له ﷺ: (أَصَلَّيْتَ) بهمزة الاستفهام، ويروى: صليت بتقديرها (يَا فُلَانُ؟ قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: (لَا، قَالَ: قُمْ فَارْكَعْ) وزاد في رواية رَكْعَتَيْنِ، وزاد في رواية الأعمش عن أبي سفيان عن جابر

(1) طرفاه 931، 1166 - تحفة 2511 - 2/15.

أخرجه مسلم في الجمعة باب التحية والإمام يخطب رقم (875).

عند مسلم: وتجاوز فيهما ثم قال: «إذا جاء أحدكم والإمام يخطب يوم الجمعة

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز تحية المسجد والإمام يخطب .
والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: الحديث الذي يعارضه وهو أن رسول الله ﷺ كان يخطب يوم الجمعة ودخل رجل فجعل يتخطى فقال له رسول الله ﷺ: «اجلس فقد أذيت».

الوجه الثاني: فيه دليل على منع التحية والإمام يخطب ومن أجل هذين الحديثين وقع الخلاف بين الإمامين مالك والشافعي رحمهما الله فالشافعي أخذ بالحديث الأول وهو جواز الصلاة والإمام يخطب وعلل الثاني بأن قال إنما أمره بالجلوس من أجل علة الإذابة ومالك أخذ بالثاني وهو منع الصلاة مع الخطبة وعللوا الأول بأن قالوا إن الرجل كان رث الثياب فأراد النبي ﷺ أن يأمره بأن يقوم فيصلّي فيتصدق عليه وكلتا العلتين فيما يظهر والله أعلم ليستا بالقويتين بدليل احتمالهما معاني أخر فإذا احتمل الموضوع معاني فليس أحد المحتملات يكون علة يناف بها الحكم ويكون مثل الأدلة إذا تعارضت ينظر الدليل من خارج أو يؤخذ أحد المحتملات من أجل الخلاف الذي في الأدلة إذا تعارضت وهي أربعة أقوال فنرجع الآن نبين احتمال كل حديث فأما الحديث الأول وهو الذي قالت المالكية عنه إن النبي ﷺ أراد أن يقوم فيتصدق عليه فهذه دعوى لا تصح إلا إذا روي عنه ﷺ ذلك كما قال عليه السلام في لحم الأضاحي: «إنما نهيتكم من أجل الدافة». وأما الاحتمال الذي يحتمل زائداً على هذا الوجه الذي قاله من الاحتمالات أن يكون عليه السلام قال له ذلك وهو قاعد على المنبر لم يشرع في الخطبة بعد لأن العرب تسمي الشيء بما قرب منه واحتمل أن يكون على آخر الخطبة ويصدق عليه أن يقال وهو يخطب واحتمل أن يكون ذلك قبل أن يؤمروا بالإنصات للخطبة واحتمل أن يتكون تلك الخطبة وإن كانت يوم الجمعة لأمر آخر لأن النبي ﷺ كان إذا حزبه أمر خطب الناس وألقى إليهم ذلك الأمر وما بدا له فيه وهذا والله أعلم أظهر بدليل قوله عليه السلام للدخول: «أصليت يا فلان قال لا قال فقم فاركع»، لأن هذه الخطبة لو كانت للخطبة ما قال له ﷺ أصليت لأن وقت الصلاة لم يدخل لأن الإجماع أنه لا يجوز لأحد أن يصلي يوم الجمعة الظهر حتى تغوته الجمعة قطعاً وإنه إن صلى والإمام يخطب أو لم يصل بعد فإن صلاته لا تجزئه والذهاب يوم الجمعة للجمعة إنما يكون قبل الوقت وهو التهجير وأكثر ما يتأخر المتأخر أن يجيء والإمام يخطب كما فعل هذا فلا يتقدم له وقت يمكن له فيه صلاة فكيف يصح أن يسأله النبي ﷺ: «أصليت يا فلان» فهذا التوجيه سقط دليل الشافعية بالحديث نفسه وهو من القوة بحيث لا يخفى وهذا إن كان المراد بقوله: «أصليت صلاة الفرد» وإما إن كان المراد بقوله: «أصليت تحية المسجد» وهو الظاهر لقوله عليه السلام: «ثم فاركع» ولم يقل فصلّى فبطل هذا الجواب والله عز وجل أعلم.

الوجه الثالث: فيه دليل على أن صلاة الداخل يوم الجمعة والإمام يخطب ممنوعة قد ثبت الحكم بذلك عندهم من أجل أن الصحابي رضي الله عنه دخل والنبي ﷺ يخطب فظن أنها خطبة الجمعة ففقد ولم يصل ويكون أمر النبي ﷺ له بالركوع فيه من الفقه وجهان:

الوجه الأول: أن الركوع والخطيب يخطب ما عدا خطبة الجمعة جائز.

فليركع ركعتين، وليتجاوز فيهما».

والوجه الثاني: احتمال أن الوقت الذي قال عليه السلام فيه أصليت كان بعد أداء العصر بدليل أنه عليه السلام لم يأمره بالركوع إلا بعد أن قال له أصليت فدل أنه لو قال له صليت لم يأمره بالركوع لأن الركوع بعد صلاة العصر ممنوع.

الوجه الرابع: فيه أيضًا تقوية لمنع الركوع بعد العصر ويكون ما فعله من أجل العذر فإن اعترض معترض ويقول وكيف يكون الصحابي يقعد حتى يخرج وقت الجُمعة ولا يصلي ولا يعلم هل صلى الناس أو لم يصلوا حتى يأتي في غير وقت الصلاة وظن أن هذا الوقت هو وقت الجُمعة فالجواب أن هذا ليس من قبيل المحال بل هو من قبيل الممكن الجائز فإنه قد ينام الشخص إلى هلم جرا ولا يستيقظ لصلاة الظهر وقد يجيء والناس يصلون العصر وظنه الظهر ولا يعلم حتى يرى بعد ذلك يبسير الشمس قد اصفرت فيسأل عن العصر فيقال له ذلك الذي صلينا قبل يبسير وصليت معنا كان العصر فقد يحلف أنه ما صلى معهم إلا بنية الظهر وكثيرًا ما يقع ذلك في الأيام القصار أو يكون في شغل ضروري قد أشغل خاطره ولا يلهم إلى الصلاة إلا مع أذان العصر وهو يظنه ظهرًا حتى يأتي الله بمن ينهه على ذلك وهذا كثير وقوعه فلا يمتنع ما قلناه وأما حجة الشافعية بالحديث الثاني الذي قال عليه السلام فيه: «اجلس فقد آتيت» إنما أجلسه من أجل الإذابة والصلاة جائزة اللهم إن سلم الإجماع كان من أجل الإذابة فلا اعتراض عليه لأنه نص في الحديث وأما كونهم يقولون الصلاة جائزة احتمال جواز الصلاة وضده فإذا وقع الاحتمال بطل الدليل لكن بالبحث المتقدم صح القول للمالكية ولا يكون بالاحتمال الذي ذكرناه أنفًا تعارض بين الحديثين وقد خرج مسلم أنه ﷺ قال: «من دخل يوم الجُمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين خفيفتين»، فإن صح هذا فهو نص في الباب لا يحتمل التأويل ومن أصل هذا جاء في مذهب مالك قوله على نص الحديث أنه من دخل يوم الجُمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين خفيفتين.

وما ذكرناه أولاً ظاهر الحديث ومعارضته بالثاني إلا تأديًا مع من تقدم لأنهم رضي الله عنهم لهم الفضل علينا ولا ينبغي لأحد أن يجحد فضلهم علينا فإن ذلك غباوة وجهالة وإن كان بعض المواضع فتح فيها على من تأخر أكثر مما فتح على من تقدم فليس ذلك مما يخل بجلالة منصبهم وإنما ذلك من طريق المن من المولى الكريم ليبقي للمنكر القلب بالتأخير شيئًا يجبره به ولذلك قال ﷺ: «فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه. فجعل للآخر البعض والأكثر للمتقدم». ولحكمة أخرى لأن تبقى عجائب الكتاب والحديث وفوائدهما لا تقطع إلى يوم القيامة ولفائدة أخرى أن تبقى النفوس تشوف إلى استمطار الفضل من الفتح العليم لقوله عز وجل: ﴿وَأَتْلُواْ اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282] فلو كانت الفوائد قد فرغت لما كان يحصل للمخاطب المتأخر من فائدة معنى هذه الآي والأحاديث شيء وقد قال ﷺ: في القرآن إنه لا تنقضي عجائبه ولا يخلق على كثرة الرداد لكن هنا إشارة إلى أن ما يفتح لمن تأخر لا يمكن أن يكون مخالفًا لجميع من تقدم غير أنه إما أن يقوي ضعيفًا من الأقوال أو ما كانوا هم رضي الله عنهم أخذوه بإجماع يأتي المتأخر فيه إذا فتح له دليل واضح أو زوال إشكال بحجة =

قال النووي: هذه الأحاديث يعني هذا الحديث وما روي في معناه كلها صريحة في الدلالة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء المحدثين أنه إذا دخل الرجل الجامع يوم الجمعة والإمام يخطب استحب له أن يصلي ركعتين تحية المسجد ويكره الجلوس قبل أن يصليها، وأنه يستحب أن يتجاوز فيهما ليستمع الخطبة، وحكى هذا المذهب أيضًا عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين، قال الزركشي: والمراد بالتخفيف الاقتصار على الواجبات لا الإسراع، قال: ويدل له ما ذكره من أنه إذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات، انتهى.

وقال القاضي: قال مالك والليث وأبو حنيفة والثوري وجمهور السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لا يصليها، وهو مروي عن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، وحجتهم في ذلك الأمر بالإنصات للإمام، وتأولوا هذه الأحاديث أنه كان عريانًا، فأمره رسول الله ﷺ بالقيام ليراه الناس ويتصدقوا

قائمة اشتغل من تقدم عن ذلك، أما ما كان لهم به اهتمام لندورته أو أما ما كان ذلك الإشكال عندهم إشكالًا لقوة إيمانهم فما جاء في المتأخر مع ضعف الإيمان وقلة الفهم عاد مثل الجبال فيظن الظان بجهله أنه أتى بشيء لم يقدر من سبقه على مثله وهذا مما قدمناه جهل بالعلوم وبأهلها فإن خالف ما ظهر له كل من تقدم من طريق ما تقتضيه قواعد الشرع فيتهم نفسه فإن في عين فهمه نقصًا لا شك فيه بدليلين أحدهما منطوق به وهو قوله عليه السلام: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم». والآخر بإجماع أن عمل المتقدمين أقوى من عمل أهل وقتنا والعمل هو ثمرة العلم فإذا كانت ثمرتان ثمر الواحدة خير وأكثر من الأخرى قطع بالجزم أن الذي ثمرها أكثر وأحسن خير من الأخرى بلا خلاف في ذلك عند من له بصيرة عقل.

الوجه الخامس: فيه دليل على جواز الكلام في الخطبة إذا كان فيه مصلحة في الدين يؤخذ ذلك من قطعه ﷺ الخطبة بكلامه مع الرجل.

ويترتب عليه من الفقه أنه إذا كان المرء في عبادة ويمكنه عمل آخر بلا خلل يقع في الذي هو بسبيله جائز ما لم يمنع من ذلك وجه من وجوه الشرع ولهذا المعنى أجاز بعض الفقهاء أنه إذا كان أخذ في نافلة وقرع الباب من له في دخوله مصلحة وأنه إن تركه حتى يتم ما هو فيه أنه يروح عنه ولا يجده أنه يقول ادخلوها بسلام ويرفع بها صوته ليشير إليه أنه في صلاة وهذا عندي فيه نظر لأنه ينطق بالقرآن على خلاف ما أمر به فأولى من ذلك أن يباح له اليسير من الكلام الذي فيه الخلاف من أجل الضرورة ليسلم بذلك من التهاون بالكتاب العزيز والله المرشد للصواب بمنه.

عليه، قَالَ: وهذا تأويل باطل يرده صريح قوله إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب، فليركع ركعتين، وليتجاوز فيهما، وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل ولا أظن عالما يبلغه هذا اللفظ صحيحًا فيخالفه، انتهى.

قال الْعَيْنِي: أصحابنا لم يتأولوا هذه الأحاديث بهذا الذي ذكره حتى يشنع عليهم هذا التشنيع، بل أجابوا بأجوبة غير هذا:

الأول: أن النَّبِيَّ ﷺ أنصت له حتى فرغ من صلاته، كما يدل عليه ما رواه الدارقطني في سننه من حديث عبيد بن مُحَمَّد العبدى، نا معمر عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ يخطب، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «قم فاركع ركعتين»، وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته، فإن قيل قَالَ الدارقطني أسنده عبيد بن مُحَمَّد ووهم فيه ثم أخرجه عن أحمد بن جبير حَدَّثَنَا معمر عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب، فَقَالَ: يا فلان، أصليت، قَالَ: لا، قَالَ: قم فصل، ثم انتظره حتى صلى.

فالجواب: أن المرسل حجة عندنا، وقد تأيد هذا بما أخرجه ابن أبي شيبة، نا هشيم أَخْبَرَنَا أَبُو معشر عن مُحَمَّد بن قيس، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أمره أن يصلي ركعتين وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من ركعتيه، ثم عاد إلى خطبته.

الثاني: أن ذلك كان قبل شروعه ﷺ في الخطبة، وقد بوب النَّسَائِيُّ في سننه الكبرى على حديث سليك، قَالَ: باب الصلاة قبل الخطبة، ثم أخرج عن أبي الزبير عن جابر، قَالَ: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ قاعد على المنبر، فقعد سليك قبل أن يصلي، فَقَالَ لَهُ ﷺ: «أركعت ركعتين»، قَالَ: لا، قَالَ: «قم فاركعها».

الثالث: أن ذلك كان سنة قبل أن ينسخ الكلام في الصلاة، ثم لما نسخ في الصلاة نسخ أيضًا في الخطبة لأنها شطر صلاة الجمعة وشرطها وقال الطَّحَاوِيُّ ولقد تواترت الروايات عن رسول الله ﷺ بأن من قَالَ لصاحبه أنصت والإمام يخطب يوم الجمعة، فقد لغا، فإذا كان قول الرجل لصاحبه والإمام يخطب أنصت لغوا كان قول الإمام للرجل قم فصل أيضًا لغوا، فثبت بذلك أن أمر

الرسول ﷺ لسليك بما أمره به إنما كان قبل النهي، وكان الحكم وقتئذ بخلاف الحكم في الوقت الذي جعل مثل ذلك لغوًا.

وقال ابن شهاب: خروج الإمام يقطع الصلاة، وكلامه يقطع الكلام، وقال ثعلبة بن أبي مالك: كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا خرج للخطبة أنصتنا، وقال عياض: كان أَبُو بَكْرٍ وعمر وعثمان رضي الله عنهم يمنعون الصلاة عند الخطبة، وقال ابن العربي: الصلاة حين ذاك حرام لثلاثة أوجه:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الأعراف: 204]، فكيف يترك الفرض ويشغل بغير الفرض.

الثاني: أنه صح عنه ﷺ أنه قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لصاحبك أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ» فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الأصلان الركنان محرمين في حال الخطبة، فالفضل أولى أن يحرم.

الثالث: أنه لو دخل والإمام في الصلاة لم يركع والخطبة صلاة إذ يحرم فيها من الكلام والعمل ما يحرم في الصلاة، وأما حديث سليك فهو خبر واحد لا يعترض به على هذه الأصول، وأيضًا يحتمل أن يكون هو في وقت كان الكلام مباحًا في الصلاة.

ويحتمل أن النَّبِيَّ ﷺ كلم سليكا، فَقَالَ له: قم فصل، فلما كلمه وأمره بالصلاة سقط عنه فرض الاستماع، ويحتمل أن سليكا كان ذا بذادة، فأراد ﷺ أن يشهره ليري حاله، وعند ابن بزيمة كان سليك عريانا، فكان النَّبِيُّ ﷺ أراد أن يراه الناس ويتصدقوا عليه، قَالَ: وقد قيل إن ترك الركوع حالتئذ سنة ماضية، وعمل مستفيض في زمن الخلفاء، فيكون من الخصائص، ويدل عليه حديث أبي سعيد الخُدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه لا تصلوا والإمام يخطب.

وأيضًا أنكر عمر على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في ترك الغسل، ولم ينقل أنه أمره بالركعتين، ولا نقل أنه صلاهما، وعلى تقدير التسليم لما يقوله الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فحديث سليك ليس فيه دليل له، إذ مذهبه أن الركعتين تسقطان بالجلوس، وفي الباب: وروى علي بن عاصم عن خالد الحذاء أن أبا قلابة جاء يوم الجمعة والإمام يخطب، فجلس ولم يصل، وعن عقبة بن

33 - باب: مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

931 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ جَابِرًا، قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «أَصَلَّيْتَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»⁽¹⁾.

عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ مَعْصِيَةٌ. وفي كتاب الأسرار لنا ما روى الشَّعْبِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمَنْبَرِ، فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ حَتَّى يَفْرُغَ وَالصَّحِيحُ مِنَ الرِّوَايَةِ إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ، وَقَدْ تَصَدَّقَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَرَدِّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ فِي مَنَعَ الْكَلَامِ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ جَمِيعٌ مَا ذَكَرُوهُ مُرَدُّودٌ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ. وتعبه الْعَيْنِيُّ، فَأَطَالَ هُوَ أَيْضًا فِي تَعْقِبِهِ، فَمَنْ أَرَادَ ذَلِكَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مَا ذَكَرَ.

33 - باب: مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

(باب) بالتَّوْنِينِ (مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) جملة حالية (صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) وكلمة من رفع على الابتداء وصلّى خبره. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (ابن المديني، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ، (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار أنه (سَمِعَ جَابِرًا) هو ابن عبد الله الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ) له: «أَصَلَّيْتَ؟» بهمزة الاستفهام، وفي رواية: صليت، بتقديرها.

(قَالَ: لَا، قَالَ: فَصَلِّ) وفي رواية: قم فصل (رَكْعَتَيْنِ)، ومطابقته للترجمة في قوله فصل ركعتين، لكن ليس فيه التقييد بكونهما خفيفتين.

نعم، جرت عادة الْبُخَارِيِّ بِأَن يَشِيرَ فِي التَّرْجُمَةِ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طَرُقِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْقَيْدُ وَقَعَ فِي سَنَنِ أَبِي قُرَّة، عَنْ الثَّوْرِيِّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظٍ: قَمِ فَارْكَعْ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، وَوَقَعَ فِي مُسْلِمٍ بِمَعْنَاهُ بَلْفَظٍ وَتَجَوَّزَ فِيهِمَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ لَكِنْ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

34 - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ

932 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ يُونُسَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ قَامَ رَجُلٌ،

تنبيه:

وعلى ما ذهب إليه الشافعي لو جاء في آخر الخطبة، فلا يصلي، لثلا يفوته أول الجمعة مع الإمام، قَالَ فِي «المجموع»: وهذا محمول على تفصيل ذكره المحققون من أنه إن غلب ظنه أنه إن صلاها فائتة تكبيرة الإحرام مع الإمام، لم يصل التحية، بل يقف حتى تقام الصلاة ولا يقعد، لثلا يكون جالساً في المسجد قبل التحية، قَالَ ابن الرفعة: ولو صلاها في هذه الحالة استحسب للإمام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها، فإن لم يفعل الإمام ذلك، قال في الأمر كرهته له، فإن صلاها، وقد أقيمت الصلاة كرهت ذلك له، انتهى.

34 - بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ

(بَابُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ) أَي: للدعاء.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابْنُ دُرَيْمٍ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) ابْنِ صُهَيْبٍ وَسَقَطَ فِي رِوَايَةِ لَفْظِ ابْنِ صُهَيْبٍ، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ح للتحويل من سند إلى سند.

(وَعَنْ يُونُسَ) هُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ، عَظَفَ عَلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَي: وحدثنا مُسَدَّدٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، (عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالرَّجَالُ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِ فِي عِلَامَاتِ النُّبُوَّةِ أَيْضًا، وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَبِالطَّرِيقِ الثَّانِي أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا.

(قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وَفِي رِوَايَةٍ: يَوْمَ جُمُعَةٍ.

(إِذْ قَامَ رَجُلٌ) وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَعْدَهُ قَامَ أَعْرَابِيٌّ، وَفِي أُخْرَى: فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ، وَفِي أُخْرَى: جَاءَ مِنْ نَحْوِ دَارِ الْقَضَاءِ، وَفِي أُخْرَى فِي الْاسْتِسْقَاءِ،

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلَكَ الْكُرَاعُ، وَهَلَكَ الشَّاءُ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فَمَدَّ يَدَيْهِ وَدَعَا⁽¹⁾.

35 - باب الاستِسْقَاءِ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

933 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: أَصَابَتْ النَّاسَ سَنَةٌ.....

فقام الناس فصاحوا يا رسول الله قحط المطر.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلَكَ الْكُرَاعُ) بضم الكاف، وضبطه بعضهم عن الأصيلي بالكسر، وهو خطأ، وهو اسم لجمع الخيل، (وَهَلَكَ الشَّاءُ) بالواو، والشاء جمع شاة، وأصل الشاة شاهة، لأن تصغيرها شويهة، والجمع شياه بالهاء، (فَادْعُ اللَّهَ) لنا (أَنْ يَسْقِيَنَا، فَمَدَّ) وَاللَّهُ (يَدَيْهِ) بالتثنية، وفي رواية: يده بالإفراد (وَدَعَا) وفي الحديث الذي بعده: فرفع يديه، وهو الأنسب للترجمة، والظاهر أنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا المد لا الرفع الذي في الصلاة.

35 - باب الاستِسْقَاءِ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ

(باب الاستِسْقَاءِ) وهو طلب السقيا، بضم السين، وهو المطر، يقال: سَقَى اللَّهُ عباده الغيث وأسقاهم، واستسقيت فلاناً، إذا طلبت منه أن يسقيك، وفي المطالع: سقى وأسقى بمعنى واحد (فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ).

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) ابن عبد الله بن المنذر الخزامي بالزاي الأسدي، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) ابْنُ مُسْلِمٍ القرشي الدمشقي، وسقط في رواية لفظ ابن مسلم، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو) الأوزاعي عبد الرحمن بن عمرو، ونسبته إلى الأوزاع، وهي قبائل شتى، وقال ابن كثير: نسبة إلى الأوزاع بطن من ذي الكلاع من اليمن، وقيل: نسبة إلى الأوزاع، قرية بدمشق.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الأنصاري المدني، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: أَصَابَتْ النَّاسَ سَنَةٌ) بفتح

(1) أطرافه 933، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1021، 1029،

عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبَيَّنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ قَامَ أَغْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلَكَ الْمَالُ وَجَاعَ الْعِيَالُ،

السين، أي: شدة وجهد من الجدوبة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: 130]، وأصل السنة: سنهة، بوزن جبهة، فحذفت لامها، ونقلت حركتها إلى النون، فبقيت سنة، لأنها من سنهت النخلة، وتسنهت، إذا أتى عليها السنون، وقيل: إن أصلها سنوة بالواو، فحذفت لما حذفت الهاء، كقولهم تسنيت عنده إذا أقمت عنده سنة، فلهذا يقال على الوجهين استأجرته مسانهة ومسانة، وأما السنة التي هي أول النوم فبكسر السين، وأصله: وسن، لأنه من الوسن بفتحتين، يقال: وسن يوسن، كعلم يعلم سنة، فحذفت الواو، وعوضت عنها الهاء كما في عدة.

(عَلَى عَهْدِ)، أي: زمن (النَّبِيِّ) وفي رواية رسول الله (ﷺ)، فَبَيَّنَا) وفي نسخة: فبينما، بالميم (النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ) وفي نسخة: في يوم الجُمُعَةِ (قَامَ أَغْرَابِيٌّ) نسبة إلى الأعراب، ولا ولحدله، وليس هو جمعا لعرب والأعراب سكان البادية خاصة، والعرب جيل من الناس، والنسبة إليه عربي بين العروبة، وهم أهل الأمصار، وقال ابن الأثير: الأعراب سكان البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة، والعرب اسم لهذا الجيل المعروف من الناس، ولا واحد من لفظه، سواء أقام بالبادية أو المدن، والنسبة إليهما أعرابي وعربي، ولم يسم هذا الأعرابي.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلَكَ الْمَالُ) المراد بالمال هنا وفيما بعده الحيوان، كذا فسر في حديث الموطأ، ومعنى هلك المال: يعني الحيوانات هلكت إذا لم تجد ما ترعاه.

(وَجَاعَ الْعِيَالُ) لعدم وجود ما يعيشون به من الأقوات بحبس المطر، قَالَ الجوهري عيال الرجل من يعوله، وواحد العيال عيل، والجمع عيائل، مثل جيد وجياد وجيائد، وأعال الرجل، أي: كثر عياله، فهو معيل، وامرأة معيلة، قَالَ الأخفش: أي: صار ذا عيال، وذكر الجوهري هذه المادة في عيل في الياء آخر الحروف، وذكره ابن الأثير في عول في الواو، ثم قَالَ: يقال عال الرجل عياله يعولهم، إذا قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة وغيرهما، وقال الكسائي:

فَادُعُ اللَّهِ لَنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا وَضَعَهَا حَتَّى تَارَ السَّحَابُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ، فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ، وَمِنْ الْغَدِ

يقال : عالَ الرجلُ يُعُولُ، إذا كَثَرَ عيَالُهُ واللغة الجيدة أَعَالٌ يُعِيلُ.

(فَادُعُ اللَّهِ لَنَا) أَنْ يَسْقِينَا، (فَرَفَعَ) ﷺ (يَدَيْهِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً) بالقاف والزاي والعين المهملة المفتوحات، قطعة من السحاب، وفي المحكم: القزع قطع من السحاب رقاق، كأنها ظل إذا مرت من تحت السحاب الكثيرة، قَالَ أَبُو عبيد: وأكثر ما يكون ذلك في الخريف، وقال يعقوب عن الباهلي: يقال ما على السماء قزعة، أي: شيء من غيم، وفي تهذيب الأزهري: كل شيء متفرق فهو قزع.

(فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا وَضَعَهَا) أي: يده، وفي رواية: ما وضعهما، أي: (حَتَّى تَارَ السَّحَابُ) بالمثلثة، أي: هاج وانتشر، يقال: تار الشيء يشور، إذا ارتفع وانتشر.

(أَمْثَالَ الْجِبَالِ) لكثرتها، وإطباقها وجه السماء، (ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ) أي: ينزل ويقطر، وهو من الحدود ضد الصعود والتفاعل هنا بمعنى الفعل، مثل توانيت بمعنى: ونبت (عَلَى لِحْيَتِهِ) الشريفة (ﷺ) قَالَ الخطابي: يريد بقوله يتحادر أَنَّ السقف قد وكف حتى خلص الماء إلى لحيته الشريفة.

(فَمُطِرْنَا) بضم الميم وكسر الطاء، معناه: حصل لنا المطر، يقال: مطرت السماء وتمطر ومطرتهم تمطرهم مطراً وأمطرتهم أصابتهم بالمطر وأمطرهم الله في العذاب خاصة، ذكره ابن سيده، وقال الفراء: قطرت السماء وأقطرت، مثل: مطرت وأمطرت، وفي الجامع: مطرت السماء تمطر مطراً ومطراً، فالمطر بالسكون المصدر والمطر بالحركة: الاسم، وفيه لغة أخرى: مطرت تمطر على وزن علم يعلم، وفي الصحاح: مطرت السماء وأمطرها الله، وناس يقولون: مطرت السماء وأمطرت بمعنى.

(يَوْمَنَا) بالنصب على الظرفية، أي: في يومنا (ذَلِكَ، وَمِنْ الْغَدِ) كلمة من إما بمعنى في، وإما تبعيضية، فافهم.

وَبَعْدَ الْغَدِ، وَالَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى، وَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ - أَوْ قَالَ: غَيْرُهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْدَمُ الْبِنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» فَمَا يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا انْفَرَجَتْ، وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ مِثْلَ الْجَوْبَةِ،

(وَبَعْدَ الْغَدِ)، وفي رواية: ومن بعد الغد، (وَالَّذِي يَلِيهِ، حَتَّى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى) بالجر على أن حتى جارة، وبالنصب على أن حتى عاطفة على المنصوب قبله، وبالرفع على أن مدخولها مبتدأ وخبره محذوف، أي: ممطر فيها.

(وَقَامَ) وفي رواية: فقام، بالفاء (ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ، أَوْ قَالَ) قام (غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْدَمُ الْبِنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَرَفَعَ) ﷺ (يَدَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ) وفي رواية: فرفع يديه الله، بإسقاط قوله: فَقَالَ: (حَوَالَيْنَا) بفتح اللام، يقال: قعدوا حوله وحواله وحواليه، ولا يقال: حوالية، بكسر اللام، أي: مطيفين به من جوانبه، وهو ظرف متعلق بمحذوف، تقديره: اللهم أنزل أو أمطر حواليا (وَلَا) تنزل (عَلَيْنَا)، أراد به: الأبنية - الدور -، فإن قيل: إذا مطرت حواليا المدينة يكون الطريق ممتنعة، فلا تزول شكواهم، فالجواب أن المراد الآكام والضراب وشبههما، كما في حديث آخر: فتبقى الطرق على هذا مسلوكة، كما سألوها.

(فَمَا يُشِيرُ) ﷺ أتى بصيغة المضارع لاستحضار الصورة الماضية.

(بِيَدِهِ) الشريفة، أراد به الجنس، وفي نسخة بيديه على التثنية (إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّحَابِ إِلَّا انْفَرَجَتْ) أي: انكشفت، وقال ابن القاسم: معناه تدورت، كما يدور جيب القميص، وقال ابن وهب: معناه انقطعت عن المدينة، كما يقطع الثوب، وقال ابن شعبان: خرجت عن المدينة كما يخرج الجيب عن الثوب.

(وَصَارَتِ الْمَدِينَةُ) النبوية (مِثْلَ الْجَوْبَةِ) بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الموحدة، قَالَ الداوودي: أي: صارت مستديرة، كالحوض المستدير، وأحاطت بها المياة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحِفَانٍ كَالْجَوَابِ﴾ [سبا: 13].

وقال ابن التين: هذا عندي وهم، لأن اشتقاق الجاية من جبا العين، بكسر الجيم، مقصوراً، وهو ما جمع فيها من الماء، فيكون اسم الفعل منه جبوة،

وَسَالَ الْوَادِي قَنَاءَ شَهْرًا، وَلَمْ يَجِيءْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ⁽¹⁾.

ولإنما هو من باب جاب يجوب إذا قطع من قوله تعالى: ﴿جَابُوا الْأَصْحَرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: 9]، فالعين منه واو، فيكون الفعل منه جوبة، كما في الحديث، وقال الجوهرى: الجوبة: الفرجة من السحاب والجبال، وقال ابن فارس: الجوبة كالغائط من الأرض، وقال الخطابي: هي الترس، وفي حديث آخر فبقيت المدينة كالترس، وقال الجوبة أَيْضًا الوهدة المنقطعة عما علا عن الأرض، وجاء في حديث آخر مثل الإكليل، أي: دارتها السحاب، أقول: والظاهر أن الجوبة هنا بمعنى الترس، كما في حديث آخر، أي: أنها بقيت في استدارتها مثل الترس، وهي غير ممطورة.

(وَسَالَ الْوَادِي قَنَاءَ) بفتح القاف وتخفيف النون، علم لبقعة، أي: لواد من أودية المدينة وعليه زرع لهم، فهو غير منصرف مرفوع على أنه بدل عن الوادي، وفي بعض الروايات: قناة بالنصب والتنوين، فهو بمعنى البئر المحفورة، أي: سال الوادي مثل القناة، وفي بعضها: وادي قناة بإضافة الوادي إليها، والمعنى جرى فيه المطر.

(شَهْرًا، وَلَمْ يَجِيءْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ)، بفتح الجيم وسكون

(1) أطرافه 932، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1021، 1029، 1033، 3582، 6093، 6342 - تحفة 174.

أخرجه مسلم في صلاة الاستسقاء باب الدعاء في الاستسقاء رقم (897). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز الكلام للإمام وهو في الخطبة لأمر أكيد وجواب الإمام على ذلك. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: منها جواز الإشارة إلى شيء يعرف بالعادة يجزي عن تبينه يؤخذ ذلك من قوله: (سنة) ولم يعين ما هي لأنه قد عرف بالعادة أنه أشار إلى السنين التي فيها القحط والجوع ومن ذلك قوله عليه السلام اجعلها عليهم سنين كسني يوسف اللهم اشد وطأتك على مضر اللهم أنج الوليد بن عتبة وربيعه وعياش والمستضعفين بمكة ويجوز الاستسقاء بالدعاء من أهل الفضل بغير خروج يؤخذ ذلك من دعاء النبي ﷺ بالغيث عند قول الأعرابي ما قال.

الوجه الثاني: فيه دليل على طلب الدعاء ممن فيه أهلية للقبول عند الملمات ومن أدب الطلب بث الحال إليه قبل طلب الدعاء يؤخذ ذلك من قصد الأعرابي إلى النبي ﷺ لأنه بالإجماع الأفضل فطول حياته عليه السلام لا يقصد في المهمات غيره إجماعًا ولذلك كان عمر رضي الله عنه يقول للعباس عند احتياج الناس إلى المطر وخروجهم إلى الاستسقاء كنا نستسقي بالنبي عليه السلام والآن نستسقي بك فإنك عمه وأقرب الناس إليه ويؤخذ الأدب في تقدمه =

الواو، وفي آخره دال مهملة، وهو المطر الغزير الواسع .

تبيين الحال قبل طلب الدعاء من فعل الأعرابي ذلك وأقره النبي ﷺ.

الوجه الثالث: فيه من جهة الحكمة أنك إذا شكوت ما بك من الضر لمن فيه دين رق لك وكان دعاؤه لك بقريحة وعند تلك الرقة وجمع ذلك الخاطر المبارك ترجى الرحمة والإجابة.

الوجه الرابع: فيه دليل على أن فرض الكفاية من قام به كفى إذا عرف وجه الصواب في ذلك يؤخذ ذلك من أن هذا الأعرابي لما لحق الناس ما لحقهم من القحط تعين على الكل اللجأ إلى الله عز وجل وإلى رسول الله ﷺ لما نزل بهم وفي الوقت من هو أعلى من ذلك الأعرابي مثل الخلفاء رضي الله عنهم وجلة الصحابة فلم يتكلموا وقام ذلك الأعرابي بالوظيفة وأقره النبي ﷺ على ذلك ولو لم يكن ذلك كذلك لقال له النبي ﷺ في شيئاً يعلم به أن الحكم ليس كذلك لأن تأخير البيان عند الحاجة لا يجوز.

الوجه الخامس: فيه دليل على أن طالب الحاجة ينادي إلى من يطلبها منه بأرفع أسمائه يؤخذ ذلك من أن الأعرابي نادى النبي ﷺ بأرفع أسمائه وهو رسول الله.

الوجه السادس: فيه دليل من الحكمة استعطاف المطلوب منه الحاجة فإنه مما تسر به النفس فقد يكون عوناً على قضائها لكن بشرط أن لا يتعدى في ذلك لسان العلم تحرزاً من أن يكون ما يسر ذلك الشخص به ممنوعاً شرعاً فلا يجوز لأنه من حاول أمراً بمعصية كان له أبعد فيما يرجو وقوله: (هلك المال) المال عند العرب هي الإبل كما أن المال عند أهل التجارة الذهب أو الفضة وكل أحد بحسب عادته.

الوجه السابع: فيه دليل على رفع اليدين في دعاء الاستسقاء يؤخذ ذلك من قوله: «فرفع يديه» ولذلك لم يرو عن الإمام مالك رحمه الله أنه رفع يديه إلا في دعاء الاستسقاء خاصة وهل يرفع في غيره من الأدعية أم لا فيه خلاف بين العلماء وقوله: «وما نرى في السماء قزعة» أي: شيء يسير من السحاب وقوله: «فوالذي نفسي بيده ما وضعهما» أي: ما أتم الدعاء. وقوله: «حتى ثار السحاب» أي: كثر وقوله: «أمثال الجبال» في هذا الموضع دليل على عظم قدرة الملك الجليل يؤخذ ذلك من سرعة اختراعه عز وجل لذلك السحاب العظيم في هذا الزمن القريب جداً.

الوجه الثامن: فيه دليل على عظم حرمة النبي ﷺ يؤخذ ذلك من سرعة إسعافه عليه السلام بمطلوبه في الوقت.

الوجه التاسع: فيه دليل على جواز مساق اليمين في الكلام وهو من أحد الأقسام التي يسميه بعض الفقهاء لغو اليمين يؤخذ ذلك من قوله: «فوالذي نفسي بيده».

الوجه العاشر: فيه دليل على أن تغير العادة قد يكون دالاً على رحمة أو غيرها يؤخذ ذلك من أن حبس المطر قبل تغيير حاله وهو يؤول إلى هلاك المال فهذا تغير نعمة وقد جاء إذا أبغض الله قوماً أمطر صيفهم وأضحى شئاهم وكون تعجيل السحاب والمطر عند دعاء سيدنا ﷺ تغيير عادة إلا أنها تغيير رحمة وقوله: «ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيته» أي: لم يفرغ من الخطبة حتى كثر المطر لأن المطر ينفذ من سقف المسجد لأن سقف المسجد كان من جريد النخل ولا بد أنه كان يحبس شيئاً من المطر ثم يهطل حتى يتحادر المطر على لحيته ﷺ.

وفي الحديث : معجزة ظاهرة للنبي ﷺ في إجابة دعائه متصلاً به .

الوجه الحادي عشر : وفيه من الفقه أن الخطبة أو الصلاة إذا تلبس بهما لا يقطعان للمطر يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ نزل عليه المطر حتى تحادر على لحيته وأتم الخطبة والصلاة .
الوجه الثاني عشر : فيه دليل على أن الدعاء من أكبر وسائل الخير يؤخذ ذلك من سرعة الفائدة بدعائه عليه السلام وقد قال ﷺ : « من ألهم الدعاء فقد فتح عليه أبواب الخير » .

ولهذا يقول أهل الصوفية : إن الدعاء نفسه هو عين الخير وقضاء الحاجة في حكم التبع لأنه مناجاة للمولى الجليل وإظهار الفقر إليه وهي خلع العبودية ولم يخلع على عبد أجل منها وكفى في ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَكَلِمَةً مَّتَّكِنَةٌ ﴾ [الحجر : 42] فما حصل إليهم الشرف الرفيع ولا الحماية العظيمة إلا بهذا الوصف العجيب وهو وصف العبودية وقد قال عز وجل في الضد : ﴿ وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا يَمُوتُ لَهُمْ ﴾ [محمد : 11] .

الوجه الثالث عشر : قوله : « فمطرنا يومنا ذلك » إلى قوله : « الجمعة » فيه دليل على أن الإعطاء يكون على قدر حرمة الشفيع فلما كان هنا الشفيع صاحب الحرمة العظيمة توالى الأمطار حتى استوفوا ما أرادوا من الخير ولهذا المعنى قال ﷺ : « أئمتكم شفعاءكم فانظروا بمن تستشفعون » .
الوجه الرابع عشر : فيه دليل صوفي لأنهم يقولون قدم محبوبك عند مطلوبك تجد مرغوبك .

الوجه الخامس عشر : قوله : (وقام الأعرابي) أو قال غيره شك من الراوي وهنا بحث لم قام في المرتين هذان الأعرابيان أو الأعرابي الواحد على شك الراوي ولم يتكلم من الخلفاء أحد والصحابة . فالجواب أن مقام الخلفاء والصحابة رضي الله عنهم الرضى والتسليم ومقام السائل الفقر والتمسكن . وقد قحطت مرة جزيرة الأندلس فأتوا لبعض الصالحين المتوليين فرغبوا منه أن يخرج معهم للاستسقاء وكانت عادته أنه يركب قصبته يظهر بذلك ما يشبه الحمق فخرج معهم وأتى غيبطاً للملك ففرق الباب قرعاً عنيفاً فخرج إليه الجنان مسرعاً فقال له ما شأنك فقال اسق كل ما في الغيط ويسمى الغيط بالأندلس بستاناً فقال له ما أكثر فضولك أنا أعرف بستاناني إذا احتاج السقي سقيته فرد رأسه إليهم وقال لهم سمعتم مقالته هو أعرف بستانه فما أردتم مني إلا أن يخزني ثم ركب قصبته وتركهم وانصرف فما رجعوا إلا وهم قد سقوا وسيدنا ﷺ كان يحمل كلاً على حاله فالضعيف يجبره والقوي يحمله وما بين ذلك يلطف به كل ذلك رحمة من الله بعبيده ليدل في هذه السنة المباركة القوي والضعيف وكل واحد منهم متبع إلا أنه بشرط أن يكون كل واحد من القوم يعرف شربه من الحقيقة أو من الشريعة أين هو وما شروطه وما وظيفته وهنا هي الفائدة العظمى جعلنا الله ممن مَنَّ بها عليه بمنه .

الوجه السادس عشر : قوله : (فقال : يا رسول الله ؛ تهدم البناء وغرق المال ادع الله لنا) البحث هنا كالبحث في قوله : هلك المال غير أن هنا معنى آخر وهو أنه يدعو بالصحو عند كثرة المطر ودوامه كما يدعو بطلبه عند إبطائه وعدمه لأن كلا الحالتين ضرر والمقصود للضعيف ما فيه رفق .

الوجه السابع عشر : وفي قوله عليه السلام : « حوالينا ولا علينا » من الفقه أنه لا يطلب من رفع الأذى الأقدر ما تحقق أنه أذى لأنه لما تهدم البناء في المدينة وغرق المال وهي الإبل بل كما =

وفيه : أدبه ، فإنه لم يسأل رفع المطر من أصله ، بل سأل رفع ضرره ، وكشفه

تقدم لأن كثرة المطر للإبل تتوحد فيه ولا يصلح لها بها حال والجبال والصحاري ما دام المطر كثرة الفائدة فيها في المستقبل من كثرت المرعى والمياه وغير ذلك من المصالح فدعا أن يرفع قدر ما فيه الضرر وتبقى الجبال وما حولها لما يرجى فيها من الخير.

الوجه الثامن عشر : في هذا دليل على ما أعطى الله سبحانه نبيه عليه السلام من الإدراك العظيم للخير على سرعة البديهة.

الوجه التاسع عشر : قوله : (فما يشير بيده إلى ناحية من السحاب) فيه دليل على عظم معجزته عليه السلام في ذلك وهو أن سخرت السحاب له كلما أشار إليها امتثلت بالإشارة دون كلام لأن كلامه عليه السلام مناجاة للحق وأما السحاب فبالإشارة فلولا الأمر لها بالطاعة له عليه السلام لما كان ذلك لأنها أيضًا كما جاءت مأمورة حيث تسير وقد ما تقيم وأين تقيم. وهنا إشارة لطيفة وهي أن السحاب تفهم على بعدها منه الإشارة والمحروم الأطروش القلب يسمع منه درر المواعظ ولا ينتبه ﴿كَلَّا بَلْ رَأَى عَلَٰى قُلُوبِهِمْ﴾ [المطففين : 14] من لم يكن له في القدم سعادة فكل موعظة عليه خسران وقوله : «إلا انفرجت» أي : زالت وتنحت امتثالاً لما به أمرت وقوله : «وصارت المدينة مثل الجوبة» معناه مثل جيب الثوب أي : في ناحية منه قوله : «وسال الوادي قناة شهراً» أي : جرى فيه الماء من المطر شهراً وهي من أبعد أمد المطر الذي يصلح الأرض التي هي متوعدة جبلية لأنه يتمكن في تلك الأيام بطولها الذي فيها لأنها بارتفاع أقطارها لا يثبت الماء عليها فيبقى فيها حرارة فإذا دام سكب المطر عليها قلت تلك الحرارة وخصبت الأرض ولذلك قال جل جلاله في كتابه : ﴿كَمْثَلٍ جَنَّتْ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَتَأَنَّتْ أَكُلَهَا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة : 265] لأن المطر هو الوابل الشديد فتخصب أرضها فيأتي ثمرها ضعفين مما هي العادة.

وقوله : (ولم يجئ أحد من ناحية إلا حدث بالجدود) أي : كل الجهات دام فيها المطر وهنا إشارة وهي أن بركة الجوار أفادت الأرض الرحمة وهي جماد فكيّف بالحيوان ومن فيه ذلك مجاورة أبي طالب مع عدم الاتباعية حصلت له بركة وهي كونه أقل أهل النار عذاباً لكن في المجاورة إشارة لما كان فيها منفعة ما وهي ما يؤخذ فيها من العون بما يخرج منها لأهل الإيمان لحقتها البركة فإن كانت بزيادة ما ولو بالقرب لحقتها حرمة الاحترام ألا ترى كيف جعل ﷺ لما قرب من المدينة بقدر اثني عشر ميلاً حرماً كحرم مكة لا يقتل صيده ولا يعصد شجره لحرمة من جاورها فهو مثل الاتباع في العاقل المخاطب لأن المنفعة من كل نوع من الخلق بحسب ما يتأتى منه فإذا كانت المجاورة بنسبتها يكون الخير وأقلها عدم وجود الشر جاء في الخبر : هم القوم لا يشقى بهم جليسهم. وإلا كان الضد ولذلك يقول أهل التحقيق إن الرجل إذا كان محققاً كان مثل النار لأن النار من استعمالها وتحفظ منها وجد فيها منافع شتى كما قال عز وجل : ﴿مَنْ جَعَلَهَا تَذَكُّرًا وَنَمَتًا لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الواقعة : 73] قال العلماء معناه المحتاجين ومن استعمالها ولم يحتفظ منها فإنها تضره وكذلك الرجل المحقق من عرفه وتأدب معه وجد فيه منافع ومن ازدري به يلحقه الضرر منه وإن لم يقصد هو ذلك لأن الله عز وجل يغار له لقوله عز وجل من أهان لي ولِئاً فقد آذني بالمحاربة.

عن البيوت والمرافق والطرق، بحيث لا يتضرر به ساكن، ولا ابن سبيل وسأل بقاءه في مواضع الحاجة، بحيث يبقى نفعه وخصبه في بطون الأودية ونحوها. وفيه: استحباب طلب انقطاع المطر عن المنازل إذا كثرت وتضرروا به. وفيه: رفع اليدين في الخطبة.

واختلف العلماء في رفع اليدين عند الدعاء، فكرهه مالك في رواية، وأجازه غيره في كل الدعاء، وبعض العلماء جوزه في الاستسقاء فقط. وقال جماعة من العلماء: السنة في دعاء دفع البلاء أن يرفع يديه، ويجعل ظهرهما إلى السماء، وفي دعاء سؤال شيء وتحصيله يجعل بطنهما إلى السماء، وعن مالك بن يسار، أن رسول الله ﷺ، قَالَ: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ بِبَطُونِ أَكْفَكُم وَلَا تَسْأَلُوهُ بظهورها».

وقال ﷺ فيما رواه سلمان الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند التَّرمِذِيِّ محسنًا: «أَنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا»، قَالَ التَّرمِذِيُّ: رواه بعضهم فلم يرفعه.

وعن أبي يوسف: إن شاء رفع يديه في الدعاء، وإن شاء أشار بأصبعيه. وفي المحيط: الخطبة في معنى الضراعة إلى الجليل والتذلل له. قَالَ الزُّهْرِيُّ: رفع الأيدي يوم الجُمُعَةِ محدث.

وقال ابن سيرين: أول من رفع يديه في الجُمُعَةِ عبيد الله بن عبد الله بن معمر.

وفيه: الاستسقاء بالدعاء بدون الصلاة، وهو مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ. وفيه: قيام الواحد بأمر العامة.

وفيه: إتمام الخطبة في المطر، ورجال إسناد الحديث ما بين مدني ودمشقي، وشيخ المؤلف من أفراد.

وقد أخرج متنه في الاستسقاء والاستئذان أيضًا، وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة.

36 - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

وَإِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَغَا.

36 - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

(باب) حكم (الإنصات) قَالَ أَبُو المَعَانِي: نَصَّتْ يَنْصِتُ، إِذَا سَكَتَ وَأَنْصَتَ لَغْتَانِ، أَي: اسْتَمَعَ، يُقَالُ: أَنْصَتَهُ وَأَنْصَتَ لَهُ، وَيَنْشُدُ:

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَأَنْصِتُوهَا

ويروى فصدقوها، وفي المحكم أَنْصَتَ أَعْلَى، والنُّصَّةُ الاسم من الإنصات، وفي الجامع: رَجُلٌ نَاصَتْ وَمُنْصِتٌ، وفي المجمل والمغرب: الإنصاتُ السكوت للاستماع، وقد علم الفرق بين الاستماع والإنصات، فلذلك ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ترجمة للاستماع وترجمة للإنصات (يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) جملة حالية، ذكر بالإشعار بأن الإنصات قبل شروع الإمام في الخطبة لا يجب، خلافاً لمن خالف في ذلك، ولكن الأولى الإنصات من وقت خروج الإمام.

(وَإِذَا قَالَ) الرَّجُلُ (لِصَاحِبِهِ) المراد به جليسه، وقيل: الذي يخاطبه بذلك مُظْلَقًا، وإنما أطلق عليه الصاحب باعتبار أنه صاحبه في الخطاب أو الجلوس (أَنْصِتْ) أمر من الإنصات، أَي: اسكُتْ (فَقَدْ لَغَا) اللغو واللغا السقوط وما لا يعتد به من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة، وقيل معناه الإثم ولغا في القول يلغو ويلغى ولغى لغا، وملغاة أخطأ، ولغا يلغو لغوا، تكلم ذكره ابن سيده، وفي الجامع اللغو الباطل، وتقول: لغيت ألغى لغيا ولغى، وفي التهذيب لغوت ألغو وألغى ولغى ثلاث لغات، واللغو كل ما لا يجوز، وقال الأخفش: اللغو الساقط من القول.

وقيل: الميل عن الصواب، وقال النضر بن شميل معنى لغوت خبت من الأجر، وقيل بطلت فضيلة جمعتك.

وقيل: جازت جمعتك ظهرا.

وقيل: تكلمت بما لا ينبغي، وهذا القول من جملة الترجمة، وهو حديث الباب في بعض طرقه، وهي رواية النَّسَائِيِّ عن قتيبة عن الليث، عن عقيل، عن الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بن المسيب، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِصَاحِبِهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَا»،

وَقَالَ سَلْمَانُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ»⁽¹⁾.

وبهذا السند روى الترمذي أيضًا عن قتيبة عن الليث إلخ، ولفظه من قَالَ يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت، فقد لغا.

(وَقَالَ سَلْمَانُ) الفارسي رضي الله عنه، وقد وصله المؤلف في باب الدهن للجمعة، وفي باب: لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَنْصِتُ) بضم أوله مضارع أنصت على الأفصح، وفي رواية: وينصت بالواو، أي: يسكت الرجل (إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ) على المنبر يوم الجمعة.

(1) هذا هو مذهب الإمام الأعظم، والخلاف في ذلك معروف، قال صاحب الهداية: إذا خرج الإمام يوم الجمعة ترك الناس الصلاة والكلام حتى يفرغ من خطبته، قال رضي الله عنه: وهذا عند أبي حنيفة، وقالوا: لا بأس بالكلام إذا خرج الإمام قبل أن يخطب وإذا نزل قبل أن يكبر؛ لأن الكراهة للإخلاص بفرض الاستماع، ولا استماع هاهنا بخلاف الصلاة؛ لأنها قد تمتد، ولأبي حنيفة قوله عليه السلام: «إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام من غير فصل»، ولأن الكلام قد يمتد طبعًا شبه الصلاة، اهـ.

وقال الحافظ بعد حديث: «من قال لِصَاحِبِهِ: أَنْصِتْ، فَقَدْ لَغَا» بعد ذكر طرقه وألفاظه، واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة، وبه قال الجمهور في حق من سمعها وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر، وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على وجوب الإنصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين، ولفظه لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها في الجمعة، وروي عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الإمام في الخطبة خاصة، قال: وفعلهم ذلك مردود عند أهل العلم، وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لم يبلغهم الحديث، قال الحافظ: وللشافعي في المسألة قولان مشهوران، وبناهما بعض الأصحاب على الثاني، وهو الأصح، فمن ثم أطلق من أطلق منهم إباحة الكلام حتى يحرم لا على الثاني، وهو الأصح، فمن ثم أطلق من أطلق منهم إباحة الكلام حتى شنع عليه من شنع من المخالفين، وعن أحمد أيضًا روايتان، وعندهما أيضًا التفرقة بين من يسمع الخطبة وبين من لا يسمعها، ولبعض الشافعية التفرقة بين من تنعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الإنصات دون من زاد، واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول، وعلى ذلك يحمل ما نقل من السلف من الكلام حال الخطبة، والذي يظهر أن من نفى وجوبه أراد أن لا يشترط في صحة الجمعة وأبي داود: «من دنا فلم ينصت كان عليه كفلان من الوزر؛ لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحًا ولو كان مكروهًا كراهية تنزيه» وأما ما استدل به من أجازاه مطلقًا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر؛ لأنه استدلال بالأخص على الأعم، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالإنصات بمثل ذلك كأمر عارض في مصلحة عامة، ونقل صاحب المغني الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضرير من البثر، انتهى مختصرًا.

934 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ) أي: جليستك أو الذي يخاطبك (يَوْمَ الْجُمُعَةِ: أَنْصِتْ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَقَدْ لَغَوْتَ) قد مر تفسيره.

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وفي بعض الروايات لغيت، وظاهر القرآن يقتضي هذه اللغة، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْغَوَا فِيهِ﴾ [فصلت: 26]، وهذا من لغا أو لغى يلغى، ولو كان من لغا يلغو لقليل: والغوا بضم الغين، وزاد أحمد من رواية الأعرج عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر حديث الباب بعد قوله فقد لغوت عليك بنفسك. وفي الحديث: النهي عن جميع الكلام حال الخطبة وذلك لأنه إذا قَالَ: أَنْصِتْ، وهو في الأصل أو بمعروف كان لغواً فغيره أولى، قيل: وذلك لأن الخطبة أقيمت مقام الركعتين، فكما لا يجوز التكلم في المنوب لا يجوز في المنائب، قيل: ولو عرض مهم كتعليم خير أو نهى عن منكر، وتحذير إنسان عقرباً أو أعمى بئراً لم يمنع من الكلام، بل قد يجب عليه عند الشافعية، لكن يستحب أن يقتصر على الإشارة إن أغنت ومنع المالكية نهى اللاغي بالكلام أو رمية بالحصى أو الإشارة إليه بما يفهم النهي حسماً للمادة، وقد استثنى من الإنصات ما إذا انتهى الخطيب إلى ما لم يشرع في الخطبة كالدعاء للسلطان مثلاً، والله أعلم.

وفي الباب من حديث ابن أبي أوفى أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من رواية إبراهيم ابن السكسكي، قَالَ: سمعت ابن أبي أوفى، قَالَ ثلاث من سلم منهن غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى، من أن يحدث حدثاً، يعني: أذى أو أن يتكلم أو أن يقول: صه، ورجاله ثقات، وهذا وإن كان مَوْقُوفاً فمثله لا يقال من قبل الرأي، فحكمه الرفع.

(1) تحفة 13206. أخرجه مسلم في الجمعة باب الإنصات يوم الجمعة في الخطبة رقم (851).

وفيه أيضًا: من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه والبخاري وأبو يعلى في مسنديهما من رواية مجالد بن سعيد عن عامر عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ سَعْدٌ لِرَجُلٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: لَا صَلَاةَ لَكَ، قَالَ فَذَكَرَ ذَلِكَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ سَعِدًا قَالَ لَا صَلَاةَ لَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَمْ يَأْتِ سَعْدٌ»، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَكَلَّمُ وَأَنْتَ تَخْطُبُ، قَالَ: صَدَقَ سَعْدٌ، اللفظ لابن أبي شيبة، وقال أبو يعلى والبخاري: سمعت سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومجالد ضعفه الجمهور.

وفيه أيضًا: من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرجه أحمد والبخاري في مسنديهما والطبراني في الكبير من رواية مجالد عن عامر عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَالْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا، وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ أَنْصَتْ لَيْسَ لَهُ جُمُعَةٌ».

وفيه أيضًا: من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنهما، أخرجهما الطبراني من رواية أنس بن عياض، عن شريك، عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء، وأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة سورة على المنبر، فغمز أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبي كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَتَى أَنْزَلْتَ هَذِهِ السُّورَةَ، فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْهَا إِلَّا الْآنَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ أَنْ اسْكُتْ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَالَ أَبِي لَيْسَ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ إِلَّا مَا لَغَوْتُ، فَأَخْبَرَ أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا قَالَ أَبِي، فَقَالَ «صَدَقَ أَبِي».

وفيه أيضًا: من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف والطبراني في الكبير، من رواية الركين بن الربيع، عن أبيه، عن عبد الله، قَالَ: كَفَى لَغْوًا إِذَا صَعِدَ الْإِمَامُ الْمَنْبَرُ أَنْ تَقُولَ لَصَاحِبِكَ أَنْصَتْ، وَرَجَالَهُ ثَقَاتٌ، فَهُوَ فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ، لِأَنَّهُ لَا يَقَالُ مِنْ قَبْلِ الرَّأْيِ.

وفيه أيضًا: من حديث عبد الله بن عمرو، أخرجه أبو داود بإسناده عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: يَحْضُرُ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ، رَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْغُو، فَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَعْطَاهُ، وَإِنْ شَاءَ مِنْعَهُ، وَرَجُلٌ حَضَرَهَا بِإِنْصَاتٍ

37 - بَابُ السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

935 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ، لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ.....

وسكوت ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحدًا، فهي كفارة إلى الجمعة التي يليها وزيادة ثلاثة أيام، وذلك بأن الله يقول: من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها. وفيه أيضًا: من حديث علي رضي الله عنه أخرجه أحمد مرفوعًا، ومن قال: صه، فقد تكلم ومن تكلم فلا الجمعة له، وقد أخرج حديث الباب مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة أيضًا.

37 - بَابُ السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ

(بَابُ السَّاعَةِ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ) أي: الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وفي رواية أبي داود بإسناده عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة».

(فَقَالَ: فِيهِ سَاعَةٌ) أبهما هنا، كليلة القدر، والاسم الأعظم والرجل الصالح حتى تتوفر الدواعي على مراقبة ذلك اليوم، وقد روي: إن لربكم في أيام دهركم نفحات، ألا فتعرضوا لها، ويوم الجمعة من جملة تلك الأيام، فينبغي أن يكون العبد في جميع نهاره متعرضًا لها بإحضار القلب وملازمة الذكر والدعاء، والفراغ عن وساوس الدنيا، وسيأتي ما يتعلق بتلك الساعة مفصلاً إن شاء الله تعالى.

(لَا يُؤَافِقُهَا) أي: لا يصادفها، وهذه اللفظة، أعَمّ من أن يقصدها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها (عَبْدٌ مُسْلِمٌ) وفي رواية النَّسَائِيِّ: مؤمن، (وَهُوَ قَائِمٌ) جملة اسمية وقعت حالا، وقال الْكُرْمَانِيُّ قوله وهو قائم، مفهومه أنه لو لم يكن قائماً

يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى

لا يكون له هذا الحكم، ثم أجاب بأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يخرج الكلام مخرج الغالب، وها هنا ورد بناء على أن الغالب في المصلي أن يكون قائماً، فلا اعتبار لهذا المفهوم.

(يُصَلِّي) جملة فعلية حالية أيضاً، وذلك يحتمل حقيقة القيام والصلاة، ويحتمل الدعاء ويحتمل الانتظار للصلاة، ويحتمل المواظبة على الشيء لا الوقوف، كما في قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: 75]، يعني: مواظباً، وقال النووي: معنى قولهم يصلي يدعو، ومعنى قائم ملازم ومواظب، وإنما ذكروا هذه الاحتمالات، لئلا يروا الأشكال بأصح الأحاديث الواردة في تعيين الساعة المذكورة، وهما حديثان:

أحدهما: من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة، والآخر من بعد العصر إلى غروب الشمس، والأولى حال الخطبة، وليست صلاة حقيقة.

والثانية: ليست ساعة صلاة، ألا يرى أن أبا هريرة رضي الله عنه، لما روى حديثه المذكور، قَالَ: فلقيت عبد الله بن سلام، فذكرت له هذا الحديث، فَقَالَ: أنا أعلم بتلك الساعة، فقلت: أَخْبِرْنِي بها، ولا تضنن بها عليّ قَالَ هي بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، قلت: وكيف تكون بعد العصر، وقد قَالَ ﷺ: «لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي»، وتلك الساعة لا يصلي فيها، قَالَ عبد الله بن سلام: أليس قد قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من جلس مجلساً ينتظر الصلاة، فهو في صلاة»، قلت: بلى، قَالَ: «فهو ذاك»، انتهى.

فهذا دال على أن المراد من الصلاة الدعاء ومن القيام الملازمة والمواظبة لا حقيقة الكلام، ولهذا سقط قوله قائم من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتنيسي وقتيبة، وأثبتها الباقر، قَالَ أبو عمرو: هي زيادة محفوظة عن أبي الزناد من رواية مالك وورقاء وغيرهما عنه، وكان مُحَمَّد بن وضاح يأمر بحذف هذه الزيادة من الحديث لأجل أنه كان يستشكل بالإشكال الذي ذكر، ولكن قد عرفت جوابه.

(يَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى) أي: فيها، وهي جملة حالية أيضاً من الأحوال المترادفة أو المتداخلة.

شَيْئًا، إِلَّا أَعْظَاهُ إِيَّاهُ» وَأَشَارَ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا⁽¹⁾.

(شَيْئًا) أي: مما يليق أن يدعو به المسلم، ويسأل الله، وفي رواية عند البُخَارِيِّ في الطلاق يسأل الله خيرًا، وفي رواية لمسلم كذلك، وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما لم يسأل حرامًا، وعند أحمد من حديث سعد بن عباد ما لم يسأل إثمًا أو قطيعة رحم، وقطيعة الرحم من جملة الإثم، فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به.

(إِلَّا أَعْظَاهُ إِيَّاهُ وَأَشَارَ) وفي رواية أبي مصعب عن مالك وأشار رسول الله ﷺ (بِيَدِهِ) الشريفة حال كونه (يُقَلِّلُهَا) من التقليل، خلاف التكثير، يريد بأن الساعة لحظة خفيفة، وفي رواية لمسلم يزهدا، وهو بمعناه، وفي لفظ وهي ساعة خفيفة، وللطبراني في الأوسط في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي قدر هذا يعني قبضته، وللمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من رواية سلمة بن علقمة في الطلاق، ووضع أنملته على بطن الوسطى والخنصر، وبين أبو موسى الكحفي أن الذي وضع هو بشر بن المفضل رواية عن سلمة بن علقمة، وكأنه فسر الإشارة بذلك، وأنها ساعة لطيفة تنتقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره، فإن قيل: قد وقع في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرجه أبو داود وغيره مَرْفُوعًا بإسناد حسن يوم الجمعة بين عشرة ساعة فيه ساعة إلى آخره، ومقتضاه أنها غير خفيفة، فالجواب أنه ليس المراد استغراق الوقت المذكور، بل المراد أنها لا تخرج عنه، وأنها لحظة خفيفة، وفائدة ذكر الوقت أنها تنتقل فيه، فيكون ابتداء مظنتها ابتداء الخطبة مثلاً وانتهائه انتهاء الصلاة.

ثم اعلم أن حقيقة الساعة جزء مخصوص من الزمان، ويرد على أنحاء: أحدها: تطلق على جزء من أربعة وعشرين جزءًا، وهي مجموع اليوم واليلة.

وثانيها: أنها تطلق على جزء ما غير مقدر من الزمان.

وثالثها: أنها تطلق على الوقت الحاضر ولأرباب النجوم والهندسة وضع آخر، وذلك أنهم يقسمون كل نهار وكل ليلة إلى اثني عشر قسمًا، سواء كان

(1) طرفاه 5294، 6400 - تحفة 13808.

أخرجه مسلم في الجمعة باب في الساعة التي في يوم الجمعة رقم (852).

النهار طويلاً أو قصيراً، وكذلك الليل، ويسمون كل قسم من هذه الأقسام ساعة، فعلى هذا تكون الساعة تارة طويلة وتارة قصيرة على قدر النهار في طوله وقصره، ويسمون هذه الساعة المعوجة، وتلك الأولى مستقيمة ثم إن في تلك الساعة اختلافاً، هل هي باقية أو رفعت، فزعم قوم أنها رفعت، حكاه أبو عمر ابن عبد البر وزيفه، وقال القاضي عياض: رده السلف على قائله، واحتج أبو عمر فيه بما رواه عبد الرزاق عن ابن جرير عن داود بن أبي عاصم، عن عبد الله، مولى معاوية، قَالَ: قلت لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زعموا أن الساعة التي يوم الجمعة رفعت قَالَ كذب من قَالَ ذلك قلت فهي في كل جُمُعَة استقبلها، قَالَ: نعم، إسناده قوي، قَالَ أبو عمر على هذا تواترت الأخبار.

وفي صحيح الحاكم من حديث أبي سلمة، قلت: يا أبا سعيد، إن أبا هريرة حَدَّثَنَا عن الساعة التي في يوم الجمعة، هل عندك فيها علم، فَقَالَ: سألنا النَّبِيَّ ﷺ عنها، فَقَالَ: إني كنت أعلمها، ثم أنسيتها، كما أنسيت ليلة القدر، ثم قَالَ صحيح، وخرجه ابن خزيمة أيضاً في صحيحه، وفي كتاب ابن زنجويه، عن مُحَمَّد بن كعب القرظي أن كلباً مر بعد العصر في مسجد رسول الله ﷺ، فَقَالَ رجل من الصحابة: اللَّهُم اقْتله فمات، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لقد وافق هذا الساعة التي إذا دعي فيها استجيب».

ثم إنها لما ثبت أنها باقية، هل هي في كل جُمُعَة، أو في جُمُعَة واحدة في كل سنة، قَالَ كعب الأخبار في كل سنة يوم، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: بل في كل جُمُعَة، قَالَ: فقرأ كعب - أي: فراجع التوراة في ذلك - التوراة، فَقَالَ: صدق رسول الله ﷺ، رواه أبو داود والنسائي والترمذي، فرجع كعب إليه، ثم إنهم اختلفوا في تعيين وقتها على أقوال:

ف قيل: هي مخفية في جميع اليوم، كليلة القدر، قاله ابن قدامة، وحكاه القاضي عياض وغيره ونقله ابن الصباغ عن كعب الأخبار، والحكمة في إخفائها الجد والاجتهاد في طلبها في كل اليوم، كما أخفى أوليائه في خلقه تحسناً للظن بالصالحين.

وقيل: إنها تنتقل في يوم الجمعة، ولا يلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية، قَالَ الغزالي: هذا أشبه الأقوال.

وجزم به ابن عساكر وغيره، وقال المحب الطبري: أنه هو الأظهر.

وقيل: إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ذكره ابن أبي شيبة.

وقيل: من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، رواه ابن عساكر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث ابن أبي سليم عن مجاهد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقيل: رواه ابن عساكر مثله.

وقيل: من العصر إلى الغروب، رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر.

وقيل: ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر، رواه حميد بن زنجويه في الترغيب له من طريق عطاء بن قرّة عن عبد الله بن ضمرة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: التمسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء، يوم الجمعة في هذه الأوقات الثلاثة، فذكرها.

وقيل: إنها أول ساعة بعد طلوع الشمس، حكاه المحب الطبري.

وقيل: عند طلوع الشمس، حكاه الغزالي في الأحياء.

وقيل: في آخر الساعة الثالثة من النهار، لما رواه أحمد من طريق علي بن أبي طلحة، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا يوم الجمعة فيه طبعت طينة آدم، وفي آخره ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له، وفي إسناده فرج ابن فضالة، وهو ضعيف، وعلي لم يسمع من أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقيل: من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع، حكاه المحب الطبري في الأحكام.

وقيل: مثله لكن قيل إلى أن يصير الظل ذراعًا، حكاه القاضي عياض والقرطبي والنووي.

وقيل: بعد زوال الشمس بشبر إلى ذراع، رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوي إلى الحارث بن يزيد الخضرمي عن عبد الرحمن بن حجيرة عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن امرأته سألته عنها، فَقَالَ ذلك.

وقيل : إذا زالت الشمس حكاها ابن المنذر عن أبي العالية ، وروى ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحوه ، وروى ابن عساكر من طريق سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة ، قَالَ : كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس .

وقيل : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ، رواه ابن المنذر عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قالت : يوم الجمعة مثل يوم عرفة ، تفتح فيه أبواب السماء ، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه ، قيل أية ساعة ، قالت : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ، والفرق بينه وبين القول الذي قبله من حيث إن الأذان قد يتأخر عن الزوال .

وقيل : من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ، ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوي ، وحكاها ابن الصباغ بلفظ إلى أن يدخل الإمام .

وقيل : من الزوال إلى خروج الإمام ، حكاها القاضي أبو الطيب الطبري .
وقيل : من الزوال إلى غروب الشمس ، حكى عن الحسن ونقله صاحب التوضيح .

وقيل : ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة ، رواه ابن المنذر عن الحسن .

وقيل : عند خروج الإمام ، روي ذلك عن الحسن .

وقيل : ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضي الصلاة ، رواه ابن جرير من طريق إِسْمَاعِيلَ بن سالم عن الشَّعْبِيِّ ، ومن طريق معاوية بن قره عن أَبِي بُرْدَةَ بن أَبِي مُوسَى ، وفيه : أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا استصوب ذلك .

وقيل : ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل ، رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشَّعْبِيِّ .

وقيل : ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة ، رواه حميد بن رنجويه عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وحكاها البغوي في شرح السنة عنه .

وقيل : ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلاة ، رواه

مسلم وأبو داود من طريق مخرمة بن بكير عَنْ أَبِيهِ، عن أَبِي بُرْدَةَ بن أَبِي مُوسَى، أن ابن عمر رضي الله عنهم سأله عما سمع من أبيه في ساعة الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: سمعت أبي يقول: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول فذكره، ويحتمل أن يكون هذا والقولان اللذان قبله متحدة.

وقيل: عند التأذين، وعند تركيز الإمام، وعند الإقامة، رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عامر عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقيل: مثله، لكن قيل إذا أذن وإذا رقي المنبر، وإذا أقيمت الصلاة، رواه ابن أبي شيبة، وابن المنذر، عن أبي أمانة الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقيل: من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغها، رواه ابن عبد البر من طريق مُحَمَّد بن عبد الرحمن، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا، وإسناده ضعيف.

وقيل: إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة، حكاه الغزالي في الأحياء. وقيل: عند الجلوس بين الخطبتين، حكاه الطيبي عن بعض شراح المصابيح.

وقيل: عند نزول الإمام عن المنبر، رواه ابن أبي شيبة، وحميد بن زنجويه، وابن جرير، وابن المنذر بإسناد صحيح إلى أبي إسحاق عن أَبِي بُرْدَةَ.

وقيل: حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه، حكاه ابن المنذر عن الحسن أيضًا، وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مَرْفُوعًا بإسناد ضعيف.

وقيل: من إقامة الصلاة إلى تمام الصلاة، رواه الترمذي وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عَنْ أَبِيهِ عن جده، مَرْفُوعًا، وفيه قالوا: أية ساعة يا رسول الله، قَالَ: «حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها»، ورواه البيهقي في شعب الإيمان من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن تنقضي الصلاة، ورواه ابن أبي شيبة من طريق مغيرة عن واصل الأحذب عن أَبِي بُرْدَةَ وإسناده قوي إليه، وفيه أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا استحسنا ذلك منه، وبرك عليه ومسح على رأسه، ورواه ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه.

وقيل : هي الساعة التي كان النَّبِيُّ ﷺ يصلي فيها الجمعة ، رواه ابن عساكر بإسناد صحيح عن ابن سيرين .

وقيل : من صلاة العصر إلى غروب الشمس ، رواه ابن جرير من طريق سعيد ابن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً ، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنهما ، مرفوعاً بلفظ فتمسوها بعد العصر ، ورواه الترمذي من طريق موسى بن وردان عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ : بعد العصر إلى غيوبة الشمس ، وإسناده ضعيف .

وقيل : في صلاة العصر ، رواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحاق بن أبي طلحة ، عن النبي ﷺ مرسلًا .

وقيل : بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار ، حكاه الغزالي في الأحياء ، وقيل : بعد العصر مطلقاً ، رواه أحمد من طريق محمد بن سلمة الأنصاري ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهم ، مرفوعاً بلفظ : وهي بعد العصر ، وروى ابن المنذر عن مجاهد مثله .

وقيل : من حين تصغر الشمس إلى أن تغيب ، رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طائوس ، وقيل : آخر ساعة بعد العصر ، رواه أبو داود من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً ولفظه : يوم الجمعة ثنتا عشرة ، يريد : ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه الله فالتمسوها آخر الساعة يوم الجمعة ، وأخرجه النسائي والحاكم .

وقيل : من حين يغيب نصف قرص الشمس إلى أن يتكامل غروبها ، رواه الطبراني في الأوسط ، والدارقطني في العلل والبيهقي في الشعب وفضائل الأوقات من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم ، حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، قالت : حدثني فاطمة رضي الله عنها عن أبيها ، فذكر الحديث ، وفيه قلت للنبي ﷺ : أي ساعة هي ، قال : «إذا تدلى نصف الشمس للغروب» ، فكانت فاطمة رضي الله عنها تتحراها ، فهذه أربعون قولاً وكثير من هذه الأقوال يمكن اتحادها مع غيره ، وقال المحب الطبري أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى رضي الله عنه أنها ما بين أن يجلس الإمام على

المنبر إلى أن يقضي الصلاة، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام أنها بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما، أو ضعيف الإسناد أو موقوف، استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف.

وقال البيهقي بإسناده إلى مسلم: أنه قال حديث أبي موسى رضي الله عنه أجود شيء في هذا الباب وأصح، وبذلك قال ابن العربي وجماعة آخرون، وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف، فلا يلتفت إلى غيره.

وقال النووي: هو الصحيح، بل الصواب، وجزم في الروضة أنه الصواب، ورجح أيضًا بكونه مرفوعًا صريحًا في أحد الصحيحين، وذهب الآخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام، فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال أكثر الأحاديث على ذلك، وقال ابن عبد البر: أنه أثبت شيء في هذا الباب، واختاره ابن الزمكاني، وحكاه عن نص الشافعي ميلًا إلى أن هذه رحمة من الله تعالى للقائمين بحق هذا اليوم، فأوان تلك الساعة، فليأمل.

وقيل: لأنه وقت تعاقب ملائكة الليل وملائكة النهار، ووقت عرض الأعمال على الله تعالى، فيوجب الله مغفرته للمصلين من عباده، ولذلك شدد رسول الله ﷺ فيمن حلف على سلعته بعد العصر، وقال الفقهاء: يكون اللعان والقسامة فيها - ينبغي أن يكون عند الفراغ من تمام العمل، وإليه ذهب إسحاق رحمه الله أيضًا - وقال الشيخ زين الدين العراقي في شرح سنن الترمذي حديث أبي هريرة رضي الله عنها أصحها، وليس بين حديث أبي هريرة وبين حديث أبي موسى رضي الله عنهما اختلاف، ولا تباین، وإنما الاختلاف بين حديث أبي موسى وبين الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر أو آخر ساعة منه، فإذا أن يصار إلى الجمع أو الترجيح، فأما الجمع فإنما يمكن أن يصار إليه بالقول بالانتقال.

وأما الترجيح فلا شك أن الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر أرجح، لكثرتها واتصالها بالسماع، ولهذا لم يختلف في رفعها والاعتضاد بكونه قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم، ففيها أوجه من وجوه الترجيح، وفي حديث أبي موسى وجه واحد منها، وهو كونه في أحد الصحيحين دون بقية الأحاديث، ولكن عارض كونه في أحد الصحيحين أمران:

38 - باب: إِذَا نَفَرَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ بَقِيَ جَائِزَةٌ⁽¹⁾

أحدهما : أنه ليس متصلًا بالسماع بين مخرمة بن بكير وبين أبيه بكير بن عبد الله بن الأشج، قَالَ أحمد بن حنبل مخرمة ثقة، ولم يسمع من أبيه، وقال عباس الدوري عن ابن معين مخرمة ضعيف الحديث، ليس حديثه بشيء .
والأمر الثاني : أن أكثر الرواة جعلوه من قول أَبِي بُرْدَةَ مَقْطُوعًا، والله أعلم، ثم حديث الباب أخرجه مسلم والنسائي أيضًا في الجمعة.

38 - باب: إِذَا نَفَرَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ بَقِيَ جَائِزَةٌ

(باب) بالتونين (إِذَا نَفَرَ النَّاسُ عَنِ الْإِمَامِ) أي : خرجوا عن مجلسه وذهبوا (فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَصَلَاةُ الْإِمَامِ وَمَنْ بَقِيَ) معه (جَائِزَةٌ)، وفي رواية تامة،

- (1) قال الحافظ : ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تتعقد بهم الجمعة إلى تمامها ليست بشرط في صحتها ؛ بل يشترط أن تبقى منهم بقية ما، ولم يتعرض البخاري أهدر من تقوم بهم الجمعة ؛ لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه، وجملة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولاً :
أحدهما : تصح من الواحد، نقله ابن حزم .
الثاني : اثنان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر .
الثالث : اثنان مع الإمام عند أبي يوسف ومحمد .
الرابع : ثلاثة معه عند أبي حنيفة .
الخامس : سبعة عند عكرمة .
السادس : تسعة عند ربيعة .
السابع : اثنا عشر عنه رواية .
الثامن : مثله غير الإمام عند إسحاق .
التاسع : عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك .
العاشر : ثلاثون كذلك .
الحادي عشر : أربعون بالإمام عند الشافعي .
الثاني عشر : غير الإمام عنه، وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة .
الثالث عشر : خمسون عن أحمد في رواية .
الرابع عشر : ثمانون حكاه المازري .
الخامس عشر : جمع كثير بغير عدد ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل، ويمكن أن =

وظاهر هذه الترجمة يدل على أن المؤلف رَجِمَهُ اللَّهُ لا يرى استمرار الجماعة

يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالذكورة، والحرية، والبلوغ، والإقامة، والاستيطان، فيكمل بذلك عشرين قولاً، اهـ.

وقال الموفق: أما الأربعون فالمشهور في المذهب أنه شرط لوجوب الجُمُعَةِ وصحتها وهو مذهب مالك والشافعي، وعن أحمد أنها لا تنعقد إلا بخمسين، وعنه أنها تنعقد بثلاثة وهو قول الأوزاعي وأبي ثور، وما يشترط للابتداء يشترط للاستدامة، ثم قال: ويعتبر استدامة الشروط في القدر الواجب من الخطبتين، وقال أبو حنيفة في رواية عنه: لا يشترط العدد فيهما؛ لأنه ذكر يتقدم الصلاة فلم يشترط له العدد كالأذان، ولنا أنه ذكر من شرائط الجُمُعَةِ فكان من شرطه العدد كتكبيرة الإحرام، ويفارق الأذان؛ لأنه ليس بشرط وإنما مقصوده الإعلام، والإعلام للغائبين، والخطبة مقصودها التذكير، وذلك إنما يكون للحاضرين، وهي مشتقة من الخطاب، والخطاب إنما يكون للحاضرين، وعلى هذا إن انقضوا في أثناء الخطبة ثم عادوا فحضروا القدر الواجب أجزأهم، ثم قال: وتعتبر استدامة الشروط في جميع الصلاة؛ فإن نقص العدد قبل كمالها فظاهر كلام أحمد أنه لا يتمها جمعة، وقياس الخرقى أنهم إن انقضوا بعد ركعة أنه يتمها جمعة، انتهى ملخصاً.

وفي الشرح الكبير لابن قدامة، قال أبو بكر: لا أعلم خلافاً عن الإمام أحمد إن لم يتم العدد في الصلاة والخطبة أنهم يعيدون الصلاة، اهـ.

وفي شرح الإقناع من فروع الشافعية في شرائط صحة الجُمُعَةِ أن يكون العدد أربعين ومنهم الإمام من أهل الجُمُعَةِ والذكور الأحرار المكلفون المستوطنون بمحلها ولو نقصوا فيها بطلت لا شترط العدد في دوامها كالوقت فيتمها الباقيون ظهراً، أو في خطبة لم يحسب ركن منها فعل حال نقصهم لعدم سماعها له فإن عادوا قريباً عرفاً جاز؛ فإن عادوا بعد طول الفصل وجب استئنافها لانتفاء الموالاة، انتهى مختصراً. ومعنى قوله لم يحسب ركن منها فعل حال نقصهم أن أركان الخطبة عند الشافعية خمسة كما ذكرها بعدها: وهي الحمد، والصلاة، والوصية بالتقوى، وهذه الثلاثة أركان في كل من الخطبتين، والرابع قراءة آية في إحداها، والخامس الدعاء للمؤمنين في الخطبة الثانية خاصة، وقال الدردير من فروع المالكية: تجوز باثني عشر رجلاً أحراراً متوطنين غير الإمام باقين مع الإمام بحيث لم تفسد صلاة واحد منهم إلى سلامهم؛ فإن فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الإمام بطلت على الجميع، ثم قال في جملة الشروط: ويخطبتين قبل الصلاة تحضرهما الجماعة الاثنا عشر؛ فإن لم يحضروهما أو بعضهم من أولهما لم يكتف بذلك؛ لأنهما منزلتان منزلة ركعتين من الظهر، وقال الدسوقي: وحضور الاثني عشر لها؛ أي: للخطبة شرط لصحتها، اهـ. وفي الدر المختار: من فروع الحنفية في شروط صحة الجُمُعَةِ كون الخطبة قبل الجُمُعَةِ بحضرة جماعة تنعقد بهم الجُمُعَةُ فلو خطب وحده لم يجز على الأصح كما في البحر عن الظهيرة، وجزم في الخلاصة يكفي حضور واحد، قال ابن عابدين: قوله على الأصح عزا تصحيحه في الحلية: لكن هذا إحدى الروايتين عن أئمتنا الثلاثة، والأخرى أنها غير شرط حتى لو خطب وحده جاز، وأفاد شيخنا؛ يعني: الكمال اعتماده، اهـ.

936 - حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ:

الذين تنعقد بهم الجُمُعة إلى تمامها شرطاً في صحة الجُمُعة، وسيجيء بيان الخلاف فيها إن شاء الله تعالى، ولم يذكر المؤلف رَحِمَهُ اللهُ حديثاً يستدل به على عدد من تنعقد بهم الجُمُعة، لأنه لم يجد فيه شيئاً على شرطه.

(حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو) بالواوين المهلب الأزدي البغدادي، أصله كوفي، مات ببغداد في جمادى الأولى سنة أربع عشرة ومائتين، وقد مر ذكره في باب إقبال الإمام على الناس، لكن روى البُخَارِيُّ له ثمة بواسطة أحمد بن أبي رجاء، وههنا بدون الوساطة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) أي: ابن قدامة أبو الصامت الكوفي، وقد مر في باب الغسل بالمد، (عَنْ حُصَيْنٍ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، ابن عبد الرحمن الواسطي، وقد مر في باب الأذان بعد ذهاب الوقت، (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين، واسم أبي الجعد رافع الكوفي، وقد مر في باب التسمية في الوضوء.

(قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ) الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادى وكوفي وواسطي، وقد أخرج متنه المؤلف في البيوع والتفسير أيضاً، وأخرجه مسلم في الصلاة والترمذي في التفسير، وكذا النَّسَائِيُّ فيه وفي الصلاة.

ثم قال صاحب الدر: والسادس؛ أي: من الشرائط الجماعة وأقلها ثلاثة رجال سوى الإمام فإن نفروا قبل سجودة، وقالوا: قبل التحريمة بطلت، وإن بقي ثلاثة أو نفروا يعد سجوده أو عادوا وأدركوه راکعاً، أو نفروا بعد الخطبة وصلى بأخرين لا تبطل وأتمها جمعة، قال ابن عابدين: قوله: سوى الإمام هذا عند أبي حنيفة، ورجح الشارحون دليله، واختاره المحبوبي والنسفي، اهـ.

وفي الهداية: ومن شرائطها الجماعة وأقلهم عند أبي حنيفة ثلاثة سوى الإمام. وقال: اثنان سواء، قال رضي الله عنه: الأصح أن هذا قول أبي يوسف وحده، له أن في المثني معنى الاجتماع وهي منبئة، ولهما أن الجمع الصحيح هو الثلاثة؛ لأنه جمع تسمية ومعنى، والجماعة شرط على حدة وكذا الإمام فلا يعتبر منهم، وإن نفر الناس قبل أن يركع ويسجد استقبل الظهر عند أبي حنيفة، وقال: إن نفروا عنه بعد ما افتتح الصلاة صلى الجمعة، اهـ.

«بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ عَيْرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا،

(بَيْنَمَا) بالميم، وفي رواية: بينا، بدون الميم، وقد مر تحقيقه غير مرة (نَحْنُ نُصَلِّي) أي: الْجُمُعَةُ (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ)، ظاهره أن انفضاضهم كان بعد دخولهم في الصلاة، كما تدل عليه رواية خالد بن عبد الله عند أبي نعيم في المستخرج، بينما نحن مع رسول الله ﷺ في الصلاة، ولكن وقع عند مسلم ورسول الله ﷺ يخطب، وله في رواية: بينا النَّبِيَّ ﷺ قائم، وزاد أبو عَوَانَةَ في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه يخطب، فعلى هذا يكون قوله نصلي ننتظر الصلاة، ومعنى قوله في الصلاة في الخطبة، من تسمية الشيء بما يقارنه، وهو الأليق بالصحابة تحسینا للظن بهم، فإنهم يتنزهون عن إبطال العمل المشروع فيه، لا سيما عن إبطال صلاة الْجُمُعَةِ بعد دخولهم فيها، أو هذا بناء على أن الخطبة من الصلاة، ويحتمل أن يكون على ظاهره، وهو الأنسب للترجمة، ويجوز أن يكون ذلك قبل النهي عن الكلام في الصلاة، وقال البيهقي: الأشبه أن يكون الصحيح رواية من روى أن ذلك كان في الخطبة، ففي رواية أخرى عند مسلم في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه ﷺ كان يخطب قائمًا.

(إِذْ أَقْبَلَتْ) جواب بينما (عَيْرٌ) بكسر العين، هي الإبل التي تحمل التجارة طعاما كانت أو غيره، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذِّنْ مُّؤَذِّنٌ آتِيَهَا الْعَيْرُ﴾ [يوسف: 70]، أنها الإبل التي عليها الأحمال، لأنها تعير، أي: تذهب وتجيء، وقيل: قافلة الحمير، ثم كثر حتى قيل لكل قافلة عير، كأنها جمع عير بفتح العين، والمراد أصحاب العير، فإسناد الإقبال إلى العير مجاز، وفي المحكم والجمع عيرات وعير (تَحْمِلُ طَعَامًا) ونقل عبد الحق في جمعه أن الْبُخَارِيَّ لم يخرج قوله إذ أقبلت عير تحمل طعاما، وليس كذلك، فإنه ثبت هنا، وفي أوائل البيوع، نعم سقط ذلك في التفسير، وزاد الْبُخَارِيُّ في البيوع أنها أقبلت من الشام، ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين، وفي رواية الطبراني من طريق السدي أن الذي قدم بها من الشام هو دحية بن خليفة الكلبي، وذكر أهل الحديث أن دحية بن خليفة الكلبي قدم من الشام بعير له تحمل طعامًا وبرًا، وكان الناس إذ ذاك محتاجين، فانفضوا إليها وتركوا النَّبِيَّ ﷺ، وفي رواية ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابنِ عَبَّاسٍ

فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جاءت عير لعبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويجمع بينهما باحتمال أن تكون التجارة لعبد الرحمن بن عوف، وكان دحية سفيراً فيها، أو تكون التجارة مشتركة بينهما، فصحت نسبتها إلى كل منهما بهذا الاعتبار.

(فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا) أي: إلى العير، وفي رواية ابن فضيل من البيوع فانفض الناس، أي: فتفرق الناس، وهو موافق للفظ القرآن، فدل هذا على أن المراد من الالتفات هو الانصراف، وبهذا يرد على من حمل الالتفات على ظاهره، حيث قَالَ لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها، وإنما الذي يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم، ويرد هذا أَيْضًا قوله: (حَتَّى مَا بَقِيَ) أي: لم يبق (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا استثناء من الضمير الذي في بقي العائد إلى المصلى، فيجوز فيه الرفع والنصب، وقد جاءت الرواية بهما، كما في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: 66]، ويحتمل أن يكون الاستثناء مفرغاً فعلى هذا الرفع ظاهر، لأن المستثنى معرب على حسب العامل، وأما النصب فلا عطاء اثني عشر حكم أخواته التي هي ثلاثة عشر وأربعة عشر وغيرهما، لأن الأصل فيها البناء لتضمنها معنى الحرف، فافهم.

وقال الحافظ العسقلاني في قوله فالتفتوا: التفات، لأن السياق يقتضي أن يقول فالتفتنا، وكأنَّ النكتة في عدول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه هو لم يكن ممن التفت.

وتعقبه العيني: بأن جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان من الاثني عشر على ما جاء أنه قَالَ: وأنا فيهم، فيكون هذا إخباراً عن الذين انفضوا، فلا عدول فيه عن الأصل.

وأنت خبير بأنه لا يرد على ذلك الحافظ، كما لا يخفى على من يعرف الالتفات، ثم إن في تعيين عدد الذين بقوا مع النَّبِيِّ ﷺ روايات مختلفة، ففي رواية الصحيح أنهم اثنا عشر.

وفي رواية الدارقطني عن علي بن عاصم عن حصين، حتى لم يبق معه إلا أربعون رجلاً، أنا فيهم، لكن قَالَ الدارقطني لم يقل كذلك إلا علي بن عاصم عن حصين، وخالفه أصحاب حصين، فَقَالُوا: اثني عشر رجلاً، وفي المعاني

فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11] ⁽¹⁾.

للبراء إلا ثمانية عشر، وفي تفسير عبد بن حميد إلا سبعة، ووقع في تفسير الطبري وابن أبي حاتم بإسناد صحيح إلى قتادة، قَالَ: قَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «كُم أَنْتُمْ»، فَعَدُوا أَنْفُسَهُمْ، فَإِذَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةً.

وفي تفسير إسماعيل بن أبي زياد الشامي وابن أبان من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وسبع نسوة، لكن إسناده ضعيف، وأما تسميتهم فوُجِعت في رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنَا فِيهِمْ، وَلَهُ فِي رِوَايَةِ هَشِيمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وروى العقيلي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأناسًا من الأنصار رضي الله عنهم، وحكى السهيلي: أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع أن الاثني عشر هم العشرة المبشرة، وبلال، وابن مسعود، رضي الله عنهم، قَالَ: وفي رواية عمار بدل ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأهمل جابرًا، وهو منهم، كما ذكر في الصحيح.

(فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾) هو الطبل الذي كان يضرب لقدم التجارة فرحًا بقدومها وإعلامها.

(﴿انْفَضُّوا﴾) من الانفضاض، وهو التفرق، يقال: فضضت القوم، فانفضوا، أي: فرقتهم، فنفروا (﴿إِلَيْهَا﴾) قَالَ الزمخشري: كيف قَالَ إِلَيْهَا، وقد ذكر شيئين قلت تقديره إذا رأوا تجارة انفضوا إليها أو لهواً انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه، وكذلك قراءة من قرأ انفضوا إليه، وقراءة من قرأ لهواً أو تجارة انفضوا إليها، وقرئ إليهما، انتهى.

وقيل: أعيد الضمير إلى التجارة فقط، لأنها كانت أهم إليهم، أو أعيد الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو الرؤية، أي: انفضوا إلى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو والترديد للدلالة على أن منهم من انفض لمجرد سماع الطبل ورؤيته، (﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾).

(1) أطرافه 2058، 2064، 4899 - تحفة 2239.

أخرجه مسلم في الجمعة باب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا﴾. رقم (863).

ظاهر هذا أن سبب نزول هذه الآية قدوم العير المذكورة، وفي مراسيل أبي مراد حَدَّثَنَا محمود بن غيلان حَدَّثَنَا الوليد، أَخْبَرَنَا بكير بن معروف أنه سمع مقاتل بن حبان، قَالَ: كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة قبل الخطبة مثل العيدين، حتى كان يوم الجمعة، والنبي ﷺ يخطب، وقد صلى الجمعة، فدخل رجل، فَقَالَ إن دحية قدم بتجارته، وكان دحية إذا قدم تلقاه أهله بالدفوف، فخرج الناس لم يظنوا، إلا أنه ليس في ترك الخطبة شيء، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هذه الآية، فقدم النَّبِيُّ ﷺ الخطبة يوم الجمعة، وأخر الصلاة، فكان أحد لا يخرج لرعاف أو حدث بعد النهي حتى يستأذن النَّبِيُّ ﷺ ليشير إليه بأصبعه التي يلي الإبهام، فيأذن له ﷺ، ثم يشير إليه بيده، قَالَ السهيلي: هذا وإن لم ينقل من وجه ثابت، فالظن الجميل بالصحابة يوجب أن يكون صحيحًا.

وقال القاضي عياض: وقد أنكر بعضهم كونه ﷺ خطب قط بعد صلاة الجمعة، وفي سنن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ عن إبراهيم بن مُحَمَّد، حدثني جعفر بن مُحَمَّد، عَنْ أَبِيهِ كان النَّبِيُّ ﷺ يخطب يوم الجمعة، وكانت لهم سوق يقال لها البطحاء، وكان بنو سليم يجلبون إليها الخيل والإبل والسمن، فقدموا، فخرج إليهم الناس، وتركوا رسول الله ﷺ، وكان لهم لها إذا تزوج أحد من الأنصار يضربونه، يقال له الكبر، فغيرهم الله بذلك، فَقَالَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]، الآية، وهو مرسل، لأن مُحَمَّدًا الباقر من التابعين، ووصله أَبُو عَوَانَةَ في صحيحه والطبري يذكر جابرًا فيه أنهم، كانوا إذا نكحوا تضرب الجواري بالمزامير، فيشتد الناس إليهم، ويدعون رسول الله ﷺ قائمًا، فنزلت هذه الآية.

وفي تفسير عبد بن حميد، ثنا يعلى عن الكلبي، عن أَبِي صَالِح، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قدم دحية بتجارة، فخرجوا ينظرون إلا سبعة نفر، وأخبرني عمرو بن عون، عن هشيم، عن يونس، عن الحسن، قَالَ: فلم يبق معه ﷺ إلا رهط منهم أَبُو بَكْرٍ، وعمر، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فنزلت هذه الآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ [الجمعة: 11]، فَقَالَ ﷺ: «والذي نفسي بيده لو تنازعتم حتى لا يبقى معي أحد منكم لسال بكم الوادي نارا»، حَدَّثَنَا يُونُسُ عن شيبان،

عن قَتَادَةَ، قَالَ: ذَكَرَ لَنَا أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَامَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَخَطَبَهُمْ، فَقِيلَ: جَاءَتْ عِيرُنَا، فَجَعَلُوا يَقُومُونَ حَتَّى بَقِيَتْ عَصَابَةٌ مِنْهُمْ، فَقَالَ: كَمْ أَنْتُمْ، فَعَدُّوا أَنْفُسَهُمْ، فَإِذَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ اتَّبَعَ آخِرُكُمْ أَوَّلَكُمْ، لَأَلْهَبَ الْوَادِي عَلَيْكُمْ نَارًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا مَا تَسْمَعُونَ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ [الجمعة: 11] الْآيَةَ.

حَدَّثَنَا شَيْبَانٌ عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كَانَ رَجَالٌ يَقُومُونَ إِلَى نَوَاضِحِهِمْ وَإِلَى السَّفَرِ يَقْدُمُونَ يَبْعُونَ التِّجَارَةَ وَاللَّهُو.

وَفِي تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ سَمِعَ أَهْلَ الْمَسْجِدِ صَوْتَ الطَّبُولِ وَالْمِزَامِيرِ، وَكَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِذَا قَدِمَتْ عِيرٌ لَدَحِيَّةٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَتَرَكُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَخَرَجُوا، فَقَالَ ﷺ: «مَنْ هَرَمْنَا، فَإِذَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَتَانِ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَسَالِمٌ، مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَقَالَ ﷺ لَوْ تَبَعَ آخِرُكُمْ أَوَّلَكُمْ لَاضْطَرَمَّ الْوَادِي عَلَيْكُمْ نَارًا، وَلَكِنْ اللَّهُ يَطُولُ عَلَيَّ - لَعَلَّهُ يَكُونُ السَّاقِطُ لَفْظِ النَّاسِ - بِكُمْ، فَرَفَعَ الْعَقُوبَةَ بِكُمْ عَمَّنْ خَرَجَ»، فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ.

وَفِي تَفْسِيرِ النَّسْفِيِّ: وَكَانُوا إِذَا أَقْبَلَتِ الْعِيرُ اسْتَقْبَلُوهَا بِالطَّبْلِ وَالتَّصْفِيقِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِاللَّهُو.

وَفِيهِ أَيْضًا: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ قَدِمَ دَحِيَّةُ بْنُ خَلِيفَةَ الْكَلْبِيِّ مِنَ الشَّامِ بِتِجَارَةٍ، وَكَانَ إِذَا قَدِمَ لَمْ يَبْقَ بِالْمَدِينَةِ عَاتِقٌ، وَكَانَ يَقْدُمُ إِذَا قَدِمَ بِكُلِّ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ دَقِيقٍ أَوْ بَرٍّ أَوْ غَيْرِهِ، فَيَنْزِلُ عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ، وَهُوَ مَكَانٌ فِي سَوَاقِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ يَضْرِبُ الطَّبْلَ لِيُؤْذِنَ النَّاسَ بِقُدُومِهِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَتَعَافَوْا مِنْهُ، فَقَدِمَ ذَاتَ جُمُعَةٍ، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَسْلَمَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَلَمْ يَبْقَ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَمْ بَقِيَ فِي الْمَسْجِدِ»، فَقَالُوا: اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا وَامْرَأَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْلَا هَؤُلَاءِ لَقَدْ سَوِمَتْ لَهُمُ الْحِجَارَةُ

من السماء»، وأنزل الله تعالى هذه الآية .

وقد استشكل الأصيلي حديث الباب مع وصف الله تعالى الصحابة بأنهم رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، وأجاب باحتمال أن يكون هذا قبل نزول آية النور .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وهذا الذي يتعين المصير إليه ، مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة رضي الله عنهم ، ولئن سلمنا بذلك ، فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك ، فلما نزلت آية الْجُمُعَةِ وفهموا منها ذم ذلك اجتنبوا ، فوصفوا بما في آية النور ، والله أعلم .

ثم إن ظاهر حديث الباب أن القوم إذا نفروا عن الإمام وهو في صلاة الْجُمُعَةِ ، فصلاة من بقي وصلاة الإمام على حالها ، فلذلك ترجم الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الباب بما ترجم ، وقال ابن بطال : اختلف العلماء في الإمام يفتح صلاة الْجُمُعَةِ بجماعة ، ثم ينفرقون ، فَقَالَ الثوري : إذا ذهبوا إلا رجلين صلى ركعتين ، وإن بقي واحد صلى أربعاً .

وقال أبو ثور : يصليها جُمُعَةً ، وقال الْعَيْنِيُّ : إذا اقتدى الناس بالإمام في صلاة الْجُمُعَةِ ثم عرض للناس عارض أداهم إلى النفور ، فنفروا وبقي الإمام وحده ، وذلك قبل أن يركع ويسجد استقبل الظهر عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إن نفروا عنه بعدما افتتح الصلاة صلى الْجُمُعَةَ ، وإن بقي وحده .

وبه قَالَ المزني في قول وإن نفروا عنه بعدما ركع وسجد سجدة بنى على الْجُمُعَةِ في قولهم جميعاً ، خلافاً لزفر رَحِمَهُ اللَّهُ ، فعنده يصلي الظهر ، وعند مالك إن انفضوا بعد الإحرام ويؤس رجوعهم بنى على إحرامه أربعاً وإلا جعلها نافلة وانتظرهم ، وإن انفضوا بعد ركعة ، قَالَ أَشْهَبُ وعبد الوهاب يتمها جُمُعَةً ، وهو اختيار المزني ، وقال سحنون : هو كما بعد الإحرام ، فيشترط إلى الانتهاء .

وقال إسحاق : إن بقي معه اثنا عشر صلى الْجُمُعَةَ ، وظاهر كلام أحمد

استدامة الأربعين، وقال النووي: لو أحرم بالأربعين المشروطة، ثم انفضوا، ففيه خمسة أقوال:

أصحها: يتمها ظهرًا، كالابتداء، وللمزني تخريجان:
أحدهما: يتمها جُمُعة وحده.

والثاني: إن صلى ركعة بسجديتها أتمها جُمُعة، وقيل: إن بقي معه واحد أتمها جُمُعة، نص عليه في القديم، وذكر ابن المنذر إن بقي معه اثنان أتمها جُمُعة، وهو رواية البويطي، وقال صاحب التقريب يحتمل أن يكتفي بالعبد والمسافر، وأقام الماوردي الصبي والمرأة مقامها.

فالحاصل: بقاء الأربعين في كل الصلاة، هل هو شرط أو لا، قولان، فإن قلنا: لا، فهل يشترط بقاء عدد أو لا، فقولان، فإن قلنا لا فهل يفصل بين الركعة الأولى والثانية أو لا، قولان، فإن قلنا نعم فكم يشترط قولان:
أحدهما: ثلاثة.

والآخر: اثنان، فإذا أردت اختصار ذلك، قلت في المسألة خمسة أقوال:
أحدها: يتمها ظهرًا كيف ما كان، وهو الصحيح.
والثاني: جُمُعة كيف ما كان.

والثالث: إن بقي معه اثنان أتمها جُمُعة وإلا ظهرًا.

والرابع: إن بقي معه واحد أتمها جُمُعة.

والخامس: إن انفضوا أو بعضهم بعد تمام الركعة بسجديتها أتمها جُمُعة، وإلا أتمها ظهرًا.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: الأصل أن الجُمُعة من شرائط الجُمُعة، لأنها مشتقة منها، وأجمعت الأمة على أن الجُمُعة لا تصح من المنفرد، إلا ما ذكر ابن حزم في المحلى عن بعض الناس أن الفذ يصلي الجُمُعة كالظهر.

ثم أقل الجماعة عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ثلاثة سوى الإمام.

وبه قَالَ زُفَرٌ وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ

والثوري في قول وأبي ثور والثوري في قول وهو قول الحسن البصري، ثم الجماعة للجمعة شرط تأكد العقد بالسجدة عند أبي حنيفة وعندهما للشروع، وعند زفر يشترط دوامها، كالوقت والطهارة.

وفائدة الخلاف تظهر فيما ذكر عنهم أنفًا، ثم في العدد الذي يصح به الجمعة أربعة عشر قولاً ثلاثة سوى الإمام عند أبي حنيفة، واثنان سواء عندهما، وواحد سواء عند النخعي، والحسن بن حي وجميع الظاهرية، وسبعة عن عكرمة، واثنان عشر عند مالك وأيضًا عن ربيعة، وثلاثة عشر وعشرون وثلاثون عن مالك في رواية ابن خبيب، وأربعون موالى عن عمر بن عبد العزيز، وأربعون أحرارًا بالغين عقلاء مقيمين لا يظعنون صيفًا ولا شتاءً إلا ظعن حاجة عند الشافعي وأحمد في ظاهر قوله وخمسون رجلًا عن أحمد في رواية، وعمر بن عبد العزيز، وثمانون ذكره المازري، وغير محدد بعد ذكره المازري أيضًا.

وقال الكرماني: وفي الحديث دليل لمالك، حيث قال: تنعقد الجمعة باثني عشر، وأجاب الشافعية بأنه محمول على أنهم رجعوا أو رجع منهم تمام أربعين، فأتى بهم الجمعة.

قال العيني: وفي استدلال مالك نظر، وكذا في جواب الشافعية، لأنه لم يرد أنه أتم الصلاة الجمعة، ويحتمل أنه أتمها ظهرًا.

تتمة:

قالت الشافعية والحنابلة لو انقض الأربعون أو بعضهم في أثناء الخطبة أو بينها وبين الصلاة، أو في الركعة الأولى، ولم يعودوا أو عادوا بعد طول الفصل، استأنف الإمام الخطبة والصلاة، ولو انقض السامعون للخطبة بعد إحرام تسعة وثلاثين لم يسمعوا الخطبة، أتم بهم الجمعة، لأنهم إذا لحقوا والعدد تام صار حكمهم واحدًا فسقط عنهم سماع الخطبة، ولو انقضوا قبل إحرامهم به استأنف الخطبة بهم، لأنه لا تصلح الجمعة بدونها، ولو قصر الفصل لانتفاء سماعهم ولحوقهم.

39 - بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا

937 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»⁽¹⁾.

39 - بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا

(بَابُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَقَبْلَهَا) قدم البعد على القبل، خلافاً لعادته، لورود الحديث في البعد صريحاً دون القبل، وأشار بالترجمة إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال: كان ابن عمر رضي الله عنهما يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، وقد جرت عادة المؤلف رحمه الله على مثل تلك الإشارة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ) مذهب الشافعي أنه متعلق بالظهر أيضاً، ومذهب الحنفية أنه مختص بالمغرب على ما هو مقتضى القاعدة الأصولية، وسيجيء ما يتعلق بذلك إن شاء الله تعالى.

(وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ، وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ) من المسجد إلى بيته، (فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ) قَالَ ابن بطال: إنما أعاد ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

(1) أطرافه 1165، 1172، 1180 - تحفة 8343.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على ثلاثة أحكام:

الأول: الإخبار بركوعه عليه السلام قبل الظهر وبعدها في المسجد.

الثاني: أنه عليه السلام كان لا يركع بعد المغرب في المسجد وكان يركع في بيته بعدها ركعتين.

الثالث: أنه لا يركع في المسجد يوم الجمعة لا قبل ولا بعد وإنه عليه السلام كان يركع في

بيته عند انصرافه منها ركعتين.

ذكر الجمعة بعد ذكر الظهر من أجل أنه ﷺ كان يصلي سنة الجمعة في بيته،

والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول: هذا الذي جاء عنه عليه السلام من صفة هذا التنفل هل هو تعبد لا يعقل له معنى أو ذلك يعقل له معنى ولم ترك الصبح والعصر لم يذكرهما وما الحكمة فيهما فالجواب أما كون الصبح والعصر لم يذكرهما فقد ذكرنا في موضع آخر لأنه قد جاء لا صلاة بعد الفجر إلا ركعتي الفجر وقد جاءت فيهما أحاديث كثيرة وإنه عليه السلام كان يخففها. وقد ذكرت العلة في تخفيفها وقد جاء أن العصر كان عليه السلام يركع قبلها ركعتين والأحاديث في ذلك أيضًا كثيرة وأما هل لتلك الصلاة معنى أو هي تعبد فإن قلنا أن ذلك تعبد فلا بحث وإن قلنا إنه لحكمة فهي والله أعلم الإرشاد إلى الزيادة في الخدمة كما قال عليه السلام لضمام حين قال له هل على غير ذلك فقال لا إلا أن تتطوع فكان ندبه عليه السلام إلى التطوع بالقول جاء عمله عليه السلام هنا تحضيضًا على ما ندب إليه بالقول فإن عمله عليه السلام أبلغ في التعليم وتقعيد الأحكام بالفعل أبلغ وإن كان القول كافيًا كما هو معلوم من الشريعة في غير ما وضع وهذا وجه حسن.

الوجه الثاني: فيه، الفقه إن كل ما يأمر المرء به غيره ويرغبه فيه من أفعال البر ينبغي له أن يفعله هو حتى يكون له ذلك حالًا ومقالًا لئلا يدخل بذلك تحت قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣٧﴾ [الصف: 2 - 3] ولذلك قال بعض من نسب إلى الحال سيعلم صاحب فقه الكلام وصاحب فقه الحال عند هبوب رياح القيامة وانجلاء غمام الدنيا من فارس الميدان منهما وإذا نظرنا لجموع عددها زاد لنا معنى مع ذلك وهو معنى لطيف وهو من شيم أهل الهمم لأننا وجدنا الصلاة التي زادها هو ﷺ بحسب ما وردت به الآثار أربعًا وأربعين ركعة والوتر واحدة فذلك خمس وأربعون مع الخمس المفروضة فذلك أصل العدد المفترض أولاً وهو خمسون صلاة وطلب أولاً ﷺ التخفيف شفقة عليهم وأخذ هو ﷺ في حق نفسه المكرمة بالعمل على التوفية والكمال حتى يحصل له الثبوت في قدم قوله عز وجل: ﴿الَّذِي وَفَّى﴾ [النجم: 37] وكقول موسى عليه السلام: ﴿أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: 28] ثم إنه أكمل أبعد الأجلين لأن الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم أجمعين هم أهل الهمم السنية وكيف لا وهم خير الخيرة من البرية فنحتاج إذاً أن نسمي تلك الأربع والأربعين وهي ركعتا الفجر والضحية على ما انتهت الأخبار عنه ﷺ أنها اثنتا عشرة ركعة وعند الزوال بقدر ما كان ينهي عن الصلاة في ذلك الوقت ثم رجع عليه السلام فصلى فيه أربعًا على غلبة الظن في تقين العدد وقبل الظهر ركعتين وبعدها ركعتين وقبل العصر ركعتين وبعدها ركعتين وتحت المسجد ركعتين وبعده العشاء ركعتين وإن كانت الصلاة التي عند استواء الشمس ركعتين فيكون تمام الأربع والأربعين ما روته عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي على فراشه ركعتين وحيث ينام ﷺ وقيام الليل اثنتي عشرة ركعة والوتر واحدة لأنه ينطلق على كل ركعة صلاة بدليل قوله عليه السلام: إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم ألا وهي الوتر. فقد سمي عليه السلام الواحدة صلاة ويظهر فيه من الحكمة أن المولى سبحانه لما نقص من العدد واحدة زادها هو جل جلاله =

بخلاف الظهر، قَالَ: والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بدل الظهر، ويقتصر فيها

ليكمل الفضل بفضله على سيدنا ﷺ وعلى أمته جعلنا الله من صالحها في الدارين بمنه فكما نقص العدد منها أولاً تفضلاً وتخفيفاً أكمله أجراً تفضلاً وإكمالاً.

وهنا بحث لطيف وهو أنه لم جعلت هذه الأمة شهداء على الأمم بمقتضى قوله عز وجل في كتابه: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ أي: خياراً ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143] وقد كان من كلام موسى عليه السلام لسيدنا ﷺ إني عالجت بني إسرائيل أشد المعالجة وإن أمتك لا تطيق ذلك فتفضل المولى جل جلاله بأن وفق هذا السيد ﷺ للكمال في إكمال العدد المطلوب أولاً حتى يكون تزكية في الشهود فإن من شرط الشهادة التزكية والعدالة فبانت تزكية هذه الأمة بفضل الله تعالى ولم يتركها سيدنا ﷺ مع ضعفها حتى تكون عدالتهم ظاهرة من أجل تحقيق الأحكام ثم لم يقتصر هو على ذلك ليس إلا لأنه عليه السلام ترك لنا بابين إلى الزيادة مفتوحين الواحد بقوله عليه السلام: رحم الله عبداً صلى أربعاً قبل أربع وصلى أربعاً بعد أربع ومن صلى بين العشاءين اثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرًا في الجنة. وما أشبه ذلك من الأحاديث التي جاءت في مثل هذا المعنى وهي كثيرة.

والباب الثاني إشارته عليه السلام إلى تمام التزكية في باقي الأقوال والأفعال بقوله عليه السلام: من لم تنته صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزد من الله إلا بعداً. فبالله عليك يا أبا الشبهات والشهوات انتبه لنفسك سبيراً ولا تحرمها هذا المقام الرفيع الجليل ولا تقمها مقام الذل والتعنت فإن من اتبع شهوته ذهب مروءته وشأن دينه ومن كان بهذه الصفة ضاع عمله وكانت النار أولى به وقد قال ﷺ: «لو صمتم حتى تكونوا كالأوتاد وقمتم حتى تكونوا كالحنايا ولم يكن لكم ورع حاجز لم يمنعكم ذلك من النار» وإن الفتى إذا نبذ شهوته طمعت نفسه في اكتساب الحور والقصور فتنبه إلى هذه الحكمة العجيبة منه ﷺ في تفرقه عليه السلام هذه الصلوات على هذا الترتيب العجيب لأنه عليه السلام لو جعلها في وقت واحد أو جعلها عدداً مرتباً لا يزداد فيها ولا ينقص لكان في ذلك مشقة وربما لا يقدر عليها كثير من الناس فلما جعل عليه السلام منها ما هو مستصحب مع الصلوات المفروضة ومنها ما هو في غير وقت الصلوات إلا أنه بتوسعة مثل قيام الليل كله طرف والضحي من بعد طلوع الشمس إلى الزوال فمن عجز عن قيام الليل والضحي لم يعجز عن التي هي مع الصلوات كما تقدم فكانت خفيفة على الناس حتى قل ما يكون من مصل يصلي فريضة ولا يتنفل قبلها ولا بعدها وإن كانت فيكون في حكم النادر الذي لا حكم له فانظر إلى هذه الإشارة اللطيفة لما طلب منا أولاً خمسين ثم ثبت الفرض على خمس في الأصل خمسين ووفاء الكمال خمسين فما نقص من الأصل الذي ثبت

بالحكم الحتم وهو خمس أكمل من الأصل المطلوب أولاً وهو الخمسون وسميت نفلاً لكونها غير حتم ولذلك جاء أنه إذا كان يوم القيامة يقول مولانا جل جلاله انظروا إلى صلاة عبدي فإن أتى بها كاملة وإلا قال عز وجل: «انظروا إن كانت له نافلة فأكملوها منها» فأكمل الأصل الذي هو الفرض من الأصل الذي كان أولاً بالوضع فجاء قوله تعالى: ﴿مَّا يُبَدِّلُ الْقَوْدُ لَدَيْكَ﴾ [ق: 29].

على ركعتين ، ترك التنفل بعدها في المسجد ، خشية أن يتوهم أنها التي حذفت ،

وبقي بحثان :

أحدهما : لم كان عليه السلام لا يصلي بعد المغرب إلا في بيته .

والثاني : مثله في الصلاة التي بعد الجمعة فالجواب إن قلنا إن ذلك تعبد فلا تعبد فلا بحث وإن قلنا إن ذلك لحكمة وهو الحق فما هي فنقول أما كونه عليه السلام لم يصل بعد المغرب إلا في بيته فقد أجبنا عنه في غير هذا الحديث لكن نشير الآن إلى بعضه لكونه النفس متشوفة إليه وذلك أن المغرب وقت ضيق فقد يأتي الناس صلاتهم ويتركون ضروراتهم والغالب عليهم الصوم والكد في الأسباب فلو بقي النبي ﷺ يركع في المسجد لما خرج أحد منهم في الغالب فيلحقهم بذلك تألم وهو عليه السلام الذي قال في هذه الصلاة خصوصاً إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء رحمة منه لهم وقد تقدم الكلام عليه فكيف في النافلة وأما كونه عليه السلام لم يصل أيضاً بعد الجمعة في المسجد فقد بين عمر رضي الله عنه العلة في ذلك بمحضره عليه السلام وأجاز ذلك كما في كتاب مسلم لأنه لما حض عليه السلام على التنفل بعد الجمعة كما جاء في مسلم أيضاً قام رجل بعد الفراغ من صلاة الجمعة يركع فجزه عمر رضي الله عنه حتى أقعده وقال له أقعد فشبه الجمعة بمن فاته من الظهر ركعتان والنبي ﷺ قاعد ولم يقل شيئاً فسكوت عليه السلام دال على جواز ذلك الحكم وهو المشروع فلو لم يكن الحكم كذلك لتكلم عليه السلام بما يبين به الحكم لأن السكوت عن بيان الحكم عند الحاجة إليه لا يجوز فجاءت صلاته عليه السلام بعد الجمعة في بيته تبييناً لمن أراد أن يصلي بعدها من حيث أن لا تكون الصلاة متصلة بها وقد تكلم العلماء في التنفل بعد المغرب في المسجد وبعد الجمعة في المسجد هل يجوز أم لا فأما التنفل بعد المغرب في المسجد فلم يمنع أحد من ذلك لأن تلك العلة التي ذكرنا عن سيدنا ﷺ معدومة في غيره لكن الأفضل في البيت من أجل ما في الاتباع من الفضل وقد كان من السلف من يتنفل في المسجد بعد المغرب وأما بعد الجمعة فالذي أجاز ذلك منهم قال لا يفعل حتى يخرج من باب ويرجع من أخرى ومنهم من قال يتنفل من موضعه إلى موضع آخر ومنهم من قال يجلس في موضعه ساعة حتى تذهب علة الشبه التي نهى عنها كما حكيناها آنفاً ولم يختلف أحد أن تنفله في البيت أفضل وفيه وجوه من الفقه :

أحدها : الأخذ بسد الذريعة لأنه لو فعل ذلك في زمان النبي ﷺ والخلفاء رضي الله عنهم لكان الناس يقولون تارك الركعتان تمام لعدد ركعات الظهر وقد كان يؤول الأمر لأن يعتقد أنها فرض أما ترى أن بعض العلماء يقول في الخطبة أنها بدل من الركعتين وأن من فاتته الخطبة لا تجزئه الجمعة ويصلي ظهراً أربعاً وهذا بعيد محض أين نسبة الخطبة من الصلاة فكيف في الركوع الذي هو من جنس الصلاة ولم يجئ أن أحداً من السلف فعل ذلك وقد صار اليوم العمل على خلاف هذا وهو ما يفعله الناس بالديار المصرية وغيرها ممن حذا حذوهم من التزامهم الركوع أثر صلاة الجمعة متصلاً بها وهو من البدع ثم إنهم زادوا في ذلك بأن سموها سنة الجمعة وهذا مناقض للحديث الذي نحن الآن نتكلم فيه والذي أوردناه من =

وقد أجاز مالك الصلاة بعد الجمعة في المسجد للناس، ولم يجزه للأئمة .
وقال ابن بطال: اختلف العلماء في الصلاة بعد الجمعة، فقالت طائفة يصلي بعدها ركعتين في بيته، كالتطوع بعد الظهر، روي ذلك عن عمر وعمران ابن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والنخعي .

وقال مالك: إذا صلى الإمام الجمعة فينبغي أن لا يركع في المسجد، لما روي عن رسول الله ﷺ، أنه كان ينصرف بعد الجمعة، ولم يركع في المسجد، قَالَ: ومن خلفه أيضًا إذا سلموا، فأحب أن ينصرفوا ولا يركعوا في المسجد، وإن ركعوا فذاك واسع، وقالت طائفة يصلي بعدها ركعتين، ثم أربعًا، روي ذلك عن علي وابن عمر وأبي موسى رضي الله عنهم، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف، إلا أن أبا يوسف استحَب أن يقدم الأربع قبل الركعتين .

وقال الشافعي: ما أكثر المصلي بعد الجمعة من التطوع، فهو أحب إلي، وقالت طائفة: يصلي بعدها أربعًا لا يفصل بينهما بسلام، روي ذلك عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعلقمة والنخعي، وهو قول أبي حنيفة وإسحاق رحمهم الله حجة الأولين حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان لا يصلي بعد الجمعة إلا ركعتين في بيته، قَالَ المهلب: وهما الركعتان بعد الظهر .

وحجة الطائفة الثانية ما رواه أبو إسحاق، عن عطاء، قَالَ: صليت مع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الجمعة، فلما سلم، قام، فركع ركعتين، ثم صلى أربع ركعات ثم انصرف، ووجه قول أبي يوسف ما رواه الأعمش عن إبراهيم عن سليمان بن مسهر، عن حرشة بن الحري، أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كره أن يصلي بعد صلاة مثلها .

حكم النبي ﷺ جاء في مسلم ولا أحد ممن ينسب أو ينتسب للعلم بغير ذلك بل يفعله ويحتج بأن يقول على ما بلغني هو وقت يجوز فيه الركوع كما أنه لم يسمع قط هذين الحديثين اللذين هما في الصحة والشهرة بحيث المنتهى أو كأنه لم يعرف قط المراد بسياقهما وما يستنبط منهما فأين العلم وأين أهله فإننا لله وإنا إليه راجعون على حوادث حدثت في الدين وأكثرها من هذه الطائفة المنتسبة للعلم وليس عندهم منه إلا نقل الألفاظ والتحكم من طريق الجدل والمباهاات هيئات ما العلم كذلك ولا طريقه هنالك بل هو باتباع السنة والسنن وبالنور والحكمة تقع فيه الموافقة لمن تقدم وفقنا الله لذلك بمنه .

وحجة الطائفة الثالثة ما رواه ابن عُيَيْنَةَ، عن سهيل بن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا: من كان منكم مصليًا بعد الجمعة، فليصل أربعًا، وقد مر ذكره.

قيل: وينبغي أن يفصل بين الصلاة التي بعد الجمعة وبينها، ولو بنحو كلام أو تحول، لأن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنكر على من صلى سنة الجمعة في مقامها، وقال: إذا صليت الجمعة، فلا تصلها بصلاة حتى يخرج أو تتكلم، رواه مسلم.

وأما الصلاة قبل الجمعة فأقوى ما يستدل به على مشروعيتها عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان، وفي سنن سعيد بن منصور عن أبي عبد الرحمن السلمي، قَالَ: علمنا ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن نصلي، وعند أبي داود، وقال هو مرسل عن أبي قَتَادَةَ أن رسول الله ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة.

وقال: إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة، وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله، رواه الشَّافِعِيُّ عن شيخه إِبْرَاهِيمَ.

وفي «الأوسط» للطبراني من حديث أبي عبيدة عَنْ أَبِيهِ أن النَّبِيَّ ﷺ كان يصلي قبل الجمعة أربعًا وبعدها أربعًا، وعند ابن ماجة بسند ضعيف عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كان النَّبِيُّ ﷺ يركع قبل الجمعة أربعًا لا يفصل في شيء منهن.

ورواه الطبراني في «المعجم الكبير»، برجال ابن ماجة، وهي رواية بقية عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن عطية العوفي، عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فراد فيه وبعدها أربعًا.

قَالَ النووي في الخلاصة: هذا حديث باطل، اجتمع فيه هؤلاء الأربعة، وهم ضعفاء، ومبشر وضاع صاحب أباطيل.

وقال الْعَيْنِيُّ: بقية بن الوليد موثق، ولكنه مدلس، وحجاج صدوق، روى له مسلم مقرونا بغيره، وعطية قَالَ فيه يَحْيَى بن معين صالح، ولكن ضعفهما

الجمهور، ثم إنه قد احتج النووي في الخلاصة على إثبات الصلاة قبل الجمعة بما في بعض طرق حديث الباب عند أبي داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع، قَالَ: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يطيل الصلاة قبل الجمعة، ويصلي بعدها ركعتين في بيته، ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، وتعقب بأن قوله كان يفعل ذلك عائداً إلى قوله: ويصلي بعدها ركعتين في بيته، ويدل له رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد سجدتين، ثم قَالَ: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك، رواه مسلم على أن قوله كان يفعل ذلك إذا كان عائداً إلى قوله يطيل الصلاة قبل الجمعة أيضاً، فإن كان المراد قبل دخول الوقت، فلا يصح أن يكون مرفوعاً، لأنه ﷺ كان يخرج إذا زالت الشمس بعد فيشتغل بالخطبة، وإن كان المراد قبل الوقت، فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبه، فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها، بل هو تنفل مطلق، كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

وقال صاحب تنقيح المقنع من الحنابلة: ولا سنة لجمعة قبلها نصاً ولا بعدها، هذا وأما سنة الظهر فسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى، وأما سنة المغرب، فقد روى الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحْصَى مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ، وَفِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وأخرجه ابن ماجه أيضاً.

وأخرج الترمذي أيضاً من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رُكْعَاتٍ، الْحَدِيثُ، وَفِيهِ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي هذا الباب عن عبد الله بن جعفر عند الطبراني في «الأوسط»، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند أبي داود، وعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الطبراني في «الكبير».

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند النَّسَائِيِّ وابن ماجه، وهاتان الركعتان بعد

المغرب من السنن المؤكدة، وبالغ بعض التابعين فيهما، فروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم الأسدي عن سعيد بن جبير، قَالَ: لو تركت الركعتين بعد المغرب لخشيت أن لا يغفر لي، وقد شد الحسن البصري، فَقَالَ: بوجوبهما، ولم يقل مالك بشيء من التوابع للفرائض إلا ركعتي الفجر، وروى ابن أبي شيبة عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: من صلى بعد المغرب أربعاً كان كالمعقب غزوة بعد غزوة.

وروي أيضًا عن مكحول، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من صلى ركعتين بعد المغرب - يعني: قبل أن يتكلم - رفعت صلاته في عليين»، قَالَ شارح الترمذي، وهذا لا يصح لإرساله، وأيضاً فلا يدري من القائل، يعني: قبل أن يتكلم.

وقال العيني: رواه متصلاً أبو الشيخ ابن حيان في كتاب الثواب وفضائل الأعمال من رواية مقاتل عن هشام بن عروة عن أبيه، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مَرْفُوعاً من صلاة أحب إلي من الله من المغرب، والحديث، وفيه: فمن صلاها ثم صلى بعدها ركعتين قبل أن يتكلم جلسه رفعت صلاته في أعلى عليين، وهذا يصلح مستنداً لأصحابنا في استحبابهم اتصال السنن في الفرائض.

وقال شارح الترمذي: وله وجه في المغرب بسبب ضيق وقتها على القول بأن وقتها ضيق على قول الشافعي في الجديد ثم المستحب في ركعتي المغرب أن تكونا في بيته لظاهر الحديث، وكذلك سائر النوافل التابعة للفرائض أن تكون في البيت عند جمهور العلماء للحديث المتفق عليه أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة، وعند الثوري ومالك: نوافل النهار كلها في المسجد أفضل، وذهب ابن أبي ليلى إلى أن سنة المغرب لا يجزئ فعلها في المسجد.

وأما سنة العشاء، وهما الركعتان بعدها، فمن السنن المؤكدة.

وقد صح أنه ﷺ كان لا يدعهما، وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «من صلى ركعتين بعد العشاء الأخيرة يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وعشرين مرة قل هو الله أحد بنى الله عزَّ وجلَّ له قصرًا في الجنة»، رواه أبو الشيخ ابن حبان، والله تعالى أعلم.

40 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾

فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴿[الجمعة : 10]

40 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾

فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴿[الجمعة : 10]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَزَّ وَجَلَّ) وَفِي نَسْخَةِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

(﴿فَإِذَا قُضِيَتِ﴾) أَي: أَدِيت صَلَاةَ الْجُمُعَةِ وَفَرَعْتُمْ مِنْهَا (﴿الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾) لِلْكَسْبِ وَالتَّصَرُّفِ فِي حَوَائِجِكُمْ (﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾) أَرَادَ بِذِكْرِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ هُنَا الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : 10]، لِلإِبَاحَةِ لَا لِلْجُوبِ، لِأَنَّهُمْ مَنَعُوا عَنِ الْإِنْتِشَارِ فِي الْأَرْضِ لِلتَّكْسِبِ وَقْتَ النِّدَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لِأَجْلِ إِقَامَةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَلَمَّا صَلُّوا أَوْ فَرَّغُوا أَمْرًا بِالْإِنْتِشَارِ فِي الْأَرْضِ وَالْإِبْتِغَاءِ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، وَهُوَ رِزْقُهُ، وَإِنَّمَا قِيلَ هَذَا الْأَمْرُ لِلإِبَاحَةِ، لِأَنَّهُ لِمَنْفَعَةٍ لَنَا، فَلَوْ كَانَ لِلْجُوبِ لَعَادَ عَلَيْنَا ذَلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة : 2]، فَإِنَّهُ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الصَّيْدَ وَهُمْ مُحْرَمُونَ، فَلَمَّا خَرَجُوا عَنِ الْإِحْرَامِ أَحَلَّ لَهُمُ الصَّيْدَ، كَمَا كَانَ أَوَّلًا، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ جَمَاعَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ هَذَا إِبَاحَةٌ بَعْدَ الْحُظْرِ، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: لَا شَكَّ أَنَّهُ لِلإِبَاحَةِ، لَكِنْ لَا لَوُودِهِ بَعْدَ الْمَنْعِ، بَلْ لِلْإِجْمَاعِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُعَارِضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة : 5]، انْتَهَى، فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَقِيلَ: هُوَ أَمْرٌ عَلَى بَابِهِ، وَقَالَ الدَّادَوْدِيُّ: هُوَ إِبَاحَةٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ كِفَافٌ أَوْ لَا يُطِيقُ الْكَسْبَ، وَفَرْضَ عَلَى مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَهُوَ يُطِيقُ الْكَسْبَ، فَأَمَرَهُ بِالطَّلَبِ بِأَيِّ صُورَةٍ اتَّفَقَتْ لِيَفْرَحَ عِيَالُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ لِأَنَّهُ يَوْمَ عِيدٍ، وَقَالَ غَيْرُهُ مَنْ يُعْطَفُ أَوْ يُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ بِسُؤَالٍ أَوْ غَيْرِهِ لَيْسَ طَلَبُ الْكَسْبِ عَلَيْهِ بِفَرِيضَةٍ، وَفِي تَفْسِيرِ النَّسْفِيِّ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَرَّغَ مِنْهَا فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ لِلتَّجَارَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِي حَوَائِجِكُمْ، وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ، أَي: الرِّزْقِ، ثُمَّ أُطْلِقَ لَهُمْ مَا حُظِرَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ قِضَاءِ الصَّلَاةِ مِنَ الْإِنْتِشَارِ وَابْتِغَاءِ الرِّيحِ مَعَ التَّوْصِيَةِ بِإِكْثَارِ الذِّكْرِ

938 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: «كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ تَجْعَلُ عَلَى أَرْبَعَاءَ فِي مَرْزَعَةٍ لَهَا سِلْقًا،

وَأَنْ لَا يَلْهِيَهُمْ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ التَّجَارَةِ وَلَا غَيْرِهَا، وَهُمَا أَمْرٌ بِإِبَاحَةٍ وَتَخْيِيرٍ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2]، وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 10]، لَيْسَ لَطَلَبُ دُنْيَاكُمْ، وَلَكِنْ عِيَادَةُ مَرِيضٍ وَحَضُورُ جَنَازَةٍ، وَزِيَارَةُ أَخٍ فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَقِيلَ صَلَاةٌ تَطُوعٌ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَمَكْحُولٌ: وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ هُوَ طَلَبُ الْعِلْمِ، وَقَالَ جَعْفَرُ الصَّادِقُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَعَنْ بَعْضِ السَّلَفِ: مَنْ بَاعَ وَاشْتَرَى بَعْدَ الْجُمُعَةِ بَارَكَ اللَّهُ لَهُ سَبْعِينَ مَرَّةً.

(حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ، وَفِي رِوَايَةٍ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هُوَ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الْجَمْحِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ) بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَطْرَفِ الْمَدَنِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (أَبُو حَازِمٍ) بِالْحَاءِ وَالزَّايِ، هُوَ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ (عَنْ سَهْلٍ) ابْنِ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ سَقَطَ ابْنُ سَعْدٍ، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَدِينُونَ مَا عَدَا شَيْخَ الْمُؤَلَّفِ، فَإِنَّهُ مَصْرِيٌّ.

(قَالَ: كَانَتْ فِينَا امْرَأَةٌ) لَمْ يَعْرِفْ اسْمَهَا (تَجْعَلُ) بِالْجِيمِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: تَحْقِلُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْقَافِ، أَيِ: تَزْرَعُ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ الْحَقْلُ الزَّرْعُ إِذَا تَشَعَّبَ وَرَقَهُ قَبْلَ أَنْ يَغْلُظَ سَوْقُهُ تَقُولُ مِنْهُ أَحْقَلُ الزَّرْعُ، وَمِنْهُ الْمُحَاقَلَةُ، وَهُوَ بَيْعُ الزَّرْعِ وَهُوَ فِي سَنْبِلِهِ (عَلَى أَرْبَعَاءَ) وَجَمْعُ رَبِيعٍ كَأَنْصَبَاءِ جَمْعُ نَصِيبٍ، وَهُوَ الْجَدَاوِلُ، وَذَكَرَ ابْنُ سَيْدَةَ أَنَّ الرِّبِيعَ هُوَ السَّاقِيَةُ الصَّغِيرَةُ تَجْرِي إِلَى النَّخْلِ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ هِيَ السَّاقِيَةُ، وَقِيلَ النَّهْرُ الصَّغِيرُ، وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ حَافَاتُ الْأَحْوَاضِ وَمَجَارِي الْمِيَاهِ، وَالْجَدَاوِلُ جَمْعُ جَدُولٍ، وَهُوَ النَّهْرُ الصَّغِيرُ (فِي مَرْزَعَةٍ) بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَحَكَى ابْنُ مَالِكٍ جَوَازَ تَثْلِيثِهَا.

(لَهَا سِلْقًا) بِكَسْرِ السَّيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَانْتِصَابِهِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ تَجْعَلُ أَوْ تَحْقِلُ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: وَسَلِقَ بِالرَّفْعِ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ لَهَا أَوْ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ تَجْعَلُ بِلَفْظِ الْمَجْهُولِ، وَبِالْإِنْصَابِ إِنْ كَانَ بِلَفْظِ

فَكَانَتْ إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ تَنْزِعُ أَصُولَ السَّلْقِ، فَتَجْعَلُهُ فِي قَدْرِ، ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْهِ قَبْضَةً مِنْ شَعِيرٍ تَطْحَنُهَا، فَتَكُونُ أَصُولُ السَّلْقِ عَرْقَهُ، وَكُنَّا نَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَنُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَتَقْرُبُ ذَلِكَ الطَّعَامَ إِلَيْنَا، فَتَلْعَقُهُ وَكُنَّا نَتَمَنَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَطْعَامِهَا ذَلِكَ⁽¹⁾.

المعروف، وحينئذ الأصل فيه أن يكتب بالألف، لكن جاز على اللغة الربعية أن يسكن بدون الألف، لأنهم يففون على المنصوب المنون بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى الألف، ومثله كثير في هذا الصحيح، نحو: سمعت أنس، ورأيت سالم، انتهى.

وقال العُيَيْنِيُّ: تصرفه في إعراب سلقاً تعسف مع عدم مجيء الرواية بالرفع، وهو منصوب قطعاً على المفعولية.

(فَكَانَتْ) أي: المرأة (إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ تَنْزِعُ أَصُولَ السَّلْقِ، فَتَجْعَلُهُ فِي قَدْرِ، ثُمَّ تَجْعَلُ عَلَيْهِ قَبْضَةً) بفتح القاف والضاد المعجمة بينهما موحدة ساكنة، ويجوز الضم، وهو الراجح، قَالَ الجوهري بالضم ما قبضت عليه من شيء، يقال: أعطاه قبضة من سويق أو تمر، أي: كف منه، وربما جاء بالفتح.

(مِنْ شَعِيرٍ) حال كونها (تَطْحَنُهَا) بفتح المثناة الفوقية من الطحن، ويروى: تطبخها من الطبخ (فَتَكُونُ أَصُولُ السَّلْقِ عَرْقَهُ) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف، ثم هاء الضمير الراجع إلى الذي تطبخه المرأة، وهو اللحم الذي على العظم، يقال: عرقت العظم، إذا أكلت ما عليه من اللحم، والمراد أن أصول السلق كانت عوضاً عن اللحم، وفي رواية الكشميهني: غرفة، بفتح الغين المعجمة وكسر الراء وبعد القاف هاء تأنيث بمعنى مغروقة، يعني: أن السلق يغرق في المرققة لشدة نضجه، ويروى غرفة بالغين المعجمة المفتوحة والراء الساكنة والفاء، أي: مرققة الذي يغرف، قَالَ الزركشي: وليس بشيء.

(وَكُنَّا نَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَنُسَلِّمُ عَلَيْهَا، فَتَقْرُبُ ذَلِكَ الطَّعَامَ إِلَيْنَا، فَتَلْعَقُهُ) من لعق يلعب من باب علم يعلم، واختيار ثعلب في الفصحى هكذا بكسر العين في الماضي وفتحها في المستقبل.

(وَكُنَّا نَتَمَنَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَطْعَامِهَا ذَلِكَ) ومطابقة الحديث للترجمة التي هي

(1) أطرافه 939، 941، 2349، 5403، 6248، 6279 - نحفة 4756 - 2/17.

أخرجه مسلم في الجمعة باب صلاة الجمعة حين نزول الشمس رقم (859).

939 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ، بِهَذَا، وَقَالَ: «مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا نَتَغَدَّى إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ»⁽¹⁾.

آية من القرآن العظيم من حيث إن في الآية الانتشار بعد الفراغ من الصلاة، وهو الانصراف منها، وفي الحديث أيضًا كانوا بعد انصرافهم منها يبتغون ما كانت تلك المرأة تهيه من أصول السلق، وهو أيضًا رزق ساقه الله إليهم.

ومن فوائد الحديث: جواز السلام على النسوة الأجانب واستحباب التقرب بالخير، ولو بالشيء الحقير.

ومنها: قناعة الصحابة رضي الله عنهم، وشدة عيشهم وعدم حرصهم على الدنيا ولذاتها.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ) هو عبد العزيز بن أبي حازم بالحاء المهملة والزاي سلمة بن دينار المدني، مات سنة أربع وثمانين ومائة، وهو ساجد، وقال أبو داود: ومات فجأة يوم الجمعة في مسجد النَّبِيِّ ﷺ في التاريخ المذكور، (عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلٍ) هو ابن سعد الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِهَذَا) أي: بهذا الحديث الذي قبله، وأشار بهذا إلى أن أبا غسان وعبد العزيز اشتركا في رواية هذا الحديث عن أبي حازم وزاد عبد العزيز قوله الآتي.

(وَقَالَ)، أي: عبد العزيز: (مَا كُنَّا نَقِيلُ) بفتح النون من قَالَ يَاقِلُ قيلولة فهو قائل، والقيلولة الاستراحة نصف النهار، وإن لم يكن معها نوم، وكذلك المقيّل وأصله أجوف يائي.

(وَلَا نَتَغَدَّى) بالغين المعجمة والذال المهملة من الغداء، وهو الطعام الذي يؤكل أول النهار (إِلَّا بَعْدَ) صلاة (الْجُمُعَةِ) استدل الحنابلة بهذا الحديث لأحمد رَحِمَهُ اللَّهُ على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال، ورد عليهم بما قاله ابن بطال: لا دلالة فيه على هذا لأنه لا يسمى بعد الجمعة وقت الغداء، بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء، والقائلة بالتهيؤ للجمعة، ثم بالصلاة، ثم ينصرفون فيقيلون ويتغدون، فتكون قائلتهم وغداهم بعد الجمعة عوضًا عما فاتهم في وقته

41 - بَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ

940 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، يَقُولُ: «كُنَّا نُبَكِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ، ثُمَّ نَقِيلُ»⁽¹⁾.

941 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: «كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ»⁽²⁾.

من أجل بكورهم، وعلى هذا التأويل جمهور الأئمة وعامة العلماء، بل ادعى الزين ابن المنير أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال، لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال، فأخبر الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَغِلُونَ بِالتَّهَيُّؤِ لِلْجُمُعَةِ، وَيُؤَخَّرُونَ الْقَائِلَةَ حَتَّى تَكُونَ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

41 - بَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ

(بَابُ الْقَائِلَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) والقائلة على وزن الفاعلة بمعنى القيلولة. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ) بضم العين وسكون القاف أبو عبد الله (الشَّيْبَانِيُّ) بفتح المعجمة وسكون التحتانية وبالموحدة، وفي رواية: الكُوفِيُّ أخو الوليد بن عقبة، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ (الْفَرَارِيُّ) بفتح الفاء وتخفيف الزاي وبالراء المصيصي بإهمال الصادين، مات سنة ست وثمانين ومائة، (عَنْ حُمَيْدٍ) بضم الحاء، هو ابن أبي حميد الطويل البصري، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وفي رواية: (يَقُولُ: كُنَّا نُبَكِّرُ) من التبكير، وهو الإسراع إلى الشيء (إِلَى الْجُمُعَةِ) وفي رواية: يوم الجمعة.

(ثُمَّ نَقِيلُ) ورجال إسناده الحديث ما بين كوفي ومصيصي وشيخ المؤلف من أفراد، وفيه نوم القائلة، وهو مستحب، وقد قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهْرِ﴾ [النور: 58]، أي: من القائلة.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ) وفي رواية: عن سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: «كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، ثُمَّ تَكُونُ الْقَائِلَةُ»)، أي: تقع القيلولة.

(1) طرفه 905 - تحفة 559.

(2) أطرافه 938، 941، 2349، 5403، 6248، 6279 - تحفة 4757.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

12 - كتاب صلاة الخوف⁽¹⁾

12 - كتاب صلاة الخوف

- (1) قال الكاندهلوي: هاهنا ثمانية أبحاث لطيفة لا بد لطالب الحديث النظر فيها:
- الأول: في بدء شرعيتها؛ يعني: في أي سنة شرعت هذه الصلاة؟ واختلاف أهل السير في ذلك وبيان الروايات المختلفة في ذلك.
- والثاني: هل شرعت قبل غزوة الخندق أو بعدها، وقد ثبت أنه ﷺ لم يصل صلاة الخوف بغزوة الخندق، فذهب بعضهم إلى أنها لم تشرع بعد، والآخرين إلى أنها قد كانت شرعت؛ لكنه ﷺ لم يتيسر له أداؤها فيها، ويتفرع على هذا اختلافهم في أن صلاة الخوف منسوخة أولا، كما بسط في الأوجز، قال الكرمانلي: حكى عن أبي يوسف والمزني أنهما قالوا: صلاة الخوف منسوخة بدلالة تأخيرها ﷺ يوم الخندق عن وقتها. ولا يجوز أن تصلى بعد النبي عليه السلام، وقالوا: إنما خاطب الله نبيه بذلك فهو خاص له، اهـ.
- الثالث: في بقاء شرعيتها بعده ﷺ، فذهب ذاهبون إلى أنها كانت خصيصة النبي ﷺ لقوله عز اسمه: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: 102] الآية ولأن رغبة الناس في اقتدائه ﷺ بمثابة ليست لمن بعده ﷺ.
- الرابع: هل هي مشروعة في الحضر أيضًا أو مختصة بالسفر لقوله عز اسمه: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: 101]، الآية.
- الخامس: أن الخوف هل يؤثر في تخفيف الركعات أيضًا كما حكى عن ابن عباس وغيره أن صلاة الخوف ركعة أو لا، ومنهم من قال يكفي التكبير فقط عند الشدة.
- السادس: في بيان المواضع التي صلى فيها النبي ﷺ صلاة الخوف، وبيان الروايات الواردة في ذلك.
- قال ابن العربي: صلاها النبي ﷺ أربعًا وعشرين مرة، أصحها ست عشرة رواية.
- السابع: فيما يجوز عند الأئمة من الصور الواردة في الأحاديث.
- الثامن: في شرائط الجواز لهذه الصلاة، ولا يذهب عليك أيضًا أن مختار الأئمة في ذلك ما في الأوجز أيضًا، وهو أن الإمام أحمد رجح حديث يزيد بن رومان.
- والإمام مالك رجح حديث القاسم بن محمد على القول المرجوع إليه، الإمام الشافعي فرق بين كون العدو في جهة القبلة، فاختر على هذا حديث قصة عسفان، وإن لم يكن العدو في جهة القبلة فاختر حديث يزيد بن رومان، واختار الحنفية حديث عبد الله بن مسعود لأنه =

أوفق بالفاظ القرآن، وقال ابن حزم إن حديث أبي بكر أرجح؛ لأنه آخر فعله ﷺ، وهذه الأحاديث كلها مبسوبة في أبي داود فإنه اعتنى بتفصيل روايات صلاة الخوف ما لم يعتن بنحوه أحد من أصحاب السنة، ثم قال شيخ المشايخ في التراجم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، حملت الحنفية هذه الآية على السفر وقيد الخوف عندهم وعند الشافعي رحمه الله على الظاهر، وجرى المصنف على ذلك وهو الظاهر من سياق كلامه، اهـ كذا أفاده قدس سره ونور الله مرقده، ولم أجد اختلاف المذهبين في الشروح؛ بل استدلال الشافعية في فروعهم على جواز القصر دون الوجوب بقوله: «ليس عليكم جناح» مشعر إلى أنهم حملوها على السفر، وقال صاحب الجلالين: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ﴾ أي: سافرتهم ﴿فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ بأن تردوها من أربع إلى ثنتين، قال صاحب الجمل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ شرع في بيان كيفية الصلاة عند الضرورات من السفر ولقاء العدو والمرض والمطر، اهـ.

وذكر الرازي في التفسير الكبير: فيه ثلاثة أقوال للعلماء ولم يذكر فيه اختلاف الأئمة؛ بل قال: اعلم أن لفظ القصر مشعر بالتخفيف؛ لأنه ليس بصريح في أن المراد القصر في كمية الركعات أو عددها أو في كيفية أدائها، فلا جرم حصل في الآية قولان: الأول قول الجمهور إن المراد القصر في عدد الركعات، واختلف القائلون به على قولين: الأول: أن المراد منه صلاة السفر؛ يعني كل صلاة تكون في الحضر أربعاً تصير في السفر ركعتين، والثاني: أن المراد من الآية صلاة الخوف وهو قول ابن عباس وجابر وجماعة.

قال ابن عباس: «فرض الله صلاة الحضر أربعاً والسفر ركعتين والخوف ركعة» الحديث، وهذان القولان متفرعان على أن المراد من القصر تقليل الركعات، والقول الثاني أن المراد من القصر إدخال التخفيف في كيفية الأداء بأن يكتفي بالإشارة بدل الركوع والسجود إلى آخر ما بسطه، وظاهره أن الجمهور منهم الأئمة الأربعة على القول الأول، فتأمل.

وقال الحافظ: لما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية القصر في صلاة الخوف وعلى كفيئتها ساقهما معاً، وأثر تخريج حديث ابن عمر لقوة شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالآية، ومعنى قوله تعالى: ﴿صَرَيْتُمْ﴾ أي: سافرتهم ومفهومه أن القصر مختص بالسفر وهو كذلك، وأما قوله: «إن خفت» فمفهومه اختصاص القصر بالخوف أيضاً، وقد سأل يعلى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته» أخرجه مسلم، فثبت القصر في الأمن ببيان السنة، اهـ.

قلت: وفي تخريج البخاري حديث ابن عمر رضي الله عنهما في هذا الباب إشارة إلى ميله إلى مختار الحنفية؛ لأن حديث ابن عمر من مستدلانهم كما في فروعهم، والبسط في الأوجز، قال الكرماني: وهذا النوع من الصلاة مذهب أبي حنيفة، والبخاري ذكر في كتاب المغازي أنواعاً من صلاة رسول الله ﷺ، اهـ.

قلت: واكتفاؤه على هذا الحديث في باب صلاة الخوف أصرح دليل على مختاره في ذلك.

1 - باب صلاة الخوف

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ

1 - باب صلاة الخوف

(باب صلاة الخوف) أي: كيفيتها من حيث إنه يحتمل في الصلاة عنده ما لا يحتمل فيها عند غيره، وفي رواية الأصيلي وكريمة، باب صلاة الخوف بالإفراد في الباب.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجبر عطفاً على سابقه، وفي رواية قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، أي: سافرت، يقال: ضربت في الأرض إذا سافرت وتأتي هذه المادة لمعان كثيرة.

(﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾)، أي: إثم (﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾) بتنصيف ركعاتها، وقرأ الزُّهْرِيُّ أَنْ تَقْصُرُوا بالتشديد، وظاهره التخيير بين القصر والإتمام، وأن الإتمام أفضل، لأن نفي الإثم يدل على ذلك، وإليه ذهب الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وعند أَبِي حَنِيفَةَ القصر في السفر عزيمة لا رخصة لا يجوز غيره، واحتج الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لمذهبه بما رواه مسلم، والأربعة عن يعلي بن أمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال: قلت لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: 101]، فقد أمن الناس، قَالَ: عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله ﷺ، فَقَالَ: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»، فقد علق القصر بالقبول، وسماه صدقة، والمتصدق عليه مخير في قبول الصدقة، فلا يلزمه القبول حتماً، ولأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أحاديث، منها حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر، رواه البُخَارِيُّ ومسلم، ومنها حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربع ركعات، وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة، رواه مسلم، ومنها حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صلاة السفر ركعتان، وصلاة الضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تام غير قصر على لسان نبيكم مُحَمَّدٌ ﷺ، رواه النَّسَائِيُّ وابن ماجه وابن حبان في صحيحه،

إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴿١٦١﴾ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ

وأما حديث يعلى بن أمية، فهو دليل له أيضًا، لأنه أمر بالقبول والأمر للوجوب.

(﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾) بالقتال والتعرض لما يكره، وهذا باعتبار الغالب في ذلك الوقت، فلا اعتبار لمفهومه، فإن الإجماع على جواز القصر في السفر من غير خوف، وقد سئل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنا نجد في كتاب الله قصر صلاة الخوف، ولا نجد قصر صلاة المسافرين، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنا وجدنا نبينا يعمل فعملنا به.

(﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾) وَإِذَا كُنْتَ ﴿﴾، أيها الرسول ﷺ (﴿فِيهِمْ﴾) علمه الله تعالى طريق صلاة الخوف، ليقتي الأئمة بعده به ﷺ، (﴿فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾) تعلق به أبو يوسف وتمسك بمفهومه، وذهب إلى أن صلاة الخوف غير مشروعة بعد النَّبِيِّ ﷺ، وبه قَالَ الحسن بن زياد والمزني وإبراهيم ابن عليه، فعلى المزني بالنسخ في زمان النَّبِيِّ ﷺ، حيث آخرها يوم الخندق، وعلى أبو يوسف بأن الله تعالى شرط كون النَّبِيِّ ﷺ فيهم لإقامتها، ورد ما قاله المزني بما روي عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب بعد الخندق، والخندق متقدم على المشهور، وقال: إنما شرعت بخلاف القياس لإحراز فضيلة الصلاة معه ﷺ، وهذا المعنى انعدم بعده ﷺ، لأنها نزلت سنة ست والخندق كان سنة أربع أو خمس، فكيف ينسخ المتأخر، ذكره النووي وغيره، ورد ما قاله أبو يوسف بأن الصحابة رضي الله عنهم فعلوها بعده ﷺ، وأن سببها الخوف، وهو يتحقق بعده، وبقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، فعموم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم.

(﴿فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾) أي: فاجعلهم طائفتين، فلتقم إحداهما معك، يصلون ولتقوم الطائفة الأخرى في وجه العدو (﴿وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾) أي: الذين يصلون، وقيل الضمير للطائفة الأخرى، وذكر الطائفة الأولى تدل عليهم، (﴿فَإِذَا سَجَدُوا﴾) يعني: إذا صلوا الذين خلف الإمام ركعة واحدة (﴿فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ﴾) يعني: ينصرفون إلى وجه العدو، ويقفون هناك

وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ

يحرسونكم، يعني: النَّبِيُّ ﷺ ومن صلى معه، ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا﴾ لا اشتغالهم بالحراسة، وكونهم بإزاء العدو، ﴿فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ ركعة، ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ جعل الحذر، وهو التحرز والתיقظ آلة يستعملها الغازي، فجمع بينه وبين الأسلحة في الأخذ، ولم يذكر في الآية لكل طائفة إلا ركعة واحدة، فاعلم أن الخوف لا يؤثر في نقصان عدد الركعات إلا عند ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وعند الحسن البصري وطاوس ومجاهد والحكم بن عتيبة وقتادة وإسحاق والضحاك رحمهم الله، حيث قالوا إنها ركعة واحدة، وروى مسلم من حديث مجاهد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة وأخرجه الأربعة أيضاً، وقال ابن قدامة والذي قَالَ منهم ركعة إنما جعلها عند شدة القتال، وروي مثله عن زيد بن ثابت وأبي هريرة عن جابر رضي الله عنهم، قَالَ جابر: إنما القصر ركعة عند القتال، وقال إسحاق يجزئك عند الشدة ركعة، وهي أن تومئ إيماء، فإن لم تقدر فسجدة واحدة، فإن لم تقدر فكبيرة، لأنها ذكر الله تعالى، وعن الضحاك أنه قَالَ ركعة، فإن لم تقدر كبر تكبيرة حيث كان وجهك، وقال القاضي لا تأثير للخوف في عدد الركعات، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والنخعي الثوري ومالك والشافعي رحمهم الله، وأبو حنيفة وأصحابه، وسائر أهل العلم من علماء الأمصار لا يجيزون ركعة واحدة، وسيأتي كيفية صلاة الخوف بتفاصيلها إن شاء الله تعالى.

﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ﴾ أي: تمنى الذين كفروا أن تغفلوا ﴿عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ أي: أمتعة الحرب، ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ يعني: يحملون عليكم حملة واحدة بالقتال فلا تفعلوا ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾ أي: لا وزن ﴿عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى﴾ يعني: أصابتكم الجراحات ﴿أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ رخصة لهم في وضعها إذا ثقل عليهم أخذها بسبب مطر أو مرض، وهذا يؤيد أن الأمر للوجوب دون الاستحباب، ﴿وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ أمرهم مع ذلك بأخذ الحذر كي لا يهجم عليهم العدو.

إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿١٠١﴾ [النساء: 101 - 102].

قَالَ الضَّحَّاكُ: وَخَذُوا حَذْرَكُمْ يَعْنِي: تَقَلَّدُوا سِوْفَكُمْ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ هَيْبَةُ الْغَزَاةِ، وَسَبِي ذَرِيَّتِهِمْ، فَلَمَّا رَجَعُوا أَصَابَهُمُ الْمَطَرُ فَنَزَلُوا وَادِيًا تَحْتَ الْأَشْجَارِ، فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ سِلَاحَهُ، وَذَهَبَ إِلَى الْجَانِبِ الْآخَرِ مِنَ الْوَادِي وَحْدَهُ، فَجَاءَ السَّيْلُ، فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْحَابِهِ، وَكَانَ بَعْضُ الْمَشْرِكِينَ عَلَى ذَلِكَ الْجَبَلِ، فَرَأَاهُ حِينَ حَالَ السَّيْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْحَابِهِ، فَجَاءَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَقَالَ: أَنَا أَقْتَلُهُ، فَأَتَاهُ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَنْ يَمْنَعُكَ مِنِّي، قَالَ: «اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَمْنَعُنِي»، فَسَلَّ سَيْفَهُ وَأَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهُ، فَدَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْكَافِرَ فِي صَدْرِهِ دَفْعَةً، فَسَقَطَ السَّيْفُ عَنْ يَدِهِ، فَوَثَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَخَذَ سَيْفَهُ، وَقَالَ: «مَنْ يَخْلُصُكَ مِنِّي»، فَقَالَ: لَا أَحَدٌ، فَقَالَ لَهُ: «إِنْ أَسْلَمْتَ أُرِدَ عَلَيْكَ سَيْفُكَ»، فَقَالَ: لَا أَسْلَمُ، وَلَكِنْ أَعَاهِدُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ لَا أَكُونَ عَلَيْكَ وَلَا لَكَ أَبَدًا، فَرَدَّ عَلَيْهِ سَيْفَهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ خَيْرٌ مِنِّي، لَأَنْكَ قَدَرْتَ عَلَى قَتْلِي فَلَمْ تَقْتُلْنِي، فَرَجَعَ الْكَافِرُ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَأَخْبَرَهُمْ بِالْقِصَّةِ، فَأَمَّنَ بَعْضُهُمْ، ثُمَّ انْقَطَعَ السَّيْلُ وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَصْحَابِهِ وَأَخْبَرَهُمْ بِالْقِصَّةِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ، كَذَا فِي تَفْسِيرِ أَبِي الْلَيْثِ.

(﴿إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾) يَهَانُونَ فِيهِ، وَهَذَا وَعْدٌ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالنَّصْرِ، وَإِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالْحَزْمِ لَيْسَ لضعفهم وغلبة عدوهم، بَلْ إِنْ الْوَاجِبُ فِي الْأُمُورِ التَّيَقُّظُ.

وَقَدْ ثَبَتَ سِيَاقُ الْآيَتَيْنِ بِلَفْظِهِمَا إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ: ﴿عَذَابًا مُّهِينًا﴾ كَمَا تَرَى، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابًا مُّهِينًا﴾، الْآيَةُ الْأُولَى بِتَمَامِهَا وَمِنَ الْآيَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلْنَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾، ثُمَّ قَالَ:

وَفِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾، ثُمَّ قَالَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَذَابًا مُّهِينًا﴾، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي هَيْئَةٍ خَارِجَةٍ عَنْ هَيْئَاتِ بَقِيَةِ الصَّلَوَاتِ إِنَّمَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ.

وَأَمَّا بَيَانُ صَوْرَتِهَا عَلَى اخْتِلَافِهَا فَبِالسَّنَةِ.

942 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُهُ هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ - يَعْنِي صَلَاةَ الْخَوْفِ - قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ،

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عن الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب، (قَالَ) أي: شعيب: (سَأَلْتُهُ) أي: الزُّهْرِيُّ، كذا بإثبات قال ملحقه بين الأسطر في فرع اليونينية، ويحتمل أن يكون فاعل، قَالَ هو الزُّهْرِيُّ، وجملة سألته حالية بتقدير قد، أي: قَالَ الزُّهْرِيُّ حال كوني قد سألته: (هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ؟ - يَعْنِي صَلَاةَ الْخَوْفِ -) وفي رواية السراج، عن مُحَمَّد بن يَحْيَى، عن أبي اليمان شيخ المؤلف سألته: هل صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف، وكيف صلاها إن كان صلاها.

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ، أي: الزُّهْرِيُّ: (أَخْبَرَنِي سَالِمٌ) هو ابن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: مع النَّبِيِّ ﷺ (قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أي: جهة (نَجْدٍ) بأرض غطفان، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق فهو نجد، وهذه الغزوة هي غزوة ذات الرقاع، قَالَ الحاكم في الإكليل حين ذكر غزوة ذات الرقاع، وقد تسمى هذه الغزوة غزوة بني محارب، ويقال: غزوة خصفة، ويقال: غزوة بني ثعلبة، ويقال: غزوة غطفان.

وقال ابن إسحاق: أقام رسول الله ﷺ بالمدينة بعد غزوة بني النضير شهري ربيع وبعض جمادى، ثم غزا نجدًا يريد بني محارب، وبني ثعلبة من غطفان، واستعمل على المدينة أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ ابن هشام: ويقال عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ ابن إسحاق: فسار حتى نزل نجدًا، وكان في السنة الرابعة من الهجرة، وكانت فيها غزوة بني النضير أيضًا، وهي التي أنزل الله فيها سورة (الحشر)، وحكى البُخَارِيُّ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة، أنه قَالَ: كانت بنو النضير بعد بدر بستة أشهر قبل أحد، وكانت غزوة أحد في شوال سنة ثلاث، واختلفوا في أي سنة نزل بيان صلاة الخوف، فَقَالَ الجمهور إن أول ما صليت في غزوة ذات الرقاع قاله مُحَمَّد بن سعد وغيره.

واختلف أهل السير في أي سنة كانت، فقليل: سنة أربع، وقيل: سنة

فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ، فَصَافَقْنَا لَهُمْ، «فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ،

خمس، وقيل: سنة ست، وقيل سنة سبع، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ كَانَتْ قَبْلَ بَدْرِ الْمَوْعِدِ، وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ بَدْرَ الْمَوْعِدِ كَانَتْ فِي شَعْبَانَ مِنْ سَنَةِ أَرْبَعٍ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَكَانَتْ ذَاتُ الرِّقَاعِ فِي جَمَادَى الْأُولَى، وَكَذَا قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّهَا فِي جَمَادَى الْأُولَى سَنَةِ أَرْبَعٍ، وَمَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ فِي الْوَسِيطِ، وَتَبِعَهُ الرَّافِعِيُّ أَنَّ غَزْوَةَ ذَاتِ الرِّقَاعِ آخِرُ الْغَزَوَاتِ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مُشْكَلِ الْوَسِيطِ، وَقَالَ: لَيْسَتْ آخِرُهَا، وَلَا مِنْ أَوَاخِرِهَا، وَإِنَّمَا آخِرُ غَزَوَاتِهِ تَبُوكَ، وَهُوَ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ السِّيَرِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهَا آخِرُ غَزْوَةٍ صَلَّى فِيهَا صَلَاةَ الْخَوْفِ، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ أَيْضًا، فَقَدْ صَلَّى مَعَهُ صَلَاةُ الْخَوْفِ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا نَزَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ الطَّائِفِ تَدْلَى بِبَكْرَةَ، فَكُنِيَ بِهَا، وَلَيْسَ بَعْدَ غَزْوَةِ الطَّائِفِ إِلَّا غَزْوَةُ تَبُوكَ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ إِنَّ صِفَةَ صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَفْضَلُ صِفَاتِهَا، لِأَنَّهُ آخِرُ فِعْلٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(فَوَازَيْنَا الْعَدُوَّ) أَي: قَابَلْنَاهُمْ مِنَ الْمَوَازَاةِ، وَهِيَ الْمَقَابِلَةُ وَالْمَحَازَاةُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْإِزَاءِ بِالْهَمْزَةِ فِي أَوَّلِهِ، يُقَالُ: هُوَ بِإِزَائِهِ، أَي: بِحِذَائِهِ، وَقَدْ أَزَيْتَهُ إِذَا حَازَيْتَهُ، وَلَا تَقُلْ: وَازَيْتَهُ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: فَعَلَى هَذَا أَصْلُ قَوْلِهِ فَوَازَيْنَا فَازَيْنَا، قَلْبَتِ الْهَمْزَةُ وَآوَا، كَمَا أَنَّ الْوَآوَ تَقْلِبُ هَمْزَةً فِي مَوَاضِعَ مِنْهَا أَوْاقِي أَصْلُهُ وَوَاقِي.

فَصَفَقْنَاهُمْ، كَذَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ: وَيُرْوَى: (فَصَافَقْنَاهُمْ)، وَيُرْوَى فَصَفَقَانَهُمْ، (فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا)، أَي: لِأَجْلِنَا أَوْ بِنَا، (فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ) وَزَيْدٌ فِي رِوَايَةٍ: (تُصَلِّي)، أَي: حَيْثُ لَا يَبْلُغُهُمْ ثِيَابُ الْعَدُوِّ.

(وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ)، فَرَكَعَ، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَرَكَعَ)، بِالْوَآوِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَ نِصْفِ صَلَاةِ الصُّبْحِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ الْمَذْكُورَةَ كَانَتْ غَيْرَ الصُّبْحِ، فَتَكُونُ رِبَاعِيَّةً، وَسَيَأْتِي فِي الْمَغَازِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ الْعَصْرَ، وَصَرَّحَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْعَصْرِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالظُّهْرِ.

ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاؤُوا، فَكَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَكَرَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ»⁽¹⁾.

(ثُمَّ انْصَرَفُوا) أي: عند قيامه ﷺ إلى الثانية منتصبًا أو عقب رفعه من السجود، أي: ذهبوا بالنية، وهو في حكم الصلاة.
(مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ) أي: فقاموا في مكانهم على وجه العدو، وقد صرح به في رواية بقية عن شعيب عن الزُّهري عن النَّسائي.

(فَجَاؤُوا) أي: الطائفة الأخرى التي كانت تحرس، وهو ﷺ قائم في الثانية، (فَكَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ) ﷺ، (فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَكَرَعَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ) وظاهر قوله فقام كل واحد إلى آخره أنهم أتموا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب، وهو الراجح من حيث المعنى، وإلا فيلزم تضييع الحراسة المطلوبة، وهذه الصورة اختارها الحنفية لهذا الحديث، وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أبو داود، حَدَّثَنَا عمران بن ميسرة حَدَّثَنَا ابن فضيل حَدَّثَنَا خَصِيف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف، فقاموا صفًا خلف رسول الله ﷺ وصف مستقبل العدو، فصلى بهم النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَةً، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُونَ فَقَامُوا مَقَامَهُمْ، واستقبل هؤلاء العدو، فصلى بهم النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ هَؤُلَاءِ، فصلوا لأنفسهم رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمُوا، ورواه البيهقي أيضًا، وقال أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وخصيف ليس بالقوي، وقال الْعَيْنِيُّ أبو عبيدة أخرج له الْبُخَارِيُّ محتجا به في غير موضع، وروى له مسلم، وقال أبو داود كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين وابن سبع سنين مميز يحتمل السماع والحفظ، ولهذا يؤمر الصبي ابن سبع سنين بالصلاة تخلقًا وتأدبًا، وخصيف بضم الخاء المعجمة، وثقه أبو زرعة والعجلي وابن معين وابن سعد، وقال النَّسَائِيُّ صالح، وأوضح هذه الصلاة عند الحنفية صاحب الهداية، حيث قَالَ: إذا اشتد الخوف جعل الإمام الناس طائفتين، طائفة إلى وجه العدو

(1) أطرافه 943، 4132، 4133، 4535 - تحفة 6842 - 2/18.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الخوف رقم (839).

وطائفة خلفه ، فيصلي بهذه الطائفة ركعة وسجدين ، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية مضت هذه الطائفة إلى وجه العدة ، وجاءت تلك الطائفة ، فيصلي بهم الإمام ركعة وسجدين وتشهد وسلم ولم يسلموا ، وذهبوا إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة الأولى وصلوا ركعة وسجدين وحدانا بغير قراءة ، لأنهم لاحقون وتشهدوا وسلموا ومضوا إلى وجه العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى وصلوا ركعة وسجدين بقراءة لأنهم مسبوقون ، وتشهدوا وسلموا ، انتهى ، وإن كانت مغرباً فيصلي بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة ، وهو أفضل من عكسه لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أول الثانية.

واختار الشافعية في كيفيتها أن الإمام ينتظر الطائفة الثانية ليسلم بها كما في حديث رواه مسلم عن شهد مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو ، فصلّى بالتي معه ركعة ، ثم ثبت قائماً ، وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا ، فصفا وجاء العدو ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم ، أي : بالطائفة الثانية بعد التشهد ، قَالَ مَالِك : هذا حسن ما سمعت في صلاة الخوف ، وهو دليل المالكية غير قوله ، ثم ثبت جالساً ، وجعل المازري حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قول الشَّافِعِيِّ وأشهب ، وحديث جابر قول أَبِي حَنِيفَةَ ، وهو سهو فيهما ، بل أخذ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وأصحابه وأشهب برواية ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والشافعي برواية سهل بن أبي خيثمة ، وقال النووي ولو فعل مصل رواية ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ففي صحته قولان ، والصحيح المشهور صحته ، قَالَ : وقول الغزالي ، قاله بعض أصحابنا بعيد ، وغلط في شيئين :

أحدهما : نسبته إلى بعض الأصحاب ، بل نص عليه الشَّافِعِيُّ في الجديد وفي الرسالة .

والثاني : تضعيفه ، انتهى .

وقال الْعَيْنِيُّ : هم يقولون قَالَ الشَّافِعِيُّ إذا صح الحديث ، فهو مذهبي وأي شيء يكون أصح من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وقد خَرَّجَتْهُ الجماعة ، وقال القدوري في شرح مختصر الكرخي وأبو نصر البغدادي في شرح مختصر

القدوري، الكل جائز، وإنما الخلاف في الأولى، وقال الخطابي: صلاة الخوف أنواع، صلاها رسول الله ﷺ في أيام مختلفة، وأشكال متباينة يتحرى في كلها ما هو أحوط للصلاة وأبلغ في الحراسة، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى، وقال الإمام أحمد أحاديث صلاة الخوف صحاح كلها، ويجوز أن يكون في مرات مختلفة على حسب شدة الخوف، ومن صلى بصفة منها فلا حرج عليه.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: روى في صلاة الخوف عن النبي ﷺ وجوه كثيرة، وذكر منها حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه صلى بكل طائفة ركعتين، وكان الحسن البصري يفتي به، وقد حكى المزني عن الشافعي أنه لو صلى في الخوف بطائفة ركعتين، ثم سلم فصلى بالطائفة الأخرى ركعتين، ثم سلم كان جائزاً، قَالَ: وهكذا صلى النبي ﷺ ببطن نخل، فتكون الثانية له نفلاً، لكن الأولى أفضل من هذه لأنها أعدل بين الطائفتين، ولسلامتها عما في هذا من اقتداء المفترض بالمتفل المختلف فيه.

قال ابن عبد البر: وروي أن صلاته هكذا كانت يوم ذات الرقاع، وذكر أبو داود في سننه لصلاة الخوف ثمانى صور، وذكرها ابن حبان في صحيحه تسعة أنواع، وذكر القاضي عياض في الإكمال لصلاة الخوف ثلاثة عشر وجهاً، وذكر النووي أنها تبلغ ستة عشر وجهاً، ولم يبين شيئاً من ذلك.

وقال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي: قد جمعت طرق الأحاديث الواردة في صلاة الخوف، فبلغت ستة عشر وجهاً، وبينها، لكن يمكن التداخل في بعضها، وحكى ابن القصار المالكي أن النبي ﷺ صلاها عشر مرات، وقال ابن العربي: صلاها أربعاً وعشرين مرة وبين القاضي عياض تلك المواطن، والذي صرح أنه ﷺ صلى به صلاة الخوف من الغزوات ذات الرقع وذو قرد وعسفان وغزوة الطائف، وليس بعد غزوة الطائف إلا تبوك، وليس فيها لقاء العدو، والظاهر أن غزوة نجد مرتان، والذي شهدا أبو موسى وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هي غزوة نجد الثانية، لصحة حديثهما في شهودها.

ثم إنه يستفاد من حديث الباب من قوله طائفة أنه لا فرق بين أن يكون

إحدى الطائفتين أكثر من الأخرى عددًا أو يتساوى عددهما ، لأن الطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصلي بواحد ، ويحرس واحد ، ثم يصلي الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف على القول بأن أقل الجماعة ثلاثة ، لكن الشافعي قال أكره أن يكون كل طائفة أقل من ثلاثة ، لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله أسلحتهم ، ذكره النووي ، ومن ذلك أيضًا أنهم كانوا مسافرين ، فلو كانوا مقيمين فحكمهم حكم المسافرين عند الخوف .

وبه قال الشافعي وأحمد ومالك في المشهور عنه ، وعنه لا يجوز صلاة الخوف في الحضر ، وقال أصحابه يجوز ، خلافاً لابن الماجشون ، فإنه قال لا يجوز ، ونقل النووي عن مالك بعدم الجواز في الحضر على الإطلاق غير صحيح ، لأن المشهور عنه هو الجواز ، والله أعلم .

ورجال إسناده حديث الباب ما بين حمصي ومدني ، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي أيضًا ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي أيضًا ، وقال الترمذي ، وفي الباب عن جابر وحذيفة وزيد بن ثابت وابن عباس وأبي هريرة وابن مسعود وسهل بن أبي خيثمة وأبي عياش الزرقى ، واسمه زيد بن صامت ، وأبي بكر ، رضي الله عنهم .

قال العيني : وفيه أيضًا عن علي وعائشة وخوات بن جبير وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهم ، أما حديث جابر فعند مسلم موصولاً وعند البخاري معلقاً في المغازي ، وحديث حذيفة عند أبي داود والنسائي ، وحديث زيد بن ثابت عند النسائي ، وحديث ابن عباس عند البخاري والنسائي ، وحديث أبي هريرة عند البخاري في التفسير والنسائي في الصلاة ، وحديث ابن مسعود عند أبي داود ، وحديث سهل بن خيثمة عند الترمذي ، وحديث أبي عياش الزرقى عند أبي داود والنسائي ، وحديث أبي بكر عند أبي داود والنسائي أيضًا ، وحديث علي عند البزار ، وحديث عائشة عند أبي داود ، وحديث خوات بن جبير عند ابن مندة في معرفة الصحابة ، وحديث أبي موسى عند ابن عبد البر في التمهيد رضي الله عنهم .

2 - باب صلاة الخوف رجالاً وركباً⁽¹⁾

رَاجِلٌ: قَائِمٌ.

943 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ،

2 - باب صلاة الخوف رجالاً وركباً

(باب صلاة الخوف) حال كون المصلين (رجالاً)، جمع راجل، (وركباناً)، جمع راكب، وذلك عند الاختلاط وشدة الخوف، وأشار بهذه الترجمة إلى أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن النزول عن الدابة، فإنهم يصلون ركباً فرادى، يؤمنون بالركوع والسجود إلى أي جهة شاءوا، وفي الذخيرة إذا اشتد الخوف صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباً مستقبلي القبلة وغير مستقبلها، وقال القاضي عياض في الإكمال: لا يجوز ترك استقبال القبلة فيها عند أبي حنيفة رحمه الله، وهذا غير صحيح، ولا يجوز بجماعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى، وعن محمد تجوز، وبه قال الشافعي، وإذا لم يقدروا على الصلاة على ما وصفنا أخروها ولا يصلون صلاة غير مشروعة، وعن مجاهد وطاوس والحسن وقتادة والضحاك يصلون ركعة واحدة بالإيماء، وعن الضحاك فإن لم يقدروا يكبرون تكبيرتين حيث كانت وجوههم، وقال إسحاق: إن لم يقدروا على الركعة فسجدة واحدة، وإلا فتكبرة واحدة، (رَاجِلٌ: قَائِمٌ)، أشار بهذا إلى شيئين:

أحدهما: أن رجالاً في الترجمة جمع راجل لا جمع رجل.

والثاني: أن الراجل بمعنى الماشي، كما في سورة (الحج): يأتوك رجالاً.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ) أبو عثمان البغدادي، مات في النصف من ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومائتين.

(1) قال الحافظ: قيل مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن النزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها؛ بل تصلى على أي جهة حصلت القدرة بدليل الآية، اهـ. والأوجه عندي في غرض الترجمة أنها إشارة إلى تفسير قوله عز اسمه: ﴿إِنْ خِفْتُمْ رِجَالاً أَوْ رُكْبَاناً﴾ [البقرة: 239]، أن المراد بقوله «رجالاً» قياماً لا ماشياً، ورد على من أباح الصلاة ماشياً فإن لفظ الرجال يطلق على المشاة أيضاً كما في سورة الحج: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج: 27]، الآية، فنبه الإمام البخاري بالترجمة على أن المراد في آية صلاة الخوف بالرجال القائمون، ولذا قال راجل قائم، وذكر فيه أثر مجاهد إذا اختلطوا قياماً، وأيده بالمرفوع فليصلوا قياماً وركباً، فتأمل، ويؤيده ما قال الحافظ، وفي تفسير الطبري بسند صحيح عن مجاهد: ﴿إِنْ خِفْتُمْ رِجَالاً =

قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوًا مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ: إِذَا اخْتَلَطُوا قِيَامًا، وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَأِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَلْيُصَلُّوا قِيَامًا وَرُكْبَانًا»⁽¹⁾.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية: حَدَّثَنَا (أَبِي) يَحْيَى بن سعيد المذكور، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) ابن أبي عياش، مولى الزبير بن العوام، مات سنة أربعين ومائة، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (نَحْوًا مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ) هذا وهو قوله: (إِذَا اخْتَلَطُوا) أي: المسلمون بالكفار، يصلون حال كونهم (قِيَامًا) أي: قائمين لا راكبين، وأخرج الإسماعيلي من رواية حجاج بن مُحَمَّد عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير عن مجاهد، قَالَ: إِذَا اخْتَلَطُوا فَإِنَّمَا هُوَ الْإِشَارَةُ بِالرَّأْسِ، وقال ابن جريج: حدثني مُوسَى بن عقبة، عن نافع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مثل قول مجاهد إِذَا اخْتَلَطُوا، فَإِنَّمَا هُوَ الذِّكْر، وإشارة الرأس، قَالَ القسطلاني: وتبين من هذا أن قوله هنا قِيَامًا تصحيف من قوله فَإِنَّمَا، انتهى، فمذهب مجاهد أنه يجزئه الإيماء عند شدة القتال، كمذهب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقال ابن بطال: أما صلاة الخوف رجالًا أو ركبًا، فلا يكون إلا إِذَا اشتد الخوف واختلطوا في القتال، وهذه الصلاة تسمى بصلاة المسايقة، ومن قَالَ بذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ خَوْفًا شَدِيدًا صَلُّوا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ أَوْ رُكْبَانًا مستقبلي القبلة، أو غير مستقبليها، انتهى.

وكل واحد من قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقول مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ موقوف، أما رواية نافع عَنْ ابْنِ عُمَرَ، فإنه موقوف عليه، وأما قول مجاهد، فإنه موقوف على نفسه، لأنه لم يروه عَنْ ابْنِ عُمَرَ ولا عن غيره، (وَزَادَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) فهو مسند لا موقوف عليه.

(وَأِنْ كَانُوا) وفي رواية: وإذا كانوا، أي: العدو (أَكْثَرَ)، عند اشتداد الخوف (مِنْ ذَلِكَ) أي: من الخوف الذي لا يمكن معه القيام في موضع ولا لإقامة صف، (فَلْيُصَلُّوا) حينئذ حال كونهم (قِيَامًا) أي: قائمين على أقدامهم، (وَرُكْبَانًا) أي:

⁼ أَوْ رُكْبَانًا، إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائمًا أو راكبًا، اهـ.

(1) أطرافه 942، 4132، 4133، 4535 - تحفة 8456.

راكبين على رواحلهم ودوابهم، لأن فرض النزول سقط حينئذ، ولمسلم في آخر هذا الحديث، قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل راكبًا أو قائمًا يومئ إيماء، وزاد مالك في الموطأ في آخره أيضًا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها، وقيل: إذا كان ترك الاستقبال بسبب القتال يجوز ذلك، وأما إذا انحرف عن القبلة لجماح الدابة، وطال الزمان بطلت صلاته، وحكم الخوف على النفس من سبع أو حية أو حرف أو غرق، أو على مال ولو لغيره، كما في المجموع، كحكم الخوف في القتال ولا إعادة في الجميع.

وقال الطَّحَاوِيُّ: ذهب قوم إلى أن الراكب لا يصلي الفريضة على دابته، وإن كان في حال لا يمكنه فيها النزول، لأن النَّبِيَّ ﷺ لم يصل يوم الخندق، كما في حديث أخرجه البُخَارِيُّ ومسلم وغيرهما، وهو ما روي عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول يوم الخندق: «شغلونا عن صلاة العصر»، قَالَ: ولم يصلها يومئذ حتى غربت الشمس، ملأ الله قبورهم نارًا أو قلوبهم نارًا ويوتهم نارًا، هذا لفظ الطَّحَاوِيِّ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وأراد الطَّحَاوِيُّ بالقوم ابن أبي ليلى والحكم بن عتيبة، والحسن بن حي، وقال: وخالفهم آخرون في ذلك، وأراد بهم الثوري وأبا حنيفة، وأبا يوسف ومحمدًا وزفرًا ومالكًا، وأحمد، فإنهم قالوا: إن كان

قال الحافظ: قوله: «وإن كانوا أكثر إلخ» أي: إن كان العدو، والمعنى: أن الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثر فخيف من الانقسام لذلك جازت الصلاة حينئذ بحسب الإمكان وجاز ترك مراعاة ما لا يقدر عليه من أركان فينتقل عن القائم إلى الركوع، وعن الركوع والسجود إلى الإيماء إلى غير ذلك وبهذا قال الجمهور، ولكن قال المالكية: لا يصنعون ذلك حتى يخشى فوات الوقت، وسيأتي مذهب الأوزاعي بعد باب، اهـ. أشار بذلك الحافظ إلى ما ذكره الإمام البخاري في باب الصلاة عند مناهضة الحصون، وقال فيه الحافظ: قوله فلا يجزئهم التكبير فيه إشارة إلى خلاف من قال يجزئ كالثوري، وروى ابن أبي شبة عن سعيد بن جبير وأبي البختري في آخرين، قالوا: إذا التقى الزحفان وحضرت الصلاة، فقالوا: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر فتلك صلاتهم بلا إعادة، وعن مجاهد والحكم: إذا كان عند الطراد والمسابقة يجزئ أن تكون صلاة الرجل تكبيرًا؛ فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته أين كان وجهه، وقال إسحاق بن راهوية: يجزئ عند المسابقة ركعة واحدة يومئ بها إيماء؛ فإن لم يقدر، فسجدة، فإن لم يقدر فتكبيرة، اهـ. وتقدم حكم صلاة المسابقة عند الأئمة الأربعة تقريبًا.

الراكب في الحرب يقاتل لا يصلي، وإن كان لا يقاتل ولا يمكنه النزول يصلي .
وعند الشافعي: يجوز له أن يقاتل وهو يصلي من غير تتابع الضربات والطعنات، ثم قال الطحاوي: وقد يجوز أن يكون النبي ﷺ لم يصل يومئذ لأنه لم يكن أمر حينئذ أن يصلي راکباً دل على ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال حبسنا يوم الخندق حتى كان بعد المغرب بهوي من الليل حتى كفيينا، وذلك قول الله عز وجل: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ لِقَتَالٍ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب: 25]، قال: فدعا رسول الله ﷺ بلالاً رضي الله عنه، فأقام الظهر، فأحسن صلاتها، كما كان يصليها في وقتها، ثم أمره، فأقام العصر فصلها كذلك، فأقام المغرب فصلها، وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل في صلاة الخوف، فرجالاً أو ركباناً، فأخبر أبو سعيد أن تركهم للصلاة يومئذ ركباناً إنما كان قبل أن يباح لهم ذلك، ثم أبيع لهم بهذه الآية، حيث قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ﴾، من عدو أو غيره، ﴿فِرَاجًا﴾، أي: حافظوا عليها في حال الخوف أيضاً، ولا تؤخروها، وصلوا رجالاً، وهي جمع راجل، وهو القائم على الرجل، ويجوز لهم أداؤها بالجماعة ﴿أَوْ رُكْبَانًا﴾ جمع راکب، ولهم أن يصلوا وحداناً بالإيماء، ويكون السجود أخفض من الركوع، لتمييزوا ويسقط عنهم التوجه إلى القبلة، ولا يجوز أن يصلوا بجماعة عندنا ولا في حال المشي والمسايقة ما لم يمكن الوقوف.

وعند الشافعي: يصلون في كل حال أخذاً بما في هذه الآية من الإطلاق، فإذا ﴿أَمِنْتُمْ﴾، أي: زال خوفكم، ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾، فصلوا صلاة الأمن، والذكر اسم للصلاة، ﴿كَمَا عَلَّمَكُم﴾، أي: صلوا طائفة واحدة من غير انصراف، وفي حالة الخوف يصلون طائفتين، وينصرف كل طائفة إلى العدو عند تمام ركعة، كما في آية سورة (النساء)، ﴿مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 239]، مفعول عليكم، ورجال إسناده حديث الباب ما بين بغدادي وكوفي ومكي ومدني، وقد أخرج متنه مسلم والنسائي أيضاً.

3 - باب: يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

944 - حَدَّثَنَا حَيَوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرُوا مَعَهُ وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنْهُمْ مَعَهُ، ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدُوا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ، فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا

3 - باب: يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

(باب) بالتنوين (يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ)، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: ومحل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة، فلا يفترقون بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: ليس هذا بخلاف القرآن، لجواز أن يكون قوله: ولتأت طائفة أخرى إذا كان العدو في غير القبلة. وأما إذا كان العدو في جهة القبلة فبين كيفية الصلاة حينئذ رسول الله ﷺ.

(حَدَّثَنَا حَيَوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الواو وبضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون التحتية وفي آخره حاء مهملة، أبو العباس الحمصي الحضرمي، وهو حيوة الأصغر، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الراء وفي آخره موحدة ضد الصلح الحولاني الحمصي المعروف بالأبرش، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة، (عَنِ الزُّبَيْدِيِّ) بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية نسبة إلى زيد، وهو منبه بن صعب، وهذا هو زبيد الأكبر، وأما المنسوب فهو مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو الْهَذِيلِ الشَّامِيُّ الْحَمَصِيُّ، وفي رواية الإسماعيلي، حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بصيغة التصغير في الأول، وبالتكبير في الثاني، وبضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية، وبالموحدة في الثالث، أبو عبد الله الهذلي المدني، الفقيه الأعمى، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، مات سنة تسع وتسعين، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَامَ) وفي نسخة: فقام بالفاء (النَّاسُ مَعَهُ) أي: طائفتين، طائفة خلفه وأخرى خلفها، (فَكَبَّرَ وَكَبَّرُوا مَعَهُ وَرَكَعَ وَرَكَعَ نَاسٌ مِنْهُمْ) وزاد الكشميهني (مَعَهُ، ثُمَّ سَجَدَ) ﷺ (وَسَجَدُوا) أي: الذين ركعوا (مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ لِلثَّانِيَةِ) أي: الركعة الثانية، (فَقَامَ الَّذِينَ سَجَدُوا)

وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ، وَلَكِنْ يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا»⁽¹⁾.

معه ﷺ، وفي رواية الإسماعيلي ثم قام إلى الركعة الثانية، فتأخر الذين سجدوا معه، (وَحَرَسُوا إِخْوَانَهُمْ وَأَتَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى) أي: الذين لم يركعوا ولم يسجدوا معه ﷺ في الركعة الأولى، (فَرَكَعُوا وَسَجَدُوا مَعَهُ) ﷺ (وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ فِي صَلَاةٍ) وفي رواية في الصلاة بالتعريف، وزاد الإسماعيلي يكبرون. (وَلَكِنْ يَخْرُسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا) وهذا هو موضع الترجمة، وهذا الحديث صادق على صفتين:

الأولى: أن تسجد الطائفة الأولى معه في الركعة الأولى والثانية في الثانية. والأخرى: أن تسجد الثانية معه في الأولى، والأولى في الثانية مع تحول كل منهما إلى مكان الأخرى، والذي في مسلم وأبي داود هو الصفة الأولى، مع التحول، ولفظ أبي داود عن أبي عياش الزرقني، قَالَ: صَلِينَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ بِعَسْفَانٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمَشْرُكُونَ أَمَامَهُ، وَاصْطَفَوْا صَفًّا خَلْفَهُ وَخَلْفَ الصَّفِّ صَفٌ آخَرٌ، فَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَكَعُوا جَمِيعًا، ثُمَّ سَجَدَ فَسَجَدَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، وَتَقَدَّمَ الْآخَرُونَ إِلَى مَقَامِ الْأَوَّلِينَ، ثُمَّ رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَكَعُوا جَمِيعًا، ثُمَّ سَجَدَ الصَّفُّ الَّذِي يَلِيهِ، وَقَامَ الْآخَرُونَ يَحْرُسُونَهُمْ، فَلَمَّا جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ الْآخَرُونَ وَجَلَسُوا جَمِيعًا، فَسَلَّمَ بِهِمْ، وَلِمُسْلِمٍ نَحْوُهُ، وَهَذَا السِّيَاقُ مُغَايِرٌ لِحَدِيثِ الْبَابِ، فَإِنَّ فِيهِ الصَّفِّينِ رَكَعُوا مَعَهُ ﷺ، وَسَجَدَ مَعَهُ الْأَوَّلُ، وَقَامَتِ الْأُخْرَى مِنَ الرُّكُوعِ تَحْرُسُ ثُمَّ سَجَدَتِ الْحَارِثَةُ بَعْدَ فَرَاغِ أَوَّلِكَ، وَلَمْ تَقْعَ فِي رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ هَذِهِ هَلْ أَكْمَلُوا الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ أَوْ لَا، وَقَدْ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ عَنْ شَيْخِهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، فَزَادَ فِي آخِرِهِ، وَلَمْ يَقْضُوا، وَهَذَا كَالصَّرِيحِ فِي اقْتِصَارِهِمْ عَلَى رُكْعَةٍ رُكْعَةٍ، وَلِمُسْلِمٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ فِي الْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَفِي السَّفَرِ رُكْعَتَيْنِ، وَفِي الْخَوْفِ رُكْعَةً، لَكِنِ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ قَصْرَ الْخَوْفِ قَصْرُ هَيْئَةٍ لَا قَصْرَ عَدَدٍ، وَتَأَوَّلُوا رِوَايَةَ مُجَاهِدٍ هَذِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ رُكْعَةً مَعَ الْإِمَامِ، وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيٌ

4 - باب الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ الْحُصُونِ وَلِقَاءِ الْعَدُوِّ

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «إِنْ كَانَ تَهَيُّأُ الْفَتْحِ»

الثانية، وقد تقدم أن محل حديث الباب إذا كان العدو في جهة القبلة، وهو مذهب ابن أبي ليلى، وحكى ابن القصار عن الشَّافِعِيِّ نحوه، وقال الطَّحَاوِيُّ: ذهب أبو يوسف إلى أن العدو إذا كان في جهة القبلة فالصلاة هكذا، وإن كان غيرها، فالصلاة كما روى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره، قَالَ: وبهذا تتفق الأحاديث، وترتفع المخالفة بينه وبين القرآن، كما مر، وترك مالك وأبو حنيفة رحمهما الله العمل بهذا الحديث بمخالفة القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَتَأْتِيَ طَائِفَةٌ أُخْرَى﴾ [النساء: 102] الآية، وقد عرفت ارتفاع تلك المخالفة، وقال أشهب وسحنون إذا كان العدو في القبلة لا أحب أن يصلي بالجيش أجمع، بل يصلي بطائفتين، كما روى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره، والله أعلم.

ورجال إسناده حديث الباب ما بين حمصي ومدني، وقد أخرج منتهى النَّسَائِيِّ في الصلاة أيضًا.

4 - باب الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ الْحُصُونِ وَلِقَاءِ الْعَدُوِّ

(باب الصَّلَاةِ عِنْدَ مُنَاهَضَةِ الْحُصُونِ) أي: إمكان فتحها وغلبة الظن على القدرة عليها، يقال: نَاهَضْتُهُ، أي: قَاوَمْتُهُ وَتَنَاهَضَ الْقَوْمُ فِي الْحَرْبِ، إذا نهض كل فريق إلى صاحبه، وَالْحُصُونُ جمع حِصْنٍ بكسر الحاء، وقد فسر الجوهري القلعة بالحصن، حيث قَالَ القلعة الحصن على الجبل، والظاهر أن بينها الفرق باعتبار العرف، فإن القلعة تكون أكبر من الحصن، وتكون على الجبل والسهل والحصن غالبًا يكون على الجبل والطف من القلعة وأصل معنى الحصن المنع سمي به لأنه يمنع من فيه ممن يقصده.

(و) الصلاة عند (لِقَاءِ الْعَدُوِّ)، أي: ملاقاته العدو، وهذا العطف من عطف العام على الخاص.

(وَقَالَ) عبد الرحمن (الأَوْزَاعِيُّ) فيما ذكره الوليد بن مسلم في كتاب السير، وأشار بهذا إلى مذهب عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ «إِنْ كَانَ تَهَيُّأُ بِمِثْلَةِ فَوْقِيَّةٍ فَهَاءٍ مَفْتُوحَةٍ فَمِثْلَانِ تَحْتِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ فَهْمَزَةٍ، أي: اتفق وتمكن (الْفَتْحُ)، أي: فتح الحصن، وفي رواية القابسي إن كان بها الفتح بالباء الموحدة

وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ صَلُّوا إِيمَاءً كُلُّ امْرِيٍّ لِنَفْسِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْإِيمَاءِ
أَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْقِتَالُ أَوْ يَأْمُنُوا، فَيُصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا صَلُّوا
رَكَعَةً وَسَجَدَتَيْنِ، لَا يُجْزِئُهُمُ التَّكْبِيرُ، وَيُؤْخَرُوهَا حَتَّى يَأْمُنُوا»

وهاء الضمير، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو تصحيف.

(و) الحال أنهم (لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ) أي: على إتمامها أفعالاً وأركاناً
(صَلُّوا إِيمَاءً) أي: مومنين إيماء (كُلُّ امْرِيٍّ لِنَفْسِهِ) أي: كل شخص يصلي بالإيماء
لأجل نفسه دون غيره بأن لا يكون إماماً لغيره، أي: منفرداً بدون الجماعة.

(فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْإِيمَاءِ) بسبب اشتغال القلب والجوارح، لأن الحرب
إذا بلغت الغاية في الشدة تعذر الإيماء على المقاتل فَإِنَّ عند الدهشة يعذب العقل
فلا يعمل عمله، وقيل: يحتمل أن الأوزاعي كان يرى استقبال القبلة شرطاً في
الإيماء فيعجز عن الإيماء إلى جهة القبلة (أَخْرُوا الصَّلَاةَ حَتَّى يَنْكَشِفَ الْقِتَالُ أَوْ
يَأْمُنُوا) استشكل فيه ابن رشيد بأنه جعل الأمن قسيم الانكشاف، وبه يحصل
الأمن، فكيف يكون قسيمه، وأجاب عنه الكَرْمَانِيُّ بأنه قد ينكشف ولا يحصل
الأمن لخوف المعادة، وقد يحصل الأمن لزيادة القوة واتصال المدد مثلاً إن
ولم يكن منكشفاً بعد، فيكون الأمن قسيم الانكشاف.

(فَيُصَلُّوا رَكَعَتَيْنِ) تامتين أركاناً وأفعالاً، (فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا) هذا بيان للصلاة
بالإيماء وتفصيل لما أجمله يعني يصلون ركعتين بالإيماء، فَإِنْ لم يقدرُوا على
ذلك (صَلُّوا رَكَعَةً وَسَجَدَتَيْنِ) بالإيماء أيضاً، فلا يرد أن يقال هذا متعقب على
الأمن والانكشاف، فكيف يتصور عدم القدرة، ويجوز أن يقال معناه.

فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا على ذلك لعدم تمام الانكشاف والأمن، فَإِنْ لم يقدرُوا،
أي: على صلاة ركعة وسجدة بالإيماء أيضاً.

(لَا يُجْزِئُهُمُ) أي: لا يكفيهم التكبير، وفي رواية فَإِنْ لم يقدرُوا سجدة لا
يجزئهم، وفي أخرى: فلا يجزئهم (التَّكْبِيرُ، وَيُؤْخَرُوهَا) أي: الصلاة، وفي
رواية: يؤخرونها بدون الواو على الاستئناف (حَتَّى يَأْمُنُوا) أي: يحصل لهم
الأمن، ويجوز أن يكون معناه حتى يحصل لهم الأمن التام، وقال الثوري:
يجزئهم التكبير، وروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء وسعيد بن جبيرة وأبي
البحري، قالوا: إذا التقى الزحفان وحضرت الصلاة، فَقَالُوا: سبحان الله

وَبِهِ قَالَ مَكْحُولٌ. وَقَالَ أَنَسٌ: «حَضَرْتُ عِنْدَ مُنَاهِضَةِ حِصْنٍ تُسْتَرَّ.....»

والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فتلك صلاتهم بلا إعادة، وعن مجاهد والحكم إذا كان عند الطراد والمسايفة يجزئ أن يكون صلاة الرجل تكبيراً، فإن لم يمكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته، أي: جهة كانت وجهته، وقال إسحاق بن راهويه يجزئ عند المسايفة ركعة واحدة يومئ بها إيماء، فإن لم يقدر فسجدة، فإن لم يقدر فتكبيرة، وحجة الأوزاعي فيما قاله حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن من لم يقدر على الإيماء آخر الصلاة حتى يصلّيها كاملة، ولا يجزئ عنها تسبيح ولا تهليل، لأنه ﷺ قد أخرها يوم الخندق، وهذا استدلال ضعيف، لأن آية صلاة الخوف لم تكن نزلت قبل ذلك.

(وَبِهِ)، أي: ويقول الأوزاعي (قَالَ مَكْحُولٌ) أبو عبد الله الدمشقي، فقيه أهل الشام التابعي، ولد مكحول بكابل، لأنه من سبيه، فرفع إلى سعيد بن العاص، فوهبه لامرأة من هذيل فأعتقته، وقيل غير ذلك، وقال مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: مات سنة ست عشرة ومائة، قَالَ الْعَجَلِيُّ تابعي ثقة، روى له الْبُخَارِيُّ في كتاب الأدب والقراءة خلف الإمام، وروى له مسلم والأربعة، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: قوله وبه، قَالَ مَكْحُولٌ يحتمل أن يكون من تنمة كلام الأوزاعي، وأن يكون تعليقاً من الْبُخَارِيِّ، وقال الْعَيْنِيُّ: الظاهر أنه تعليق وصله عبد بن حميد في تفسيره عنه من غير طريق الأوزاعي بلفظ إذا لم يقدر القوم على أن يصلّوا على الأرض صلّوا على ظهر الدواب ركعتين، فإن لم يقدرُوا فركعة وسجدتين، فإن لم يقدرُوا أخرجوا الصلاة حتى يأمنوا فيصلّوا بالأرض.

(وَقَالَ أَنَسٌ) ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسقط في رواية لفظ ابن مالك: (حَضَرْتُ عِنْدَ مُنَاهِضَةٍ) وفي رواية: حضرت مناهضة (حِصْنٍ تُسْتَرَّ) بضم المشاة الفوقية الأولى وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية الثانية، وفي آخره راء مدينة مشهورة من كور الأهواز، بخورستان وبها قبر البراء بن مالك أخي أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهي بلسان العامة ششتر بشينين معجمتين، أولاهما مضمومة والثانية ساكنة وبفتح المثناة الفوقية، اعلم أن تستر فتحت مرتين، الأولى صلحاً، والثانية عنوة، قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وكان ذلك في سنة سبع عشرة في قول سيف، وقال غيره سنة ست عشرة، وقيل: سنة تسع عشرة، وقال الواقدي:

عِنْدَ إِضَاءَةِ الْفَجْرِ، وَاشْتَدَّ اشْتِعَالُ الْقِتَالِ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ، فَلَمْ نُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ، فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُوسَى فَفُتِحَ لَنَا، وَقَالَ أَنَسٌ: وَمَا يَسْرُنِي بِتِلْكَ الصَّلَاةِ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا».

945 - حَدَّثَنَا يَحْيَى،

لما فرغ أبو موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من فتح السويس سار إلى تستر، فنزل عليها، وبها يومئذ الهرمزان، وفتحت على يديه وأمسك الهرمزان وأرسل به إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(عِنْدَ إِضَاءَةِ الْفَجْرِ، وَاشْتَدَّ اشْتِعَالُ الْقِتَالِ) بالعين المهملة تشبيهاً للقتال بالنار، فيكون استعارة بالكناية.

(فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الصَّلَاةِ) للعجز عن النزول أو عن الإيماء، فيوافق السابق عن الأوزاعي، وجزم الأصيلي بأن سببه أنهم لم يجدوا إلى الوضوء سبيلاً من شدة القتال، (فَلَمْ نُصَلِّ إِلَّا بَعْدَ ارْتِفَاعِ النَّهَارِ) وفي رواية عمر بن أبي شيبة حتى انتصف النهار، (فَصَلَّيْنَاهَا وَنَحْنُ مَعَ أَبِي مُوسَى) الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَفُتِحَ لَنَا) أي: الحصن.

(وَقَالَ): وفي رواية فَقَالَ بالفاء، وفي أخرى: قَالَ (أَنَسٌ)، أي: ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَمَا يَسْرُنِي بِتِلْكَ الصَّلَاةِ) أي: بدل تلك الصلاة ومقابلها، فالباء للبدلية، كما في قوله، فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا، وفي رواية الكشميهني من تلك الصلاة (الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) فاعل يسرني، وقيل معناه لو كانت في وقتها كان أحب إلي من الدنيا وما فيها، وفي رواية خليفة الدنيا كلها بدل وما فيها، وهذا التعليق وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق قَتَادَةَ عنه، وقال خليفة ابن خياط في تاريخه: نا ابن زريع عن سعيد عن قَتَادَةَ عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لم نصل يومئذ الغداة حتى انتصف النهار، قَالَ خليفة وذلك في سنة عشرين.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى) وفي رواية: يَحْيَى ابْنُ جَعْفَرٍ الْبُخَارِيُّ، بالموحدة، ونقط الخاء أبو زكريا البيكندي، وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين، ووقع في رواية يَحْيَى بن مُوسَى، وهو يَحْيَى بن مُوسَى بن عبد ربه بن سالم، وهو الملقب بخت بفتح الخاء المعجمة وتشديد المثناة الفوقية، وهو أيضاً من مشايخ الْبُخَارِيِّ وأفراده، روى عنه الْبُخَارِيُّ في البيوع والحج

قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُبَارَكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ عُمَرُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَأَنَا وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا بَعْدُ» قَالَ: فَتَنَزَّلَ إِلَى بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَهَا⁽¹⁾.

ومواضع، وقال مات سنة أربعين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بفتح الواو وكسر الكاف، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُبَارَكٍ) وفي رواية عن علي بن المبارك باللام، (عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح السلام بن عبد الرحمن، (عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: جَاءَ عُمَرُ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَوْمَ) حفر (الْخَنْدَقِ)، لما تحزبت الأحزاب سنة أربع، (فَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ) لتسبيهم في اشتغال المؤمنين بالحفر عن الصلاة حتى فاتت. (وَيَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا صَلَّيْتُ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغِيبَ) وظاهره أنه صلى قبل الغروب، لكن قد يمنع ذلك إذ حاصل هذا التركيب عرفاً ما صليت حتى غربت الشمس، وفيه دخول أن على خبر كاد والأكثر تجريده عنها كما وقع في رواية حتى كادت الشمس تغيب، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) تطيباً لقلب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما شق عليه تأخيرها: (وَأَنَا وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا) أي: العصر (بَعْدُ) ضم الدال.

(قَالَ: أي: جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَتَنَزَّلَ) ﷺ (إِلَى بُطْحَانَ)، بضم الموحدة وسكون المهملة غير منصرف، كذا يرويه المحدثون، وعند اللغويين بفتح الموحدة وكسر المهملة، وهو واد بالمدينة، (فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَابَتِ الشَّمْسُ) وصرح هنا بأن الفاتئة هي صلاة العصر، وفي «الموطأ» الظهر والعصر، وفي النَّسَائِيِّ الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وفي التِّرْمِذِيِّ: أربع صلوات. (ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ بَعْدَهَا)، أي: بعد العصر، واختلفوا في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق، فقيل: كان نسياناً، وقيل: عمداً لتعذر الطهارة أو للشغل بالقتال، وقيل: كان ذلك قبل نزول صلاة الخوف، وقال الْعَيْنِيُّ: الأحسن في

5 - باب صلاة الطالب والمطلوب راکباً وإيماءً

وَقَالَ الْوَلِيدُ: ذَكَرْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ صَلَاةَ شُرْحَيْلَ⁽¹⁾ بْنِ السَّمْطِ

ذلك مع مراعاة الأدب هو الذي قاله الطحاوي، وقد يجوز أن يكون النبي ﷺ لم يصل يومئذ يعني يوم الخندق، لأنه كان يقاتل والقتال عمل والصلاة لا يكون فيها عمل، وقد يجوز أن يكون لم يصل يومئذ، لأنه لم يكن أمر حينئذ أن يصلي راکباً، وأما القتال في الصلاة، فإنه يبطل الصلاة عندنا، وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يبطلها.

ثم مطابقة الحديث للترجمة من حيث جزؤها الثاني، وهو قوله: ولقاء العدو، وقد سبق الحديث بمباحثه في باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت.

5 - باب صلاة الطالب والمطلوب راکباً وإيماءً

(باب صلاة الطالب و) صلاة (المطلوب) حال كونه (راکباً وإيماءً) أي: وحال كونه مومياً، وفي بعض النسخ أو قائماً من القيام وبكلمة أو، وفي بعضها وقائماً بكلمة الواو، وقد اتفقوا على صلاة المطلوب راکباً واختلفوا في الطالب، فمنعه الشافعي وأحمد، وقال مالك: يصلي راکباً حيث توجه إذا خاف فوت العدو إن نزل، وقال الأوزاعي والشافعي في أحد قوليه كأبي حنيفة، وهو قول عطاء والحسن والثوري وأحمد وأبو ثور وعن الشافعي إن خاف الطالب فوت المطلوب أوماً وإلا فلا.

(وَقَالَ الْوَلِيدُ) بفتح الواو، وهو ابن مسلم القرشي الأموي الدمشقي يكنى أبا العباس، وقال كاتب الواقدي حج سنة أربع وستين ومائتين، ثم انصرف فمات في الطريق قبل أن يصل إلى دمشق.

(ذَكَرْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ) هو عبد الرحمن بن عمرو (صَلَاةَ شُرْحَيْلَ بْنِ السَّمْطِ)، بضم الشين المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهملة وكسر الموحدة، بعدها مثناة تحتية، وفي آخره لام في الاسم الأول وفتح السين المهملة وكسر الميم

(1) قال الحافظ في الفتح: شرحيل المذكور هو الذي افتتح حمص ثم ولي إمرتها، وقد اختلف في صحبته، ليس له في البخاري غير هذا الموضع، اهـ. وفي «التقريب» جزم ابن سعد بأن له وفادة، ثم شهد القادسية وفتح حمص وعمل عليها لمعاوية ومات سنة أربعين أو بعدها، اهـ.

وَأَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ، فَقَالَ: «كَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا تُخَوِّفَ الْفَوْتُ» وَاحْتَجَّ الْوَلِيدُ: بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ».

على وزن الكتف في الاسم الثاني، قاله الغساني، وقال ابن الأثير بكسر السين المهملة وسكون الميم، ابن الأسود الكندي، أبو زيد، ويقال أبو السمط الشامي مختلف في صحبته، ذكره في الكامل من التابعين، وقال: ويقال له صحبة، ويقال: لا صحبة له، وذكره مُحَمَّد بن سعد في الطبقة الرابعة، وقال جاهلي إسلامي وفد إلى النَّبِيِّ ﷺ، وقد شهد القادسية، وولي حمص، وهو الذي افتتحها وقسمها منازل، وقال النَّسَائِيُّ ثقة، وقال أحمد ابن مُحَمَّد بن عيسى البغدادي، صاحب تاريخ الحمصيين، توفي بسلمية سنة ست وثلاثين، ويقال: سنة أربعين، ويقال: مات بصفين، وليس له في الْبَحَارِيِّ غير هذا الموضع.

(و) صلاة (أَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ، فَقَالَ): أي: الأوزاعي، وفي رواية قَالَ: (كَذَلِكَ الْأَمْرُ)، أي: أداء الصلاة على ظهر الدابة بالإيماء هو الشأن والحكم (عِنْدَنَا إِذَا تُخَوِّفَ) الرجل (الْفَوْتُ)، أي: عند خوف فوات الوقت أو فوات العدو أو فوات النفس، ويجوز في الفعل البناء للمفعول، ورفع الفوت نائبا عن الفاعل، وزاد المستملي كما ذكره الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ في الوقت.

(وَاحْتَجَّ الْوَلِيدُ)، أي: الوليد المذكور لمذهب الأوزاعي في مسألة الطالب.

(بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) الآتي: «(لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ)» ووجه الاستدلال به بطريق الأولوية، لأن الذين أخرجوا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفهم النَّبِيُّ ﷺ، مع كونهم فوتوا الوقت فصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء أو كيف ما يمكن أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها، كذا ذكره الْعَيْنِيُّ، وتبعه الْعَسْقَلَانِيُّ، وفيه أن في قصة بني قريظة عدم التعنيف على من ترك أول الوقت وآخر الصلاة، وعلى من فهم أنه كناية عن السرعة، فَقَالَ: بل نصلي كما سيأتي، فافهم.

وقال الداوودي: احتجاج الوليد بحديث بني قريظة ليس بذلك، لأنه قبل نزول صلاة الخوف، قَالَ: وقيل إنما صلى شرحبيل على ظهر الدابة، لأنه طمع في فتح الحصن، فصلى إيماء ثم فتحه.

وقال ابن بطلال: وأما استدلال الوليد بقصة بني قريظة على صلاة الطالب

راكبًا، فلو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبًا لكان بينًا، ولما لم يوجد ذلك احتمال أن يقال إنه يستدل بأنه كما ساغ للذين صلوا في بني قريظة مع ترك الوقت، وهو فرض كذلك ساغ للطالب أن يصلي في الوقت راكبًا بالإيماء، ويكون تركه للركوع والسجود كترك الوقت، ويقال: لا حجة في حديث بني قريظة، لأن النبي ﷺ إنما أراد سرعة سيرهم، ولم يجعل لهم بني قريظة موضعًا للصلاة.

وقال الحافظ العسقلاني: معناه أن الوليد قوى مذهب الأوزاعي في مسألة الطالب بهذه القصة.

وتعقبه العيني بأنه لا يفهم من احتجاج الوليد بالحديث تقوية ما ذهب إليه الأوزاعي صريحًا، ثم هذا التعليق رواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي، قال: قال شرحبيل بن السمط لأصحابه لا تصلوا الصبح إلا على ظهر، فنزل الأشر، يعني: النخعي، فصلى بالأرض، فقال شرحبيل مخالف خالف الله به، وروى ابن أبي شيبة عن وكيع حدثنا ابن عون عن رجاء بن حيوة الكندي، قال: كان ثابت بن السمط أو السمط بن ثابت في مسير من خوف، فحضرت الصلاة فصلوا ركبًا، فنزل الأشر، فقال ما له، فقالوا: نزل يصلي، قال ما له خالف خولف به، انتهى.

وذكر ابن حبان: أن ابن ثابت بن السمط أخو شرحبيل بن السمط، فيشبه أن يكونا في ذلك الجيش، فنسب إلى كل منهما، وقد ذكر جماعة شرحبيل في الصحابة، وثابتًا في التابعين.

وقال ابن بطال: طلبت قصة شرحبيل بن السمط بتمامها لأتبين هل كانوا طالبين أو لا، فذكر الفزاري في السنن عن ابن عون عن رجاء عن ثابت بن السمط أو السمط، قال: كانوا في السفر في خوف، فصلوا ركبًا، فالتفت فرأى الأشر قد نزل للصلاة، فقال: خالف خولف به، فخرج الأشر في الفتنة، قال: فبان بهذا الخبر أنهم كانوا حين صلوا ركبًا طالبين لأن الإجماع حاصل على أن المطلوب لا يصلي إلا راكبًا، وإنما اختلفوا في الطالب، وقال ابن التين: صلاة ابن السمط ظاهرها أنها كانت في الوقت، وهو من قوله تعالى: ﴿فِرَاجًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ [البقرة: 239].

6 - باب

946 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ:

6 - باب

بالتنوين من غير ترجمة، وقد سقط في رواية.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ) بفتح الهمزة وبالمدة، ابن عبيد بن مخراق الضبعي البصري ابن أخي جويرية، روى عند مسلم أيضًا، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) مصغر جارية بالجيم، ابن أَسْمَاءَ، وهو عم عبد الله الراوي عنه، يسمى أبا مخراق البصري، (عَنْ نَافِعٍ)، مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري ومدني، وفيه رواية الرجل عن عمه.

وفيه: اسم أحد الرواة بالتصغير، والحال أن أصل وضعه للأنثى، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي أيضًا، وأخرجه مسلم فيه أيضًا عن شيخ البخاري عن جويرية.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَنَا لَمَّا رَجَعَ مِنَ الْأَحْزَابِ) هي غزوة الخندق، وقد أنزل الله تعالى فيها سورة (الأحزاب)، وكانت في شوال سنة خمس من الهجرة، نص على ذلك ابن إسحاق، وعروة بن الزبير، وقتادة.

وقال موسى بن عقبة عن الزُّهري أنه قَالَ: كانت الأحزاب في شوال سنة أربع، وكذلك قَالَ مالك بن أنس فيما رواه أحمد بن موسى بن داود عنه والجمهور على قول ابن إسحاق، وسميت بالأحزاب، لأن الكفار تحزبوا وتآلفوا من قبائل العرب، وهم عشرة آلاف نفس، وكانوا ثلاثة عساكر، وجناح الأمر إلى أبي سفيان.

وسميت أيضًا: بغزوة الخندق، لأن النَّبِيَّ ﷺ لما سمع بهم وما جمعوا له من الأمر ضرب الخندق على المدينة.

قَالَ ابن هشام: يقال إن الذي أشار به سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الطبري والسهيلي أول من حفر الخنادق منوَّجه بن إبرج، وكان في زمن موسى عليه الصلاة والسلام، وذكر ابن إسحاق لما انصرف رسول الله ﷺ عن الخندق راجعًا

«لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ،

إلى المدينة والمسلمون قد وضعوا السلاح فلما كان الظهر أتى جبريل عليه السلام، وقال له ما وضعت الملائكة السلاح بعد وأن الله يأمر أن تسير إلى بني قريظة، فإني عائد إليهم فأمر رسول الله ﷺ بلائاً، فأذن في الناس من كان سامعاً مطيعاً فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة، قَالَ ابن سعد: ثم سار إليهم، وهم ثلاثة آلاف، وذلك يوم الأربعاء لتسع بقين من ذي القعدة عقيب الخندق.

(لَا يُصَلِّيَنَّ)، بالنون المثقلة المؤكدة (أَحَدٌ) منكم (الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ) بضم القاف وفتح الراء وسكون المثناة التحتية، وبالطاء المعجمة، وفي آخره تاء التانيث، وهم فرقة من اليهود، وقال ابن زيد القرظ ضرب من الشجر يدبغ به، يقال أديم مقروظ، وتصغيره: قريظة، وبه سمي البطن من اليهود، ورواية الْبُخَارِيُّ التنصيص على العصر، وفي صحيح مسلم التنصيص على الظهر، وكذا في رواية ابن حبان ومستخرج أبي نعيم، وقيل التوفيق بين الروایتين أن هذا الأمر كان بعد دخول وقت الظهر، وقد صلى الظهر بعضهم دون بعض، فقليل للذين لم يصلوا الظهر لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلوا بالمدينة لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، وقيل: يحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم لا تصلوا العصر إلا بها.

(فَأَذْرَكَ بَعْضُهُمْ) الضمير فيه يرجع إلى لفظ أحد، وهو منصوب على أنه مفعول أدرك وفاعله.

(الْعَصْرُ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ) وفي رواية: وقال، بالواو (بَعْضُهُمْ)، الضمير فيه كالآتي يرجع إلى البعض الأول.

(لَا نُصَلِّي حَتَّى نَأْتِيَهَا) عملاً بظاهر قوله ﷺ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ» إلخ، فخصوا عموم الأمر بالصلاة في أول وقتها بما إذا لم يكن عذر، بدليل أمرهم بذلك، (وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدْ مِنَّا ذَلِكَ) على صيغة المجهول من المضارع، أي: المراد من قوله: لا يصلين أحد إلخ، لازمه، وهو الاستعجال في الذهاب إلى بني قريظة لا حقيقة ترك الصلاة أصلاً، كأنه قَالَ: صلوا في بني قريظة، إلا أن يدرركم وقتها قبل أن تصلوا إليها، فجمعوا بين دليلي وجوب الصلاة

فَذَكِّرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعْتَفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ⁽¹⁾.

ووجوب الإسراع فصلوا ركباناً مومنين، لأنهم لو نزلوا للصلاة لكان فيه مضادة للأمر بالإسراع، ولا يظن ذلك بالصحابة رضي الله عنهم، صح، وبهذا يطابق الحديث الترجمة، فإن قيل هذا معارض بأنهم لو تركوا الركوع والسجود، لكان ذلك مضاداً لقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: 77]، ولا يظن بهم ذلك، فالجواب أنه عام، خص بدليل كما أن الأمر بتأخير الصلاة إلى إتيان بني قريظة خص بما إذا لم يخش الفوات، هكذا قيل، وفيه نظر، لأنه لم يصرح لهم بترك النزول، فلعلهم فهموا أن المراد بأمرهم أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة المبالغة في الأمر بالإسراع، فبادروا إلى امتثال أمره، ولما حضر وقت الصلاة وقد تقرر عندهم من تأكد أمر الصلاة نزلوا فصلوا، ولا يكون في ذلك مضادة لما أمروا به، ودعوى أنهم صلوا ركباناً يحتاج إلى دليل، قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ ولم أره صريحاً في شيء من طرق هذه القصة، والله أعلم.

(فَذَكِّرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يُعْتَفَ وَاحِدًا) ويروى: أَحَدًا (مِنْهُمْ) لا التاركين

(1) طرفه 4119 - تحفة 7615.

أخرجه مسلم في الجهاد والسير باب المبادرة بالغزو. رقم (1770). قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث أمر النبي ﷺ للصحابة رضي الله عنهم بالخروج إلى بني قريظة ومبادرتهم لأمره عليه السلام. والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: فيه دليل لمن يقول إن كل مجتهد مصيب يؤخذ ذلك من قوله أدركتهم العصر في الطريق فقالوا لا نصلي حتى نأتي بني قريظة تعلقاً بظاهر صيغة الأمر ومنهم من تأول وقال ما المقصود ترك الصلاة تحفظاً على القاعدة الأصلية وإنما المقصود منا سرعة الخروج والسير وقد حانت الصلاة فنجمع بين الأمرين فكل منهم مصيب لأن المقصود من العبد بذل الجهد في امتثال ما أمر به إذا كان على الوجه المأمور به تحرراً من تحريف التأويل لحظ نفساني فبهذا القيد يصح أن كل مجتهد مصيب ومع ذلك لا بد أن يكون أحد الوجوه وهو الأولى بدليل قول مولانا جل جلاله في قصة داود وسليمان: ﴿فَفَهَّمْنَهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّمَآ إِنَّا حَكَمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: 79] وذلك أن رجلين في زمان داود عليه السلام كان لأحدهما زرع والآخر غنم فرعت الغنم الزرع فتحاكما إلى داود عليه السلام فحكم بالغنم لصاحب الزرع فلما خرجا قال لهما سليمان عليه السلام ما حكم به داود فأخبره بحكمه لصاحب الزرع بالغنم فقال لهما سليمان عليه السلام بل الحكم أن يأخذ صاحب الزرع الغنم يستغلها حتى يخلف زرعه ويكون مثل القدر الذي رعته الغنم ويأخذ إذ ذاك صاحب الغنم غنمه فبان ما حكم به سليمان عليه السلام أنه كان الأرجح بدليل أنه بقي لكل واحد منهما ماله بعد تقاضي ما كان بينهما من =

للصلاة المؤخرين عن أول وقتها لحملهم النهي على ظاهره ولا الذين فهموا أنه

المظلمة وعلى حكم داود عليه السلام كان الحكم كأن يبقى صاحب الغنم دون شيء مفلساً عديماً وكذلك نقول في هذه المسألة وإن كان الوجهان جائزين فالواحد أرجح لكونه جمع بين أصليين وكلاهما واجب التأويل الذي يسوغ معه إذا كانا واجبين أولى من إسقاط أحدهما. الوجه الثاني: فيه من الفقه أن القاعدة الثابتة المستصحية لا تزال بأمر محتمل لأن وقت الصلاة قاعدة فقد تقررت واستصحب الحكم بها وأمرهم النبي ﷺ بأن لا يصلي أحد العصر إلا في بني قريظة فاحتمل الأمر على ما تقدم لأن يكون المقصود ذلك الوجه ولا نعرفه نحن في الحال واحتمل أن يكون المقصود الوجه الثاني وهو سرعة الخروج كما تقدم فكيف نزيل حكماً قد تقرر واستصحب العمل عليه بمحتمل الأمرين الأظهر أن لا والجواز قد وقع من الشارع عليه السلام فجاء في الأمر والحمد لله سعة.

الوجه الثالث: يترتب عليه من الفقه أيضاً أن المرء إذا كان عند نازلة لا يمكنه تأخيرها وليس عنده علم بحقيقة حكم الله تعالى فيها أنه يجتهد فيما يظهر له ويعمل عليه فإذا وجد من له معرفة بذلك الأمر يسأله عما فعل فإن أخبره أنه قد وافق فعله حكم الله على مذهب أحد علماء المسلمين فقد تخلصت ذمته وهذا خير كبير يؤخذ ذلك من أنه لما حان وقت العصر وهم بالطريق وما كان فيهم من سأل النبي ﷺ بأن يقول إن أدركنا الوقت في الطريق فما نفعل فلو كان فيهم من فعل ذلك لوجب على الكل أن يتبعوه لأمر النبي ﷺ به ذلك الواحد ولم يجز لهم مخالفته فلما لم يقع كان ذلك تخفيفاً من الله ورحمة حتى تنقعد عليه هذه القواعد المباركة فاحتاجوا إلى النظر والاجتهاد بحسب وسع كل واحد منهم في الوقت فلما اجتمعوا معه ﷺ أخبره ليجيز من فعلهم ما يجيز ويرد ما يرد فأجاز عليه السلام الفاعلين معاً كما فعل عليه السلام حين وصلوا في الظلمة بحسب اجتهادهم وعلم كل واحد منهم على موضع مصلاه فلما أصبحو فإذا بهم قد أخطؤوا القبلة عن آخرهم فلما أتوا النبي ﷺ سألوه عن ذلك فأجاز فعلهم فالسؤال من الصحابة بما وقع منهم له عليه السلام كسؤال من لا يعلم حكم الله لمن يكون له به علم بعد منزل ما ينزل به ويعمل فيه بحسب اجتهاده كما تقدم على حد سؤالهما ونذكر الآن إشارة ما الموجب لخروجهم إلى بني قريظة لما يترتب عليه من الفقه وذلك أنهم لما رجعوا من الأحزاب وفيهم الجريح الشديد الجرح وجاز النبي ﷺ أن يزيل سلاحه وجبريل قد نزل وعليه سلاحه أيضاً فقال أتزيل السلاح والملائكة لم تزلها وأمره عن الله أن يخرج من حينه ولا يزيل السلاح ويأمر كل من جاء من الأحزاب من المسلمين أن يخرجوا من حينهم فخرجوا وإن الجريح منهم خرج وهو يتهادى بين اثنين لشدة جراحه وكان العدو قد طمع في المسلمين لما نالهم من الجرح والقتل وعزموا أن يأتوا المدينة فلما سمعوا بخروج المسلمين من حينهم أوقع الله عز وجل في قلوبهم الرعب ورجعوا هاربين فدفع الله عز وجل عن المسلمين ما كانوا عزموا عليه من أن يغيروا على المدينة.

الوجه الرابع: يترتب على هذا من الفقه أن أعظم الأسباب في النصرة هو امتثال الأمر لأنه يعلم بالقطع أن أولئك المجروحين الذين خرجوا وهم يتهادون بين اثنين أنهم لا يقدرّون على قتال ولا يدفعون شيئاً فلما امتثلوا وفوضوا الأمر لقدره الأمر نصرهم الله بلا قتال ولا شيء تكلفوه =

كناية عن الاستعجال، وقد استنبط من هذا الحديث ابن حبان معنى حسنا، حيث قَالَ لو كان تأخير المرء للصلاة عن وقتها إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى يلزمه بذلك اسم الكفر لما أمر المصطفى ﷺ بذلك.

وقال السهيلي: في الحديث دليل على أن كل مختلفين في الفروع من المجتهدين مصيب، إذ لا يستحيل أن يكون الشيء صواباً في حق إنسان خطأ في حق غيره، فيكون من اجتهد في مسألة فأداه اجتهاده إلى الحل مصيباً، وكذا

لأنهم فهموا أن المقصود منهم الامتثال وأن النصر هو المنعم به تصديقا لقوله عز وجل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47] وكذلك سنة الله تعالى في عباده إلى يوم الدين من نصره نصره ومن أصدق من الله حديثاً ونصرة الله من عبده هي اتباع أمره واجتناب نهيهِ. الوجه الخامس: فيه دليل على أن فحوى الكلام كالنص يعمل به وفحوى الكلام هو ما يعرف من قوة الكلام وكذلك هذا لما عرفوا من قوة الكلام أنه ما المراد أن يخرجوا لبني قريظة إلا للقتال لم يحتج عليه السلام ليبين لهم شيئاً لفهمهم المقصود هذا في الجهاد الأصغر وهو جهاد العدو وكذلك الأمر في الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس وقد أشار مولانا جل جلاله لذلك بقوله: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَوِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: 200] فمهما كبر الأمر جعل الفرح فيه أكبر لأن أمر الشيطان والنفس أكبر فجعل في الشيطان والظفر به نفس اللجأ كما أخبر عز وجل وجعل في النصرة على النفس الأخذ في مجاهدتها على لسان العلم فقال عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا﴾ [العنكبوت: 69] وجعل سبب العون على مجاهدتها حقيقة الاستعانة به عز وجل بقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] ولذلك قال بعض أهل التوفيق إذا نزلت بي نازلة من أي نوع كانت المهمة فيها إلى اللجأ فلا أبالي بها (واللجأ) يكون على وجوه فمنه الاشتغال بالذكر والتعبد وتفويض الأمر له عز وجل بقوله تعالى على لسان نبيه عليه السلام من شغله ذكرني عن مسألتني أعطيته أفضل ما أعطي السائلين، ومنه الصدقة لقوله عليه السلام استعينوا على حوائجكم بالصدقة وادفعوا البلاء بالصدقة ومنه الدعاء لقوله عليه السلام: «من ألهم الدعاء فقد فتح عليه أبواب الخير». فكيف بالمجموع فهم يرون كل ما هو سبب إلى الخير هو عين الخير.

الوجه السادس: فيه دليل صوفي لأنهم يقولون موت النفوس حياتها ومن أحب أن يحيى يموت لأن الصحابة رضي الله عنهم لما هانت عليهم نفوسهم وخرجوا وهم راضون بالموت في ذات الله عز وجل لأن من يخرج كما وصفناهم به أولاً فقد عزم على الموت فعند ذلك ظفروا بالنصر والأجر والأمن كذلك حال أهل التوفيق ببذل النفوس وهوانها عليهم نالوا ما نالوا وبحب أهل الدنيا نفوسهم هانوا وحق عليهم الهوان هنا وهناك وقد ورد في الحديث ما من عبد إلا وفي رأسه حكمته بيد ملك فإن تعاضم وارتفع ضرب الملك في رأسه وقال له أتضع وضعتك الله وإن تواضع رفعه الملك وقال له ارتفع رفعتك الله من الله علينا بما به يقرنا إليه بمنه.

الحرمة، وإنما المحال أن يحكم المسألة بحكمين متضادين في حق شخص واحد، وإنما عسر فهم هذا الأصل على طائفتين: الظاهرية والمعتزلة.

أما الظاهرية فإنهم علقوا الأحكام بالنصوص، فاستحال عندهم أن يكون النص يأتي بحظر وإباحة معاً إلا على وجه النسخ.

وأما المعتزلة فإنهم علقوا الأحكام بتقبيح العقل وتحسينه، فصار حسن الفعل عندهم أو قبحه صفة عين، فاستحال عندهم أن يتصف فعل بالحسن في حق زيد والقبح في حق عمرو، كما يستحيل ذلك في الألوان والأكوان وغيرها من الصفات القائمة بالذوات، وأما ما عدا هاتين الطائفتين فليس الحظر عندهم والإباحة بصفات أعيان وإنما هي صفات أحكام.

وقال الخطابي: أن قول القائل في هذا كل مجتهد مصيب ليس بذاك، وإنما هو ظاهر خطاب خص بنوع من الدليل، ألا تراهم قالوا بل نصلي لم يرد منا ذلك، يعني: أن طاعة رسول الله ﷺ فيما أمر به من إقامة الصلاة في بني قريظة لا يوجب تأخيرها عن وقتها على عموم الأحوال، وإنما هو كأنه قال صلوا في بني قريظة، إلا أن يدرككم وقتها قبل أن تصلوا إليها، وكذا الطائفة الأخرى في تأخيرهم الصلاة، كأنه قيل لهم صلوا الصلاة في أول وقتها، إلا أن يكون لكم عذر، فأخروها إلى آخر وقتها.

وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: لا احتجاج فيه على إصابة كل مجتهد، لأنه لم يصرح بإصابة الطائفتين، بل ترك تعنيفها ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد وإن أخطأ إذا بذل وسعه، وأما اختلافهم فسيبه أن الأدلة تعارضت، فإن الصلاة مأمور بها في الوقت والمفهوم من لا يصلين المبادرة بالذهاب إليهم، فأخذ بعضهم بذلك، فصلوا حين خافوا فوت الوقت والآخرين بالآخر فأخروها، ويقال: اختلاف الصحابة في المبادرة بالصلاة عند ضيق وقتها وتأخيرها سببه أن أدلة الشرع تعارضت عندهم، فإن الصلاة مأمور بها في الوقت مع أن المفهوم من قوله لا يصلين أحد إلا في بني قريظة المبادرة بالذهاب إليهم، وأن لا يشتغل عنه بشيء، لأن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث إنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلوا حين خافوا

7 - باب التَّبَكُّيرِ وَالْغَلَسِ بِالصُّبْحِ، وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِغَارَةِ وَالْحَرْبِ

947 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ بِغَلَسٍ، ثُمَّ رَكِبَ فَقَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»

الفوت، وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته، ولم يعنف الشارع أحداً منهم، لأنهم مجتهدون، ففيه دليل لمن يقول بالمفهوم والقياس ومراعاة المعنى ولمن يقول بالظاهر أيضاً، وقال العيني: هذا القول مثل ما قال النووي مع بعض زيادة فيه، وقال الداودي فيه: أن المتأول إذا لم يبعد في التأويل ليس بمخطئ، وأن السكوت على فعل أمر كالقول بإجازته، والله أعلم.

7 - باب التَّبَكُّيرِ وَالْغَلَسِ بِالصُّبْحِ، وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِغَارَةِ وَالْحَرْبِ

(باب التَّبَكُّيرِ) بتقديم الموحدة على الكاف من بكر إذا أسرع وبادر كذا في رواية الكشميهني، وفي معظم الروايات بتقديم الكاف على الباء، وهو قول الله أكبر، (وَالْغَلَسِ) بفتحين ظلمة آخر الليل، والمراد منه التغليس (بِالصُّبْحِ)، أي: بصلاة الصبح، (وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِغَارَةِ) يتعلق بالتبكير وما عطف عليه، وهي بكسر الهمزة في الأصل الإسراع في العدو، والمراد به هنا الهجوم على العدو على وجه الغفلة (وَ) عند (الْحَرْبِ)، قيل: أشار بذكر هذا الباب إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت، كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند التحام القتال، وقيل: يحتمل أن يكون أشار بذلك إلى تعيين المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها، وهو بعيد، لأن محل ذلك في كتاب الصلاة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) وفي رواية حماد ابن زَيْدٍ، (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَثَابِتِ الْبُنَانِيِّ)، بضم الموحدة وبالنونين بينهما ألف وآخره ياء النسبة كلاهما، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الصُّبْحَ) عند خيبر (بِغَلَسٍ)، أي: في أول وقتها، وقيل التغليس بالصبح سنة سفرًا وحضرًا، وكان من عادته ﷺ ذلك، وفيه أنه قد رد أحاديث كثيرة صحيحة بالأمر بالإسفار، وإنما غلس هنا لأجل مبادرته إلى الركوب.

(ثُمَّ رَكِبَ، فَقَالَ) لما أشرف على خيبر: (اللَّهُ أَكْبَرُ)، ففيه أن التبكير عند

خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ: ﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [الصفات: 177] «فَخَرَجُوا يَسْعَوْنَ فِي السَّكِّكِ وَيَقُولُونَ: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ - قَالَ: «وَالْحَمِيسُ الْجَيْشُ - فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ وَسَبَى الذَّرَارِيَّ، فَصَارَتْ صَفِيَّةُ.....»

الأشراف على المدن والقرى سنة، وكذا عند ما يسر به من ذلك عند رؤية الهلال، وكذا رفع الصوت به إظهار العلو دين الله وظهور أمره، وتنزيهاً له تعالى من كل ما نسب إليه أعداؤه، ولا سيما اليهود قبحهم الله تعالى.

(خَرِبَتْ خَيْبَرُ) يحتمل الإنشاء والخبر، وفيه التفاؤل بخراجه سعادة للمسلمين، فهو من الفأل الحسن لا من الطيرة، قاله ﷺ ثقة بوعده تعالى، حيث قَالَ: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِإِيعَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٧١) إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ (١٧٢) وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ (١٧٣) [الصفات: 171 - 173] إلى قوله: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ﴾ (١٧٧)، فلما نزل جند الله بخيبر مع الصباح لزم الإيمان بالنصر، وفاء بالعهد، فلذا قَالَ ﷺ: (إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ)، قَالَ ابن التين: الساحة الموضع، وقيل ساحة الدار فناؤها.

(﴿فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذِرِينَ﴾) أي: فبئس صباح المنذرين صباحهم، أي: أصابهم السوء من القتل على الكفر والاسترقاق.

(فَخَرَجُوا) أي: أهل خيبر حال كونهم (يَسْعَوْنَ فِي السَّكِّكِ)، بكسر السين جمع سكة، وهي الزقاق، أي: في أزقة.

(وَيَقُولُونَ) جاء أو هذا (مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ) برفع الخميس عطفًا على سابقه، ويجوز نصبه على أنه مفعول معه.

(قَالَ: وَالْحَمِيسُ الْجَيْشُ)، سمي الجيش به لانقسامه إلى خمسة أقسام الميمنة والميسرة والقلب والمقدمة والساقة.

(فَظَهَرَ)، أي: فغلب (عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَتَلَ الْمُقَاتِلَةَ) أي: النفوس المقاتلة منهم، وهم الرجال (وَسَبَى الذَّرَارِيَّ) جمع الذرية، وهي الولد، ويجوز فيها تخفيف الياء وتشديدها كما في العواري، وكل جمع مثله والمراد بالذراري هنا غير المقاتلة، (فَصَارَتْ صَفِيَّةُ) بنت حبي بن أخطب سيدة بني قريظة والنضير.

لِدُخِيَةِ الْكَلْبِيِّ، وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا» فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ، لِثَابِتٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسَا: مَا أَمْرُهَا؟

(لِدُخِيَةِ الْكَلْبِيِّ) أعطاه إياه ﷺ قبل القسمة، لأن له ﷺ صفي المغنم يعطيه من يشاء.

(وَصَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ) ظاهره أنها صارت لهما جميعاً، وليس كذلك بل صارت أولاً لدحية، ثم صارت لرسول الله ﷺ، فالواو في قوله وصارت إما بمعنى ثم أو بمعنى الفاء، والحروف ينوب بعضها عن بعض، يعني أنه ﷺ استرجعها منه برضاه، أو اشتراها منه لما جاء أنه أعطاه سبعة رؤوس أو أنه إنما كان أذن له في جارية من حشو السبي، لا من أفضلهن، فلما رآه أخذ أنفسهن نسبا وشرفاً وجمالاً، استرجعها لأنه لم يأذن له فيها، ورأى أن في إبقائها مفسدة لتمييزه بها على سائر الجيش، ولما فيه من انتهاكها مع مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق، فكان أخذها لنفسه النفيسة ﷺ قاطعاً لهذه المفاسد.

(ثُمَّ تَزَوَّجَهَا) ﷺ (وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا) لأنها كانت بنت ملك، ولم يكن مهرها إلا كثيراً، ولم يكن بيده ما يرضيها، فجعل صداقها عتقها، لأن عتقها عندها كان أعز من الأموال الكثيرة، وفي رواية عتقها بزيادة مثناة فوقية بعد القاف، وقد تقدم في باب ما يذكر في الفخذ من أبواب الستر في الصلاة أن جعل العتق صداقاً من خصائص رسول الله ﷺ عند أبي حنيفة ومحمد وأكثر العلماء رحمهم الله.

(فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ)، هو عبد العزيز بن صهيب المذكور (لثَابِتٍ) البناني المذكور أيضاً (يَا أَبَا مُحَمَّدٍ) أَنْتَ بِهِمَزَتَيْنِ، أَوْ لَاهِمَا لِلْإِسْتِفْهَامِ، وَفِي رِوَايَةٍ سَقَطَ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ (أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسَا) وَفِي رِوَايَةٍ: أَنْسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا أَمْرُهَا؟) أَي: مَا أَصْدَقُهَا، وَفِي رِوَايَةٍ: مَا مَهْرُهَا، بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَصُوبِهِ الْقُطْبِ الْحَلْبِيِّ، وَهِيَ لُغَتَانِ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يُقَالُ: مَهَرْتُ الْمَرْأَةَ وَأَمَهَرْتُهَا، إِذَا جَعَلْتُ لَهَا مَهْرًا، وَإِذَا سَقَتُ إِلَيْهَا مَهْرًا، وَهُوَ الصَّدَاقُ، وَأَنْكَرَ أَبُو حَاتِمٍ أَمَهَرْتُ إِلَّا فِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ، وَالْحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَصَحَّحَهَا أَبُو زَيْدٍ، وَقِيلَ: مَهَرْتُ ثَلَاثِيًّا أَفْصَحَ وَأَعْرَبَ، وَفَائِدَةُ هَذَا السُّؤَالِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ لِقَوْلِهِ وَجَعَلَ صَدَاقَهَا عِتْقَهَا هِيَ التَّأَكِيدُ، أَوْ كَانَ اسْتَفْسَرَهُ بَعْدَ الرِّوَايَةِ لِيَصْدُقَ رِوَايَتُهُ.

قَالَ: أَمُهِرَهَا نَفْسَهَا، فَتَبَسَّمَ⁽¹⁾.

(قَالَ): وفي رواية قَالَ: (أَمُهِرَهَا نَفْسَهَا) بالنصب، أي: أعتقها وتزوجها بلا مهر، وهو من خصائصه ﷺ.
(فَتَبَسَّمَ) أي: ثابت، وموضع الترجمة من الحديث قوله صلى الصبح بغلس، ثم ركب، فَقَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ، وقد تقدم هذا الحديث بأطول منه في باب ما يذكر من الفخذ من أبواب الستر في الصلاة مع مباحثه اللطيفة، وسيأتي في المغازي والنكاح إن شاء الله تعالى.

(1) أطرافه 371، 610، 2228، 2235، 2889، 2893، 2943، 2944، 2945، 2991، 3085، 3086، 3367، 3647، 4083، 4084، 4197، 4198، 4199، 4200، 4201، 4211، 4212، 4213، 5085، 5159، 5169، 5387، 5425، 5528، 5968، 6185، 6363، 6369، 7333 تحفة 301، 291، 1017، 1015.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

13 - كِتَابُ الْعِيدَيْنِ (1)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هكذا ثبتت البسملة في رواية، وسقطت في أخرى.

13 - كِتَابُ الْعِيدَيْنِ

(كتاب العِيدَيْنِ) وفي رواية أبواب العيدين، وفي أخرى باب العيدين، أي:

(1) أي: الفطر والأضحى ذكر في الأوجز هاهنا عدة مباحث لطيفة، من شاء التفصيل فليرجع إليه، وجملتها أن هاهنا مباحث:

الأول: في اشتقاقه ووجه التسمية به فأصله عود لاشتقاقه من العود، قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، ويجمع على الأعياد للزوم الباء في المفرد أو للفرق بينه وبين أعواد الخشب، سيما به لكثرة عوائد الله فيهما أو لتكررها في كل عام أو لعود السرور بعودهما أو لعود المغفرة فيهما، وفي الأزهار كل اجتماع السرور عند العرب عيد لعود السرور بعوده أو تفاؤلاً بعوده، كما سميت القافلة تفاؤلاً، وقيل: سمي به لعود كل إنسان فيه إلى قدره ومنزله، فهذا يضيف، وهذا يضاف، وفي الدر المختار يستعمل في كل يوم مسرة ولذا قيل:

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

الثاني: في مبدئه، فقال ابن حبان وغيره: أول عيد صلاة النبي ﷺ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة، وهي التي فرض رمضان في شعبانها، ثم داوم ﷺ إلى أن توفاه الله تعالى، اهـ. وفي هذه السنة ذكر فرضيتها غير واحد من المؤرخين والفقهاء، كما بسط في الأوجز، وفي الثانية ذكر صاحب المجمع، وذكره فيها أيضاً عيد الأضحى فما في الدر المختار وغيره من شرعيته في السنة الأولى من الهجرة مرجوح أو مؤول بما ذكره الحافظ بحثاً في اختلاف المؤرخين في ذكر بعض الوقائع، وقد ذكر البيهقي سبب هذا الاختلاف هو أن جماعة من السلف كانوا يعدون التاريخ من المحرم الذي وقع بعد الهجرة، ويلغون الأشهر التي قبل ذلك، وعلى ذلك جرى يعقوب بن سفيان في تاريخه، فذكر البدر في الأولى، وغزوة أحد في الثانية، والخندق في الرابعة، وهذا عمل صحيح على ذلك البناء؛ لكنه بناء ورواه مخالف لما عليه الجمهور من جعل التاريخ من المحرم سنة الهجرة، اهـ.

والثالث: في حكم صلاة العيد عند الأئمة الأربعة، واختلفت نقلة المذهب في ذلك، والصحيح ما في الأوجز عن كتب فروعهم أنها فرض كفاية عند الحنابلة؛ فإن اتفق أهل بلد على تركها قاتلهم الإمام، وواجب علينا عند الحنفية على من تجب عليه الجمعة وهو النص =

هذا كتاب في بيان أمور العيدين عيد الفطر وعيد الأضحى، وأصل العيد عود مشتق من عاد يعود عودًا، وهو الرجوع، قلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها كالميزان والميقات من الوزن والوقت، ويجمع على أعياد، وكان حتمه أن يجمع على أعواد، ولكن جمع بالياء للزومها في الواحد، وللفرق بينه وبين

عن الإمام أبي حنيفة، وسنة مؤكدة عند المالكية والشافعية، وما حكى عن الإمام الشافعي من وجوبها مؤول عندهم.

والرابع: أنه يشترط لها جميع ما يشترط للجمعة وجوبا وأداء إلا الخطبة فإنها ليست بشرط لصلاة العيد بل هي سنة لها، ولا تتوقف على شروط الجمعة عند مالك والشافعي؛ بل هي مشروعة للمنفرد والعبد والمرأة كما في شرح الإحياء، وبذلك صرح شارح الإقناع من فروع الشافعية؛ لكن قال الدردير: سن عينا ركعتان المأمور الجمعة، لا عبد وامرأة، وخارج عن كفرسخ بل تندب لهم، اهـ. وعن أحمد روايتان كالمذهبين أبي حنيفة والشافعي؛ لكن في نيل المآرب شروطها كشرط الجمعة، ونحو ذلك في الروض المربع.

الخامس: ما في شرح الإقناع عن المناوي أنها من خصائص هذه الأمة كذا في الأوجز، ويشكل على قول السيوطي ما في المشكاة برواية الدارقطني عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خرج نبي من الأنبياء يستسقي فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها، فقال: ارجعوا فقد استجيب لكم من أجل هذه النملة»، اهـ.

قال القاري: رواه الدارقطني بسند صحيح، وقيل: هذا النبي سليمان عليه السلام وأنها وقعت على ظهرها ورفعت يديها، وروي أنها قالت: اللهم إنا خلق من خلقك لا غنى بنا عن رزقك فلا تهلكنا بذنوب بني آدم، اهـ. والسادس اختلفوا في أن أحدهما أفضل من الآخر أم لا؟ وجملة فروع الشافعية على أن النحر أفضل من الفطر لثبوته عن القرآن بقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾، وفي الشرح الكبير للمالكية: ليس أحدهما أوكد من الآخر، انتهى مختصرًا من الأوجز مع الزيادة عليه.

ولا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم هاهنا «باب ما جاء في العيدين والتجمل فيهما» وترجم في الجمعة «باب أحسن ما يجد» وإن ذكر في البابين حديثًا؛ لكن تغاير السياق في البابين إذ ذكر هاهنا بلفظ: «ابتع هذه تجمل بها للعيد» وفي الجمعة «لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة» مشعر إلى أنه لا بأس في شراء الثياب للتجمل في العيد بخلاف الجمعة فيلبس فيها المشتراة من قبل ذلك، كما تشير إليه فاء التعقيب في الجمعة، وهاهنا بلفظ: «ابتع هذه تجمل بها» قال الحافظ كذا للأكثر بصيغة الأمر مجزومًا: كان عمر رضي الله عنه استأذن أن يتناعها ليتجمل بها النبي ﷺ، اهـ. فتأمل فإنه لطيف وخاطري أبو عذره.

ثم قال الحافظ: قوله للعيد وتقدم في كتاب الجمعة بلفظ الجمعة بدل للعيد وهي رواية نافع وهذه رواية سالم، وكلتاها صحيح، وكان ابن عمر رضي الله عنهما ذكرهما فاقتصر كل راو على أحدهما، اهـ.

1 - باب: فِي الْعِيدَيْنِ وَالتَّجْمُلِ فِيهِ

948 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: أَخَذَ عُمَرُ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ، فَأَخَذَهَا،

أعواد الخشبة، وسميا عيدين لكثرة عوائد الله فيهما على عباده، وقيل لعوده وتكرره كل عام، وقيل لعود السرور بعوده.

1 - باب: فِي الْعِيدَيْنِ وَالتَّجْمُلِ فِيهِ

(باب) بالتنوين (فِي الْعِيدَيْنِ وَالتَّجْمُلِ) أي: التزين (فيه)، أي: في كل واحد من العيدين، أو المراد الجنس، وفي رواية الكشميهني فيهما على الأصل، وفي بعض النسخ باب العيدين بدون كلمة في، وفي بعضها باب ما جاء في العيدين.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عن الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: أَخَذَ عُمَرُ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كذا في معظم الروايات بهزمة وخاء وذال معجمتين، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: أراد ملزوم الأخذ، وهو الاشتراء.

وقال الْعَيْنِيُّ: لم يقع ذلك منه، ولكن إن أراد به السوم فله وجه، وفي بعض النسخ: وجد عمر بواو وجيم وكذا أخرجه الإسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي اليمان شيخ البُخَارِيِّ فيه، وقيل هو الصواب، فافهم.

(جُبَّةً) بضم الجيم وتشديد الموحدة معروف وجمعها جباب، وقال الجوهرى الجباب ما يلبس من الثياب (مِنْ إِسْتَبْرَقٍ) بكسر الهمزة الغليظ من الديباج، والديباج: الثياب المتخذة من الإبريسم، فارسي معرب، وقد تفتح داله، ويجمع على ديابيج ودبابيج، بالياء والباء، لأن أصله دباح بالتشديد.

(تُبَاعُ فِي السُّوقِ) جملة في محل الجر على أنها صفة استبرق (فَأَخَذَهَا) أي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا من الأخذ بلا خلاف، وفائدة التكرار التأكيد إذا كان

فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَغْ هَذِهِ تَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» فَلَبِثَ عُمَرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَثَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ

الأخذ في الموضوعين سواء، وأما على نسخة وجد فلا يجيء معنى التأكيد.

(فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية: فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْتَغْ، أمر من الابتياح (هَذِهِ) إشارة إلى الجبة المذكورة، وقال الْكُرْمَانِيُّ إشارة إلى نوع تلك الجبة لا إلى شخصها، أقول وظاهر التركيب يشهد للأول، وفي رواية ابتاع بالألف بعد التاء، وضبطه الْكُرْمَانِيُّ والقسطلاني بهمزة الاستفهام، ولفظ المتكلم من المضارع، وعلى هذا يكون قوله تجمل بضم اللام على أنه استئناف بياني، كأنه قيل ما تصنعها، فَقَالَ: تتجمل، أو بالجزم على أنه جواب للاستفهام، فافهم، وأغرب الْعَيْنِيُّ حيث ضبطه بصيغة الأمر، وقال: وقياسه حذف الألف، ولكن بعض الرواة أشبع فتحة التاء، فصار ابتاع.

(تَجَمَّلْ بِهَا) بالجزم على أنه جواب الأمر، وأصل تجمل تتجمل بتاءين، فحذفت إحدى التاءين، كما في ﴿نَارًا تَلْقَى﴾، أصله: تلتظي.

(لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ) وقد سبق في كتاب الْجُمُعَةِ للجمعة بدل العيد، وهي رواية نافع والتي هنا رواية سالم، وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذكرهما معاً، فأخذ كل راوٍ واحداً منهما، والوفود جمع وفد، وقال الْكُرْمَانِيُّ: القصة واحدة، والجمعة أيضاً عيد، لأنه لا يمكن أن تتعدد القصة، لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يتكرر منه مثلها قطعاً.

(فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَاقَ لَهُ) أي: من لا نصيب له في الجنة، خرج مخرج التغليظ في النهي عن لبس الحرير، وإلا فالمؤمن العاصي لا بد من دخوله الجنة، ولو آخرا فله نصيب منها، وكذا خص من عمومة النساء بدليل آخر.

(فَلَبِثَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَثَ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّكَ قُلْتَ: «إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَا خَلَاقَ لَهُ» وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ

الْجُبَّةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبِيعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ»⁽¹⁾.

2 - باب الْحِرَابِ وَالذَّرَقِ يَوْمَ الْعِيدِ

949 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ،

الْجُبَّةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَبِيعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا»، أي: بثمانها (حَاجَتَكَ) وفي رواية الكشميهني: أو تصيب بكلمة أو وهي، إما بمعنى الواو أو للتقسيم، ومعناه تجعلها لبعض نساءك مثلاً، ومن فوائد الحديث استحباب التجمل بالثياب في أيام العيد، والجمع وملاقة الناس، ولهذا لم ينكر الشارع إلا كونها حريراً، وهذا على خلاف بعض المتقشفين، وقد روي عن الحسن البصري أنه خرج يوماً وعليه حلة يمانية، وعلى فوقه جبة صوف، فجعل فرقد السبخي ينظر ويمس حلة الحسن ويسبح، فَقَالَ له يا فرقد ثيابي ثياب أهل الجنة، وثيابك ثياب أهل النار، يعني: القسيسين والرهبان، ثم قَالَ له يا فرقد التقوى ليس في هذا الكساء، وإنما التقوى ما وفر في الصدر وصدقه العمل. ومنها: استفهام الصحابة عند اختلاف القول والفعل ليعلموا الوجه الذي يصرف إليه الأمر.

ومنها: ائتلاف الصحابة بالعطاء، وقبول العطية إذا لم يجر عن مسألة وفضل الكفاف.

ومنها: جواز بيع الحرير للرجال والنساء وهبته، وهذا الحديث أشد حديث جاء في لبس الحرير.

2 - باب الْحِرَابِ وَالذَّرَقِ يَوْمَ الْعِيدِ

(باب) ذكر (الحِرَابِ) بكسر الحاء جمع حَرَبَةٍ (وَالذَّرَقِ) بفتح الحين، جمع ذَرَقَةٍ، وهي الترس الذي يتخذ من الجلود، وكان السودان يلعب بهما (يَوْمَ الْعِيدِ) للسرور به، وأشار بهذا إلى أن يوم العيد يوم انبساط وانشراح يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) غير منسوب، وفي رواية أحمد ابنُ عيسى، وبذلك جزم أبو نُعَيْمٍ في المستخرج، واسم جده حسان أبو عبد الله التستري، مصري الأصل،

(1) أطرافه 886، 2104، 2612، 2619، 3054، 5841، 5981، 6081 نسخة 6845 - 2/20.

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيَّ، حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ

مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين، وقال أبو علي بن السكن كل ما في البُخَارِيِّ حَدَّثَنَا أحمد غير منسوب، فهو أحمد بن صالح، وقال الحاكم روى البُخَارِيُّ في كتاب الصلاة في ثلاثة مواضع عن أحمد عن ابن وهب، ف قيل إنه أحمد بن صالح، وقيل أحمد بن عيسى التستري، ولا يخلو أن يكون واحداً منهما، فقد روى عنهما في جامعه ونسبهما في مواضع، وذكر الكلاباذي عن أحمد الحافظ أحمد عن ابن وهب في جامع البُخَارِيِّ، هو ابن أخي ابن وهب، قَالَ الحاكم: وهذا وهم وغلط، والدليل على ذلك أن المشايخ الذين ترك أبو عبد الله الرواية عنهم في الصحيح قد روى عنهم في سائر تصانيفه، كابن صالح وغيره، وليس عن ابن أخي وهب رواية في موضع، فهذا يدل على أنه لم يكتب عنه أو كتب عنه، ثم ترك الرواية عنه أصلاً، وقال ابن مندة كل ما في البُخَارِيِّ حَدَّثَنَا أحمد عن ابن وهب، فهو ابن صالح، ولم يخرج البُخَارِيُّ عن ابن أخي ابن وهب في صحيحه شيئاً، وإذا حدث عن أحمد بن عيسى نسبه.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو)، هو ابن الحارث، وقد تكرر ذكره (أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن نوفل بن الأسود (الْأَسَدِيَّ) بفتح الهمزة والسين المهملة القرشي المدني، يتيم عروة دخل مصر في زمن بني أمية، ومات سنة سبع عشرة ومائة، (حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ورجال هذا الإسناد ما بين مصري ومدني، وقد أخرج متنه المؤلف في الجهاد أيضاً، وفي باب نظر المرأة إلى الحبشة، وفي باب: إذا قام العبد يصلي ركعتين، وفي باب حسن العشرة مع الأهل، وفي باب أصحاب الحراب في المسجد، وأخرجه مسلم أيضاً في الصلاة.

(قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ) بتشديد الياء (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وزاد في رواية الزُّهْرِيُّ: عن عروة في أيام منى (وَعِنْدِي جَارِيتَانِ)، تشية جارية، والجارية في النساء كالغلام في الرجال، ويقال على من دون البلوغ منهما، وسيجيء في الباب الذي بعده من جوارى الأنصار، وفي رواية الطبراني من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أن إحداها كانت لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

تُغْنِيَانِ بِغِنَاءٍ بُعَاثَ،

وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: دخل علي أبو بكر والنبي ﷺ متقنع، وحمامة وصاحبتهما تغنيان عندي، وإسناده صحيح، لكن لم يذكر أحد من مصنفي أسماء الصحابة حمامة هذه، نعم، ذكر الذهبي في التجريد حمامة أم بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، اشتراها أَبُو بَكْرٍ وأعتقها، وقيل كانت كلاهما لعبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (تُغْنِيَانِ) ترفعان أصواتهما بأشعار العرب، وزاد في رواية الزُّهْرِيُّ تدفغان بقاءين، أي: تضربان بالدف، وفي رواية مسلم عن هشام تغنيان بدف.

وفي رواية النَّسَائِيِّ: بدفين، والدف بضم الدال وفتحها والضم أشهر، ويقال له أَيْضًا الكربال بكسر الكاف، وهو الذي لا جلاجل فيه، فإن كانت فيه فهو المزهر، ويأتي في الباب الذي بعده تغنيان بما تقاولت الأنصار يوم بعث، أي: قَالَ بعضهم لبعض من فخر أو هجاء، وسيأتي في الهجرة بما تعازفت بعين مهملة وزاي وفاء من العزف، وهو الصوت الذي له دوي، وفي رواية تقاذفت بقاف بدل العين، وذال معجمة بدل الزاي من القذف، وهو هجاء بعضهم لبعض، وعند أحمد في رواية حماد بن سلمة عن هشام، تذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صناديد الأوس والخزرج.

(بِغِنَاءٍ بُعَاثَ) الغناء بكسر الغين المعجمة وبالمدة التغني، قَالَ الجوهرى: الغناء بالكسر من السماع وبالفتح النفع، وقال ابن الأثير: ولم يرد به الغناء المعروف بين أهل اللُّهُو واللَّعب، وقد رخص عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في غناء الأعراب، وهو صوت كالحداء، وبعث بضم الموحدة وتخفيف العين المهملة، وفي آخره مثلثة والمشهور أنه لا ينصرف، ونقل القاضي عياض عن أبي عبيدة بالغين المعجمة، ونقل ابن الأثير عن صاحب العين خليل كذلك، وحكى عنه البكري في معجم البلدان، وجزم أبو مُوسَى في ذيل الغريب بأنه تصحيف، وتبعه صاحب النهاية، وقال أبو مُوسَى وصاحب النهاية: هو اسم حصن للأوس، وفي كتاب أبي الفرج الأصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الأسلت، هو موضع في ديار بني قريظة فيه أموالهم، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك، وقال الخطابي

فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ،

يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب، كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج، وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة، حتى جاء الإسلام، فألف الله بينهم ببركة النبي ﷺ على ما ذكره ابن إسحاق وغيره، وكان أول هذه الواقعة فيما ذكره ابن إسحاق وهشام بن الكلبي وغيرهما، أن الأوس والخزرج لما نزلوا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها فحالفوهم، وكانوا تحت قهرهم ثم غلبوا على اليهود لعنهم الله بمساعدة أبي جيلة ملك غسان، فلم يزلوا على اتفاق بينهم حتى كانت أول حرب وقعت بينهم حرب سمير بضم السين المهملة وفتح الميم وسكون المثناة التحتية، وفي آخره راء بسبب رجل يقال له كعب من بني ثعلبة نزل على مالك بن العجلان الخزرجي، فحالفه فقتله رجل من الأوس يقال له سمير، فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين، ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السرارات بالمهملات، ويوم فارع بفاء وراء وعين مهملة، ويوم الفجار الأول والثاني، وحرب حصين بن الأسلت، وحرب حاطب بن قيس، إلى أن كان آخر ذلك يوم بعث، وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد، وكان يقال له حضير الكتائب، وجرح يومئذ، ثم مات بعد مدة من جراحته، وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان وجاءه سهم في القتال فصرعه فهزموا بعد أن كانوا قد استظهروا، ولحسن وغيره من الخزرج، وكذا لقيس بن الحطيم وغيره من الأوس في ذلك أشعار كثيرة مثبتة في دواوينهم، وسيأتي ما يتعلق بذلك في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى.

(فَاضْطَجَعَ) ﷺ (عَلَى الْفِرَاشِ)، وفي رواية الزُّهْرِيُّ أنه تغشى بثوبه، وفي رواية لمسلم تسجى، أي: التف بثوبه، (وَحَوَّلَ وَجْهَهُ) الظاهر أنه للإعراض عن ذلك، لأن مقامه الأسنى يقتضي أن يرتفع عن الإصغاء إليه، لكن عدم إنكاره ﷺ يدل على تسويغ مثله على الوجه الذي أقره، إذ هو ﷺ لا يقر على باطل، والأصل التنزه عن اللعب واللهو، فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتاً، وكيفية.

(وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ويروى وجاء أَبُو بَكْرٍ، وفي رواية هشام بن عروة في الباب الذي بعده، ودخل عليّ أَبُو بَكْرٍ وكأنه جاء زائراً لها بعد أن دخل النبي ﷺ بيته، ويمكن أن يكون مجيئه لمنعه الجاريتين المذكورتين عن الغناء.

فَانْتَهَرَنِي وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعُهُمَا».....

(فَانْتَهَرَنِي) أي: زجرني، وفي رواية الزُّهْرِيُّ: فانتهرهما، أي: الجاريتين، والتوفيق بينهما أنه نهر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لتقريرها ذلك، ونهرهما لفعلهما ذلك في بيت النَّبِيِّ ﷺ.

(وَقَالَ: مِزْمَارَةُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ) المزمارة بكسر الميم، يعني بها الغناء أو الدف، وهمزة الاستفهام قبلها مقدرة، وهي مشتقة من الزمر، وهو الصوت الذي له صفير، وسميت به الآلة المعروفة التي يزمر بها، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهي وتشغل القلب عن ذكر الله، وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد، فَقَالَ: يا عباد الله، أبمزمور عند رسول الله ﷺ، قَالَ القرطبي: المزمور الصوت، وضبطه القاضي عياض بضم الميم، وحكى فتحها، وقال ابن سيده: يقال: زمر يزمر، كضرب يضرب، وزمر يزمر، كنصر ينصر، زميرًا وزمرانًا، غنى في القصب وامرأة زامرة، ولا يقال رجل زامر، إنما هو زمار، وقد حكى بعضهم رجل زامر، وفي الجامع في الحديث نهى عن كسب الزمارة يريد الفاجرة، وفي الصحاح: ولا يقال للمرأة زمارة، وفي كتاب ابن التين: الزمر الصوت الحسن، ويطلق على الغناء أَيْضًا، وجمع المزمار مزامير، وهذا من الصديق إنكار لما سمع معتمدًا على ما تقرر عنده من تحريم اللّهُو والغناء مُطْلَقًا، ولم يعلم أنه ﷺ أقر من الغناء على هذا القدر اليسير في مثل ذلك الوقت، لأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دخل فوجده ﷺ مضطجعًا مغطى بثوبه، فظنه نائمًا، فبادر إلى إنكار ذلك قيامًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ)، أي: على أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية الزُّهْرِيُّ: فكشف النَّبِيُّ ﷺ عن وجهه، وفي رواية فليح فكشف رأسه، وقد أمضى أنه كان ملتقًا، (فَقَالَ): يا أبا بكر («دَعُهُمَا»)، أي: الجاريتين، أي: اتركهما، وفي رواية: دعها، أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وزاد في رواية هشام يا إيا بكر أن لكل قوم عيدًا، وهذا عيدنا، فهذا تعليل لنهيهِ ﷺ إياه بقوله دعهما وبيان لخلاف ما ظنه أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أنهما فعلتا ذلك بغير علمه لكونه دخل فوجد النَّبِيَّ ﷺ مغطى بثوبه نائمًا، فأوضح النَّبِيُّ ﷺ الحال وبين الحكمة

فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزْتُهُمَا فَخَرَجَتَا⁽¹⁾.

950 - وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ، يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْجَرَابِ، فَإِذَا سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ،
وَأَمَّا قَالَ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟»

فيه بأن لكل قوم عيداً، أي: أن لكل طائفة من الملل المختلفة عيدا يسمونه باسم مثل النيروز والمهرجان، وأن هذا اليوم يوم عيدنا، وهو يوم سرور شرعي، فلا ينكر فيه مثل هذا، كما لا ينكر في الأعراس على أن ذلك لم يكن بالغناء الذي يهيج النفوس إلى أمور لا تليق، ولهذا جاء في رواية وليستا بمغنيات يعني لم تتخذا الغناء صناعة وعادة، وروى النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس رضي الله عنه قدم النبي ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما، فقال: قد أبدلكم الله تعالى بهما خيراً منهما يوم الفطر والأضحى.

(فَلَمَّا غَفَلَ)، بفتح الفاء، أي: أبو بكر رضي الله عنه (غَمَزْتُهُمَا) جواب لما، والغمز بالمعجمتين، الإشارة بالعين والحاجب أو اليد، والرمز كذلك.
(فَخَرَجَتَا)، بفاء العطف، وفي رواية: خرجتا بدون الفاء بدل أو استئناف.

(وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ) القائل بذلك عائشة رضي الله عنها، ويدل عليه ما وقع في رواية الجوزقي في هذا الحديث، وقالت عائشة رضي الله عنها كان يوم عيد، وبهذا يظهر أيضاً أنه موصول كغيره، وقد جمعه مع السابق بعض الرواة، وأفردهما آخرون.

(يَلْعَبُ) وفي رواية: يلعب فيه، أي: في ذلك اليوم، وسقط في رواية لفظ فيه (السُّودَانُ) وفي رواية الزُّهْرِيِّ والحبشة يلعبون في المسجد (بِالدَّرَقِ وَالْجَرَابِ، فَإِذَا) بكسر الهمزة، وهي تدل على تردها فيما كان وقع منها، هل كان النبي ﷺ أذن لها في ذلك ابتداء منه من غير سؤال منها، أو كان عن سؤال منها إياه في ذلك، وقوله: (سَأَلْتُ)، يحتمل أن يكون بلفظ المتكلم وحده، وأن يكون بلفظ الغيبة، أي: التمس (النبي) وفي رواية رسول الله ﷺ، النظر إليهم، (وَأَمَّا قَالَ) ﷺ: «تَشْتَهِينَ تَنْظُرِينَ؟» كلمة الاستفهام فيه مقدرة، وكذلك أن المصدرية في تنظرين مرادة، والتقدير: أتشتهين النظر إلى السودان.

فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَدَّيْ عَلَى خَدِّهِ، وَهُوَ يَقُولُ: «دُونَكُمْ».....

(فَقُلْتُ: نَعَمْ) وقد اختلفت الروايات عنها في ذلك، ففي رواية النَّسَائِيِّ من طريق يزيد بن رومان عنها سمعنا لغَطًا وصوت صبيان، فقام النَّبِيُّ ﷺ، فإذا حبشية تزف، أي: ترقص والصبيان حولها، فَقَالَ: يا عائشة تعالي فانظري، فهذا يدل على أنه سألها، وفي رواية عبيد بن عمير عند مسلم عنها أنها قالت للعابيين، وددت أني أراهم، ففي هذا يحتمل أن يكون السائل هو النَّبِيُّ ﷺ، وأن تكون عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لا كما جزم به البعض أنها سألته، وفي رواية النَّسَائِيِّ من طريق أبي سلمة عنها، دخل المسجد الحبشة يلعبون، فَقَالَ لي النَّبِيُّ ﷺ: يا حميراء، أتحبين أن تنظري إليهم، فقلت: نعم، إسناده صحيح، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر في حديث صحيح ذكر الحميراء إلا في هذا، وقال الْعَيْنِيُّ: روي من حديث هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: أسخنت ماء في الشمس، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لا تفعلين يا حميراء، فإنه يورث البرص، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً ففيه ذكر الحميراء، وفي مسند السراج من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْحَبْشَةَ كَانَتْ تَزْفَن بَيْن يَدَي النَّبِيِّ ﷺ، ويتكلمون بكلام لهم، فَقَالَ ما يقولون، قَالَ: يقولون مُحَمَّدٌ عَبْدُ صَالِحٍ.

(فَأَقَامَنِي وَرَاءَهُ، خَدَّيْ عَلَى خَدِّهِ) أي: متلاصقين، فهي جملة حالية بدون الواو، كقوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: 36]، أي: متعادين، والتحقيق في تلك المسألة أنه إذا أمكن وضع مفرد مقام تلك الجملة يكون كونها حالاً، بدون الواو فصيحاً، وإلا فلا كذا، قاله الْكِرْمَانِيُّ، وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأنه لا يحتاج إلى ذلك التفعيل، فإن كل جملة، أي: جملة كانت لا يكتسى محلها إعراباً إلا إذا وقعت موقع المفرد، فافهم، وقد اختلفت الروايات في هذا اللفظ، ففي رواية مسلم بن هشام عَنْ أَبِيهِ فَوْضَعَتْ رَأْسِي عَلَى مَنْكَبِهِ، وفي رواية أبي سلمة فَوْضَعْتُ ذِقْنِي عَلَى عَاتِقِهِ، وَأَسْنَدْتُ وَجْهِي إِلَى خَدِّهِ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها أنظر بين أذنه وعاتقه، وفي رواية الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ الَّتِي يَأْتِي بَعْدُ فَيَسْتَرْنِي وَأَنَا أَنْظُرُ، وقد مضى في أبواب المسجد بلفظ يسترني بردائه (وَهُوَ) ﷺ (يَقُولُ) جملة حالية أيضاً، أي: حال كونه قائلاً للسودان إذناً لهم وتنشيطاً.

(دُونَكُمْ)، بالنصب على الظرف بمعنى الإغراء والمغرى به محذوف، أي:

يَا بَنِي أَرْفَدَةَ حَتَّى إِذَا مَلِئْتُ، قَالَ: «حَسْبُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاذْهَبِي»⁽¹⁾.

الزمو ما أنتم فيه وعليكم به، والعرب تغري بعليك وعندك وأخواتهما.
(يَا بَنِي أَرْفَدَةَ) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وفتحها والكسر أشهر، وهو لقب الحبشة أو اسم أبيهم الأقدم، وقيل جنس منهم يرقصون، وقيل المعنى يا بني الإماء، وفي رواية الزُّهْرِيَّ عن عروة فزجرهم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا بَنِي أَرْفَدَةَ» وبين الزُّهْرِيَّ أَيْضًا عن سعيد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجه الزجر، حيث قَالَ فَأَهْوَى إِلَى الْحَصْبَاءِ فَحَصَبَهُمْ بِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَهُمْ يَا عُمَرُ»، وسيأتي في الجهاد، وزاد أَبُو عَوَّانَةَ فِي صَحِيحِهِ فِيهِ، فَإِنَّهُمْ بَنُو أَرْفَدَةَ كَأَنَّهُ يَعْنِي أَنَّ هَذَا شَأْنُهُمْ وَطَرِيقَتُهُمْ، وهو من الأمور المباحة، فلا إنكار عليهم، قَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِي فِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّهُمْ يَغْتَفَرُ لَهُمْ مَا لَا يَغْتَفَرُ لِغَيْرِهِمْ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَسَاجِدِ تَنْزِيْهِهَا عَنِ اللَّعِبِ، فَيَقْتَصِرُ عَلَى مَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ، وَقَوْلُهُ: أَمَّا بَنِي أَرْفَدَةَ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ، أَي: ائْتَمُوا أَمْنًا وَلَا تَخَافُوا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَمْنًا الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ أَقِيمَ مَقَامِ الصِّفَةِ، كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ عَدْلٌ، أَي: عَادِلٌ، وَالْمَعْنَى كَوْنُوا آمِنِينَ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: وَضَبَطَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَمْنًا عَلَى وَزْنِ فَاعِلًا، وَيَكُونُ أَيْضًا بِمَعْنَى آمِنِينَ.

(حَتَّى إِذَا مَلِئْتُ) بكسر اللام من الملل، وهو السَّامَةُ، وفي رواية الزُّهْرِيَّ حتى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أَسَامُ، ولمسلم من طريقه حتى أَكُونَ أَنَا الَّذِي أَنْصَرِفَ.

(قَالَ: «حَسْبُكَ؟») أَي: أَكْفَيْكَ هَذَا الْقَدْرَ، بِحَذْفِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، قِيلَ: لَا دَاعِيَ إِلَى حَذْفِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ، مَعَ أَنَّ فِي جَوَازِهِ كَلَامًا، انْتَهَى، يَرِيدُ بِهِ مَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْمَغْنِيِّ مِنْ أَنَّ حَذْفَهَا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ مِنَ الضَّرُورَاتِ فَتَأْمَلْ، وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ أَمَّا شَبِعْتُ أَمَّا شَبِعْتُ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَقُولُ لَا لَا نَظَرَ مِنْزِلَتِي عِنْدَهُ، وَلَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهَا قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَعْجَلْ، فَقَامَ لِي ثُمَّ قَالَ: حَسْبُكَ، قُلْتُ: لَا تَعْجَلْ، قَالَتْ: وَمَا بِي حُبِّ النَّظَرِ إِلَيْهِمْ، وَلَكِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَبْلُغَ النِّسَاءُ مَقَامَهُ لِي وَمَكَانِي مِنْهُ.

(قُلْتُ: نَعَمْ)، حَسْبِي (قَالَ: «فَاذْهَبِي») فَإِنْ قِيلَ قَوْلُهَا، نَعَمْ يَقْتَضِي فَهْمَهَا

(1) أطرافه 454، 455، 988، 2906، 3529، 5190، 5236 - تحفة 16391.

أخرجه مسلم في العيدين باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه رقم (829).

الاستفهام، فالجواب: أنه ممنوع، لأن نعم قد تأتي لتصديق المخبر ولا مانع من جعلها هنا كذلك، والله أعلم.

وفي الحديث وجوه من الكلام:

الأول: في الغناء، وقد أجازت الصحابة رضي الله عنهم غناء العرب الذي هو الإنشاء والترنم، وأجازوا الحداء وفعلوه في حضرته ليس بحرام ولا يجرح الشاهد، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله تحريمه، وبه يقول أهل العراق ومذهب الشافعي كراهته لا، وهو المشهور من مذهب مالك، واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة، ويرد عليهم بأن غناء الجارتين لم يكن إلا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال، وهو إذا انصرف إلى معنى التحريض على قتال الكفار كان معونة في أمر الدين، فلذلك رخص ﷺ فيه، وأما الغناء المعتاد عند المشتهرين به الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الصبيان والنساء ووصف الخمر ونحوها من الأمور المحرمة، كذكر الفواحش والمجاهرة بالمنكر بالقول، فهو من المحظور من الغناء المسقط للمروءة وحاشا أن يجري شيء منه بحضرته الشريفة ﷺ، ولا اعتبار لما أبدعه الجهلة من الصوفية في ذلك، فإنك إذا تحققت أقوالهم في ذلك ورأيت أفعالهم وقفت على آثار الزندقة منهم بخلاف السادة الصوفية، فإنهم بريئون من ذلك وبالله المستعان، وقال بعض مشايخنا مجرد الغناء والاستماع إليه معصية حتى قالوا استماع القرآن بالألحان معصية والتالي والسماع آثمان، واستدلوا في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ [لقمان: 6]، جاء في التفسير أن المراد به الغناء، وفي فردوس الأخبار عن جابر رضي الله عنه أنه قال: احذروا الغناء فإنه من قبل إبليس، وهو شرك عند الله، ولا يغني الشيطان، ولا يلزم من إباحة الضرب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من آلات اللهو كالعود ونحوه، وسئل أبو يوسف عن الدف أكرهه في غير العرس مثل المرأة في منزلها والصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجيء منه اللعب الفاحش والغناء فإنني أكرهه.

الثاني: جواز سماع صوت الجارية بالغناء الخالي عن المحرمات، ولو لم

تكن مملوكة له، لأنه ﷺ لم ينكر على أبي بكر سماعه، بل أنكر إنكاره واستمرت إلى أن أشارت إليهما عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالخروج، ولكن لا يخفى أن محل الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك، وقال المهلب الذي أنكره أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كثرة التنعيم وإخراج الإنشاد من وجهه إلى التطريب بالألحان، ألا ترى أنه لم ينكر الإنشاد، وإنما أنكر متشابهة الزمر بما كان فيه من اختلاف النغمات والأطراب فهو الذي يخشى منه، وقطع الذريعة فيه أحسن، وما كان دون ذلك من الإنشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراداه الشاعر بشعره فغير منهي عنه، وقد روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه رخص في غناء الأعراب، وهو صوت كالحداء، إلا أنه رقيق.

الثالث: أنه قد استدل به ابن حزم، وقال: الغناء واللعب والزفن في أيام العيدين حسن في المسجد وغيره، وقال ابن التين: كان هذا في أول الإسلام، فتعلم القتال، وقال أبو الحسن في التبصرة هو منسوخ بالقرآن العظيم، قَالَ تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْزُّرُ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: 18] الآية، وبقوله ﷺ: «جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم».

الرابع: أن في الحديث جواز اللعب بالسلاح للتدريب على الحرب والتنشيط عليه أن فيه جواز نظر النساء إلى فعل الرجال الأجانب، وإنما يكره لهن النظر إلى المحاسن والاستلذاذ بذلك، ونظر المرأة إلى وجه الرجل الأجنبي إن كان بشهوة فحرام اتفاقاً، وإن كان بغير شهوة ففيه قولان، والأصح التحريم، وقيل هذا كان قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾ [النور: 31]، وقيل: كان ذلك قبل بلوغ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وفيه نظر، لأن في رواية ابن حبان أن ذلك وقع لما قدم وفد الحبشة وكان قدومهم سنة سبع، فيكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة.

الخامس: أن فيه مشروعية التوسعة على العيال في أيام الأعياد بأنواع ما يحصل لهم به بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة، لكن الإعراض مع ذلك أولى.

السادس: أن فيه جواز إظهار السرور في الأعياد وذلك من شعار الدين.

السابع: أن فيه جواز دخول الرجل على ابنته وهي عند زوجها إذا كانت له بذلك عادة .

الثامن: أن فيه جواز تأديب الأب ابنته بحضرة الزوج ، وإن تركه الزوج ، إذ التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء .

التاسع: أن فيه جواز الرفق بالمرأة واستجلاب مودتها ، وأنه ينبغي للمرء أن يعاشر مع أهله وإيثار مسارهم فيما لا حرج عليهم فيه .

العاشر: أن مواضع الصالحين ، وأهل الخير تنزه عن اللهو واللغو وإن لم يكن فيه إثم .

الحادي عشر: أن التلميذ إذا رأى عند شيخه ما يستنكر مثله بادر إلى إنكاره ، ولا يكون في ذلك افتيات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمة وإجلال له من أن يتولى ذلك بنفسه وصيانة لمجلسه ، وإنما سكت رسول الله ﷺ عنهن لأنه مباح ، وكان هذا من رأفته وحكمه .

الثاني عشر: أن فيه فتوى التلميذ بحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ، ويحتمل أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيَّ ﷺ نام ، فخشى أن يستيقظ فيغضب على ابنته ، فبادر إلى سد هذه الذريعة ، وفي قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في آخر هذا الحديث ، فلما غفل غمزتهما ، فخرجتا دلالة على أنها مع ترخيص النَّبِيِّ ﷺ لها في ذلك الوقت راعت خاطر أبيها أو خشيت غضبه عليها فأخرجتهما ، واقتناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياء من الكلام بحضرة من هو أكبر منها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وعن أبيها .

الثالث عشر: أن فيه جواز اكتفاء المرأة في التستر بالقيام خلف من تستر به من زوج أو ذي محرم ، الخامس عشر: أن فيه ما كان له ﷺ من الخلق الحسن واللفظ وحسن الشمائل ﷺ .

تنبيه:

قال ابن بطال: حمل السلاح يوم العيد لا مدخل له عند العلماء في سنة العيد ولا في هيئة الخروج إليه ، لكنه جائز عندهم ، وأما لعب الحبشة فليس فيه أنه ﷺ خرج به في العيد ، ولا أمر أصحابه بالتأهب به ولم تكن الحبشة له ﷺ

3 - باب سُنَّةِ الْعِيدَيْنِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ

951 - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي

عسكريًّا ولا أنصارًا، وإنما هم قوم يلعبون، وإنما فائدة هذا الحديث إباحة النظر إلى اللهو إذا كان فيه تدريب الجوارح على قلب السِّلَاح لتخف الأيدي بها في الحرب، والله أعلم.

3 - باب سُنَّةِ الْعِيدَيْنِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ

باب سنية الدُّعَاءِ فِي الْعِيدِ هَكَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ، وَمُطَابَقَتِهِ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ يَخْطُبُ، فَإِنَّ الْخُطْبَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى الدُّعَاءِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ الْعِيدِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ الْبَاقِلَةِ أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ، فَقَالَ: تَقْبَلُ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، تَقْبَلُ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ، لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّامِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ مَرْفُوعًا، وَخُولَفَ فِيهِ، فَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ذَاكَ فَعَلَ أَهْلُ الْكِتَابِينَ، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ أَيْضًا، لَكِنْ فِي الْمَحَامِلِيَّاتِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ جَبْرِ بْنِ نَفِيرٍ أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا إِذَا اتَّقَوْا يَوْمَ الْعِيدِ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ تَقْبَلُ اللَّهُ مِنَّا وَمِنْكَ، وَقَدْ ضَرَبَ فِي بَعْضِ الْأَصُولِ عَلَى قَوْلِهِ الدُّعَاءُ فِي الْعِيدِ، وَهُوَ سَاقِطٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَقَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: أَرَاهُ تَصْحِيفًا، وَكَأَنَّهُ كَانَ بَابُ اللَّعِبِ فِي الْعِيدِ، انْتَهَى.

فِي نَاسَبِ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الثَّانِي مِنْ حَدِيثِي الْبَابِ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ (بَابُ سُنَّةِ الْعِيدَيْنِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ)، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ، وَقَيَّدَ بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ سَنَةَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي الْعِيدِ خِلَافُ مَا يَفْعَلُهُ غَيْرُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي أَعْيَادِهِمْ، كَمَا ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَهَذَا عِيدُنَا، فَإِنْ قِيلَ الْحَدِيثُ الْآتِي فِي هَذَا الْبَابِ فِي بَيَانِ سَنَةِ عِيدِ النَّحْرِ، فَمَا وَجْهُ قَوْلِهِ سَنَةُ الْعِيدَيْنِ بِالتَّثْنِيَةِ، فَالْجَوَابُ أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ سِنَنِ الْعِيدَيْنِ الصَّلَاةَ وَلَا يَخْلُو الْعِيدَانِ مِنْهُمَا، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ بِالتَّثْنِيَةِ.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هُوَ ابْنُ مِنْهَالٍ السَّلْمِيُّ الْأَنْمَاطِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَيُّ: ابْنِ الْحَجَّاجِ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ

زُبَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ، فَتَنْحَرَ فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا»⁽¹⁾.

(زُبَيْدٌ) بضم الزاي وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية، وفي آخره دال مهملة ابن الحارث اليامي الكوفي، وكل ما في البُخَارِيِّ زبيد فهو بالباء الموحدة، وكل ما في «الموطأ»، فهو بالمثناة التحتية ذكره العيني.

(قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) بفتح الشين المعجمة وسكون العين المهملة، عامر ابن شراحيل، (عَنِ الْبَرَاءِ) ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وواسطي وكوفي، وقد أخرج متنه المؤلف في العيدين والأيمان والندور، وأخرجه مسلم في الذبائح، وأبو داود في الأضاحي، وكذا الترمذي، وأخرجه النسائي في الصلاة والأضاحي.

(قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا)، جملة حالية، وقيل أحد مفعول سمعت، وهو على مذهب الفارسي والصحيح أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، أي: في يومنا، كما في رواية (هَذَا) يوم عيد النحر (أَنْ نُصَلِّيَ) صلاة العيد أي: أول ما يكون الابتداء به في هذا اليوم الصلاة التي بدأنا بها، فعبّر بالمستقبل عن الماضي، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

(ثُمَّ نَرْجِعَ) بالنصب عطفاً على نصلي، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره، ثم نحن نرجع، (فَتَنْحَرَ) بالوجهين، وفي رواية مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعِينَهُ خَرَجَ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَقِيعِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: إِنْ أَوَّلَ نَسَكُنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْحَرُ، وَقَدْ رَوَى أَنْ أَوَّلَ صَلَاةِ عِيدِ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، ذَكَرَهُ الْقُسْطَلَانِي.

(فَمَنْ فَعَلَ) أي: الابتداء بالصلاة ثم النحر، (فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا) قَالَ الزَّيْنُ ابْنُ الْمُنِيرِ فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الصَّلَاةَ ذَلِكَ الْيَوْمَ هِيَ الْأَمْرُ، وَأَمَّا مَا سِوَاهُمَا مِنَ الْخُطْبَةِ وَالنَّحْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْبَرِّ فَبَطْرِيقِ التَّبَعِ، وَهَذَا الْقَدْرُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْعِيدَيْنِ، وَبِذَلِكَ يَحْصُلُ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجُمَةِ، كَمَا سَبَقَ، ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ

(1) أطرافه 955، 965، 968، 976، 983، 5545، 5556، 5557، 5560، 5563، 6673

أن صلاة العيد سنة، ولكنها مؤكدة، وهو قول الشافعي، وقال الإصطخري من أصحابه فرض كفاية، وبه قال أحمد ومالك في رواية وابن أبي ليلي، والصحيح عن مالك أن قوله كقول الشافعي، وعند أبي حنيفة وأصحابه واجبة على الأعيان، قال صاحب الهداية: وتجب صلاة العيد على كل من تجب عليه الجمعة، وفي مختصر أبي موسى الضرير هي فرض كفاية، وكذا قال في الغزنوي، وفي الغنية قيل: هي فرض، ونقل القرطبي عن الأصمعي: أنها فرض، واختلف فيمن يخاطب بالعيد، فروى ابن القاسم عن مالك إذا كان في القرية عشرون رجلاً أرى أن يصلوا العيدين، وروى ابن نافع عنه أنه ليس ذلك إلا على من يجب عليه الجمعة، وهو قول الليث وأكثر أهل العلم فيما حكاه ابن بطال، وقال الأوزاعي: من آواه الليل إلى أهله فعليه الجمعة والعيد، وقال ابن القاسم وأشهب: إن شاء من لا يلزمهم الجمعة أن يصلوها بإمام فعلوا، ولكن لا خطبة عليهم، فإن خطب فحسن، وحجة أصحابنا في الوجوب مواظبة النبي ﷺ من غير ترك، واستدل شيخ الإسلام على وجوبها بقوله تعالى: ﴿وَلْتَكْزِبُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْكُمْ﴾ [البقرة: 185]، قيل: المراد صلاة العيد والأمر للوجوب.

وقيل في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾، أن المراد به صلاة عيد النحر، فتجب للأمر به، واستدل المالكية والشافعية بحديث الأعرابي في الصحيحين، هل على غيرها، قال: لا، إلا أن تطوع، وحديث خمس صلوات، كتبهن الله في اليوم والليلة، والجواب عن الأول أن المراد بقوله ﷺ لا لا شيء عليك غيرها من الفرائض العينية، وصلاة العيد ليست كذلك، وعن الثاني بأن المراد به الصلوات المتكررة كل يوم وصلاة العيد ليست منها أيضاً، واستدل الحنابلة بقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: 2]، وهو يدل على الوجوب، وحديث الأعرابي يدل على أنها لا تجب على كل واحد، فتعين أن تكون فرضاً على الكفاية، وجوابه ظاهر مما أجيب به عن استدلال المالكية والشافعية.

وفي الحديث أيضاً: أن الخطبة بعد الصلاة، وقد روى البخاري ومسلم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: كان رسول الله ﷺ ثم أبو بكر وعمر

952 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَصَلُونَ الْعِيدَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ سُنَّةٌ، وَأَنَّ النُّحْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَأَنَّ الْخُطْبَةَ أَيْضًا بَعْدَهَا، وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: لَا خَيْرَ مِمَّنْوعٍ، بَلِ الْمُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْخُطْبَةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: لَا نَسْلَمُ مَا قَالَهُ، لِأَنَّهُ صَرَحَ بِأَنَّ أَوَّلَ مَا يَبْدَأُ بِهِ يَوْمَ الْعِيدِ الصَّلَاةُ ثُمَّ النُّحْرَ، وَلَقَدْ غَرَّ الْكُرْمَانِيُّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ يَخْطُبُ، فَقَالَ: وَالْفَاءُ فِيهِ تَفْسِيرِيَّةٌ، فَسَرَّ مِنْ خُطْبَتِهِ الَّتِي خُطِبَ بِهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ أَوَّلَ مَا يَبْدَأُ بِهِ يَوْمَ الْعِيدِ الصَّلَاةُ، وَأَنَّهَا هِيَ الْأَمْرُ الْمُهْمُ، وَالْخُطْبَةُ مِنَ التَّوَابِعِ، حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا لَا تَضُرُّ صَلَاتَهُ، بِخِلَافِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ اسْتَدَلَّ النَّسَائِيُّ بِحَدِيثِ الْبَرَاءِ عَلَى أَنَّ الْخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَتَرْجَمَ لَهُ بَابَ الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَاسْتَدَلَّ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نَصَلِّيَ ثُمَّ نُنْحَرَ، وَتَأَوَّلَ أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، لِأَنَّهُ كَيْفَ يَقُولُ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ أَنْ نَصَلِّيَ، وَهُوَ قَدْ صَلَّى.

فَالْجَوَابُ: مَا قَالَهُ ابْنُ بَطَالٍ غَلَطَ النَّسَائِيُّ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَضَعُ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلَ مَكَانَ الْمَاضِي، فَكَأَنَّهُ قَالَ ﷺ أَوَّلَ مَا يَكُونُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ فِي هَذَا الْيَوْمِ الصَّلَاةُ الَّتِي قَدِمْنَا فَعَلَهَا وَبَدَأْنَا بِهَا، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَقْمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [البُرُوجُ: 8]، الْمَعْنَى، إِلَّا الْإِيمَانَ الْمَتَقَدِّمَ مِنْهُمْ، وَقَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ نَفْسَهُ خُطْبَ يَوْمَ النُّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا أَنَّ النُّحْرَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ)، بِتَصْغِيرِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ الْهَبَارِيِّ الْقُرَشِيِّ الْكُوفِيِّ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ نَقْضِ الْمَرْأَةِ شَعْرَهَا فِي كِتَابِ الْحَيْضِ، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ، (عَنْ هِشَامٍ)، هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ، (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، (عَنْ عَائِشَةَ) أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ) أَيُّ: عَلَيَّ (أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ) إِحْدَاهُمَا لِحَسَانِ ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ كِلَاهُمَا لِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَلَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاسْمُ إِحْدَاهُمَا: حَمَامَةُ كَمَا مَرَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ: اسْمُهَا زَيْنَبُ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي النِّكَاحِ.

تُعْنِيَانِ بِمَا تَقَاوَلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ، قَالَتْ: وَلَيْسَتَا بِمُعْنِيَتَيْنِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَمْرَامِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا»⁽¹⁾.

(تُعْنِيَانِ) ولمسلم في رواية هشام أيضًا بدف وللنسائي بدفين، ويقال له أيضًا الكربال بكسر الكاف، وهو الذي لا جلاجل فيه، فإن كانت فهو المزهر.

(بِمَا)، وفي رواية: مما (تَقَاوَلَتِ الْأَنْصَارُ) أي: بما قَالَ بعضهم لبعض من فخر أو هجاء يتعلق بالحرب والشجاعة، وفي الهجرة عند المؤلف بما تعازفت بعين مهملة وزاي، وفي رواية: تقاذفت بقاف بدل العين وذال معجمة بدل الزاي من الفذف، وهو هجاء بعضهم لبعض (يَوْمَ بُعَاثَ)، قد تقدم أنه حصن للأوس، أو موضع في ديار بني قريظة فيه أموالهم.

(قَالَتْ) عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَلَيْسَتَا) أي: الجاريتين (بِمُعْنِيَتَيْنِ)، أي: ليس الغناء عادة لهما ولا هما معروفتان به، وقال القاضي عياض، أي: ليستا ممن تغني بعادة المغنيات من التشويق والهوى والتعريض بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال وما يحرك النفوس، كما قيل: الغناء رقية الزناء، وليستا أيضًا ممن اشتهر بإحسان الغناء الذي فيه تمطيط وتكسير، وعمل يحرك الساكن، ويبعث الكامن ولا ممن اتخذه صنعة وكسبًا، وقال الخطابي: المغنية هي التي اتخذت الغناء صناعة، وذلك مما لا يليق بحضرة النَّبِيِّ ﷺ، وأما الترجم بالبيت والبيتين وتطريب الصوت بذلك مما ليس فيه فحش أو ذكر محظور، فليس مما يسقط المروءة، وحكم السير منه خلاف حكم الكثير.

(فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَمْرَامِيرُ الشَّيْطَانِ) بالرفع على الابتداء، وفي رواية: أمزامير الشيطان، أي: أتلثسون وتشتغلون بها (فِي) بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا» اليوم (عِيدُنَا)، وإظهار السرور في العيدين من شعائر الدين وأعلى أمره، قَالَ الخطابي: وقيل في الحديث دليل أن العيد موضوع للراحات، وبسط النفوس إلى ما يحل من الدنيا، والأكل والشرب والجماع ألا يرى أنه أباح الغناء من أجل عذر العيد، والله أعلم.

4 - باب الأكل يومَ الفِطْرِ قَبْلَ الخُرُوجِ

953 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ»

ثم مطابقة الحديث للترجمة المروية عن الحموي غير ظاهرة، إلا أن يتكلف، ويقال إن قوله ﷺ، وهذا عيدنا تقرير منه لما وقع من الجاريتين في هذا اليوم الذي هو يوم السرور والفرح وتقديره رضاه بذلك، والرضى منه ﷺ يقوم مقام الدعاء، وأما مطابقتها للترجمة المروية عن الأكثرين، فلا تتأني، إلا إذا حملنا لفظ السنة على معناها اللغوي، وبهذا المقدار يستأنس به وجه المطابقة، وفيه الكفاية.

4 - باب الأكل يومَ الفِطْرِ قَبْلَ الخُرُوجِ

(باب الأكل يومَ) عيد (الفِطْرِ قَبْلَ الخُرُوجِ) إلى المصلى لأجل صلاة العيد.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) المشهور بالصاعقة، قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الملقب بسعدويه، قَالَ: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء وفتح المعجمة، هو ابن بشير، بضم الموحدة وفتح المعجمة، ابن القاسم ابن دينا السلمي الواسطي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ) بتصغير الاسم الأول، (عَنْ) جده (أَنَسٍ) أي: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في رواية، ورجال هذا الإسناد ما بين بغدادي وواسطي ومدني، وشيخ البخاري فيه من أفراد، وقد أخرج منه الترمذي أيضًا عن قتيبة عن هشيم، كما ذكره العيني، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع، وابن حبان عن أبي بكر بن أبي شيبة، والحاكم عن عون بن عمرو، كلهم عن هشيم عن مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عن حفص بن عبيد الله، عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو) وفي لفظ ابن ماجة لا يخرج (يومَ) عيد (الفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمْرَاتٍ) وفي لفظ ابن حبان والحاكم ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثا أو خمسًا أو سبعا، أو أقل من ذلك أو أكثر وترًا، وفي لفظ أحمد: ويأكلهن إفرادًا، ففي الحديث أن السنة أن لا يخرج إلى المصلى يوم عيد الفطر إلا بعد أن يطعم تمرات وترًا، وله شواهد:

منها : حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل، ولا يأكل يوم الأضحى حتى يرجع، أخرجه الترمذي وابن ماجة، وفي لفظ البيهقي : فيأكل من كبد أضحيته .

ومنها : حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يغدي الصحابة من صدقة الفطر، أخرجه ابن ماجة، وفي سنده عمرو ابن صهبان، وهو متروك .

ومنها : حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : كان النَّبِيُّ ﷺ يأكل يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، والبخاري في مسنده، وزاد، فإذا أخرج صلى ركعتين للناس، وإذا رجع صلى في بيته ركعتين، وكان لا يصلي قبل الصلاة شيئاً يعني يوم العيد، وروى الترمذي محسناً عن الحارث عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : من السنة أن يطعم الرجل يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى، وأخرجه الدارقطني عنه، وعن ابن عباس رضي الله عنهم، وفي الموطأ عن ابن المسيب أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل قبل الغدو يوم الفطر، وعن الشافعي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنِي صفوان بن سليم، أن النَّبِيَّ ﷺ كان يطعم قبل أن يخرج إلى الجبان ويأمر به، وهذا مرسل، وقد روي مرفوعاً عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه الشافعي بمعناه عن ابن المسيب، وعروة بن الزبير عن السائب بن يزيد، قَالَ : مضت السنة أن يأكل قبل أن يغدو يوم الفطر، وعن أبي إسحاق عن رجل من الصحابة رضي الله عنهم، أنه كان يأمر بالأكل يوم الفطر قبل أن يأتي المصلى، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه كان يخرج إلى المصلى ولا يطعم شيئاً، وعن إِبْرَاهِيمَ، قَالَ : إن طعم فحسن، وإن لم يطعم فلا بأس، وحكى الدارقطني عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إن شاء أكل، وإن شاء لم يأكل، وكان بعض التابعين يأمرهم بالأكل في الطريق، قَالَ ابن المنذر والذي عليه الأكثر استحباب الأكل، انتهى، قيل : فإن لم يفعل ذلك قبل خروجه، استحب له فعله في طريقه، وفي المصلى إن أمكنه، ونقل النووي في شرح المذهب عن نص الأم أنه يكره تركه، ثم الحكمة في الأكل قبل صلاة عيد الفطر، هي أن يعلم نسخ تحريم الفطر قبل صلاة عيد الفطر، فإنه كان محرماً

وَقَالَ مُرَجَّى بْنُ رَجَاءٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، «وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا»⁽¹⁾.

قبلها، كما ذكره القسطلاني، وأما الحكمة في استحباب التمر لما في الحلو من تقوية البصر الذي يضعفه الصوم، وهو أيسر من غيره، ومن ثمة استحباب بعض التابعين أن يفطر على الحلو مطلقاً، كالعسل، رواه ابن أبي شيبة، عن معاوية بن قرة، وابن سيرين وغيرهما، والشرب كالأكل، وروي فيه حكمة أخرى عن ابن غون، أنه سئل عن ذلك، فَقَالَ إنه يحبس البول، وقيل الحكمة فيه أن النخلة ممثلة بالمسلم، وقيل إنها هي الشجرة الطيبة، والله أعلم.

(وَقَالَ مُرَجَّى بْنُ رَجَاءٍ) بضم الميم وفتح الراء وتشديد الجيم، آخره همزة، كذا في فرع اليونينية، وضبطه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بغير همز، أي: بالياء المقصورة على وزن معلى، ورجاء بفتح الراء وتخفيف الجيم وبالمدة، السمرقندي البصري، وقد اختلف في الاحتجاج به، وليس له في هذا الصحيح غير هذا الموضع وهو معلق، وقد وصله الإمام أحمد عن حرمي بن عمار، والمؤلف في تاريخه عنه.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُبَيْدُ اللَّهِ) الْمَذْكُورُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ أَيْضًا (أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَزَادَ (وَيَأْكُلُهُنَّ وَتَرًا) إِشَارَةً إِلَى

(1) تحفة 1082.

قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث أن السنة في يوم الفطر أن لا يغدو واحد للمصلى إلا بعد أن يفطر والمستحب أن يكون على التمر وأن يكون وترًا. والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: هل هذا معقول المعنى أم لا فالجواب أن المعنى فيه ظاهر وهو إظهار امتثال الأمر لأنه لما أن كان صوم هذا اليوم محرماً والمشروع فيه الأكل فبادر للامتثال وهو الأكل ولو كان لغير ذلك لكان يأكل الشيع من الطعام وبقي بحث على كونها تمرًا وكونها وترًا فأما كونها تمرًا فلوجوه منها لحلاوتها والحلاوة مما توافق الإيمان ويرق بها القلب وقد جاء في ذلك أثر. الوجه الثاني: يترتب على هذا من الفقه استعمال الأشياء الحلوة إذا لم يوجد التمر ومنها أنها أيسر الأشياء عندهم بالمدينة وكان ﷺ يحب ما يسر من الأشياء ويترتب على هذا الوجه من الفقه أن التكلف للفطر في ذلك اليوم مخالف للسنة لأنه تكون النفس مشغولة بذلك وكان هو ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم همتهم الآخرة حتى إنه روي عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لأهله اعملوا الطعام مشروباً ولا تعملوه مأكولاً لأن بين المأكول والمشروب كذا وكذا آية فما كانوا رضوان الله عليهم يأخذون من الدنيا إلا قدر الضرورة واحتمل المجموع (وأما كونها) =

الوجدانية، كما كان ﷺ يفعل في جميع أموره، وفائدة ذكر هذا المعلق الإشارة إلى أن الأكل مقيد بالوتر، والتصريح بأخبار عبید الله عن أنس رضي الله عنه، لأن السابقة بالنعنة، والإشارة إلى أن مرجأ قد تابع هشيمًا في روايته عن عبید الله، والله أعلم.

وتراً فيحتمل أن يكون على معنى التداوي لقوله عليه السلام من تصبح بسبع تمرات عجوة لم يضره في ذلك اليوم سم ولا سحر ويحتمل أن تكون على وجه التبرك لقوله عليه السلام: « إن الله وتر يحب الوتر ». فيكون استفتاحه هذه العبادة بما هو مستحب وهي الوترية كما سن في الاستجمار الواجب الإنقاء والسنة الوترية. ويحتمل في تحريك السبابة في التشهد على أحد الوجوه أنه يعتقد بتحريكها أن الله واحد ويحتمل المجموع أن تكون تنبيهًا على الوجدانية ليعرف قدر نعمها في هذا اليوم على العباد كما جاؤوا وأكثر من ذلك.

الوجه الثالث: فيه من الفقه أن حقيقة الخير هو نفس الامثال فيما أحبه النفس أو كرهته فإن جاء ما تحب في الامثال مثل هذا الموضع وما أشبهه فهو من جملة النعم لأنها تفعل ما تحب وتكون فيه مأجورة، (ومما يقوى) ما قلناه ما جاء عنه عليه السلام في عيد الأضحى أنه كان يخرج للمصلى ولا يأكل شيئاً حتى يقرب أضحيته أو هديه وأول ما يأكل منه زيادة الكبد لأنه أقرب ما يفعل آدمي في يوم النحر إراقة الدم فأراد عليه السلام أن يكون فطره على ما فيه رضي مولاه . وهنا بحث: لم كان ﷺ يأكل أولاً زيادة الكبد فذلك والله أعلم لكي يقع التشبه في ذلك بأهل الجنة لأنه روى أن أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد الحوت الذي عليه مدار الأرضين . واحتمل أن يكون بدأ به لأنه كالأصبع قائم فيكون فيه إشارة إلى الوجدانية ويحتمل أن يكون بدأ به لمجموع ما ذكرناه والله أعلم.

ويترتب على هذا من الفقه أيضاً الذي فعله اليوم المترفون من أبناء الدنيا كونهم يقدمون من أول ليلة العيد لحماً ويطبخون الألوان ويأكلون قبل ذبح الأضحية هذا هو فعل الذي يضحى منهم وأكثرهم مخالفون للسنة بتركها البتة ولذلك قد تتكون معارف الشرع بالبدع والمخالفات التي أقاموها لأنفسهم ويحتجون بأن يقولوا هذا عادة الناس كيف نقول ناساً لمن تركوا سنة نبيهم عليه السلام ويؤثرون عادة نفوسهم الذميمة وفي أكله عليه السلام يوم الفطر أيضاً قبل الغدو فائدة أخرى وهي تقدير قاعدة شرعية بالفعل لأنه كما تقدم لنا في غير ما موضع أن تعييده عليه السلام القواعد الشرعية وأحكامها بالفعل أبلغ (وبقي بحث) فيمن لم يجد ولم يقدر على التمر ولا على شيء حل فالجواب أن نقول إنما يؤمر بذلك مع الإمكان وعند عدم الإمكان.

قام العذر وصاحب العذر مسامح في الترك لكنه يفطر ولو على الماء حتى يحصل له نسبة ما في الاتباعية لأنه قد جاء عنه ﷺ أنه كان إذا لم يجد تمرًا وكان صائماً يفطر على الماء وتكون نيته أن لو قدر على ما ذكر فعل وإن لم يجد ماء ولا شيئاً فينوي الفطر وإن يسر الله له بعد ذلك في شيء أكل ولا يجوز خلاف ذلك ولذلك قال: عدمك الإمكان لما أمرت به عذر وتركك إياه مع الإمكان له وزر، وطالب العذر مع الإمكان مضيع.

5 - باب الأكل يوم النَّحر⁽¹⁾

5 - باب الأكل يوم النَّحر

(باب الأكل) يوم (يَوْمَ النَّحْرِ) ولم يذكر الأكل هنا في وقت معين، كما ذكره

(1) ترجم الإمام البخاري أولاً «باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج» وذكر فيه حديثاً «مثبتاً» للترجمة نصّاً، «ثم ذكر هذا الباب ولم يذكر فيه الحكم نصّاً»، فاختلفوا في أن غرض المصنف استحباب الأكل بعد العيد كما عليه الجمهور أو خلافه، ورأى الشيخ أن البخاري أراد بالترجمة جواز الأكل قبل العيد، وقال الحافظ: «باب الأكل يوم النحر» قال الزين ابن المنير ما يحصله لم يقيد المصنف رحمه الله الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر، ووجه ذلك من حديث أنس: «قول الرجل هذا يوم يشتهي فيه اللحم»، وقوله في حديث البراء: «إن اليوم يوم أكل وشرب» ولم يقيد ذلك بوقت الحديث الذي قبله من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداية بالصلاة يوم النحر قبل الأكل؛ لأن في حيث البراء أن أبا بردة أكل قبل الصلاة، فبين له النبي ﷺ أن التي ذبحها لا يجزئ من الأضحية، وأقره على الأكل منها، وأما ما ورد في الترمذي والحاكم من حديث بريدة، قال: «كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلي»، ونحوه عند البزار، عن جابر بن سمرة، وروى الطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس، قال: «من السنة، لا يخرج يوم الفطر حتى تخرج الصدقة، ويطعم شيئاً قبل أن يخرج»، وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال، وقد أخذ أكثر الفقهاء بما دلت عليه، قال الزين ابن المنير: «وقع أكله ﷺ في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتهما الخاصة بهما»، فإخراج صدقة الفطر قبل الغدو إلى المصلى، وإخراج صدقة الأضحية بعد ذبحها، واختار بعضهم تفصيلاً آخر، فقال من كان له ذبح استحبه له أن يبدأ بالأكل يوم النحر منه، ومن لم يكن له ذبح تخير، اهـ. وظاهر كلام الحافظ إلى أن البخاري أشار بالترجمة إلى تضعيف هذه الروايات، وقال القسطلاني: «باب الأكل يوم النحر بعد صلاته» لحديث بريدة المروي عند أحمد والترمذي وابن ماجة بأسانيد حسنة، وصححه الحاكم وابن حبان، قال: كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ولا يطعم يوم النحر حتى يرجع ف يأكل من نسيكته، وإنما فرق بينهما؛ لأن السنة أن يتصدق في عيد الفطر قبل الصلاة، فاستحب له الأكل ليشارك المساكين في ذلك والصدقة يوم النحر إنما هي بعد الصلاة من الأضحية، فاستحب موافقتهم وليتميز اليومان عما قبلهما، إذ ما قبل يوم الفطر يحرم فيه الأكل بخلاف ما قبل يوم النحر، اهـ. وميل القسطلاني إلى أن الإمام البخاري أراد موافقة القوم في الأكل بعد النحر، واستنبط القسطلاني هذا الكلام عن العيني إذ قال: لم يذكر في هذا الأكل في وقت معين كما ذكره في باب الأكل يوم الفطر؛ لأن في حديث الباب: «فقام رجل، فقال: هذا يوم يشتهي فيه اللحم» ولم يقيد بوقت، ويمكن أن يكون المراد بعض اليوم «ومن يولهم يومئذ دبره» ثم إن هذا البعض مجمل وقد فسره في حديث بريدة أخرجه الترمذي والحاكم وقد ذكرناه؛ فإنه بين فيه =

معينًا في باب الأكل يوم الفطر، فإنه قيده بقوله قبل الخروج يعني إلى المصلى، لأن في حديث الباب فقام رجل، فَقَالَ: هذا يوم يشتهى فيه اللحم، ولم يقيد بوقت، وكذلك في حديث البراء أن اليوم يوم أكل وشرب، ولكن يمكن أن يكون المراد من اليوم بعض اليوم، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَ ذِئْبِهِ﴾ [الأنفال: 16]، ثم إن هذا البعض مجمل، وقد فسره في حديث بريدة، أخرجه الترمذي والحاكم، وكذا أحمد وابن ماجه بأسانيد حسنة، وصححه ابن ماجه وابن حبان، قَالَ: كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر، ويوم النحر حتى يرجع فيأكل من نسيكته، وإنما فرق بينهما لأن السنة أن يتصدق في عيد الفطر قبل الصلاة، فاستحب له الأكل ليشارك المساكين في ذلك،

أن وقت الأكل في هذا الحديث بعد الصلاة، اهـ. وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: باب الأكل يوم النحر؛ أي: في أي وقت هو، فأثبت في الحديثين من تقرير النبي ﷺ لابن نيار أنه قبل الصلاة جائز؛ لكن الأكل من النسك مستحب، والنسك لا يكون إلا بعد الصلاة، فالأكل المستحب أيضًا كان بعد الصلاة، اهـ.

قلت: ومذهب الفقهاء في ذلك ما قال الموفق: السنة أن يأكل في الفطر قبل الصلاة، ولا يأكل في الأضحى حتى يصلي، وهذا قول أكثر أهل العلم، منهم علي وابن عباس ومالك والشافعي وغيرهم لا نعلم فيه خلافاً، قال أحمد: والأضحى لا يأكل فيه حتى يرجع إذا كان له ذبيح، وإذا لم يكن له ذبيح لم يبال أن يأكل، اهـ.

وذكرت المذاهب في ذلك في الأوجز عن كتب فروعهم، وفي الروض المربع: استحباب تأخير الأكل لمن يضحي، وقال مالك في الموطأ بعد ذكر الآثار في الأكل قبل الصلاة في عيد الفطر: قال مالك: ولا أدري ذلك على الناس في الأضحى، قال الزرقاني: من شاء فعل ومن شاء ترك، اهـ.

قال الدردير: ندب تأخيره في النحر وإن لم يضح، قال الدسوقي: تعليل التأخير بقولهم، ليكون أول طعمه من كبدايته يفيد عدم الندب لمن لم يضح؛ لكنهم الحقوه بمن له أضحية صونا لفعله ﷺ وهو تأخير الفطر فيه عن الترك، اهـ.

وفي الروضة من فروع الشافعية: يمسك عن الأكل قبلها ليمتاز عما قبله، وترك الإمساك مكروه، اهـ.

وفي الدر المختار: يندب تأخير أكله عنها وإن لم يضح في الأضحى، اهـ. والبسط في الأوجز. والتعليل ببداية الأكل بأضحيته يؤيد تقييد الندب بمن له أضحية، والتعليل بموافقة المساكين أو اتباع فعله ﷺ، أو إطلاق لفظ الصوم على هذا اليوم في بعض الروايات يؤيد العموم.

954 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَلْيُعَذِّ»، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ، وَذَكَرَ مِنْ جِيرَانِهِ، فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَّقَهُ، قَالَ:

والصدقة في يوم النحر إنما هي بعد الصلاة من الأضحية، فاستحب موافقتهم، وليتميز اليومان عما قبلهما، إذ ما قبل يوم الفطر يحرم فيه الأكل، بخلاف ما قبل يوم النحر.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابنُ عُلَيْيَّةَ، (عَنْ أَيُّوبَ) هو السخثياني، (عَنْ مُحَمَّدٍ) وفي رواية: عَنْ مُحَمَّدٍ (ابنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في الأضاحي وصلاة العيد، وأخرجه مسلم في الذبائح، والنسائي في الصلاة والأضاحي، وابن ماجة في الأضاحي أيضًا.

(قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ ذَبَحَ) أي: أضحيته (قَبْلَ الصَّلَاةِ) أي: قبل صلاة العيد، (فَلْيُعَذِّ)، أضحيته، لأن الذبح للتضحية لا يصح قبل الصلاة.

(فَقَامَ رَجُلٌ) هو أَبُو بُرْدَةَ بن نيار، كما جاء في الحديث الذي بعده، وهو خال البراء بن عازب.

(فَقَالَ: هَذَا يَوْمٌ يُشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ) أطلق اليوم في الترجمة، كما هنا، وبذلك يحتمل أن تقع المطابقة بينهما.

(وَذَكَرَ مِنْ جِيرَانِهِ) بكسر الجيم جمع جار، أي: ذكر حال بعض جيرانه من الفقر والاحتياج، كما يجيء هذا المعنى في الحديث الذي يأتي في باب كلام الإمام، والناس في خطبة العيد.

وفي لفظ وذكر هنة من جيرانه، وكذا هو في نسخة الشيخ قطب الدين، ويخط الدمياطي، وذكر من جيرانه بدون لفظ هنة، كما هو المذكور ههنا، والهنة: الحاجة والفقر، وحكى الهروي تشديد النون في هن، وأنكره الأزهري، وقال الخليل من العرب من يسكنه، يجريه مجرى من ومنهم ينونه بالوصل، قَالَ ابن قرقول، وهو أحسن من الإسكان.

(فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَدَّقَهُ)، أي: فيما (قَالَ) عنهم، قَالَ: أي: ذلك الرجل

وَعِنْدِي جَذَعَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَا أَذْرِي أَبْلَغْتَ الرُّخْصَةَ مِنْ سِوَاهُ أَمْ لَا (1).

(وَعِنْدِي جَذَعَةٌ) بفتح الجيم والذال المعجمة والعين المهملة، هي التي طعنت في السنة الثانية، والذكر الجذع، وعن الأصمعي من المعز بسنة، ومن الضأن بثمانية أشهر أو تسعة، في الصحاح والجمع جذعات، وفي المحكم الجذع الصغير السن، وقيل الجذع من الغنم تيساً كان أو كبشاً، الداخِل في السنة الثانية، وقيل الجذع من الغنم لسنة، وفي الموعب الجذعة السمينة من الضأن والجمع جذع، وعن القاضي عياض الجذع ما قوي من الغنم قبل أن يحول عليه الحول، فإذا تم له حول صار ثنياً.

(أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ) لطيب لحمها أو سمنها أو كثرة ثمنها.
(فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ) قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَلَا أَذْرِي أَبْلَغْتَ الرُّخْصَةَ) في توضيح الجذعة، والمراد منها جذعة المعز، كما جاء في الرواية الأخرى عناقاً جذعة، والعناق من أولاد المعز، وقيل الأنثى من أولاد المعز.

(مِنْ سِوَاهُ)، أي: سوى الرجل، فيكون الحكم عاماً لجميع المكلفين.
(أَمْ لَا)، فيكون خاصاً به، وهذا يدل على أن أَنَساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يبلغه قوله ﷺ: «لا تذبحوا إلا مسنة»، ثم هذه المسألة وقع للأصوليين فيها خلاف، وهو أن خطاب الشرع للواحد هل يختص به أو يعم، والثاني قول الحنابلة، كذا قاله الكُرماني، وابن المنذر إذا مضى من نهار يوم العيد قدر ما يحل فيه الصلاة والخطبتان جازت الأضحية، سواء صلى الإمام أو لم يصل، وسواء كان في المصر أو في القرى.

وعندنا لا يجوز لأهل الأمصار أن يضحوا حتى يصلي الإمام العيد، فأما أهل السواد فيذبحون بعد الفجر، ولا يشترط فيهم صلاة الإمام لأن وقت الأضحية يدخل بطلوع الفجر من يوم النحر، واشترط الشافعي فراغ الإمام من الخطبة، واشترط مالك نحر الإمام، واختلف أصحاب مالك في الإمام الذي لا يجوز أن

(1) أطرافه 984، 5546، 5549، 5561 - تحفة 1455.

أخرجه مسلم في الأضاحي باب وقتها رقم (1962).

955 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ ابْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسْكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ

يضحي قبل تضحيتة، فَقَالَ بعضهم هو أمير المؤمنين، وقال بعضهم: هو أمير البلد، وقال بعضهم: هو الذي يصلي بالناس صلاة العيد، وفي الحديث أيضًا مواساة الجيران بالإحسان، وفيه أيضًا أن جواز التضحية بالجذعة من المعز اختص لأبي بردة والإجماع على أن الجذعة من المعز لا يجوز، بخلاف جذعة الضأن، وقد مر أن المراد بالجذعة في الحديث الجذعة من المعز لا الجذعة من الضأن، لما في رواية مسلم، لا تذبحوا إلا مسنة، وهي الشنية من كل شيء، ففيه تصريح بأنه لا يجوز الجذعة من غير الضأن، وحكى عن الأوزاعي وعطاء جواز الجذع من كل حيوان حتى المعز، وكان الحديث لم يبلغهما.

وفي الحديث حجة لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ على وجوب الأضحية، لأنه ﷺ أمر بإعادة أضحية من ذبحها قبل الصلاة ولو لم تكن واجبة، لما أمر بإعادتها عند وقوعها في غير محلها.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ) هو ابن أبي شيبَةَ إِبْرَاهِيمَ بن عثمان العبسي الكوفي، أخو أبي بكر بن أبي شيبَةَ، وهو أبو الحسن، أكبر من أبي بكر بثلاث سنين، مات في المحرم سنة تسع وثلاثين ومائتين.

(قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، هو ابن عبد الحميد الضبي أبو عبد الله الرازي، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر الكوفي، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ) وفي رواية: رسول الله ﷺ يَوْمَ عِيدِ (الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ) أي: بعد صلاة العيد.

(فَقَالَ: مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ) بفتح النون والسين من باب نصر نسكًا، بفتح النون، إذا ذبح، والنسيكة الذبيحة، وجمعها نسك.

(نُسُكَنَا) أي: من ضحى مثل ضحيتنا، وفي المحكم: نسك بضم السين، عن اللحياني، والنسك العبادة، وقيل لثعلب هل يسمى الصوم نسكًا، فَقَالَ: كل حق لله عَزَّ وَجَلَّ فهو نسك، والمنسك شرعة النسك، ورجل ناسك، أي: عابد، وتنسك إذا تعبد (فَقَدْ أَصَابَ النُّسْكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ،) أي:

قَبْلَ الصَّلَاةِ وَلَا نُسْكَ لَهُ»، فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلُ وَشُرِبُ، وَأَخْبَيْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ فِي بَيْتِي، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَغَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ،

النسك (قَبْلَ الصَّلَاةِ) استشكل اتحاد الشرط والجزاء، وأجيب بأن المراد به لازمه، فهو كقوله ﷺ: «فهجرتني إلى ما هاجر إليه»، أي: غير صحيحة، أو غير مقبولة، وحاصل الكلام أن مثل هذا التركيب يراد به لازمه من تعظيم شيء أو تحقيره، ونحوهما، حسب ما يقتضيه المقام، فالمراد به هنا من نسك قبل الصلاة فلا اعتداد به، وقوله: (وَلَا نُسْكَ لَهُ) كالتوضيح والبيان له، وقال الحافظ العسقلاني فإنه قبل الصلاة، ولا يجزئ، قَالَ: وفي رواية النَّسَائِيِّ فإنه قبل الصلاة لا نسك له بحذف الواو، (فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة وإسكان الراء، واسمه هاني بالنون، ثم بالهمز، الْأَنْصَارِيُّ الْأَوْسِيُّ المدني، شهد بدرًا، وسائر المشاهد، روى الْبُخَارِيُّ حديثًا واحدًا مات سنة خمس وأربعين.

(ابْنُ نِيَارٍ) بكسر النون، وتخفيف المثناة التحتية، وبعد الألف راء البكري المدني، وقيل اسمه الحارث بن عمرو، ويقال مالك بن هيرة، والأول أصح.

(خَالَ الْبَرَاءِ) بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلُ) بفتح الهمزة (وَشُرِبُ)، بضم المعجمة، وجوز الزركشي فتحها، وتعقب بأنه ليس محل قياس، وإنما المعتمد الرواية.

(وَأَخْبَيْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْبَحُ فِي بَيْتِي) بنصب أول خبر كان، وبالرفع اسمها، فتكون شاتي خبرها مقدمًا عليه، وفي رواية أول ما يذبح، وفي أخرى: أول تذبح بدون الإضافة، ولفظ أول إما مفتوح أو مضموم، أما الضم فلأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة، نحو قبل وبعد، وأما الفتح فلأنه من المضاف إلى الجملة، فيكون مبنياً على الفتح، ويجوز أن يكون منصوبًا، وعلى التقديرين هو خبرًا لكون.

(فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَغَدَّيْتُ) بالغين المعجمة من الغداء.

(قَبْلَ أَنْ آتِيَ)، بمد الهمزة على أنه فعل المتكلم من المضارع (الصَّلَاةِ) صلاة العيد.

قَالَ: «شَأْنُكَ شَاءُ لَحْمٍ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةً هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ، أَفَتَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»⁽¹⁾.

(قَالَ) ﷺ له: («شَأْنُكَ شَاءُ لَحْمٍ») أي: ليست أضحية ولا ثواب فيها، بل هي لحم لك تنتفع به، قيل هو كقولهم خاتم فضة، كأن الشاة شاتان شاة تذبح لأجل اللحم، وشاة تذبح لأجل التقرب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، فاستفيد من إضافتها إلى اللحم نفي الإجزاء.

(قَالَ): وفي رواية فَقَالَ، أي: أَبُو بُرْدَةَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا) بفتح العين، ولا يقال عناق، لأنه موضوع للأنثى من ولد المعز، فلا حاجة إلى الفارقة بين المذكر والمؤنث، قَالَ ابن سيده: والجمع عنوق، وأعنق، وعن ابن دريد وعنق (لَنَا جَذَعَةً) هما صفتان لعناقًا، وقد تقدم معنى الجذعة آنفًا.

(هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ) من جهة سمنها وطيب لحمها وكثرة قيمها، وسقط في رواية لفظ من شاتين.

(أَفَتَجْزِي) بفتح الهمزة للاستفهام وفتح المثناة الفوقية وسكون الجيم من غير همز، كقوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: 48]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾ [لقمان: 33]، قَالَ النووي: هكذا الرواية في جميع الكتب، ومعناه أذبحها فتجزي، أي: فتكفي (عَنِّي؟) وقال البرماوي وغيره وجوز بعضهم تجزئ بالضم من الرباعي المهموز، وبه قَالَ الزركشي في تعليق العمدة معتمدًا على قول الجوهري أن بني تميم تقول أجزأت عنك شاة بالهمز، وتعقب بأن الاعتماد على الرواية لا على مجرد نقل الجوهري، والله أعلم.

(قَالَ ﷺ: نَعَمْ) تجزئ عنك، (وَلَنْ تَجْزِيَ) جذعة من المعز، (عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ) أي: غيرك، وذلك لأنه لا بد في تضحية المعز من الشني، فهو من خصائص أَبِي بُرْدَةَ، كما أن قيام شهادة خزيمة مقام شهادتين من خصائص خزيمة، ومثله كثير في الصحابة رضي الله عنهم، وفي الحديث أن الخطبة يوم العيد بعد الصلاة، وفيه أيضًا أن يوم النحر يوم أكل، إلا أنه لا يستجيب فيه الأكل قبل الغدو إلى الصلاة، ولا ينهى عنه، فإنه ﷺ في هذا الحديث لم يحسن

(1) أطرافه 951، 965، 968، 976، 983، 5545، 5556، 5557، 5560، 5563، 6673

6 - باب الخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى بِغَيْرِ مُنْبَرٍ

956 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى، فَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ،

أكله ولا عنفه عليه، وإنما أجابه عما به الحاجة إليه من الذبح وعذره في ذبحه أولاً لما قصده من إطعام جيرانه لحاجتهم وفقرهم، فلم ير ﷺ أن يخيب فعلته الكريمة، فأجاز له أن يضحي بالجدعة من المعز.

6 - باب الخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى بِغَيْرِ مُنْبَرٍ

(باب الخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى) أي: مصلى صلاة العيد، أي: الصحراء (بِغَيْرِ مُنْبَرٍ) أراد بذلك أن يبين أن النَّبِيَّ ﷺ كان يخرج إلى الجبانة يوم عيد الأضحى والفطر لأجل الصلاة، وكان يخطب قائماً بغير منبر، وذلك من تواضعه ﷺ. (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي كثير المدني.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (زَيْدٌ) أي: زيد ابنُ أَسْلَمَ، كما في رواية، (عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ) بفتح المهملة وسكون الراء ثم بالحاء المهملة واسم جده القرشي المدني، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الإسناد بعينه قد تقدم في باب ترك الحائض الصوم، ورجاله كلهم مدنيون، وفي رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض، قَالَ: سمعت أبا سعيد، وكذا أخرجه أبو عَوَانَةَ من طريق ابن وهب عن داود.

(قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية: كان النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَ) يوم عيد (الْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى) بضم الميم، هو موضع خارج المدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع، قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة، عن أبي غسان الكتاني، صاحب مالك.

(فَأَوَّلُ شَيْءٍ) برفع أول على الابتداء (يَبْدَأُ بِهِ) صفة شيء (الصَّلَاةُ) خبر المبتدأ، ولفظ أول وإن كان نكرة فقد تخصص بالإضافة، لكن الأولى أن يكون الصلاة مبتدأ وأول خبره المقدم.

ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ، وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيَعْظُهُمْ، وَيُوصِيهِمْ، وَيَأْمُرُهُمْ، فَإِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَقْطَعَ بَعْثًا قَطْعَهُ، أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى خَرَجْتُ مَعَ مَرْوَانَ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ -

(ثُمَّ يَنْصَرِفُ) (ثُمَّ يَنْصَرِفُ) مِنَ الصَّلَاةِ، (فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ)، أي: مواجهًا لهم، وفي رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس فينصرف إلى الناس قائمًا في مصلاه، وروى ابن خزيمة في مختصره خطب يوم عيد على رجله، وفيه إشعار بأنه لم يكن إذ ذاك في المصلى منبر.

(وَالنَّاسُ جُلُوسٌ عَلَى صُفُوفِهِمْ) جملة اسمية حالية، وجُلُوس جمع جالس.

(فَيَعْظُهُمْ) أي: يخوفهم بعواقب الأمور من وعظ يعظ وعظًا وعظة.

(وَيُوصِيهِمْ) بسكون الواو من أوصى يوصي إيضاء، ويجوز بفتح الواو وتشديد الصاد من وصى يوصي توصية، أي: يوصيهم بما ينبغي الوصية به، وقيل معنى يوصيهم في حق الغير فينصحوا لهم.

(وَيَأْمُرُهُمْ) بالحلل أي: وينهاهم عن الحرام، فاكتفى بالأول عنه.

(فَإِنْ) بالفاء، وفي رواية وإن بالواو (كَانَ) (يُرِيدُ) في ذلك الوقت (أَنْ) يَقْطَعَ بَعْثًا، أي: أن يفرد قومًا من غيرهم، وبيعثهم إلى الغزو، فالبعث بفتح الموحدة وسكون المهملة وفي آخره مثثة بمعنى المبعوث من الجيش إلى الغزو.

(قَطْعَهُ)، أي: أفرده، والضمير المنصوب يرجع إلى البعث.

(أَوْ يَأْمُرَ بِشَيْءٍ) بالنصب، أي: وإن كان يريد أن يأمر بشيء مما يتعلق بالبعث أو غيره، فلا تكرار في الكلام، لأن هذا الأمر غير الأمر الأول، كما لا يخفى.

(أَمَرَ بِهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ) إلى المدينة.

(قَالَ): وفي رواية، فَقَالَ: (أَبُو سَعِيدٍ)، أي: الحُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واسمه سعد بن مالك: (فَلَمْ يَزَلِ النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ) أي: على الابتداء بالصلاة ثم الخطبة (حَتَّى خَرَجْتُ) بضم التاء (مَعَ مَرْوَانَ) وهو ابن الحكم، كان معاوية استعمله على المدينة، وقد مر ذكره في باب البزاق في المسجد.

(وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ) جملة اسمية حالية، وزاد عبد الرزاق عن داود بن قيس،

فِي أَضْحَىٰ أَوْ فِطْرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى إِذَا مِنْبَرٌ بَنَاهُ كَثِيرٌ بِنُ الصَّلَاتِ، فَإِذَا مَرَّوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَجَبَذْتُ بِثَوْبِهِ، فَجَبَذَنِي، فَأَرْتَفَعَ، فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ لَهُ: غَيْرْتُمْ وَاللَّهِ،

وهو بيني وبين أبي مسعود، يعني: عقبة بن عامر الأنصاري.

(فِي) عيد (أَضْحَى أَوْ)، شك من الراوي (فِطْرٍ)، أي: عيد فطر، (فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمُصَلَّى) المذكور (إِذَا مِنْبَرٌ) بالرفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره إذا منبر هناك، وإذا للمفاجأة، والعامل فيه معنى المفاجأة، والمعنى فاجأنا المنبر زمان الإتيان، وقيل إذا حرف لا يحتاج إلى عامل، وقوله: (بَنَاهُ) صفة المنبر أو حال منه، فتأمل.

(كَثِيرٌ بِنُ الصَّلَاتِ) كثير ضد قليل، والصلت بفتح الصاد والمهملة وسكون اللام، ثم مثناة فوقية، هو كثير بن الصلت بن معاوية الكندي، ولد في عهد رسول الله ﷺ، وقدم المدينة هو وإخوته بعده، فسكنها وحالف بني جميع، وروى ابن سعد بإسناد صحيح إلى نافع، قَالَ: كان اسم كثير بن الصلت قليلاً، فسماه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كثيراً، وقد صح سماع كثير من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن بعده، قَالَ العجلي: هو تابعي مدني ثقة، وكان له شرف وحال جميلة، وله دار كبيرة بالمدينة في المصلى، وقبله المصلى في العيدين إليها، وكان تابعاً لعبد الملك بن مروان على الرسائل، وهو ابن أخي جمد بفتح الجيم وسكون الميم أو فتحها، أحد ملوك كندة الذين قتلوا في الردة، وقد ذكر ابن مندة الصلت في الصحابة، وقال الذهبي الصلت أبو زيد الكندي، مختلف في صحبته، روى عنه ابنه زيد وكثير.

(فَإِذَا مَرَّوَانُ يُرِيدُ أَنْ يَرْتَقِيَهُ) أي: يريد صعود المنبر (قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ) صلاة العيد، قَالَ أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَجَبَذْتُ بِثَوْبِهِ) وإنما جبذه ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة، وفي رواية فجبذته بثوبه.

(فَجَبَذَنِي، فَأَرْتَفَعَ)، أي: مروان على المنبر، (فَخَطَبَ قَبْلَ الصَّلَاةِ)، فَقُلْتُ لَهُمْ أي: لمروان ولأصحابه، وفي رواية: (فَقُلْتُ لَهُ)، أي: لمروان ولأصحابه أيضاً، إذ القول لرئيس القوم قول لهم، ولذا قَالَ: (غَيْرْتُمْ) بخطاب الجمع (وَاللَّهِ) سنة رسول الله ﷺ، وخلفائه، فإنهم كانوا يقدمون الصلاة على الخطبة.

فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ»، فَقُلْتُ: مَا أَعْلَمُ وَاللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا لَا أَعْلَمُ، فَقَالَ: «إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَجَعَلْتُهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ)، أي: مروان (أَبَا سَعِيدٍ) أي: يا أبا سعيد: («قَدْ ذَهَبَ مَا تَعْلَمُ») قَالَ أَبُو سَعِيدٍ، (فَقُلْتُ: مَا أَعْلَمُ) أي: الذي أعلمه (وَاللَّهِ خَيْرٌ) ويروى: خير والله (مِمَّا لَا أَعْلَمُ) لأن الذي أعلمه هو طريق الرسول ﷺ، وخلفائه رضي الله عنهم، فكيف يكون غيره خيراً منه، (فَقَالَ) مروان معذراً على ترك الأولى: (إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَجْلِسُونَ لَنَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَجَعَلْتُهَا) أي: الخطبة والقرينة تدل على هذا، وإن لم يمض ذكر الخطبة (قَبْلَ الصَّلَاةِ) ففي الحديث: أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى المصلى، ويخطب فيه في العيدين وهو واقف، ولم يكن في المصلى في زمانه منبر، ومقتضى قول أبي سعيد أن أول من اتخذ المنبر في المصلى مروان، وقد رواه مسلم أيضاً من رواية عياض عن أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه أن رسول ﷺ كان يخرج يوم الأضحى، الحديث.

وفيه: فخرجت مخاصراً مروان حتى أتينا المصلى، فإذا كثير بن الصلت قد بنى منبراً من طين ولبن الحديث، وإنما اختص كثير بن الصلت ببناء المنبر في المصلى، لأن داره كانت مجاورة للمصلى على ما يجيء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ أتى في يوم العيد إلى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت، قَالَ ابن سعد كانت دار كثير بن الصلت قبل المصلى في العيدين، وهي تطل على بطحان الوادي في وسط المدينة.

وفيه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن كان المنكر عليه والياً، ألا ترى أن أبا سعيد رضي الله عنه كيف أنكر على مروان، وهو وال بالمدينة.

وفيه أيضاً: أن الإنكار يكون باليد لمن أمكنه ولا يكفي اللسان.

وفيه أيضاً: أن الصلاة قبل الخطبة، ولهذا أنكر أبو سعيد على مروان خطبته قبل الصلاة، وممن قَالَ بتقديم الصلاة على الخطبة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأبو مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي ثور وإسحاق والأئمة الأربعة، وجمهور العلماء، وعند الحنفية والمالكية

(1) تحفة 4271. أخرجه مسلم في أوائل كتاب صلاة العيدين رقم (889).

لو خطب قبلها جاز، وخالف السنة ويكره ولا يكره الكلام عندها.
قال الكُرْمَانِيُّ بخلاف خطبة الجُمُعَةِ، فإنه يجب تقديمها، وإلا لم تصح
الجُمُعَةُ، وفرقوا بينهما من وجهين :

الأول: أنها واجبة، فلو أخرت ربما انتشروا فيقذح في الصلاة وخطبة العيد
غير واجبة، فلو انتشروا لم يقذح .

والثاني: أن الجُمُعَةَ لا تؤدي إلا جماعة، فقدمت الخطبة ليلحق الناس،
وصلاة العيد تؤدي بغير جماعة، هذا قول، وفي الوجه الثاني نظر ظاهر، كما لا
يخفى، واستدل بعضهم على وجوب تقديمها في الجُمُعَةِ بقوله تعالى: ﴿فَإِذَا
فُضِّيتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ [الجمعة: 10]، لما يعلم منه أنه ليس صلاتها جلوس
لا للخطبة ولا لغيرها، قَالَ الكُرْمَانِيُّ: فإن قلت كيف جاز لمروان تغيير السنة،
قلت تقديم الصلاة في العيد ليس واجباً في تركه، وقال ابن بطال: أنه ليس تغييراً
للسنة لما فعل رسول الله ﷺ مثله في الجُمُعَةِ، ولأن المجتهد قد يؤدي اجتهاده
إلى ترك الأولى إذا كان فيه مصلحة انتهى.

وقال العَيْنِيُّ: حمل أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعل النَّبِيِّ ﷺ على التعيين
وحمله مروان على الأولوية، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغيير حال
الناس، فرأى أن المحافظة على أصل السنة، وهو استماع الخطبة أولى من
المحافظة على هيئة فيها ليست من شرطها، ومذهب الشافعية على ما ذكره
القسطلاني أنه لو خطب قبلها لم يعتد بها رأساً، قالوا: وأما فعل مروان بن
الحكم من تقديم الخطبة، فقد أنكره عليه أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا يخالف
ما قاله الكُرْمَانِيُّ من أن أصحابنا اتفقوا على صحة الصلاة بعد الخطبة، لكنه
يكون تاركاً للسنة، والله أعلم.

وفي الحديث أَيُّضًا: بنيان المنبر في الصحراء، وإنما اختاروا أن يكون
باللبن والطين، لا من الخشب، لكونه يترك بالصحراء في غير حرز، فلا يخاف
عليه من النقل، بخلاف منابر الجوامع .

وفيه أَيُّضًا: إخراج المنبر إلى المصلى في الأعياد، قياساً على البناء، وعن
بعضهم لا بأس بإخراج المنبر، وعن بعضهم أنه يكره بنيانه في الجبانة، ويخطب

قائماً أو على دابته، وعن أشهب إخراج المنبر في العيدين واسع، وعن مالك لا يخرج فيهما من شأنه أنه يخطب إلى جانبه، وإنما يخطب على المنبر الخلفاء، وفيه أيضاً مواجهة للناس، وأنهم بين يديه.

وفيه: البروز إلى المصلى والخروج إليه، لأجل صلاة العيد، وأن ذلك أفضل من صلاتها في المسجد، لمواظبته ﷺ على ذلك مع فضل مسجده، وهذا مذهب الحنفية، وقال المالكية والحنابلة: يسن في الصحراء إلا بمكة، فبالمسجد الحرام لسعته، وقالت الشافعية: وفعلها في المسجد الحرام والمسجد الأقصى أفضل من الصحراء تبعاً للسلف، ولشرفهما، ولسهولة الحضور فيهما ولو سعتهما.

وقال الشافعي في الأم: بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج في العيدين إلى المصلى بالمدينة، وكذا من بعده إلا من عذر مطر ونحوه، وكذا عامة أهل البلدان إلا مكة، شرفها الله تعالى، وفعلها في سائر المساجد إنه اتسعت، وحصل مطر ونحوه كثلج أولى لشرفها، ولسهولة الحضور فيها، وإن ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيها للمشقة بالزحام، وإذا خرج إلى الصحراء استخلف في المسجد من يصلي بالضعفاء كالشيوخ والمرضى، ومن معهم من الأقرباء، لأن علياً رضي الله عنه استخلف أبا مسعود الأنصاري في ذلك، رواه الشافعي.

وفي الحديث أيضاً: جواز حلف العالم على صدق ما يخبر به والمباحثة في الأحكام.

وفيه أيضاً: جواز عمل العالم، بخلاف الأولى، لأن أبا سعيد رضي الله عنه حضر الخطبة، ولم ينصرف ويستدل به على أن البداءة بالصلاة فيها ليست بشرط لصحتها.

وفيه أيضاً: وعظ الإمام في صلاة العيد ووصيته وتخويفه على عواقب الأمور.

وفيه أيضاً: أن الزمان قد تغير في زمن مروان.

تنبيه:

وقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب، قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل، فقال الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد

ترك ما هنالك، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أما هذا فقد قضى ما عليه، وهذا ظاهر في أنه غير أبي سعيد، ويمكن أن يقال إنه يحتمل أن يكون هو أبا مسعود، والذي وقع في رواية عبد الرزاق أنه كان معهما، ويحتمل تعدد القصة، والله أعلم.

ثم إن ما في الصحيحين، يدل على أن أول من قدم الخطبة على الصلاة هو مروان.

وقيل: هو معاوية، رواه عبد الرزاق، وحكاه القاضي عياض.

وقيل: زياد بالبصرة في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حكاه القاضي عياض أيضًا، والظاهر أن مروان وزيادا فعلا ذلك تبعًا لمعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لأن كلاً منهما كان عاملاً له.

وقيل: بل سبقه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ الْأَعْيُنِيُّ: وليس له أصل، لكن قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: روى ابن المنذر بإسناد صحيح إلى الحسن البصري أنه، أي: عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رأى أن ناساً لم يدركوا الصلاة، فصار يقدم الخطبة، وهذه العلة غير العلة التي أعمل بها مروان، لأنه راعى مصلحتهم لاستماع الخطبة، لكن قيل إنهم كانوا في زمنه يتعهدون ترك سماع خطبته، لما فيها، من سب من لا يستحق السب والإفراط في مدح بعض الناس، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه، وأما عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فراعى مصلحة إدراكهم الصلاة على أنه يحتمل أن يكون عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فعل ذلك أحياناً بخلاف مروان، فهو واظب على ذلك فنسب إليه.

وقيل: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبه بإسناد صحيح، لكن يعارضه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في الباب الذي يلي الباب الآتي، وكذا حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور فيه أيضًا، وهما أصح.

وقد قيل إن الخطبة إذا قدمت على الصلاة، فهي كالسنة الراتبه بعد الفريضة إذا قدمت عليها، لكن لو لم يعد الخطبة لم تلزمه إعادة ولا كفارة، وقالت المالكية: إن كان قريباً أمر بالإعادة، وإن بعد فوات، والله أعلم.

7 - باب الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ

957 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

958 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ،

7 - باب الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى الْعِيدِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ

(باب الْمَشْيِ وَالرُّكُوبِ إِلَى) صلاة (الْعِيدِ وَ) تقديم الصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ (بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ) وسقط في رواية قوله والصلاة قبل الخطبة إلخ.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) ابن عبد الله أبو إسحاق الحزامي بكسر الحاء المهملة وبالزاي المخففة أبو حمزة، وليس هو بأخي يزيد بن عياض، وليس بينهما قرابة، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ)، هو ابنُ عِيَاضٍ، كما في رواية، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير، هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عَنْهُمَا، ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون، وشيخ المؤلف من أفرادهِ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي) عيد (الأَضْحَى)، (وَ) عيد (الفِطْرِ)، وفي رواية: في الفطر والأضحى، (ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ) ومطابقة هذا الحديث للجزء الثاني من الترجمة، وهو الصلاة قبل الخطبة، فإن للترجمة ثلاثة أجزاء:

الأول: صفة التوجه إلى العيد.

والثاني: تأخير الخطبة عن الصلاة.

والثالث: ترك النداء فيها، وقد مرَّ آنفاً ما يتعلق بهذا الحديث.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد التميمي الفراء، أبو إسحاق الرازي، يعرف بالصغير، (قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (هِشَامٌ)، هو ابن يوسف

(1) طرفه 963 - تحفة . 7805 أخرجه مسلم في أوائل كتاب صلاة العيدين رقم (888).

أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ» (1).

959 - قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ (2) فِي أَوَّلِ مَا بُيِعَ لَهُ «إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ، إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ» (3).

أبو عبد الرحمن الصنعاني اليماني قاضيا، مات سنة سبع وتسعين ومائة باليمن. (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (أَخْبَرَهُمْ) أي: هشامًا ومن معه، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ)، أي: عطاء: (سَمِعْتُهُ) أي: جابرًا (يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ) عيد (الْفِطْرِ) إلى المصلى، (فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، قَالَ)، أي: ابن جريج بالإسناد السابق.

(وَأَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَطَاءٌ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ) هو عبد الله بن الزبير (فِي أَوَّلِ مَا بُيِعَ لَهُ) أي: لابن الزبير بالخلافة، وكان ذلك في سنة أربع وستين، عقب موت يزيد بن معاوية.

(إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ) على صيغة المجهول من التأذين، أي: لم يكن يؤذن في زمن النَّبِيِّ ﷺ والضمير في أنه، وفي لم يكن للشأن.

(بِالصَّلَاةِ يَوْمَ) عيد (الْفِطْرِ، إِنَّمَا الْخُطْبَةُ بَعْدَ الصَّلَاةِ) كذا في رواية الأكثرين وفي رواية إنما بدون الواو، ويروى، وإما بدل، وإنما وقيل إنه تصحيف، وأجيب بأنه لا وجه لادعاء تصحيفه مع صحة معناه إذا ثبتت الرواية، قَالَ ابن جريج بالإسناد السابق أيضًا.

(1) طرفاه 961، 978 - تحفة 2449. أخرجه مسلم في أوائل كتاب صلاة العيدين رقم (888).
(2) لأنه صغير السن، فإن ابن الزبير رضي الله عنه أول مولود في الإسلام بعد الهجرة، ولد في السنة الأولى من الهجرة على المشهور، وقال الواقدي ومن تبعه: ولد في شوال سنة اثنتين من الهجرة، وولد ابن عباس رضي الله عنه وبنو هاشم في الشعب قبل الهجرة بثلاث، وقيل بخمس، قال الحافظ في الإصابة: والأول أثبت، وفي الصحيح عن ابن عباس قبض النبي ﷺ وأنا ختين، وفي رواية: كانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك، أهد فيكون محتملاً عند وفاته ﷺ، وابن الزبير كان إذا كان ابن عشر أو تسع، وعلى القول المرحوح في ولادتهما كان ابن عباس رضي الله عنه أسن منه بسبع سنين.

(3) تحفة 5920.

960 - وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَا: «لَمْ يَكُنْ يُؤَذَّنُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى»⁽¹⁾.

961 - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ، فَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَّرَهُنَّ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ بِلَالٍ، وَبِلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءَ صَدَقَةً» قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ: أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ فَيَذَكَّرَهُنَّ حِينَ يَفْرُغُ؟ قَالَ: «إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ

(وَأَخْبَرَنِي عَطَاءٌ) أَيْضًا، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (قَالَا: لَمْ يَكُنْ يُؤَذَّنُ) بفتح الذال (يَوْمَ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمَ الْأَضْحَى) فِي زَمَنِهِ ﷺ، وَفِي رَوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ لَابْنِ الزَّبِيرِ: لَا تَوَذَّنْ لَهَا، وَلَا تَقُمْ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

(و) بِالْإِسْنَادِ السَّابِقِ أَيْضًا (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ): أَي: عَطَاءٌ (سَمِعْتُهُ) أَي: جَابِرًا، (يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ) وَفِي نَسْخَةٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ (قَامَ فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ) يَوْمَ الْعِيدِ، (ثُمَّ خَطَبَ النَّاسَ بَعْدَ) أَي: بَعْدَ الصَّلَاةِ، (فَلَمَّا فَرَغَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ) مِنَ الْخُطْبَةِ (نَزَلَ)، فَإِنْ قِيلَ قَدْ سَبَقَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ فِي الْمَصَلَى عَلَى الْأَرْضِ، وَقَوْلُهُ هُنَا نَزَلَ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ، فَالْجَوَابُ أَنَّ النُّزُولَ هُنَا بِمَعْنَى انْتَقَلَ، فَافْهَمْ.

(فَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَّرَهُنَّ) بِالتَّشْدِيدِ مِنَ التَّذْكِيرِ، أَي: وَعَظَّهِنَّ وَخَوَّفَهُنَّ بِعَوَاقِبِ أُمُورِهِنَّ (وَهُوَ) أَي: وَالْحَالُ أَنَّهُ ﷺ (يَتَوَكَّأُ) أَي: يَعْتَمِدُ (عَلَى يَدِ بِلَالٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَبِلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ) جُمْلَةً حَالِيَةً أَيْضًا (يُلْقِي) بِضَمِّ الْمَثْنَةِ التَّحْتِيةِ مِنَ الْإِلْقَاءِ، أَي: يَرْمِي (فِيهِ النِّسَاءَ صَدَقَةً) قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: (قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَتَرَى) بِفَتْحِ الْمَثْنَةِ الْفَوْقِيَّةِ، (حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ: أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ) مَفْعُولُ أَوَّلِ لِلرُّوْيَةِ، وَقَوْلُهُ: حَقًّا مَفْعُولُ ثَانٍ لَهُ قَدَمٌ عَلَيْهِ الْإِهْتِمَامُ.

(فَيَذَكَّرَهُنَّ حِينَ يَفْرُغُ؟) مِنَ الْخُطْبَةِ، (قَالَ) عَطَاءٌ: (إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ) أَي: عَلَى الْأُئِمَّةِ بِقَرِينَةِ ذِكْرِ الْإِمَامِ.

وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يَفْعَلُوا⁽¹⁾.

(وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يَفْعَلُوا) كلمة ما إما نافية، وإما استفهامية، ومطابقة الحديث للترجمة إما للجزء الثاني والثالث، فظاهرة، لأن قوله فبدأ بالصلاة قبل الخطبة، وكذا قوله قام فبدأ بالصلاة، ثم خطب الناس، يدل صريحاً على أن الصلاة قبل الخطبة، وقوله: لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر ولا يوم الأضحى، يدل أيضاً على أن لا أذان ولا إقامة، فافهم، وأما للجزء الأول فغير ظاهرة حتى قال ابن التين ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب.

وأجيب: بأن عدم التعرض للمشي والركوب مشعر بتسوية كل منهما، وأن لا مزية لأحدهما على الآخر، ويحتمل أن يكون المؤلف استنبط من قوله وهو يتوكأ على يد بلال مشروعية الركوب في صلاة العيد لمن احتاج إليه بجامع الارتفاع بكل منهما، ففي كل من التوكؤ والركوب ارتفاع، وإن كان الركوب أبلى في ذلك، فكأنه يقول الأولى المشي للمتواضع حتى يحتاج إلى الركوب، كما خطب ﷺ قائماً على قدميه، فلما تعب توكأ على يد بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي الحديث: الخروج إلى المصلى، وقد تقدم تفصيله.

وفيه أيضاً: أن الصلاة قبل الخطبة، وأجمع عليه العلماء قديماً وحديثاً إلا ما كان من بني أمية، وقد تقدم أيضاً، وسيجيء أيضاً.

وفيه أيضاً: أنه لا أذان لصلاة العيدين ولا إقامة، وقد روى مسلم من حديث جابر بن سمرة، قَالَ: صليت مع رسول الله ﷺ العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة، وروى أبو داود من حديث طاوس عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ صلى العيد بلا أذان، وأبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، وأخرجه ابن ماجة أيضاً.

وروى البزار من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيَّ ﷺ صلى العيد بغير إذن ولا إقامة، وروى الطبراني في الأوسط من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ صلى في يوم الأضحى بغير أذان ولا إقامة.

وروى الطبراني في الكبير من حديث مُحَمَّد بن عبيد الله بن رافع، عَنْ أَبِيهِ، عن جده: أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً يصلي بغير أذان ولا

(1) طرفاه 958، 978 - تحفة 2456. أخرجه مسلم في أوائل كتاب صلاة العيدين رقم (888).

إقامة، وقال ابن أبي شيبه: حَدَّثَنَا ابن مهدي عن سماك، قَالَ: رأيت المغيرة بن شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والضحاك وزياد، يصلون يوم الفطر والأضحى بلا أذان ولا إقامة، وعن مكحول أنه كان يقول ليس في العيدين أذان ولا إقامة، وكذا قَالَ عكرمة وإبراهيم وأبو وائل.

وقال الشَّافِعِيُّ والحكم: هو بدعة، وقال مُحَمَّدٌ محدث، ويسند صحيح عن ابن المسيب أول من أحدثه معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزاد الشَّافِعِيُّ في روايته فأخذ به الحجاج حين مر على المدينة، وقال ابن إدريس عن حصين أول من أذن في العيد زياد، وفي الواضحة لابن حبيب: أول من فعله هشام، وقال الداوودي: مروان، وقيل عبد الله بن الزبير، رواه ابن المنذر، وعند مسلم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة، ولا شيء، فاستدل المالكية والجمهور بقوله ولا إقامة ولا شيء على أنه لا يقال قبلها الصلاة جامعة، ولا الصلاة.

وعند الشَّافِعِيِّ: ومن تبعه ينادى لها الصلاة جامعة، بنصب الأولى على الإغراء، ونصب الثاني على الحال، واحتجوا بما روى الشَّافِعِيُّ عن الزُّهْرِيِّ، قَالَ: كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن في العيدين بأن يقول الصلاة جامعة، وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف لثبوته فيها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فليتوقَّ ألفاظ الأذان كلها أو بعضها، فلو أذن أو أقام كره له، كما نص عليه في الأم، وفي شرح الترمذي للحافظ زين الدين، قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحب أن يأمر الإمام المؤذن أن يقول في الأعياد وما جمع الناس من الصلاة الصلاة جامعة أو الصلاة، فإن قَالَ هلموا إلى الصلاة لم نكرهه، وإن قَالَ حي على الصلاة فلا بأس.

ونقل الماوردي في الحاوي، عن الشَّافِعِيِّ أنه قَالَ: فإن قَالَ هلموا إلى الصلاة أوحى على الصلاة، أو قد قامت الصلاة كرهنا له ذلك وأجزأه، وحكى ابن الرفعة عن القاضي حسين أنه يقول الصلاة الصلاة ولا يقول جامعة.

وفي الحديث أَيُّضًا: الأمر بالصدقة للنساء وخصهن بذلك في قول بعض العلماء لقوله ﷺ: «رأيتكن أكثر أهل النار»، وأما المشي إلى العيد، ففي

8 - باب الخُطْبَةِ بَعْدَ الْعِيدِ

962 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،

التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ السَّنَةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَعَنْدَ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَيَرْجِعُ مَاشِيًا، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَعَنْدَ الْبَزَارِ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَيَرْجِعُ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لضعفها، وَاسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثٍ: إِذَا أُتِمَّتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتُوها وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ وَأَتُوها وَأَنْتُمْ تَمْشَوْنَ، قَالُوا: وَلَا بِأَسْ بَرَكُوبِ الْعَاجِزِ لِلْعَذْرِ، وَكَذَا الرَّاجِعِ مِنْهَا، وَلَوْ كَانَ قَادِرًا مَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ لَانْقِضَاءِ الْعِبَادَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

8 - باب الخُطْبَةِ بَعْدَ الْعِيدِ

(باب الخُطْبَةِ بَعْدَ) صَلَاةِ (الْعِيدِ) كَوْنِ الْخُطْبَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ، قَدْ عَلِمَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَكَذَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابِ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصَلَّى بِغَيْرِ مَنْبَرٍ، وَلَعَلَّهُ أَعَادَهُ لِمَزِيدِ الْإِعْتِنَاءِ بِهِ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي بَعْضِهَا تَصْرِيحٌ بِهِ، لَكِنَّهُ بِطَرِيقِ التَّبْعَةِ، وَالَّذِي يَذْكُرُ بِطَرِيقِ التَّبْعَةِ لَا يَكُونُ مِثْلَ الَّذِي يَذْكُرُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَهَذَا مِمَّا يَرْجَحُ رَوَايَةَ سَقُوطِهَا فِي التَّرْجُمَةِ السَّابِقَةِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ بَفَتْحِ الْمِيمِ الشَّيْبَانِيِّ النَّبِيلِ الْبَصْرِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ) عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِسْلَامِ ابْنُ يَتَّاقِ بَفَتْحِ الْمِثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ قَافٍ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابٍ مِنْ بَدَأُ فِي كِتَابِ الْغُسْلِ، (عَنْ طَاوُسٍ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرَجَالَ هَذَا الْإِسْنَادِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَمَكِّيٍّ وَيَمَانِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مُتَنَّهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ.

قَالَ: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ»⁽¹⁾.

963 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ»⁽²⁾.

964 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ الْفِطْرِ رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ

(قَالَ: «شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ» (وقد تقدم الكلام في ذلك.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدورقي أبو يوسف، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير، ابن عمر بن حفص العمري، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ) وأخرجه مسلم أيضًا.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي، بمعجمة ثم مهملة البصري، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ) بفتح العين المهملة في الأول، وبالمثلثة في الثاني الأنصاري الكوفي، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الأسدي، مولا هم الكوفي المقتول بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ) عيد (الْفِطْرِ رَكْعَتَيْنِ)، لا أربعًا.

(لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا) تطوعًا، وحكمة ذلك تأتي إن شاء الله تعالى.

(ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ) لكونه رآهن أكثر أهل النار.

(فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ) الصدقة في ثوب بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(1) أطرافه 98، 863، 964، 975، 977، 979، 989، 1431، 1449، 4895، 5249،

5880، 5881، 5883، 7325 - تحفة 5698.

(2) طرفه 957 - تحفة 7823.

تُلْقِي الْمَرْأَةُ خُرْصَهَا وَسِخَابَهَا»⁽¹⁾.

(تُلْقِي الْمَرْأَةُ) فائدة التكرار فيه الإبهام والتوضيح، لأن الشيء إذا ذكر أولاً مجملاً ثم مفصلاً كان أوقع في القلوب، لأنه يكون علمين: علم إجمالي، وعلم تفصيلي، فالعلمان خير من علم واحد.

(خُرْصَهَا) بضم الخاء المعجمة، وقد تكسر القرط بحبة واحدة، وقيل هي الحلقة من الذهب أو الفضة، والجمع الخرصة، وفي الصحاح: الخرص بالضم والكسر والجمع الخرصان، (و) تلقي (سِخَابَهَا) بكسر السين وبالخاء المعجمة الخفيفة، وبعد الألف موحدة قلادة تتخذ من طيب وغيره، ليس فيها من الجواهر شيء وربما تعمل من خرزات أو نوى الزيتون والجمع سخب مثل كتاب وكتب، وقال ابن سيدة: هي قلادة تتخذ من قرنفل ومسك ومحلب، وفي الجامع للقرزاز، ويكون من الطيب والجوهر والخرز، وقيل: هو خيط فيه خرز، وسمي سخاباً لصوت خرزه عند الحركة مأخوذ من السخب، وهو اختلاط الأصوات، يقال بالصاد وبالسين، وفي الحديث أن صلاة العيد ركعتان، قَالَ ابن بزيمة: انعقد الإجماع على أن صلاة العيد ركعتان لا أكثر إلا ما روي عن علي أنها تصلى في الجامع أربعاً، وفي المصلى ركعتين، وهو مخالف لما انعقد عليه الإجماع، وفيه أيضاً أن لا تنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها، وقد اختلف العلماء فيه، فذهب أَبُو حَنِيفَةَ والثوري يجوز التنفل بعد صلاة العيد ولا يتنفل قبلها، وقال الشَّافِعِيُّ: يتنفل قبلها وبعدها.

وروى ابن وهب وأشهب عن مالك: لا يتنفل قبلها ويباح بعدها، وفي البدرية يجوز في بيته، وعن ابن حبيب، قَالَ قوم هي سبحة ذلك اليوم يقتصر عليها إلى الزوال، قَالَ: وهو أحب إلي، وفي الذخيرة ليس قبل العيد صلاة، كذا ذكر مُحَمَّد بن الحسن في الأصل وإن شاء تطوع قبل الشروع في الخطبة، يعني: ليس قبلها صلاة مسنونة، لا أنها تكره إلا أن الكرخي نص على الكراهة قبل العيد، حيث قَالَ يكره لمن حضر المصلى التنفل قبل صلاة العيد، وفي بعض شروح الهداية كان مُحَمَّد بن مقاتل المروزي يقول: لا بأس بصلاة الضحى قبل الخروج

(1) أطرافه 98، 863، 962، 975، 977، 979، 989، 1431، 1449، 4895، 5249،

5558. تحفة 7325، 5883، 5881، 5880.

إلى المصلى، وإنما تكره في الجبانة، وعامة المشايخ على الكراهة مطلقاً.

وعن علي وابن مسعود وجابر وابن أبي أوفى رضي الله عنهم: أنهم كانوا لا يرونها قبل ولا بعد، وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما، وكذا قول مسروق والشعبي والضحاك وسالم والقاسم والزهري ومعمرو وابن جريج وأحمد رحمهم الله، وقال أنس رضي الله عنه والحسن وسعيد بن أبي الحسن وابن زيد وعروة والشافعي يصلي قبلها وبعدها وزاد ابن أبي شيبه أبا الشعثاء وأبا برزة الأسلمي ومكحولاً والأسود وصفوان بن محرز ورجالاً من الصحابة رضي الله عنهم، وهو قول الشافعي في غير الإمام، وقال أبو مسعود البدر لا يصلي قبلها ويصلي بعدها، وهو قول علقمة والأسود والثوري والنخعي والأوزاعي وابن أبي ليلى، قال الترمذي بعد أن أخرج حديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور والعمل عليه عند بعض أهل بيت النبي ﷺ وغيرهم، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق، وقد رأى طائفة من أهل العلم الصلاة بعد صلاة العيد وقبلها من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، والقول الأول أصح، ولما روى الترمذي حديث ابن عباس رضي الله عنهما هذا قال وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأبي سعيد، أما حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، فأخرجه ابن ماجة عنه أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها، وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه فقد أخرجه ابن ماجة أيضاً عنه، قال: كان النبي ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين، قال العيني: وفي الباب أيضاً عن علي بن أبي طالب وأبي مسعود وكعب بن عجرة، وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهم، أما حديث علي رضي الله عنه فعند البزار في حديث طويل.

وفيه: أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها فمن شاء فعل ومن شاء ترك.

وأما حديث أبي مسعود رضي الله عنه، فعند الطبراني في الكبير عنه، قال: ليس من السنة الصلاة قبل خروج الإمام يوم العيد.

وأما حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه فعند الطبراني أيضاً.

وفيه: أن هاتين الركعتين سبحة هذا اليوم.

وفي الحديث أيضاً: إتيانه ﷺ النساء بعد خطبته وأمرهن بالصدقة.

965 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ

الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ،
 وفيه: استحباب عظمتهم وتذكيرهن الآخرة، وحثهن على الصدقة، وهو إذا

لم يترتب عليه مفسدة وخوف على الواعظ والموعوظ أو غيرهما .

وفيه أيضًا: أن صدقة التطوع لا تحتاج إلى إيجاب وقبول، بل يكفي فيها المعاطاة لأنهن ألقين الصدقة في ثوب بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من غير كلام منهن، ولا من بلال ولا من غيره، وهو الصحيح من مذهب الشَّافِعِيِّ، وأكثر العراقيين قالوا يفتقر إلى الإيجاب والقبول باللفظ كالهبة .

وفيه أيضًا: جواز خروج النساء إلى العيدين، واختلف السلف في ذلك فرأى جماعة ذلك حقًا عليهن منهم أَبُو بَكْرٍ وَعَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ وغيرهم رضي الله عنهم، وقال أبو قلابة قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت الكواعب تخرج لرسول الله ﷺ في الفطر والأضحى، وكان علقمة والأسود يخرجان نساءهما في العيد ويمنعانهم في الجمعة، وروى ابن نافع عن مالك أنه لا بأس أن تخرج النساء إلى العيدين والجمعة، وليس بواجب، ومنهم من منعهن ذلك منهم عروة والقاسم والنخعي ويحيى الأنصاري وأبو يوسف وأجازهُ أَبُو حَنِيفَةَ مرة، ومنعه أخرى، وقول من رأى خروجهن أصح لشهادة السنة الثانية له، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: الغالب في هذا الزمان الفتنة والفساد، فينبغي من ذلك مُطْلَقًا .

وفيه أيضًا: أن النساء إذا حضرن صلاة الرجال ومجامعهم يكن بمعزل عنهم خوفا من الفتنة والفساد .

وفيه أيضًا: جواز صدقة المرأة من مالها، وعن مالك لا يجوز الزيادة على ثلث مالها إلا برضى زوجها، والله أعلم.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إن أمر النساء بالصدقة كان بعد الخطبة، فكأنه جعل من تنمة الخطبة، وقد أخرجه المؤلف في الزكاة واللباس أيضًا، وأخرجه مسلم، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الصلاة أيضًا.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (قَالَ: حَدَّثَنَا زَيْدٌ) بضم الزاي وفتح الموحدة مصغرا، هو ابن الحارث الياامي بالمشناة التحتية، (قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عامر بن شراحيل (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ)

قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ، فَقَالَ: «اجْعَلْهُ مَكَانَهُ وَلَكِنْ تُوفِي أَوْ تَجْزِي عَنِ أَحَدٍ بَعْدَكَ»⁽¹⁾.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) فِي خُطْبَتِهِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْعِيدَ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ) بِهِ (فِي يَوْمِنَا هَذَا) يَوْمَ عِيدِ الْأَضْحَى (أَنْ نُصَلِّيَ) الصَّلَاةَ الَّتِي قَدَّمْنَا فَعَلَهَا، فَعَبَّرَ بِالْمُسْتَقْبَلِ عَنِ الْمَاضِي، وَكَذَا الْحَالُ فِي عِيدِ الْفِطْرِ فِي الصَّلَاةِ. (ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرَ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى السَّابِقِ، وَالتَّعْقِيبُ بِشَمٍّ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ تَخْلُلِ أَمْرٍ آخَرَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

(فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ) أَيِ: الْبَدْءَ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ الرَّجُوعَ وَالنَّحْرَ، (فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ نَحَرَ قَبْلَ الصَّلَاةِ) إِبْلًا أَوْ ذَبْحَ غَيْرِهَا، إِذَ الْمَشْهُورُ أَنَّ النَّحْرَ فِي الْإِبِلِ وَالذَّبْحَ فِي غَيْرِهِ، وَقَدْ يَطْلُقُ النَّحْرَ عَلَى الذَّبْحِ، لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا يَحْصُلُ بِهِ إِنْهَارُ الدَّمِ. (فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ قَدَّمَهُ لِأَهْلِهِ، لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ) فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو بُرْدَةَ) بِضَمِّ الْمَوْحِدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ (ابْنُ نِيَارٍ) بِكَسْرِ النُّونِ وَتَخْفِيفِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَبَحْتُ) أَيِ: شَاتِي قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ) أَيِ: مَعَزُ ذُو سَنْتَيْنِ، هِيَ (خَيْرٌ) لِسَمْنِهَا وَطَيِّبِ لَحْمِهَا وَكَثْرَةِ ثَمَنِهَا (مِنْ مُسِنَّةٍ) أَيِ: ثْنِيَّةٍ مِنَ الْمَعَزِ ذِي سَنْتَيْنِ، هِيَ خَيْرٌ لِسَمْنِهَا وَطَيِّبِ لَحْمِهَا وَكَثْرَةِ ثَمَنِهَا مِنْ مُسِنَّةٍ، أَيِ: ثْنِيَّةٍ مِنَ الْمَعَزِ ذِي سَنْتَيْنِ.

(فَقَالَ) ﷺ، وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ: (اجْعَلْهُ مَكَانَهُ) بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرَيْنِ مَعَ أَنَّهُمَا رَاجِعَانِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ بِاعْتِبَارِ الْمَذْبُوحِ.

(وَلَكِنْ تُوفِي) بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ سُكُونِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْفَاءِ مُخَفَّفَةً، وَضَبْطُهُ الْبَرْمَاوِيُّ وَغَيْرُهُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ (أَوْ) قَالَ لَنْ: (تَجْزِي) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ ثَالِثِهِ، وَلَيْسَ تَجْزِي هَهُنَا مَهْمُوزًا، لِأَنَّ الْمَهْمُوزَ لَا يَسْتَعْمَلُ مَعَهُ عَن، أَيِ: لَنْ تَكْفِي جَذَعَةً (عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ) أَيِ: غَيْرِكَ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ

(1) أطرافه 951، 955، 968، 976، 983، 5545، 5556، 5557، 5560، 5563، 6673

9 - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ⁽¹⁾

تخصيص لعين من الأعيان بحكم مفرد، وليس من باب النسخ، فإن النسخ إنما يقع للأمة عامة، غير خاصة لبعضهم، وللنبي ﷺ أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام، فإنه ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

9 - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَالْحَرَمِ

(باب مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السَّلَاحِ فِي الْعِيدِ وَ) أرض (الحَرَمِ) اعترض بأن هذه الترجمة تخالف الترجمة التي هي قوله باب الحراب والدرق يوم العيد، وبيان ذلك أن تلك الترجمة تدل على الإباحة والندب لدلالة حديثها عليها، وهذه الترجمة تدل على الكراهة والتحريم لقول عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الحديث الذي يأتي، وأجيب بأن حديث الترجمة الأولى محمول على من حملها بالتحفظ عن إصابة أحد من الناس وإيصال الأذى إلى أحد، وللتدرب والإدمان لأجل الجهاد.

(1) قال الحافظ: هذه الترجمة تخالف في الظاهر الترجمة المتقدمة، وهي «باب الحراب والدرق يوم العيد» لأن تلك دائرة بين الإباحة والندب على ما دل عليه حديثها، وهذه دائرة بين الكراهة والتحريم لقول ابن عمر: في يوم لا يحل فيه حمل السلاح، ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها بالدرية، وعهدت منه السلامة من إيذاء أحد من الناس بها، وحمل الحالة الثانية على وقوعها ممن حملها بطراً وأشراً ولم يتحفظ حال حملها وتجريدها من إصابتها أحداً من الناس، ولا سيما عند المزاحمة أو فقي المسالك الضيقة، اهـ. وهكذا قال العيني مؤكداً وموضحاً للاعتراض والجواب إذ قال: هذا باب في بيان الذي يكره من حمل السلاح، ومن بيانية، اعتراض بأن هذه الترجمة تخالف الترجمة؛ يعني: السابقة، ثم قال بعد توضيح الاعتراض: وأجيب: بأن حديث الترجمة الأولى يدل على وقوعها ممن حملها بالتحفظ إلى آخر ما قال نحو كلام الحافظ، وتبعهما القسطلاني مختصراً، وما يظهر لهذا المبتلى بالسيئات غفر الله له أن لا تخالف في الترجمتين أصلاً، ولا تعلق لإحداهما بالأخرى فالغرض من الأولى: اللعب بها يوم العيد، ولا تعلق لها بالمصلى والصلاة، وغرض هذه الترجمة أخذ السلاح معه في المصلى لصلاة العيد، ولذا ترجم أولاً بيوم العيد وهانها بحملها في العيد؛ أي: في المصلى، ويشير إليه قول الحسن: نهوا أن يحملوا إلخ ويؤيده ما قال الحافظ: روى ابن ماجة بإسناد ضعيف عن ابن عباس، أن النبي ﷺ، نهى أن يلبس في بلاد الإسلام في العيدين؛ إلا أن يكونوا بحضرة العدو وهذا الموصول يوضح مراد الحسن وهو يوضح الترجمة.

وَقَالَ الْحَسَنُ: «نُهُوا أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا».

966 - حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى أَبُو السُّكَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سِنَانُ الرُّمَحِ فِي أَخْمَصِ قَدَمِهِ،

وحديث هذه الترجمة محمول على قلة مبالاة حامله، وعدم احترازه عن إيصال الأذى إلى أحد، بل حمله إياه، بل لم يكن إلا بطراً وأشراً، ولا سيما عند مزاحمة الناس والمسالك الضيقة.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري: (نُهُوا) بضم النون وأصله نهىوا، استثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

(أَنْ يَحْمِلُوا السَّلَاحَ يَوْمَ عِيدٍ) خوفاً من إيصال الأذى إلى أحد، وفي نسخة يوم العيد (إِلَّا أَنْ يَخَافُوا عَدُوًّا) فيباح حمله للضرورة.

وروى ابن ماجة بإسناد ضعيف عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهى أن يلبس السلاح في دار الإسلام في العيدين، إلا أن يكونوا بحضرة العدو.

وروى مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، نهى النَّبِيَّ ﷺ أن يحمل السلاح بمكة، وروى عبد الرزاق بإسناد مرسل، قَالَ: نهى رسول الله ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد.

(حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى) ابن عمر الطائي الكوفي وكنيته (أَبُو السُّكَيْنِ) بضم السين المهملة وفتح الكاف وسكون المثناة التحتية، وفي آخره نون، وقد مر في أول كتاب التيمم، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ) بضم الميم، وبالحاء المهملة وكسر الراء وبالموحدة، هو عبد الرحمن بن مُحَمَّد، يكنى: أبا مُحَمَّد، مات سنة خمس وتسعين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ) بضم السين المهملة وسكون الواو وفتح القاف أَبُو بَكْرٍ الغنوي الكوفي التابعي الصغير العابد، أنفق مائة ألف درهم على إخوانه على ما ذكره الكَرْمَانِيُّ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حِينَ أَصَابَهُ سِنَانُ الرُّمَحِ فِي أَخْمَصِ قَدَمِهِ) بإسكان الخاء المعجمة وفتح الميم، وبالصاد المهملة، قال ثابت في كتاب خلق

فَلَزِقْتُ قَدَمُهُ بِالرَّكَابِ، فَزَلْتُ، فَتَزَعْتُهَا وَذَلِكَ بِمَنَى، فَبَلَغَ الْحَجَّاجَ فَجَعَلَ يَعُودُهُ، فَقَالَ الْحَجَّاجُ: لَوْ نَعَلَمُ مَنْ أَصَابَكَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَنْتَ أَصَبْتَنِي»

الإنسان، وفي القدم الأخمص، وهو حصر باطنها الذي يتجافى عن الأرض لا يصيبها إذا مشى الإنسان، وفي المحكم هو باطن القدم وما رق من أسفلها.

(فَلَزِقْتُ) بكسر الزاي (قَدَمُهُ بِالرَّكَابِ، فَزَلْتُ، فَتَزَعْتُهَا) أي: السنان، وأنت الضمير إما باعتبار السلاح لأنه مؤنث، وإما باعتبار أنها حديدة أو الضمير راجع إلى القدم، فيكون من باب القلب، كما يقال: أدخلت الخف في الرجل.

(وَذَلِكَ)، أي: وقوع الإصابة (بِمَنَى) وهو يصرف ويمنع سمي بها لأن الدماء تمنى فيها، أي: تراق، أو لأن جبريل عليه السلام لما أراد مفارقة آدم عليه السلام، قَالَ له تمن، فَقَالَ أتمنى الجنة، أو لتقدير الله تعالى فيها الشعائر من منى الله، أي: قدره.

(فَبَلَغَ الْحَجَّاجَ) أي: يوسف الثقفي، وكان إذاك أميراً على الحجاز، وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير بسنة، وكان عامل العراق عشرين سنة، وفعل فيها ما فعل من سفك الدماء والإلحاد في حرم الله وغير ذلك من المفساد، مات بواسطة سنة خمس وتسعين، ودفن بها، وعفي قبره، وأجري عليه الماء.

(فَجَعَلَ يَعُودُهُ) أي: يعود عبد الله بن عمر، وفي رواية: فجعل يعوده، وهو من أفعال المقاربة التي وضعت للدلالة على الشروع في العمل، ويعوده خبره، ويؤيد الرواية الأولى رواية الإسماعيلي، فأتاه يعوده، (فَقَالَ الْحَجَّاجُ) له: (لَوْ نَعَلَمُ) بنون المتكلم (مَنْ أَصَابَكَ) وفي رواية من أصابك، وجواب لو محذوف تقديره: لجازيناه أو عزرناه، ويدل عليه ما جاء في رواية ابن سعد عن أبي نعيم عن إسحاق بن سعيد، فَقَالَ فيه: لو نعلم من أصابك عاقبناه، وله من وجه آخر قَالَ: لو أعلم الذي أصابك لضربت عنقه، ويجوز أن تكون كلمة لو للتمني، فلا تحتاج إلى جواب، وأعلم أن الإصابة تستعمل متعدية إلى مفعول واحد، نحو أصابه سنان الرمح، وإلى مفعول نحو أصابتني سنانة.

(فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا للحجاج: («أَنْتَ أَصَبْتَنِي») نسب الفعل إليه، لأنه أمره، حكى الزبير في الأنساب أن عبد الملك لما كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شق عليه ذلك، فأمر رجلاً معه حربة، يقال

قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «حَمَلْتُ السَّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ، وَأَدْخَلْتُ السَّلَاحَ الْحَرَمَ وَلَمْ يَكُنِ السَّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ»⁽¹⁾.

إنها كانت مسمومة، فلصق ذلك الرجل به، فأمر الحربة على قدمه، فمرض منها أياماً، ثم مات، وذلك في سنة أربع وسبعين، وفي كتاب الصريفيني لما أنكر عبد الله على الحجاج نصب المنجنيق، يعني: على الكعبة، وقتل عبد الله بن الزبير أمر الحجاج بقتله، فضربه رجل من أهل الشام ضربة، فلما أتاه الحجاج يعود، قَالَ له عبد الله تقتلني، ثم تعودني، كفى الله حكماً بيني وبينك، وهذا صريح بأنه أمر بقتله وهو قاتله، ولهذا قَالَ عبد الله تقتلني ثم تعودني، وفيما حكاه الزبير في الأنساب الأمر بالقتل غير صريح.

وروى ابن سعد من وجه آخر أن الحجاج دخل على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يعود له لما أصيبت رجله، فَقَالَ له يا أبا عبد الرحمن، هل تدري من أصاب رجلك، قَالَ لا، قَالَ أما والله لو علمت من أصابك لقتلته، قَالَ: فأطرق ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فجعل لا يكلمه، ولا يلتفت إليه، فوثب كالمغضب، فيحتمل تعدد الواقعة وتعدد السؤال، فعبد الله عرض به أولاً، وصرح به ثانياً، وأعرض عنه ولم يتكلم بشيء ثالثاً.

(قَالَ)، أي: الحجاج: (وَكَيْفَ؟) أصبتك (قَالَ) ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا له: (حَمَلْتُ السَّلَاحَ)، أي: أمرت بحمله (فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ) وهو يوم العيد.

(وَأَدْخَلْتُ السَّلَاحَ الْحَرَمَ) المكي، وفي رواية في الحرم، (وَلَمْ يَكُنِ السَّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ) بضم المثناة التحتية على البناء للمفعول، وحاصله أنك حملت السلاح في غير زمانه ومكانه، فخالفت السنة من وجهين.

وفي الحديث: أن منى من الحرم.

وفيه: المنع من حمل السلاح في الحرم للأمن الذي جعله الله لجماعة المسلمين فيه بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آيِئًا﴾ [آل عمران: 97]، وحمل السلاح في المشاهد التي لا يحتاج إلى الحرب فيها مكروه لما يخشى فيها من

967 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَخَلَ الْحَجَّاجُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ: صَالِحٌ، فَقَالَ: مَنْ أَصَابَكَ؟ قَالَ: «أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السَّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَجِلُّ فِيهِ حَمْلُهُ» يَعْنِي: الْحَجَّاجُ (1).

الأذى والعقر عند تزاوج الناس، وقد قَالَ ﷺ للذي رآه يحمل: «أمسك بنصالها لا تعقرن بها مسلماً»، فإن خافوا عدوا فمباح حملها كما قَالَ الحسين، وقد أَبَاح الله تعالى حمل السلاح في الصلاة في الخوف.
وفيه أيضًا: أن قول الصحابي كان يفعل كذا على صيغة المجهول حكم منه برفعه، ورجال إسناد الحديث كوفيون.

وفيه: رواية تابعي عن تابعي، وشيخ المؤلف من أفراد.
(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ) أبو يعقوب، المسعودي الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنِي)، بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ) هو أخو خالد بن سعيد الأموي القرشي، مات سنة ست وسبعين ومائة، وأبوه سعيد بن عمرو القرشي الأموي، يكنى أبا عثمان، مر في باب الاستنجاء بالحجارة، (عَنْ أَبِيهِ) سعيد المذكور، (قَالَ: دَخَلَ الْحَجَّاجُ) ابن يوسف (عَلَى ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وَأَنَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ هُوَ؟ فَقَالَ: صَالِحٌ، فَقَالَ) أي: الحجاج.
وفي رواية: قَالَ: (مَنْ أَصَابَكَ؟ قَالَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحَمْلِ السَّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَجِلُّ فِيهِ حَمْلُهُ) وهو يوم العيد.
(يَعْنِي)، أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (الْحَجَّاجُ) نصب على المفعولية، وزاد الإسماعيلي في هذه الطريق، قال: لو عرفناه لعاقبناه.

قال: وذلك لأن الناس نفروا عشية ورجل من أصحاب الحجاج عارض حربته، فيضرب ظهر قدم ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأصبح وهنا منها ثم مات، وفي هذا الحديث تعريض بالحجاج حيث قَالَ أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ.
وفي الرواية المتقدمة تصريح بأنه الذي فعل ذلك، حيث قَالَ: أنت أصبتني، فتذكر، والله أعلم.

10 - بَابُ التَّبْكِيرِ إِلَى الْعِيدِ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ: «إِنْ كُنَّا فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ».

10 - بَابُ التَّبْكِيرِ إِلَى الْعِيدِ

(بَابُ التَّبْكِيرِ) بتقديم الموحدة على الكاف من بكر، إذا بادر وأسرع، وفي رواية المستملي: التكبير بتقديم الكاف على الموحدة، قيل: وهو تحريف.

لِلْعِيدِ أَي: لصلاة العيد، وفي رواية: (إِلَى الْعِيدِ).

(وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ) بضم الموحدة وسكون المهملة، وفي آخره راء أبو صفوان السلمي المازني الصحابي ابن الصحابي، مات بحمص، فجاءه هو يتوضأ سنة ثمان وثمانين، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام، وهو ممن صلى إلى القبلتين.

(إِنْ كُنَّا) كلمة أن ههنا هي المخففة من الثقيلة، وأصله أنه بضمير الثاني، وفي رواية: إنا كنا (فَرَعْنَا فِي هَذِهِ السَّاعَةِ) وفي رواية أحمد إن كنا مع النَّبِيِّ ﷺ قد فرغنا، فصرح برفعه وأثبت كلمة قد، وهي ساقطة في رواية الْبُخَارِيِّ عند الْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ والعيني، نعم في كلام البرماوي والزرکشي ما يدل على ثبوتها، ولا مانع من ثبوتها في بعض الأصول تبعاً لأصل التعليق عند أحمد، كما سيأتي، لكنهما حكيا أن الصواب لقد فرغنا بإثبات اللام الفارقة.

وتعقبه البدر الدماميني: بأنها إنما تكون لازمة عند خوف اللبس، قَالَ ابن مالك: فَإِنْ أَمِنَ اللِّبْسَ لَمْ تَلْزَمْ كَقِرَاءَةِ أَبِي رَجَاءٍ، وَأَنْ كُلَّ ذَلِكَ لِمَا مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، بِكسر اللام، ومنه: أَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ التَّيْمَنَ، وَأَنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، انتهى.

(وَذَلِكَ)، أَي: وقت الفراغ (حِينَ التَّسْبِيحِ) أَي: وقت صلاة السبحة وهي النافلة، وذلك إذا مضى وقت الكراهة، وفي رواية صحيحة للطبراني: وذلك حين تسبيح الضحى، أو حين صلاة العيد، لأن صلاة العيد سبحة ذلك اليوم واختلف في قوت العدو إليها، فمذهب الشافعية والحنابلة أن المأموم يذهب بعد صلاة الصبح، وأما الإمام فعند الإحرام بها للاتباع، رواه الشيخان، وقالت المالكية بعد طلوع الشمس في حق الإمام والمأموم، أما الإمام فلفعله ﷺ، وأما المأموم فلفعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذا كان يفعل سعيد بن المسيب،

968 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

وكان عروة لا يأتي العيد حتى تشعل الشمس، وهو قول عطاء والشعبي، وفي المدونة عن مالك: يغدو من داره أو من المسجد إذا طلعت الشمس، وقال علي ابن زياد عنه، ومن غدا إليها قبل الطلوع فلا بأس، ولكن لا يكبر حتى تطلع الشمس، ولا ينبغي للإمام أن يأتي المصلى حتى تحين الصلاة.

وقيل: عن الشافعي يأتي إلى المصلى حين تبرز الشمس في الأضحى، ويؤخر الغدو في الفطر قليلاً، وقال إبراهيم: كانوا يصلون الفجر وعليهم ثيابهم يوم العيد، وعن أبي مجلز مثله، وعن رافع بن خديج: أنه كان يجلس في المسجد أو في بيته، فإذا طلعت الشمس صلى ركعتين، ثم يذهب إلى الفطر والأضحى، ووقتها عند الشافعية ما بين طلوع الشمس وزوالها، وإن كان فعلها وقت الطلوع مكروهاً، لأن مبنى المواقيت على أنه إذا خرج وقت صلاة دخل وقت غيرها، وبالعكس، لكن الأفضل إقامتها من ارتفاعها قيد رمح للاتباع، وليخرج وقت الكراهة، وقالت المالكية والحنفية والحنابلة من ارتفاع الشمس قيد رمح إلى الزوال للشافعية هذا الحديث عن عبد الله بن بسر، قال: إن كنا فرغنا ساعتنا هذه، وذلك حين صلاة التسبيح، واحتج الثلاثة بفعله ﷺ، ونهيه عن الصلاة بعد طلوع الشمس.

وأجابوا عن حديث عبد الله بن بسر: هذا بأنه كان تأخر عن الوقت، بدليل ما تواتر من غيره، وبأن الأفضل ما عليه الجمهور، وهو فعلها بعد الارتفاع قيد رمح، فيكون ذلك الوقت أفضل بالإجماع، ثم هذا الحديث المعلق وصله أبو داود، وقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ، حَدَّثَنَا صَفْوَانٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُمَيْرٍ الرَّحْبِيُّ، قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَسْرٍ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى، فَأَنْكَرَ إِطَاءَ الْإِمَامِ، وَقَالَ: إِنَّا كُنَّا قَدْ فَرَّغْنَا سَاعَتَنَا هَذِهِ، وَذَلِكَ حِينَ التَّسْبِيحِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا، وَأَبُو الْمَغِيرَةِ هُوَ عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنِ الْحِجَّاجِ الْحَمَصِيُّ الشَّامِيُّ، وَخَمِيرٌ بَضْمُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحُ الْمِيمِ أَبُو عَمْرِو الشَّامِيِّ الرَّحْبِيُّ، نَسَبُهُ إِلَى رَحْبَةٍ، بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالْخَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَهُوَ رَحْبَةُ بْنُ زُرْعَةَ بْنِ سَبَأٍ الْأَصْغَرُ بَطْنٌ مِنْ حَمِيرٍ، ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَي: ابْنُ الْحِجَّاجِ

عَنْ زُبَيْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ، قَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ، فَنَنْحَرَ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ عَجَلَهُ لَأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ التُّسْلُكِ فِي شَيْءٍ»، فَقَامَ خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ قَالَ: «اجْعَلْهَا مَكَانَهَا - أَوْ قَالَ: اذْبَحْهَا - وَلَنْ تَجْزِيَ جَذَعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»⁽¹⁾.

(عَنْ زُبَيْدٍ)، بصيغة التصغير اليامي، (عن الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ) ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ) أي: بعد أن صلى صلاة العيد، قَالَ: (إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ) صلاة العيد التي صليناها، (ثُمَّ نَرْجِعَ، فَنَنْحَرَ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ) المذكور بأن قدم الصلاة على الخطبة ثم نحر (فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ) العيد، (فَإِنَّمَا هُوَ) أي: الذي ذبحه (لَحْمٌ عَجَلَهُ لَأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ التُّسْلُكِ) المتقرب بها (فِي شَيْءٍ) وفي رواية: فإنها، أي: ذبيحته لحم، قَالَ الْبَرَاءُ بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَقَامَ خَالِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ) بكسر النون وتخفيف التحتانية، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، إِنِّي وفي رواية: (أَنَا ذَبَحْتُ) شاتي (قَبْلَ أَنْ أُصَلِّيَ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ) من المعز، هي (خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ) لها سنتان لنفاسها لحماً وثمناً.

(قَالَ) ﷺ، وفي رواية فَقَالَ: (اجْعَلْهَا مَكَانَهَا - أَوْ قَالَ: اذْبَحْهَا -) شك من الراوي، (وَلَنْ تَجْزِيَ) بفتح المثناة الفوقية، أي: ولن تكفي (جَذَعَةٌ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ) أي: غيرك، كما في رواية.

ومطابقته للترجمة من حيث إنه دل على أن الصلاة أول ما يفعل في يوم العيد من غير أن يشتغل بشيء غير التأهب لها، ومن لوازم ذلك التبكير والمبادرة إليها، والحديث قد مر في باب الأكل يوم النحر عن قريب، وفي حديث هذا الباب ومن ذبح وهناك ومن نحر، والفرق بينهما ما مر أيضاً من أن النحر في الإبل والذبح في غيره، وقالوا: النحر في اللبة مثل الذبح في الحلق، وقد يطلق النحر على الذبح بجامع إنهار الدم كما هناك.

(1) أطرافه 951، 955، 965، 976، 983، 5545، 5556، 5557، 5560، 5563، 6673

11 - باب فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: 28]: أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ.....

11 - باب فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

(باب فَضْلِ الْعَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ) وهو مصدر شَرَّقَ اللَّحْمَ إِذَا بَسَطَهُ فِي الشَّمْسِ لِيَجْفَى، وسميت بذلك أيام التشريق، لأن لحوم الأضاحي كانت تشرق فيها بمنى، وقيل: سميت به لأن الهدي والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس، أي: تطلع، وكان المشركون يقولون: أشرق ثبير كيما نغير، ثبير بفتح المثلثة وكسر الموحدة وسكون التحتانية، وفي آخره راء جبل بمنى، أي: ادخل أيها الجبل في الشروق وهو ضوء الشمس، كيما نغير، أي: ندفع للنحر، وذكر بعضهم أن أيام التشريق سميت بذلك، وقيل: التشريق صلاة العيد، لأنها تؤدي عند إشراق الشمس وارتفاعها، كما جاء في الحديث لا جُمُعَةَ ولا تَشْرِيقَ إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْفُوفًا، ومعناه لا صلاة جُمُعَةَ، ولا صلاة عيد، وفي الخلاصة أيام النحر ثلاثة، وأيام التشريق ثلاثة، ويمضي ذلك في أربعة أيام، فإن العاشر من ذي الحجة نحر خاص، والثالث عشر تشريق خاص، وما بينهما اليومان للنحر والتشريق جميعًا.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ هي: (أَيَّامُ الْعَشْرِ) الأول من ذي الحجة، (وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ) هي: (أَيَّامُ التَّشْرِيقِ) الأيام الثلاثة الحادي عشر من ذي الحجة المسمى يوم القر بفتح القاف، لأن الحجاج يقرون فيه بمنى، والثاني عشر، والثالث عشر المسميان بالنفر الأول والنفر الثاني، لجواز النفر في الأول لمن تعجل، ويقال لها أيام منى، لأن الحجاج يقيمون فيها بمنى، وهذا، أي: قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: 203] رواية كريمة وابن شُبوية، وهي خلاف التلاوة، لأنها في سورة البقرة معدودات، بالبدال، وفي رواية أبي ذر عن الحموي والمستملي: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾، بالبدال، وهي مخالفة للتلاوة أيضًا، كما لا يخفى، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني كما ذكره الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: «ويذكروا الله في أيام معلومات» باللام، بلفظ: سورة (الحج)،

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ: «يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا»

لكنه حذف لفظ اسم المذكور في الآية، مع أن الآية ليذكروا باللام، وبالجمله ليس في هذه الروايات الثلاث ما يوافق التلاوة، نعم في فرع اليونينية برقم علامة أبي ذر عن الكشميهني: ويذكروا اسم الله في أيام معلومات باللام، هو موافق لما في الحج، وإن حذف لام ليذكروا، والظاهر أن مراد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليس لفظ القرآن، بل مراده بيان أن الأيام المعلومات والأيام المعدودات المذكورتان في القرآن ما هي، والله أعلم.

ثم هذا التعليق وصله عبد بن حميد في تفسيره، قَالَ: نا قبصة عن سُفْيَانَ عن ابن جريج عن عمرو بن دينار، سمعت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: اذكروا الله في أيام معدودات، الله أكثر، اذكروا الله في أيام معلومات، الله أكبر، الأيام المعدودات أيام التشريق، والأيام العشر، أي: الأول من ذي الحجة، وأيام التشريق ثلاثة أيام بعد يوم النحر، وبه أخذ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، رواه عنه الكرخي، وهو قول الحسن وقتادة، وروى عن علي وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن المعلومات هي ثلاثة أيام النحر، والمعدودات أيام التشريق، وهو قول أبي يوسف ومحمد، سميت معدودات لقلتهن، ومعلومات لعلم الناس إياها لأجل فعل المناسك في الحج، وقال الشافعي: من الأيام المعلومات النحر، وروى عن علي وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يوم النحر ويومان بعده، وبه قَالَ مَالِكٌ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ: وإليه أذهب لقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: 28]، وهي أيام النحر، وسميت معدودات لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 203]، وسميت أيام التشريق معدودات لأنه إذا زيد عليها في النفر كان حضراً، لقوله ﷺ: «لا يبقين مهاجري بمكة بعد قضاء نسكه فوق ثلاث».

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (وَأَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «يَخْرُجَانِ إِلَى السُّوقِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ يُكَبِّرَانِ، وَيُكَبِّرُ النَّاسُ بِتَكْبِيرِهِمَا» كذا ذكره البغوي والبيهقي عن ابْنِ عُمَرَ، وأبي هريرة رضي الله عنهم معلقاً، وقال صاحب التوضيح أخرجه الشافعي بإسناده عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يغدو إلى

وَكَبَّرَ مُحَمَّدٌ⁽¹⁾ بْنُ عَلِيٍّ

المصلى يوم الفطر إذا طلعت الشمس، فيكبر حتى يأتي المصلى يوم العيد، ثم يكبر بالمصلى حتى إذا جلس الإمام ترك التكبير، وزيد في رواية ويرفع صوته. وقال العيني: الذي رواه الشافعي ليس بمطابق لما علقه البخاري، فكيف يقول صاحب التوضيح أخرجه الشافعي، ولهذا قال صاحب التلويح قال الشافعي إلى آخره، ولم يقل أخرجه ولا وصله ونحو ذلك، وقال البيهقي ورواه عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً إلى النبي ﷺ في رفع الصوت بالتهليل والتكبير حتى يأتي المصلى، وروي في ذلك عن علي وغيره من أصحاب النبي ﷺ، واعترض على البخاري في ذكر هذا الأثر في ترجمة العمل في أيام التشريق.

وأجيب: بأن البخاري كثيراً ما يضيف إلى الترجمة ما له أدنى ملابسة بها استطراداً، وقال الحافظ العسقلاني الظاهر أنه أراد تساوي أيام العشر بأيام التشريق بجامع ما يقع فيهما من أعمال الحج، ثم الفقهاء رحمهم الله لا يرون التكبير في الأسواق المروي من الصحابين رضي الله عنهما. (وَكَبَّرَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم،

(1) قال الحافظ: هو أبو جعفر الباقر، وقد وصله الدارقطني في المؤتلف عن رزيق المدني، قال: رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر بمنى في أيام التشريق خلف النوافل، وفي سياق هذا الأثر تعقب على الكرمانى، حيث جعله يتعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله، قال ابن التين: لم يتابع محمد بن علي هذا أحد، كذا قال، والخلاف فيه ثابت عند المالكية والشافعية، هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة بالفرائض أو يعم، واختلف الترجيح عند الشافعية، والراجح عند المالكية: الاختصاص، اهـ. وقال العيني: قال السفاقي: لم يتابع محمدًا على هذا أحد، وعن بعض الشافعية يكبر عقب النوافل على الأصح، وعن مالك قولان، والمشهور أنه مختص بالفرائض، قال ابن بطال: هو قول الشافعي وسائر الفقهاء لا يرون التكبير إلا خلف الفريضة، اهـ. قال الموفق: المشروع عند إمامنا التكبير عقب الفرائض في الجماعات في المشهور عنه، قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: اذهب إلى فعل ابن عمر إنه كان لا يكبر إذا صلى وحده؟ قال: أحمد نعم، وقال ابن مسعود: إنما التكبير على من صلى في جماعة، وهذا مذهب الثوري وأبي حنيفة، وقال مالك: لا يكبر عقب النوافل ويكبر عقب الفرائض كلها، وقال الشافعي: يكبر عقب كل صلاة فريضة كانت أو نافلة، ولنا قول ابن مسعود وفعل ابن عمر رضي الله عنهم ولم يعرف لهما مخالف في الصحابة فكان إجماعاً، انتهى مختصراً.

خَلَفَ النَّافِلَةَ.

969 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا الْعَمَلُ

المعروف بالباقر، وقد مر في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين.

(خَلَفَ النَّافِلَةَ) في أيام التشريق بمنى كالفريضة، وهذا التعليق وصله الدارقطني في المؤتلف من طريق معن بن عيسى القزاز، نا أبو وهنة رزيق المدني، قَالَ: رأيت أبا جعفر مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ يَكْبِرُ بِمَنَى فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ خَلْفَ النَّوَافِلِ وَأَبُو وَهْنَةَ بَفَتْحِ الْوَائِ وَسَكُونِ الْهَاءِ وَبِالنُّونِ وَرَزِيقِ بَتَقْدِيمِ الرَّاءِ مَصْغَرًا، وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ لَمْ يَتَابِعْ مُحَمَّدًا عَلَى هَذَا أَحَدٌ، وَعَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَةِ يَكْبِرُ عَقِيبَ النَّوَافِلِ وَالْجَنَازَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَعَنْ مَالِكٍ قَوْلَانِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ مَخْتَصٌ بِالْفَرَائِضِ.

قال ابن بطال: وهو قول الشَّافِعِيِّ وسائر الفقهاء، لا يرون التكبير إلا خلف الفريضة، وفي الأشراف: التكبير في الجماعة مذهب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ يَكْبِرُ الْمُنْفَرِدَ أَيْضًا، وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ التَّكْبِيرَ وَاجِبٌ، وَفِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ سَنَةِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكُ وَأَحْمَدُ، وَاخْتَلَفَ الْمَشَايِخُ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، هَلْ يَشْتَرِطُ عَلَى إِقَامَتِهِ الْحُرِّيَّةُ أَوْ لَا، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِشَرْطٍ عِنْدَهُ، وَكَذَا السُّلْطَانُ لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَهُ، وَلَيْسَ عَلَى جَمَاعَةِ النِّسَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ، فَإِذَا كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِنَّ بِطَرِيقِ التَّبَعَةِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ) بفتح العين المهملتين وتكرير الراء، وقد تقدم.

(قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) ابن مهران الأعمش، (عَنْ مُسْلِمٍ)، هو مسلم بن أبي عمران الكوفي بلفظ الفاعل من الإسلام (الْبَطِينِ) بفتح الموحدة وكسر الطاء المهملة وسكون التحتانية، وفي آخره نون، هو صفة لمسلم، لقب بذلك لعظم بطنه، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا الْعَمَلُ» يشمل أنواع العبادات كالصلاة والتكبير والذكر والصوم وغيرها.

فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ؟»

(فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ) مِنَ السَّنَةِ (أَفْضَلَ) مِنْهَا أَي: (مِنَ الْعَمَلِ) بتقدير الأعمال، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ الْطِفْلِ الَّذِي﴾ [النور: 31]، كذا قرره البرماوي والزركشي.

وتعقبه ابن الدماميني بأن الطفل يطلق على الواحد والجماعة بلفظ واحد، بخلاف العمل، بل الضمير المؤنث راجع إلى العمل باعتبار القربة، أي: ما القربة في أيام أفضل منها (فِي هَذِهِ؟) العشر الأول من ذي الحجة، كذا في رواية أبي ذر عن الكشميهني بالتصريح بالعشر، وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالإسناد المذكور، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شُعْبَةَ بلفظ عشر ذي الحجة، وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شُعْبَةَ، وروى أَبُو عَوَانَةَ وابن حبان في صحيحيهما من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة، فإن قيل فعلى هذا لا مطابقة بين الحديث والترجمة.

فالجواب: أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف وأيام التشريق تقع تلو أيام العشر، وقد ثبت بهذا الحديث أفضلية أيام العشر، فثبت بذلك أيضًا أفضلية أيام التشريق، وقد مر أن من جملة صنيع البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعہ أنه يضيف إلى ترجمة شيئًا من غيرها لأدنى ملاسة بها.

وفي رواية كريمة عن الكشميهني ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذا، بتأنيث هذه مع الإبهام، وفسرها بعض الشارحين بأيام التشريق لكون المؤلف ترجم لها، وهو يقتضي نفي أفضلية العمل في أيام العشر على أيام التشريق، ووجهه بعضهم بأن أيام التشريق أيام غفلة والعبادة في أيام الغفلة فاضلة على غيرها، كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام، وهو معارض بالنقول، كما قاله الحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بل العمل في أيام العشر أفضل من العمل في غيرها من أيام السنة من غير استثناء شيء، فعلى هذا رواية كريمة شاذة، لمخالفتها رواية أبي ذر، وهو من الحَافِظِ عن شيخه الكشميهني، وفي رواية أبي الوقت والأصيلي وابن عساكر: ما العمل في أيام أفضل منها في هذه، بتأنيث اسم الإشارة المراد منه أيام العشر، كما في رواية أبي ذر عن الكشميهني.

ويحتمل أن يكون المراد من هذه أيام التشريق، والمراد من العمل التكبير،

لكون الآثار المذكورة آنفاً متعلقة بالتكبير فقط، قَالَ ابن بطال: العمل في أيام التشريق هو التكبير المسنون، وهو أفضل من صلاة النافلة، لأنه لو كان هذا الكلام حصّاً على الصلاة والصيام في هذه الأيام لعارضه ما قاله ﷺ: «إنها أيام أكل وشرب»، وقد نهى عن صيام هذه الأيام، وهذا يدل على تفرغ هذه الأيام للأكل والشرب، فلم يبق معارض إذا عني بالعمل التكبير، ورد عليه بأن الذي يفهم من العمل عند الإطلاق العبادة، وهي لا تنفي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر، فإن ذلك لا يستغرق اليوم واليلة.

وقال الْكُرْمَانِيُّ العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير، بل المتبادر منه إلى الذهن أنه هو النسك من الرمي وغيره الذي يجتمع مع الأكل والشرب، مع أنه لو حمل على التكبير لم يبق لقوله بعده باب التكبير أيام منى معنى، ويكون تكراراً محضاً، ورد عليه بعضهم بأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته، أو صفة أو أراد تفسير العمل المجمع في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية، فلا تكرار.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأن الذي يدل على فضل التكبير يدل على مشروعيته أيضاً بالضرورة، والمجمع المفسر في نفس الأمر شيء واحد، فافهم، ثم إنه إذا كان العمل في أيام العشر أفضل من العمل في أيام غيرها من السنة لزم منه أن يكون أيام العشر أفضل من غيرها من أيام السنة حتى يوم الْجُمُعَةِ منها أفضل منه في غيرها لجمعه الفضيلتين، وأخرج البزار وغيره عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً أفضل أيام الدنيا أيام العشر.

وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ليس يوم أعظم من أيام الْجُمُعَةِ ليس العشر، وهو يدل على أن أيام العشر أفضل من يوم الْجُمُعَةِ الذي هو أفضل الأيام، وأيضاً فأيام العشر يشتمل على يوم عرفة وقد روى أنه أفضل أيام الدنيا، والأيام إذا أطلقت ودخلت فيها الليالي تبعاً، وقد أقسم الله تعالى بها، فَقَالَ: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيْلِ عَشْرِ ۝﴾ [الفجر: 1 - 2]، وقد زعم بعضهم أن ليالي عشر رمضان أفضل من ليالي عشر ذي الحجة، لاشتمالها على ليلة القدر.

قال الْحَافِظُ ابن رجب: وهذا بعيد جداً، ولو صح حديث أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ»⁽¹⁾.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المروني عند التَّرمِذِيِّ قيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر، لكان صريحاً في تفضيل لياليه على ليالي عشر رمضان، فإن عشر رمضان فضل بليلة واحدة، وهذا جميع لياليه متساوية، والتحقيق ما قاله بعض أعيان المتأخرين من العلماء أن مجموع هذا العشر أفضل من مجموع عشر رمضان، وإن كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها، انتهى.

واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل، وعورض بتحريم صوم يوم العيد.

وأجيب: بحمله على الغالب، ولا ريب أن صيام رمضان أفضل من صوم العشر، لأن فعل الفرض أفضل من النفل من غير تردد، وعلى هذا فكل ما فعل من فرض في العشر، فهو أفضل من فرض فعل في غيره، وكذا النفل.

تذييل:

من نذر الصيام أو علق عملاً من الأعمال بأفضل الأيام، فلو أفرد يوماً منها تعين يوم عرفة، لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور، وإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعين يوم الجمعة، لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً: خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، رواه مسلم.

(قَالُوا) يا رسول الله: (وَلَا الْجِهَادُ؟) أفضل منها، وزاد أبو ذر: في سبيل الله، وفي رواية سلمة بن كهيل: فَقَالَ رَجُلٌ وَلَا الْجِهَادُ، (قَالَ) ﷺ: (وَلَا الْجِهَادُ) وفي رواية غندر عند الإسماعيلي، قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مرتين، ثم استثنى جهاداً هو أفضل أنواع الجهاد، فَقَالَ: (إِلَّا) جهاد (رَجُلٍ)، وهو مرفوع على البدل والاستثناء متصل، وقيل: منقطع، أي: لكن جهاد رجل موصوف بما ذكر، فهو أفضل أو مساويه، وتعقب بأنه إنما يستقيم على اللغة التيممية، وإلا فالمنقطع عند غيرهم واجب النصب، وفي رواية إلا من (خَرَجَ) حال كونه (يُخَاطِرُ) من المخاطرة، وهي ارتكاب ما فيه خطر، أي: يكافح العدو (بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ) من السلاح والحواد وغيرهما، (فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ) من ماله رجع هو

نفسه، ويحتمل أن لا يرجع هو ولا ماله، فيرزقه الله الشهادة، وقد وعد الله

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أنه ليس شيء من الأعمال أفضل من الأعمال في أيام التشريق وهي الثلاثة أيام التي بعد يوم النحر. والكلام عليه من وجوه: الوجه الأول منها: أن فيه دليلاً على أن هذه الأيام وإن كانت أيام عيد فإنما هي للعبادة لا للهو وما يفعل الناس فيها اليوم من أنواع البطالات فممنوع بهذا الحديث فإن احتج محتج بقوله عليه السلام: «لكل أمة عيد وهذا يوم عيدنا». فقد بين عليه السلام ما هو المباح فيها أيضاً بقوله عليه السلام: «إنما هي أيام أكل وشرب وذكر الله». وقال عليه السلام: «أفضل ما يعمل فيها إراقة الدماء». ومن السنة في إراقة الدماء أن يأكل مما يتقرب به ويتصدق ويهدي وقد شرع فيها أعلى العبادات وهي الذكر لقوله عليه السلام: «ما عمل آدمي عملاً أنجى له من عذاب الله من ذكر الله». ونفقة المال في الضحايا لقوله عليه السلام: تنافسوا في أثمانها فإنها مطاياكم إلى الجنة. وقد جعل فيه الصدقة من الأضحية والصدقة كما قال عليه السلام: «تطفئ غضب الرب». والذي منع فيها من مجاهدة النفس هو الصوم لا غير وبقي باقي العبادات مطلوب على الوجوب أو الندب لأن الفرض لا يسقط في وقت من الأوقات مع القدرة عليه لا في عيد ولا غيره وجاء هذا الحديث يحض على طلب المندوبات وجعلها أعلى مما هي في غيرها تأكيداً لها.

(وهنا بحث): وهو هل تفضيل الأعمال في هذه الأيام لعلة مفهومة أو تعبد ليس إلا (فتقول) بل لعلة وهي أنه قد تقرر من قواعد السنة المحمدية أن أوقات الغفلات العبادة فيها أفضل كما جاء في الصلاة التي بين العشاءين وما فيها لأنه وقت غفلة الناس وكذلك قيام الليل لما فيه من الغفلة أيضاً لأن الناس إذ ذاك في حال نوم وغفلة وكذلك صلاة الضحى لما فيها أيضاً من غفلة الناس بأسبابهم وهذا كثير فلما كانت هذه الأيام أكل وراحة للنفس فهي في الغالب يتسلط عليها النوم الكثير والغفلة واليوم فقد زهد في القرب وجعلت للهو المحرمات واحتجوا بما أنه ﷺ دخل على عائشة رضي الله عنها وعندها جوار من بني النجار يضربن بالدف فاضطجع ﷺ على فراشه وحول ظهره إليهن وإذا بأبي بكر رضي الله عنه قد دخل فأنهرهن وقال أمزأير الشيطان في منزل الرسول ﷺ فرد رسول الله ﷺ إليه وقال له: «دعهن فإنه يوم عيد» وهذا إن صح لا حجة فيه لأن ذلك كان أول الإسلام والخمر إذ ذاك حلال والربا حلال والقمار حلال وكثير من الفرائض لم تفرض ثم بعد جرى الأمر بخلافه إلا ترى إلى قوله عليه السلام يوم فتح مكة: «إنما بعثت بكسر الدف والمزمار». فخرج الصحابة رضي الله عنهم يأخذونها من أيدي الولدان ويكسرونها فما جاء من الأحاديث أول الإسلام في إباحة شيء ثم حرم بعد لا حجة فيها لأنها منسوخة وقد نص عليه السلام على أن: «لهو المؤمن لا يكون إلا في ثلاث في ريمه عن هوسه وتأديبه لنفسه وملاعبته لأهله». فمن أين يكون لها رابع والأحاديث في ذلك كثيرة وقد قال مولانا جل جلاله: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ يُفْضِلُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ» [لقمان: 6] فاللهو ممنوع شرعاً في العيد وغيره إلا ما ذكرناه آنفاً وفضلت أيضاً من نوع آخر أعني أيام التشريق وهو أنها لما كانت أيام محنة الخليل عليه السلام ثم من عليه بأن أبدلت له المحنة بمنة وأي أمنة فصارت بهاتين الصفتين أفضل الأيام والمولى سبحانه إذا من على من من عليه من عبادة بمنة لا يزيلها عنه فأبقى =

عليها الجنة، كذا قاله ابن بطال، وتعقبه الزين ابن المنير بأن قوله لم يرجع بشيء

عز وجل لهم ذلك الفضل وزاد فيها بأن أبقى لهم النعمة وهي ما شرع عز وجل من القربات ورفع المحنة عنهم وهي ما كان من ذبح الولدان.

(وهنا بحث) في قوله عليه السلام: (ما العمل) الألف واللام وهنا هل هي للجنس فيكون فيها التساوي بين المفروضات والمندوبات على اختلافها أو هي للعهد وهي أعمال مخصوصة أما صيغة اللفظ فمحتملة للوجهين معا فيكون فضل الفرائض فيها أفضل من غيرها كما قال عليه السلام في صلاة الصبح: «من شهدا في جماعة فكأنما قام ليلة». وقال في العشاءين شهدا في جماعة فكأنما قام نصف ليلة: فترى هذه أدبت في جماعة والأخرى كذلك وبينهما قدر النصف في الأجر وما ذاك إلا لما فيها أعنى في صلاة الصبح من كثرة المشقة زائداً على العتمة لأن أكثر الناس في الصبح على حال جنابة ونوم وغفلة أكثر مما في العتمة فيكون أداء الفرائض في هذه الأيام مثل ذلك سواء لما فيها من كثرة الغفلة والجنابة والأكل والراحة فتكون بهذا النظر أفضل من غيرها وذلك مثل الجهاد لأن الجهاد فيه فرض وتطوع كما هي الأعمال في هذه الأيام فيها فرض وتطوع واحتمل أن تكون للعهد وهي إشارة إلى الأحاديث التي ذكرنا أولاً من أنها أيام أكل شرب وذكر الله تعالى والأعم أولى من أجل كثرة الفائدة فيكون ما أوردناه أولاً من تلك الأحاديث المعنى فيها أن الذي يعمل في هذه الأيام بعد الفرائض أولى ما فيها ما ذكر عليه السلام من إراقة الدماء والذكر والصدقة ولا تمنع باقي الأعمال (ومما يقوي) ما قلناه قوله عليه السلام: (ما عمل آدمي أفضل) فجاء بها في باب الأفضلية وما جيء به في باب الأفضلية جاز عمل غيره معه وإن لم يقدر عليه فلا يخلي نفسه من الخير الزائد على الفرائض.

الوجه الثاني: وفيه دليل على فضيلة الجهاد يؤخذ ذلك من قول الصحابة رضي الله عنهم (ولا الجهاد) فلولاً أن ذلك الحكم قد تقرر منه ﷺ ما سأله على هذا النوع وقد جاء فيه عنه عليه السلام أنه قال: «أعمال البر في الجهاد كبرقة في بحر».

(وهنا بحث): وهو لم نوع الجهاد وجعل ما هو محذور شرعاً في غيره أرفع الأشياء في الجهاد وهو قوله خرج فخاطر بنفسه وماله وهذا ممنوع في غيره لأن المخاطرة ممنوعة ثم لم يجعله أفضل إلا بعض تحقيق الهلكة بقوله فلم يرجع بشيء وقد قال جل جلاله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195] فالجواب أن نقول كل من زاد فيما أمر به من ذلك الشيء نفسه من نوع ما أمر به حصلت له زيادة المدحة فإن كان من غير ذلك النوع زيادته لم يحصل له في ذلك النوع زيادة مدحة مثال ذلك التوكل هو من شرط الإيمان وما جاءت المدحة إلا على الزيادة فيه بقوله حق توكله وكذلك لما كان الإيثار من خصال الإيمان لم تأت المدحة الأعلى الزيادة فيه بقوله عز وجل: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: 9] وهذا إذا تتبعته كثير. فلما كانت مشروعية القتال تفضي إلى قتل النفس فزاد المخاطر فيما شرع له بارتكاب المخاطرة حصلت له الفضيلة غيره للمعنى الذي أردنا إليه لأن تلك الزيادة في كل موضع أمر فيه بشيء دالة على الإخلاص والصدق وهما أرفع الأعمال وطلب مرضاة الرب بثوفية ما أمر والزيادة على ذلك زيادة في استدعاء الرضا كما قال موسى عليه السلام: =

12 - بَابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنِّي، وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ

وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ بِمَنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي تَكْبِيرًا»

يستلزم أن يرجع بنفسه ولا بد، وأجيب بأن قوله بشيء نكرة في سياق النفي فيعم، وفي رواية أبي عوانة من طريق إبراهيم بن حميد عن شُعْبَةَ بلفظ إلا من عقر جواده، واهريق دمه، وفي روايته أيضًا من رواية القاسم بن أبي أيوب: إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله.

وفي طريق سلمة بن كهيل فَقَالَ: لا إلا أن لا يرجع، وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا من عفر وجهه في التراب، ففي الحديث تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة، وأن العمل المفضول في الوقت الفاضل يلتحق بالعمل الفاضل في غيره، ويزيد عليه لمضاعفة ثوابه وأجره، وفيه أيضًا تعظيم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى بذل النفس لله تعالى.

ورجال إسناد الحديث ما بين كوفي وبصري وبسطامي، وقد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي حسن صحيح غريب.

12 - بَابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنِّي، وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ

(بَابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنِّي) وهي يوم العيد والثلاثة بعده، (وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ)، أي: صبيحة اليوم التاسع للوقوف بها.

(وَكَانَ عُمَرُ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَبِّرُ فِي قُبَّتِهِ) بضم القاف وتشديد الموحدة بيت صغير مستدير من الخيام، وهو من بيوت العرب (بِمَنَى)، أي: في أيام منى، (فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ، فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ) بتكبيره (حَتَّى تَرْتَجَّ مِنِّي)، يقال: ارتج البحر بتشديد الجيم إذا اضطرب، والرجّ التحريك، أي: حتى تضطرب وتحرك منى (تَكْبِيرًا) أي: لأجل التكبير، وهو مبالغة في اجتماع رفع الأصوات، وقد أبدى الخطابي للتكبير أيام منى حكمة، وهي أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم فيها، فشرع التكبير فيها إشارة إلى تخصيص

«وَعَلَّجْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِرَحْنٍ» [طه: 84] ولهذا إذا مدح الفارس قيل فيه فارس أحقق وهو من أعلى مدحه لأن الأحقق هو الذي يغمر بنفسه وبذلك تظهر فروسيته.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ «يُكَبِّرُ بِمَنَى تِلْكَ الْأَيَّامَ، وَخَلَفَ الصَّلَوَاتِ وَعَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ وَمَجْلِسِهِ، وَمَمَشَاهُ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا» وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ: «تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ» وَكُنَّ «النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ،»

الذبح له، وعلى اسمه عَزَّ وَجَلَّ، وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور من رواية عبيد بن عمير.

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يُكَبِّرُ بِمَنَى تِلْكَ الْأَيَّامَ) أي: أيام منى، (وَخَلَفَ الصَّلَوَاتِ) يتناول الفرائض والنوافل، (وَعَلَى فِرَاشِهِ) بالإفراد، وفي رواية: وعلى فرشه، (وَفِي فُسْطَاطِهِ) بضم الفاء، وقد تكسر، وجاء في لغة فسطاط بالتاء بدل الطاء الأولى، وفي أخرى فساط بتشديد السين، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هو بيت من الشعر، وقال الزمخشري: هو ضرب من الأبنية في السفر دون السراشق، وبه سمي المدينة التي هي مجتمع الناس، وكل مدينة فسطاط، ويقال لمصر والبصرة الفسطاط، ويقال الفسطاط الخيمة الكبيرة، (وَمَجْلِسِهِ، وَمَمَشَاهُ) بفتح الميم الأولى، أي: موضع مشيه، ويجوز أن يكون مصدرًا ميميًّا يعني المشي.

(تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا) أي: في تلك الأيام، وإنما كرره للتأكيد والمبالغة، ثم أكد ذلك أيضًا بقوله جميعًا، ويروى وتلك الأيام بواو العطف، وهذا التعليق وصله ابن المنذر والفاكهي في أخبار مكة من طريق ابن جريج، أَخْبَرَنِي نَافِعُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ فَذَكَرَهُ وَذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا.

(وَكَانَتْ مَيْمُونَةُ) بنت الحارث الهلالية زوج النَّبِيِّ ﷺ تزوجها رسول الله ﷺ سنة ست من الهجرة، وتوفيت بسرف، وهو ما بين مكة والمدينة، حيث بنى بها رسول الله ﷺ، وذلك سنة إحدى وخمسين، وصلى عليها عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(«تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ») قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على أثرها هذا موصولًا، وقال الْعَيْنِيُّ: وروى البيهقي تكبير ميمونة يوم النحر.

(وَكَُنَّ النِّسَاءُ) على لغة أكلوني البراغيث، وفي رواية: وكانت النساء (يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانَ)، بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وبعد الألف نون (ابْنِ عُثْمَانَ) بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان فقيها مجتهدًا، مات بالمدينة سنة خمس ومائة، وكان

وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِيَالِي التَّشْرِيقِ مَعَ الرَّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ».

أميرا على المدينة في زمن عبد الملك بن مروان.

(وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ) أمير المؤمنين، وقد تقدم في أول كتاب الإيمان.

(لِيَالِي التَّشْرِيقِ مَعَ الرَّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ)، وقد دلت هذه الآثار المذكورة على استحباب التكبير أو وجوبه على الاختلاف في أيام التشريق ولياليها عقيب الصلوات، وفيه اختلاف من وجوه:

الأول: أن تكبير التشريق واجب عند أصحابنا، ولكن عند أَبِي حَنِيفَةَ عَقِيب الصلوات المفروضة على المقيمين في الأمصار في الجماعة المستحبة، ولا يكبر عقيب الوتر وصلاة العيد والسنن والنوافل، وليس على المسافرين ولا على المنفرد، وهو مذهب ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبه قَالَ الثوري، وهو المشهور عن أحمد، وقال أبو يوسف ومحمد على كل من صلى المكتوبة، سواء كان مقيماً أو مسافراً أو منفرداً أو بجماعة، وبه قَالَ الأوزاعي ومالك، وعند الشافعي يكبر في النوافل والجنائز على الأصح، وليس على جماعة النساء إذا لم يكن معهن مقيم.

الثاني: وقت التكبير، فعند أصحابنا يبدأ بعد صلاة الفجر يوم عرفة، ويختم عقيب العصر يوم النحر عند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو قول عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعلقمة والأسود والنخعي وعند أَبِي يوسف ومحمد رحمهما الله يختم عقيب صلاة العصر من آخر أيام التشريق، وهو قول عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وبه قَالَ سُفْيَانُ الثوري وسفيان بن عُيَيْنَةَ وأبو ثور وأحمد والشافعي في قول، وفي التحرير ذكر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معهم، وفي المفيد وأبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعليه الفتوى، وههنا تسعة أقوال، وقد مر القولان.

والثالث: يختم بعد ظهر يوم النحر، وروي ذلك عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فعلى هذا يكبر في سبع صلوات، وعلى قوله الأول في ثماني صلوات، وعلى قولهما في ثلاث وعشرين صلاة.

والرابع: يكبر في ظهر يوم النحر ويختم في صبح آخر أيام التشريق، وهو قول مالك والشافعي في المشهور، ويحيى الأنصاري، وروي ذلك عن ابْنِ عُمَرَ

وعمر بن عبد العزيز ، وهو رواية عن أبي يوسف.

والخامس : من ظهر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق ، حكى ذلك عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وسعيد بن جبير .

والسادس : يبدأ من ظهر يوم النحر إلى ظهر يوم النفر الأول ، وهو قول بعض أهل العلم .

والسابع : ما حكاه ابن المنذر عن ابن عُيَيْنَةَ واستحسنه أحمد ، أن أهل منى يبدوون من ظهر يوم النحر وأهل الأمصار من صبح يوم عرفة ، وإليه مال أبو ثور .

والثامن : من ظهر يوم عرفة إلى ظهر يوم النحر ، حكاه ابن المنذر .

والتاسع : من مغرب ليلة النحر عند بعضهم ، قاله قاضيخان وغيره .

الثالث في صفة التكبير ، وهو أن يقول مرة واحدة : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، لا إله إلا الله ، واللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ولله الحمد ، وبه قالت الحنفية ، وهو قول عمر ابن الخطاب وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وبه قَالَ أَيْضًا الثوري وأحمد وإسحاق ، وفيه أقوال آخر :

الأول : قول الشَّافِعِيِّ إنه يكبر ثلاثًا نسقًا اتباعًا للسلف والخلف ، ويزيد لا إله إلا الله واللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ولله الحمد ، قَالَ الشَّافِعِيُّ : وما زاد من ذكر الله فحسن ، واستحسن في الأم أن تكون الزيادة اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، والحمد لله كثيرًا ، وسبحان الله بكرة وأصيلًا ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله واللَّهُ أَكْبَرُ ، وأن يرفع بذلك صوته .

والثاني : قول مالك إنه يقف على الثانية ، فيقول : اللَّهُ أَكْبَرُ ، لا إله إلا الله ، حكاه الثعلبي عنه .

والثالث : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، وأَجَلُ اللَّهُ أَكْبَرُ ولله الحمد .

والرابع : هو الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، وهو مروى عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

970 - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا وَنَحْنُ غَادِيَانِ مِنْ مِثْنَى إِلَى عَرَفَاتٍ عَنِ التَّلْبِيَةِ، كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: «كَانَ يُلَبِّي الْمُلَبِّي، لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ»⁽¹⁾.

والخامس: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ يَحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.
والسادس: عن عبد الرحمن، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ الْحَمْدُ لِلَّهِ، ذَكَرَهُ فِي الْمَحَلِيِّ.

والسابع: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مُؤَقَّتٌ، قَالَهُ الْحَاكِمُ وَحَمَادٌ، وَقَوْلُ أَصْحَابِنَا أَوَّلَى، لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَثْبِتْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَدِيثٌ، وَأَصَحُّ مَا وَرَدَ فِيهِ عَنِ الصَّحَابَةِ قَوْلُ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ مِنْ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ مَنَى، أَخْرَجَهَا ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ.

(حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، (قَالَ حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) ابْنُ عَوْفٍ بْنُ رَبَاحٍ (الثَّقَفِيُّ) بِالْمَثَلَةِ وَالْقَافِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ.

(قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَنَحْنُ غَادِيَانِ) أَيِ: وَالْحَالُ سَائِرَانِ (مِنْ مِثْنَى) مَتَوَجَّهَانِ (إِلَى عَرَفَاتٍ عَنِ التَّلْبِيَةِ) يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ سَأَلْتُ: (كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَانَ)، أَيِ: الشَّانَ: (يُلَبِّي الْمُلَبِّي، لَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ) عَلَى صِيغَةِ الْمَعْلُومِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَالضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ فِيهِ يَرْجِعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رَوَى مِنْبِئًا لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا.

(وَيُكَبِّرُ الْمُكَبِّرُ، فَلَا يُنْكِرُ عَلَيْهِ) وَهَذَا مَوْضِعُ الْجُزْءِ الْآخِرِ مِنَ التَّرْجُمَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ، وَظَاهَرُهُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ احْتَجَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ

(1) طرفه 1659 - تحفة 1452.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحَجِّ بَابِ التَّلْبِيَةِ وَالتَّكْبِيرِ فِي الذَّهَابِ مِنْ مَنَى. رَقْمُ (1285).

971 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: «كُنَّا نُؤْمَرُ.....

التكبير في موضع التلبية من غير ترك للتلبية، لأن المروي عن الشارع ﷺ أنه لم يقطع التلبية حتى رمى جمرة العقبة، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي رحمهما الله، وقال مالك رَحِمَهُ اللهُ يقطع إذا زالت الشمس، وقال مرة أخرى: إذا وقف، وقال مرة أخرى إذا راح إلى مسجد عرفة.

وقال الخطابي: السنة المشهورة فيه أن لا يقطع التلبية حتى يرمي أول حصاة من جمرة العقبة يوم النحر، وعليه العمل، وأما قول أنس هذا فقد يحتمل أن يكون تكبير المكبر منهم شيئاً من الذكر يدخلونه في خلال التلبية الثابتة في السنة من غير ترك التلبية، وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في الحج أيضاً، وأخرجه مسلم في المناسك، وكذا النسائي وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هكذا في بعض النسخ غير منسوب، ويشبه أن يكون مُحَمَّدُ ابن يَحْيَى الذهلي بضم الذال وسكون الهاء أبو عبد الله النيسابوري الحافظ، مات بعد موت البخاري سنة ثمان وخمسين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) ابن غياث النخعي الكوفي، كذا في رواية أبي ذر، وكذلك أخرجه أبو مسعود الدمشقي في كتابه، وقال أبو علي: وفي روايتنا عن أبي علي بن السكن وأبي أحمد وأبي زيد حَدَّثَنَا عمر بن حفص لم يذكروا محمداً قبل عمر، فعلى هذا فلا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه، وقد حدث البخاري عن عمر بن حفص كثيراً بغير واسطة، وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحياناً، وقيل: الراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الإسناد، ولم يبين ذلك القائل وجه الرجحان والموضع موضع الاحتمال.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص النخعي، وقد تقدما في باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة، (عَنْ عَاصِمٍ) هو ابن سليمان الأحول، (عَنْ حَفْصَةَ) بنت سيرين أم الهذيل الأنصارية، أخت مُحَمَّد بن سيرين، (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) واسمها نسيبة بنت كعب الأنصارية، وقد تقدمت في باب التيمن في الوضوء.

(قَالَتْ: كُنَّا نُؤْمَرُ) على صيغة المجهول، وهذه الصيغة تعد من المرفوع، كما مر غير مرة، وقد وقع التصريح برفعه في الرواية الآتية قريباً إن شاء الله تعالى.

أَنْ نُخْرِجَ يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ الْبَكْرَ مِنْ خِذْرِهَا، حَتَّى نُخْرِجَ الْحَيْضَ، فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ، فَيَكْبُرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَظَهَرَتْهُ⁽¹⁾.

(أَنْ نُخْرِجَ) بنون المتكلم من الإخراج، أي: بالإخراج.

(يَوْمَ الْعِيدِ حَتَّى نُخْرِجَ الْبَكْرَ) بضم النون وكسر الراء، وينصب البكر على المفعولية، وفي رواية حتى تخرج البكر بفتح المثناة الفوقية وضم الراء، ويرفع البكر على الفاعلية.

(مِنْ خِذْرِهَا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة، هو ستر يكون في ناحية البيت تقعد البكر وراءه، وقيل هو الهودج، وقيل سرير عليه ستر، وقيل هو البيت، وفي رواية من خدرتها بالتأنيث (حَتَّى نُخْرِجَ) بضم النون وكسر الراء (الْحَيْضَ) بضم الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية، جمع حائض، وبالنصب على المفعولية، وفي رواية: حتى تخرج الحيض بفتح المثناة الفوقية وضم الراء ويرفع الحيض على الفاعلية، وحتى هذه غاية للغاية الأولى أو عطف عليها بحذف الأداة.

(فَيَكُنَّ خَلْفَ النَّاسِ، فَيَكْبُرْنَ) أي: النساء (بِتَكْبِيرِهِمْ، وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ) وهذا شأن المؤمن يرجو عند العمل، ولا يقطع ولا يدري ما يحدث له.

(وَظَهَرَتْهُ) بضم الطاء المهملة وسكون الهاء، أي: التطهر من الذنوب في ذلك اليوم.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن يوم العيد يوم مشهور كأيام منى، فكما أن التكبير في أيام منى، فكذلك في أيام الأعياد، وفي الحديث تأخير النساء عن الرجال.

وفيه أيضًا: تساوي النساء والرجال في التكبير والدعاء، وفيه إخراج النساء يوم العيد إلى المصلى حتى الحيض منهن، ولكنهن يعتزلن المصلى، وفيه استحباب التكبير يوم العيد، وكذا في الثلاثة.

وفي طريق المصلى، وروي عن علي رضي الله عنه أنه كبر يوم الأضحى

(1) أطرافه 324، 351، 974، 980، 981، 1652 - تحفة 18128.

13 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ

972 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ تُرَكِّزُ الْحَرْبَةَ قُدَّامَهُ

حتى أتى الجبانة، وعن أبي قتادة أنه كان يكبر يوم العيد حتى يبلغ المصلى، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكبر يوم العيد حتى يبلغ المصلى، ويرفع صوته بالتكبير، وهو قول مالك والأوزاعي، وقال مالك: يكبر في المصلى إلى أن يخرج الإمام، فإذا خرج قطعه، ولا يكبر إذا رجع.

وقال الشافعي: أحب إظهار التكبير ليلة النحر، وإذا غدا إلى المصلى حتى يخرج الإمام ليلة الفطر، وقال أبو حنيفة يكبر يوم الأضحى في ذهابه، ولا يكبر يوم الفطر، وقال الطحاوي: ومن كبر يوم الفطر تأول فيه قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمُ﴾ [البقرة: 185]، وتأول ذلك زيد ابن أسلم، ويجعل ذلك تعظيم الله تعالى بالأفعال والأقوال لقوله وكبره تكبيراً، والقياس أن يكبر في العيدين جميعاً، لأن صلاتي العيد لا تختلفان في التكبير فيهما، والخطبة بعدهما، وسائر سننهما، فكذاك التكبير في الخروج إليهما، والله أعلم.

ورجال إسناده هذا الحديث ما بين نيسابوري وكوفي وبصري، وقد أخرج المؤلف بعضه في حديث طويل في باب شهود الحائض العيدين، وفي الحج، وكذا أخرجه بقية الستة.

13 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ

(باب الصَّلَاةِ إِلَى الْحَرْبَةِ) يعني: أن المصلي يصلي والحربة بين يديه، وهي دون الرمح عريضة النصل، وزاد أبو ذر عن الكشميهني: (يَوْمَ الْعِيدِ).

(حَدَّثَنَا) بالجمع، وفي رواية: حدثني، بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة المفتوحة والمعجمة المشددة، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) ابن عبد المجيد الثقفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير العمري، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ تُرَكِّزُ) على البناء للمفعول، أي: يغرز، وزاد أبو ذر له (الْحَرْبَةُ) في الأرض (قُدَّامَهُ)،

يَوْمَ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ، ثُمَّ يُصَلِّي»⁽¹⁾.

14 - بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ أَوْ الْحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ⁽²⁾

973 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو،

قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ،
.....

ليكون له سترة في صلاته (يَوْمَ) عيد (الْفِطْرِ)، ويوم عيد (وَالنَّحْرِ، ثُمَّ يُصَلِّي) إليها، فمن سنته أن لا يصلي إلا إلى سترة إذا كان في الصحراء، وأما صلاته في منى إلى غير جدار فليبان أنها ليست بفريضة، بل سنة، أو كان ذلك نادراً منه ﷺ، والذي واطب عليه النَّبِيُّ ﷺ طول دهره كان الصلاة إلى سترة، وقد مر هذا الحديث في باب سترة الإمام سترة لمن خلفه، وقد مر فيه جميع ما يتعلق بهذا الحديث.

14 - بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ أَوْ الْحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ

(بَابُ حَمْلِ الْعَنْزَةِ) بفتحات، وهي أقصر من الرمح، وفي طرفها زح.

(أَوْ الْحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْإِمَامِ يَوْمَ الْعِيدِ) عند خروجه للصلاة، واستشكل ما سبق من النهي عن حمل السلاح يوم العيد، وأجيب بأن النهي إنما هو عند خوف التأذي، كما مر.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُثَنِّرِ) وزاد أبو ذر الحزامي، بكسر الحاء المهملة وبالزاي، وقد تقدم في باب المشي والركوب إلى العيد، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) هو ابن مسلم، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو) بفتح العين عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وفي رواية سقط لفظ: الأوزاعي، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) وفي رواية: حدثني بالإنفراد فيهما (نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

(1) أطرافه 494، 498، 973 - تحفة 8035.

(2) قال الحافظ: قوله باب حمل العنزة إلخ. أورد فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور من وجه آخر وكأنه أفرد له ترجمة ليشعر بمغايرة الحكم؛ لأن الأولى تبين أن سترة المصلي لا يشترط فيها أن توارى جسده، والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الإمام بألة من السلاح، اهـ. قلت: والأوجه عندي أن الترجمة من الأصل الرابع عشر من الأصول التي ذكرها شيخ المشايخ في مبدأ تراجمه فإن حمل السلاح بين يدي الملوك في العيدين وغيرهما لما صار ديدنا لهم في زمن البخاري أشار بالترجمة إلى مأخذه، فقد أخرج أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرية فتوضع بين يدي المصلي إليها وكان يفعل ذلك في السفر فمن ثم اتخذها الأمراء.

قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى وَالْعَنْزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ تُحْمَلُ، وَتُنْصَبُ بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا»⁽¹⁾.

15 - باب خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى

974 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: «أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ.....

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو إِلَى الْمُصَلَّى وَالْعَنْزَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ تُحْمَلُ، وَتُنْصَبُ) على البناء للمفعول فيهما.

(بِالْمُصَلَّى بَيْنَ يَدَيْهِ) وسقط في رواية لفظ بين يديه (فَيُصَلِّي إِلَيْهَا) ويروى نصلي بنون الجمع للمتلحم، ويروى: فصلى بالفاء على صيغة الماضي، وقد مر الكلام فيه مستوفى في باب سترة الإمام.

15 - باب خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى الْمُصَلَّى

(باب خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ) بضم الحاء وتشديد الياء، جمع حائض، وهو من عطف الخاص على العام، وفي رواية بحذف واو العطف، ويروى باب خروج الحيض بإسقاط لفظ النساء، (إِلَى الْمُصَلَّى).

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) قد مر في باب ليبلغ الشاهد الغائب، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) وفي رواية: حماد بن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين، (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نسيبة بنت كعب، (قَالَتْ: أَمَرْنَا) بضم الهمزة على صيغة المجهول، وفي رواية أمرنا نبينا ﷺ، وفي رواية مسلم: أمرنا يعني النبي ﷺ (أَنْ نُخْرِجَ) من الإخراج.

(الْعَوَاتِقُ) جمع: العاتق، وهي التي بلغت وسميت بها، لأنها عتقت عن امتهاتها في الخدمة، أو عن قهر أبويها، يقال: عتقت الجارية فهي عاتق، مثل حاضت فهي حائض، والعتيق القديم.

وقال ابن الأثير: ويروى في حديث أم عطية: أمرنا أن نخرج في العيدين الحيض والعتق.

وَذَوَاتِ الْخُدُورِ» وَعَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ بْنِخُوِهٍ - وَزَادَ فِي حَدِيثِ - حَفْصَةَ، قَالَ:
أَوْ قَالَتْ: «الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ،»

(ذَوَاتِ الْخُدُورِ) جمع الخدر، وهو الستر، وفي رواية: وذوات الخدور عطفًا على سابقه، وقد مر الكلام فيه مستوفى في كتاب الحيض في باب شهر الحائض العيدين.

(وَعَنْ أَيُّوبَ) السخثياني بالسند المذكور، (عَنْ حَفْصَةَ)، يعني: أن حمادًا روى عن أيوب السخثياني عن مُحَمَّد بن سيرين عن أم عطية، وروى أيضًا عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية.

(بِنَخُوِهٍ)، أي: بنحو رواية أيوب عن مُحَمَّد، وكلتا الروايتين رواهما أبو داود، واعلم أنه يقال هذا كان في ذلك الزمان، لأمنهن عن المفسدة، بخلاف اليوم، ولهذا صح عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل، فإذا كان الأمر قد تغير في زمن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حتى قالت هذا القول، فماذا يكون اليوم الذي عم الفساد فيه، وفشت المعاصي في الكبار والصغار.

نعم، يستحب حضور العجائز وغير ذوات الهيئات بإذن أزواجهن، وعليه يحمل الحديث الباب، ويلبسن ثياب الخدمة، ويتنظفن بالماء من غير تطيب ولا زينة، إذ يكره لهن ذلك، أما ذوات الهيئات والجمال فيكره لهن الحضور، والله أعلم، فنسأل الله العفو والتوفيق.

(وَزَادَ)، أي: أيوب (فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ) في روايته عنها، (قَالَ)، أي: أيوب: (أَوْ قَالَتْ) أي: حفصة، يعني: شك أيوب في أنها قالت نخرج العواتق ذوات الخدور، أو قالت: (الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ) بالواو، يعني: شك في عطف ذوات بالواو.

وقد صرح في حديث أم عطية الآتي بحكمة ذلك، وهو شهودهن الخير ودعوة المسلمين رجاء بركة ذلك اليوم وطهرته، وقد فعلت ذلك أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد النَّبِيِّ ﷺ بمكة، ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك، لكن استحباب خروجهن مُطْلَقًا، إنما كان في ذلك الزمان، كما مر آنفًا.

وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمُصَلِّيَ»⁽¹⁾.

16 - باب خُرُوجِ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْمُصَلِّيِّ

975 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قَالَ: «خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ فِطْرِ أَوْ أَضْحَى فَصَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعَّظَهُنَّ، وَذَكَرَهُنَّ،

(وَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ) من باب أكلوني البراغيث، وفي رواية ويعتزل بإسقاط النون (الْمُصَلِّي) فلا يختلطن بالمصليات، إما لثلا يلزم الإخلال بتسوية الصفوف بالاختلاف بينهم بأن يصلي بعضهن ولا يصلي بعضهن، وإما لثلا يتنجس الموضع أو لثلا تؤذي جارتها إن حدث منها أذى، ومنعهن من المصلى منع تنزيه، وأما من المسجد فمنع تحريم.

16 - باب خُرُوجِ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْمُصَلِّيِّ

(باب خُرُوجِ الصَّبِيَّانِ إِلَى الْمُصَلِّيِّ) أي: مصلى العيد مع القوم وإن لم يصلوا.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ) بفتح العين في الأول وتشديد الموحدة في الثاني أبو عثمان البصري، وفي رواية: عمرو بن العباس باللام، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) ابن مهدي بن حسان الأزدي العنبري، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: الثوري، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أي: ابن عباس بالموحدة المكسورة ثم المهملة، وفي رواية زيادة ابن عباس، (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ) عيد (فِطْرِ أَوْ) عيد (أَضْحَى)، شك من الراوي، والظاهر أن الشك من عبد الرحمن بن عباس، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من وجه آخر بعد بابين الجزم بأنه يوم الفطر.

(فَصَلَّى) العيد، (ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ، فَوَعَّظَهُنَّ) أنذرهن بالعقاب، (وَذَكَرَهُنَّ) من التذكير، وهو الإخبار بالثواب، ويجوز أن يكون هذه الجملة تفسيراً لقوله: وعظهن، أو تأكيداً له، وقيل التذكير لأمر علم سابقاً، وفي رواية:

وَأَمْرُهُنَّ بِالصَّدَقَةِ»⁽¹⁾.

17 - باب استِقْبَالِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَابِلَ النَّاسِ.

فذكرهن بالفاء، (وَأَمْرُهُنَّ بِالصَّدَقَةِ) لما رأى أنهن أكثر أهل النار. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان حينئذ طفلاً، لأنه عند وفاة رسول الله ﷺ كان ابن ثلاث عشرة سنة، وقيل إنه جرى على عادته في التراجم، فإنه يترجم بما ورد في بعض طرق الحديث الذين يورده، فقد ورد في الحديث الآتي بعد باب إن شاء الله تعالى، ولولا مكاني من الصغر ما شهدته، ففي الحديث خروج الصبيان إلى المصلى، ولكن بشرط التمييز إلا يرى أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كيف ضبط القصة، وفيه أيضاً خروج النساء، سواء الطاهرات والحيض، كما جاء في الحديث السابق، وفيه أيضاً أن الصلاة قبل الخطبة، وفيه أيضاً الوعظ للنساء والأمر لهن بالصدقة، ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري وكوفي، وشيخ المؤلف من أفراده، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة والاستسقاء أيضاً، وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة.

17 - باب استِقْبَالِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ

(باب استِقْبَالِ الْإِمَامِ النَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ) بعد الصلاة، فإن قيل: قد تقدم في كتاب الْجُمُعَةِ باب استقبال الناس الإمام إذا خطب وعلم من ذلك أن الاستقبال سنة في الخطبة، فيكون هذا تكراراً.

فالجواب: أنه إنما ذكر هذه الترجمة لدفع وهم من يتوهم أن العيد يخالف الْجُمُعَةَ في ذلك، لأن استقبال الإمام في الْجُمُعَةِ ضروري، لأنه يخطب على منبر، بخلاف العيد، فإنه يخطب فيه على رجليه، كما تقدم في باب خطبة العيد.

(قَالَ): وفي رواية: وقال: (أَبُو سَعِيدٍ) الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مُقَابِلَ النَّاسِ) هذا من طرف من حديث أبي سعيد الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصله المؤلف في باب الخروج إلى المصلى بغير منبر، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

(1) أطرافه 98، 863، 962، 964، 977، 979، 989، 1431، 1449، 4895، 5249،

5880، 5881، 5883، 7325 - تحفة 5816.

976 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى إِلَى الْبَقِيعِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، وَقَالَ: «إِنَّ أَوَّلَ نُسْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا، أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ نَرْجِعَ، فَتَنْحَرُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَقَ سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَجَلُهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ» فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ قَالَ: «اذْبَحْهَا، وَلَا تَفِي عَنْ أَحَدٍ بِعَدَاكَ»⁽¹⁾.

يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، الحديث، وفي رواية مسلم قام فأقبل على الناس، الحديث. (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ) ابن مصرف بتشديد الراء المكسورة، (عَنْ زُبَيْدٍ) اليامي، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن سراحيل، (عَنِ الْبَرَاءِ) ابن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أَضْحَى) وفي رواية: يوم الأضحى (إِلَى الْبَقِيعِ) بالباء الموحدة المفتوحة، وهو موضع فيه أروم الشجر من صنروب شتى، وبه سمي بقیع الغرقد، وهو مقبرة أهل المدينة، (فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) الكريم، وهذا هو موضع الترجمة.

(وَقَالَ) بعد أن صلى: (إِنَّ أَوَّلَ نُسْكِنَا فِي يَوْمِنَا هَذَا، أَنْ نَبْدَأَ بِالصَّلَاةِ) كما بدأنا بها، (ثُمَّ نَرْجِعَ، فَتَنْحَرُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ وَافَقَ) أَصَابَ (سُنَّتَنَا، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ ذَلِكَ) أي: قبل ذلك، أي: قبل الصلاة، (فَإِنَّمَا هُوَ) وفي رواية فإنه، أي: المذبوح (شَيْءٌ عَجَلُهُ لِأَهْلِهِ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ، فَقَامَ رَجُلٌ) هو أبو بُرْدَةَ ابن نيار كما تقدم.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي ذَبَحْتُ) قبل الصلاة (وَعِنْدِي جَذَعَةٌ) من المعز، هي (خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟) لنفاستها وثمرتها (قَالَ) ﷺ: (اذْبَحْهَا، وَلَا تَفِي) بالفاء من وفى يفي، وفي رواية الكشميهني: ولا تغني من الإغناء، ومعناها متقارب. (عَنْ أَحَدٍ بِعَدَاكَ) أي: غيرك، كما في رواية والحديث قد مر غير مرة.

(1) أطرافه 951، 955، 965، 968، 983، 5545، 5556، 5557، 5560، 5563، 6673

18 - بَابُ الْعَلَمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى

977 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَابِسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، قِيلَ لَهُ: أَشْهَدْتَ الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَوْلَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ حَتَّى أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ، فَصَلَّى، ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَوَعَّظَهُنَّ، وَذَكَرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَرَأَيْتُهُنَّ يَهُوِينَ

18 - بَابُ الْعَلَمِ الَّذِي بِالْمُصَلَّى

(بَابُ الْعَلَمِ الَّذِي) هو (بِالْمُصَلَّى) أي: بمصلى العيد، والعلم بفتحتين، هو الشيء الذي عمل من بناء أو وضع حجر أو نصب عمود، ونحو ذلك ليعرف به المصلى، وفي رواية باب العلم بالمصلى بإسقاط كلمة الموصول.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابنُ سَعِيدِ القُطَانِ، وفي رواية الأصيلي يَحْيَى بن سعيد، (عَنْ سُفْيَانَ) أي: الثوري، وفي رواية: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبَّاسٍ) بالمهمله بعد الموحدة.

(قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قِيلَ لَهُ) وفي رواية: وقيل له بالواو، وهي جملة حالية بتقدير قد، وفي الرواية السابقة في باب وضوء الصبيان قبل كتاب الجُمُعَةِ بأربعة أبواب، وقال له رجل: (أَشْهَدْتَ)، بهمزة الاستفهام على سبيل الاستخبار، أي: أحضرت (الْعِيدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ) شهادته، (وَلَوْلَا مَكَانِي مِنَ الصَّغَرِ مَا شَهِدْتُهُ) فيه تقديم وتأخير، وحذف تقديره لولا مكاني وتقربي من رسول الله ﷺ ما حضرته لأجل الصغر، فالصغر علّة لعدم الحضور، ولكن قرب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا منه ﷺ ومكانه عنده كان سبباً لحضوره.

(حَتَّى أَتَى) حتى هذه غاية لمقدر، أي: خرج رسول الله ﷺ حتى أتى (الْعَلَمَ) أي: العلامة (الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ) بنيت الدار المذكورة بعد العهد النبوي، وإنما عرف المصلى بها لشهرتها، (فَصَلَّى) العيد، (ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ وَمَعَهُ بِلَالٌ) أي: ومع رسول الله ﷺ، والواو فيه للحال، (فَوَعَّظَهُنَّ، وَذَكَرَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ) قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَرَأَيْتُهُنَّ يَهُوِينَ)

بِأَيْدِيهِنَّ يَقْذِفُهُ فِي ثَوْبِ بِلَالٍ، ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ»⁽¹⁾.

19 - باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ

978 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ فَصَلَّى، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ نَزَلَ،»

بضم الياء من أهوى يهوى إهواء، يقال: أهوى الرجل بيده إلى الشيء ليتناوله فيأخذه، وقال ابن الأثير يقال أهوى بيده إليه، أي: مدها نحوه، وأمالها إليه. (بِأَيْدِيهِنَّ) أي: يمددن أيديهن بالصدقة ليتناولها بلال، وفسره بعضهم بقوله، أي: يلقيين وليس بذاك لأن لفظ يلقيين تفسير قوله: (يَقْذِفُهُ) وإذا فسر يهوين بقوله يلقيين يكون قوله يقذفه تكراراً بلا فائدة، ومحل يقذفه نصب على الحال، أي: حال كونهن يرمين المتصدق به (في ثَوْبِ بِلَالٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. (ثُمَّ انْطَلَقَ) ﷺ (هُوَ وَبِلَالٌ إِلَى بَيْتِهِ) الشريف.

19 - باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ

(باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ) إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال. (حَدَّثَنِي) بالإنفراد، وفي رواية: حدثنا بالجمع إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ هُوَ (إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ) أَبُو إِبْرَاهِيمَ السَّعْدِيُّ الْبُخَارِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) ابن همام صاحب المسند والمصنف، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَطَاءٌ) هو ابن أَبِي رِبَاحٍ، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ) عطاء: (سَمِعْتُهُ) أي: جابراً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ) عيد (الْفِطْرِ فَصَلَّى، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَلَمَّا فَرَغَ) عن الخطبة (نَزَلَ)، أي: انتقل، كما مر في باب المشي والركوب إلى صلاة العيد، والصلاة قبل الخطبة، ويحتمل تعدد القضية فتأمل.

(1) أطرافه 98، 863، 962، 964، 975، 979، 989، 1431، 1449، 4895، 5249،

فَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَرَهُنَّ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ لِبَالٍ، وَبِلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ يُلْقِي فِيهِ النِّسَاءَ الصَّدَقَةَ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ، قَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَدَقَةٌ يَتَصَدَّقْنَ حِينَئِذٍ، تُلْقِي فَتَحَهَا، وَيُلْقِينَ، قُلْتُ: أَتَرَى حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ،

(فَأَتَى النِّسَاءَ، فَذَكَرَهُنَّ) بتشديد الكاف (وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى يَدِ لِبَالٍ) جملة حالية كقوله: (وَبِلَالٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ) نصب على المفعولية، وجوز الإضافة. (يُلْقِي) من الإلقاء (فِيهِ النِّسَاءُ الصَّدَقَةُ) برفع النساء ونصب الصدقة، وفي رواية: صدقة بالتكثير، قَالَ ابن جريج بالسند السابق. (قُلْتُ لِعَطَاءٍ: زَكَاةُ يَوْمِ الْفِطْرِ) أي: أهي زكاة يوم الفطر بتقدير المبتدأ المصدر بهمزة الاستفهام.

(قَالَ): أي: عطاء: (لَا، وَلَكِنْ) هي (صَدَقَةٌ)، ويروى زكاة وصدقة بالنصب، أي: أكانت زكاة يوم الفطر، قَالَ: لَا، ولكن كانت صدقة (يَتَصَدَّقْنَ حِينَئِذٍ) بها.

(تُلْقِي) بضم المثناة الفوقية من الإلقاء، أي: النساء والنساء وإن كان جمعاً للمرأة من غير لفظه، ولكنه مفرد لفظاً، إذ لا واحد له من لفظه.

(فَتَحَهَا) بفتح الفاء والمثناة الفوقية والحاء المعجمة فتحة، وهي خواتم بلا فصوص، كأنها حلق فضة، وفي رواية فتحتها بلفظ المفرد، وسيأتي تفسيره قريباً إن شاء الله تعالى، وفيه إشعار بأنها لم تكن زكاة الفطر، لأنها عبارة عن القوت المقدر شرعاً.

(وَيُلْقِينَ) من الإلقاء أيضاً، وإنما كرره ليفيد العموم، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ المعنى تلقي الواحدة، وكذلك الباقيات.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لا استفاد من التركيب، فافهم.

ومفعول يلقيين محذوف، أي: كل نوع من أنواع حليهن، قَالَ ابن جريج بالإسناد المذكور أيضاً.

(قُلْتُ) لعطاء: (أَتَرَى) بضم التاء، كما في اليونينية، وضبطه البرماوي بفتحها (حَقًّا عَلَى الْإِمَامِ ذَلِكَ) أي: ما ذكر من الوعظ للنساء وأمرهن بالصدقة،

وَيَذَكِّرُهُنَّ؟ قَالَ: إِنَّهُ لَحَقَّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَهُ؟⁽¹⁾.

979 - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: شَهِدْتُ الْفِطْرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُصَلُّونَهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يُخْطَبُ بَعْدُ، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ يُجْلِسُ بِيَدِهِ⁽²⁾،

وقوله: (وَيَذَكِّرُهُنَّ؟) وفي رواية: يذكرهن بدون الواو، وفي أخرى: يأتيهن ويذكرهن، وهو كالتفسير لذلك.

(قَالَ) عطاء: (إِنَّهُ لَحَقَّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ)، أي: للأئمة بقرينة الإمام.

(لَا يَفْعَلُونَهُ؟) والظاهر أن عطاء يرى وجوب ذلك، وقال القاضي عياض:

لم يقل بذلك غيره والنووي وغيره حملوه على الاستحباب.

(قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) بالإسناد المذكور: (وَأَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ) وفي رواية: وأخبرني حسن، (عَنْ طَاوُسٍ)، هو ابن كيسان، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: شَهِدْتُ الْفِطْرَ) أي: صلاة عيد الفطر (مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)، فكلهم كانوا (يُصَلُّونَهَا) أي: صلاة العيد (قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ثُمَّ يُخْطَبُ) بضم المثناة التحتية على البناء للمفعول، أي: يخطب كل منهم.

(بَعْدُ) بالبناء على الضم لقطعه من الإضافة، أي: بعد الصلاة، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) قيل أصله: وخرج، حذف منه حرف العطف، ولا حاجة إلى ذلك، لأن هذا ابتداء كلام من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي تفسير سورة (المتحنة)، من وجه آخر عن ابن جريج، فتزل نبي الله ﷺ.

(كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ) الآن، وفيه تثبيت لروايته وتأكيدها.

(حِينَ يُجْلِسُ) بضم أوله وسكون الجيم من الإجماع، وفي رواية بفتح الجيم وتشديد اللام من التجليس، ومفعوله محذوف، أي: حين يجلس الناس (بِيَدِهِ) أي: يشير بيده يأمرهم بالجلوس، وذلك لأنهم أرادوا الانصراف،

(1) طرفاه 958، 961 - تحفة 2449 - 2/27.

(2) قال الحافظ قوله: يجلس بتشديد اللام المكسورة، وحذف مفعوله، وهو ثابت في مسلم بلفظ =

ثُمَّ أَقْبَلَ يَشْقُهُمْ حَتَّى جَاءَ النِّسَاءَ مَعَهُ بِلَالٌ، فَقَالَ: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكَ﴾ [الممتحنة: 12] الْآيَةَ، ثُمَّ قَالَ حِينَ فَرَغَ مِنْهَا: «أَنْتَنَّ عَلَى ذَلِكَ؟» قَالَتِ امْرَأَةٌ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا: نَعَمْ،

فَأَمَرَهُمْ بِالْجُلُوسِ حَتَّى يَفْرُغَ مِمَّا يَقْصِدُهُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُوا جَمِيعًا أَوْ أَنْهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَتَّبِعُوهُ، فَمَنْعَهُمْ وَأَمَرَهُمْ بِالْجُلُوسِ.

(ثُمَّ أَقْبَلَ) ﷺ (يَشْقُهُمْ) أَي: يَشُقُّ صُفُوفَ الرِّجَالِ الْجَالِسِينَ (حَتَّى جَاءَ) وَفِي رِوَايَةٍ: حَتَّى أَتَى (النِّسَاءَ مَعَهُ بِلَالٌ) جُمْلَةً حَالِيَةً بِلَا وَاو، (فَقَالَ) ﷺ تَالِيًا لِهَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي فِي سُورَةِ (الْمُمْتَحَنَةِ): ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعْنَكَ﴾، أَي: قَرَأَ الْآيَةَ بِتَمَامِهَا، وَإِنَّمَا تَلَا النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ لِيَذْكُرَ مِنْ بَيْعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَوَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النِّسَاءِ لَمَّا فَتَحَ مَكَّةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ أَمْرِ الْفَتْحِ جَمَعَ النَّاسَ لِلْبَيْعَةِ، فَجَلَسَ لَهُمْ عَلَى الصِّفَاءِ، وَلَمَّا فَرَغَ مِنْ بَيْعَةِ الرِّجَالِ بَايَعَ النِّسَاءَ، وَذَكَرَ لَهُنَّ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (حِينَ فَرَغَ مِنْهَا) أَي: مِنْ قِرَاءَةِ الْآيَةِ: «أَنْتَنَّ عَلَى ذَلِكَ؟» بِكُسْرِ الْكَافِ، وَهَذَا مِمَّا وَقَعَ ذَلِكَ مَوْقِعَ ذَلِكَ، أَي: أَنْتَنَّ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ.

(قَالَتِ): وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالَتْ بِالْفَاءِ (امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ، لَمْ يُجِبْهُ غَيْرُهَا: نَعَمْ) نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ.

يَجْلِسُ الرِّجَالُ بِيَدِهِ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا انْتَقَلَ عَنْ مَكَانِ خُطْبَتِهِ أَرَادُوا الْانْصِرَافَ فَأَمَرَهُمْ بِالْجُلُوسِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ حَاجَتِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُوا جَمِيعًا، أَوْ لَعَلَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَتَّبِعُوهُ، فَمَنْعَهُمْ، فَيَقْوِي الْبَحْثُ الْمَاضِي فِي آخِرِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ، اهـ.

قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ فِي آخِرِ الْبَابِ السَّابِقِ فِيهِ أَنَّ الْأَدَبَ فِي كُخَاطِبَةِ النِّسَاءِ فِي الْمَوْعِظَةِ أَوْ الْحُكْمِ أَنْ لَا يَحْضُرَ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا مَنْ تَدْعُو الْحَاجَةَ إِلَيْهِ مِنْ شَاهِدٍ وَنَحْوِهِ لِأَنَّ بِلَالَ كَانَ خَادِمَ النَّبِيِّ ﷺ، وَمُتَوَلِّيَ قَبْضِ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَدْ اغْتَفَرَ لَهُ بِسَبَبِ صُغَرِهِ، اهـ. وَلَا يَذْهَبُ عَلَيْكَ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ بَحْثٍ آخَرَ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي قَوْلِهِ ثُمَّ خُطِبَ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: زَعَمَ عِيَاضُ أَنْ وَعِظَهُ ﷺ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ ﷺ، وَتَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ الْمَضْرُوحَةِ بِأَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْخُطْبَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ فَلَمَّا فَرَغَ، اهـ.

وَقَالَ الْكُرْمَانِيُّ: قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَمَّا إِيْتَانُهُ إِلَى النِّسَاءِ وَوَعِظُهُنَّ فَهُوَ خَاصٌّ لَهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَبٌ وَهُمْ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الْخُطِيبَ لَا يَلْزِمُهُ خُطْبَةٌ أُخْرَى لِلنِّسَاءِ. وَلَا يَقْطَعُ خُطْبَتَهُ لِيَتِمَّهَا عِنْدَ النِّسَاءِ.

- لا يَدْرِي حَسَنٌ مَنْ هِيَ - قَالَ: «فَتَصَدَّقْنِ» فَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ، ثُمَّ قَالَ: «هَلُمَّ، لَكُنَّ فِدَاءً أَبِي وَأُمِّي» فَيُلْقِينَ الْفَتَحَ وَالْخَوَاتِيمَ

(لا يَدْرِي حَسَنٌ) هو ابن مسلم الراوي عن عطاء (مَنْ هِيَ) المرأة المجيبة، ووقع في رواية مسلم وحده لا يدري حينئذ من هي هكذا وقع في جميع نسخ مسلم، وقال القاضي عياض وغيره وهو تصحيف، وصوابه لا يدري حسن من هي، كما في رواية البخاري، وقيل: يحتمل أن يكون هذه المرأة هي أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطبة النساء، فإنها روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه الطبراني وغيره من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد أن رسول الله ﷺ خرج إلى النساء وأنا معهن، فَقَالَ: يا معشر النساء، إنكن أكثر حطب جهنم، فناديت رسول الله ﷺ، وكنت عليه جريئة، لم يا رسول الله، قَالَ: لأنكن تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، الحديث، لأن القصة واحدة.

وتعقبه الْعَيْنِيّ بأنه تخمين وحسبان، ويحتمل أن يكون غيرها، وباب الاحتمال واسع، والله أعلم.

(قَالَ) ﷺ: «فَتَصَدَّقْنِ»، هذه صيغة الأمر، لا صيغة جماعة النساء من الماضي، فإنها تشرك بينها وتفرق بالقرينة والفاء، يجوز أن تكون للسببية، وأن تكون جواب شرط محذوفاً، أي: إن كنتن على ذلك فتصدقن، (فَبَسَطَ بِلَالٌ ثَوْبَهُ، ثُمَّ قَالَ)، أي: بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (هَلُمَّ) من أسماء الأفعال المتعدية، نحو: هلم زيذاً، أي: هاته وقربه، واللازمة نحو هلم إلينا، أي: تعال، وهو مركب من هاء التنبيه المحذوفة الألف، ولم من لملت الشيء جمعته عند البصرية، ومن هل وأم بحذف الهمزة عند الكوفية، ويستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث عند أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيقولون هلم (هلما) هلموا (هلمي) هلما هلممن والأولى أفصح.

(لَكُنَّ) بضم الكاف وتشديد النون، لأنه خطاب للنساء، وهو متعلق بقوله: (فِدَاءً)، بكسر الفاء يمد ويقصر، وأما بفتحها، فهو مقصور، وهو بالرفع خبر لقوله: (أَبِي وَأُمِّي) عطف عليه، والتقدير: أبي مفدى، لكن وأمي، ويجوز النصب، أي: جعلت أبي فداء لكن وأمي، (فَيُلْقِينَ)، بضم الياء من الإلقاء، وهو الرمي (الْفَتَحَ) بفتحتين جمع فتحة، بفتحات، وقد مر آنفاً، (وَالْخَوَاتِيمَ)

فِي ثَوْبٍ بِلَالٍ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «الْفَتْخُ: الْخَوَاتِيمُ الْعِظَامُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ»⁽¹⁾.

جمع خيتام، أو خاتام، وهما لغتان في خاتم.
(فِي ثَوْبٍ بِلَالٍ قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «الْفَتْخُ: الْخَوَاتِيمُ الْعِظَامُ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ») قَالَ ثعلب: إنهن كن يلبسنها في أصابع الأرجل، ولهذا عطف عليها الخواتيم، لأنها عند الإطلاق ينصرف إلى ما يلبس في الأيدي، وعن الخليل أن الفتخ الخواتيم التي لا خصوص لها، كما تقدم، فعلى هذا يكون من عطف العام على الخاص.

وفي الحديث: استحباب وعظ النساء وتعليمهن أحكام الإسلام، وتذكيرهن بما يجب عليهن وما يستحب وحثهن على الصدقة، وتخصيصهن بذلك في مجلس منفرد، ومحل ذلك كله إذا أمنت الفتنة والمفسدة، قَالَ ابن بطال: أما إتيانه إلى النساء ووعظهن فهو خاص له عند العلماء، لأنه أب لهن، وهم مجمعون أن الخطيب لا يلزمه خطبة أخرى للنساء، ولا يقطع خطبتها ليتها عند النساء.

وفيه أيضًا: جواز التفدية بالأب والأم.

وفيه أيضًا: ملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها إليه، وفيه أيضًا أن الصدقة من دوافع العذاب، لأنه أمرهن بالصدقة، ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك.

وفيه أيضًا: بذل النصيحة والإغلاظ بها لمن احتيج في حقه إلى ذلك، وفيه جواز طلب الصدقة من الأغنياء للمحتاجين.

وفيه: مبادرة تلك النسوة إلى الصدقة بما يعز عليهن من حليهن مع ضيق الحال في ذلك الوقت، وفي ذلك دلالة على علو مقامهن في الدين، وحرصهن على امتثال أمر الرسول ﷺ.

وفيه: أن قول المخاطب نعم يقول مقام الخطاب، وفيه أن جواب الواحد عن الجماعة كاف.

وفيه: بسط الثوب لقبول الصدقة.

(1) أطرافه 98، 863، 962، 964، 975، 977، 989، 1431، 1449، 4895، 5249،

5880، 5881، 5883، 7325 - تحفة 5698.

أخرجه مسلم في أول كتاب الصلاة العيدين رقم (884).

20 - باب: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي الْعِيدِ

980 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا

وفيه: أن الصلاة مقدمة على الخطبة.

ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بخاري ويماني ومكي، وفيه أن شيخه من أفراد، وقد أخرج منته المؤلف في التفسير أيضًا، وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة في الصلاة.

20 - باب: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي الْعِيدِ

(باب) بالتونين (إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا)، أي: للمرأة (جِلْبَابٌ فِي) يوم (العِيدِ) ولم يذكر جواب الشرط اعتمادًا على ما ورد في حديث الباب، والتقدير: إذا لم يكن لها جلباب لتلبسها صاحبته من جلبابها، كما ذكر في متن الحديث، ويجوز أن يقدر هكذا إذا لم يكن لها جلباب في يوم العيد تستعير من غيرها جلبابًا، فتخرج فيه إلى المصلى، وقال الحَافِظُ العَسْكَلَانِيُّ: يحتمل أن يكون المراد تعيرها من جنس ثيابها، ويحتمل أن يكون المراد تشركها معها في ثوبها، ويؤيده رواية أبي داود: تلبسها صاحبته طائفة من ثوبها، ويؤخذ منه جواز اشتمال المرأتين في ثوب واحد، انتهى.

وتعقبه العَيْنِيُّ: بأن الذي قَالَ لم يقل به أحد ممن له ذوق من معاني التركيب، وأنه ظن أن معنى قوله في رواية أبي داود وطائفة من ثوبها بعضًا من ثوبها بأن تدخلها في ثوبها حتى يصير كلتاها في ثوب واحد، وهذا لم يقل به أحد، ويعسر ذلك عليهما جدًّا في الحركة، وإنما معنى طائفة من ثوبها قطعة من ثيابها من التي لا تحتاج إليها مثل الجلباب والخمار والمقنعة، ونحو ذلك، وكذا فسروا قوله ﷺ في حديث الباب لتلبسها صاحبته من جلبابها، يعني: لتعريها جلبابًا لا تحتاج إليه، والجلباب بكسر الجيم وسكون اللام ثوب أقصر وأعرض من الخمار، وقيل: هو المقنعة، وقيل: ثوب واسع يغطي صدرها وظهرها، وقيل: هو كالمحففة، وقيل: الإزار، وقيل: الخمار.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما همزة ساكنة، واسمه عبد الله بن عمر ابن المنقذ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هو ابن سعيد التميمي، (قَالَ: حَدَّثَنَا

أَيُّوبُ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ جَوَارِيَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ، فَجَاءَتْ امْرَأَةً، فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ، فَأَتَيْتُهَا، فَحَدَّثْتُ أَنَّ زَوْجَ أُخْتِهَا عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتِي عَشْرَةَ عَزْوَةً، فَكَانَتْ أُخْتُهَا مَعَهُ فِي سِتِّ عَزَوَاتٍ، فَقَالَتْ: فَكُنَّا نَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى، وَنُدَاوِي الْكَلْمَى، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَلَى إِحْدَانَا بَأْسٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: «لِتُلْبِسَهَا صَاحِبَتُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا، فَلْيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ»

أَيُّوبُ) السخثياني، (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) الأنصارية، (قَالَتْ: كُنَّا نَمْنَعُ جَوَارِيَنَا أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ) إلى المصلى، (فَجَاءَتْ امْرَأَةً) لم يعرف اسمها، (فَتَزَلَّتْ قَصْرَ بَنِي خَلْفٍ) بفتح الخاء المعجمة واللام، هو بالبصرة منسوب إلى خلف، جد طلحة بن عبد الله بن خلف، وليس منسوباً إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، المعروف بطلحة الطلحات، كما قاله بعضهم.

(فَأَتَيْتُهَا، فَحَدَّثْتُ أَنَّ زَوْجَ أُخْتِهَا) قيل: هي أخت أم عطية، وقيل: غيرها، ونص القرطبي أنها أم عطية، ولم يعرف اسم زوج أختها (عَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتِي عَشْرَةَ عَزْوَةً) قالت المرأة المحدثه، (فَكَانَتْ أُخْتُهَا مَعَهُ) أي: مع زوجها، أو مع النَّبِيِّ ﷺ (فِي سِتِّ عَزَوَاتٍ، فَقَالَتْ) أي: الأخت لا المرأة المحدثه (فَكُنَّا)، وفي رواية: قالت: فكنا بالجمع، لقصد العموم (نَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى)، جمع مريض، (وَنُدَاوِي الْكَلْمَى)، بفتح الكاف وسكون اللام، جمع الكلیم، وهو المجروح، أي: ونعالج الجرحى محارم كانوا وغير محارم، إذا كانت المعالجة بغير المباشرة كإحضار الدواء مثلاً، نعم إن احتيج إليها، وأمنت الفتنة، جاز.

(فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ)، عَلَى، وفي رواية: (أَعَلَى) بهمزة الاستفهام (إِحْدَانَا بَأْسٌ) أي: حرج وإثم (إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ أَنْ لَا تَخْرُجَ؟) إلى المصلى، (فَقَالَ ﷺ): (لِتُلْبِسَهَا)، بضم المثناة الفوقية وسكون اللام وكسر الموحدة وجزم السين المهملة (صَاحِبَتُهَا) أي: لتعرها (مِنْ جِلْبَابِهَا)، أي: من جنس جلبابها، وتؤديه رواية ابن خزيمة من جلابيها، أي: مما لا تحتاج إليه، أو هو على سبيل المبالغة، أي: يخرجن ولو كانت ثنتان في ثوب واحد، (فَلْيَشْهَدَنَّ الْخَيْرَ) أي: مجالس الخير كسماع الحديث وعبادة المرضى، (وَدَعْوَةَ الْمُؤْمِنِينَ) كالاتِّجَاعِ لصلاة الاستسقاء.

قَالَتْ حَفْصَةُ: فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةَ أَتَيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا: أَسَمِعْتَ فِي كَذَا وَكَذَا؟ قَالَتْ: نَعَمْ بِأَبِي، وَقَلَّمَا ذَكَرْتَ النَّبِيَّ ﷺ إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي قَالَ: «لِيُخْرَجَ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ - أَوْ قَالَ: الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ، شَكُّ أَيُّوبَ - وَالْحَيْضُ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى، وَلَيْسَ هَذَا الْخَيْرَ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ» قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهَا: الْحَيْضُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، أَلَيْسَ الْحَائِضُ تَشْهَدُ عَرَاقَاتٍ، وَتَشْهَدُ كَذَا، وَتَشْهَدُ كَذَا⁽¹⁾.

قَالَتْ حَفْصَةُ: فَلَمَّا قَدِمْتُ أُمُّ عَطِيَّةَ، نسيبة.
(أَتَيْتُهَا فَسَأَلْتُهَا: أَسَمِعْتَ)، بهمزة الاستفهام، أي: النَّبِيَّ ﷺ يقول: (في كَذَا) وزيد في رواية: (وَكَذَا).
(قَالَتْ) أم عطية: (نَعَمْ)، سمعته، وفي رواية: فَقَالَتْ، نعم بالفاء (بِأَبِي) أفديه ﷺ، وفي رواية: بأبا بموحدتين بينهما همزة مفتوحة، وفي أخرى: بيبى، وفي أخرى: بيبا، بقلب الهمزة ياء.
(وَقَلَّمَا ذَكَرْتَ النَّبِيَّ ﷺ)، أي: أم عطية (إِلَّا قَالَتْ: بِأَبِي)، وفي رواية: بابا.

(قَالَ)، أي: النَّبِيَّ ﷺ، وفي رواية: قالت، أي: أم عطية: (لِيُخْرَجَ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ)، أي: السطور.
(أَوْ قَالَ ﷺ): (الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ) بواو العطف وفي رواية وذات الخدر.

(شَكُّ أَيُّوبَ) السخنياني هل هو بواو العطف أو لا.
(وَالْحَيْضُ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلَّى)، أي: مكان الصلاة، وفي رواية: فيعتزل بالفاء، وفي أخرى: فيعتزلن بالنون.
(وَلَيْسَ هَذَا الْخَيْرَ وَدَعْوَةُ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ)، أي: حفصة: (فَقُلْتُ لَهَا)، أي: لأم عطية مستفهمة: (الْحَيْضُ؟) بهمزة الاستفهام يشهدن العيد، (قَالَتْ: نَعَمْ)، وفي رواية: فَقَالَتْ: نعم، (أَلَيْسَ الْحَائِضُ تَشْهَدُ عَرَاقَاتٍ)، أي: يوم عرفة، (وَتَشْهَدُ كَذَا، وَتَشْهَدُ كَذَا)، تريد مزدلفة، ورمي الجمار.

قَالَ ابن بطال : فيه تأكيد خروجهن إلى العيد ، لأنه إذا أمر من لا جلباب لها فمن لها جلباب بالطريق الأولى .

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : الملازمات للبيوت لا يخرجن .

وقال الطَّحَاوِيُّ : يحتمل أن يكون هذا الأمر في أول الإسلام والمسلمون قليل ، فأريد التكثير بحضورهن ترهيباً للعدو ، فأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك .

وقال الْكُرْمَانِيُّ : وهو مردود ، لأنه يحتاج إلى معرفة تاريخ الوقت ، والنسخ لا يثبت إلا باليقين ، وأيضاً فإن الترهيب لا يحصل بهن ، ولذلك لم يلزمهن الجهاد .

وتعقبه الْعَيْنِيُّ : بأن قوله فإن الترهيب لا يحصل بهن غير مسلم ، لأنهن يكثرن السواد والعدو يخاف من كثرة السواد ، بل فيهن من هي أقوى قلباً من كثير من الرجال الذين ليس لهم ثبات عند الحرب ، ألا ترى أن كثيراً من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يأخذون نساءهم معهم في بعض الفتوحات لتكثير السواد ، بل وقع منهن في بعض المواضع نصرة لهم بقتالهن وتشجيعهن الرجال ، وهذا لا يخفى على من له اطلاع في السير والتواريخ .

وقوله : ولذلك لم يلزمهن الجهاد ممنوع ، إذ عند النفير العام يلزم جميع الناس ، حتى تخرج المرأة من غير إذن زوجها ، والعبد من غير إذن مولاه ، على ما عرف من بابه .

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وقد أفتت به أم عطية بعد النَّبِيِّ ﷺ بمدة ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك .

وتعقبه أَيْضاً الْعَيْنِيُّ : بأن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قد صح عنها أنها قالت : لو رأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن عن المساجد ، كما منعت نساء بني إسرائيل ، فإذا كان الأمر في خروجهن إلى المساجد هكذا ، فبالأحرى أن يكون ذلك في خروجهن إلى المصلى ، وكيف يقول هذا القائل لم يثبت عن أحد من الصحابة ، فخالفها وأين أم عطية من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

21 - باب اعْتَزَالَ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي

981 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: «أُمِرْنَا أَنْ نَخْرُجَ فَنُخْرِجَ الْحَيْضَ، وَالْعَوَاتِقَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ - قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: أَوِ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ - فَأَمَّا الْحَيْضُ: فَيَشْهَدْنَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَوَتُهُمْ وَيَعْتَزِلْنَ مُصْلَاهُمْ»⁽¹⁾.

21 - باب اعْتَزَالَ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي

(باب اعْتَزَالَ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي) أي: مصلی العيد، وإنما ذكر هذه الترجمة مع أن مضمون حديثها قد تقدم في الباب السابق للاهتمام به.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ)، هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وقد مر ذكره في باب إذا جامع ثم عاد في كتاب الغسل، (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ)، هو عبد الله بن عون، وقد مر في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: رب مبلغ، (عن مُحَمَّدٍ)، هو ابن سيرين، (قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: أُمِرْنَا) بضم الهمزة (أَنْ نَخْرُجَ) بفتح النون وضم الراء من الخروج.

(فَنُخْرِجَ)، بضم النون وكسر الراء من الإخراج.

(الْحَيْضُ، وَالْعَوَاتِقَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ)، بواو العطف، أي: الستور والعواتق جمع عاتق، وهن البنات التي بلغت.

(قَالَ)، وفي رواية: وقال: (ابْنُ عَوْنٍ) الراوي عن ابن سيرين.

(أَوِ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ) شك فيه، هل هو بواو العطف أو بحذفها، كما شك أيوب في الحديث الذي قبله.

وفي رواية الترمذي عن منصور بن زاذان عن ابن سيرين: نخرج الأبكار والعواتق وذوات الخدور، (فَأَمَّا الْحَيْضُ: فَيَشْهَدْنَ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَدَعَوَتُهُمْ) رجاء بركة ذلك اليوم وطهرته، (وَيَعْتَزِلْنَ مُصْلَاهُمْ) خوف التنجيس

(1) أطرافه 324، 351، 971، 974، 980، 1652 - تحفة 18105.

قال العيني: واعتزال الحيض المصلی، اختلفوا فيه فقال الجمهور: هو منع تنزيهه وسببه الصيانة والاحتراز عن مقارنة النساء للرجال من غير حاجة ولا صلاة، وإنما لم يحرم؛ لأنه ليس بمسجد.

أو الإخلال بتسوية الصفوف، ثم المنع من المصلى منع تنزيهه، لأنه ليس مسجداً .

وقيل: يحرم اللبث فيه كالمسجد، لكونه موضع الصلاة، والصواب هو الأول، فيأخذن ناحية من المصلى، ويقفن بباب المسجد لحرمة دخولهن فيه .

وفي الحديث جواز مداواة المرأة للرجال الأجانب .

وفيه: أن من شأن العواتق والمخدرات عدم البروز، إلا فيما أذن لهن فيه .

وفيه: استحباب إعداد الجلباب للمرأة ومشروعية عارية الثواب .

قيل: وفيه استحباب خروج النساء لشهود العيدين، سواء كن شواب وذوات هيئات أو لا، والحق أنه في هذا الزمان لا يفتى به، لظهور الفساد وعدم الأمن، مع أن جماعة من السلف منعوا ذلك وهم عروة والقاسم ويحيى الأنصاري ومالك وأبو حنيفة في رواية وأبو يوسف، ومنع الشافعية ذوات الهيئات والمستحسنيات، لغلبة الفتنة، وكذلك الثوري منع خروجهن اليوم .

وقال بعضهم يحرم المكث في المصلى عليها، كما يحرم مكثها في المسجد؛ لأنه موضع الصلاة فأشبهه المسجد، والصواب الأولي، اهـ .

وقال الحافظ قوله: يعتزل الحيض المصلى حمل الجمهور الأمر المذكور على الندب؛ لأن المصلى ليس بمسجد فيمنع الحيض عن دخوله، وأغرب الكرمانى، فقال: الاعتزال واجب، والخروج والشهود مندوب مع كونه نقل عن النووي تصويب عدم وجوبه .

وقال ابن المنير: الحكمة في اعتزالهن أن في وقوفهن وهن لا يصلين مع المسلمات إظهار استهانة بالحال، فاستحب لهن اجتناب ذلك، اهـ .

قلت: وتام كلام النووي أنه قال اختلف أصحابنا في هذا المنع، فقال الجمهور: هو منع تنزيهه لا تحريم وسببه الصيانة والاحتراز عن مقارنة النساء بالرجال من غير حاجة ولا صلاة وإنما لم يحرم؛ لأنه ليس بمسجد .

وحكى أبو الفرج الدارمي من أصحابنا عن بعض أصحابنا: أنه يحرم المكث في المصلى على الحائض كما يحرم المكث في المسجد؛ لأنه موضع الصلاة فأشبهه المسجد، والصواب الأول، اهـ .

وفي الدر المختار: يحرم بالحدث الأكبر دخول مسجد لا مصلى عيد وجنازة، قال ابن عابدين: فليس لهما حكم المسجد في ذلك وإن كان لهما حكمه في صحة الاقتداء وإن لم تتصل الصفوف .

22 - باب النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمُصَلَّى

982 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ، أَوْ يَذْبَحُ بِالمُصَلَّى»⁽¹⁾.

22 - باب النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمُصَلَّى

(باب النَّحْرِ وَالذَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمُصَلَّى) قد تقدم أن النحر في الإبل والذبح في غيره، وأن النحر في اللبه، موضع قلادة، والذبح في الحلق، وإنما ذكر النحر والذبح كليهما ليفهم أنهما مشتركان في الحكم، وليعلم أنه لا يمنع أن يجمع يوم النحر بين النسكين أحدهما مما ينحر والآخر مما يذبح. (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ)، التنيسي، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ)، هو ابن سعد، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ)، بالمثلثة في الأول وبفتح الفاء والقاف بينهما راء ساكنة، وفي آخره دال مهملة، نزيل مصر.

(عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ، أَوْ يَذْبَحُ بِالمُصَلَّى»)، يوم العيد، وذلك للإعلام بذبح الإمام ليرتب عليه ذبح الناس، ولأن الأضحية من القرب العامة، وإظهارها أفضل، لأن فيه إحياء للسنة، وقد أمر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نافعاً أن يذبح أضحيته بالمصلى، وكان مريضاً لم يشهد العيد، كما أخرجه مالك في الموطأ.

وقال ابن حبيب: يستحب الإعلان بها، لكي يعرف الجاهل بسنتها، وكان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا ابتاع أضحية يأمر غلامه ليحملها في السوق، يقول: هذه أضحية ابن عمر، وهذا المعنى يستوي فيه الإمام وغيره.

وقال ابن بطال: لما كان أفعال العيد والجماعات إلى الإمام وجب أن يكون متقدماً فيها، والناس له تبع، ولهذا قَالَ مالك: لا يذبح أحد حتى يذبح الإمام، ولم يختلفوا أن من رمى الجمرة حل له الذبح، وإن لم يذبح الإمام، فالمدار على الوقت لا على الفعل، وأجمعوا على أن الإمام لو لم يذبح أصلاً ودخل وقت الذبح حل الذبح للناس، وإنما عطف البخاري رَجَمَهُ اللَّهُ الذبح

23 - بَابُ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ

فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ، وَإِذَا سُئِلَ الْإِمَامُ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَخْطُبُ

983 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ

الْمُعْتَمِرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ،

على النحر في الترجمة بواو العطف، وإن كان حديث الباب بأو المقتضية للتردد، ليفهم أنه لا يمتنع الجمع بين النسكين ما يذبح وما ينحر أو إشارة إلى أنه ورد في بعض طرق الحديث بالواو، وسيأتي الحديث إن شاء الله تعالى بمباحثه في كتاب الأضاحي، وقد أخرجه النَّسَائِيُّ أَيْضًا فِي الْأَضَاحِي وَالصَّلَاةِ.

23 - بَابُ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ

فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ، وَإِذَا سُئِلَ الْإِمَامُ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَخْطُبُ

(بَابُ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالنَّاسِ فِي خُطْبَةِ الْعِيدِ، وَإِذَا سُئِلَ الْإِمَامُ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَخْطُبُ) وهذه ترجمة أخرى، وليس في ذلك تكرار، وإن كان يرى ذلك بحسب الظاهر، لأن الترجمة الأولى أعم من الثانية، ولم يذكر جواب الشرط في الترجمة الثانية، اكتفاء بما في الحديث، وليس الكلام في خطبة العيد، كالكلام في خطبة الجمعة.

وقال شُعْبَةُ: كلمني الحكم بن عُيَيْنَةَ يوم عيد والإمام يخطب مع أنه إذا كان الكلام من أمر الدين للسائل والمسؤول، فإنه جائز، وقد قَالَ ﷺ للذين قتلوا ابن أبي الحقيق ودخلوا عليه يوم الجمعة وهو يخطب، أفلحت الوجوه، ولكن كره العلماء كلام الناس والإمام يخطب، روي ذلك عن عطاء والحسن والنخعي، وقال مالك: لينصت للخطبة ويستقبل.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ)، هو سلام بن سليم الحنفي الكوفي، مات هو ومالك وحماد وخالد والطحان، كلهم في سنة تسع وسبعين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ)،

فَقَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسْكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسْكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَتِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ»، فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، فَتَعَجَّلْتُ، وَأَكَلْتُ، وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي، وَجِيرَانِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ» قَالَ: فَإِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ جَذَعَةٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ، فَهَلْ تَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ»⁽¹⁾.

984 - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ،

أي: بعد صلاة العيد، (فَقَالَ): وفي رواية: قَالَ: (مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسْكَنَا) أي: قرب قرباننا، (فَقَدْ أَصَابَ النُّسْكَ) المجزئ عن الأضحية، (وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَتِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ)، تذبح لأجل الأكل لا لأجل التقرب، وليست من النسك من شيء.

(فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ)، بكسر النون وتخفيف التحتية، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسَكْتُ)، أي: ذبحت (قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، فَتَعَجَّلْتُ، وَأَكَلْتُ)، بالواو، وفي رواية: فأكلنا، (وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي، وَجِيرَانِي)، بكسر الجيم، جمع جار.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تِلْكَ)، أي: المذبوحة قبل الصلاة (شَاةُ لَحْمٍ)، غير مجزية عن الأضحية، وهذه المراجعة التي بينه ﷺ وبين أَبِي بُرْدَةَ بْنِ تَدْلٍ لِلْحَكَمِ الأول من الترجمة، وتاليها يدل على الثاني منها.

(قَالَ) أَبُو بُرْدَةَ: (فَإِنَّ عِنْدِي عَنَاقَ جَذَعَةٍ) بنصب عناق مضافاً إلى جذعة، وفي رواية: عناقاً جذعة، بنصبهما.

(هِيَ) وفي رواية: لَهِ (خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ)، لنفاستها وسمنها. (فَهَلْ تَجْزِي) بفتح المثناة الفوقية من غير همز، أي: تكفي (عَنِّي، قَالَ) ﷺ: (نَعَمْ)، تجزئ عنك، (وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ) فهي خصوصية له كما مر. (حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين البكراوي، من ولد أبي بكرة قاضي

(1) أطرافه 951، 955، 965، 968، 976، 5545، 5556، 5557، 5560، 5563، 6673

عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ، ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحَهُ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِيرَانُ لِي - إِمَّا قَالَ: بِهِمْ خَصَاصَةٌ، وَإِمَّا قَالَ: بِهِمْ فَقْرٌ - وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدِي عَنَاقٌ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ «فَرَخَّصَ لَهُ فِيهَا»⁽¹⁾.

985 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ جُنْدَبٍ، قَالَ: صَلَّى

النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ،

كرمان، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، (عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ)، وفي رواية: عن حماد، هو ابن زيد، (عَنْ أَيُّوبَ) السخثياني، (عَنْ مُحَمَّدٍ)، هو ابن سيرين، (أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ) بكسر الهمزة، وفي رواية: عن أنس بن مالك، أن بإسقاط قَالَ، وفتح همزة أن.

(ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ) صلاة العيد، (ثُمَّ خَطَبَ، فَأَمَرَ مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ ذَبْحَهُ) مصدر ذبح، وفي رواية: ذبحه، بكسر الدال المعجمة لمعنى المذبوح. (فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ)، هو أَبُو بُرْدَةَ بن نيار، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِيرَانُ)، مبتدأ، وقوله: (لِي) صفته، تخصص بها.

(إِمَّا قَالَ)، أي: قَالَ الرَّجُلُ: (بِهِمْ خَصَاصَةٌ)، أي: جوع، خبر المبتدأ.

(وَإِمَّا قَالَ: فَقَرٌ)، بدل قوله: خصاصة، وفي رواية: وأما قَالَ بِهِمْ فَقَر.

(وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعِنْدِي عَنَاقٌ لِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ)، لأنها أغلى ثمنًا وأعلى سمًا، (فَرَخَّصَ لَهُ) ﷺ (فِيهَا)، ولم تعم الرخصة غيره.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ)، هو ابن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، مولا هم، وقد تكرر ذكره، (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، هو ابن الحجاج، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابن قيس العبدي بسكون الموحدة الكوفي، وليس بأسود بن يزيد، لأن شُعْبَةَ لم يلحق الأسود بن يزيد، (عَنْ جُنْدَبٍ)، بضم الجيم وسكون النون وضم الدال المهملة وفتحها، وفي آخره موحدة، هو ابن عبد الله بن سُفْيَانَ البجلي، العلقمي، بفتح العين المهملة واللام، وبالقف، مات بعد فتنة ابن الزبير، (قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ)

ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، فَقَالَ: «مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ، فَلْيَذْبَحْ أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ»⁽¹⁾.

صلاة العيد، (ثُمَّ خَطَبَ، ثُمَّ ذَبَحَ، فَقَالَ) أي: في خطبته، وفي رواية: وقال بالواو: (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ) صلاة العيد، (فَلْيَذْبَحْ) ذبيحته.

(أُخْرَى مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ، فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ) أي: لله، فالباء بمعنى اللام، ويجوز أن يتعلق بمحذوف، أي: متبركًا باسم الله، وإنما كرر هذا للتأكيد، فعن هذا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بوجوب الأضحية، وبه قَالَ مُحَمَّدٌ وَزَفَرٌ وَالْحَسَنُ وَأَبُو يُونُسَ فِي رِوَايَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَاللِثِّ وَرَبِيعَةَ وَالثَّوْرِيَّ وَالْأَوْزَاعِيَّ، وَعَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهَا سَنَةٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ أَنَّهَا عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَاجِبَةٌ، وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَوَجْهُ السَّنَةِ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ رَأَى هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ مِنْكُمْ، وَأَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ فَلْيَمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ»، وَالتَّعْلِيقُ بِالْإِرَادَةِ يَنَافِي الْوُجُوبَ، وَلَوْ جَهِ الْوُجُوبَ أَحَادِيثُ:

منها: ما رواه ابن ماجه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَضْحَ، فَلَا يَقْرِبَنَّ مَصْلَانَا، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو يَعْلَى وَالدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

ومنها: ما رواه الدراقطني من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نسخ الأضحى كل ذبح ورمضان كل صوم، وقال البيهقي إسناده ضعيف.

ومنها: ما أخرجه الدارقطني أيضًا من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْتَدِينُ وَأَضْحِي، قَالَ: نَعَمْ، وَإِنَّ دِينَ مَقْضِي، وَفِي إِسْنَادِهِ هَدِيرُ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَدْرِكْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَرِجَالُ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَوَاسِطِيِّ وَكُوفِيٍّ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَضْحَاكِ وَالتَّوْحِيدِ وَالدَّبَائِحِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَضْحَاكِ.

(1) أطرافه 5500، 5562، 6674، 7400 - تحفة 3251.

أخرجه مسلم في الأضاحي باب وقتها رقم (1960).

24 - بَابُ مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ⁽¹⁾

986 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ،

24 - بَابُ مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ

(بَابُ مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ) التي توجه فيها إلى المصلى (إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ)

بعد الصلاة.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) كذا وقع للأكثرين غير منسوب، وفي رواية علي بن السكن مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، وكذا للحفصي، وجزم به الكلاباذي، وكذا ذكره أبو الفضل ابن طاهر، وكذا الكَرْمَانِيُّ في شرحه، وفي رواية: مُحَمَّدٌ هو ابن سلام، وذكر

(1) قال العيني: جمهور العلماء على استحباب ذلك، قال مالك: أدركنا الأئمة يفعلونه، وقال أبو حنيفة يستحب له ذلك فإن لم يفعل فلا حرج عليه، اهـ.

قال الحافظ وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لي منها أكثر من عشرين قولاً قد لخصتها وبينت الواهي منها قال القاضي عبد الوهاب المالكي ذكر في ذلك فوائد بعضها قريب وأكثرها دعاوى، قال الحافظ: فمن ذلك أنه فعل ذلك ليشهد له الطريقان، وقيل: ساكنهما من الجن والإنس، وقيل ليسوى بينهما في مزية الفضل بمروره، أو في التبرك به، أو ليشم رائحة المسك من الطريق التي يمر بها؛ لأنه كان معروفاً بذلك، وقيل: لأن طريقه للمصلى كانت على اليمين فلو رجع منها رجع على جهة الشمال فرجع من غيرها، وهذا يحتاج إلى دليل، وقيل: لإظهار شعار الإسلام فيهما، وقيل لإظهار ذكر الله، وقيل: ليغيظ المنافقين أو اليهود، وقيل: ليريهم بكثرة من معه، ورجحه ابن بطال، وقيل: حذرا من كيد الطائفتين أو إحداهما، وفيه نظر؛ لأنه لو كان كذلك لم يكرره قاله ابن التين، وتعقب بأنه لا يلزم من مواظبته على مخالفة الطريق المواظبة على طريق منها معين؛ لكن في رواية الشافعي مرسلاً أنه ﷺ كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم ويرجع من الطريق الأخرى، وهذا لو ثبت لقوي بحث ابن التين، وقيل فعل ذلك ليعمهم في السرور به، أو التبرك بمروره ورؤيته والانتفاع به في قضاء حوائجهم في الاستفتاء أو التعلم والاقتداء والاسترشاد، أو الصدقة أو السلام عليهم وغير ذلك، وقيل: ليزور أقرابه الأحياء والأموات، وقيل: ليصل رحمه، وقيل: ليتفادى بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا، وقيل: كان في ذهابه يتصدق، فإذا رجع لم يبق معه شيء فيرجع في طريق أخرى لئلا يرد من يسأله، وهذا ضعيف جداً مع احتياجه إلى الدليل، وقيل: فعل ذلك لتخفيف الزحام، وهذا رجحه الشيخ أبو حامد، وأيده المحب الطبري بما رواه البيهقي في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فقال فيه «ليسع الناس» وتعقب بأنه ضعيف، وبأن قوله: «ليسع الناس» يحتمل أن يفسر ببركته وفضله، وهذا الذي رجحه ابن التين، وقيل كان طريقه التي يتوجه منها أبعد من التي يرجع فيها، فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطأ في الذهاب، وأما في الرجوع فليسرع إلى منزله وهذا اختيار الرافعي، وتعقب بأنه يحتاج إلى دليل، وبأن أجر الخطأ يكتب في =

قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ،

في أطراف خلف أنه وجد حاشية هو مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، والأول هو المعتمد.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (أَبُو ثُمَيْلَةَ)، بضم المثناة الفوقية وسكون التحتية بينهما ميم مفتوحة مصغراً (يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ) الْأَنْصَارِيُّ المروزي، (عَنْ فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ) بضم الفاء على صيغة التصغير، وقد تقدم في أول كتاب العلم، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ) ابن المعلى الْأَنْصَارِيُّ المدني،

الرجوع أيضًا كما ثبت في حديث أبي بن كعب عند الترمذي وغيره فلو عكس ما قال لكان له اتجاه ويكون سلوك الطريق القريب للمبادرة إلى فعل الطاعة وإدراك فضيلة أول الوقت، وقيل: لأن الملائكة تقف في الطرقات فأراد أن يشهد له فريقان منهم، وقال ابن أبي جمرة: هو في معنى قول يعقوب عليه السلام لبنيه: ﴿لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَجِدَ﴾ [يوسف: 67]، فأشار إلى أنه فعل ذلك حذر إصابة العين: وأشار صاحب الهدى إلى أنه فعل ذلك بجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القريبة، والله أعلم، اهـ.

قلت: وذكر أكثرها العيني تعييناً بالعدد من الواحد إلى العشرين، ثم قال: هذه كلها اختراعات جيدة فلا تحتاج إلى دليل ولا إلى تصحيح وتضعيف، اهـ.

والأمر الثاني ما في آخر الحديث تابعه يونس بن محمد إلخ، واختلفت نسخ البخاري ورواياته في هذا الكلام بسطها الحافظ في الفتح مع الإيرادات عليها، وقال: كذا عند جمهور رواة البخاري عن طريق الفربري، واستشكل بأن المتابعة لا تقتضي المساواة، فكيف تقتضي الأضحية؟ وأجيب بأنه سقط في رواية إبراهيم ابن معقل النسفي قوله وحديث جابر أصح، وبأن أبا نعيم في مستخرجه قال: أخرجه البخاري عن أَبِي ثُمَيْلَةَ، وقال تابعه يونس بن محمد، عن فليح، وقال محمد بن الصلت عن فليح، عن سعيد، عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح، وبذلك جزم أبو مسعود في الأطراف، وحينئذ فيكون سقط من رواية الفربري قوله: وقال محمد ابن الصلت والحاصل كما قاله الكرمانى أن الصواب إما طريقة النسفي التي بالإسقاط: وإما طريقة أبي نعيم وأبي مسعود بزيادة حديث ابن الصلت لا طريقة الفربري، اهـ.

قلت: وهذه هي نسخة الحاشية فهو الصواب، انتهى مختصراً.

قال الحافظ: والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح فعلى شيخه سمعه من جابر وأبي هريرة، ويقوي ذلك اختلاف اللفظين، وقد رجح البخاري أنه عن جابر وخالفه أبو مسعود والبيهقي، فرجحا أنه عن أبي هريرة، ولم يظهر لي في ذلك ترجيح، اهـ.

قلت: وما أشار إليه الحافظ من قوله: اختلاف اللفظين أراد بذلك ما قال قبل من قوله: وأما رواية محمد بن الصلت المشار إليها فوصلها الدارمي وسمويه كلاهما عنه، والترمذي وابن السكن والعقيلي كلهم من طريقه بلفظ كان إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمُ عِيدٍ خَالَفَ الطَّرِيقَ»

قاضيها، (عَنْ جَابِرٍ)، وفي رواية: عن جابر ابنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين مروزي ومدني.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كَانَ)، أي: وقع وحصل فكان تامة.

(يَوْمُ عِيدٍ)، بالرفع فاعل كان (خَالَفَ الطَّرِيقَ)، أي: رجع في غير طريق الذهاب إلى المصلى.

وفي رواية الإسماعيلي: كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه، والحكمة في ذلك إما أن يشهد الطريقان أو يشهد له الأنس والجن من سكان الطريق، أو يسوي بينهما في الفضل والسرور بمروره أو أن طريقه إلى المصلى كانت على اليمين، فلو رجع منها لرجع على جهة الشمال، فرجع في غيرها، أراد أن يظهر شعائر الإسلام فيهما، أو يظهر ذكر الله، أو يغيب المنافقين أو اليهود، أو يرهبهم بكثرة من معه، أو أراد أن يتبركوا بمروره وبرؤيته.

أو أراد أن يقضي حاجة من يحتاج من نحو صدقة واسترشاد إلى شيء واستشفاع ونحو ذلك.

أو أراد أن يجيب من يستفتي في أمر دينه.

أو أراد أن يسلم عليهم فيحصل لهم أجر الرد.

أو أراد أن يزور أقاربه الأحياء أو الأموات.

أو أراد أن يصل رحمه.

أو أراد أن يتفأل بتغير الحال إلى المغفرة والرضى.

أو أراد أن يتصدق على فقرائهما، والأحسن في ذلك أن يقال إنه كان طريقه التي تتوجه فيها أبعد من التي رجع فيها، فأراد تكثير الأجر بتكثير الخطى في الذهاب، لأن الذهاب أفضل من الرجوع، وقد قَالَ إمام الحرمين وغيره: الرجوع ليس بقربة، لكن المختار أن أجر الخطى كما ثبت في الذهاب ثبت في الرجوع أيضًا.

وفي الحديث: استحباب مخالفة الطريق يوم العيد في الذهاب إلى المصلى والرجوع منه، وهو مذهب جمهور العلماء، قَالَ مالك: وأدركنا الأئمة يفعلونه،

تَابَعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ فُلَيْحٍ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ أَصَحُّ⁽¹⁾.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: يستحب له ذلك، فإن لم يفعل فلا حرج عليه، وقال التِّرْمِذِيُّ أخذ بهذا بعض أهل العلم، فاستحبه للإمام، وبه يقول الشَّافِعِيُّ، وذكر في الأم أنه يستحب للإمام والمأموم، وبه قَالَ أكثر الشافعية، وقال الرافعي: لم يتعرض في الوجيز إلا للإمام وبالتعميم قَالَ أكثر أهل العلم.

ومنهم من قَالَ: إن علم المعنى وبقيت العلة بقي الحكم، وإلا انتفى بانتفائها، فإن لم يعلم المعنى بقي الاقتداء، وقال الأكثرون: يبقى الحكم، ولو انتفت العلة للاقتداء كما في الرمل والاضطباع، والله أعلم.

(تَابَعَهُ): أي: أبا تميلة المذكور (يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ) البغدادي، أَبُو مُحَمَّدٍ المؤدب، وقد مر في باب الوضوء مرتين.

(عَنْ فُلَيْحٍ) عن سعيد المذكورين، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَحَدِيثُ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَصَحُّ) هكذا وقع عند جمهور رواة البُخَارِيِّ من طريق الفربري، ولكن فيه إشكال واعتراض على البُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لأن قوله وحديث جابر أصح ينافي قوله تابعه، لأن المتابعة تقضي المساواة، فكيف يصح الأصحية، لأن قوله أصح أفعال التفضيل، فيقتضي زيادة على المفضل عليه، ويزول الإشكال بأحد الوجهين:

أحدهما: ما ذكره أبو علي الحياتي أنه سقط قوله: وحديث جابر أصح من رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البُخَارِيِّ، والآخر ما ذكره أبو مسعود في كتابه، قَالَ: قال البُخَارِيُّ في كتاب العيدين، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عن فليح عن سعيد عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحو حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ الغساني: لم يقع لنا في الجامع حديث مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ إلا من طريق أَبِي مسعود، ولا غنى بالباب عنه لقول البُخَارِيِّ وحديث جابر أصح، يعني: فحينئذ تظهر الأصحية، لأنه يكون حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحيحًا، ويكون حديث جابر أصح منه، ألا يرى أن التِّرْمِذِيَّ روى في جامعه حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى وَأَبُو زُرْعَةَ، قالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، عن فليح ابن سليمان، عن سعيد بن

الحارث، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ فِي طَرِيقٍ رَجَعَ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ قَالَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثَ غَرِيبٍ، وَرَوَى أَبُو نَعِيمٍ أَيْضًا فِي مُسْتَخْرَجِهِ مَا يَزِيلُ الْإِشْكَالَ بِالْكَلِيَّةِ، فَقَالَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي تَمِيلَةَ، وَقَالَ تَابِعَهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَدِيثَ جَابِرِ أَصْحَ، وَبِهَذَا قَالَ الْبَرْقَانِيُّ أَيْضًا، وَكَذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ وَقَعَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى الْبُخَارِيِّ بَوَجهين .

وحاصل الكلام كما قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: أَنَّ الصَّوَابَ إِمَّا طَرِيقَةَ النَّسْفِيِّ بِإِسْقَاطِ قَوْلِهِ، وَحَدِيثَ جَابِرِ أَصْحَ، وَإِمَّا طَرِيقَةَ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي نَعِيمٍ بِزِيَادَةِ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الصَّلْتِ الْمَوْصُولِ عِنْدَ الدَّارِمِيِّ، لَا طَرِيقَةَ الْفَرَبَرِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
آخَرِينَ أَحَدُهُمَا: مَا اعْتَرَضَهُ أَبُو مَسْعُودٍ فِي الْأَطْرَافِ عَلَى قَوْلِهِ تَابِعَهُ يُونُسُ، فَقَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَالْآخَرُ: أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى حَدِيثَ جَابِرِ الْمَذْكُورِ، وَحَكَمَ بِأَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعَ كَوْنِ الْبُخَارِيِّ قَدْ أَدْخَلَ أَبَا تَمِيلَةَ فِي كِتَابِهِ فِي الضَّعْفَاءِ .

وَأَجِيبَ عَنِ الْأَوَّلِ: بِمَنْعِ الْحَصْرِ، فَإِنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ وَأَبَا نَعِيمٍ أَخْرَجَا فِي مُسْتَخْرَجَيْهِمَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يُونُسَ عَنْ فُلَيْحٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وعن الثاني: بِأَنَّ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ، قَالَ: إِنَّ أَبَا تَمِيلَةَ ثِقَةٌ، وَكَذَا وَثِقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَاحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ، وَبَقِيَّةُ السَّتَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَالَ الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ مَدَارَ هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ عَلَى فُلَيْحٍ ابْنِ سَلِيمَانَ، وَهُوَ وَإِنْ احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانُ، فَقَدْ قَالَ فِيهِ ابْنُ مَعِينٍ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَقَالَ مَرَّةً لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَقَالَ مَرَّةً ضَعِيفٌ، وَكَذَا قَالَ النَّسَائِيُّ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وَلَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، وَلَا بِأَسَ بِهِ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هُوَ عِنْدِي لَا بِأَسَ بِهِ، وَقَالَ السَّاجِيُّ: ثِقَةٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الثَّقَاتِ.

25 - باب: إِذَا قَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ، وَمَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُرَى⁽¹⁾

25 - باب: إِذَا قَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ، وَمَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُرَى

(باب) بالتونين (إِذَا قَاتَهُ الْعِيدُ) أي: إذا فات الرجل صلاة العيد مع الإمام،
(يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ)، نعم، من هذه الترجمة، حكمان:

(1) اعلم هاهنا مسألتين مختلفتين طالما تلبس إحداهما بالأخرى لنقلة المذاهب، إحداهما فوت صلاة العيد للإمام والمأمومين كلهم لعارض، وليست بمراد البخاري ذكرها أبو داود في سننه وترجم عليها باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد، وأورد في حديث بعض الصحابة أن ركباً جاؤوا إلى النبي ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم أن يفطروا وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم، وقال الشيخ في البذل بعد بسط الكلام على صحة الحديث وضعفه: وإلى ذلك ذهب الأوزاعي والنووي وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، اهـ.

وحكى الطحاوي ذلك مذهب أبي يوسف وحده، وقال: وخالفهم في ذلك آخرون، فقالوا: إذا فاتت الصلاة يوم العيد حتى زالت الشمس من يومه لم يصل بعد ذلك في ذلك اليوم ولا فيما بعده، وممن قال بذلك أبو حنيفة، اهـ.

وحمل الطحاوي الحديث المذكور عن أبي داود على أن خروجه ﷺ الدعاء وغيره، كما أمر الحنيفة بالخروج إلى المصلى. وأنكر ذلك ابن عابدين، فقال ما حكى الطحاوي من الاختلاف لم يذكر هذا في الكتب المعتبرة كما في البحر، كذا في الأوجز، وقال مالك في الموطأ: فيما إذا جاءهم الخبر أنهم يفطنون أية ساعة جاءهم الخبر غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس.

قال الزرقاني: لا يصلونها في اليوم ولا من الغد لخروج وقتها فلو قضيت لأشبهت الفرائض، وقال الباكي: لا يصلي في فطر ولا أضحية، وفي نيل المآرب: فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال صلوا من الغد وتكون قضاء، وكذا لو أيام، واختلفت الروايات والوجوه عن الشافعية، وفي شرح الإقناع: إن كان شهادتهم قبل الزوال زمان يسع الاجتماع والصلاة أو ركعة منها صلى أداء، وإلا فتصلي قضاء متى أريد قضاؤها، وفي الهداية إن شهدوا بعد الزوال صلى العيد من الغد، وقد ورد فيه الحديث - أي: المذكور - عن أبي داود؛ فإن حديث عذر يمنع الصلاة في اليوم الثاني لم يصلها بعده؛ لأن الأصل فيها أن لا تقضى كالجمعة؛ إلا أنا تركناه بالحديث، وقد ورد بالتأخير إلى اليوم الثاني عند العذر، وإن كان عذر يمنع عن الصلاة في يوم الأضحية صلاها من الغد وبعد الغد، ولا يصلها بعد ذلك؛ لأن الصلاة مؤقتة بوقت الأضحية، فتقيد بأيامها؛ لكنه مسيء في التأخير بغير عذر لمخالفة المنقول، انتهى ملخصاً من الأوجز، وقال =

أحدهما : أن صلاة العيد إذا فاتت الرجل مع الجماعة ، فإنه يصلها ، سواء

صاحب الهداية في صلاة الأضحى : يؤيده ما سيأتي في آخر هذا الباب من كلام الحافظ إذ قال : والذي يظهر لي أنه أخذ مشروعية القضاء من قوله الأداء آخرًا وهو آخر أيام منى إلى أن قال : فيستفاد منه أنها تقع أداء وأن لوقت الأداء آخرًا وهو آخر أيام منى ، اهـ.

وقال ابن قدامة في الشرح الكبير إن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال خرج من الغد فصلى بهم ، وهذا قول الأوزاعي والثوري ، وقال الشافعي : إن علم بعد غروب الشمس كقولنا ، وإن علم بعد الزوال لم يصل لأنها صلاة شرط لها الاجتماع والخطبة فلا تقضى بعد وقتها كالجمعة ، وإنما يصلها إذا علم بعد غروب الشمس ؛ لأن العيد هو الغد لقوله ﷺ : « فطركم يوم تفطرون » الحديث ، ولنا حديث أبي داود المذكور أولاً ، وهو حديث صحيح والمصير إليه واجب ، ولأنها صلاة مؤقتة فلا تسقط كسائر الفروض ، وأما الجمعة فإنها معدول عن الظهر بشرائط منها الوقت ، فإذا فات واحد منها رجع إلى الأصل ، اهـ. وأما المسألة الثانية وهي فوات العيد ؛ بمعنى : عدم الشركة في الجماعة ؛ أي : عدم إشراكها ، وهذه المسألة هي مراد الإمام في الباب ، كما تدل عليها الآثار الواردة في الباب ، وهي أيضًا خلافية عند الأئمة ، وقال الحافظ : قوله : « باب إذا فاته العيد » في هذه الترجمة حكمان : مشروعية استدراك صلاة العيد إذا فاتت مع الجماعة سواء كانت بالاضطرار أو بالاختيار ، وكونها تقضي ركعتين كأصلها ، وخالف في الأول جماعة ، منهم المزني ، فقال : لا تقضي ، وفي الثاني الثوري وأحمد قالا : إن صلاها وحده صلى أربعًا ، ولهما سلف ، قال ابن مسعود : من فاته العيد مع الإمام فليصلي أربعًا أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح ، وقال إسحاق : إن صلاها في الجماعة فركعتين وإلا فأربعًا ، اهـ.

قلت : وبسط أيضًا في الأوجز ، وقال مالك : في الموطأ : في رجل وجد الناس قد انصرفوا من صلاة العيد أنه لا يرى عليه صلاة في المصلى ولا في بيته ، وأنه صلى لم أر بذلك بأسًا ، ويكبر سبعا في الأولى قبل القراءة وخمسة في الثانية قبل القراءة ، وفي الأوجز : للمالكية في المسألة أربع روايات ذكرها الدسوقي وغيره من أن لم يؤمر بالجمعة وجوبًا ، وهو الصبي والعبد والمسافر والمرأة ، أو يؤمر بها وجوبًا ؛ لكن فاته العيد ، فقل : يندب لهم صلاة العيد فذا لا جماعة ، فيكره مع الجماعة ، وقيل إن فاتتهم لعذر صلوا جماعة ، وإن فاتتهم بغير عذر صلوا أفذاذا ، والراجح من هذه الأقوال الأول ، وهو أن يصلوها أفذاذاً ، وحكى ابن رشد عند عدم القضاء ، وإليه مال الزرقاني ، وفي نيل المآرب والروض من فروع الحنابلة يسن لمن فاتته العيد قضاؤها يومها قبل الزوال وبعده على صفتها ؛ لكن شراح الحديث قاطبة نقلوا عنه قضاء الأربع ، وقال الشعراني قول أحمد : إنه يقضيها أربعًا كصلاة الظهر ، وهي الرواية المختارة عند محققي أصحابه ، والرواية الأخرى عنه أنه مخير بين قضائها ركعتين أو أربعًا ، وقالت الشافعية كما في شرح الإقناع تشرع للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر ، فلا تتوقف على شروط الجمعة ، وقال ابن رشد وقال قوم يقضيها على صفة الإمام ركعتين يكبر فيهما كتكبيره ويجهر كجهره ، وبه قال الشافعي ، وقالت الحنفية كما في البدائع : إن فسدت بخروج الوقت أو فاتت عن وقتها مع الإمام سقطت ، ولا يقضيها عندنا ، وقال الشافعية : يصلها كما يصلي الإمام يكبر فيها تكبيرات العيد ، =

كان الفوت يعارض أو لا .

والآخر : أنها تقضى ركعتين كأصلها ، وفي كل واحد من الحكمين اختلاف العلماء ، أما الأول ، فقد قال قوم : لا قضاء عليه أصلاً ، وبه قال مالك وأصحابه ، وهو قول المزني ، وعند أصحابنا الحنفية كذلك لا يقضيها إذا فاتته فقط ، وأما إذا فاتته مع الإمام ، فإنه يصليها مع الجماعة في اليوم الثاني ، وفي فتاوي قاضي خان إذا تركها بغير عذر ، لا يقضيها أصلاً ، وبعذر يقضيها في اليوم الثاني في وقتها ، وبه قال الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق ، قال ابن المنذر وبه أقول ، فإن تركها في اليوم الثاني بعذر أو بغير عذر لا يصليها .

وقال الشافعي : من فاتته صلاة العيد عندنا يصلي وحده ، كما يصلي مع الإمام ، وهذا بناء على أن المنفرد هل يصلي صلاة العيد عندنا لا يصلي ، وعنده يصلي ، وقال السروجي والشافعي قولان :

الأصح : قضاؤها ، فإن أمكن جمعهم في يومهم صلى بهم ، وإلا صلاها من الغد ، وهو فرع قضاء النوافل عنده ، وعلى القول الآخر هي كالجمعة ، يشترط الجماعة والأربعون ودار الإقامة .

وأما الوجه الثاني : فقد قامت طائفة إذا فاتته صلاة العيد يصلي ركعتين ،

والصحيح قولنا ؛ لأن الصلاة بهذه الصفة ما عرفت قربة إلا بفعل رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ ما فعلها إلا بالجمعة كالجمعة ، فلا يجوز أداؤها إلا بتلك الصفة ، ولأنها مختصة بشرائط يتعذر تحصيلها في القضاء ، فلا تقضى كالجمعة ولكنه يصلي أربعاً مثل صلاة الضحى إن شاء ؛ لأنها إذا فاتت لا يمكن تداركها بالقضاء ، فلو صلى مثل صلاة الضحى لينال الثواب كان حسناً ؛ لكن لا يجب لعدم دليل الوجوب ، وقد روي عن ابن مسعود أنه قال : « من فاتته صلاة العيد صلى أربعاً » ، وفي الطحطاوي على المرافي : كانت صلاة العيد قائمة مقام صلاة الضحى ، فإذا عجز عنها يصير إلى الأصل كالجمعة إذا فاتت يصير إلى الظهر ، انتهى ملخصاً من الأوجز ، وقال الموفق : إن من فاتته صلاة العيد فلا قضاء عليه ؛ لأنها فرض كفاية ، وقام بها من حصلت الكفاية به ، فإن أحب قضاءها فهو مخير إن شاء صلاها أربعاً إما ابن مسعود : من فاتته العيد فليصل أربعاً ، قال أحمد : يقوي ذلك حديث علي رضي الله عنه أمر رجلاً يصلي بضعة الناس أربعاً ، ولا يخطب ، ولأنه قضاء عيد ، فكان أربعاً كصلاة الجمعة ، وإن شاء يصلي ركعتين كصلاة التطوع ، وهذا قول الأوزاعي ، وإن شاء صلاها على صفة صلاة العيد بتكبير ، ونقل ذلك عن أحمد إسماعيل بن سعد ، واختاره الجوزجاني ، وهو قول النخعي ومالك والشافعي وأبي ثور ابن المنذر ، وهو مخير إن شاء صلاها وحده وإن شاء في جماعة ، انتهى مختصراً .

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ» وَأَمَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ مَوْلَاهُمْ ابْنَ أَبِي عُتْبَةَ بِالزَّائِيَةِ

وهو قول مالك والشافعي، وأبي ثور، إلا أن مالكا استحب له ذلك من غير إيجاب، وقال الأوزاعي يصلي ركعتين، ولا يجهر بالقراءة، ولا يكبر تكبير الإمام، وليس بواجب، وقالت طائفة يصلونها إن شاء أربعاً، روي ذلك عن علي وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وبه قَالَ الثوري وأحمد، وقال أَبُو حَنِيفَةَ إن شاء صلى وإن شاء لم يصل، فإن شاء صلى أربعاً، وإن شاء صلى ركعتين، وقال إسحاق إن صلى في العجانة صلى كصلاة الإمام، فإن لم يصل فيها صلى أربعاً. (وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ) اللاتي لم يحضرن المصلى مع الإمام، (و) كذلك (مَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ) من الذين لا يحضرون المصلى، وكذلك من كان في (وَالْقُرَى)، أي: يصلي صلاة العيد.

(لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «هَذَا عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ»)، بنصب أهل على الاختصاص، أو منادى مضاف، حذف منه حرف النداء، وتؤيده رواية: يا أهل الإسلام، وهذا دليل لما تقدمه من الأحكام الثلاثة، ووجه الاستدلال به أنه أضاف العيد إلى كل أمة الإسلام، من غير تفرقة بين من كان من الرجال أو من النساء، أو من كان مع الإمام أو لم يكن، وأشار المؤلف لهذا القول إلى حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْجَارِيتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا تَغْنِيَانِ فِي بَيْتِهَا، إِذْ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: وهذا عيدنا، وإلى حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمُرُوي عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ: «عِيدُنَا أَهْلَ الْإِسْلَامِ»، ثم في قول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن كان في البيوت والقرى، إشارة إلى مخالفة ما روي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا جُمُعَةَ وَلَا تَشْرِيقَ إِلَّا فِي مِصْرَ جَامِعٍ.

(وَأَمَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما فاتته صلاة العيد مع الإمام.

(مَوْلَاهُمْ)، أي: مولى أنس وأصحابه وفي رواية مولا، بإفراد الضمير.

(ابْنَ أَبِي عُتْبَةَ)، بنصب ابن على أنه بدل من مولاهم أو بيان له، وغنية بفتح

الغين المعجمة وكسر النون وتشديد المثناة التحتية، وفي رواية بضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية وفتح الموحدة، وهو الأكثر الأشهر.

(بِالزَّائِيَةِ)، بالزاي، وهو موضع على فرسخين بالبصرة، كان فيها قصر

فَجَمَعَ أَهْلَهُ وَبَيْنَهُ، وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ وَتَكْبِيرِهِمْ وَقَالَ عِكْرِمَةُ: «أَهْلُ السَّوَادِ يَجْتَمِعُونَ فِي الْعِيدِ، يُصَلُّونَ رَكْعَتَيْنِ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ» وَقَالَ عَطَاءٌ: «إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ».

وأرض لأنس رضي الله عنه، وكان يقيم هناك، وكانت بالزاوية وقعة عظيمة بين الحجاج والأشعث.

(فَجَمَعَ) بتخفيف الميم (أَهْلَهُ وَبَيْنَهُ، وَصَلَّى) بهم أنس رضي الله عنه صلاة العيد (كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ) ركعتين (وَتَكْبِيرِهِمْ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ عَنْ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ آلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، يُرِيدُ بِهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رُبَّمَا جَمَعَ أَهْلَهُ وَحَشَمَهُ يَوْمَ الْعِيدِ، فَيُصَلِّي بِهِمْ عِبِيدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَتْبَةَ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا فَاتَهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ أَهْلَهُ يُصَلِّي بِهِمْ مِثْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْعِيدِ، قَالَ: وَيَذْكُرُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَنْزِلِهِ بِالزَّوَايَةِ فَلَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ بِالْبَصْرَةِ، جَمَعَ مَوَالِيَهُ وَوَلَدَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ مَوْلَاهُ ابْنَ أَبِي عَتْبَةَ فَيُصَلِّي بِهِمْ كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ رَكْعَتَيْنِ، وَيَكْبُرُ بِهِمْ كَتَكْبِيرِهِمْ، وَبِهِ قَالَ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُجَاهِدٌ وَابْنُ الْحَنْفِيَّةِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَحَمَادٌ، وَأَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ.

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ: أَهْلُ السَّوَادِ يَجْتَمِعُونَ فِي) يوم (الْعِيدِ يُصَلُّونَ) صلاة العيد (رَكْعَتَيْنِ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ)، وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه، قَالَ: حَدَّثَنَا غَنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْقَوْمِ يَكُونُونَ فِي السَّوَادِ وَفِي السَّفَرِ فِي يَوْمِ عِيدِ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى، قَالَ: يَجْتَمِعُونَ فَيُصَلُّونَ وَيُؤْمِرُهُمْ أَحَدُهُمْ.

(وَقَالَ عَطَاءٌ)، هو ابن أبي رباح، وفي رواية: وكان عطاء، قيل والأول أصح (إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ)، أي: صلاته مع الإمام (صَلَّى رَكْعَتَيْنِ)، ورواه الفريابي في مصنفه عن الثوري عن ابن جريج عن عطاء، قَالَ: مَنْ فَاتَهُ الْعِيدَ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَيَكْبُرُ، وَقَوْلُهُ: وَيَكْبُرُ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا تَقْضَى كَهَيْئَتِهَا، لَا أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ مُطْلَقٌ نَفْلٌ.

987 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ فِي أَيَّامٍ مَنَى تَدْفَقَانِ، وَتَضْرِبَانِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَعَشٍّ بِثَوْبِهِ، فَانْتَهَرَهُمَا أَبُو بَكْرٍ، فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ: «دَعُوهمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا أَيَّامٌ عِيدٍ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ أَيَّامُ مَنَى»⁽¹⁾.

988 - وَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرْنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُوهُمْ أَمْنَا»

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ)، بضم الموحدة، وفتح الكاف على صيغة التصغير، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ)، هو ابن سعد، (عَنْ عُقَيْلٍ)، بضم العين وفتح القاف، هو ابن خالد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عُرْوَةَ)، هو ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيتَانِ فِي أَيَّامٍ مَنَى تَدْفَقَانِ، وَتَضْرِبَانِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَعَشٍّ)، أي: متغط متستر (بِثَوْبِهِ، فَانْتَهَرَهُمَا) أي: زجرهما من النهر، وهو الزجر.

(أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ) الثوب، (فَقَالَ: دَعُوهُمَا)، أي: اتركهما (يَا أَبَا بَكْرٍ، فَإِنَّهَا)، أي: فإن هذه الأيام (أَيَّامٌ عِيدٍ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ أَيَّامُ مَنَى)، وإنما أضاف أولاً إلى العيد، ثم إلى منى، إشارة إلى الزمان والمكان.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بالإسناد السابق: (رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرْنِي وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبْشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية بحذف فاعل الزجر.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: دَعُوهُمْ)، أي: اتركهم من جهة أنا أمناهم، وقوله: (أَمْنَا) بسكون الميم، منصوب على الحال، وذو الحال مقدر، أي: العبوا آمنين، ويجوز أن يكون مصدرًا أقيم مقام الصفة، نحو: رجل صوم، أي: صائم،

بَنِي أَرْفَدَةَ» يَعْنِي مِنَ الْأَمْنِ⁽¹⁾.

26 - باب الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا⁽²⁾

وَقَالَ أَبُو الْمُعَلَّى :

ويجوز أن يكون منصوبًا على المصدرية، أي : ائمنوا أَمْنًا، وأن يكون منصوبًا بنزع الخافض، أي : للأمن، والمعنى : لا تخافوا أحدًا ليس لأحد أن يمنعكم. (بَنِي أَرْفَدَةَ)، بفتح الهمزة وسكون الراء، وكسر الراء وفتحها، وبالمهملة، وقد مر في أول كتاب العيد، وهو منادى حذف منه حرف النداء، ويجوز أن يكون منصوبًا على الاختصاص.

(يَعْنِي مِنَ الْأَمْنِ)، هذا من كلام البُخَارِيِّ، يشير به إلى أن المراد منه الأمن الذي هو ضد الخوف، وليس هو من الأمان الذي للكفار، ويجوز أن يكون إشارة إلى أن التنوين في أَمْنًا للتقليل والتبويض، كما في ليلاً في قوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء : 1].

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه أضاف الأيام إلى العيد، وهذه النسبة يشترك فيها كل مسلم من الرجال والنساء والواحد والجماعة، فإذا فاتته الصلاة مع الإمام صلى ركعتين، وحيث كان، ولا يترك، وفي الحديث جواز إظهار السرور في أيام العيد، وكذا يوم الختان والقُدوم من السفر والإملاك ونحوها.

26 - باب الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا

(باب الصَّلَاةِ قَبْلَ) صلاة (الْعِيدِ وَبَعْدَهَا) هل تجوز أو لا، وإنما لم يصرح بالحكم لأن الأثر الذي ذكره عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يحتمل أن يراد به منع التنفل مُطْلَقًا أو منع الراتبة، وعلى الوجهين هل هو لكونه وقت كراهة أو لأعم من ذلك، ولكن قوله في الأثر يدل على أن المراد منع التنفل مُطْلَقًا.

(وَقَالَ أَبُو الْمُعَلَّى) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة يَحْيَى بن دينار، وقيل يَحْيَى بن ميمون العطار الكوفي، وليس له في البُخَارِيِّ

(1) أطرافه 454، 455، 950، 2906، 3529، 5190، 5236 - تحفة 16562 - 2/30.

(2) قال الحافظ : أورد فيه أثر ابن عباس أنه كره الصلاة قبل العيد، وحديثه المرفوع في ترك =

سَمِعْتُ سَعِيدًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ»⁽¹⁾.

989 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

سوى هذا الموضع، وقد سمع من سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما. (سَمِعْتُ سَعِيدًا)، هو ابن جبيرة، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ «كَرِهَ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْعِيدِ»، أي: قبل صلاة العيد.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، أي: ابن الحجاج، (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

الصلاة قبلها وبعدها، ولم يجزم بحكم ذلك؛ لأن الأثر يحتمل أن يراد به منع التنفل أو نفي الراتبة، وعلى المنع فهل هو لكونه وقت كراهة أو لأعم من ذلك؟ ويؤيد الأول الاقتصار على القبل، وأما الحديث فليس فيه ما يدل على المواظبة، فيحتمل اختصاصه بالإمام دون المأموم، أو بالمصلي دون البيت، وقد اختلف السلف في جميع ذلك فذكر ابن المنذر عن أحمد أنه قال: الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها، والبصريون يصلون قبلها لا بعدها، والمدنيون لا قبلها ولا بعدها، وبالأول: قال الأوزاعي والثوري والحنفية، وبالثاني: قال الحسن البصري وجماعة، وبالثالث: قال الزهري وابن جريج وأحمد، وأما مالك فمنعه في المصلي، وعنه في المسجد روايتان، وقال الشافعي في الأم، ونقله البيهقي عنه في المعرفة بعد أن روى عنه حديث ابن عباس حديث الباب ما نصه: وهكذا يجب للإمام أن لا يتنفل قبلها ولا بعدها، وأما المأموم فمخالف له في ذلك، ثم بسط الكلام في ذلك، وقيد في البويطي بالمصلي، وجرى على ذلك الضميري، فقال: لا بأس بالنافلة قبلها وبعدها مطلقاً إلا للإمام في موضع الصلاة، ويؤيد ما في البويطي حديث أبي سعيد: «أن النبي ﷺ كان لا يصلي قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين»، أخرجه ابن ماجة بإسناد حسن وقد صححه الحاكم وبهذا قال إسحاق إلى آخر ما بسطه، وفي المسألة خلاف شهير بسط في الأوجز، وحاصل ما فيه أنهم اختلفوا في ذلك: فقال أبو حنيفة لا يتنفل قبلها مطلقاً، ويتنفل قبلها مطلقاً، ويتنفل بعدها إن شاء، ولم يفرق بين الإمام والمأموم، ولا المصلي وغيره، وقال مالك: إن كانت الصلاة في المصلي لا يتنفل قبلها ولا بعدها سواء كان إماماً أو مأموماً، وفي المسجد روايتان؛ لكن في الشرح الكبير إن صليت في المسجد فلا يكره لا قبل ولا بعد، والمنع عند الشافعية للإمام فقط، وفي الدر المختار من فروع الحنفية لا يتنفل قبلها مطلقاً وكذا بعدها في مصلاتها؛ فإنه مكروه عند العامة، وإن تنفل بعدها في البيت جاز؛ بل يندب لرواية أبي سعيد المذكورة قريباً، وما في الكتب الستة عن ابن عباس أنه ﷺ لم يصلها قبلها ولا بعدها محمول على المصلي لرواية ابن ماجة عن أبي سعيد، انتهى مختصراً.

«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا وَمَعَهُ بِلَالٌ»⁽¹⁾.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ) عيد (الْفِطْرِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا)،
بإفراد الضمير فيهما نظرا إلى الصلاة التي عبر عنها بالركعتين، ويروى: قبلهما
ولا بعدهما، بالثنية فيهما نظرا إلى الركعتين التي هي صلاة العيد.
(وَمَعَهُ بِلَالٌ) جملة حالية، وقد مر الكلام في ذلك مستوفى.

(1) أطرافه 98، 863، 962، 964، 975، 977، 979، 1431، 1449، 4895، 5249،
5880، 5881، 5883، 7325 - تحفة 5558.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

14 - كِتَابُ الْوُتْرِ (1)

1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ

14 - كِتَابُ الْوُتْرِ

1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وفي رواية: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، باب ما جاء في الوتر، وفي بعض النسخ كتاب الوتر، وفي رواية سقطت البسملة والمناسبة بين أبواب الوتر وأبواب العيدين كون كل واحدة من صلاة الوتر والعيد واجبة، ثبت وجوبها بالسنة، ويجوز في الوتر كسر الواو وفتحها، وقرئ قوله تعالى: ﴿وَالشَّفْعَ وَالْوَتْرَ﴾ [الفجر: 3] بهما، وقال يونس في كتاب اللغات: وَتَرَتِ الصَّلَاةُ مِثْلَ أَوْتَرْتَهَا، ثم إنه قد اختلف في الوتر، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِوَجوبها لقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً أَلَا وَهِيَ الْوُتْرُ»، والزائد لا يكون إلا من جنس المزيد عليه، فيكون واجباً، لكن لم يكفر جاحده، لأنه ثبت

(1) فيها ست عشرة مسألة خلافية ذكرت في الأوجز عن الفتح، قال ابن التين: اختلف في الوتر في سبعة أشياء: في وجوبه، وعدده، واشتراط النية فيه، واختصاصه بقراءة، واشتراط شفع قبله، وفي آخر وقته، وصلاته في السفر على الدابة، قال الحافظ: وفي قضائه، والقنوت فيه، وفي محل القنوت منه، وفيما يقال فيه وفي فصله ووصله، وهل تسن ركعتان بعده، وفي صلته من قعود، ولكن هذا الأخير يبنى على كونه مندوباً أو لا، وقد اختلفوا في أول وقته أيضاً، وفي كونه أفضل صلاة التطوع أو الرواتب أفضل منه، أو خصوص ركعتي الفجر، وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه، اهـ.

قلت: واختلف أيضاً في نقض الوتر لمن تطوع بعده كما سيأتي قريباً، واختلف أيضاً هل كان الوتر واجباً على النبي ﷺ مطلقاً أو في الحضر خاصة كما قال به مالك ومن وافقه، كما سيأتي في الوتر على الدابة، وقد تكلم الشيخ قدس سره في تقريره على بعض ما ذكرناه فسيأتي الكلام عليه في ذيله وأول المباحث في ذلك الكلام على حكمه من الوجوب وغيره وسيأتي قريباً في كلام الشيخ في قوله: أيقظني فأوترت.

990 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى،»

بخبر الواحد، ولقوله ﷺ: الوتر حق مع كل مسلم، وقالت الشافعية: وأكثر العلماء وأنها سنة مؤكدة، لقوله تعالى: ﴿وَالصَّلَاةُ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: 238]، ولو وجبت لم يكن للصلوات وسطى، وقوله: ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة»، ويجاب عن الأول، وكذا عن الثاني بأن المراد هي الصلوات المفروضة اعتقاداً وعملاً، وسيجيء تمام الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي نسخة: حَدَّثَنَا (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ)، مولى ابن عمر، (وَعَبْدِ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) كلاهما، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ رَجُلًا) وقع في معجم الطبراني الصغير، هو ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وأنا بينه وبين السائل، فذكر الحديث، وذكر مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ في كتاب أحكام الوتر من رواية عطية، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ، وَلَا تَنَافِي، لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِبر السائل تارة بقوله رجلاً وتارة بقوله أعرابياً، ويجوز أن يكون هو السائل مع سؤال الرجل لجواز تعدد الواقعة.

(سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ)، وفي رواية: سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ)، أي: عن عددها، أو عن الفصل والوصل، ويؤيده قوله مثنى مثنى، إذ معناه على ما فسره ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كما سيأتي: يسلم في كل ركعتين.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى) غير منصرف للعدل والوصف والتكرير للتأكيد، لأنه بمعنى اثنين اثنين اثنين أربع مرات، وفي صحيح مسلم، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَقْبَةَ بْنَ حَرِثٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَحْدُثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا رَأَيْتَ الصُّبْحَ يَدْرُكَكَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ»، فقل لابن عمر ما مثنى مثنى، قَالَ: تسلم في كل

فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً⁽¹⁾

ركعتين، وقال بعضهم فيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين، لأن راوي الحديث أعلم بالمراد به، وما فسرته هو المتبادر إلى الفهم، لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى، وقال العيني: زعم هذا الحنفي ما ذكر لا يستلزم نفي السلام، ومقصوده أن لا بد من التشهد بين كل ركعتين، وإما أنه يسلم أو لا يسلم فهو بحث آخر، ويجوز أن يقال في الرباعية مثنى مثنى، بالنظر إلى كل ركعتين منها مع قطع النظر عن السلام.

(فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ)، أي: فوات صلاة الصبح (صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً

(1) وهذا أيضًا من الخلافات المذكورة وهو اختلافهم في عدد ركعات الوتر، وهي ثلاث ركعات بسلام واحد عند الحنفية لا وكس ولا شطط، بسط الكلام على ذلك في الأوجز، وفيه قال أبو حنيفة وصاحباؤه أبو يوسف ومحمد بإيتار ثلاث ركعات، وقال ابن العربي واختار سفيان الثوري: الإيتار بثلاث ركعات، وهو قول مالك في الصيام، قلت وهو مذهب جمهور السلف.

قال العيني: روى ابن أبي شعبة عن الحسن، قال: أجمع المسلمون على أن الوتر: ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، وقال الكرخي أجمع المسلمون إلى آخره ونحوه، وروى الطحاوي عن عمر بن عبد العزيز أنه أثبت الوتر بالمدينة بقول الفقهاء ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، واتفاق الفقهاء بالمدينة على اشتراط الثلاث بتسليمة واحدة يبين لك خطأ نقل الناقل اختصاص ذلك بأبي حنيفة والثوري وأصحابهما إلى آخر ما بسط في الأوجز أشد البسط في بيان القائلين بذلك والدلائل عليه، وبسط صاحب التيسير في شرح البخاري، وتبعه شيخ الإسلام أيضًا في شرحه في دلائل الثلاث فارجع إليهما لو شئت التفصيل، وقال الدردير من فروع الملكية: ندب قراءة شفع بسبح في الأولى والكافرون في الثانية ووتر، وهو ركعة واحدة بإخلاص ومعوذتين إلا من له حزب فيقرأ من حربه فيهما أي: في الشفع والوتر، والراجح أن يقرأ في الوتر والشفع بالسور المذكورة ولو كان له حزب، وندب فعله عقيب شفع منفصل عنه بسلام إلا الاقتداء بواصل فيواصله معه وينوي بالأولين الشفع وبالأخيرة الوتر، وكره وصله بغير سلام لغير مقتد بواصل، وكره وتر بواحدة من غير تقدم شفع ولو لمريض أو مسافر، اهـ. فعلم منه أن الوتر ركعة واحدة عند الإمام مالك؛ لكن لا بد له من تقدم شفع عليه، ويكره الاقتصار على الواحدة ويجوز عند الشافعية وأحمد الوتر موصولاً ومفصولاً.

قال الموفق: الوتر ركعة نص على هذا أحمد، وقال: إنا نذهب في الوتر إلى ركعة، قوله هذا يحتمل أنه أراد أقل الوتر ركعة؛ فإنه قال: فإنا نذهب في الوتر إلى ركعة وإن أوتر بثلاث أو أكثر فلا بأس، والذي يختار أبو عبد الله أن يفصل ركعة لأوتر بما قبلها وقال: إن أوتر بثلاث لم يسلم فيهن لم يضيق عليه عندي، وقال: ويعجبني أن يسلم في الركعتين، ثم قال بعد سرد الروايات المختلفة في الوتر: ويجوز أن يؤثر بإحدى عشرة ركعة، وبتسع، وبسبع، وبخمس وبثلاث، لما ذكرنا من الأخبار؛ فإن أوتر بإحدى عشرة سلم من كل ركعتين، وإن أوتر بثلاث =

تَوْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى⁽¹⁾.

تَوْتِرُ) تلك الركعة الواحدة.

(لَهُ مَا قَدْ صَلَّى) أي: تصير تلك الركعة الواحدة ما قد صلى وتراً.

وفي الحديث أن صلاة الليل مثنى مثنى، وهو أن يسلم في آخر ركعتين، وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي، وأما صلاة النهار فأربع عند أبي يوسف ومحمد، وعند الشافعي مثنى مثنى، كصلاة الليل، وعند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أربع في الليل والنهار، واحتج الشافعي على مذهبه بما رواه الأربعة من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، وبما رواه الحافظ أبو نُعَيْمٍ في تاريخ أصبهان عن عروة عَنْ عَائِشَةَ

سلم من الثنتين، وإن أوتر بخمس لم يجلس إلا في آخرهن، وإن أوتر بسبع جلس عقيب السادسة فتشهد ولم يسلم، ثم يسلم، بعد السابعة، وإن أوتر بتسع لم يجلس إلا في الثامنة فيتشهد ويقوم فيأتي بالتاسعة ويسلم، وإن أوتر بتسع لم يجلس إلا في الثامنة فيتشهد ويقوم فيأتي بالتاسعة ويسلم، ونحو هذا قال إسحاق.

وقال القاضي في السبع: لا يجلس إلا في آخرهن أيضاً كالحسن، انتهى ملخصاً.

وفي شرح الإقناع من فروع الشافعية: أقل الوتر ركعة ولا كراهة في الاقتصار عليها خلافاً لما فيه الكفاية عن أبي الطيب، وأدنى الكمال ثلاث، وأكمل منه خمس، ثم سبع، ثم تسع، ثم إحدى عشرة، وهي أكثره، فلا تصح الزيادة عليها كسائر الرواتب ولمن زاد على ركعة الفصل بين الركعات بالسلام، وهو أفضل من الوصل بتشهد في الأخيرة أو بتشهدين في الأخيرتين، وليس له في الوصل غير ذلك، قال البحيري: الوصل بتشهد أفضل منه بتشهدين فرقاً بينه وبين المغرب، والنهي عن تشبيه الوتر بالمغرب، انتهى مختصراً، وإذا وضع ذلك فعلم منه أن ما أفاده الشيخ قدس سره من قوله: أي مضمومة إلى اثنتين مبني على ما ذهب إليه من تأويل روايات وحدة الوتر، وذكره الحافظ أيضاً في الفتح إذ قال: واستدل بقوله ﷺ صل ركعة واحدة على أن فصل الوتر أفضل من وصله، وتعقب بأنه ليس صريحاً في الفصل، فيحتمل أن يريد بقوله ركعة واحدة؛ أي: مضافة إلى ركعتين مما مضى، اهـ.

وقال أيضاً في موضع آخر: إن المخالف من الحنفية يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل، مع أن كثيراً من الأحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة: «يسلم من كل ركعتين» فإنه يدخل فيه الركعتان قبل الأخيرة، فهو كالنص في موضع النزاع، وحمل الطحاوي هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها، ولم يتمسك في دعوى ذلك إلا بالنهي عن البُتْرَاء، مع احتمال أن يكون المراد بالبُتْرَاء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء، وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل، وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها أن يكون من جملة الوتر، ومن خالفهم يقول إنهما منه بالنية، اهـ.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى»، ولأبي حنيفة في الليل ما رواه أبو داود في سننه من حديث زرارة بن أبي أوفى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أنها سألت عن صلاة رسول الله ﷺ في جوف الليل، فَقَالَتْ: كان يصلي صلاة العشاء في جماعة، ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات، ثم يأوي إلى فراشه، الحديث.

وقال أبو داود: في سماع زرارة عَنْ عَائِشَةَ نَظَرَ، ثم أخرجه عن زرارة عن سعيد بن هشام عَنْ عَائِشَةَ، قَالَ: وهذه الرواية هي المحفوظة عندي، وروى أحمد في مسنده عن عبد الله بن الزبير، قَالَ: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات وأوتر بسجدة، ثم نام حتى يصلي بعدها صلاته من الليل، فإن قيل قد أخرج مسلم عن عبد الله بن شقيق عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان النَّبِيُّ ﷺ يصلي في بيتي. الحديث، وفيه: ويصلي بالناس العشاء، ثم يدخل بيتي ويصلي ركعتين، فهذا مخالف لحديثها المتقدم، فالجواب أنه قد وقع اختلاف كثير عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أعداد الركعات في صلاته ﷺ في الليل، فهذا إما من الرواة عنها وإما منها، باعتبار أنها أخبرت عن حالات منها ما هو الأغلب من فعله ﷺ، ومنها ما هو نادر، ومنها ما هو بحسب اتساع الوقت وضيقه، ثم لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في النهار ما رواه مسلم من حديث معاذا أنها سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كم كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى، قالت: أربع ركعات، يزيد ما شاء، وفي رواية: ويزيد ما شاء، وروى أبو يعلى في مسنده من حديث عمرة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: سمعت أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تقول: كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى أربع ركعات، لا يفصل بينهما بكلام، والجواب عن حديث الأربعة الذي فيه ذكر النهار أن التَّرمِذِيَّ لما رواه سكت عنه، إلا أنه قَالَ: اختلف أصحاب شُعْبَةَ فيه، فرفعه بعضهم ووقفه بعضهم، ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ولم يذكر فيه صلاة النهار.

وقال النَّسَائِيُّ: هذا الحديث عندي خطأ، وقال في سننه الكبرى إسناده جيداً، إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، خالفوا الأزدي فيه، فلم يذكروا فيه النهار، منهم سالم ونافع وطاوس، والحديث في الصحيحين من

حديث جماعة عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وليس فيه ذكر النهار، وقال الدارقطني في رواية مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مَرْفُوعًا: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى غير محفوظ، وإنما تعرف صلاة النهار عن يعلى بن عطاء عن علي البارقي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد خالفه نافع، وهو أحفظ منه، فذكر أن صلاة الليل مثنى مثنى، والنهار أربعًا، وقال البيهقي سئل أبو عبد الله الْبُخَارِيُّ عن حديث البارقي هذا أصحيح هو، قَالَ: نعم، وقال ابن الجوزي، هذه زيادة من ثقة، فهي مقبولة، وقال يَحْيَى كان شُعْبَةَ ينفي هذا الحديث، وربما لم يرفعه، وروى إِبراهيم الحنيني عن مالك، والعمري عن نافع عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، وقال ابن عبد البر رواية الحنيني خطأ لم يتابعه عن مالك أحد.

وفيه أيضًا: أن الإيتار بركعة واحدة جائز، وبه قَالَ الأئمة الثلاثة، واحتجوا أيضًا بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل عشر ركعات، ويوتر بسجدة، ويسجد بسجدة الفجر، فذلك ثلاث عشرة ركعة، رواه أبو داود وغيره.

وقال النووي: ومذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يصح الإيتار بواحدة، ولا يكون الركعة الواحدة صلاة، والأحاديث الصحيحة ترد عليه، انتهى، ولأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أحاديث صحيحة ترد عليهم، منها ما رواه النَّسَائِيُّ في سننه بإسناده إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رسول الله ﷺ لا يسلم في ركعتي الوتر، ومنها ما رواه الحاكم في مستدركه بإسناده إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن، وقال: إنه صحيح على شرط الْبُخَارِيِّ ومسلم، ولم يخرجاه، ومنها ما رواه الدارقطني ثم البيهقي عن يَحْيَى بن زكريا، عن الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي، عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وتر الليل ثلاث، كوتر النهار صلاة المغرب».

فإن قيل قَالَ الدارقطني لم يروه عن الأعمش مَرْفُوعًا غير يَحْيَى بن زكريا، وهو ضعيف، وقال البيهقي: ورواه الثوري وعبد الله بن نمير وغيرهما عن

الأعمش، فوقفوه، فالجواب أنه لا يضرنا كونه موقوفًا على ما عرف، مع أن الدارقطني أخرجه عن عائشة أيضًا نحوه مرفوعًا، وأخرج النسائي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ عَنْ الْفَضِيلِ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صلاة المغرب وتر صلاة النهار، فأوتروا صلاة الليل»، وهذا السند على شرط البخاري، وروى الطحاوي حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ الْفَرَجِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مِزَرٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْوُتْرِ، فَقَالَ: أَتَعْرِفُ وَتَرِ النَّهَارَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، صلاة المغرب، قَالَ: صدقت أو أحسنت.

وقال الطحاوي: وعليه يحمل حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلًا سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل إلى آخر حديث الباب، قال معناه: صل ركعة في ثنتين قبلها، وتتفق بذلك الأخبار، وروى الطحاوي أيضًا عن أنس رضي الله عنه، قال: الوتر ثلاث ركعات، وروي أيضًا عن المسور بن مخرمة، قال: دفنا أبا بكر ليلاً، فقال عمر رضي الله عنه: إني لم أوتر، فقام وصفنا وراءه، فصلى بنا ثلاث ركعات، لم يسلم إلا في آخرهن، وروى ابن أبي شيبه في مصنفه، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْوُتْرَ ثَلَاثٌ لَا يَسْلَمُ لَا فِي آخِرِهِنَّ.

وقال الكرخي أجمع المسلمون إلى آخره، ثم قال: وأوتر سعد بن أبي وقاص ركعة، فأنكر عليه ابن مسعود رضي الله عنه، وقال: ما هذه البتراء التي لا نعرفها على عهد رسول الله ﷺ، وعن عبد الله بن قيس، قال: قلت لعائشة رضي الله عنها، بكم كان رسول الله ﷺ يوتر، قالت: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأقل من سبع، ولا بأكثر من ثلاث عشرة، رواه أبو داود، فقد نصت على الوتر بثلاث، ولم يذكر الوتر بواحدة، فدل على أنه لا اعتبار بالركعة البتراء.

وقال النووي: وقال أصحابنا لم يقل أحد من العلماء إن الركعة الواحدة لا يصح الإيتار بها إلا أبا حنيفة والثوري ومن تبعهما، وقال العيني: عجباً للنووي،

كيف ينقل هذا النقل الخطأ، ولا يرد، ومع علمه بخطئه، وقد ذكر عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم أن الإيتار بثلاث، ولا يجزي الركعة الواحدة، وروى الطحاوي عن عمر بن عبد العزيز أنه أثبت الوتر بالمدينة بقول الفقهاء الثلاثة لا يسلم إلا في آخرهن، واتفاق الفقهاء بالمدينة على اشتراط الثلاث بتسليمة واحدة يبين لك خطأ نقل الناقل اختصاص ذلك بأبي حنيفة والثوري وأصحابهما، فإن قيل فما معنى قوله ﷺ: «فإذا خشيت الصبح فأوتر بركة». .

فالجواب: أن معناه متصلة بما قبلها، ولهذا قال توتر لك ما قبلها، ومن يقتصر على ركعة واحدة كيف توتر له ما قبلها، وليس قبلها شيء، فإن قيل روى أنه قال من شاء أوتر بركة ومن شاء أوتر بثلاث أو بخمس.

فالجواب: أنه محمول على أنه كان قبل استقرارها، لكن الصلوات المستقرة لا تخير في أعداد ركعاتها، وكذا قول عائشة رضي الله عنها كان يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة، يعارضه ما روى ابن ماجة عن أم سلمة رضي الله عنها أنه كان يوتر بسبع أو بخمس، لا يفصل بينهما بتسليم ولا كلام، فيحمل على أنه كان قبل استقرار الوتر، ومما يدل لأبي حنيفة رحمه الله حديث النهي عن البتراء أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها، أخرجه ابن عبد البر في التمهيد عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن البتراء، وممن قال: يوتر بثلاث لا يفصل بينهما عمر وعلي وابن مسعود وحذيفة، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأنس، وأبو أمامة، وعمر بن عبد العزيز، والفقهاء السبعة، وأهل الكوفة، وقال الترمذي: وذهب جماعة من الصحابة وغيرهم إليه، وعند النسائي بسند صحيح عن أبي بن كعب، كان رسول الله ﷺ يوتر بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿قُلْ يَتَايَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولا يسلم إلا في آخرهن.

وعند الترمذي من حديث الحارث عن علي رضي الله عنه كان النبي ﷺ يوتر بثلاث، ثم إن وقت صلاة الوتر بعد العشاء إلى طلوع الفجر، فإذا خرج وقته لا يسقط عنه، بل يقضيه، وفي شرح المذهب جمهور العلماء على أن وقت الوتر يخرج بطلوع الفجر، وقيل: إنه يمتد بعد الفجر إلى أن يصلي الفجر، قال ابن بزيمة ومشهور مذهب مالك أن يصليه بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح،

991 - وَعَنْ نَافِعٍ : أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ : «كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ فِي الْوُتْرِ حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ»⁽¹⁾.

والشاذ من مذهبه أنه لا يصلي بعد طلوع الفجر، قَالَ : وبالمشهور من مذهبه قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ، وَمَنْ السَّلَفُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَحُذَيْفَةُ وَأَبُو الدَّرْدَاءِ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقال طائوس : يصلي الوتر بعد صلاة الصبح، وقال أبو ثور والأوزاعي والحسن والليث يصلي ولو طلعت الشمس، وقال سعيد بن جبير يوتر من القابلة، وفي المصنف عن الحسن، قَالَ : لا وتر بعد الغداة، وفي لفظ : إذا طلعت الشمس فلا وتر، وقال الشَّعْبِيُّ : من صلى الغداة، ولم يوتر، فلا وتر عليه، وكذا قاله مكحول وسعيد بن جبير.

(وَعَنْ نَافِعٍ)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : هو معطوف على الإسناد الأول، وقال الْعَيْنِيُّ : بل هو معلق، ولو كان مُسْتَدًّا لم يفرقه، وإنما فرقه لأمرين، أحدهما : أنه كان سمع كلاً منهما مفترقاً عن الآخر، والآخر : أنه أراد الفرق بين الحديث والأمر.

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : («كَانَ يُسَلِّمُ بَيْنَ الرَّكْعَةِ وَالرَّكْعَتَيْنِ فِي الْوُتْرِ حَتَّى يَأْمُرَ بِبَعْضِ حَاجَتِهِ») وهذا رواه مالك عن نافع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا عَنْ يُونُسَ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْ صَالِحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، ثَنَا هَشِيمٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ، قَالَ : صلى عمر ركعتين، ثم قَالَ : يا غلام، ارحل لنا، ثم قام فأوتر بركعة، قَالَ الطَّحَاوِيُّ : ففي هذه الآثار كان يوتر بثلاث، ولكنه يفصل بين الواحدة والاثنين، فإن قيل هذا يؤيد مذهب من قَالَ إن الوتر ركعة واحدة.

فالجواب : أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما سأله عقبة بن مسلم عن الوتر، فَقَالَ : أتعرف وتر النهار، قَالَ : نعم، صلاة المغرب، فَقَالَ : صدقت أو أحسنت، فهذا ينادي بأعلى صوته إن الوتر كان عند ابن عمر ثلاث ركعات، كصلاة المغرب، والذي روى عنه مما ذكرنا فعله، وهذا قوله، والأخذ بالقول

992 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كُرَيْبٍ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ، وَهِيَ خَالَتُهُ فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضٍ وَسَادَةٍ.....

أولى، لأنه أقوى، وقد مر آنفاً حكاية إجماع المسلمين على الثلاث بدون الفصل، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ)، القعنبى، (عَنْ مَالِكٍ)، الإمام، وفي رواية: عن مالك (ابن أنس، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ) بإسكان الخاء المعجمة الأسدي، (عَنْ كُرَيْبٍ) بضم الكاف وفتح الراء ابن أبي مسلم الهاشمي، مولا هم المدني، مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ) أم المؤمنين (مَيْمُونَةَ، وَهِيَ خَالَتُهُ)، أخت أمه لبابة، وزاد شريك بن أبي نمر عن كريب عند مسلم، فرقت رسول الله ﷺ كيف يصلي، وزاد أبو عَوَانَةَ في صحيحه من هذا الوجه بالليل، ولمسلم من طريق عطاء عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بعثني العباس إلى النَّبِيِّ ﷺ، وزاد النَّسَائِيُّ من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب في إبل أعطاه إياها من الصدقة.

(فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضٍ وَسَادَةٍ) ولا بن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه كان النَّبِيُّ ﷺ وعد العباس ذوداً من الإبل، فبعثني إليه بعد العشاء، وكان في بيت ميمونة، ولمحمد بن نصر في كتاب قيام الليل من طريق مُحَمَّد بن الوليد بن نويفع، عن كريب من الزيادة، فَقَالَ لي يا بني، بت الليلة عندنا، وفي رواية حبيب بن أبي ثابت، فقلت: لا أنام حتى أنظر إلى ما يصنع، أي: في صلاة الليل، وفي رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن مخرمة، فقلت لميمونة إذا قام رسول الله ﷺ، فأيقظني.

وفي رواية مُحَمَّد بن الوليد عند مُحَمَّد بن نصر في كتاب قيام الليل: وسادة من آدم، حشوها ليف، وفي رواية طلحة بن نافع، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثم دخل مع امرأته في فراشها، وزاد أنها كانت ليلتد حائضاً، وفي رواية شريك بن أبي نمر عن كريب في التفسير، فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة، وقال ابن الأثير: الوسادة المخدة والجمع الوسائد، وفي المطالع: وقد قالوا أساد ووساد، والوساد ما يتوسد إليه للنوم، وقال أبو الوليد الظاهر أنه لم يكن

«وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ - أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ - فَاسْتَيْقَظَ يَمْسُحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ، فَتَوَضَّأَ، فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَصَنَعْتُ مِثْلَهُ،

عندهما فراش غيره، فلذلك باتوا جميعاً فيه، والعرض بفتح العين ضد الطول، وفي المطالع: وبعضهم يضمها، والفتح أشهر، وهو الناحية والجانب، وقال ابن عبد البر: وهي الفراش وشبهه، قَالَ: وكان والله أعلم مضطجعاً عند رجل رسول الله ﷺ أو رأسه.

(وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طُولِهَا، فَنَامَ) ﷺ (حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ) صار (قَرِيبًا مِنْهُ)، أي: من الانتصاف، وجزم شريك بن أبي نمر في روايته بثلاث الليل الأخير، فيحمل على أن الاستيقاظ وقع مرتين، ففي الأولى نظر إلى السماء، ثم تلا الآيات، ثم عاد لمضجعه فنام، وفي الثانية أعاد ذلك، ثم توضأ وصلى، وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين، فقام من الليل، فأتى حاجته، ثم غسل وجهه ويديه، ثم نام، ثم قام فأتى القربة، الحديث، وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم ثم قام قومة أخرى، وعنده من رواية شُعْبَةَ عن سلمة فبال بدل فأتى حاجته.

(فَاسْتَيْقَظَ) ﷺ (يَمْسُحُ النَّوْمَ)، أي: أثره (عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ) خاتمة سورة (آلِ عِمْرَانَ)، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: 190] إلى آخر السورة.

(ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَنْ مُعَلَّقَةٍ) أنشأ باعتبار أن الشن في معنى القربة، وزاد مُحَمَّد بن الوليد، ثم استفرغ من الشن في إناء. (فَتَوَضَّأَ) للتجديد لا للنوم، لأنه تنام عينه ولا ينام قلبه.

(فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ) وفي رواية مُحَمَّد بن الوليد وطلحة بن نافع فأسبغ الوضوء، وفي رواية عمر بن دينار عن كريب، فتوضأ وضوءاً ضعيفاً، ولمسلم من طريق عياض عن مخزومة فأسبغ الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلاً، وزاد فيها فتسوك، وفي رواية شريك عن كريب، فاستن.

(ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي)، قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَصَنَعْتُ مِثْلَهُ) من

فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، «فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي يَفْتِلُهَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَوْتَرَ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى الصُّبْحَ»⁽¹⁾.

993 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ:

الوضوء ومسح النوم عن الوجه، وقراءة الآيات وغير ذلك، أو هو محمول على الأغلب.

(فَقُمْتُ) بالفاء، وفي رواية: وقمت بالواو (إِلَى جَنْبِهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِأُذُنِي يَفْتِلُهَا) بكسر المثناة الفوقية، أي: يدها لينبهه أو لإظهار محبته، وزاد مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ في روايته: فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني بيده في ظلمة الليل، وفي رواية الضحاك بن عثمان: فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني، (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ) ست مرات، (ثُمَّ أَوْتَرَ) وذلك يقتضي أنه صلى ثلاث عشرة ركعة، وصرح بذلك في رواية مسلمة الآتية في الدعوات، حيث قَالَ فَتَمَّتْ، ولمسلم: فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة، وظاهر هذا أنه فصل بين كل ركعتين، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع، حيث قَالَ فِيهَا يَسْلُمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، ولمسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضًا، وقد ورد عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ بِرَوَايَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَكَذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ إِذَا جُمِعَتْ مَعَانِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَتَرَهُ ﷺ كَانَ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ.

(ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ) سنة الفجر، قَالَ الْقَاضِي: وفيه أن الاضطجاع كان قبل ركعتي الفجر، وفيه رد على الشافعي في قوله لأنه كان بعد ركعتي الفجر، وذهب مالك والجمهور إلى أنه بدعة.

(ثُمَّ خَرَجَ) من الحجرة الطيبة إلى المسجد، (فَصَلَّى الصُّبْحَ) بالجماعة.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أبو سعيد الجعفي الكوفي، نزيل مصر، وهو من أفراد، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد ابنُ وَهْبٍ ويروى: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ:

(1) أطرافه 117، 138، 183، 697، 698، 699، 726، 728، 1198، 4569، 4570،

أَخْبَرَنِي عُمَرُو، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْصَرِفَ، فَارْكَعْ رَكْعَةً تُؤْتِرُ لَكَ مَا صَلَّيْتَ» قَالَ الْقَاسِمُ: «وَرَأَيْنَا أَنَا وَمُنْذُ أَذْرَكُنَا يُؤْتِرُونَ بِثَلَاثٍ، وَإِنْ كُنَّا لَوَاسِعٌ أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَأْسٌ»⁽¹⁾.

أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُمَرُو) وفي رواية: عمرو بْنُ الْحَارِثِ، (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن مُحَمَّد بن أَبِي بكر الصديق رضي الله عنهم، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب رضي الله عنهما، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وفي رواية: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَنْصَرِفَ، فَارْكَعْ رَكْعَةً تُؤْتِرُ لَكَ مَا صَلَّيْتَ» وقد مضى هذا الحديث عن قريب.

(قَالَ الْقَاسِمُ) هو ابن مُحَمَّد بن أَبِي بكر الصديق رضي الله عنه، المذكور آنفاً في الإسناد، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ هو بالإسناد المذكور كما في مستخرج أبي نعيم، وقيل هو معلق، لأنه فصله عما قبله، فجعله ابتداء كلام، ولا يلزم من استخراج أبي نعيم إياه موصولاً أن يكون هذا موصولاً.

(وَرَأَيْنَا أَنَا وَمُنْذُ أَذْرَكُنَا) أي: منذ زمان بلوغنا الحلم والعقل (يُؤْتِرُونَ بِثَلَاثٍ) أي: بثلاث ركعات.

(وَإِنْ كُنَّا) أي: وأن كل واحد من الوتر بركة واحدة، وبثلاث.

(لَوَاسِعٌ أَرْجُو) وفي رواية وأرجو بالواو (أَنْ لَا يَكُونَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَأْسٌ) فلا حرج في فعل أيهما شاء، وقال الْكُرْمَانِيُّ: من الركعة والثلاث والخمس والسبع والتسع والإحدى عشرة.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن الكلام في الوتر التي هي ركعة واحدة أم ثلاث ركعات، وما فوق الثلاث من الأوتار ليس فيه خلاف، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ إن القاسم فهم من قوله فاركَع ركعة، أي: منفردة منفصلة، ودل ذلك على أنه لا فرق عنده بين الوصل والفصل في الوتر.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن القاسم صاحب لسان وفهم وعلم، كيف ينسب إليه ما لا يدل عليه اللفظ، فإن قوله فاركَع ركعة يعني ركعة واحدة، وهي أعم من أن تكون

994 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ، أَخْبَرَتْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً،

متصلة أو منفصلة، ولكن قوله توتر لك ما صليت يدل على أنه يوصلها بالركعتين اللتين قبلها حتى يكون ما صلاه وترًا ثلاث ركعات، لأن المراد من قوله ما صليت، هو الذي صلاه قبل هذه الركعة، ولا يكون ذلك وترًا، إلا إذا انضم إليها هذه الركعة الواحدة من غير فصل، فإذا فصل لا يكون الوتر إلا هذه الركعة وهي واحدة والواحدة بتيراء، وقد نهى عنها كما مر.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي، (عن الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب.

قَالَ: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ عُرْوَةُ ابْنُ الزَّيْبِر، وفي رواية: (عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً)، وروى عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خلاف ما رواه الزُّهْرِيُّ عنه، وهو ما رواه مالك عن هشام بن عروة عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النِّدَاءَ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنِ الْقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ نَحْوَهُ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكْعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِسُجْدَةٍ وَيَسْجُدُ سُجْدَتِي الْفَجْرِ، فَذَلِكَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ، وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَسَأَلَهَا عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ، فَقَالَتْ كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكْعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ إِنَّهُ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، وَتَرَكَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَبَضَ حِينَ قَبَضَ وَهُوَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ تِسْعَ رَكْعَاتٍ آخِرَ صَلَاتِهِ مِنَ اللَّيْلِ الْوَتْرِ، وَرَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ: قُلْتُ: حَدَّثَنِي عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، فَأَخْبَرْتَهُ بِهِ، ثُمَّ قَالَ حَدَّثَنِي عَنْ وَتْرِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: كَانَ يُوتِرُ بِثَمَانِي رَكْعَاتٍ، لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ وَالتَّاسِعَةِ، وَلَا يَسْلُمُ إِلَّا فِي التَّاسِعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً يَا بَنِي، فَلَمَّا أَسْنَى وَأَخَذَ اللَّحْمَ أَوْتَرَ بِسَبْعِ رَكْعَاتٍ لَمْ يَجْلِسْ إِلَّا فِي السَّادِسَةِ وَالسَّابِعَةِ، وَلَمْ

يسلم إلا في السابعة، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فتلك تسع ركعات يا بني، اعلم أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اطلعت على جميع صلاته ﷺ في الليل التي كان فيها الوتر وترًا، فجملتها إحدى عشرة ركعة، وهذا كان قبل أن يبدن ويأخذ اللحم، فلما بدن وأخذ اللحم أوتر بسبع ركعات، وههنا أيضًا أطلقت على الجميع وترًا، والوتر منها ثلاث ركعات أربع قبله من النفل وبعده ركعتان، فالجميع تسع ركعات، فإن قيل قد صرحت في الصورة الأولى بقولها لم يجلس إلا في الثامنة والتاسعة، ولا يسلم إلا في التاسعة، وصرحت في الصورة الثانية بقولها لم يجلس إلا في السادسة والسابعة، ولا يسلم إلا في السابعة، فما معناه، فالجواب أن هذا اقتصار منها على بيان جلوس الوتر وسلامه لأن السائل إنما سأل عن حقيقة الوتر، ولم يسأل عن غيره، فأجابت مبينة بما في الوتر من الجلوس على الثانية بدون سلام، والجلوس أيضًا على الثالثة بسلام، وهذا عين مذهب أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وسكت عن جلوس الركعات التي قبلها وعن السلام فيها لما أن السؤال لم يقع عنها، فجوابها قد طابق سؤال السائل غير أنها أطلقت على الجميع وترًا في الصورتين لكون الوتر فيها.

ويؤيد ذلك ما ذكره الطحاوي من حديث يَحْيَى بن أيوب عن يَحْيَى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يُوْتِرُ بَعْدَهُمَا بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ﴿قُلْ يَتَابِعُهَا الْكَافِرُونَ﴾، ويقرأ في الوتر: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْتَائِسِ﴾، وأخرج من حديث عمران بن حصين أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْوُتْرِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وفي الثانية: ﴿قُلْ يَتَابِعُهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقد وقع الاختلاف في أعداد ركعات صلاته ﷺ بالليل من سبع وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشرة إلى سبع عشرة ركعة، قدر عدد ركعات الفرض في اليوم واللييلة، وذلك لأن كل واحد من الرواة مثل عائشة وابن عباس وزيد بن خالد وغيره رضي الله عنهم أخبر بما شاهده.

وأما الاختلاف الواقع عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقِيلَ هُوَ مِنَ الرِّوَاةِ عَنْهَا،

كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ - تَعْنِي بِاللَّيْلِ - فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكُعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ⁽¹⁾.

2 - باب سَاعَاتِ الْوُتْرِ⁽²⁾

وقيل هو منها، ويحتمل أنها أخبرت عن حالات منها ما هو الأغلب عن فعله ﷺ كإحدى عشرة ركعة، ومنها ما هو نادر، ومنها ما اتفق من التساع الوقت وضيقه، والله أعلم.

(كَانَتْ تِلْكَ صَلَاتُهُ - تَعْنِي)، أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِاللَّيْلِ - فَيَسْجُدُ السَّجْدَةَ مِنْ ذَلِكَ قَدْرَ مَا يَقْرَأُ أَحَدُكُمْ خَمْسِينَ آيَةً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ، وَيَرْكُعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ) سنته، (ثُمَّ يَضْطَجِعُ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ) لأنه كان يحب التيامن لا يقال حكمته أن لا يستغرق في النوم، لأن القلب في اليسار، ففي النوم عليه راحة له، فيستغرق فيه، لأنه صح أنه ﷺ كان تنام عينه ولا ينام قلبه، نعم، يجوز أن يكون فعله للإرشاد أتمه وتعليمهم. (حَتَّى يَأْتِيَهُ الْمُؤَذِّنُ لِلصَّلَاةِ) وفي رواية بالصلاة بالموحدة، أي: صلاة الفجر.

2 - باب سَاعَاتِ الْوُتْرِ

(باب سَاعَاتِ الْوُتْرِ) أي: أوقاته.

(1) أطرافه 626، 1123، 1160، 1170، 6310 - تحفة 16472.

(2) قال الحافظ: قوله باب ساعات الوتر، محصل ما ذكره أن الليل كله وقت الوتر؛ لكن أجمعوا على أن ابتداءه مغيب الشفق بعد صلاة العشاء، كذا نقله ابن المنذر؛ لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء، قالوا ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء وبأن أنه كان بغير طهارة، ثم صلى الوتر متطهراً وظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر؛ فإنه يجزئ على هذا القول دون الأول، اهـ. قلت: وهاتان المسألتان من الخلافات المذكورة في أول الباب، وهما ابتداء وقت الوتر وانتهاءه.

أما الأول: أي ابتداء وقت الوتر ففيه قولان كما قاله الحافظ، قال الموفق: ووقته ما بين العشاء وطلوع الفجر الثاني، فلو أوتر قبل العشاء لم يصح وتره، وقال الثوري وأبو حنيفة إن صلاه قبل العشاء ناسياً لم يعده، وخالفه أصحابه، فقلا يعيد، وكذلك قال مالك والشافعي؛ =

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَوْصَانِي النَّبِيُّ ﷺ بِالْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ».

(قَالَ): وفي رواية: وقال، بالواو (أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَوْصَانِي النَّبِيُّ)، وفي رواية رسول الله ﷺ بِالْوُتْرِ قَبْلَ النَّوْمِ، وإنما أوصاه بذلك خشية

فإن النبي ﷺ، قال: «الوتر جعله الله لكم ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر»، فيه حديث أبي بصرة: «صلوها ما بين العشاء إلى صلاة الصبح» وفي المسند عن معاذ مرفوعاً: «وقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر»، ولأنه صلاه قبل وقته فأشبهه ما لو صلى نهاراً، انتهى مختصراً. وفي الأوجز عن الهداية أول وقت الوتر بعد العشاء، وهذا عندهما، وعند أبي حنيفة وقت العشاء إلا أنه لا يقدم عليه عند التذكير للترتيب، وفي البدائع: هذا بناء على أن الوتر واجب عنده، وعندهما سنة، اهـ.

وفي هامش الهداية عن مبسوط شيخ الإسلام إذا أوتر قبل العشاء متممداً كان عليه الإعادة بلا خلاف، وإن أوتر ناسياً قبل العشاء أو صلى العشاء ثم نام وقام وتوضأ وأوتر ثم تذكر أنه صلى العشاء على غير وضوء، فعلى قوله: لا يعيد الوتر، وعلى قولهما يعيد؛ لأن الوتر عندهما سنة من سنن العشاء، انتهى مختصراً. ويقرب من ذلك اختلافهم في مسألة أخرى ذكرت في الأوجز، وهي: من صلى العشاء قبل غروب الشفق في جمع التقديم، هل يجوز له الوتر قبل الشفق؟ قالت الشافعية والحنابلة: يجوز كما في فروعهم، وقالت المالكية: لا، ففي الشرح الكبير للدردير: وقت الوتر بعد عشاء صحيحة وبعد شفق، ففعله قبل العشاء أو بعدها قبل الشفق كما في ليلة المطر لغو، اهـ.

وأما الثاني: أي آخر وقت الوتر، ففي الأوجز عن ابن رشد أن العلماء اتفقوا على أنه طلوع الفجر، وقال الشوكاني: وفي وجه لأصحاب الشافعي أنه يمتد بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح، وفي وجه آخر يمتد إلى صلاة الظهر، وقال الحافظ في الفتح: وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف: أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري، ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح، وحكاها القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد، وإنما قاله الشافعي في القديم، اهـ. لكن في فروع الشافعية من «التوشيح»، «وشرح الإقناع»، وغيرهما: وقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر، وهكذا في نيل المآرب من فروع الحنابلة وقته ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر. فمن صلاه بعد الفجر كان قضاء، اهـ.

وهكذا في فروع الحنفية: آخر وقته طلوع الفجر، نعم قال الدردير في «الشرح الكبير» من فروع المالكية: وقته المختار ينتهي لطلوع الفجر، وضرورة الفجر للمصبح؛ أي: لتمامها، وكره تأخيرها لوقت الضرورة بلا عذر، انتهى ملخصاً من الأوجز. وقال الموفق: وإن أخر الوتر حتى يطلع الصبح فات وقته وصلاه قضاء، وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه، أنه قال: «الوتر ما بين الصلاتين»، وعن علي رضي الله عنه نحو، والصحيح أن وقته إلى طلوع الفجر لحديث معاذ المذكور قريباً، وقول النبي ﷺ: «إذا خشى أحدكم الصبح صلى ركعة»، وقال: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً» متفق عليه، وقال أوتروا قبل أن تصبحوا، وقال: الوتر ركعة من آخر الليل، وقال: «من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله» أخرجهن مسلم، اهـ.

995 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ، قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: أَرَأَيْتَ الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ أُطِيلُ فِيهِمَا الْقِرَاءَةَ، فَقَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُؤَوِّزُ بِرُكْعَةٍ، وَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ، وَكَأَنَّ الْأَذَانَ بِأَذْنِيهِ»

أن يستهل عليه النوم، فأمره بالأخذ بالثقة، وبهذا وردت الأخبار منها حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من خاف أن لا يستيقظ آخر الليل، فليوتر أول الليل، ومن علم أنه يستيقظ آخر الليل، فإن صلاته آخر الليل محضورة، وذلك أفضل، وقد قَالَ ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً»، وهذا التعليق طرف من حديث أورده البُخَارِيُّ من طريق أبي عثمان عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ وإنني أوتر قبل أن أنام، ومطابقته للترجمة من حيث إن قبل النوم ساعة من ساعات الوتر وساعات الوتر هي الليل كله غير أن أوله من مغيب الشفق على الاختلاف، ولكن لا يجوز تقديمه على صلاة العشاء، وقد مر تفصيلاً.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ)، أَخُو مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، أَبُو حَمْزَةَ، مَاتَ بَعْدَ أَخِي مُحَمَّدٍ، وَمَاتَ مُحَمَّدٌ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ.

(قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَرَأَيْتَ) بهمزة الاستفهام (الرَّكْعَتَيْنِ)، أي: أَخْبَرَنِي عَنْهُمَا (قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ)، أي: اللتين قبلها.

(أُطِيلُ) بهمزة المتكلم من المضارع وهمزة الاستفهام محذوفة، كذا في رواية الكشميهني، ويروى نطيل بنون الجمع على صيغة المضارع وهمزة الاستفهام محذوفة أيضاً، وفي رواية: أتعطيل بهمزة الاستفهام، جعل المضارع للمخاطب، من أطال يطيل إذا طول، وقال الْكِرْمَانِيُّ: أطيل، بلفظ مجهول الماضي ومعروف المضارع.

(فِيهِمَا الْقِرَاءَةُ، فَقَالَ): وفي رواية: قَالَ: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ)، ويروى بالليل (مَثْنَى مَثْنَى، وَيُؤَوِّزُ بِرُكْعَةٍ، وَيُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ)، ويروى: ركعتين (قَبْلَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ)، أي: الصبح، أي: ويصلي سنة الفجر، (وَكَأَنَّ) بتشديد النون (الْأَذَانَ)، أي: الإقامة (بِأَذْنِيهِ)، بالثنية، ويروى بإذنه بالإنفراد.

قَالَ حَمَّادٌ: أَيُّ سُرْعَةٍ⁽¹⁾.

996 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمٌ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كُلَّ اللَّيْلِ أَوْتَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ»⁽²⁾.

(قَالَ حَمَّادٌ) المذكور في السند في تفسير قوله: وكان الأذان بأذنيه.

(أَيُّ سُرْعَةٍ)، وفي رواية بسرعة، بالباء الموحدة، والمعنى أنه ﷺ كان يسرع بركعتي الفجر إسراراً من يسمع إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت، ويلزم منه تخفيف القراءة فيهما، فيحصل به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيهما.

وأما مطابقته للترجمة فمن حيث إنه بين أنه ﷺ كان يصلي من الليل ولم يعين بعضاً من الليل، فتبين أن ساعات الوتر كل الليل في مغيب الشفق بعد العشاء، ورجال إسناده الحديث كلهم بصريون، وقد أخرج عنه مسلم والترمذي وابن ماجة في الصلاة.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بضم العين النخعي الكوفي، قاضيه، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية أبو عمر النخعي الكوفي، قاضيه، كابنها، (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد، (مُسْلِمٌ)، هو ابن صبيح أبو الضحى الكوفي، لا ابن كيسان، (عَنْ مَسْرُوقٍ)، هو ابن عبد الرحمن، ويقال: ابن الأجدع، وهو لقب عبد الرحمن الكوفي، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قَالَتْ: كُلَّ اللَّيْلِ) يجوز في كل الرفع والنصب، أما الرفع فعلى أنه مبتدأ، والجملة التي بعده خبره بتقدير فيه، وأما النصب فعلى الظرفية لقوله: (أَوْتَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، والمراد منه أنه ﷺ أوتر في جميع الليالي، ولم يعين وقتاً منه لها.

(وَأَنْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحَرِ)، قبيل الصبح، وفي رواية أبي داود عن مسروق، قالت: قلت لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا متى كان يوتر رسول الله ﷺ، قالت: كل ذلك

(1) أطرافه 472، 473، 990، 993، 1137 - تحفة 6652.

(2) تحفة 17639.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الليل وعدد ركعات. رقم (745).

فعل أوتر أول الليل، وأوسطه، وآخره، ولكن انتهى وتره حين مات إلى السحر، انتهى، فقد يكون أوتر من أوله لشكوى حصلت له، وفي وسطه لاستيقاظه إذ ذاك، وكان آخر أمره أن آخر الوتر إلى آخر الليل، ويقال: فعله ﷺ أول الليل وأوسطه بيان للجواز وتأخيرته إلى آخر الليل، تنبيه على أن الأفضل لمن يثق بالانتباه، وفي صحيح مسلم من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل، فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل، وكان بعض السلف يوترون أول الليل منهم أبو بكر وعثمان وأبو هريرة، ورافع بن خديج رضي الله عنهم، وبعضهم يوترون آخر الليل، منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم.

وأما أمره ﷺ لأبي هريرة بالوتر قبل النوم، فهو اختيار منه له حين خشي عليه من استيلاء النوم، فأمره بالأخذ بالثقة والترغيب بالوتر في آخر الليل هو لمن قوي عليه، ولم تغلبه عيناه ولم تكن عاداته أن تغلب عليه عيناه وعند ابن خزيمة من حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر رضي الله عنه متى توتر، قال قبل أن أنام، وقال لعمر رضي الله عنه متى توتر، قال: أنام ثم أوتر، فقال لأبي بكر أخذت بالجزم أو بالوثيقة، وقال لعمر أخذت بالقوة، وذكر الخطابي بالسند إلى ابن المسيب أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما تذاكر الوتر عند النبي ﷺ، فقال أبو بكر: أما أنا فإني أنام على وتر، فإن استيقظت صليت شفعا حتى الصباح، وقال عمر: لكني أنام على شفيع ثم أوتر في السحر، فقال النبي ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه حذر هذا ولعمر رضي الله عنه قوى هذا، واستشكل اختيار الجمهور لفعل عمر رضي الله عنه في ذلك مع أن أبا بكر رضي الله عنه أفضل منه.

وأجيب: بأنهم فهموا من الحديث ترجيح فعل عمر رضي الله عنه، لأنه وصفه بالقوة، وهي أفضل من الحزم لمن أعطيها، واتفق الخلف والسلف على أن وقتها من بعد صلاة العشاء إلى الفجر الثاني، لحديث معاذ رضي الله عنه عند أحمد مرفوعا، زادني ربي صلاة، وهي الوتر، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر، قال المحاملي: ووقتها المختار إلى نصف الليل.

3 - باب إيقاظ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالْوُتْرِ

997 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَبْقَظَنِي، فَأَوْتَرْتُ»⁽¹⁾.

4 - باب: لِيَجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرًا

998 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ

وقال القاضي أبو الطيب وغيره: إلى نصفه أو ثلثه، والأفضل كما عرفت جعله آخر صلاة الليل.

3 - باب إيقاظ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالْوُتْرِ

(باب إيقاظ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالْوُتْرِ) بالنصب مفعول الإيقاظ بالوتر، وفي رواية الكشميهني للوتر باللام بدل الموحدة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن عروة، (قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي) عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي) صلاة الليل (وَأَنَا رَاقِدَةٌ)، حال كوني (مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ)، وفي رواية: معترضة بالرفع، (فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَبْقَظَنِي)، فقممت وتوضأت، (فَأَوْتَرْتُ) امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ [طه: 132]، وفائدة وضع هذه الترجمة الإشارة إلى أن المستحب لكل أحد أن يوقظ امرأته لأجل الوتر إذا نامت قبل الايتار، وفيه تأكيد لأمر الوتر، وأنه مشروع في حق النساء أيضًا، وقد ذكر البخاري هذا الحديث بعين هذا الإسناد والتمن جميعاً في باب الصلاة خلف النائم.

4 - باب: لِيَجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرًا

(باب) بالتنوين (لِيَجْعَلَ) المصلي (آخِرَ صَلَاتِهِ) بالليل (وَتَرًا). (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ

(1) أطرافه 382، 383، 384، 508، 511، 512، 513، 514، 515، 519، 1209، 6276

عُبَيْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءَ»⁽¹⁾.

عُبَيْدُ اللَّهِ (بصيغة التصغير، هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَاءَ») وفي الحديث: استحباب تأخير الوتر، وقيل الحكمة فيه أن أول صلاة الليل المغرب، وهي وتر وللابتداء والانتهاء اعتبار زائد على اعتبار الوسط.

وفيه أيضًا: الدلالة على وجوب الوتر، واختلف العلماء فيه، فَقَالَ القاضي أبو الطيب: إن العلماء كافة قالوا إنه سنة، حتى أبو يوسف ومحمد، وقال أَبُو حَنِيفَةَ وحده: هو واجب، وليس بفرض.

وقال أبو حامد في تعليقه: الوتر سنة مؤكدة، ليس بفرض ولا واجب، وبه قالت الأئمة كلها، إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد استدل بهذا الحديث بعض من قَالَ بوجوبه، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة، فكذا آخره، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله، وقال الْكُرْمَانِيُّ أيضًا ما يشبه هذا.

وقال الْعَيْنِيُّ: وهذا كله من آثار التعصب، وكيف يقول القاضي أبو الطيب وأبو حامد وهما إمامان مشهوران بهذا الكلام الذي ليس بصحيح ولا قريب من الصحة وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لم ينفرد بذلك، وهذا القاضي أَبُو بَكْرٍ بن العربي ذكر عن سحنون وأصبع بن فرج وجوبه، وحكى ابن حزم أن مالكا قَالَ من تركه أدب، وكان جرحه في شهادته وحكاه ابن قدامة في المغني عن أحمد، وفي المصنف عن مجاهد بسند صحيح هو واجب ولم يكتب، وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند صحيح ما أحب أني تركت الوتر وأن لي حمر النعم.

وحكى ابن بطال وجوبه على أهل القرآن عن ابن مسعود وحذيفة وإبراهيم النخعي، وعن يوسف بن خالد السمطي شيخ الشافعي وجوبه أيضًا، وحكاه ابن أبي شيبه أيضًا عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك، انتهى.

قال العَيْنِيُّ: فإذا كان الأمر كذلك، كيف يجوز لأبي الطيب ولأبي حامد أن يدعيا ذلك، فهذا يدل على عدم اطلاعهما بما ذكرنا، وجهل الشخص بالشيء لا ينفي علم غيره به، وقول من ادعى التعقب بأن صلاة الليل ليست بواجبة إلخ، قول واه، لأن الدلائل قد قامت على وجوب الوتر منها ما رواه أبو داود بإسناده عن عبد الله بن بريدة، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «الوتر حق»، فمن لم يوتر فليس منا، قاله ثلاثاً، وهذا حديث صحيح أخرجه الحاكم في مستدركه وصححه، فإن قيل في إسناده أبو المنيب عبيد الله بن عبد الله، وقد تكلم فيه البُخَارِيُّ لا وغيره، فالجواب: أنه قَالَ الحاكم وثقه ابن معين.

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول هو صالح الحديث، وأنكر على البُخَارِيِّ إدخاله في الضعفاء، فهذا ابن معين إمام هذا الشأن، وكفى به حجة في توثيقه إياه، فإن قيل قَالَ الخطابي: قد دلت الأخبار الصحيحة على أنه لم يرد بالحق الوجوب الذي لا يسع غيره:

منها: خبر عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما بلغه أن أبا مُحَمَّدٍ رجلاً من الأنصار يقول الوتر حق، فَقَالَ: كذب أبو مُحَمَّدٍ، ثم روي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في عدد الصلوات الخمس.

ومنها: خبر طلحة بن عبيد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في سؤال الأعرابي.

ومنها: خبر أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فرض الصلوات ليلة الإسراء، فالجواب ما قاله العَيْنِيُّ من أن هذا الكلام أقرب إلى السقوط، فمنه يشم رائحة التعصب، وكيف لا يكون واجباً والشارع يقول الوتر حق، أي: واجب ثابت لقوله بعده، فمن لم يوتر فليس منا.

ومثل هذا الكلام لا يقال إلا في حق تارك فرض أو واجب، لا سيما وقد تأكد بالتكرار ثلاثاً، ومثل هذا الكلام بهذه التأكيدات لم يأت في حق السنن، فسقط بذلك ما قاله الخطابي، وسقط أيضاً قول من قَالَ الأصل عدم الوجوب حتى يثبت دليله، فهذا القائل وقف على دليله، ولكن اتبع هواه لغيره، فالحق أحق أن يتبع.

والجواب عن خبر عبادة: أنه إنما كذب الرجل في قوله كوجوب الصلوات الخمس، ولم يقل أحد إن الوتر واجب كذلك، فإن قيل قَالَ النجم

النسفي صاحب المنظومة :

والوتر فرض ويرى بذكره في فجره فساد فرض فجره

فالجواب : أن معناه فرض عملاً سنة سبباً واجب علماً، وأما خبر طلحة بن عبيد الله ، فكان قبل وجوب الوتر ، بدليل أنه لم يذكر فيه الحج ، فدل على أنه متقدم على وجوب الحج ولفظه زادكم صلاة مشعرة بتأخير وجوب الوتر ، وأما خبر أنس رضي الله عنه ، فلا نزاع فيه أنه كان قبل الوجوب .

ومنها : أي : من الدلائل الدالة على وجوبه ما رواه أبو داود أيضاً بإسناده عن علي رضي الله عنه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «يا أهل القرآن أوتروا ، فإن الله وتر يحب الوتر» ، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي حديث حسن .

وقوله : أوتروا أمر ، وهو للوجوب ، فإن قيل قَالَ الخطابى تخصيصه بأهل القرآن يدل على أن الوتر غير واجب ، ولو كان واجباً لكان عاماً ، وأهل القرآن في عرف الناس هم القراء والحفاظ دون العوام .

فالجواب : أن أهل القرآن بحسب اللغة يتناول كل من معه شيء من القرآن ، ولو كان آية فيدخل فيه الحفاظ وغيرهم على أن القرآن كان في زمنه ﷺ مفترقاً بين الصحابة رضي الله عنهم ، بهذا التأويل الفاسد لا يبطل مقتضى الأمر الدال على الوجوب ، ولا سيما تأكد الأمر بالوتر بمحبة الله إياه بقوله : فإن الله وتر يحب الوتر .

ومنها : ما أخرجه الطحاوي بإسناده عن خارجة بن حذافة العدوي ، أنه قَالَ : سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله قد أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ، ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، الوتر الوتر ، مرتين ، وهذا بسند صحيح ، وإن قليل منه ما قيل من جهة ابن لهيعة المذكور فيه على ما فصله العيني .

ومنها : حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه الحاكم في مستدركه بإسناده إليه ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من نام عن وتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكره ، قَالَ الحاكم صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ونقل تصحيحه ابن الحصار أيضاً عن شيخه وأخرجه الترمذي أيضاً .

5 - بَابُ الْوُثْرِ عَلَى الدَّابَّةِ⁽¹⁾

999 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ

ومنها: غير ذلك على ما ذكره الْعَيْنِيُّ

5 - بَابُ الْوُثْرِ عَلَى الدَّابَّةِ

(بَابُ الْوُثْرِ عَلَى الدَّابَّةِ) بعيرا كان أو غيره، ولم يعجزم ببيان حكمه اكتفاء بما

في الحديث.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن أبي أويس عبد الله، وهو ابن أخت مالك بن أنس، وقد مر غير مرة، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكُ) الإمام، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عُمَرَ

(1) وهذا أيضًا من المسائل الخلافية في أبواب الوتر بسط أيضًا في الأوجز، وحديث الباب أخرجه مالك في موطنه وبسط الكلام عليه في الأوجز، وفيه استدلال به من قال: إن الوتر سنة؛ لأنهم أجمعوا على أنه لا يصلي الفرض على الدواب إلا في شدة الخوف خاصة أو غلبة مطر ففيه خلاف، والاستدلال فيه من وجهين بالمرفوع ويقول ابن عمر رضي الله عنهما، ولا يصح الاستدلال بالمرفوع؛ لأن الوتر كان واجبًا عليه ﷺ، قال الزرقاني: استشكل بأن من خصائصه ﷺ وجوب الوتر عليه، فكيف صلاه راكبًا؟! وأجيب بأن محل الوجوب الحضر بدليل إتياره ﷺ راكبًا في السفر وهذا مذهب مالك ومن وافقه، والقائل بوجوبه عليه ﷺ مطلقًا، قال: يحتمل الخصوصية وبعده لا يخفى؛ فإن الخصائص لا تثبت بالاحتمال، اهـ. قلت: ولا حجة فيه على الحنفية؛ لأنهم قالوا: إن الوتر كان قبل الإيجاب مستحبًا، فيمكن حمله على ذلك الوقت، قال محمد: أحب إلينا أن يصلي على راحلته تطوعًا ما بدا له فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض وهو قول عمر وابن عمر رضي الله عنهما وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا، وقال أيضًا: لا بأس بأن يصلي المسافر على دابته تطوعًا إيماءً، أما الوتر والمكتوبة فإنهما تصليان على الأرض، وبذلك جاءت الآثار الكثيرة عن ابن عمر رضي الله عنهما وغيره في الإتيار على الأرض منها عن مجاهد، قال: صحبت عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة كان يصلي الصلاة كلها على بعيره؛ نحو المدينة إلا المكتوبة والوتر؛ فإنه كان ينزل لهما، فسألته عن ذلك، فقال: كان رسول الله ﷺ يفعله، قال العيني: واحتجوا أيضًا بما رواه الطحاوي عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ويزعم أن رسول الله ﷺ كذلك كان يفعل، وهذا إسناد صحيح، قال فإتياره ﷺ على الراحلة يجوز أن يكون ذلك قبل أن يغلط أمر الوتر، وعند الطحاوي أن الوتر على الراحلة قد نسخ، وكان ما فعله ابن عمر رضي الله عنهما من وتره على رحله قبل علمه بنسخه ثم لما علمه رجع إليه وترك رضي الله عنه على الدابة من باب التخفيف في السفر، ففي المشكاة برواية ابن ماجة عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، أنهما قالوا: سن رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين وهما تمام غير قصر، والوتر في السفر سنة، اهـ.

ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ نَزَلْتُ، فَأَوْتَرْتُ، ثُمَّ لَحِقْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ: خَشِيتُ الصُّبْحَ، فَنَزَلْتُ، فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ؟ فَقُلْتُ: بَلَى وَاللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ»⁽¹⁾.

ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ)، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَأَبُو بَكْرٍ لَمْ يَعْرِفْ اسْمَهُ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ ثِقَةً، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَكَذَا فِي مُسْلِمٍ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ)، بِالْمِثْنَةِ التَّحْتِيةِ ضِدَّ الْيَمِينِ، هُوَ أَبُو الْحَبَابِ بَضَمَ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةَ وَتَخْفِيفَ الْمُوَحَّدَةِ الْأُولَى مِنْ عِلْمَاءِ الْمَدِينَةِ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ.

(أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسِيرُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: فَلَمَّا خَشِيتُ الصُّبْحَ)، أَي: دُخُولِ وَقْتِ الصُّبْحِ (نَزَلْتُ) عَنْ دَابَّتِي، (فَأَوْتَرْتُ) عَلَى الْأَرْضِ، (ثُمَّ لَحِقْتُهُ، فَقَالَ لِي) (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَيْنَ كُنْتَ؟ فَقُلْتُ) لَهُ: (خَشِيتُ الصُّبْحَ، فَنَزَلْتُ، فَأَوْتَرْتُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَلَيْسَ لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِسْوَةٌ)، بِكسر الهمزة وضمها، أَي: قُدْوَةٌ وَاقْتِدَاءٌ (حَسَنَةٌ؟)، صِفَةُ أَسْوَةٍ.

(فَقُلْتُ: بَلَى وَاللَّهِ، قَالَ: «فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُوتِرُ عَلَى الْبَعِيرِ») الْبَعِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْسَانِ يَجْمَعُ الْمَذْكَرَ وَالْمُؤَنَّثَ، فَإِذَا رَأَيْتَ جَمَلًا عَلَى بَعْدِ قَلْتِ هَذَا بَعِيرٍ، فَإِذَا اسْتَبْتَه قَلْتَ جَمْلٌ أَوْ نَاقَةٌ، وَيَجْمَعُ عَلَى أُبْعُرَةٍ وَأَبَاعِرٍ وَأَبَاعِيرٍ وَبِعْرَانٍ، وَاحْتِجَ بِهِ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَنَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَمَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ عَلَى أَنَّ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَصْلِيَ الْوُتْرَ عَلَى دَابَّتِهِ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنِّفِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ صَلَّى عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَأَوْتَرَ عَلَيْهَا، وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُوتِرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَيُرْوَى ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَانَ مَالِكٌ

(1) أطرافه 1000، 1095، 1096، 1098، 1105 - تحفة 7085 - 2/32.

أخرجه مسلم في صلاة المسافرين وقصرها باب جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر رقم (700).

يقول: لا يصلي على الراحلة إلا في سفر يقصر فيه الصلاة، وقال الأوزاعي والشافعي قصير السفر وطويله في ذلك، سواء يصلي على راحلته، وقال ابن حزم في المحلي وإبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله: لا يجوز الوتر إلا على الأرض كالفرائض، ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله في رواية ذكرها ابن أبي شبة في مصنفه، وقال الثوري صلّ الفرض والوتر بالأرض وإن أوترت على راحلتك فلا بأس، واحتج أهل المقالة الثانية بما رواه الطحاوي بإسناده عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي على راحلته، ويوتر بالأرض، ويزعم أن رسول الله ﷺ كذلك كان يفعل، وهذا إسناده صحيح، وهو خلاف حديث الباب، وهو يدل على شيئين:

أحدهما: فعل ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يوتر بالأرض.

والآخر: أنه روى عن النبي ﷺ أنه كان يفعل كذلك، وحديث الباب أيضًا يدل على الشيئين المذكورين، فلا يتم الاستدلال للطائفتين بهذين الحديثين، غير أن لأهل المقالة الثانية أن يقولوا إن ابن عمر رضي الله عنهما يحتمل أنه كان لا يرى بوجوب الوتر، وكان الوتر عنده كسائر التطوعات، فيجوز فعله على الدابة وعلى الأرض، لأن صلاته إياه على الأرض لا تنفي أن يكون له أن يصلي على الراحلة، وأما إتياره ﷺ على الراحلة فيجوز أن يكون قبل أن يغلظ أمر الوتر، ثم أحكم من بعد ولم يرخص في تركه فالتحق بالواجبات.

ووجه النظر والقياس أيضًا يقتضي عدم جوازه على الراحلة، وبيان ذلك أن الأصل المتفق عليه عدم جواز صلاة الرجل وتره على الأرض قاعدًا وهو يقدر على القيام، فالنظر على ذلك يقتضي أن لا يصليه في السفر على راحلته وهو يطيق النزول، قال الطحاوي: فمن هذه الجهة عندي ثبت نسخ الوتر على الراحلة بأن يكون النص الموجب للمنع متأخرًا عن النص الموجب للإباحة، فإن قيل كيف يكون النسخ وقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يوتر على راحلته بعد النبي ﷺ، ويقول: كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك، فالجواب أنه قد تقدم أنه يجوز أن يكون الوتر عنده كالتطوع، فحينئذ له الخيار في الصلاة على الراحلة وعلى الأرض، كما في التطوع على أن مجاهدًا قد روي عنه أنه كان ينزل

6 - باب الوتر في السفر

1000 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ،

للوتر، فعلى هذا يجوز أن يكون ما فعله من وتره على الراحلة قبل علمه بالنسخ لما علمه رجوع إليه، وترك الوتر على الراحلة، وبهذا أسقط ما قاله ابن بطال من أن في هذا الحديث أي: حديث الباب حجة على أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في إيجاب الوتر، لأنه لا خلاف أنه لا يجوز أن يصلي الواجب راكباً في غير حال العذر، ولو كان الوتر واجباً ما صلاه راكباً، وكذلك سقط ما قاله الكُرماني من أنه نزل طلباً للأفضل، لا أن ذلك كان واجباً، وسقط أيضاً ما قاله الحافظ العسقلاني أن هذا الحديث يدل على كون الوتر نفلاً، قَالَ الْعَيْنِيُّ: فإيا للعجب من هؤلاء، كيف تركوا الأحاديث الدالة على وجوب الوتر وتركوا الإنصاف، وسلكوا طريق الاعتساف لترويج ما ذهبوا إليه من غير برهان قاطع، والله أعلم. ورواة الحديث كلهم مدنيون، وقد أخرجه مسلم والترمذي وابن ماجة في الصلاة أيضاً.

6 - باب الوتر في السفر

(باب الوتر في السفر) قيل: إنه أراد بهذه الترجمة الرد على من قَالَ إن الوتر لا يسن في السفر، وقال ابن بطال: الوتر سنة مؤكدة في السفر والحضر، وهذا رد على الضحاك فيما قَالَ إن المسافر لا وتر عليه.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي، (قَالَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ) بصيغة التصغير (ابْنُ أَسْمَاءَ) بفتح الهمزة ممدوداً، وقد مر في كتاب الغسل في باب: الجنب يتوضأ.

(عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ)، الراحلة الناقة التي تصلح لأن ترحل، وكذلك الرحول، ويقال الراحلة المركب من الإبل، ذكرنا كان أو أنثى، وقال ابن الأثير الراحلة في الإبل البعير القوي على الأسفار والأحمال، والذكر والأنثى فيه سواء، والهاء فيه للمبالغة، وهي التي يختارها الرجل لمركبه ورحله على النجاة، وتمام الخلق وحسن المنظر، فإذا كانت في جماعة الإبل عرفت.

حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ يَوْمِيَّ إِيمَاءَ صَلَاةِ اللَّيْلِ، إِلَّا الْفَرَائِضَ وَيُوتَرُ عَلَى رَاحِلَتِهِ»⁽¹⁾.

(حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ) فيصير صوب سفره قبلته حال كونه (يَوْمِيَّ إِيمَاءَ) نصب على المصدرية.

(صَلَاةِ اللَّيْلِ) نصب على المفعولية ليصلي، (إِلَّا الْفَرَائِضَ) استثناء منقطع، أي: لكن الفرائض لم يكن يصلي على الراحلة، ولا يجوز أن يكون الاستثناء متصلاً، لأنه ليس المراد استثناء فريضة الليل فقط، إذ لا يصلي فريضة أصلاً على الراحلة ليلية أو نهارية، وفي رواية: إلا الفرض بالافراد.

(وَيُوتَرُ) بعد فراغه من صلاة الليل (عَلَى رَاحِلَتِهِ) احتج به قوم على جواز

(1) أطرافه 999، 1095، 1096، 1098، 1105 - تحفة 7619.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز التنفل في السفر للراكب للقبلة وغيرها. والكلام عليه من وجوه:

الوجه الأول منها: هل هو خاص بمن له راحلة أو هو لكل من ركب أي شيء ركب من الدواب الظاهر والله أعلم أنه لكل راكب ركب ما ركب من الدواب بدليل ما جاء عنه عليه السلام أنه فعل ذلك على غير الراحلة وقد جاء أن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم كانوا يتنفلون إذا كانوا ركباناً أي: شيء ركبوا من الدواب.

الوجه الثاني: فيه دليل لمالك رحمه الله حيث يقول إن يتنفل الراكب متوجهاً للقبلة كان أو لغير القبلة عند ابتداء صلاته وانتهائها خلاف لمن يقول إنه أول إحرامه يحرم للقبلة وحينئذ يصلي حيث كان توجهه من الجهات وهذا مصادم للحديث لأنه لم يفرق إليه بين أول الصلاة وآخرها. وهنا بحث وهو هل هذا خاص بصلاة الليل كما ذكر في الحديث أو هو جائز في الليل والنهار؟ فإن قلنا إن هذا تعبد فلا يتعدى به صلاة الليل وإن قلنا إنه لعله وهي التخفيف عن المسافرين كما خفف عنه في المفروضة بأن وضع عنه شطره فيتعدى الحكم لغيره وهذا هو الأظهر وعليه جمهور الفقهاء فعلى هذا فيجوز التنفل للمسافر ليلاً كان أو نهاراً.

(وهنا بحث): وهو هل هذا مطلق في كل ما يطلق عليه اسم سفر.

أولاً يكون إلا في شيء محدود من جميع الأسفار؟ فالجواب أن نقول هذا موضع خلاف بين العلماء فمن قال إن الصلاة تقصر في كل ما يطلق عليه اسم سفر أجاز التنفل على قاعدة مذهبه وإن قال لا يكون إلا في مسافة معلومة وحال معلوم لم يجز له التنفل هنا إلا على قاعدة مذهبه أيضاً (وضابط الكلام) فيه أن نقول هو كالتقصير كل فيه على مذهبه على الاختلاف الذي في قصر الصلاة فالأكثر من العلماء أنه لا تقصر الصلاة إلا في سفر لا يكون معصية لأن العاصي لا يترخص وأن يكون قدر مسيره يوماً هو أجحفه ويكون ما نحن بسبيله تابعاً لهذا الخلاف لأنه رخصة وكذلك نص عليه العلماء ونصوا أيضاً أنه لا تكون الصلاة إلا كما هو نص الحديث ليس إلا وأن يقصد بإيمانه وجه الأرض لا كون الرحلة على مذهب مالك رحمه الله.

الوجه الثالث: فيه دليل على وجوب الاتباع له عليه السلام في أفعاله لأنه لم يجئ أن أحداً =

صلاة الوتر على الراحلة في السفر، ومنعه آخرون، وقد مر الكلام فيه مستقصى،

من السلف المبارك اختلف في هذه الصلاة وما نقلت إلا فعلاً.

الوجه الرابع: فيه دليل على أن له عليه السلام أن يشرع ما شاء كيف شاء لأنه لم يرو عنه أنه أخبر عن هذه الصلاة أنها بأمر من الله تعالى لأنه كل ما كان بوحى أخبر به أنه وحى من الله تعالى.

الوجه الخامس: قوله: (ويوتر على راحلته) قد يستدل به من يرى أن الوتر نافلة كما احتج به بعض أصحاب مالك لكن هذا لا يتم به الدليل من هذا الموضع لكونه عليه السلام فعله على نحو ما فعل النوافل لأنه يحتمل أن يكون كما ذكروا ويحتمل أن يكون هذا من الفرائض التي خصت بالرخصة لأنه واحد لا ينقسم فتكون الرخصة في حقه أن يصلي على الراحلة فإذا احتمل سقط الاحتجاج.

الوجه السادس: فيه دليل على أفضلية التنفل بالصلاة يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام فعله في السفر وهو موضع تخفيف المفروضة وتغيير الهيئة من أجل المشقة ثم إنه عليه السلام أبقى اسم الصلاة وعملها مطلوباً على نديته كما كان.

(وهنا بحث): وهو ما الحكمة في إبقائها مع تغيير حالها في المرض والخوف والسفر كما هو معروف وما يسامح في تركها في حال من الأحوال مع إبقاء العقل فنقول والله أعلم لوجهين: أحدهما: أنه لما جعلت فرقاً بين الكفر والإيمان فعلازمة الإيمان مطلوب في كل حال كما هو الإيمان مطلوب في كل حال ما عدا زوال العقل فإنه إذ ذاك غير مكلف. والوجه الثاني: لما جعلت صلة بين العبد وربّه فالصلة بين العبد والرب محتاج إليها العبد فأقيمت عليه وخففت عليه في تنويعها بحسب عذره كما هو معلوم ولهذا المعنى قال ﷺ: واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة. لأن أكبر الاستعانة للعبد الضعيف الصلة التي تكون بينه وبين مولاه فيها يحسن عليه العائد مما يؤمله ومما يشبه ما ذكرناه في شأن الصلاة ما جاء في شأن العبادة لما كان المراد منا بمقتضى الحكمة الربانية العبادة ودوامها ولذلك خلقنا كما أخبر مولانا سبحانه بقول عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [56] [الذاريات]

وهو عز وجل غني عن عبادتنا وعن كل شيء لكن اقتضته الحكمة لأمر لا يعلمه إلا هو قال عز وجل: ﴿الَّذِي يَمْلِكُ الْسَّيْرِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفرقان: 6] أي: الذي يعلم الحكمة في خلقها وكذلك في خلقنا وخلق جميع المخلوقات وما تحدث فيه الناس هنا على اختلاف أقوالهم فكل يحتاج إلى دليل قطعي في ذلك ولا يكون الدليل القطعي في إلا من طريق النبوة ولم يجز فيما نحن بسبيله عن طريق النبوة شيء فالذي يجب عنا من الإيمان هو أن نؤمن أنه عز وجل المستغني عن جميع المخلوقات بأسرها وأن جل جلاله ما خلق منها ذرة ولا أكبر ولا أصغر إلا لحكمة والحكمة فيما عقل منها بطريق صحيح أو محتمل إذا لم يكن ينافي أصول الشريعة وفيه زيادة قوة في الإيمان لأنه إذا كان الإيمان على القاعدة التي ذكرناها آتفا وهي غناه عز وجل عن كل شيء وأن كل الأشياء لحكمة استأثر بها جل جلاله مع التنزيه والتفديس كما يجب فهذه زيادة لا شك في ذلك من الله علينا بذلك بمنته ثم نرجع إلى ما أشرنا إليه وهو أن ما خلقنا إليه وأريد منا من دوام العبادة مع ما طبعنا عليه من ضعف الخلق =

وفيه أيضًا جواز صلاة النفل على الراحلة بالإيماء في السفر، حيث توجهت به

وما خلقنا عليه من الاحتياج ضرورة البشرية من أكل وشرب وغير ذلك ما نعلمه من نفوسنا بالضرورة فجمع ذلك هنا بمحكمة لطيفة لا ينتبه إليها إلا بفيض رباني وإلهام لمن ألهم إليها لأنه قد تقرر من قواعد الشرع أن أعلى العبادات وأنجاها من عذاب الله ذكر الله فجعل لنا أجل العبادات وهو ذكره عز وجل في كل حركاتنا وسكناتنا فمنها فرض ومنها نذب والندب فيها بعض أكد من بعض فجعل لنا أن لا نأكل ولا نشرب ولا ننكح ولا نلبس ثوبا ولا نجرده ولا ندخل فراشا ولا ندخل منزلاً ولا ندخل موضع الحاجة ولا نخرج منه ولا نصطاد صيدا ولا نذبح شيئاً مما نأكل لحمة ولا نساغر إلى موضع ونتكلم كلاماً له بال إلا ونبتدئ ذلك كله بذكره عز وجل وذكر أسمائه فمنها ما إذا لم نفعله حرم علينا ذلك الشيء ولم يحل لنا أكله مثل التسمية على الحيوان المذكي على الصيد وما أشبه ذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 121] وأحلت لنا ذكاة أهل الكتاب وإن كانوا كافرين بسيدنا محمد ﷺ لكن لما أقروا به جل جلاله وذكروا اسمه عند ذكاتهم والأمر لهم كما هو لنا أبيح لنا أكل طعامهم والمجوس لما لم يعترفوا به عز وجل لم يحل لنا من ذكاتهم شيء لبعده النسبة ومنها ما الذكر فيه سنة مثل دخول موضع الخلاء والمنزل والفراش وما أشبه ذلك ومنها ما الذكر فيه مستحب مثل افتتاح الأعمال لأهلها من دنيا كانت أو أخرى بالتسمية وقد روى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا أتاها صانع يصنع لها شيئاً مثل خياطة أو غيرها من ضرورات الدنيا تسأله في أثناء عمله هل سميت الله عز وجل أم لا فإن قال لها إنه سمي تركته وما هو بسبيله وإن قال إنه لم يفعل تقيمه عن تمام العمل لكونه لم يذكر الله أولاً وهذا وما أشبهه من قبيل المندوب وكذلك الذكر عند الاستيقاظ من النوم وشبهه فانظر إلى هذا المعنى العجيب وهذه الطريقة السهلة اللطيفة ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14] إلا أن هذا المقام لا يحصل ولا يشم منه رائحة إلا من من عليه باتباع سنته ﷺ ثم زاد عز وجل هذا المعنى الذي أشرنا إليه تأكيداً بقوله على لسان نبيه عليه السلام: «من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ومن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم ومن تقرب إلي بشير تقربت منه ذراعاً ومن تقرب إلي ذراعاً تقربت منه باعاً ومن أتاني يمشي أتيته هرولة» وبقوله عز وجل في كتابه: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِسْماً وَفُتُوّاً وَعَلَى جُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: 191] فانظر إلى هذه الإشارة حتى لا يكون من العبد حالة من الأحوال إلا وهو فيها في عبادة مستقبله لأنه لو ما جاء هذا على هذا النوع لم تكن تعلم العبادة إلا في التخلي عن الدنيا مرة واحدة والاشتغال بالآخرة وهذا مع ما خلقنا عليه من الاحتياج متناف فجمع لنا بهذا الطريق العجيب وأرشدنا إلى جميع الخير بأيسر الأشياء وأقربها فضلاً من الله ورحمة وكل ما ذكرناه أولاً من أنه أوردنا التسمية عند ابتداء الأكل وغي رضي الله عنه ذلك ولم نسّم في ذلك حديثاً إنما قصدنا بذلك الإرشاد والإلهام لذلك الخير ليقدر قدره وما من وجه مما ذكرنا إلا وقد جاءت فيه أحاديث عديدة ولا واحد فإن أطال الله العمر وأمكن العون منه ألفتناه إن شاء الله في كتاب وحده ليكون أيسر لمن أراد الوقوف عليه بعونه وفضله إن شاء الله تعالى.

دأبته، وفي التلويع، واختلفوا في الصلاة على الدابة في السفر الذي لا يقصر في مثله الصلاة، فَقَالَ جماعة يصلي في قصر السفر وطويله، وعن مالك لا يصلي أحد على دابة في سفر لا يقصر في مثله الصلاة، وقال القدوري: ومن كان خارج المصر يتنفل على دأبته، وقال صاحب الهداية: والتقيد بخارج المصر ينفي اشتراط السفر، لأنه أعم من أن يكون سفرًا أو غير سفر، وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن جواز التطوع على الدابة للمسافر خاصة، والصحيح أن المسافرين وغيره سواء بعد أن يكون خارج المصر، واختلفوا في مقدار البعد عن المصر والمذكور في الأصل مقدار فرسخين أو ثلاثة، وقدر بعضهم بالميل ومنع الجواز في أقل منه، وعند الشافعي يجوز في طويل السفر وقصيره، وفيه أيضًا أنه لا يجوز صلاة الفرض على الدابة بلا ضرورة، وفي خلاصة الفتاوى: أما صلاة الفرض على الدابة بالعدر فجائزة، ومن الأعذار المطر عن مُحَمَّد إذا كان الرجل في السفر فأمطرت السماء فلم يجد مكانا يابسًا ينزل للصلاة، فإنه يقف على الدابة مستقبل القبلة ويصلي بالإيماء إذا أمكنه إيقاف الدابة، فإن لم يمكنه يصلي مستدبر القبلة، وهذا إذا كان الطين بحيث يغيب وجهه فيه، وإلا صلى هناك، ومن الأعذار اللص والمرض، وكونه شيخًا كبيرًا لا يجد من يركبه إذا نزل والخوف من السبع، وفي المحيط يجوز الصلاة على الدابة في هذه الأحوال، ولا يلزمه إعادة بعد زوال العذر، وحكم السنن الرواتب لحكم التطوع، وعند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أنه ينزل السنة الفجر، ولهذا لا يجوز فعلها قاعدًا عنده، لكونها واجبة عنده في رواية، وعن الشافعي وأحمد أنها أكد من الوتر، وقال الحافظ العسقلاني واستدل بحديث الباب على أن الوتر ليس بفرض، وعلى أنه ليس من خصائص النبي ﷺ وجوب الوتر عليه.

وقال العيني: ونحن أيضًا نقول إنه ليس بفرض، ولكنه واجب للدلائل التي ذكرت، ومن لم يفرق بين الفرض والواجب، فقد صادم اللغة والمعنى اللغوي

وبهذا المعنى فضل أهل الصوفية عن غيرهم لأنهم لا يزالون دائمًا ذاكرين متوجهين فحصل لهم اسم الخصوصية بما به منه خصوا ولذلك قالوا إن كنت صادقًا في محبتنا فالمحب حيث أب بذكر حبيبه يؤوب لأن دوام الذكر منادمة ومحاضرة يشهد لذلك قوله جل جلاله على لسان نبيه عليه السلام: (أنا جليس من ذكرني) فافهم إن كنت فطنًا ما به عنيت ومن أنت يا مسكين.

7 - باب الْقُنُوتِ ⁽¹⁾ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ

مراعى في المعنى الشرعي، وقد مر في حديث أبي عبادَةَ التصريح بالوجوب، وفي موطأ مالك أنه بلغه أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سئل عن الوتر أواجب هو، فَقَالَ عبد الله: قد أوتر النَّبِيُّ ﷺ والمسلمون، وفيه دلالة ظاهرة على وجوبه، إذ كلامه يدل على أنه صار سبيلاً للمسلمين، فمن تركه دخل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ [آل عمران: 85]، والله أعلم.

7 - باب الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ

(باب الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ) بعد فراغه من القراءة (وَبَعْدَهُ) في جميع

(1) اعلم أن لفظ القنوت يطلق على أكثر من عشرة معان نظمها بعضهم في البيتين:

دعاء، خشوع، والعبادة، طاعة إقامتها، إقراره بالعبودية

سكوت، صلاة، والقيام، وطوله كذاك دوام الطاعة الرابع النية

لكن المراد هاهنا دعاء مخصوص في القيام في صلاة مخصوصة، وقال الحافظ: القنوت يطلق على معان، والمراد به ههنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام، قال الزين ابن المنير: أثبت بهذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه بدعة كابن عمر رضي الله عنهما، وفي الموطأ عنه أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات، قال العيني: وفي المتنقي لأبي عمر عن ابن عمر وطاوس «القنوت في الفجر بدعة» وبه قال الليث ويحيى بن سعيد الأنصاري ويحيى بن يحيى الأندلسي، اهـ.

قال الحافظ: قال أي الزين: ولم يقيد في الترجمة بصبح ولا غيره مع كونه مقيداً في بعض الأحاديث بالصبح، وأوردها في أبواب الوتر أخذاً من إطلاق أنس في بعض الأحاديث، كذا قال، ويظهر لي أنه أشار بذلك إلى قوله في الطريق الرابعة: كان القنوت في الفجر والمغرب لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار فإذا ثبت القنوت فيها ثبت في وتر الليل بجامع ما بينهما من الوترية مع أنه قد ورد الأمر به صريحاً في الوتر، فروى أصحاب السنن من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه قال: «علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر» الحديث، صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري، اهـ. قلت: لكن الظاهر من صنيع الإمام البخاري أنه قائل بقنوت الوتر وليس بقائل «بدوام القنوت في الفجر»، ولذا أورد الباب في أبواب الوتر ولم يورده في أبواب الفجر، مع كون الرواية المصرحة بقنوت الفجر عنده، وأثبتته بحديث أنس كما حققه الشيخ قدس سره، فإن قنوت الفجر الذي كان بعد الركوع كان في شهر فقط، فأبي قنوت كان قبل الركوع الذي لم يقيد بزمان، فتأمل.

واختلفوا في ذلك في عدة مسائل، الشهيرة منها أربعة ذكرت في الأوجز بعضها مفصلاً وبعضها

مختصراً، الأولى منها اختلافهم في قنوت الوتر يعني هل يقرأ القنوت في الوتر أم لا؟

الصلوات الشاملة للوتر وغيره، والقنوت ورد لمعان كثيرة، والمراد هنا الدعاء

قال ابن رشد: أما القنوت فذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يقنت فيه، ومنعه مالك وأجازة الشافعي في أحد قوليه في النصف الآخر من رمضان، وأجازة قوم في النصف الأول من رمضان وقوم في رمضان كله، وقال الزرقاني: روى المدنيون وابن وهب عن مالك أن الإمام يقنت في النصف الآخر من رمضان يلعن الكفرة ويؤمن من خلفه، وروى ابن نافع عن مالك أن القنوت واسع: إن شاء قنت وإن شاء ترك، وروى المصريون أن مالكاً قال لا يقنت في الوتر، أي: لا في رمضان ولا في غيره، وفي الدسوقي ندب قنوت سرّاً بصيح فقط لا بوتر، ولا يفعل في سائر الصلوات عند الحاجة إليه، اهـ.

وفي فروع الشافعية من التوشيح وشرح الإقناع وغيرهما استحباب قنوت الصبح، وأفاد استحباب قنوت الوتر في النصف الآخر من رمضان فقط، ومذهب الحنفية في ذلك كما في جميع فروعهم أن القنوت في الوتر في جميع السنة، وقنوت الصبح مختص عندهم بالنازلة فقط، وهو مذهب الإمام أحمد كما في نيل المآرب إذ قال: يقنت في الوتر في جميع السنة، وكره القنوت في غير الوتر إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون، فيسن لإمام الوقت خاصة القنوت في غير الجمعة اهـ.

وأما الثاني: اختلافهم في قنوت غير الوتر، فعلم مما سبق أنه مشروع عند الشافعية والمالكية في الفجر خاصة في جميع السنة، وقنوت الفجر مشروع عند النازلة عند الحنفية والحنابلة، قال الموفق إن نزل بالمسلمين نازلة فللإمام أن يقنت في صلاة الصبح، نص عليه أحمد وبهذا قال أبو حنيفة والثوري، ولا يقنت في غير الصبح من الفرائض، قال عبد الله عن أبيه: كل شيء يثبت عنه النبي ﷺ في القنوت إنما هو في الفجر، ولا يقنت في الصلاة إلا في الوتر والغداة إذا كان مستنصرّاً يدعو للمسلمين، وقال أبو خطاب: يقنت في الفجر والمغرب لأنهما صلاتا جهر في طرفي النهار، وقيل: يقنت في صلوات الجهر كلها قياساً على الفجر، ولا يصح هذا لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه القنوت في غير الفجر والوتر، اهـ.

قلت: ويشكل عليه رواية البخاري الآتية قريباً بتصريح القنوت في المغرب، فالأوجه ما ذهب إليه الطحاوي من أنه منسوخ، وفي الدر المختار: ولا يقنت لغير الوتر إلا للنازلة، فيقنت الإمام في الجهرية وقيل: في الكل، قال ابن عابدين: قوله في الجهرية فذكر اختلاف الحنفية في ذلك، وحكى عن الطحاوي: إنما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من غير بلية فإن وقعت فلا بأس به، فعله رسول الله ﷺ، وأما القنوت في الصلوات كلها للنوازل فلم يقل به إلا الشافعي فقط، وكأنهم حملوا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قنت في الظهر والعشاء كما في مسلم، وأنه قنت في المغرب أيضاً كما في البخاري على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام، اهـ.

وأما الثالث: فمحل القنوت بعد الركوع مطلقاً عند الشافعية والحنابلة، وقبله مطلقاً عند المالكية، وأما عند الحنفية فقنوت الوتر قبل الركوع كما في جميع الفروع، وقنوت الفجر بعد الركوع كما حققه ابن عابدين، والرابع: اختلافهم في ألفاظ القنوت مبسوط في الفروع لم =

1001 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَقْنَتَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَوْقَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ: «بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا»⁽¹⁾.

إِذَا مُطْلَقًا وَإِذَا مُقِيدًا بِالْأَذْكَارِ الْمَأْثُورَةِ، عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ مُحَمَّدٍ)، وَيُرْوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، (قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ)، وَيُرْوَى: أَنَسُ (ابْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، قُلْتُ لِأَنَسٍ: (أَقْنَتَ النَّبِيُّ ﷺ فِي) صَلَاةِ (الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ)، قُنْتُ فِيهَا. (فَقِيلَ لَهُ: أَوْقَنْتَ)، بِالْوَاوِ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَقْنَتَ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَيُرْوَى: هَلْ قُنْتُ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَقِيلَ لَهُ أَقْنَتَ (قَبْلَ الرُّكُوعِ؟ قَالَ): قُنْتُ («بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا») قَالَ الْكُرْمَانِيُّ وَتَبِعَهُ الْبِرْمَاوِيُّ، أَيُّ: زَمَانًا قَلِيلًا، وَهُوَ بَعْدُ الْإِعْتِدَالِ التَّامِ.
وَقَالَ الطَّرْقِيُّ: أَرَادَ يَسِيرًا مِنَ الزَّمَانِ لَا يَسِيرًا مِنَ الْقُنُوتِ لِأَنَّهُ أَدْنَى الْقِيَامِ، يُسَمَّى قُنُوتًا، فَاسْتَحَالَ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَقَارَةِ.

وَقِيلَ: قَدْ بَيْنَ عَاصِمٌ فِي رِوَايَتِهِ مِقْدَارَ هَذَا الْيَسِيرِ، حَيْثُ قَالَ فِيهَا إِنَّمَا قُنْتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، وَهُوَ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: رِوَايَةُ عَاصِمٍ هَذَا رِوَاها الْبُخَارِيُّ عَلَى مَا يَجِيءُ عَنْ قَرِيبٍ، وَرِوَاها أَيْضًا مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ عَنْ الْقُنُوتِ بَعْدَ الرُّكُوعِ أَوْ قَبْلَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، قَالَ: فَقُلْتُ إِنَّ أَنَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُنْتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: إِنَّمَا قُنْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَنَاسٍ قَتَلُوا أَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ، يُقَالُ لَهُمْ الْقِرَاءُ، انْتَهَى.
فَهَذَا صَرِيحٌ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ يَسِيرًا شَهْرًا، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الْكُرْمَانِيِّ

⁼ يتعرض لها البخاري ومختار الحنفية في قنوت الوتر سورة الحنف وسورة الخلع، لأنهما سورتان في القرآن في مصحف أبي فهما أشبه بالفاظ القرآن ومن المرجحات القوية عند الحنفية كون الشيء أوفق بالفاظ القرآن.

(1) أطرافه 1002، 1003، 1300، 2801، 2814، 3064، 3170، 4088، 4089، 4090، 4091، 4092، 4094، 4095، 4096، 6394، 7341 - تحفة 1453. أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب القنوت في جميع الصلاة رقم (677).

والبرماوي فيما قالاه، واعلم أن هذا الحديث روي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من وجوه خلاف ذلك، فروى إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عنه أنه قَالَ قُتِلَ رسول الله ﷺ ثلاثين صباحًا على رعل وذكوان، وروى قَتَادَةُ عنه نحوًا من ذلك، وروى عنه حميد أن رسول الله ﷺ إنما قُتِلَ عشرين يومًا، وروى عنه عاصم أنه قُتِلَ شهرًا، وأنه قبل الركوع، وقد ذكر عن قريب عن مسلم، فهؤلاء كلهم أخبروا عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خلاف ما رواه مُحَمَّدُ بن سيرين عنه، فلم يجز لأحد أن يحتج في حديث أنس بأحد الوجهين مما روى عنه لأن لخصمه أن يحتج عليه بما روى عنه مما يخالف ذلك، وأصرح من ذلك كله ما رواه أبو داود عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن النَّبِيَّ ﷺ قُتِلَ شهرًا، ثم تركه، فقلوه: ثم تركه يدل على أن القنوت في الفرائض كان ثم نسخ.

وأما قول الخطابي أن معنى قوله ثم تركه، أي: ترك الدعاء على هؤلاء القبائل، وهي رعل وذكوان وعصية، أو ترك القنوت في الصلوات الأربع، ولم يتركه في صلاة الصبح، فَقَالَ الْعَيْنِيُّ: فيه أنه كلام متحكم متعصب بلا توجيه ولا دليل، فإن الضمير في تركه يرجع إلى القنوت الذي يدل عليه لفظ قُتِلَ، وهو عام يتناول جميع القنوت الذي كان في الصلوات، وتخصيص الفجر من بينها بلا دليل من اللفظ يدل عليه باطل.

وقوله: أي ترك الدعاء غير صحيح، لأن الدعاء لم يمض ذكره، ولئن سلمنا فالدعاء هو عين القنوت، وما ثمة شيء غيره، فيكون قد ترك القنوت والترك بعد العمل نسخ.

وقد اختلف العلماء هل القنوت قبل الركوع أو بعده، فذهب أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قبل الركوع، وحكاه ابن المنذر عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري والبراء بن عازب وابن عمر وابن عباس وأنس رضي الله عنهم، وكذا عن عمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحميد الطويل، وابن أبي ليلى، وبه قَالَ مالك وإسحاق وابن المبارك، وصحيح مذهب الشَّافِعِيِّ أنه بعد الركوع، وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي في قول، وحكى أيضًا التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس وأيوب بن أبي تيممة وأحمد بن حنبل.

1002 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ الْقُنُوتِ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ قُلْتُ: قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ، قَالَ: فَإِنْ فَلَانًا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: «كَذَبَ»

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ)، ويروى عبد الواحد ابن زياد، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ)، هو ابن سليمان الأحول، (قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ الْقُنُوتِ)، الظاهر أن أنسا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظن أن عاصمًا سأله عن مشروعية القنوت.

(فَقَالَ) له: (قَدْ كَانَ الْقُنُوتُ)، أي: مشروعًا، قَالَ عَاصِمٌ، (قُلْتُ) له هل كان (قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ)، وحكمة كونه قبله والله أعلم هي التوسعة، لإدراك المسبوق، كذا قرره المهلب، وتعقبه ابن المنير بأنه يأباه نهيهِ عن إطالة الإمام في الركوع ليدركه الداخل، ونوقض أيضًا بالفذ وإمام قوم محصورين فلي تأمل.

(قَالَ)، أي: عاصم، وفي رواية: قلت: (فَإِنْ فَلَانًا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسميته صريحًا، ويحتمل أن يكون مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ بدليل الرواية السابقة، فَإِنْ فِيهَا سَأَلَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ أَنَسًا.

(أَخْبَرَنِي)، بالإفراد (عَنْكَ أَنَّكَ)، وفي رواية: كأنك (قُلْتَ) إنه: (بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ)، أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَذَبَ) فلان، أي: أخطأ إن كان أخبرك أن القنوت بعد الركوع دائمًا، أو أنه في جميع الصلوات، وأهل الحجاز يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ.

وقال ابن الأثير في النهاية: ومنه حديث صلاة الوتر كذب أبو مُحَمَّدٍ، أي: أخطأ سماه كذبًا، لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق، وإن افترقا من حيث النية والقصد، لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله كذب، والمخطئ لا يعلم، وهذا الرجل ليس بمخبر، وإنما قاله باجتهاد أداه إلى أن الوتر واجب، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ، وأبو مُحَمَّدٍ صحابي

إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ،

اسمه مسعود بن زيد، وقال الذهبي مسعود بن زيد بن سبيع الأنصاري، القائل بوجوب الوتر، قد تعسف الكرمانبي حيث قال فإن قلت ما قول الشافعية حيث يقتنون بعد الركوع متمسكين بحديث أنس المذكور، وقد قال الأصوليون إذا كذب الأصل الفرع لا يعمل بذلك الحديث، ولا يحتج به قلت لم يكذب أنس مُحَمَّد بن سيرين بل كذب فلائًا الذي ذكره عاصم، ولعله غير مُحَمَّد، انتهى، فإذا عرفت أن معنى كذب أخطأ تفصيت عن هذا التعسف فتأمل.

(إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا)، ويستفاد منه أن قنوته بعد الركوع شهرًا كان محصورًا على الشهر والمفهوم منه أنه لم يقتت بعد الركوع إلا شهرًا ثم تركه، وتعسف الكرمانبي لتمشية مذهبه، وأخرج الكلام عن معناه الحقيقي، حيث قال معناه إنه لم يقتت إلا شهرًا في جميع الصلوات بعد الركوع، بل في الصبح فقط حتى لا يلزم التناقض بين كلاميه ويكون جمعًا بينهما، انتهى.

قال العيني: لا نسلم التناقض، لأن قنوته ﷺ بعد الركوع شهرًا كان على قوم من المشركين على ما يجيء إن شاء الله تعالى، ثم تركه والترك يدل على النسخ، انتهى.

قال أنس رضي الله عنه: (أَرَاهُ) بضم الهمزة، أي: أظن أنه ﷺ (كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ)، وفي رواية: لها (الْقُرَاءُ)، وهم طائفة كانوا من أوزاع الناس، نزلوا الصفة يتعلمون القرآن، بعثهم رسول الله ﷺ إلى أهل نجد ليدعوهم إلى الإسلام وليقرؤوا عليهم القرآن، فلما نزلوا بئر معونة قصدهم عامر بن الطفيل في أحياء، وهم رعل وذكوان وعصبة، فقاتلوهم فقتلوهم، ولم ينج منهم إلا كعب ابن زيد الأنصاري وكان ذلك في السنة الرابعة من الهجرة.

وأغرب مكحول حيث قال إنها كانت بعد الخندق، وقال ابن إسحاق فأقام رسول الله ﷺ، يعني: بعد أحد بقية شوال وذا القعدة وذا الحجة والمحرم، ثم بعث أصحاب بئر معونة في صفر على رأس أربعة أشهر من أحد، قال موسى بن عقبة وكان أمير القوم المنذر بن عمرو، ويقال: مرثد بن أبي مرثد، وقال ابن سعد قدم أبو براء عامر بن مالك بن جعفر الكلابي ملاعب الأسنة، وفي شعر لبيد ملاعب الرباح، فأهدى للنبي ﷺ فلم يقبل منه، وعرض عليه الإسلام، فلم

زُهَاءَ سَبْعِينَ رَجُلًا، إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَئِكَ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَتَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ⁽¹⁾.

يسلم، ولم يبعد من الإسلام، وقال: يا مُحَمَّد، لو بعثت معي رجالاً من أصحابك إلى أهل نجد رجوت أن يستجيبوا لك، فَقَالَ ﷺ: «إني أخشى عليهم أهل نجد»، قَالَ: أنا لهم جار إن تعرض لهم أحد، فبعث معه القراء وهم سبعون رجلاً، كما قَالَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (زُهَاءٌ) بضم الزاي وتخفيف الهاء ممدوداً، أي: حال كونهم مقدار (سَبْعِينَ رَجُلًا) وفي مسند السراج أربعون، وفي المعجم ثلاثون، ستة وعشرون من الأنصار وأربعة من المهاجرين وكانوا يسمون القراء يصلون بالليل حتى إذا تقارب الصبح احتطبوا الحطب واستعذبوا الماء فوضعهو على أبواب حجر رسول الله ﷺ، فبعثهم جميعاً وأمر عليهم المنذر بن عمرو أخا بني ساعدة المعروف بالمعتق ليموت، أي: يقدم على الموت، فساروا حتى نزلوا بئر معونة بالنون، فلما نزلوها بعثوا حرام بن ملحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى عدو الله عامر بن الطفيل، فلما أتاه لم ينظر في كتابه حتى عدا على الرجل فقتله، ثم اجتمع عليه قبائل من عصابة وذكوان ورعل، فلما رأوه أخذوا سيوفهم ثم قاتلوهم حتى قتلوا عن آخرهم إلا كعب بن زيد، فإنهم تركوه وبه رمق، فعاش حتى قتل يوم الخندق شهيداً، وكان في القوم عمرو بن أمية الضمري، فأخذ أسيراً، فلما أخبرهم أنه من مضر أخذه عامر بن الطفيل، فجز ناصيته وأعتقه فبلغ ذلك أبا براء، فشق عليه ذلك، فحمل ربيعة بن أبي براء على عامر بن الطفيل، فطعنه بالرمح فوق في فخذه، فوقع عن فرسه.

(إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) من بني عامر رئيسهم أبو براء عامر بن مالك المعروف بملاعب الأُسنة.

(دُونَ أَوْلَئِكَ) يعني: غير الذين دعا عليهم.

(وَكَانَ بَيْنَهُمْ) أي: بين المدعو عليهم، (وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ)، فغدروا وقتلوهم، (فَقَتَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) في الصلوات الخمس (شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ) في كل صلاة إذا قَالَ سمع الله لمن حمده، وفي الحديث: التصريح عن

(1) أطرافه 1001، 1003، 1300، 2801، 2814، 3064، 3170، 4088، 4089، 4090،

4091، 4092، 4094، 4095، 4096، 6394، 7341 - تحفة 931.

أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن القنوت قبل الركوع وأنه حين سألَه عاصم قال قبل الركوع، وأنكر على من نقل عنه أنه بعد الركوع، ونسبه إلى الكذب، وقال: لم يقنت رسول الله ﷺ بعد الركوع إلا في شهر واحد يدعو على قتلة القراء المذكورين، فإن قيل حديث أنس المذكور في الباب في مطلق القنوت في مطلق الصلاة، والمراد منه جميع الصلوات المفروضة، ويدل عليه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: قنت رسول الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده في الركعة الأخيرة، رواه أبو داود في سننه والحاكم في مستدركه، وقال صحيح على شرط البخاري، وليس في حديث أنس ما يدل على أنه قنت في الوتر، فالجواب أنه روى ابن ماجه بإسناد صحيح عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع.

وروى الترمذي في حديث أبي الحوزاء بالحاء المهملة واسمه ربيعة بن شيبان، قال: قال الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن: «اللهم اهدني فيمن هديت، وعافني فيما عافيت، وتولني فيمن توليت، وبارك لي فيما أعطيت، وقني شر ما قضيت، فإنك تقضي ولا يقضى عليك، وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت»، وقال الترمذي: لا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيئاً أحسن من هذا، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

وفي الباب أيضاً عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ما رواه الأربعة من رواية عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، ورواه الحاكم في مستدركه، وقال صحيح الإسناد، وروى النسائي كما روى ابن ماجه من حديث أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ كان يوتر فيقنت قبل الركوع، وروى ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ كان يقنت في الوتر قبل الركوع، ورواه الدارقطني بلفظ: بت مع رسول الله ﷺ لأنظر كيف يقنت في وتره، فقنت قبل الركوع، ثم بعثت

أُمِّي أُمَّ مَعْبِد فَقُلْتُ بَيْتِي مَعَ نِسَائِهِ، فَاَنْظُرِي كَيْفَ يَقْنَتُ فِي وَتْرِهِ، فَأَتَتْنَا، فَأَخْبَرَتْنَا أَنَّهُ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوُزِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْوُتْرِ بِ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وَفِي الثَّانِيَةِ: بِ﴿قُلْ يَتَايَأُ الْكَافِرُونَ﴾، وَفِي الثَّلَاثَةِ: بِ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَيَقْنَتُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى زَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ وَيَقْنَتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَالْحَدِيثُ عِنْدَ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرَقٍ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ طَرَقِهِ ذِكْرُ الْقَنُوتِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْقَنُوتِ فِي الْوُتْرِ، فَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْقَنُوتَ فِي الْوُتْرِ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا، وَاخْتَارَ الْقَنُوتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقُ، انْتَهَى.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ مِنْ رَوَايَةِ الْأَسْوَدِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ الْقَنُوتَ فِي الْوُتْرِ فِي السَّنَةِ كُلِّهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَرَوَى أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ عَلْقَمَةَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَقْنَتُونَ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَمْرُو أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزٍ، وَرَوَاهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ مِنْ رَوَايَةِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَمْرُو، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُمَا وَعَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ وَحَمِيدُ الطَّوِيلِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَرَوَى السَّرَاجُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى أَنَّهُ سَأَلَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الْقَنُوتِ فِي الْوُتْرِ، فَقَالَ سَنَةَ مَاضِيَةٍ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَنُوتِ الْوُتْرِ لَكَ الْحَمْدُ مَلَأَ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ، وَعَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَنُوتِ الْوُتْرِ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَرَى وَلَا تُرَى وَأَنْتَ بِالْمَنْظَرِ الْأَعْلَى، وَإِنْ إِلَيْكَ الرَّجْعَى، وَإِنْ لَكَ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوْذُ بِكَ مِنْ أَنْ نَذَلَ وَنَخْزَى، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ كُلَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِقَنُوتَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ إِنَّمَا الْقَنُوتُ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ رِجَالَهُ الْأَرْبَعَةُ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَغَازِي وَالْجَنَائِزِ وَالْجَزِيَةِ

1003 - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجَلَزٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «قَتَتِ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذُكْوَانَ»⁽¹⁾.

1004 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: «كَانَ الْقُنُوتُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ»⁽²⁾.

والدعوات أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة.

(أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي البربعي الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) ابن قدامة أبو الصلت الكوفي، (عَنِ التَّيْمِيِّ) سليمان بن طرخان البصري، (عَنْ أَبِي مِجَلَزٍ) بكسر الميم وقيل بفتحها وسكون الجيم وفتح اللام، وفي آخره زاي، اسمه لاحق بن حميد السدوسي البصري، (عَنْ أَنَسٍ)، وفي رواية عن أنس بن مَالِكٍ، ورجال هذا الإسناد ما بين بصري وكوفي، وفيه: رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في المغازي أيضًا، وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة.

(قَالَ: قَتَتِ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا) متتابعًا (يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ) بكسر الراء وسكون العين المهملة، (وَذُكْوَانَ) بفتح الذال المعجمة وسكون الكاف وفي آخره نون، قبيلتان من سليم، وقال ابن دريد رعل من الرعلة، وهي النخلة الطويلة والجمع رعال، وقال الرشاطي هو رعل بن مالك بن عوف بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم، وذكوان هو ابن ثعلبة بن بهثة بن سليم، وكذا عصية هو ابن خفاف بن امرئ القيس بن بهثة بن سليم، والنسبة إلى عصية عصوي، وفي الحديث أن قنوته ﷺ في غير الوتر كان دعاء على المشركين.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابنُ عَلِيَّةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (خَالِدٌ) الحذاء، (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد الحرمي، (عَنْ أَنَسٍ)، وفي رواية: عن أنس بن مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ الْقُنُوتُ) في زمنه ﷺ (فِي) صلاة (الْمَغْرِبِ وَ) صلاة (الْفَجْرِ)، لكونهما طرفي النهار لزيادة شرف وقتها رجاء إجابة الدعاء، فكان

(1) أطرافه 1001، 1002، 1300، 2801، 2814، 3064، 3170، 4088، 4089، 4090،

4091، 4092، 4094، 4095، 4096، 6394، 7341 - تحفة 1650.

(2) طرفه 798 - تحفة 954.

تارة يقنت فيهما وتارة في جميع الصلوات حرصًا على إجابة الدعاء حتى نزل: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: 128]، فترك القنوت إلا في الوتر، واحتج الشافعي بهذا الحديث فيما ذهب إليه من القنوت في الفجر، وتعقب بأنه لا يرى القنوت في المغرب، فكيف يعمل ببعض الحديث ويترك بعضه، وهذا تحكم.

نعم، روى عبد الرزاق في مصنفه أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِي عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْنَتُ فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا، لَكُنْهُ ضَعْفُهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَقَالَ فِي الْعِلَلِ الْمَتْنَاهِيَّةِ، هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ، فَإِنْ أَبَا جَعْفَرٍ الرَّازِي اسْمُهُ عَيْسَى بْنُ مَاهَانَ، قَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ كَانَ يَخْلُطُ، وَقَالَ يَحْيَى: كَانَ يَخْطِئُ، وَقَالَ أَحْمَدُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ.

وقال أبو زرعة كان يهم كثيرًا، وقال ابن حبان كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وإن صح فهو مجهول على أنه ما زال يقنت في النوازل أو على أنه ما زال يطول في الصلاة، فإن القنوت لفظ مشترك بين الطاعة والقيام والخشوع والسكوت وغيرها، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾ [النحل: 120]، وقال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ [الزمر: 9]، وقال: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ﴾ [الأحزاب: 31]، وقال: ﴿يَمْرُؤُا أَقْنِي﴾ [آل عمران: 43]، وقال: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: 238]، وقال: ﴿كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: 116]، وفي الحديث أفضل الصلاة طول القنوت.

ورواه الطحاوي في شرح الآثار، وسكت عنه إلا أنه قَالَ: وهو معارض بما رواه عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا قَنَتَ شَهْرًا عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ، انْتَهَى.

وقال العيني: ويعارضه أيضًا ما رواه الطبراني من حديث غالب بن فرقد الطحان، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ شَهْرَيْنِ، فَلَمْ يَقْنُتْ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ، وَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي كِتَابِهِ الْآثَارَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: لَمْ يَرِ النَّبِيُّ ﷺ قَانِتًا فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا، فَإِنْ

قيل هذا نفي وما سبق إثبات ، فإذا تعارضا قدم المثبت على النافي ، فالجواب أنه ليس ههنا تعارض ، بل يدعي النسخ .

وقد قَالَ الطَّحَاوِيُّ نا ابن أبي داود ، نا المقدمي ، نا أبو معشر ، نا أبو حمزة ، عن إِبْرَاهِيمَ ، عن علقمة ، عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قنت رسول الله ﷺ شهراً ، يدعو على عصية وذكوان ، فلما ظهر عليهم ترك القنوت ، وكان ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يقنت في صلاته ، ثم قَالَ فهذا ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يخبر أن قنوت رسول الله ﷺ الذي كان إنما كان من أجل من كان يدعو عليه ، وأنه قد كان ترك ذلك ، فصار القنوت منسوخاً ، فلم يكن هو من بعد رسول الله ﷺ يقنت ، وكان أحد من روى أَيْضاً عن رسول الله ﷺ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثم أخبرهم أن الله عَزَّ وَجَلَّ نسخ ذلك حين أنزل على رسول الله ﷺ ، ليس لك من الأمر شيء ، فصار ذلك عند ابن عمر منسوخاً أَيْضاً ، فلم يكن هو يقنت بعد رسول الله ﷺ ، وكان ينكر على من كان يقنت ، وكان أحد من روى عنه القنوت عن رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فأخبر في حديثه بأن ما كان يقنت به رسول الله ﷺ كان دعاء على من كان يدعو عليه ، وأن الله عَزَّ وَجَلَّ نسخ ذلك بقوله : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران : 128] .

ففي ذلك أَيْضاً : وجوب ترك القنوت في الفجر ، انتهى .

فإن قيل قد ثبت عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقنت في الصبح بعد النَّبِيِّ ﷺ ، فكيف تكون الآية ناسخة لجملة القنوت ، ولذا أنكر البيهقي ذلك ، فبسط فيه كلاماً في كتاب المعرفة ، فَقَالَ : وأبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أسلم في غزوة خيبر ، وهي بعد نزول الآية بكثير ، لأنها نزلت في أحد ، وكان أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقنت في حياته ﷺ وبعد وفاته .

فالجواب : أنه يحتمل أن أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن علم نزول هذه الآية ، فكان يعمل على ما علم من فعل رسول الله ﷺ ، وقنوته إلى أن مات ، لأن الحجة لم تثبت عنده ، بخلاف ذلك ألا يرى أن عبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم لما علما بنزول الآية ، وعلموا كونها ناسخة لما كان ﷺ

يفعله تركا القنوت، وعن إبراهيم بسند صحيح أنه لا يقنت في صلاة الصبح، وعن عمر بن ميمون والأسود أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يقنت في الفجر، وكان ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم لا يقنتان فيه، وكذلك ابن الزبير وجده أَبُو بَكْرٍ الصديق، وسعيد بن جبير، وإبراهيم.

وقال الشَّعْبِيُّ: إنما جاء القنوت في الفجر من قبل الشام، وعن ابن عمر وطاوس القنوت في الفجر بدعة.

وروى التِّرْمِذِيُّ عن ابن مالك الأشجعي عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: صليت خلف النَّبِيِّ ﷺ، فلم يقنت، وخلف أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، فلم يقنتوا يا بني إنه محدث، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، والحديث أخرجه النَّسَائِيُّ وابن ماجة أيضًا.

وروى الدارقطني ثم البيهقي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: القنوت في صلاة الصبح بدعة، وفي سنده عبد الله بن ميسرة قال البيهقي متروك. وروى الطبراني في الكبير من رواية بشير بن حرب، قَالَ: سمعت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: أُرِيت قيامهم عند فراغ القارئ من السورة للقنوت إنها لبدعة، ما فعلها رسول الله ﷺ، ورواه البيهقي، وقال بشر بن حرب ضعيف، لكن وثقه أيوب ومشاه ابن عدي.

وروى الطبراني في الأوسط من حديث إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ما قنت رسول الله ﷺ في شيء من صلاته إلا في الوتر، وأنه كان إذا حارب يقنت في الصلوات كلهن يدعو على المشركين ولا قنت أَبُو بَكْرٍ ولا عمر ولا عثمان حتى ماتوا، ولا قنت علي حتى حارب أهل الشام، وكان يقنت في الصلوات كلهن وكان معاوية يدعو عليه أيضًا يدعو كل واحد منهما على الآخر.

وقال زيد الدين العراقي ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يدرك محاربة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أهل الشام، ولا موت عثمان، فإنه مات في زمن عثمان، ويحتمل أن يكون قوله: ولا عثمان إلخ من كلام إبراهيم أو من علقمة أو من الأسود، والله أعلم.

ومن الأئمة الذين لا يرون به الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وعبد الله ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والليث بن سعد رحمهم الله .

وقال ابن الجوزي في التحقيق: أحاديث الشافعية على أربعة أقسام:

منها: ما هو مطلق، وأن رسول الله ﷺ قنت، وهذا لا نزاع فيه .

والثاني: مقيد بأنه قنت في صلاة الصبح، فيحمل على فعله شهراً بأدلتنا .

والثالث: ما روي عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقنت في صلاة الصبح وصلاة المغرب، أخرجه مسلم والترمذي والنسائي .

وقال أحمد: لا يروى عن النبي ﷺ أنه قنت في المغرب إلا في هذا الحديث .

والرابع: ما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن أنس رضي الله عنه ما زال يقنت رسول الله ﷺ في الفجر حتى فارق الدنيا، وهو صريح في مذهبهم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

15 - كِتَابُ الاسْتِسْقَاءِ (1)

15 - كِتَابُ الاسْتِسْقَاءِ

(1) ههنا سبعة أبحاث لطيفة :

الأول: في لغته والاستسقاء طلب السقيا بالضم وهو المطر، قال ابن الأثير: هو استفعال من طلب السقيا أي: إنزال الغيث على البلاد والاسم السقيا، وفي المطالع: سقى وأسقى بمعنى واحد، وقال آخرون: سقيته ناولته بشرب، وأسقيته جعلت له سقيا يشرب منه، وقال القاري: هي في اللغة طلب السقيا وفي الشرع طلب السقيا للعباد عند حاجتهم إليها بسبب قلة الأمطار أو عدم جري الأنهار، اهـ.

وقال الحافظ: الاستسقاء لغة طلب سقي الماء من الغير للنفس أو الغير، وشرعاً طلبه من الله تعالى عند حصول الجذب على وجه مخصوص، اهـ.

الثاني: في سببه، وتقدم عن القاري سببه حاجة الناس بسبب قلة الأمطار، ويكون ذلك لكثرة المعاصي غالباً، وإليه أشار البخاري في صحيحه إذ قال: «باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقحط إذا انتهك محارمه» وفي «كتاب الزهد» لابن ماجة في حديث طويل عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا» وفي الباب عن بريدة وابن عباس كما في الأوجز، وفيه لما استشفع عمر رضي الله عنه بالعباس فقال العباس: «اللهم لم ينزل بلاء بذنب ولم يكشف إلا بتوبة»، الحديث.

الثالث: في بدء شرعية صلاة الاستسقاء المعروفة، ذكر في «الأنوار الساطعة»: شرعت في رمضان سنة ست من الهجرة، وفي هذه السنة من المجمع، وفيها: صلى صلاة الاستسقاء فمطروا سبعة أيام حتى قال حوالينا، وفي هذه السنة ذكرها صاحب التلقيح وصاحب الخميس كما ذكر كلاهما في الأوجز وقال الحافظ في الفتح: أفاد ابن حبان أن خروجه ﷺ إلى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة، اهـ. ولا يذهب عليك أن دعاءه ﷺ في خطبة الجمعة حتى مطروا إلى الجمعة الأخرى كان بعد مرجعه ﷺ من غزوة تبوك كما ذكره الحافظ في «باب الاستسقاء في المسجد الجامع» من رواية البيهقي في الدلائل.

الرابع: في حكمها، وهي جائزة عند الإمام أبي حنيفة، وسنة عند صاحبيه، وسنة مؤكدة عند الأئمة الثلاثة، قال النووي: أجمع العلماء على أن الاستسقاء سنة، واختلفوا هل تسن له صلاة أم لا؟ فقال أبو حنيفة: لا تسن لها الصلاة، وقال سائر العلماء: تسن الصلاة، وبسط الكلام على الدلائل في الأوجز، ومعروف أن أول نظر الحنفية على القرآن وبعده، على الأحاديث، وقال عز اسمه: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ

يَذْكُرُكَ ﴿[نوح: 10 - 11] الآية، فعلق فيها إرسال السماء على الاستغفار، قالوا: وما ورد من الروايات في الصلاة هو من عادته الشريفة المعروفة إذا حزبه أمر صلى، وقد وردت الروايات في الاستسقاء بدون الصلاة كما في الأوجز، ولذا قالوا: إن للاستسقاء ثلاث مراتب، وقال الحافظ: قد اتفق الفقهاء على مشروعية صلاة الاستسقاء وأنها ركعتان إلا ما روي عن أبي حنيفة أنه قال: يبرزون للدعاء والتضرع، وإن خطب لهم فحسن، ولم يعرف الصلاة، هذا هو المشهور عنه، ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل وتركه، وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء والبروز إلى ظاهر المصر، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضًا أنه لا يستحب الخروج، وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة، اهـ. الخامس: في وقتها، وهو من ارتفاع الشمس إلى الزوال عن الأئمة الثلاثة، واختلفت الشافعية في ذلك قالت جماعة منهم يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة لأنها صلاة ذات سبب، وقالت جماعة: إن وقتها كوقت العيد، وذكر الروياني وآخرون أن وقتها يبقى بعد الزوال ما لم تصل العصر، وقال ابن رشد: جماعات العلماء على أن وقت الخروج لها وقت الخروج إلى العيد، إلا أبا بكر بن محمد ابن حزم فإنه قال: الخروج إليها عند الزوال، وروى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ خرج إلى الاستسقاء حين بدا حاجب الشمس، الحديث.

السادس: في مختار الأئمة في كيفيتها المنقولة عن كتب فروعهم، فقال الإمام أبو حنيفة: هي دعاء واستغفار كما تقدم، فيدعو الإمام قائمًا مستقبل القبلة رافعًا يديه والناس قعود مستقبلها يؤمنون على دعائه، وقال محمد: والأصح أن أبا يوسف معه: يصلي الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة على الأشهر، وفي رواية لمحمد: يكبر للزوائد كالعيد، والمشهور عنه خلافه، ثم يخطب بعد ذلك عندهما قائمًا على الأرض لا المنبر، ولا خطبة عند أبي حنيفة، والخطبة عند أبي يوسف واحدة، وعند محمد ثنتان، يبدأ هذه الخطبة بالتحميد وبعد الخطبة يتوجه إلى القبلة ويشغل بالدعاء رافعًا يديه، ويقلب الرءاء عند محمد لا عند الإمام، واختلفت الرواية عن أبي يوسف، واختلفت في وقت التحويل: فقيل إذا مضى صدر من خطبته، وقيل في الثانية، وقيل بعدهما إذا استقبل القبلة، ولا يقلب القوم أريدتهم، وكيفية التحويل: إن كان مربيًا جعل أعلاه أسفله أو مدورًا جعل الأيمن على الأيسر، أو قباء فيجعل باطنه خارجًا، انتهى مختصرًا. وأما عند المالكية فيصلح الإمام ركعتين جهراً بالقراءة بلا تكبر ويخطب بعدها على الأرض لا المنبر، خطبتين يفتتحهما بالاستغفار بدل التكبير، ويستقبل القبلة بعدهما وبالبالغ في الدعاء مستقبلًا للقبلة، وقال الباجي: اختلف قول مالك في استقبال القبلة متى يكون؟ فروى عنه ابن القاسم: إذا فرغ من الخطبة، وقال عنه علي بن زياد يفعل ذلك أثناء الخطبة، يستقبل القبلة ويدعو ما شاء، ثم ينصرف فيستقبل الناس وتم خطبته، واختلف عنه أيضًا في وقت تحويل الرءاء، ففي المدونة: إذا فرغ من الخطبة وأراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رءاءه، وعنه يحول إذا أشرف على الفراغ، وعنه بين الخطبتين، فالتحويل على الأول بعد الاستقبال، وعلى الثاني =

والثالث قبله، وفي الشرح الكبير: المذهب أنه قبل الدعاء وبعد الاستقبال، ويحول الذكور أرديتهم دون النساء، وكيفية التحويل: أن يبدأ باليمين فيأخذ ما على عاتقه الأيسر من خلفه يجعله على عاتقه الأيمن، ويأخذ بيسراه ما على عاتقه الأيمن يجعله على الأيسر، ولا ينكسه كما في كتب فروعهم، وحكى الحافظ في الفتح عن بعض المالكية: أنه لا يستحب شيء من ذلك، أي: التحويل والتنكيس، قال الزرقاني: وكان الإمام مالك رضي الله عنه يقول أولاً بتقديم الخطبة على الصلاة ثم رجع عنه إلى ما في الموطأ، وأما عند الشافعية: يصلي بهم الإمام ركعتين كالعيد مع تكبير الزوائد وجهر القراءة، ويخطب بعدها خطبتين يفتتح الأولى بالاستغفار تسعاً والثانية سبعاً، وتجزئ الخطبتان قبلها، ولا تجزئ خطبة واحدة، ويدعو في الخطبة الأولى بدعاء الاستسقاء المأثور، وإذا مضى الثلث من الخطبة الثانية يتوجه إلى القبلة ويحول رداءه عند استقباله القبلة ويدعو، وبعد الدعاء يستقبل الناس ويكمل الخطبة ويحول والتحويل أن يجعل يمينه على أيسره، والتنكيس أن يجعل أسفله أعلاه، ويحصلان المذكور من الناس أرديتهم وينكسون، معاً يجعل الطرف الأسفل من الشق الأيمن على عاتقه الأيسر، هذا في الرداء المربع، أما المدور والمثلث فليس فيه إلا التحويل، قال الحافظ في الفتح: قد استحب الشافعي في الجديد فعل ما هم به رسول الله ﷺ من التنكيس مع التحويل، وزعم القرطبي غيره أن الشافعي اختار في الجديد التنكيس لا التحويل، والجمهور على استحباب التحويل فقط، وحكى الخطابي عن الشافعي أن يجعل أعلاه أسفله ويتوخى أن يجعل ما على شقه الأيمن على الشمال، وأما عند الحنابلة فهي كالعيد وقتاً وصفة فيصلي بهم ركعتين جهراً مع تكبير الزوائد ويخطب بعدها خطبة واحدة على الأصح على المنبر يفتتحها بالتكبير تسع مرات ويكثر فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها الأمر بالاستغفار، ويدعو رافعاً يديه ظهورهما إلى السماء ويؤمن القوم ثم يستقبل القبلة في أثناء الدعاء فيدعو سراً، ثم يحول رداءه فيجعل الأيمن على الأيسر، ويحول الناس أرديتهم، كذا في كتب الفروع، وحكى العيني عن الخطابي: أن القول بتكبير الزوائد رواية لأحمد، والمشهور عنه أنه يكبر فيها واحدة تكبير الافتتاح، وهو قول مالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد، وقال داود إن شاء كبر كما يكبر في العيد وإن شاء كبر للاستفتاح فقط، وقال الموفق: لا نعلم بين القائلين بصلاة الاستسقاء خلافاً في أنها ركعتان، واختلفت الرواية في صفتها، فروى أنه يكبر فيها كتكبير العيد وهو قول داود والشافعي، والرواية الثانية أنه يصلي ركعتين كصلاة التطوع وهو مذهب مالك والأوزاعي وإسحاق، وهذا ظاهر كلام الخرقى، ولا يسن لها أذان ولا إقامة، لا نعلم فيه خلافاً، واختلفت الرواية في الخطبة: قال أبو بكر: اتفقوا عن أبي عبد الله أن فيها خطبة وصعوداً على المنبر، والصحيح أنها بعد الصلاة، وبهذا قال مالك والشافعي ومحمد بن الحسن، والرواية الثانية أنها قبل الصلاة، وروى ذلك عن عمر رضي الله عنه وابن الزبير وغيرهما، اهـ.

والسابع: إذا لم يمطروا بعد الصلاة أيضاً، فهل تكرر الصلاة؟ أو أمطروا قبل الصلاة فهل ينبغي الصلاة؟ أما عند الحنفية. ففي الطحطاوي على المراقي يستحب الخروج للاستسقاء ثلاثة أيام =

للاتباع ولأنه أقرب إلى التواضع، وإذا سقوا قبل الخروج وكانوا قد تهيؤوا له ندب أن يخرجوا شكرًا لله تعالى، ولا يخرجون أكثر من ثلاث لأنه لم يقل، وفي الشرح الكبير للمالكية: كرر الاستسقاء استثناء في أيام لا في يوم إن تأخر المطلوب أو حصل دون الكفاية، وقال الأبى في شرح مسلم: قال أصبغ: استسقى لنبل مصر خمسة وعشرين يوما متوالية وحضرها ابن القاسم وابن وهب ورجال صالحون، ولم أر في فروعهم الخروج لو استسقوا قبل الصلاة، وفي شرح الإقناع وغيره من فروع الشافعية: يتكرر الصلاة مع الخطبتين حتى يسقوا ثانيًا وثالثًا وأكثر، فإن الله تعالى يحب الملحين في الدعاء، والمرة الأولى أكد في الاستحباب، فإن سقوا قبلها اجتمعوا شكرًا لله تعالى وصلوا وخطب الإمام شكرًا لله تعالى، وقال الموفق: إن سقوا وإلا عادوا في اليوم الثاني والثالث، وبهذا قال مالك والشافعي، وقال إسحاق: لا يخرجون إلا مرة واحدة لأن النبي ﷺ لم يخرج إلا مرة واحدة ولكن يجتمعون في مساجدهم، فإذا فرغوا من الصلاة ذكروا الله ودعوا، ولنا أن هذا أبلغ في الدعاء، والتضرع، وقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله تعالى يحب الملحين في الدعاء»، وأما النبي ﷺ فلم يخرج ثانيًا لاستغنائه عن الخروج بإجابته أول مرة، والخروج في المرة الأولى أكد وإن تأهبوا للخروج فسقوا قبل الخروج لم يخرجوا وشكروا الله على نعمته، وإن خرجوا فسقوا قبل أن يصلوا، صلوا شكرًا لله تعالى، اهـ. وفي نيل المأرب من فروع الحنابلة: إن لم يسقوا أولاً عادوا ثانيًا وثالثًا، وإن تأهبوا للخروج فسقوا قبل الخروج خرجوا أو صلوا صلاة الاستسقاء شكرًا لله تعالى، وإن لم يكونوا تأهبوا للخروج لم يخرجوا، انتهى مختصرًا وملخصًا من الأوجز مع زيادة من المغني وغيره.

هذا إيراد معروف على الإمام البخاري رضي الله عنه، أورده شيخنا السهاري شارح البذل كما تقدم في إيراداته المذكورة في المقدمة، وهكذا ذكره الشراح كلهم، لكنهم ذكروه في حديث ابن مسعود الآتي في «باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين»، والظاهر عند هذا العبد الضعيف أن الدعاء الوارد في حديث أبي هريرة على مضر غير الدعاء الوارد في حديث ابن مسعود على قريش، فإن حديث ابن مسعود كان الدعاء فيه بمكة قبل الهجرة، وحديث أبي هريرة كان الدعاء فيه على مضر خاصة وهو بعد الهجرة لاتحاده مع القنوت، قال الحافظ في حديث أبي هريرة هذا: قوله «اللهم اجعلها سنين» الضمير في قوله: «اجعلها» يعود على المدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة، اهـ.

ولا مانع في التعدد في الدعاء بذلك، وتقدم الحديث في «باب يهوي بالتكبير حين يسجد» وزاد هناك بعد قوله: «كسني يُوْشَفُ»، وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له، اهـ. وهو كالنص في أن هذا الدعاء غير الدعاء بمكة، وقال الحافظ في حديث ابن مسعود الآتي: قوله: «زاد أسباط» هو ابن نصر ووهم من زعم أنه أسباط بن محمد، اهـ.

قلت: الزاعم هذا صاحب التوضيح: هو أسباط بن محمد القاص، ضعفه الكوفيون. قلت: ذكر في رواية البيهقي أنه أسباط بن نصر وهو الصحيح، انتهى مختصرًا. ثم قال الحافظ: وقوله عن منصور يعني بالإسناد المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزي والبيهقي، وقد تعقب =

الداودي وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله: «شكا الناس كثرة المطر» إلخ.

وزعموا أنه أدخل حديثاً في حديث، وأن الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر، وقوله: «اللهم حوالينا» لم يكن في قصة قريش وإنما هو في القصة التي رواها أنس، وليس هذا التعقب عندي بجيد، إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين، والدليل على أن أسباط بن نصر لم يغلط ما سيأتي في تفسير سورة الدخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى في هذا الحديث فقيل: يا رسول الله استسق الله لمضر فإنها قد هلكت، قال المضر: إنك لجريء، فاستسقى فسقوا، والقائل: «فقبل» يظهر لي أنه أبو سفيان، لما ثبت في كثير من طرق هذا الحديث في الصحيحين، فجاءه أبو سفيان، ثم وجدت في الدلائل للبيهقي عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب قال دعا رسول الله ﷺ على مضر فأثاه أبو سفيان فقال: ادع الله لقومك فإنهم قد هلكوا، إلى آخر ما بسطه الحافظ من القرائن على اتحاد القصة، ثم قال: وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يغلط ولم ينتقل من حديث إلى حديث، وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس، بل قصة أنس واقعة أخرى، لأن في رواية أنس فلم يزل على المنبر حتى مطروا، وفي هذه فما كان إلا جمعة أو نحوها حتى مطروا، والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك، فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء، ثم طلب الدعاء بالاستصحاء، وإني لكثر تعجبي من كثرة إقدام الدمياطي على تغليظ ما في الصحيح بمجرد التوهم مع إمكان التصويب بمزيد التأمل، وجمع ما ورد في الباب من اختلاف الألفاظ، انتهى مختصراً.

وتعقب العيني كلام الحافظ إذ قال: واعترض على البخاري بزيادة أسباط هذا فقال الداودي: أدخل قصة المدينة في قصة قريش وهو غلط، وقال أبو عبد الملك: الذي زاده أسباط وهو اختلاط، لأنه ركب سند عبد الله بن مسعود على متن حديث أنس بن مالك، وهو قوله: «دعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث إلخ»، وكذا قال الحافظ شرف الدين الدمياطي، وقال: حديث عبد الله بن مسعود كان بمكة وليس فيه هذا، والعجب من البخاري كيف أورد هذا، وكان مخالفاً لما رواه الثقات، وقد ساعد بعضهم البخاري بقوله: لا مانع أن يقع ذلك مرتين، وفيه نظر لا يخفى، وقال الكرمانى: فإن قلت قصة قريش والتماس أبي سفيان كانت في مكة لا في المدينة، قلت: القصة مكية إلا القدر الذي زاد أسباط فإنه وقع في المدينة، اهـ. ولخص القسطلاني كلام الحافظ: ثم قال كذا قرره الحافظ ابن حجر راداً به على من غلط أسباط بن نصر في هذه الزيادة، ونسبه إلى أنه أدخل حديثاً في آخر، وأن قوله فسقوا الغيث إنما كان في قصة المدينة التي رواها أنس، لا في قصة قريش، وأجاب البرماوي بأن المعنى أن سفيان يروي عن منصور واقعة مكة، وسؤال أهل مكة وهو بها قبل الهجرة، وزاد عليه أسباط عن منصور ذكر الواقعتين لا أن الثانية مسببة عن الأولى، ولا أن السؤال فيهما معاً كان بالمدينة، اهـ. وما سيأتي من كلام شيخ المشايخ في تراجمه يدل على أن الوهم في زيادة أسباط في جزء =

خاص لا في كل الزيادة.

ولا يذهب عليك أن الشراح كلهم أوردوا على حديث الباب حديث أبي هريرة إيراداً آخر لكنه غير الإيراد الذي أوردته الشيخ قدس سره، قال الحافظ: قوله: «غفار غفر الله لها» هذا حديث آخر وهو عند المصنف بالإسناد المذكور، وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه، وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البخاري، اهـ. وهكذا قال العيني، ثم بسط في تخريج الروايات في هذا المعنى، وتبعهما القسطلاني وغيره في هذا الإيراد اهـ. هكذا ذكر مولانا الشيخ محمد حسن المكي في تقريره إذ قال: قوله: (كَسَنِي يُوسُفَ) دعاء سني يوسف كان بمكة، اهـ.

ولعل الباحث للشيخ قدس سره في ذلك ما سيأتي في الحديث الآتي عن ابن مسعود التصريح بذلك، وقال الحافظ: قوله سَمًا كسيع يوسف هو منصوب بفعل تقديره: أسألك أو سلط عليهم، وسيأتي في تفسير سورة يوسف بلفظ «اللهم أكفنيهم سبع كسيع يوسف» وفي سورة الدخان «اللهم أعني عليهم» إلى آخره، وأفاد الدمياطي أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قریش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سلى الجزور الذي تقدمت قصته في الطهارة، وكان ذلك بمكة قبل الهجرة، وقد دعا النبي ﷺ عليهم بذلك بعدها بالمدينة في القنوت، كما تقدم في أوائل الاستسقاء من حديث أبي هريرة، ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص، إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مراراً، اهـ. وقد عرفت فيما سبق ما اخترته من أنه لا مانع من التعدد بذلك الدعاء عند هذا العبد الضعيف، فإن الدعاء بمكة كان على قریش، والدعاء على مضر كان بالمدينة، فإنهم كانوا شديدي المخالفة كما تقدم تقريباً من حديث أبي هريرة في باب «يهوي بالتكبير»، وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له، وقد ورد في الروايات عند الشيخين وغيرهما في قصة وفد عبد القيس أنهم قالوا: «يا رسول الله إنا لا نستطيع أن نأتيك إلا في الشهر الحرام وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر»، الحديث، وقدوم وفد عبد القيس كان بالمدينة، فالظاهر عند هذا العبد الضعيف أن هذا الدعاء على مضر بالمدينة غير الدعاء على قریش بمكة، وذكر شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في تراجمه تقريراً آخر فقال: في باب دعاء النبي ﷺ: «اجعلها سنين»، قوله: «قد هلكوا فادع الله لهم» تمام القصة أنه عليه السلام: كان قد دعا لهم فمطروا فلم يهتدوا بذلك إلى الإسلام بل ازدادوا كفراً وعناداً، ثم دعا النبي ﷺ لهم بالاستسقاء كان إظهاراً للعجزة، وإنما دعا للحجة عليهم لا شفقة عليهم، اهـ. ثم قال: «باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين» لما وقع في حديث الباب من قوله، فدعا رسول الله ﷺ قصة مكة حرسها الله تعالى، لكن زيادة قوله: فسقوا الغيث فأطبقت عليهم سبعاً وشكا الناس كثرة المطر ما ثبت في هذا الحديث من الإسناد، وإنما ثبت من الطريق الآخر إلى قوله: فدعا رسول الله ﷺ فأمطروا بخلاف قصة المدينة من طريق أنس، فإنها بتمامها ثابتة بطرق متعددة كما سيظهر في الكتاب، كأنه وقع وهم وخط في هذا الطريق، اهـ.

وما يظهر من كلام شيخ المشايخ أن الوهم في زيادة الأسباط: في قوله «فأطبقت إلى آخره» لا =

1 - باب الاستِسْقَاءِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الاسْتِسْقَاءِ

1005 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ،

أَبْوَابُ الاسْتِسْقَاءِ وهو طلب السُّقْيَا بضم السين، وهو المطر، وقال ابن الأثير، هو استفعال من طلب السقيا، أي: إنزال الغيث على البلاد والعباد، يقال: سَقَى اللَّهُ عِبَادَهُ الْغَيْثَ وَأَسْقَاهُمْ، والاسم السُّقْيَا بالضم، واسْتَسْقَيْتُ فَلَانًا طَلَبْتُ مِنْهُ أَنْ يَسْقِيَنِي، وفي المطالع يقال: سَقَى وَأَسْقَى بمعنى واحد، وقرئ ﴿شُنُقِكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [النحل: 66] بالوجهين، وكذا ذكره الخليل، وقيل: سَقَيْتُهُ نَأْوَلْتُهُ بِشَرِبٍ وَأَسْقَيْتُهُ جَعَلْتُ لَهُ سُقْيَا، والاسْتِسْقَاءُ الدُّعَاءُ لَطَلْبُ السُّقْيَا.

1 - باب الاستِسْقَاءِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الاسْتِسْقَاءِ

(باب الاستِسْقَاءِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الاسْتِسْقَاءِ) إلى الصحراء، هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها سقطت البسملة، وفي بعضها كتاب الاستسقاء بدل أبواب الاستسقاء.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) ابْنُ مُحَمَّدٍ بن عمر ابن حزم، قاضي المدينة، (عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ) بفتح العين المهملة وتشديد الموحدة، هو ابن تميم بن زيد بن عاصم الأنصاري المازني، (عَنْ عَمِّهِ) عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب بن عمر، وأبو مُحَمَّد الأنصاري البُخَارِيُّ المازني، ورجال هذا الإسناد ما بين مدني وكوفي، وفيه رواية الرجل عن عمه، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وقد أخرج متنه المؤلف في مواضع في الاستسقاء وفي الدعوات أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة.

⁼ في أوله يعني في قوله: «فدعا رسول الله ﷺ فأسقوا الغيث» وهذا يخالف ما اختاره الشراح من وهم زيادة أسباط كلها، وقال صاحب التيسير: قوله «فأتاه أبو سفیان النخ» يعني أتاه مع كونه كافرًا لعله بأن هذا البلاء سلط عليهم بدعاء النبي ﷺ، وليس في حديث الباب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لهم بالمطر، لكن يأتي في تفسير سورة الدخان قوله فاستسقى لهم فسقوا، انتهى مختصرًا معربًا.

قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي وَحَوْلَ رِدَاءَهُ»⁽¹⁾.

(قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ)، أي: إلى المصلى في شهر رمضان سنة ست من الهجرة (يَسْتَسْقِي) أي: حال كونه يريد الاستسقاء (وَحَوْلَ رِدَاءَهُ) عطف على خرج، قَالَ الخطابي اختلفوا في صفة التحويل، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَنْكُسُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ وَأَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ، وَتَوَخَّى أَنْ يَجْعَلَ مَا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ عَلَى الشَّمَالِ وَيَجْعَلَ الشَّمَالُ عَلَى الْيَمِينِ، وَكَذَلِكَ قَالَ إِسْحَاقُ، وَقَالَ الخطابي: إِذَا كَانَ الرِّدَاءُ مَرْبَعًا يَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، وَإِنْ كَانَ مَدُورًا قَلْبَهُ وَلَمْ يَنْكُسْهُ، وَقَالَ أَصْحَابُنَا إِنْ كَانَ مَرْبَعًا يَجْعَلُ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، وَإِنْ كَانَ مَدُورًا يَجْعَلُ الْجَانِبَ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَقَالَ ابْنُ بَزِيزَةَ ذَكَرَ أَهْلُ الْأَثَرِ أَنَّ رِدَاءَهُ ﷺ كَانَ طَوْلُهُ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَشِبْرًا فِي عَرْضِ ذِرَاعَيْنِ وَشِبْرٍ.

وقال الواقدي: كَانَ طَوْلُهُ سِتَّةَ أَذْرُعٍ فِي ثَلَاثَةِ وَشِبْرٍ وَإِزَارُهُ مِنْ نَسِجِ عَمَانٍ، طَوْلُهُ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَشِبْرٍ فِي عَرْضِ ذِرَاعَيْنِ وَشِبْرٍ، وَكَانَ يَلْبَسُهُمَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ ثُمَّ يَطْوِيَانِ، وَالْحِكْمَةُ فِي التَّحْوِيلِ التَّفَاوُلُ بِتَحْوِيلِ الْحَالِ عَمَّا هِيَ عَلَيْهِ، قَالَهُ الْمُهَلَّبُ.

وقال ابن العربي: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ حَوْلَ رِدَاءِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقِحْطُ، قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ: هَذِهِ أَمَارَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ لَا عَلَى طَرِيقِ الْفَأْلِ، فَإِنْ مِنْ شَرَطِ الْفَأْلِ أَنْ لَا يَكُونَ بِقَصْدٍ وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ حَوْلَ رِدَاءِكَ فَيَتَحَوَّلُ حَالُكَ، فَإِنْ قِيلَ لَعَلَّ رِدَاءَكَ سَقَطَ فَرَدَّهُ، وَكَانَ ذَلِكَ اتِّفَاقًا.

فالجواب: أَنَّ الرَّائِي الْمَشَاهِدَ لِلْحَالِ أَعْرَفَ، وَقَدْ قَرَنَهُ بِالصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ وَالِدَعَاءِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنَ السَّنَةِ وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى شَرَطِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ أَسْفَلَهَا فَيَجْعَلُهَا أَعْلَاهَا، فَثَقُلَتْ عَلَيْهِ، فَقَلَبَهَا عَلَيْهِ الْأَيْمَنَ عَلَى الْأَيْسَرِ وَالْأَيْسَرَ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَاحْتَجَّ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الِاسْتِسْقَاءَ اسْتِغْفَارٌ وَدَعَاءُ، وَلَيْسَ فِيهِ صَلَاةٌ مُسْنُونَةٌ فِي جَمَاعَةٍ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الصَّلَاةَ، وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ: فَإِنَّ صَلَّى النَّاسَ وَحْدَانًا جَازَ، وَعِنْدَ

(1) أطرافه 1011، 1012، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 6343 تحفة 5297 - 2/33. أخرجه مسلم في أول كتاب صلاة الاستسقاء رقم (894).

أبي يوسف ومحمد السنة أن يصلي الإمام ركعتين بجماعة كهيئة صلاة العيد، وبه قَالَ مالك والشافعي وأحمد .

وذكر في المحيط قول أبي يوسف مع أَبِي حَنِيفَةَ، وقال النووي: لم يقل أحد غير أَبِي حَنِيفَةَ هذا القول .

وقال الْعَيْنِيُّ: ليس هذا بصحيح، لأن إِبْرَاهِيمَ قَالَ مثل قول أَبِي حَنِيفَةَ، فروى ابن أبي شيبة، نا هشيم عن مغيرة عن إِبْرَاهِيمَ أنه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقي، قَالَ: فصلى المغيرة، فرجع إِبْرَاهِيمَ حيث رآه يصلي، وروى ذلك أَيْضًا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ ابن أبي شيبة، نا وكيع عن عيسى بن حفص، عن عاصم عن عطاء بن أبي مروان الأسلمي عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خرجنا مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يستسقي، فما زاد على الاستغفار .

وفي الحديث: أن الاستسقاء مشروع .

وفيه أَيْضًا: أن تحويل الرداء فيه سنة، وقال صاحب التوضيح: تحويل الرداء سنة عند الجمهور وانفرد أَبُو حَنِيفَةَ وأنكره ووافقه ابن سلام من قدماء العلماء بالأندلس والسنة قاضية عليه .

وقال الْعَيْنِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لم ينكر التحويل الوارد في الأحاديث، إنما أنكر كونه من السنة، لأن تحويله ﷺ كان لأجل التفاؤل لينقلب حالهم من الجذب إلى الخصب، فلم يكن لبيان السنة، وما ذكر من حديث ابن زيد الذي رواه الحاكم يقوي ما ذهب إليه أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، ووقت التحويل عندنا عند مضي صدر الخطبة، وبه قَالَ ابن الماجشون .

وفي رواية ابن القاسم بعد تمامها، وقيل: بين الخطبتين، والمشهور عن مالك بعد تمامها، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ ولا يقلب القوم أردبتهم عندنا، وهو قول سعيد بن المسيب وعروة والثوري والليث بن سعد، وابن عبد الحكم وابن وهب، وعند مالك والشافعي وأحمد القوم كالإمام، يعني: يقلبون أردبتهم، واستثنى ابن الماجشون النساء، وفي هذا الباب وجوه كثيرة يأتي بيان ذلك عن قريب إن شاء الله تعالى .

2 - باب دُعَاء النَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»

1006 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ

2 - باب دُعَاء النَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»

(باب دُعَاء النَّبِيِّ ﷺ) في القنوت على الكافرين بقوله (اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ) أي: اجعل تلك المدة التي يقع فيها الشدة المذكورة في قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ اشْدُدْ وطأتك على مضر»، وهذا الضمير هو المفعول الأول لقوله اجعل، وقوله: (سِنِينَ) بالنصب هو المفعول الثاني، وهو جمع سنة، وفيه شذوذ، أن أحدهما تغيير مفردة من الفتحة إلى الكسرة والآخر كونه جمعاً لغير ذوي العقول، وحكمه أيضاً مخالف لسائر الجموع في أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يعرب كأعراب مسلمين.

والثاني: أن يجعل نونه معتقب الإعراب منوناً.

والثالث: أن يكون غير منون غير منصرف.

(كَسَنِي يُوسُفَ) بالإضافة إلى يوسف، ولذا سقطت نون الجمع، والمراد به ما وقع في زمان يوسف عليه الصلاة والسلام من القحط في السنين السبع، كما وقع في القرآن، ثم في هذه الترجمة روايات، إحداها هكذا، وفي رواية: اجعلها عليهم سنين كسني يوسف بزيادة لفظ عليهم، وفي أخرى اجعلها كسني يوسف بإسقاط لفظ سنين، وأما وجه إدخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء، فهو التنبيه على أنه كما شرع الدعاء في الاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين، لأن فيه إضعافهم، وهو نفع للمسلمين فقد ظهر من ثمره ذلك التجاؤهم إلى النَّبِيِّ ﷺ ليدعو لهم برفع القحط.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الحزامي، بكسر الحاء المهملة وتخفيف الزاي المدني، (عَنْ أَبِي الزُّنَادِ)، بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنْ) عبد الرحمن بن هرمز (الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَنْجِ» بفتح الهمزة وكسر الجيم من الإنجاء.

عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ، اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ: وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمُ

(عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ) بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية وبالمعجمة وربيعه بفتح الراء.

(اللَّهُمَّ أَنْجِ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ)، بفتح اللام وبكسر الهاء.

(اللَّهُمَّ أَنْجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ) بفتح الواو فيهما، وهؤلاء الثلاثة أسباط المغيرة المخزومي من أهل مكة، أسلموا فعتبتهم قريش وعذبتهم ثم نجوا ببركة دعائه ﷺ، ثم هاجروا إليه.

(اللَّهُمَّ أَنْجِ الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) المذكورين في آية النساء من ذكر العام بعد الخاص.

(اللَّهُمَّ اشْدُدْ)، بهمزة الوصل (وَطَأَتَكَ)، بفتح الواو وسكون الطاء، وهي الدوس بالقدم، وسمي بها الإهلاك، لأن من يطاء على شيء برجله فقد استقصى في هلاكه (عَلَى) كفار قريش، أولاد (مُضَرَ)، أي: خذهم أخذًا شديدًا وعاقبهم عقوبة شديدة.

(اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا) أي: الوطأة كما هو الظاهر أو السنين أو الأيام لدلالة قوله: (سِنِينَ كَسِنِي يُوسُفَ) عليه الصلاة والسلام وإن لم يجر لهما ذكر، ووجه التشبيه غاية الشدة، وأشار به إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ﴾ [يوسف: 48]، وقوله: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَابًّا﴾ [يوسف: 47]، وسنين جمع سنة، بالفتح، والمراد القحط والجذب، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: 130].

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ هذا حديث آخر، وهو عند المؤلف بالإسناد المذكور، فكأنه سمعه هكذا، فأورده كما سمعه، (قَالَ: غِفَارُ) بكسر الغين المعجمة، وتخفيف الفاء وبالراء أبو قبيلة من كنانة، وهو غفار بن مليك بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، منهم أبو ذر الغفاري.

(غَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَأَسْلَمُ) بالهمزة واللام المفتوحتين، قبيلة أَيْضًا من خزاعة،

سَالَمَهَا اللَّهُ» قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ: عَنْ أَبِيهِ، هَذَا كُلُّهُ فِي الصُّبْحِ⁽¹⁾.

وهو أسلم بن أقصى بن خزاعة بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد، منهم سلمة بن الأكوع.

(سَالَمَهَا اللَّهُ) من المسالمة، وهي ترك الحرب، أو بمعنى سلمها.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَعَاءُ لِهَمَّا بِالْمَغْفِرَةِ وَالْمَسَالْمَةِ وَأَنْ يَكُونَ إِخْبَارًا بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَهَا وَسَالَمَ الْأُخْرَى بِأَنْ مَنَعَ مِنْ حَرْبِهَا، وَإِنَّمَا خَصَّ هَاتَانِ الْقَبِيلَتَانِ بِالْدَعَاءِ لِأَنَّ غَفَارَ أُسْلَمُوا قَدِيمًا وَأُسْلَمَ سَالَمُوا النَّبِيَّ ﷺ.

وفيه: الدعاء بما يشق من الاسم، كما يقال لأحمد أحمد الله عاقبتك، ولعلي أعلاك الله، وهو من جناس الاشتقاق.

وفيه: الدعاء على الظالم بالهلاك، والدعاء للمؤمنين بالنجاة، وقيل إن كانوا منتهكين لحرمة الدين يدعى عليهم بالهلاك، وألا يدعى بالتوبة، كما قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ اهْدِ دُوسًا وَآتْ بِهِمْ.

وروي أن أبا بكر وزوجته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَا يَدْعَوَانِ عَلَى ابْنِهِمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَوْمَ بَدَرَ بِالْهَلَاكِ إِذَا حَمَلَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَإِذَا أَدْبَرَ يَدْعَوَانِ لَهُ بِالتُّوبَةِ.

(قَالَ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الرحمن مات سنة أربع وسبعين ومائة، وكان يفتي ببغداد، (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن ذكوان، (هَذَا) الدعاء (كُلُّهُ) كان (فِي) صلاة (الصُّبْحِ)، على هذا قوله في الركعة الأخيرة، أي: من صلاة الصبح، وقيل: كان ذلك في العشاء، وقيل في الظهر، وعلى كل حال هو منسوخ، وقد سبق هذا الحديث في باب يهوي بالتكبير حين يسجد بمباحثه، وقد أخرج مسلم من حديث خيثم بن عراك عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُسْلِمَ سَالَمُهَا اللَّهُ، وَغَفَرَ غُفْرَ اللَّهِ لَهَا، أَمَا إِنِّي لَمْ أَقْلُهَا وَلَكِنْ قَالَهَا اللَّهُ».

وروي أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأُسْلِمَ سَالَمُهَا اللَّهُ، وَعَصِيَةُ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

(1) أطرافه 797، 804، 2932، 3386، 4560، 4598، 6200، 6393، 6940 - تحفة

1007 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ إِذْبَارًا، قَالَ: «اللَّهُمَّ سَبِّعْ كَسْبِعَ يُوسُفَ»، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ، حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ وَالْجِيفَ،

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي مولا هم أبو الحسن الكوفي أخو أبي بكر بن أبي شيبة، وكان أكبر من أبي بكر، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ)، هو ابن عبد الحميد، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم بن صبيح بضم الصاد المهملة وفتح الموحدة الهمداني الكوفي العطار، (عَنْ مَسْرُوقٍ)، هو ابن الأجدع الهمداني، أبو عائشة الكوفي، (قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ)، أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى مِنَ النَّاسِ)، أي: قريش واللام للعهد.

(إِذْبَارًا) عن الإسلام، (قَالَ: اللَّهُمَّ) سَبِّعًا منصوب بفعل مقدر، أي: سلط عليهم سبْعًا من السنين، ويروى: (سَبِّعْ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: مطلوب منكم، فيهم سبع، (كَسْبِعَ يُوسُفَ) أي: كالسنين السبع التي كانت في زمن يوسف عليه الصلاة والسلام، وهي السبع الشداد التي أصابهم فيها القحط، وجاء في رواية لما دعا قريشًا كذبوه واستعصوا عليه، فَقَالَ: اللَّهُمَّ أعني عليهم بسبع كسبع يوسف.

(فَأَخَذَتْهُمْ)، أي: قريشًا (سَنَةً)، أي: قحط وجذب (حَصَّتْ) بالحاء والصاد المهملتين وتشديد الصاد، أي: استأصلت وأذهبت (كُلَّ شَيْءٍ) من النبات، فأنكشت الأرض، وفي المحكم سنة حصاء جذبة قليلة النبات، وقيل هي التي لا نبات فيها.

(حَتَّى أَكَلُوا) وفي رواية: حتى أكلنا، والأول أوجه.

(الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ وَالْجِيفَ)، بكسر الجيم وفتح المثناة التحتية جمع الجيفة، وهي جثة الميت إذا أراح وأنتن، وفيه أخص من مطلق الميتة، لأنها ما لم تلحقه ذكاة.

وَيَنْظُرُ أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ، فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَبِصِلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا، فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٦﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَالِدُونَ ﴿١٥﴾ يَوْمَ تَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنْقِمُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الدخان: 10 - 16]

(وَيَنْظُرُ أَحَدُهُمْ)، وفي رواية: أحذكم والأول أوفق.

(إِلَى السَّمَاءِ، فَيَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ) لأن حال الجائع أن يرى بينه وبين السماء كهيئة الدخان من ضعف بصره.

(فَأَتَاهُ) ﷺ (أَبُو سُفْيَانَ) صخر بن حرب، هذا يدل على أن القصة كانت قبل الهجرة، (فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ، وَبِصِلَةِ الرَّحِمِ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا) من الجذب والجوع، (فَادْعُ اللَّهَ لَهُمْ) لم يقع في هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم نعم، وقع ذلك في سورة (الدخان)، ولفظه: واستسقى لهم فسقوا.

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ﴿١٦﴾﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَالِدُونَ ﴿١٥﴾﴾ وفي رواية: ﴿إِنَّكُمْ عَالِدُونَ﴾.

(﴿يَوْمَ تَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾)، وزيد في رواية: (﴿إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾)، يعني: لما قَالَ أَبُو سُفْيَانَ إِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا، فادع الله لهم، قرأ النَّبِيُّ ﷺ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ﴾، الآيات، وكذا في باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط، فإن البُخَارِيَّ أخرج هذا الحديث أيضًا هناك عن مُحَمَّدٍ بن كثير عن سُفْيَانَ عن منصور، عن الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثَ، وفيه: فجاء أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ نَأْمُرُ بِصِلَةِ الرَّحِمِ وَإِنْ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا فَادْعِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَرَأَ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ﴾، الآيات، وأخرج في تفسير سورة (الدخان)، نا يَحْيَى نا وكيع، عن الأعمش، عن أبي الضحى عن مسروق، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: إِنْ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ اللَّهُ أَعْلَمَ، إِنْ اللَّهُ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [ص: 86]، إِنْ قَرِيشًا لِمَا غَلَبُوا النَّبِيَّ ﷺ واستعصوا عليه، قَالَ: اللَّهُمَّ أَعْنِي عَلَيْهِمْ بِسَبْعِ كَسْبِ يَوْسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ أَكَلُوا فِيهَا الْعِظَامَ وَالْمَيْتَةَ مِنَ الْجَهْدِ حَتَّى جَعَلَ أَحَدُهُمْ يَرَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ مِنَ الْجُوعِ، قَالُوا: ﴿رَبَّنَا أَكَيْفَ عَنَّا الْعَذَابُ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴿١٦﴾﴾، فقيل له: إِنْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ

عادوا، فدعا ربه فكشف عنهم فعادوا، فانتقم الله منهم يوم بدر، فذلك قوله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ﴾، إلى قوله جل ذكره: ﴿إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾، وأخرج مسلم عن مسروق، قَالَ: جاء إلى عبد الله رجل، فَقَالَ: تركت في المسجد رجلاً يفسر القرآن برأيه يفسره هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾، قَالَ: يأتي الناس دخان يوم القيامة، فيأخذ بأنفاسهم حتى يأخذهم منه كهيئة الزكام، فَقَالَ عبد الله من علم علماً فليقل له، ومن لا يعلم فليقل الله أعلم، فإن من فقه الرجل أن يقول لما لا يعلم الله أعلم، إنما كان هذا أن قريشاً لما استعصت على النَّبِيِّ ﷺ دعا عليهم بسنين كسني يوسف عليه السلام، فأصابهم قحط وجهد، حتى جعل الرجل ينظر إلى السماء، فيرى بينه وبينها كهيئة الدخان من الجهد، وحتى أكلوا العظام، فأتى النَّبِيُّ ﷺ رجل فَقَالَ: يا رسول الله استغفر الله لمضر، فإنهم قد هلكوا فدعا الله لهم، فأنزل الله: ﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ [الدخان: 15]، قَالَ: فمطروا فلما أصابهم الرفاهية عادوا إلى ما كانوا عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ يَعْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١١﴾، ﴿يَوْمَ تَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَىٰ إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾ [الدخان: 10 - 16]، يعني: يوم بدر، وقد علمت أن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً.

ومعنى الآيات على ما ذكره المفسرون، فارتقب: فانتظرهم يا مُحَمَّدُ يوم منصوب على أنه مفعول ارتقب، ويجوز أن يكون مفعوله محذوف، أي: فانتظر عذابهم يوم تأتي السماء بدخان مبين، وهو مجاز عن شدة ومجاعة، لأنهم يرون ما بينهم وبين السماء كهيئة الدخان من ضعف بصرهم أو لأن الهوى يظلم عام القحط لقلة الأمطار وكثرة الغبار أو لأن العرب تسمي الشر الغالب دخاناً، وإسناد الإتيان إلى السماء إسناد إلى السبب، لأنه يحصل بعدم الأمطار منها، أو لكونها مبدأ الظهور.

أو المعنى: فارتقب يوم ظهور الدخان المعدود من أشراط الساعة، لما روي أنه ﷺ لما قَالَ أول الآيات الدخان ونزول عيسى عليه السلام، ونار تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى المحشر، قيل: وما الدخان، فتلا رسول الله ﷺ الآية، وقال: يملأ ما بين المشرق والمغرب يمكث أربعين يوماً وليلة، أما

فَالْبَطْشَةُ: يَوْمَ بَدْرٍ، وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ وَالْبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ

المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكام، وأما الكافر فهو كمنزلة السكران، يخرج من منخريه وأذنيه ودبره، أو المراد به يوم القيامة، فيكون المراد من الدخان، الدخان الذي هو من آثار جهنم فعلى الاحتمالين الأخيرين يكون الدخان حقيقة يغشى الناس يحيط بهم صفة للدخان، وقوله: ﴿هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١١) رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴿١٢﴾ [الدخان: 11 - 12]، مقدر بقول وقع حالاً، أي: يقولون هذا عذاب أليم إلى آخره، وقوله: إنا مؤمنون موعدة بالإيمان أن كشف عنهم العذاب ﴿أَفَنُكْفِيهِمُ الدِّكْرَى﴾، أي: من أين لهم التذكر والاتعاظ بعد نزول البلاء، وحلول العذاب، أو كيف يتذكرون، والحال أنه قد جاءهم رسول مبين بما هو أعظم من ذلك، وأدخل في إيجاب الادكار من كشف الدخان، وهو ما ظهر على رسول الله ﷺ من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره، فلم يذكرها، ثم استبعاد لتوليهم عنه بعد ذلك تولوا عنه، ﴿وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مِّثْنُكُم﴾، قال بعضهم يعلمه غلام أعجمي لبعض ثقيف.

وقال آخرون أنه مجنون، ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ﴾، بدعاء النبي ﷺ، فإنه دعا لرفع القحط قليلاً كشفاً قليلاً أو زماناً قليلاً، وهو ما بقي من أعمارهم ﴿إِن كُرِ عَاطِدُونَ﴾ إلى الكفر غب الكشف، ومن فسر الدخان بما هو من الأشرار، قال: إذا جاء الدخان استغاث الكفار بالدعاء فيكشفه الله عنهم، فإذا كشف عنهم يرتدون، ومن فسره بما في يوم القيامة أوله بالفرض والتقدير، يوم نبطش البطشة، وهي الأخذ بقهر وعنف ﴿الْكُبْرَى﴾، أي: يوم بدر، لأنه أسر سبعون من قريش، كما قتل سبعون منهم أيضاً يومئذ أو يوم القيامة، وهو ظرف لفعل دل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾ [الدخان: 16] لا لمنتقمون، فإن أن تحجزه عنه، أو بدل من يوم تأتي.

(فَالْبَطْشَةُ) بالفاء، وفي رواية: والبطشة بالواو (يَوْمَ بَدْرٍ) لأنهم لما التجؤوا إليه ﷺ، وقالوا: ادع الله أن يكشف عنا، فنؤمن لك، فدعا فكشف الله، ولم يؤمنوا انتقم الله منهم يوم بدر، وعن الحسن البطشة الكبرى يوم القيامة، قال ابن مسعود رضي الله عنه فقد، وفي رواية: (وَقَدْ)، بالواو (مَضَتْ الدُّخَانُ)، وهو الجوع، (وَالْبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ) بكسر اللام وبالزاي، واختلف في اللزام، فذكر ابن

وَأَيَّةُ الرُّومِ⁽¹⁾.

أبي حاتم في تفسيره أنه القتل الذي أصابهم ببدر، وروي ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب، ومحمد بن كعب، ومجاهد، وقتادة، والضحاك، قَالَ القرطبي: فعلى هذا تكون البطشة واللزام واحداً، وعن الحسن اللزام الحساب.

(وَأَيَّةُ) أول سورة (الرُّوم)، وهي قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ ذُرِّيِّهِ وَسِينٌ ۚ﴾ [الرُّوم: 1 - 3]، أرض العرب منهم لأنها الأرض المعهودة عندهم، أو في أدنى أرضهم من العرب واللام بدل من الإضافة، ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيَّتِهِمْ﴾ من إضافة المصدر إلى المفعول، وقرئ غلبهم، وهو لغة كالجلب، ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ [الرُّوم: 3 - 4]، روي أن فارس غزوا الروم، فوافوهم بأذرع وبصرى، وقيل: بالجزيرة، وهي أدنى أرض الروم من الفرس فغلبوا عليهم، وبلغ الخبر أهل مكة، ففرح المشركون شمتوا بالمسلمين، وقالوا: أنتم والنصارى أهل كتاب، ونحن وفارس أميون، وقد ظهر إخواننا على إخوانكم، ولنظهرن عليكم، فنزلت، فَقَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَقْرَ اللَّهُ أَعْيُنَكُمْ، فوالله ليظهرن الروم على فارس بعد بضع سنين، فَقَالَ لَهُ أَبِي بْنُ خَلْفٍ: كَذِبْتَ، فاجعل بيننا أجلاً أناحبك عليه، فناحبه على عشر قلائص من كل واحد منهما، وجعل الأجل ثلاث سنين، فأخبر أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: البضع ما بين الثلاث إلى التسع، فزايدة في الخطر وماده في الأجل، فجعلناه مائة قلوص إلى تسع سنين، ومات أبي من جرح رسول الله ﷺ بعد قفوله من أحد، فظهرت الروم على فارس يوم الحديبية، فأخذ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الخطر من ورثة أبي، وجاء به إلى رسول الله ﷺ، فَقَالَ: تصدق به، واستدل به الحنيفة على جواز العقود الفاسدة في دار الحرب، وأجيب بأنه كان قبل تحريم القمار، والآية الكريمة من دلائل النبوة، لأنها إخبار عن الغيب، وقرئ: غلبت الروم بالفتح، وسيغلبون بالضم، ومعناه: أن الروم غلبوا على ريف الشام والمسلمون سيغلبونهم، وفي السنة التاسعة من نزوله غزاهم المسلمون وفتحوا بعض بلادهم، وعلى هذا يكون إضافة الغلب إلى الفاعل: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، قبل كونهم غالبيين، وهو وقت كونهم مغلوبين، ومن بعد، أي: من

(1) أطرافه 1020، 4693، 4767، 4774، 4809، 4820، 4821، 4822، 4823، 4824،

3 - باب سُؤَال النَّاسِ الْإِمَامَ الْاسْتِشْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا

1008 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ،

بعد كونهم مغلوبين، وهو وقت كونهم غالبين، أي: له الأمر حين غلبوا وحين يغلبون، ليس شيء منهما إلا بقضائه، ﴿وَيَوْمَئِذٍ﴾ ويوم يغلب الروم ﴿يَفْرُجُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ينصر الله ﴿[الروم: 4 - 5] من له كتاب على من لا كتاب له، لما فيه من انقلاب التفاؤل، وظهور صدقهم فيما أخبروا به المشركين، وغلبتهم في رهانهم وازدياد يقينهم وثباتهم في دينهم، وقيل: بنصر الله المؤمنين بإظهار صدقهم، أو بأن ولي بعض أعدائهم بعضا حتى تفانوا ﴿يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ﴾، فينصر هؤلاء تارة، وهؤلاء أخرى، ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾، ينتقم من عباده بالنصر عليهم تارة، ويتفضل عليهم بنصرهم أخرى ورجال إسناده الحديث كوفيون إلا جريراً، فهو رازي، وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير أيضاً، وأخرجه مسلم في التوبة، والترمذي والنسائي في التفسير.

3 - باب سُؤَال النَّاسِ الْإِمَامَ الْاسْتِشْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا

(باب سُؤَال النَّاسِ) المسلمين وغيرهم، وهو من إضافة المصدر إلى الفاعل، وقوله: (الإمام) بالنصب مفعوله، وقوله: (الاستسقاء) أيضاً بالنصب مفعول آخر له، ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض، أي: عن الاستسقاء، يقال: سألت الشيء وسألته عن الشيء.

(إِذَا قَحَطُوا) بفتح القاف والحاء على البناء للفاعل، يقال: قَحَطَ المطرُ قُحُوطًا، إذا احتبس، فيكون من باب القلب، لأن المحتبس المطر لا الناس، أو يقال: إذا كان هو محتبساً عنهم، فهو محتبسون عنه، وحكى الفراء قحط بكسر الحاء، وفي رواية: قُحِطُوا بضم القاف وكسر الحاء على البناء للمفعول، قيل: لو أدخل البُخَارِيُّ حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المذكور في الباب الذي قبله في هذا الباب لكان أنسب وأوضح، وأجيب بأن الذي سأل قد يكون مشركاً، وقد يكون مسلماً، وقد يكون من الفريقين، والسائل في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان مشركاً حينئذ، فناسب أن يذكر في الذي بعده من يشمل الفريقين، فلذلك ذكره في الترجمة ما يشملها، وهو لفظ الناس.

(حَدَّثَنَا)، بالجمع، وفي نسخة: حَدَّثَنِي، بالإنفراد (عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ)، أي:

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ أَبِي طَالِبٍ⁽¹⁾:
«وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ»

ابن بحر أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي.

(قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ) بضم القاف وفتح المثناة الفوقية، الخراساني البصري، مات بعد المائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله، (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ أَبِي طَالِبٍ) أي: ينشده، وزاد ابن عساكر لفظ فَقَالَ: (وَأَبْيَضُ) بفتح الضاد وضمها، أما الفتح فعلى أن يكون عطفًا على قوله سيدًا في البيت الذي قبله، وهو قوله:

وما ترك قوم إلا أبا لك سيدا يحوط الذمار غير ذرب مواكل
والذمار بكسر الذال المعجمة، وهو ما لزمك حفظه، وقوله: غير ذرب، أراد به التلفظ بالشر، وأصله من ذرب المعدة، وهو فسادها، والمواكل بضم الميم هو الذي يستأكل، ويجوز أن يكون مجرورًا بالفتحة برب المقدرة والوجه الأول أوجه، وأما الضم فعلى أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أبيض.
(يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ)، بضم المثناة التحتية وفتح القاف على البناء للمفعول، أي: يستسقي الناس الغمام (بِوَجْهِهِ) الكريم.

(ثِمَالُ الْيَتَامَى) كلام إضافي يجوز فيه الرفع والنصب على التقديرين المذكورين، والشمال بكسر المثناة، قَالَ ابن الأنباري معناه يطعم اليتامى، يقال: ثملهم يشملهم إذا كان يطعم، وفي مجمع الغرائب يقال هو ثمال قومه إذا كان يقوم بأمرهم، وفي المحكم فلان ثمال بني فلان، أي: عمادهم، وقال ابن التين، أي: المطعم عند الشدة، وقيل ملجؤهم، وقيل مغيثهم.
(عِصْمَةٌ) بالوجهين أيضًا، أي: عاصمًا ومانعًا.

(لِلْأَرَامِلِ)، مما يضرهم، والأرامل جمع أرملة، وهي الفقيرة التي لا زوج لها، وأرمل الرجال الذي لا زوج له، وقيل: الأرمل الذي نفد زاده من الرجال

1009 - وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ،

والنساء، قَالَ الحِطِّيَّة :

هذه الأراامل قد قضيت حاجتها فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر وفي الجامع قالوا : ولا يقال رجل أرملة ، فإنه لا يكاد يذهب زاده بذهاب امرأته إذا لم يكن قسمته عليه ، بخلاف المرأة ، وقال ابن السكيت : الأراامل المساكين من رجال ونساء ، ويقال لهم وإن لم يكن فيهم النساء .

وقال السهيلي : فإن قيل كيف قَالَ أبو طالب يستسقى الغمام بوجهه ولم يره قط استسقى إنما كان ذلك منه بعد الهجرة ، وأجاب بما حاصله أن أبا طالب أشار إلى ما أخرج ابن عساكر عن جلهم بن عرفة ، قَالَ : قدمت مكة ، وهم في قحط ، فَقَالَتْ قريش يا أبا طالب أقحط الوادي وأجذب العيال فهلهم فاستسقى فخرج أبو طالب معه غلام يعني النَّبِيَّ ﷺ كأنه شمس دجن تجلت عنه سحابة وحوله أغيلمة ، فأخذه أبو طالب ، فَأَلْصَقَ ظهره بالكعبة ولاذ الغلام وما في السماء قزعة ، فأقبل السحاب من ههنا وههنا ، وأغدق وانفجر الوادي ، وأخصب النادي والبادي ، وفي ذلك يقول أبو طالب ، وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ، وقيل : يحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من تحامل ذلك فيه ، وإن لم يشاهد وقوعه ، وقال ابن التين إن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النَّبِيِّ ﷺ قبل أن يبعث لما أخبره به بحيرا الراهب أو غيره من شأنه قيل فيه نظر ، لأن ابن إسحاق زعم أن أبا طالب أنشأ هذا الشعر بعد البعث هذا وفيه نظر .

ثم إنه استشكل إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة ، إذ ليس فيه أن أحدا سأله أن يستسقى بهم ، وأجاب ابن رشيد باحتمال أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى ، لأنهم كانوا يسألون الله به فيسقيهم ، فأحرى أن يقدموه للسؤال ، والله أعلم .

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وهو ابن أخي سالم بن عبد الله بن عمر ، أخرج له البُخَارِيُّ في الأدب أَيْضًا ، وتكلم فيه أحمد والنسائي ، ووثقه ابن حبان ، وقال : كان يخطئ ، وقال ابن عدي : وهو ممن يكتب حديثه ، وروى له مسلم وأبو داود

حَدَّثَنَا سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ، رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ
يَسْتَسْقِي، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ :
وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ
وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ ⁽¹⁾.

والترمذي وابن ماجه، فإن قيل عمر بن حمزة هذا متكلم فيه، وكذلك
عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار السابق في الطريق الموصولة، فكيف احتج
المؤلف بهما، فالجواب أن إحدى الطريقتين اعتضدت بالأخرى، وهذا أحد
قسمي الصحيح كما تقرر في موضعه، فليتأمل.

(حَدَّثَنَا) عمي (سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر، قَالَ: (رُبَّمَا ذَكَرْتُ قَوْلَ
الشَّاعِرِ، وَأَنَا أَنْظُرُ) جملة حالية (إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ) حال كونه (يَسْتَسْقِي)، زاد
ابن ماجه قوله على المنبر، (فَمَا يَنْزِلُ) عنه (حَتَّى يَجِيشَ) بالجيم والشين
المعجمة من جاش البحر إذا هاج وجاش القدر جيشاناً، إذا غلت وجاش الوادي
إذا زخر وامتد جداً وجاش الشيء إذا تحرك، وهو هنا كناية عن كثرة المطر.

(كُلُّ مِيزَابٍ) وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال، وفي رواية: حتى
يجيش لك بتقديم اللام على الكاف، وهو تصحيف على ما قاله الحافظ
العسقلاني :

(وَأَبْيَضُ يُسْتَسْقَى الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ)

(وَهُوَ قَوْلُ أَبِي طَالِبٍ)، وهذا التعليق وصله ابن ماجه في سننه، ومناسبتها
لترجمة لقوله يستسقى، لأن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يخبر عن استسقاء
النَّبِيِّ ﷺ وهو ينظر إلى وجهه الكريم، ولم يكن استسقاؤه في ذلك الوقت إلا عن
سؤال عنه ﷺ، ويوضح ذلك ما رواه البيهقي في الدلائل عن أنس بن مالك رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جاء أعرابي إلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يا رسول الله، والله لقد أتيناك
وما لنا بغير يئط ولا صبي يغط، ثم أنشد:

أَتَيْنَاكَ والعذراء يدمى لبانها
وقد شغلت أم الصَّبِيِّ عَنِ الطُّفْلِ
وَأَلْقَى بكفيه الصبي استكانة
من الجُوع ضعفاً ما يمر وما يحلي

وَلَا شَيْءٌ مِّمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ عِنْدَنَا سِوَى الْحَنْظَلِ الْعَاهِي وَالْعِلْهَزِ الْفَسَلِ
وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا إِلَيْكَ فِرَارُنَا وَأَيْنَ فِرَارُ النَّاسِ إِلَّا إِلَى الرُّسُلِ؟
فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْرِي رِجْلَاهُ حَتَّى صَعِدَ الْمَنْبِرَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ
قَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا»، الْحَدِيثُ، وَفِيهِ: فَجَاءَ أَهْلُ الْبَطَانَةِ يَصِيحُونَ الْغُرُقَ
الْغُرُقَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَالَ: «لِلَّهِ دَرَأَبِي طَالِبٌ،
لَوْ كَانَ حَاضِرًا لَقَرَّتْ عَيْنَاهُ مِنْ يَنْشِدُنَا شِعْرَهُ»، فَقَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّكَ أَرَدْتَ قَوْلَهُ: وَأَبْيَضُ يَسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ، فَذَكَرَ أَبْيَاتًا
مِنْهَا، فَقَالَ ﷺ: «أَجَلٌ»، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ فَأَنَشَدَ:

لَكَ الْحَمْدُ وَالْحَمْدُ مِمَّنْ شَكَرَ سَقِينَا بِوَجْهِ النَّبِيِّ الْمَطَرِ
دَعَا اللَّهَ خَالِقَهُ دَعْوَةً وَأَشْخَصَ مَعَهَا إِلَيْهِ الْبَصَرَ
فَلَمْ يَكْ إِلَّا كَالِقَاءِ الرِّدَا وَأَسْرَعَ حَتَّى رَأَيْنَا الدُّرَرَ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ يَكُنْ شَاعِرٌ أَحْسَنَ فَقَدْ أَحْسَنْتَ، ثُمَّ قَوْلَهُ: يَئِطُّ،
أَي: يَحْنُ، وَيَصِيحُ يَرِيدُ مَا لَنَا بِعِيرٍ أَصْلًا، لِأَنَّ الْبَعِيرَ لَا يَدُ أَنْ يَئِطُّ.
وَقَوْلَهُ: وَلَا صَبِي يَغْطِي مِنَ الْغَطِيطِ، يُقَالُ: غَطَّ يَغْطِي غَطًا وَغَطِيطًا إِذَا صَاحَ،
وَالْعِذْرَاءُ هِيَ الْجَارِيَةُ الَّتِي لَمْ يَمْسَسْهَا رَجُلٌ وَهِيَ الْبَكْرُ.

وَقَوْلَهُ: يَدْمَى لِبَانَهَا بِفَتْحِ اللَّامِ، وَهُوَ الصَّدْرُ، وَأَصْلُ اللَّبَانِ فِي الْفَرَسِ
مَوْضِعُ اللَّبَنِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِلنَّاسِ، وَمَعْنَى يَدْمَى لِبَانَهَا يَدْمَى صَدْرَهَا لَامْتِهَانَهَا
نَفْسَهَا فِي الْخِدْمَةِ، حَيْثُ لَا تَجِدُ مَا تَعْطِيهِ مِنْ تَخْدِمَتِهَا مِنَ الْجَدْبِ وَشِدَّةِ الزَّمَانِ.
وَقَوْلَهُ: اسْتِكَانَةً، أَي: خُضُوعًا وَخَلَّةً.

وَقَوْلَهُ: يَمُرُّ بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ.
وَقَوْلَهُ: وَلَا يَحْلِي بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ أَيْضًا، وَسَكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَكَسْرِ
الْلَامِ وَالْمَعْنَى: مَا يَنْطِقُ بِخَيْرٍ وَلَا شَرٍّ مِنَ الْجَوْعِ وَالضَّعْفِ وَاشْتِقَاقِ الْأَوَّلِ مِنَ
الْمَرَارَةِ، وَالثَّانِي مِنَ الْحَلَاوَةِ، فَالْأَوَّلُ كُنَايَةٌ عَنِ الشَّرِّ، وَالثَّانِي عَنِ الْخَيْرِ.
وَقَوْلَهُ: سِوَى الْحَنْظَلِ الْعَاهِي، الْحَنْظَلُ مَعْرُوفٌ، وَالْعَاهِي مِنَ الْعَاهَةِ،
وَهِيَ الْآفَةُ، وَالْعِلْهَزُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ اللَّامِ وَكَسْرِ الْهَاءِ، وَفِي آخِرِهِ

1010 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ،

زاي، هو شيء يتخذونه في سني المجاعة يخلطون الدم بأوبار الإبل، ثم يشوونه بالنار ويأكلونه، وقيل: كانوا يخلطون فيه القردان، ويقال للقراد الضخم العلhez، وقيل العلhez شيء ينبت ببلاد بني سليم له أصل كأصل البردى، والفسل بفتح الفاء وسكون السين المهملة، هو الشيء الردى الرذل، يقال فسله وأفسله، قَالَ ابن الأثير: ويروى بالشين المعجمة، وقال ابن الأثير في باب الشين الفسل الفزع والخوف والضعف، ومنه حديث الاستسقاء سوى الحنظل العاهي والعلhez الفسل، أي: الضعيف، يعني: الفسل مدخره وأكله، فهو في الحقيقة وصف لآكله.

وقوله: الدرر بكسر الدال وفتح الراء الأولى جمع درة، يقال للسحاب درة، أي: صب واندقاق، ثم إن ابن عساكر اقتصر في روايته على قوله وأبيض يستسقى الغمام بوجهه، وأسقط باقيه اكتفاء بالسابق، وقدم قوله، وهو قول أبي طالب على قوله وأبيض بعد قوله كل ميزاب، وسقط قوله وهو في رواية أبي ذر وأبي الوقت، ثم إن هذا البيت من قصيدة طنانة لأمية من بحر الطويل، قالها أبو طالب لما عادى قريش على النَّبِيِّ ﷺ ونفروا عنه، وعمن يريد الإسلام، ومدحه نفسه ونسبه، وذكر سيادته وحمايته للنبي ﷺ، والتعرض لبني أمية، وغير ذلك يعرفها من يقف عليها، وهي مائة بيت وعشرة أبيات أولها قوله:

خليلي مَا أَذْنِي لأَوَّلِ عاذِلٍ بصغواء في حق ولا عند باطل
وأخرها قوله:

ولا شك أن الله رافع أمره ومعليه في الدنيا ويوم التجادل
كما قد أرى في اليوم والأمس جده ووالده رؤياهما غير آفل

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن الصباح الزعفراني البغدادي، صاحب الشَّافِعِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك (الأنصاري)، قاضي البصرة، مات سنة خمس عشرة ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أبي عَبْدُ اللَّهِ) برفع عبد الله، عطف بيان لأبي المرفوع على الفاعلية (ابنُ الْمُثَنَّى) ابن عبد الله بن أنس، (عَنْ) عمه (ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ)

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا»، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ⁽¹⁾.

ابن مالك الأنصاري البصري قاضيا، وثمامة بضم المثلثة وتخفيف الميم، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ إِذَا قَحَطُوا) بفتح القاف والحاء، وضبطه الحافظ العسقلاني بضم القاف وكسر الحاء، أي: إذا أصابهم القحط.

(اسْتَسْقَى) متوسلاً (بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عم النبي ﷺ، وذلك أنهم كانوا إذا استسقوا كانوا يستسقون بالنبي ﷺ في حياته، وأما بعده ﷺ فاستسقى عمر ومن معه رضي الله عنهم بالعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فجعلوه كالإمام الذي يسأل في الاستسقاء، لأنه كان أمس الناس بالنبي ﷺ، وأقربهم إليه رحماً، فأراد عمر أن يصلها بمراعاة حقه إلى من أمر بصلة الأرحام ليكون ذلك وسيلة إلى رحمة الله تعالى.

(فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا) ﷺ في حياته (فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا) العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيُسْقَوْنَ)، وعن كعب الأحبار أن بني إسرائيل كانوا إذا قحطوا استسقوا بأهل بيت نبيهم، وزعم ابن قدامة أن ذلك كان عام الرمادة.

وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمانى عشرة، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب، فأغربت الأرض من عدم المطر، وذكر سيف في كتاب الردة عن أبي سلمة كان أَبُو بَكْرٍ الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا بَعَثَ جُنْدًا إِلَى أَهْلِ الرِّدَّةِ خَرَجَ لِيَشِيعَهُمْ، وخرج بالعباس معه وقال: يا عباس استنصر وأنا أو من، فإني أرجو أن لا يخيب دعوتك لمكانك من نبي الله ﷺ، وذكر الإمام أبو القاسم ابن عساكر في كتاب الاستسقاء من حديث إبراهيم بن مُحَمَّدٍ عن الحسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ ذَلِكَ الْيَوْمَ: اللَّهُمَّ إِنْ عِنْدَكَ سَحَابًا وَإِنْ عِنْدَكَ مَاءٌ، فَأَنْشُرِ السَّحَابَ، ثُمَّ أَنْزِلْ مِنْهُ

4 - بَابُ تَحْوِيلِ الرَّدَّاءِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ

1011 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

أَبِي بَكْرٍ،

الماء، ثم أنزله علينا، واشدد به الأصل، وأطل به الفرع، وأدر به الضرع، اللهم شفّعنا إليك من لا منطق له من بهايمنّا وأنعامنا، اللهم اسقنا سقيًا، اللهم لا نرغب إلا إليك وحدك لا شريك لك، اللهم إنا نشكو إليك سغب كل ساغب وعدم كل عادم وجوع كل جائع، وعري كل عار، وخوف كل خائف.

وفي حديث أَبِي صَالِحٍ: فلما صعد عمر ومعه العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المنبر، قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: اللَّهُمَّ إنا توجهنّا إليك بعم نبيك وصنو أبيه، فاسقنا الغيث، ولا تجعلنا من القانطين، ثم قَالَ: قل يا أبا الفضل، فَقَالَ العباس: اللَّهُمَّ لم ينزل بلاء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه بي القوم إليك لمكاني من نبيك، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا بالتوبة، فاسقنا الغيث، قَالَ: فأرخت السماء مثل الجبال، حتى أخصبت الأرض وعاش الناس. ومن فوائد الحديث: استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح، وأهل بيت النبوة.

ومنها: فضل العباس وفضل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حيث تواضع للعباس وعرف حقه، وقال ابن بطال وفيه أن الخروج إلى الاستسقاء والاجتماع لا يكون إلا بإذن الإمام لما في الخروج والاجتماع من الآفات الداخلة على السلطان، وهذه سنن الأمم السالفة، قَالَ تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ﴾ [الأعراف: 160].

4 - بَابُ تَحْوِيلِ الرَّدَّاءِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ

(بَابُ تَحْوِيلِ الرَّدَّاءِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ) وفي رواية: باب تحريك الرداء بالراء والكاف، وقيل: هو وهم.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن إِبْرَاهِيمَ الحنظلي، (قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ)، وفي رواية وهب بن جرير، هو ابن حازم الأزدي البصري، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (شُعْبَةُ)، أي: ابن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) وهو ابن مُحَمَّدِ بْنِ

عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَقَلَبَ رِدَاءَهُ»⁽¹⁾.

1012 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ، يُحَدِّثُ أَبَاهُ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى فَاسْتَسْقَى فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلَبَ رِدَاءَهُ،

عمرو بن حزم الأنصاري، قاضي المدينة، مات سنة ثنتين وثلاثين ومائة، (عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ) المازني الأنصاري، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) هو ابن عاصم المازني: «(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى فَقَلَبَ رِدَاءَهُ)» أي: حوله عند استسقاء القبلة في أثناء الاستسقاء، فجعل اليمين على الشمال والشمال على اليمين، تفاوتاً لا بتحويل الحال عما هي عليه، إلى الخصب والسعة، وأخرجه الدارقطني بسند رجاله ثقات مرسلاً عن جعفر بن مُحَمَّد عَنْ أَبِيهِ بلفظ حول رداءه ليتحول القحط، وزاد أحمد وحول الناس معه.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، هو ابن عُيَيْنَةَ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) هو أخو مُحَمَّد بن أبي بكر المذكور آنفاً، وفي رواية عن عبد الله بن أبي بكر، وقد صرح ابن خزيمة في روايته بتحديث عبد الله به لابن عُيَيْنَةَ، (أَنَّهُ سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ) المازني (يُحَدِّثُ أَبَاهُ)، أي: أبا عبد الله، يعني: أبا بكر ولا يعود الضمير على عباد، (عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) أي: ابن عاصم، (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى) بالصحرَاء، لأنه أبلغ في التواضع وأوسع للناس، وعند أحمد وأصحاب السنن من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، خرج النبي ﷺ متبذلاً متواضعاً متضرعاً، حتى أتى المصلى فرقي المنبر، أي: لابساً ثياب بذلة بكسر الموحدة وسكون المعجمة، أي: مهنة، لأنه اللائق بالحال، وفارق العيد بأنه يوم عيد، وهذا يوم مسألة واستكانة.

(فَاسْتَسْقَى فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَقَلَبَ) وفي رواية: وحول (رِدَاءَهُ)، والمشهور عند الشافعية في تحويل الرداء أن يأخذ بيده اليمنى الطرف الأسفل من جانب يساره ويده اليسرى الطرف الأسفل أيضاً من جانب يمينه، ويقلب بيده خلف ظهره، حيث يكون الطرف المقبوض بيده اليمنى على كتفه الأعلى من جانب

(1) أطرافه 1005، 1012، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 6343 - تحفة

وَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ»

اليمين، والمقبوض باليسرى على كتفه الأعلى من اليسار، فإذا فعل ذلك فقد انقلب اليمين يسارًا وبالعكس، والأعلى أسفل وبالعكس.

(وَصَلَّى) بالناس (رَكْعَتَيْنِ) أي: كما يصلي في العيدين، رواه ابن حبان وغيره، وقال الترمذي حسن صحيح، وذكر ابن حبان كان خروجه ﷺ إلى المصلى للاستسقاء في شهر رمضان سنة ست من الهجرة، وفي سنن أبي داود من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت شكى البأس إلى رسول الله ﷺ، فحوط المطر، فأمر بمنبر، فوضع له في المصلى، ووعد الناس يومًا يخرجون فيه، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر، فكبر وحمد الله، ثم قَالَ: «إنكم تنكرتم جذب دياركم، واستئخار المطر عن إبان زمانه عليكم، وقد أمركم الله تعالى أن تدعوه، ووعدكم أن الله يستجيب لكم»، ثم قَالَ: «الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، لا إله إلا الله، يفعل ما يريد، اللهم أنت الله لا إله إلا أنت، الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغًا إلى حين»، ثم رفع يديه، فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض أبطيه، ثم حول إلى الناس ظهره، وقلب أو حول رداءه، وهو رافع يديه، ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين، فأنشأ الله سبحانه فرعدت وبرقت، ثم أمطرت بإذن الله تعالى، فلم يأت مسجده حتى سألت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك حتى بدت نواجذه، فَقَالَ: «أشهد أن الله على كل شيء قدير، وأني عبد الله ورسوله».

والمفهوم من هذا الحديث: أن الخطبة قبل الصلاة، ولكن وقع عند أحمد في حديث عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة والجمع بينهما أنه محمول على الجواز، والمستحب تقديم الصلاة لأحاديث أخر.

ومذهب الشافعية والمالكية: أنه يخطب بعد الصلاة لما عند أحمد، وقد ذكر، ولما عند ابن ماجة وغيره أنه ﷺ خرج إلى الاستسقاء فصلى ركعتين، ثم خطب، وقد عرفت الجمع بينهما.

ثم إن صلاة الاستسقاء ركعتان، وروى أبو داود عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حديثًا، وفيه ولم يخطب خطبتكم هذه، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع

والتكبير، ثم صلى ركعتين، كما يصلي في العيد، وقال الخطابي وفيه دلالة على أنه يكبر كما يكبر في العيدين، وإليه ذهب الشافعي، وهو قول سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول ومحمد بن جرير الطبري، وهو رواية عن أحمد، وذهب جمهور العلماء إلى أنه يكبر فيها كسائر الصلوات تكبيرة واحدة للافتتاح، وهو قول مالك والثوري والأوزاعي وإسحاق وأحمد في المشهور عنه، وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة، وقال داود: إن شاء كبر كما يكبر في العيد، وإن شاء كبر تكبيرة واحدة للافتتاح، كسائر الصلوات.

والجواب عن حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن المراد من قوله كما يصلي في العيد يعني في العدد والجهر بالقراءة، وفي كون الركعتين قبل الخطبة، فإن قيل قد روى الحاكم في مستدركه والدارقطني ثم البيهقي في السنن عن مُحَمَّد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، عَنْ أَبِيهِ، عن طلحة، قَالَ: أرسلني مروان إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أسأله عن سنة الاستسقاء، فَقَالَ سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين، إلا أن رسول الله ﷺ قلب رداءه، فجعل يمينه على يساره ويساره على يمينه، وصلى ركعتين كبر في الأولى سبع تكبيرات، وقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، وقرأ في الثانية: هل أتاك حديث الغاشية، وكبر فيها خمس تكبيرات، قَالَ الحاكم صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. فالجواب عنه بوجهين:

أحدهما: أنه ضعيف، فإن مُحَمَّد بن عبد العزيز قَالَ الْبُخَارِيُّ فيه منكر حديث، وقال النَّسَائِيُّ متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، ليس له حديث مستقيم، وقال ابن قطان في كتابه: هو أحد ثلاثة إخوة كلهم ضعفاء، مُحَمَّد وعبد الله وعمران، بنو عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وأبوهم عبد العزيز مجهول الحال، فاعتل الحديث بهما.

والثاني: أنه معارض بحديث رواه الطبراني في الأوسط بإسناده عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ استسقى فخطب قبل الصلاة واستقبل القبلة وحول رداءه ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا تكبيرة واحدة.

نعم حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند التَّرمِذِيِّ ثم صلى ركعتين كما

يصلّي في العيدين أخذ بظاهره الشَّافِعِيّ، فَقَالَ: يكبر فيهما كما يكبر في العيدين، ويرفع يديه ويقف بين كل تكبيرتين مسبحًا حامدًا مهللًا، ثم إن وقت صلاة الاستسقاء وقت صلاة العيد، كما دل عليه حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وقد اختلف في ذلك، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه يخرج لها كما يخرج إلى العيد، وحكى ابن المنذر وابن عبد البر عن الشَّافِعِيّ كذلك، ونقل ابن الصباغ في الشامل وصاحب جمع الجوامع عن نص الشَّافِعِيّ: أنها لا تختص بوقت دون وقت وبه قطع المتولي والماوردي، وصححه الرافعي في المحرر، لكن وقتها المختار وقت صلاة العيد، كما صرح به الماوردي، وقال النووي إنه صححه المحققون، وأما أن وقتها وقت العيد عنده، فَقَالَ إمام الحرمين لم يره له غير الشيخ أبي علي، انتهى.

وقال الْعَيْنِيّ: لم ينفرد به الشيخ أبو علي، بل قاله أيضًا الشيخ أبو حامد والمحاملي والبغوي في التهذيب، ثم إنه يقرأ في صلاة الاستسقاء بعد الفاتحة ما يقرأ في العيد، أما سورة ﴿ق﴾، و﴿أَقْرَبَتْ﴾، أو ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ﴿١﴾، و﴿الْغَاشِيَةِ﴾، وهو قول الشَّافِعِيّ استدلالًا بما في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور، ثم صلى ركعتين كما يصلّي في العيدين.

وقال الشَّافِعِيّ في الأم: ويصلّي ركعتين لا تخالف صلاة العيد في شيء، ويقرأ فيها ما يقرأ في صلاة العيد، قَالَ: وما قرأ به مع أم القرآن أجزاءه، وإن اقتصر على أم القرآن في كل ركعة أجزاءه، وصدر الرافعي كلامه بأنه يقرأ في الأولى (ق)، وفي الثانية: اقتربت ثم حكى عن بعض الأصحاب أنه يقرأ في الأولى وفي الثانية: نوحًا، وأما عند أصحابنا الحنفية فليس في صلاة، أي: صلاة كانت قراءة مؤقتة، وذكر في البدائع والتحفة الأفضل أن يقرأ فيهما بسبح اسم ربك الأعلى في الأولى: وهل أتاك حديث الغاشية في الثانية، ثم إنه يجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء، كما روى الترمذي من حديث عبد الله بن زيد أن رسول الله ﷺ خرج بالناس يستسقي، فصلّى بهم ركعتين وجهر بالقراءة فيهما، الحديث.

وعن أبي يوسف: أحسن ما سمعنا فيه أن يصلّي الإمام ركعتين جاهرًا بالقراءة، مستقبلًا القبلة بوجهه، قائمًا على الأرض دون المنبر، متكئًا على قوس يخطب بعد الصلاة خطبتين، وعن أبي يوسف خطبة واحدة، لأن المقصود منها

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: هُوَ صَاحِبُ الْأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهُمْ لَأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ مَازَنُ الْأَنْصَارِ»⁽¹⁾.

الدعاء، فلا يقطعها بالجلسة، وعند مُحَمَّدٍ يخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ، ثم اعلم أن أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ صَلَاةٌ مُسْنُونَةٌ فِي جَمَاعَةٍ، فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَحْدَانًا جَازَ إِنَّمَا الْإِسْتِسْقَاءُ الدُّعَاءُ وَالْإِسْتِغْفَارُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝﴾ [نوح: 10 - 11]، علق نزول الغيث بالاستغفار لا بالصلاة، فكان الأصل فيه الدعاء والتضرع دون الصلاة، ويشهد لذلك أحاديث سردها العُيَيْنِيُّ لم يذكر فيها الصلاة، والجواب عن الأحاديث التي فيها الصلاة أنه ﷺ فعلها مرة، وتركها أخرى، وذا لا يدل على السنية، وإنما يدل على الجواز.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ: (كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ (يَقُولُ: هُوَ)، أي: راوي حديث الاستسقاء عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة (صَاحِبُ) رُؤْيَا (الْأَذَانِ، وَلَكِنَّهُ وَهُمْ) بسكون الهاء، وفي رواية وهم بكسر الهاء على أنه ماضٍ، وفي رواية: ولكنه هو وهم (لَأَنَّ هَذَا) أي: راوي حديث الاستسقاء (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيِّ) وفي بعض النسخ عبد الله بن زيد بن عاصم المازني (مَازَنُ الْأَنْصَارِ)، لا مازن بني تميم وغيره، ولم يذكر المؤلف مقابله، حيث لم يقل وذاك عبد الله بن زيد بن عبد ربه الخزرجي، وكأنه اكتفى بالذي ذكره، وقد اتفق كلاهما في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصار ثم الخزرج والصحبة والرواية، واختلفا في الجد والبطن الذي في الخزرج، لأن حفيد عاصم من بني مازن، وحفيد عبد ربه من بني الحارث بن الخزرج، ثم الموازن كثيرة، مازن في قيس غيلان، وهو مازن بن منصور بن الحارث بن خصفة بن قيس بن غيلان، ومازن في فزارة وهو مازن بن فزارة، ومازن في ضبة، وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة، ومازن في مذحج، وهو مازن بن ربيعة بن زيد ابن صعب بن سعد العشيرة بن مذحج، ومازن في الأنصار، وهو مازن بن النجار ابن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج، ومازن في تميم، وهو مازن بن مالك بن عمرو

(1) أطرافه 1005، 1011، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 6343 - تحفة

5 - بَابُ انْتِقَامِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ مِنْ خَلْقِهِ بِالْقَحْطِ إِذَا انْتَهَكَ مَحَارِمَ اللَّهِ

ابن تميم، ومازن في شيبان، وهو مازن بن زهل بن ثعلبة بن شيبان، ومازن في هذيل، وهو مازن بن معاوية بن تميم بن سعد بن هذيل، ومازن في الأزد، وهو مازن بن الأزد، قَالَ الرشاطي مازن في القبائل كثير، وقال ابن دريد المازن بيض النمل، ووقع في مسند الطيالسي وغيره مثل ما قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وهو غلط، ثم إن هذا القول يحتمل أن يكون تعليقاً ويحتمل أن يكون الْبُخَارِيُّ سمع ذلك من شيخه علي بن عبد الله المذكور، مؤخرًا.

5 - بَابُ انْتِقَامِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ مِنْ خَلْقِهِ بِالْقَحْطِ إِذَا انْتَهَكَ مَحَارِمَ اللَّهِ

(بَابُ انْتِقَامِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ مِنْ خَلْقِهِ بِالْقَحْطِ) أي: بإيقاع القحط فيهم (إِذَا انْتَهَكَ) على البناء للمفعول محارمه والانتهاك المبالغة في خرق (مَحَارِمِ اللَّهِ) الشرع وإتيانها، وقعت هذه الترجمة هكذا في رواية الحموي، والظاهر أنه وضعها ليذكر فيها أحاديث مطابقة لها، فعاقه عن ذلك عائق، والله أعلم، إلى هنا.

تتمة:

مقدم، قَالَ النووي: الاستسقاء ثلاثة أنواع:

الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة.

والاستسقاء في خطبة الجمعة، أو في أثر الصلاة، وهو أفضل من الأول.

والثالث: وهو أكملها أن يكون بصلاة ركعتين وخطبتين مع الخروج إلى الصحراء، وتحويل الرداء، وقالوا: تحويله في نحو ثلث الخطبة الثانية، وشرع التحويل تفاؤلاً بتغيير الحال من القحط إلى الخصب، ومن الضيق إلى السعة.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يستحب التحويل، وقال الاستسقاء بالبروز إلى الصحراء بدعة.

وقال ابن بطال: اختلفوا في صفة التحويل، فَقَالَ مالك: يجعل ما على اليمين على اليسار، وبالعكس، وأحمد يجعل ما على ظهره بحيث يلي السماء، وما يلي السماء على ظهره، وقال الشَّافِعِيُّ: يجعل أعلاه أسفل وبالعكس، والله أعلم إلى هنا.

6 - باب الاستِسْقَاء فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ (1)

1013 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا

6 - باب الاستِسْقَاء فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ

(باب الاستِسْقَاء فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ) وأشار بذلك إلى أن الخروج إلى المصلى ليس بشرط في الاستِسْقَاء، لأن المقصود من الخروج إلى الصحراء تكثير الناس، وذلك يحصل في الجوامع أيضًا، وإنما كانوا يخرجون إلى الصحراء لعدم تعدد الجوامع، بخلاف هذا الزمان، هكذا قَالَ الْعَيْنِيُّ، وفيه تأمل.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ)، هو ابن سلام الْبُخَارِيُّ البَيْكَنْدِي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وبالراء (أَنَسُ بْنُ عِيَّاضٍ) بكسر العين المهملة الليثي المدني، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ) بفتح النون وكسر الميم المدني (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا) لم يدر اسمه، وقيل: روى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن به أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور هذا، وهو من رواية شرحبيل ابن السمط، أنه قَالَ لَكعب يا كعب ابن مرة، حَدَّثَنَا عن رسول الله ﷺ، واحذر، قَالَ: جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يا رسول الله، استسق الله عَزَّ وَجَلَّ، فرفع رسول الله ﷺ يديه، فَقَالَ: «اللَّهُم اسقنا غيثًا مريعًا طبعًا عاجلاً غير راث نافعًا غير ضار» الحديث، فانظر هل ترى فيه ما قاله، وقيل: إنه أبو سُفْيَان بن حرب،

(1) وهذا على مسلك الإمام أبي حنيفة، وقال الحافظ: أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج ليس بشرط في الاستِسْقَاء، لأن الملحوظ في الخروج المبالغة في اجتماع الناس، وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المعهود في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان، اهـ.

وأنت ترى أن ما أفاده الشيخ قدس سره أوجه مما قاله الحافظ لأن الملحوظ في الخروج لما كان المبالغة في الاجتماع وذلك حاصل في المسجد الأعظم فأى حاجة بقيت إلى الخروج، ثم قال الحافظ: وقد ترجم المصنف بعد ذلك «من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستِسْقَاء» وترجم له أيضًا «الاستِسْقَاء في خطبة الجمعة» فأشار بذلك إلى أنه اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستِسْقَاء وصلاتها في الجمعة وراء الطرق الثلاثة على شريك فالأولى عن أبي حمزة، والثانية عن مالك والثالثة عن إسماعيل بن جعفر، ثم ذكر الحافظ طرقًا أخرى للرواية، وما قال الحافظ من قوله: إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة إلخ، يخالف مختار الفقهاء كما سيأتي.

دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ بَابٍ كَانَ وَجَاهَ الْمِنْبَرِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلَكْتَ الْمَوَاشِي،

وهذا غير صحيح، لأن قوله في الحديث فَقَالَ: يا رسول الله يدل على أن السائل كان مسلمًا وأبو سُفْيَانٍ إذ ذاك لم يكن مسلمًا.

(دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) المسجد النبوي بالمدينة (مِنْ بَابٍ كَانَ وَجَاهَ الْمِنْبَرِ) بكسر الواو وضمها، أي: مواجهه ومقابله، وقال صاحب التلويح ناقلًا عن ابن التين وجاه المنبر، يعني: مستدبر القبلة، ثم قَالَ إِنْ كَانَ يَرِيدُ بِالْمُسْتَدْبِرِ الْمَنْبَرِ فَصَحِيحٌ، ولكن لا معنى لذكره، وَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْبَابَ فَلَا يَتَجَهَّ لِبَابٍ يَوَاجِهُ الْمَنْبَرِ أَنْ يَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ.

ووقع في رواية إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوُ دَارِ الْقَضَاءِ، وَهِيَ دَارُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسُمِّيَتْ دَارَ الْقَضَاءِ، لِأَنَّهَا بِيَعَتْ فِي قَضَاءِ دِينِهِ، فَكَانَ يُقَالُ لَهَا دَارُ قَضَاءِ دِينَ عُمَرَ، ثُمَّ لَمَّا طَالَ ذَلِكَ قِيلَ لَهَا دَارُ الْقَضَاءِ، وَقَدْ صَارَتْ إِلَى مِرْوَانَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ.

وقال القاضي عياض: كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ، وَكُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ، وَأَوْصَى ابْنَهُ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يَبَاعَ فِيهِ مَالُهُ، فَإِنْ عَجَزَ مَالُهُ اسْتَعَانَ بِبَنِي عَدِيٍّ، ثُمَّ قَرِيشٍ، فَبَاعَ عَبْدُ اللَّهِ هَذِهِ الدَّارَ لِمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَضَى دِينَهُ وَكَانَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا، وَفِي قَوْلِهِ: ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ أَلْفًا غَرَابَةٌ وَالَّذِي فِي الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ مِنْ كُتُبِ الْمُؤَرِّخِينَ كَانَ سِتَةً وَثَمَانِينَ أَلْفًا.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ) جملة اسمية وقعت حالًا، وقوله: (يَخْطُبُ) جملة حالية أيضًا، إما مترادفة أو متداخلة.

(فَاسْتَقْبَلَ) ذَلِكَ الرَّجُلُ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (قَائِمًا)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ كَانَ مُسْلِمًا، فَلَا يَكُونُ هُوَ أَبَا سُفْيَانَ، لِأَنَّهُ حِينَ سَأَلَهُ لِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرِيبًا.

(هَلَكْتَ الْمَوَاشِي) وفي رواية: هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ، وَالْمَرَادُ بِالْأَمْوَالِ الْمَوَاشِي أَيْضًا، لَا الصَّامِتَ، وَالْمَالُ عِنْدَ الْعَرَبِ هِيَ الْإِبِلُ، كَمَا أَنَّ الْمَالُ عِنْدَ أَهْلِ التَّجَارَةِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، هَلَكْتَ، يَعْنِي:

وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادَّعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا،

الأموال، وأبو عبد الله هو البُخَارِيُّ نفسه، وتقدم في كتاب الجُمُعَةِ بلفظ هلك المال وجاع العيال، وفي لفظ هلك الكراع، وهو بضم الكاف، يطلق على الخيل وغيرها، وفي رواية يَحْيَى بن سعيد الآتية، هلكت الماشية هلك العيال هلك الناس، وهو من قبيل ذكر العام بعد الخاص، والمراد بهلاكهم عدم وجود ما يعيشون به من الأقوات المفقودة بحبس المطر.

(وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ) وفي رواية: وتقطعت بالمشاة الفوقية وتشديد الطاء، والسبل بضم السين والموحدة، جمع سبيل بمعنى الطريق، واختلف في معناه، فقليل: ضعفت الإبل لعدم الكلاء، وقيل: هلكت لذلك، فلم تسلكها، وقيل إنها لا تجد في سفرها من الكلاء ما يبلغها، وهو قريب من الأول، وقيل: إن الناس أمسكوا ما عندهم من الطعام، ولم يجلبوه إلى الأسواق، وقيل نفد ما عندهم من الطعام، أو قل فلا يجدون ما يجلبونه إلى الأسواق، ولا ما يحملونه على الإبل.

وفي رواية قَتَادَةَ الآتية عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قحط المطر، أي: قل أو لم ينزل أصلاً، وفي رواية ثابت الآتية عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا واحمرت الشجر، واحمرارها كناية عن يبس ورقها لعدم شربها الماء، أو لانتشاره، فصار الشجر أعواد بغير ورق، وقال أحمد في رواية قَتَادَةَ: وأمحلت الأرض، ووجه هذا الاختلاف أنه يحتمل أن يكون السائل قَالَ ذلك كله، ويحتمل أن يكون بعض الرواة، روى شَيْئًا مما قاله بالمعنى، فإن المعاني متقاربة.

(فَادَّعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا) هكذا في رواية الأكثرين، ووجه بحذف المبتدأ، أي: هو يغيثنا، وقيل إن أصله فادع الله أن يغيثنا، كما في رواية فحذفت أن، فارتفع الفعل وفيه كلام، وضبطه البرماوي بالجزم جوابًا للطلب، وهو الأوجه، لكن المروي هنا هو الرفع أو النصب بذكر كلمة أن.

نعم في رواية الكشميهني الآتية إن شاء الله تعالى في الباب التالي بالجزم، ثم إن لفظ يغيثنا بضم الياء في جميع النسخ المصححة من باب: أغاث يغيث إغاثة من الغوث، وهي الإجابة أو من الغيث، وهو المطر، لكن المشهور في كتب اللغة أنه يقال غاث الله الناس والأرض يغيثهم بفتح الياء، أي: سقاهم المطر وأغاثهم، أجب دعاءهم، ويقال: غاث وأغاث بمعنى، قَالَ القاضي

قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا»
 قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَرَعَةٍ

عياض هذا المذكور في الحديث من الإغاثة بمعنى المعونة، وليس من طلب الغيث، إنما يقال في طلب الغيث غاث يغيث، وقال أبو الفضل ويحتمل أن يكون من الغيث، أي: يهب لنا ويرزقنا الغيث، كما يقال سقاه وأسقاه، أي: جعل له سقيًا على لغة من فرق بينهما، وقيل: يحتمل أن يكون معنى قولهم اللهم أغثنا فرج عنا وأدركنا، فعلى هذا يستقيم ما وقع في عامة النسخ، وفي المنتهى يقال أغاثه الله يغيثه، والغياث ما أغاثك الله به اسم من أغاث واستغاثني فأغثته، وقال القرأز غاثه يغوثه غوثًا وأغاثه يغيثه إغاثة، فأमित غاث واستعمل أغاث، ويقول الواقع في بلية اللهم أغثني، أي: فرج عني، وقال الفراء: الغيث والغوث متقاربان بأن في المعنى والأصل هذا، وضبطه البرماوي بالوجهين، وقدم الفتح وجوزهما الحافظ العسقلاني، لكن بقي النظر في الرواية نعم ثبت الوجهان في الرواية اللاحقة، والله أعلم.

(قَالَ) أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ) وفي رواية النَّسَائِيِّ عن شريك فرفع يديه حذاء وجهه، وتقدم في الْجُمُعَةِ بلفظ مد يديه ودعا، وزاد في رواية قَتَادَةَ فِي الْأَدَبِ: فنظر إلى السماء، (فَقَالَ) فِي دَعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا، اللَّهُمَّ اسْقِنَا»، ثلاث مرات، لأنه كان إذا دعا دعا ثلاثًا، وهمزة اسقنا فيها للوصل كما في فرع اليونينية، وجوز الزركشي قطعها معللاً بأنه ورد في القرآن ثلاثيًا ورباعيًا، وقيل: إن ثبتت الرواية بهما، أي: بالوصل والقطع، فلا كلام، وإلا اقتصرنا من الجائزين على وردت به الرواية.

(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَلَا وَاللَّهِ، وفي رواية: (وَلَا وَاللَّهِ)، بالواو، وفي رواية ثابت الآتية: وأيم الله، والتقدير فلا نرى والله، فحذف الفعل منه لدلالة المذكور عليه، وكرر النفي للتأكيد.

(مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ)، أي: من سحب مجتمعة، (وَلَا قَرَعَةٍ) أي: من سحب متفرق، وهو بفتح القاف والزاي والعين المهملة، وفي التلويح القرعة مثال شجرة قطعة من السحاب رقيقة، كأنها ظل، إذا مرت من تحت السحاب الكبير، وقال أبو حاتم: القرع السحاب المتفرق، وقال يعقوب عن

وَلَا شَيْئًا وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ، وَلَا دَارٍ قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ، انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ: وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا⁽¹⁾،

الباهلي يقال ما على السحاب قزعة، أي: شيء من الغيم، ذكره في الموعب، وفي تهذيب الأزهري كل شيء متفرق فهو قزع، وفي المحكم أكثر ما يكون ذلك في الخريف، وهو إما منصوب على أنه عطف على محل قوله من سحاب، وإما مجرور على أنه عطف على لفظه.

(وَلَا شَيْئًا) أي: ولا نرى شيئًا من الكدورة التي تكون مظنة للمطر، ومن الريح الدالة عليه.

(وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ) بفتح السين المهملة وسكون اللام، وفي آخره عين مهملة، وهو جبل معروف بالمدينة، وزعم الهروي أن سلعا معرفة لا يجوز إدخال اللام عليه، وفي دلائل النبوة للبيهقي وكتاب أبي نعيم الأصبهاني وأبي سعيد الواعظ والإكليل للحاكم، وطلعت سحابة من وراء السلع.

(مِنْ بَيْتٍ، وَلَا دَارٍ) يحجبنا عن رؤيته، وأراد بذلك أن السحاب كان مفقودًا لا مستترًا ببیت ولا دار ولا غيره، ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة وأن السماء لفي مثل الزجاجة، أي: لشدة صفائها، وذلك أيضًا مشعر بعد السحاب أصلًا.

(قَالَ: فَطَلَعَتْ) أي: ظهرت (مِنْ وَرَائِهِ) أي: من وراء سلع (سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرْسِ) أي: في الاستدارة لا في القدر، يدل عليه ما وقع في رواية أبي عوانة، فنشأت سحابة مثل رجل الطائر، وأنا أنظر إليها، فهذا يشعر بأنها كانت صغيرة.

وفي رواية ثابت فهاجت ریح أنشأت سحابًا، ثم اجتمع، وفي رواية قتادة في الأدب فنشأ السحاب بعضه إلى بعض، وفي رواية إسحاق الآتية حتى ثار السحاب أمثال الجبال، أي: لكثرت، وفيه ثم لم ينزل عن منبره حتى رأينا المطر يتحادر على لحيته، وهذا يدل على أن السقف وكف لكونه كان من جريد النخل.

(فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّحَابَةُ السَّمَاءَ) أي: بلغت إلى وسط السماء، وهي على هيئة مستديرة، (انْتَشَرَتْ ثُمَّ أَمْطَرَتْ، قَالَ): وفي رواية: فَقَالَ، أي: أنس رضي الله عنه: (وَاللَّهِ)، وفي رواية: فوالله (مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا) أي: ستة أيام، وفي

(1) وفي رواية الأكثرين: سِتًّا

ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ،

رواية: سبْعًا، ولا تنافي، لأن من روى السبع أضاف إلى الست يومًا ملفقًا من الجمعتين، وفي رواية الأكثرين: سبْتًا بفتح السين المهملة وسكون الموحدة، والمراد به الأسبوع، وهو من تسمية الشيء باسم بعضه، كما يقال جُمُعَة، وإنما عبر أنس بالسبت، لأنه كان من الأنصار وكانوا قد جاوروا اليهود، فأخذوا بكثير من اصطلاحهم، وإنما سموا الأسبوع سبْتًا لأنه أعظم الأيام عندهم، كما أن الجُمُعَة أعظم الأيام عندنا، ووقع في رواية إسحاق الآتية فمطرنا يومنا ذلك، ومن الغد وبعد الغد، والذي يليه حتى الجُمُعَة الأخرى، ووقع في رواية مالك عن شريك فمطرنا من جُمُعَة إلى الجُمُعَة، وفي رواية قَتَادَة الآتية: فمطرنا فما كدنا نصل إلى منازلنا، أي: من كثرة المطر، وقد تقدم في كتاب الجُمُعَة من وجه آخر، فخرجنا نخوض في الماء حتى أتينا منازلنا، ولمسلم في رواية ثابت: فأمطرنا حتى رأيت الرجل تهمة نفسه أن يأتي أهله، ولابن خزيمة في رواية حميد حتى أهم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله، وللبخاري في الأدب من طريق قَتَادَة حتى سألت مئاعب المدينة والمئاعب جمع مئاعب بالثاء المثناة، وآخره باء موحدة مسيل الماء.

(ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ) الظاهر أن هذا غير ذاك الرجل الأول، لأن النكرة إذا أعيدت نكرة تكون غير الأول غالبًا، وفي رواية إسحاق عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقام ذلك الرجل أو غيره على الشك، وسيأتي في رواية يَحْيَى بن سعيد فأتى الرجل، فَقَالَ: يا رسول الله، وفي رواية أبي عوانة من طريق حفص عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: فما زلنا نمطر، حتى جاء ذلك الأعرابي في الجُمُعَة الأخرى.

(مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ) الذي دخل منه السائل أولًا (فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ)، وفي رواية يخطب قائمًا، (فَاسْتَقْبَلَهُ) ذلك الرجل (قَائِمًا)، حال من الضمير المرفوع لا المنصوب، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ) أي: المواشي من عدم الرعي لأنه انقطع المرعى بسبب كثرة المياه، أو من عدم ما يكنها من المطر.

(وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ) وزاد في رواية سعيد عن شريك أخرجها النسائي من كثرة

فَادْعُ اللَّهَ يُنْسِكْهَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ.....

الماء، وفي رواية حميد عند ابن خزيمة واحتبس الركبان، وفي رواية مالك عن شريك تهدمت البيوت، وفي رواية إسحاق الآتية هدم البناء وغرق المال.

(فَادْعُ اللَّهَ يُنْسِكْهَا) بالجزم، جواباً للأمر وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو يمسكها، وفي رواية الكشميهني أن يمسكها بكلمة أن، والضمير المنصوب للسحابة أو للأمطار، وفي رواية سعيد عن شريك أن يمسك عنا الماء، وفي رواية أحمد من طريق ثابت أن يرفعها عنا، وفي رواية قَتَادَةَ فِي الأدب فادع ربك أن يحبسها عنا فضحك، وفي رواية ثابت فتبسم، وزاد في رواية حميد لسرعة ملال بن آدم.

(قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ) أنزل المطر (حَوَالَيْنَا)، بفتح اللام ولا تنزله علينا، وفي رواية مسلم حولنا وكلاهما صحيح، والحوال والحوال بمعنى الجانب، والذي في رواية البُخَارِيِّ تشية حوال، فإن قيل إذا أمطر حول المدينة فالطريق تكون ممتنعة، وحينئذ لم يزل شكواهم، فالجواب أنه أراد بقوله حوالينا الآكام والضراب وشبههما، كما في الحديث، فعلى هذا تبقى الطرق مسلوكة كما سألوا، وأيضاً أخرج الطريق بقوله: (وَلَا) تنزله (عَلَيْنَا)، قَالَ الطيبي، وفي إدخال الواو هنا معنى لطيف، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقياً للآكام، وما معها فقط، ودخول الواو يقتضي أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصوداً لعينه، ولكن ليكون وقاية من أذى المطر، فليست الواو مخلصاً للعطف، ولكنها للتعليل، وهو كقولهم تجوع الحرة، ولا تأكل بثديها، فإن الجوع ليس مقصوداً لعينه، ولكن لكونه مانعاً من الرضاع بأجرة، إذا كانوا يكرهون ذلك انتهى.

والحاصل أن المراد صرفه عن الأبنية والطرق، ولذا قَالَ: (اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ)، بكسر الهمزة وفتحها، ممدودة، جمع أكمة، بفتحات، قَالَ ابن البرقي هو التراب المجتمع، وقال الداوودي: أكبر من الكدية، وقال القزاز هي التي من حجر واحد، وقال الخطابي هي الهضبة الضخمة، وقيل الجبل الصغير، وقيل: ما دون الجبل، وأعلى من الرابية، وقيل: ما ارتفع من الأرض.

وَالْجِبَالِ وَالْأَجَامِ وَالظَّرَابِ وَالْأُودِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ» قَالَ: فَأَنْقَطَعْتُ،

(وَالْجِبَالِ)، وزيد في رواية هنا، (وَالْأَجَامِ) بالمد والجيم، (وَالظَّرَابِ) بكسر الظاء المعجمة وفي آخره باء موحدة، جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء، جبل منبسط على الأرض، وقيل بسكون الراء، ويقال: ظراب وظرب، كما يقال: كتاب وكتب، وفي المنتهى للبرمكي الروابي الصغار دون الجبل، قَالَ البرماوي والزركشي وخصت لأنها أوفق للزراعة من رؤوس الجبال، (وَالْأُودِيَةِ) وقال الدماميني: الواو مخلصه للعطف، ولكنها كواو التعليل، وفائه، فالمراد أنه إن سبق في قضائك أن لا بد من المطر، فاجعله حول المدينة، ويدل على أن الواو ليست لمحض العطف اقترانها بحرف النفي، ولم يتقدم مثله، انتهى.

قال القسطلاني: لم يستقم لي إجراء هذا الكلام على القواعد، وليس في كلام العرب واو وضعت للتعليل، وليس لا هنا للنفي، وإنما هي للدعاء مثل قوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، والمراد: أنزل المطر حوالينا، حيث لا يستضر به ولا تنزله علينا حيث نستضر به، فلم يطلب منع الغيث بالكلية، وهو من حسن الأدب في الدعاء.

جمع الوادي، وفي رواية مالك بطون الأودية، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به، قالوا: ولم يسمع أفعلة جمع فاعل إلا أودية جمع وادٍ، وزاد مالك في روايته: ورؤوس الجبال.

(وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ) أراد به المزارع.

(قَالَ) أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَأَنْقَطَعْتُ)، أي: الأمطار عن المدينة، ويروى: فأقلعت، ويروى: فانقلعت، والكل بمعنى واحد، وفي رواية سعيد عن شريك فما هو إلا أن تكلم رسول الله ﷺ بذلك تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئاً، أي: في المدينة، ولمسلم في رواية حفص: فقلد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملا حين يطوى، والملا بضم الميم مقصوراً، وقد يمد جمع ملاء، وهو ثوب معروف، وفي رواية قَتَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: فلقد رأيت السحاب يتقطع يميناً وشمالاً، يمطرون، أي: أهل النواحي ولا يمطر أهل المدينة، وله في الأدب: فجعل الله السحاب يتصدع عن المدينة، وزاد فيه: يريهم الله كرامة نبيه، وإجابة دعوته، وله في رواية ثابت عن أنس: فتكشطت، أي: تكشفت، فجعلت تمطر

وَحَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ: فَسَأَلْتُ أَنَسًا: أَهَوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: «لَا أَذْرِي»⁽¹⁾.

حول المدينة، ولا تمطر في المدينة قطرة، فنظرت إلى المدينة، وإنها لفي مثل الإكليل، وفي مسند أحمد من الوجه فتفور ما فوق رؤوسنا من السحاب حتى كانا في الإكليل، وهو بكسر الهمزة التاج، وفي رواية إسحاق عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فما يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة، والجوبة بفتح الجيم وسكون الواو وفتح الموحدة هي الحفرة المستديرة الواسعة، والمراد بها هنا الفرجة في السحاب، وقال الخطابي: الجوبة هنا الترس، وضبط بعضهم الجونة بالنون، ثم فسرهُ بالشمس إذا ظهرت في خلل السحاب، وقال القاضي عياض فقد صحف من قَالَ بالنون، وفي رواية إسحاق من الزيادة أَيْضًا، وسال الوادي وادي قناة شهرًا، قد مر تفصيله في كتاب الْجُمُعَةِ. (وَحَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ) الراوي، (فَسَأَلْتُ) وفي رواية: فسألنا (أَنَسًا، أَهَوَ) أي: السائل الثاني.

(الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: «لَا أَذْرِي») وفي موضع آخر، فأتى الرجل، فَقَالَ: يا رسول الله، وفي لفظ: جاء رجل، فَقَالَ: ادع الله يغثنا، ثم قَالَ: جاء فَقَالَ، وفي لفظ: قام أعرابي، ثم قَالَ: فقام ذلك الأعرابي، قَالَ ابن التين: لعل أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تذكر بعد أو نسي بعد ذكره إن كان هذا الحديث قبل قوله لا أذري، فإن قيل لم لم يباشر السؤال للاستسقاء بعض أكابر أصحابه، فالجواب أنهم كانوا يسلكون مسلك الأدب بالتسليم، وترك الابتداء بالسؤال، ومنه قول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يعجبنا أن يجيء الرجل من البادية فيسأل، واستنبط منه أبو عبد الله الآتي أن الصبر على المشاق وعدم التسبب في كشفها أرجح، لأنهم إنما يفعلون الأفضل، وفي الحديث جواز مكالمة الإمام في الخطبة للحاجة، وفيه أَيْضًا القيام للخطبة، وأنها لا تنقطع بالكلام، ولا يقطع بالمطر، وفيه أَيْضًا قيام الواحد بأمر الجماعة، وفيه أَيْضًا سؤال الدعاء من أهل الخير، ومن يرجى منه القبول والإجابة لذلك، وفيه أَيْضًا تكرار السؤال ثلاثاً، وفيه أَيْضًا إدخال

(1) أطرافه 932، 933، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1021، 1029،

7 - باب الاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ غَيْرِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ

1014 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا، دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ دَارِ الْقَضَاءِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا،

دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على المنبر، وفيه أنه لا تحويل ولا استقبال، وفيه الإجزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء، وفيه امتثال الصحابة بمجرد الإشارة، وفيه الأدب في الدعاء، حيث لم يدع برفع المطر أصلاً، لاحتمال الاحتياج إلى استمراره، فدعا بما يقتضي رفع الضرر وإبقاء النفع، وفيه أن الدعاء بدفع الضرر لا ينافي التوكل، وإن كان الأفضل التفويض، وقال ابن بطال استدل به على الاكتفاء بدعاء الإمام في الاستسقاء، وقيل فيه نظر، لأنه جاء في رواية يَحْيَى بن سعيد، ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون، وفيه حجة واضحة لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أن الاستسقاء دعاء واستغفار ولا صلاة فيه، قيل: مجرد الدعاء لا ينافي مشروعية الصلاة، وفيه أن أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ لم يقل إن الصلاة فيه غير مشروعة، بل إنه يقول إنها ليست بسنة، وما ورد في أحاديث الصلاة فليان الجواز، ولقد مر الكلام فيه، والله أعلم.

7 - باب الاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ غَيْرِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ

(باب الاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ) حال كون الخطيب (غَيْرِ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ).

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِي، (عَنْ شَرِيكِ) أَي: ابن عبد الله بن أبي نمر، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ رَجُلًا، دَخَلَ الْمَسْجِدَ) النَّبَوِي (يَوْمَ جُمُعَةٍ) بِالتَّنْكِيرِ، وَيُرْوَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالتَّعْرِيفِ (مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ) أَي: جانب (دَارِ الْقَضَاءِ) الَّتِي بِيَعْتَ فِي قِضَاءِ دِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي كَانَ أَنْفَقَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَكُتِبَ عَلَى نَفْسِهِ، وَقَدْ مَرَّ تَفْصِيلُهُ آنَفًا.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ) حال كونه (يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَ) ذَلِكَ الرَّجُلَ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) حال كونه (قَائِمًا).

ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا» قَالَ أَنَسٌ: وَلَا وَاللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ، وَلَا قَرَعَةً وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ،

(ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ) أي: المواشي، (وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ) أي: الطرق، (فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُنَا) بضم الياء من أغاث، أي: أجاب ويفتحها من غاث، أي: أمطر، وقد ثبت الوجهان في الرواية، والمثلثة مرفوعة على تقدير المبتدأ، أي: هو يغيثنا، ويجوز أن يقال إن أصله: يغيثنا بالجزم على الجواب.

(فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ) وزاد ابن خزيمة من رواية حميد عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حتى رأيت بياض إبطيه، وفي رواية النَّسَائِيِّ: ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ، يدعون.

(ثُمَّ قَالَ ﷺ): «اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا، اللَّهُمَّ اغْنِنَا»، ثلاث مرات، كما في الرواية السابقة، لكنه قَالَ فِيهَا: اسقنا، كذا الرواية: أغثنا بالهمزة، أي: هب لنا غيثنا، والهمزة فيه للتعدية، وقيل: صوابه غثنا من غاث، وأما أغثنا من الإغاثه، وليس من طلب الغيث، ولا ضير في اعتبار الإغاثه من الغوث، وما ثمة ما ينافيه، وقد مر في الباب السابق أنه يقال غاث وأغاث بمعنى، وقال ابن دريد الأصل غاثه الله يغوثه، فأमित، واستعمل إغاثه، ويحتمل أن يكون معنى أغثنا أعطنا غوثًا وغيثًا فتأمل.

(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَا) بالواو، وفي رواية: فلا، بالفاء، (وَاللَّهِ، مَا نَرَى)، كرر النفي قبل القسم، وبعده للتوكيد، وإلا فلو قَالَ: فوالله ما نرى لكان الكلام مستقيمًا، وكذا لو قَالَ فلا نرى، والله (فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ) مجتمع، (وَلَا قَرَعَةً) بالنصب عطفًا على محل السحاب.

وفي رواية بالجذر، عطفًا على لفظه، وهي القطعة الرقيقة من السحاب على ما مر.

(وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ) الجبل المعروف.

(مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ) يحجب عن الرؤية.

قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ، فَلَا وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا، ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا عَنَّا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْآكَامِ وَالظَّرَابِ،

قَالَ: فَطَلَعَتْ مِنْ وَرَائِهِ) أَي: مِنْ وَرَاءِ سَلْعِ (سَحَابَةٌ مِثْلُ الثُّرْسِ) فِي الاستدارة والكثافة.

(فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ) السحابة (السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ)، وَفِي رَوَايَةٍ سَقَطَ لَفْظُ السَّمَاءِ. (ثُمَّ أَمْطَرَتْ، فَلَا وَاللَّهِ، مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سِتًّا) أَي: سِتَّةَ أَيَّامٍ، وَفِي رَوَايَةٍ: سِتًّا بَفَتْحِ السَّيْنِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، أَي: مِنْ سَبْتٍ إِلَى سَبْتٍ، بِدَلِيلِ الرُّوَايَةِ الْآخَرَى مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ، أَوِ الْمُرَادُ مِنَ السَّبْتِ قِطْعَةٌ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِي رَوَايَةٍ: سَبْعًا بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُوَحَّدَةِ، أَي: سَبْعَةَ أَيَّامٍ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا تَنَافِي بَيْنَ الرُّوَايَاتِ، وَحِينَئِذٍ فَرَوَايَةٌ سِتًّا بِكسْرِ السَّيْنِ لَا تَصْحِيفُ فِيهَا، كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ، وَكَيْفَ يُقَالُ ذَلِكَ مَعَ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ لَهَا، وَمَعَ التَّوْجِيهِ الصَّحِيحِ. (ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ) آخِرُ أَوْ هُوَ الْأَوَّلُ.

(مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ) وَزَادَ فِي رَوَايَةٍ، يَعْنِي: الثَّانِيَةِ. (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ، فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ) بِسَبَبِ غَيْرِ السَّبَبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ كَثْرَةُ الْمَاءِ الْمَانِعِ لِلْمَاشِيَةِ مِنَ الْمَرْعَى، أَوْ لِعَدَمِ مَا يَكْنُهَا.

(وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ) لَتَعَذُّرِ سَكُوكِهَا مِنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ، (فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا عَنَّا) بِالْجَزْمِ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ، وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّ يُمْسِكُهَا، وَفِي رَوَايَةٍ قِتَادَةٌ: فَادِعْ رَبِّكَ يَحْبِسُهَا عَنَّا، فَضْحَكٌ، وَفِي رَوَايَةٍ ثَابِتٌ: فَتَبَسُّمٌ، وَزَادَ فِي رَوَايَةٍ حَمِيدٌ: لِسُرْعَةِ مَلَالِ بْنِ آدَمَ.

(قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ) أَمَطَرَ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي (حَوَالَيْنَا، وَلَا) تَمَطَّرُ (عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ) أَنْزَلْهُ (عَلَى الْآكَامِ) بِكسْرِ الهمزة وبفتحتها مع المد، جمع أكمة، وهي دون الجبل وفوق الرابية، (وَالظَّرَابِ) بِكسْرِ

وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ قَالَ: فَأَقْلَعْتُ، وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهَوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ فَقَالَ: «مَا أَذْرِي»⁽¹⁾.

8 - باب الاستِسْقَاءِ عَلَى الْمَنْبَرِ

1015 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: يَنْمُو رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَحَطَ الْمَطَرُ،

المعجمة الروابي الصغار، وقيل فيهما غير ذلك، وقد مر مفصلاً.
(وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ قَالَ: فَأَقْلَعْتُ) بفتح الهمزة من الإقلاع والإقلاع عن الأمر الكف عنه، والإمساك يقال فلان أقلع عما كان عليه، أي: كفت وأمسكت السحابة الماطرة عن المدينة.

وفي رواية سعيد عن شريك فما هو إلا أن تكلم ﷺ بذلك تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئاً، أي: في المدينة.
(وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ: سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) وفي رواية: فسألت أنساً، وفي أخرى: سألت بدون الفاء (أَهَوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ فَقَالَ: «مَا أَذْرِي»).

8 - باب الاستِسْقَاءِ عَلَى الْمَنْبَرِ

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة الواضحة بن عبد الله اليشكري، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: يَنْمُو) بالميم، وقد مر الكلام فيه غير مرة.
(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وفي رواية يوم جُمُعَةٍ بالتنكير، أي: على المنبر، لأن النَّبِيَّ ﷺ بعد اتخاذ المنبر لم يخطب يوم الْجُمُعَةِ إلا عليه، قَالَ الإسماعيلي: وبهذا يطابق الترجمة.
(إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ) أعرابي، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَحَطَ الْمَطَرُ) بفتح القاف والحاء، ويروى بضم القاف وكسر الحاء.

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1021، 1029،

فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فَدَعَا فَمَطَرْنَا، فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا فَمَا زِلْنَا نُمَطِّرُ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، قَالَ: فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَقَطَّعُ يَمِينًا وَشِمَالًا، يُمَطِّرُونَ وَلَا يُمَطِّرُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ⁽¹⁾.

9 - بَابُ مَنْ اكْتَفَى بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ

1016 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ

(فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِيَنَا، فَدَعَا) ﷺ (فَمَطَرْنَا) بضم الميم وكسر الطاء، ثلاثيًا، وقد يستعمل رباعيًا، بمعناه، وقد فرق بعضهم بأن أمطر في العذاب، ومطر في الرحمة والأحاديث الواردة بخلافه.

(فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا) قوله: أن نصل خبر كاد، ومع أن لأن بينها وبين عسى معاوضة في دخول أن وعدمها.

وفي رواية فما كدنا نصل بدون أن، وأراد به أنه كثر المطر، بحيث تعذر الوصول إلى منازلنا، وللمؤلف في الجُمُعَةِ فخرجنا نخوض في الماء حتى أتينا منازلنا، (فَمَا زِلْنَا نُمَطِّرُ) بضم النون وسكون الميم وفتح الطاء من الجُمُعَةِ.

(إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ، قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَقَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَوْ غَيْرُهُ) شك فيه، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا) أي: المطر أو السحاب، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا) بفتح اللام، يقال فيه: حولنا وحوالينا (وَلَا عَلَيْنَا قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُ السَّحَابَ يَتَقَطَّعُ) من باب التفعّل (يَمِينًا وَشِمَالًا يُمَطِّرُونَ) أي: أهل اليمن وأهل الشمال، ومحلها من الإعراب الرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف، أي: هم يمتطرون، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل يتقطع (وَلَا يُمَطِّرُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ).

9 - بَابُ مَنْ اكْتَفَى بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ شَرِيكِ بْنِ

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1016، 1017، 1018، 1019، 1021، 1029،

عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتَ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَدَعَا، فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكْتَ الْمَوَاشِي، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا، فَقَامَ ﷺ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ، وَالْأُودِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ» فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ⁽¹⁾.

عَبْدُ اللَّهِ) ابن أبي نمر، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ) وفي رواية: إلى رسول الله ﷺ، فَقَالَ: هَلَكْتَ الْمَوَاشِي) من قلة الأقوات بسبب عدم المطر والنبات، (وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ) بالمشاة الفوقية، وتشديد الطاء، فلم تسلكها الإبل لضعفها بسبب قلة الكلاء أو عدمه.

(فَدَعَا) ﷺ، وفي رواية: فادع الله بدل قوله: فدعا، وكل من اللفظين مقدر، ما لم يذكر، أي: قَالَ الرجل ادع الله، فدعا ﷺ، (فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، ثُمَّ جَاءَ) أي: الرجل الجائي أولاً أو غيره، وكأنه تذكره بعد أن نسيه أو نسيه بعد أن تذكره.

(فَقَالَ) يا رسول الله: (تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكْتَ الْمَوَاشِي) من كثرة المطر، (فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكْهَا) بالرفع، وفي رواية بالجزم. (فَقَالَ) ﷺ: (اللَّهُمَّ) أنزله (عَلَى الْأَكَامِ) بكسر الهمزة أو بفتحها، مع المد.

وفي رواية: فقام ﷺ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ، (وَالظَّرَابِ) وبطون (الْأُودِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ)، بالجيم والموحدة، أي: انكشفت عن المدينة الشريفة، انجياب الثوب، أي: خرجت كما يخرج الثوب عن لابس، أو تقطعت كما يتقطع الثوب قطعاً متفرقة.

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1015، 1017، 1018، 1019، 1021، 1029،

10 - بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا تَقَطَّعَتِ السَّبِيلُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ

1017 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْمَوَاشِي، وَانْقَطَعَتِ السَّبِيلُ، فَادْعُ اللَّهَ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمُطَرُوا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السَّبِيلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابَ الثَّوْبِ⁽¹⁾.

10 - بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا تَقَطَّعَتِ السَّبِيلُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ

(بَابُ) جَوَازُ (الدُّعَاءِ) بِالِاسْتِصْحَاءِ (إِذَا تَقَطَّعَتِ) وَفِي رَوَايَةٍ: إِذَا تَقَطَّعَتِ (السَّبِيلُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ).

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مَالِكٌ) الْإِمَامُ، خَالِ إِسْمَاعِيلَ الْمَذْكُورِ، (عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي رَوَايَةٍ: (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْمَوَاشِي) بِسَبَبِ الْمَطَرِ، (وَانْقَطَعَتِ السَّبِيلُ) وَفِي رَوَايَةٍ: وَتَقَطَّعَتِ السَّبِيلُ، وَيُرْوَى: انْقَطَعَتِ السَّبِيلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي، (فَادْعُ اللَّهَ) لَنَا يَغِيثُنَا.

(فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمُطَرُوا مِنْ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ وَتَقَطَّعَتِ السَّبِيلُ) وَفِي رَوَايَةٍ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ: وَاحْتَسِبِ الرِّكْبَانِ.

(وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي) مِنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ، فَادْعِ اللَّهَ أَنْ يَصْرِفَهُ عَنَّا، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ) أَنْزِلْهُ (عَلَى رُؤُوسِ الْجِبَالِ وَ) وَعَلَى (الْأَكَامِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، فَانْجَابَتْ)، أَيِ: السَّحَابِ الْمَمْطَرَةِ (عَنِ الْمَدِينَةِ) الْمَقْدَسَةِ (انْجِيَابَ الثَّوْبِ)، يَقَالُ: انْجَابَتِ السَّحَابَةُ إِذَا انْكَشَفَتْ، وَالجُوبَةُ الْفَرْجَةُ فِي السَّحَابِ.

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1015، 1016، 1018، 1019، 1021، 1029،

11 - باب مَا قِيلَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ

لَمْ يُحَوَّلْ رِدَاءُهُ فِي الاسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»

1018 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، هَلَاكَ الْمَالِ وَجَهْدَ الْعِيَالِ «فَدَعَا اللَّهَ يَسْتَسْقِي» وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ حَوَّلَ رِدَاءَهُ وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ⁽¹⁾.

11 - باب مَا قِيلَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ

لَمْ يُحَوَّلْ رِدَاءُهُ فِي الاسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ»

(باب مَا قِيلَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَوَّلْ رِدَاءُهُ فِي الاسْتِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ») قيده بالجمعة ليبين أن تحويل الرداء في الباب السابق أول كتاب الاستسقاء خاص بالمصلى.

(حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، أبو علي، البجلي، بالموحدة والجيم المفتوحتين الكوفي، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، وهو من أفراد البخاري، (قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ) بضم الميم وفتح العين المهملة والفاء (ابْنُ عُمَرَ) أبو مسعود الموصلي، قَالَ الثوري: هو ياقوتة العلماء، مات سنة خمس وثمانين ومائة، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) هو عبد الرحمن بن عمرو، (عَنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية زيادة ابن أبي طلحة، واسم أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري، (عَنْ) عمه (أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، هَلَاكَ الْمَالِ) أي: الماشية لا الصامت من فقد الكلاء، وقلة الماء، (وَجَهْدَ الْعِيَالِ) بفتح الجيم، أي: مشقتهم بسبب القحط، قَالَ الفراء: الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة.

(فَدَعَا) رسول الله ﷺ (اللَّهُ) تعالى حال كونه (يَسْتَسْقِي) لهم، (وَلَمْ يَذْكُرْ) أي: الراوي عن أنس أو من دونه، وقال الكُرْمَانِيُّ: ولم يذكر، أي: أنس. (أَنَّهُ) ﷺ (حَوَّلَ رِدَاءَهُ وَلَا اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) أي: في استسقائه يوم الجمعة،

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1019، 1021، 1029،

12 - باب: إِذَا اسْتَشْفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ لِيَسْتَسْقِيَ لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ⁽¹⁾

1019 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ.....

وتعقب الإسماعيلي المؤلف، فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَحْوِيلَ الرِّدَاءِ، وَإِذَا قَالَ المحدث لم يذكر أنه حول لم يجز أن يقال إن النَّبِيَّ ﷺ لم يحول، لأن عدم ذكر الشيء لا يوجب عدم ذلك الشيء، فكيف يقول المؤلف لم يحول، انتهى.

وفي الحديث عدم التحويل وعدم الاستقبال، وقال الْكُرْمَانِيُّ: عدم التحويل والاستقبال متفق عليه إذا كان الاستسقاء في غير الصحراء، وإنما الخلاف فيها، وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأن عدم التحويل كيف يكون متفقاً عليه، وفيه خلاف أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه يحتج بهذا الحديث على عدم سنية التحويل مُطْلَقًا. وهذا الحديث أخرجه المؤلف في الاستئذان أَيْضًا، وأخرجه مسلم والنسائي في الصلاة.

12 - باب: إِذَا اسْتَشْفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ لِيَسْتَسْقِيَ لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ

(باب) بالتنوين (إِذَا اسْتَشْفَعُوا) أي: الناس أو القوم (إِلَى الْإِمَامِ) عند الحاجة إلى المطر، يَسْتَسْقِي لَهُمْ، أي: لأجلهم، والجملة حال منتظرة، وفي بعض النسخ: (لِيَسْتَسْقِيَ) بلام التعليل (لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ) بل عليه أن يجيب سؤالهم، فيستسقي لهم، وإن كان ممن يرى تفويض الأمر إلى الله تعالى، وهي جواب إذا، وفي نسخة: ولم يردهم بالواو للعطف، ويصلح أن يكون للحال، وجوبًا إذا حينئذ مقدر، أي: أجابهم، ولم يردهم، فإن قيل قد مر باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا فما فائدة هذا الباب، فالجواب أن ذلك لبيان ما على الناس أن يفعلوا إذا احتاجوا إلى الاستسقاء، وهذا الباب لبيان ما على الإمام من إجابة سؤالهم، فلا تكرار.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ

(1) قال الحافظ: قال الزين ابن المنير: تقدم له باب سؤال الناس الإمام والفرق بين الترجمتين، أن الأولى: لبيان ما على الناس أن يفعلوا إذا احتاجوا، والثانية: لبيان ما على الإمام من إجابة سؤالهم، اهـ. وفي الدر المختار: الأولى خروج الإمام معهم وإن خرجوا بإذنه أو بغير إذنه جاز، اهـ.

وقال القسطلاني: قوله لم يردهم بل عليه أن يجيب سؤالهم فيستسقي لهم وإن كان من يرى تفويض الأمر إلى الله تعالى، اهـ.

شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ، فَدَعَا اللَّهَ، فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكْتَ الْمَوَاشِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ عَلَى ظُهُورِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ» فَأَنْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابَ الثَّوْبِ⁽¹⁾.

شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ (بفتح النون وكسر الميم)، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) هو كعب بن مرة، وقيل غيره (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية إلى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْمَوَاشِي، وَتَقَطَّعَتِ) من التفعّل (السُّبُلُ) بضمّتين، جمع سبيل، وهو الطريق يذكر ويؤنث، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: 146]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: 108]، وانقطاع السبل إما لعدم المياه التي يعتاد المسافرون ورودها، وإما باشتغال الناس بشدة القحط عن الضرب في الأرض.

(فَادْعُ اللَّهَ) لنا، (فَدَعَا اللَّهَ، فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ) الأخرى. (فَجَاءَ رَجُلٌ)، هو الأول أو غيره (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ) من كثرة المطر، (وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكْتَ الْمَوَاشِي) فادع الله يمسكها، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ) أنزل المطر (عَلَى ظُهُورِ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ) بكسر الهمزة جمع أكمة، بفتحها ما غلظ من الأرض، ولم يبلغ أن يكون جبلاً، وكان أكثر ارتفاعاً مما حوله، ويروى الأكام بفتح الهمزة ومدّها، والأكم بضم الهمزة والكاف جمع إكام، ككتاب وكتب.

(وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ، وَمَنَايِبِ الشَّجَرِ) جمع منبت بكسر الموحدة، والمراد ما حولها مما يصلح أن ينبت فيه، لأن نفس المنبت لا يقع عليه المطر. (فَأَنْجَابَتْ) أي: السحب الممطرة (عَنِ الْمَدِينَةِ أَنْجِيَابَ الثَّوْبِ) عن لابس. وفي الحديث: أن على الإمام إذا سئل الخروج إلى الاستسقاء أن يجيب إليه

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1021، 1029،

13 - باب: إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقَحْطِ

1020 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ، عَنْ

أَبِي الضَّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ،

لما فيه من الضراعة إلى الله تعالى في إصلاح أحوال عباده، وكذا في كل ما فيه صلاح الرعية أن يجيبهم إلى ذلك، لأن الإمام راع ومسؤول عن رعيته، فيلزمه حياتهم، واعلم أن مقامه ﷺ التوكل والصبر على البأساء والضراء، وكان أصحابه الخواص يقتدون به، وهذا المقام لا يصل إليه العامة وأهل البوادي، لكن لما سألوهم أجابهم إقامة لسنة هذه العبادة فيمن بعده من أهل الأزمنة التي يغلب على أهلها الجزع وقلة الصبر على اللأواء، فيؤخذ منه أن الأفضل للأئمة الاستسقاء، ولمن ينفرد بنفسه بصحراء أو سفينة الصبر والتسليم للقضاء لأنه ﷺ قبل السؤال فوض ولم يستسق.

13 - باب: إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقَحْطِ

(باب) بالتونين (إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقَحْطِ) ولم يذكر جواب إذا اكتفاء بما وقع في الحديث، لأن فيه أن أبا سُفْيَانَ استشفع إلى النَّبِيِّ ﷺ وسأله أن يدعو الله أن يرفع عنهم ما ابتلاهم به من القحط وأبو سُفْيَانَ إذ ذاك كان كافراً، فدعا النَّبِيُّ ﷺ.

فإن قيل: ليس في الحديث التصريح بدعاء النَّبِيِّ ﷺ، ولم يعلم منه حكم الباب، فكيف الاكتفاء به.

فالجواب: أنه سيأتي هذا الحديث في تفسير سورة (ص)، بلفظ فاستسقى لهم فسقوا، والحديث واحد، وأيضاً صرح بذلك في زيادة أسباط على ما سيأتي. (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) العبدى البصري، (عن سُفْيَانَ) الثوري، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران كلاهما، (عَنْ أَبِي الضَّحَى) مسلم بن صبيح بالتصغير، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ) عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي تفسير سورة (الروم)، عن مسروق، قَالَ: بينما رجل يحدث في كندة، فَقَالَ: يجيء دخان يوم القيامة، فيأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم، ويأخذ المؤمن كهيئة الزكام، ففزعنا، فَأَتَيْتُ

فَقَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا أَبْطَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ، «فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ»، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا، وَأَكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْعِظَامَ»، فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ جِئْتَ تَأْمُرُ بِصِلَةِ الرَّجِمِ وَإِنَّ قَوْمَكَ هَلَكُوا، فَادْعُ اللَّهَ، فَقَرَأَ: ﴿فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدخان: 10] ثُمَّ عَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ [الدخان: 16] يَوْمَ بَدْرٍ قَالَ:

ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَ) أَي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّ قُرَيْشًا أَبْطَوْا) أَي: تأخروا (عَنِ الْإِسْلَامِ) ولم يبادروا إليه، (فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ) فَقَالَ: «اللَّهُمَّ أعني عليهم بسبع كسب يوسف عليه السلام».

(فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ) بفتح السين، أَي: جذب وقحط (حَتَّى هَلَكُوا فِيهَا، وَأَكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْعِظَامَ)، ويرى الرجل ما بين السماء والأرض كهيئة الدخان من ضعف بصره بسبب الجوع.

(فَجَاءَهُ أَبُو سُفْيَانَ) صخر بن حرب والد معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان مجيئه قبل الهجرة لقول ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم عادوا فذلك قوله: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾، يوم بدر، ولم ينقل أن أبا سُفْيَانَ قدم المدينة قبل بدر.

(فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ جِئْتَ تَأْمُرُ بِصِلَةِ الرَّجِمِ وَإِنَّ قَوْمَكَ) ذوي رحمك قد (هَلَكُوا) يعني: إن الذين هلكوا بدعائك من ذوي رحمك، فينبغي أن تصل رحمهم بالدعاء لهم، (فَادْعُ اللَّهَ) تعالى لهم، ولم يقع دعاؤه لهم بالتصريح في هذا السياق.

(فَقَرَأَ) ﷺ: ﴿فَارْتَقِبْ﴾، أَي: انتظرهم ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ وزاد أبو ذر في روايته الآية.

(ثُمَّ عَادُوا) لما كشف الله عنهم (إِلَى كُفْرِهِمْ) فابتلاهم الله تعالى بيوم البطشة، (فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى﴾ يَوْمَ بَدْرٍ) أو يوم القيامة، وزاد الأصيلي: ﴿إِنَّا مُنْقِمُونَ﴾، والعامل في يوم فعل دل عليه: إنا منتقمون، لأن إن مانع من عمل ما بعده فيما قبله، أو هو بدل من يوم تأتي.

(قَالَ)، أَي: الْبُخَارِيُّ، وفي رواية: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وفي رواية: سقط ذلك كله.

وَزَادَ أَسْبَاطُ، عَنْ مَنْصُورٍ، قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَقُوا الْعَيْثَ، فَأَطْبَقَتْ عَلَيْهِمْ سَبْعًا، وَشَكَا النَّاسُ كَثْرَةَ الْمَطَرِ، قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا» فَاِنْحَدَرَتِ السَّحَابَةُ عَنْ رَأْسِهِ، فَسَقُوا النَّاسُ حَوْلَهُمْ⁽¹⁾.

(وَزَادَ أَسْبَاطُ)، بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وبالموحدة وآخره طاء مهملة، هو ابن مُحَمَّد بن عبد الرحمن القاضي أبو مُحَمَّد القرشي، مولا هم الكوفي، ضعفه الكوفيون، وقال النَّسَائِيُّ: ليس به بأس، ووثقه ابن معين، مات في المحرم سنة مائتين، وقيل إنه أسباط بن نصر، قيل: وهو الصحيح، وهو أسباط بن نصر الهمداني أبو يوسف ليس بالقوي.

(عَنْ مَنْصُورٍ) عن أبي الضحى، عن مسروق عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لما رأى رسول الله ﷺ من الناس إِدْبَارًا، فذكر نحو الذي قبله، وزاد فجاءه أبو سُفْيَان وأناس من أهل مكة، فَقَالُوا: يا مُحَمَّد، إنك تزعم أنك بعثت رحمة وأن قومك قد هلكوا، فادع الله، (قَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَقُوا)، بضم السين والقاف على صيغة المجهول.

(الْعَيْثُ) منصوب على أنه مفعول ثانٍ لسقوا.

(فَأَطْبَقَتْ) أي: دامت وتواترت (عَلَيْهِمْ سَبْعًا) أي: سبعة أيام، ولما لم يذكر المميز سقطت التاء، فإنه يجوز فيه الأمران حينئذ.

(وَشَكَا النَّاسُ كَثْرَةَ الْمَطَرِ) إليه ﷺ، (فَقَالَ)، وفي رواية: قَالَ، بدون الفاء: (اللَّهُمَّ) أنزل المطر (حَوَالَيْنَا وَلَا) تنزله (عَلَيْنَا) فَاِنْحَدَرَتِ السَّحَابَةُ عَنْ رَأْسِهِ، فَسَقُوا النَّاسُ برفع الناس على البدل من الواو، فاعل، أو على لغة: أكلوني البراغيث، وجوز النصب على الاختصاص، أي: أعني الناس الذين (حَوْلَهُمْ) أي: حول أهل المدينة، واعترض على الْبُخَارِيِّ بزيادة أسباط هذا، فَقَالَ الداوودي: أدخل قصة المدينة في قصة قريش وهو غلط.

وقال عبد الملك: الذي زاده أسباط وهم واختلاط، لأنه ركب سند عبد الله ابن مسعود على متن حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو قوله: فدعا

(1) أطرافه 1007، 4693، 4767، 4774، 4809، 4820، 4821، 4822، 4823، 4824،

14 - باب الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ: حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا

رسول الله ﷺ، فسقوا الغيث إلى آخره، والعجب من البُخَارِيِّ كيف أورد هذا، وكان مخالفاً لما رواه الثقات، وقد ساعد بعضهم البُخَارِيُّ بقوله: لا مانع أن يقع ذلك مرتين، وفيه نظر لا يخفى، وقال الْكُرْمَانِيُّ: فإن قلت قصة قریش والتماس أبي سُفْيَانَ كانت في مكة لا في المدينة، قلت القصة مكية، إلا القدر الذي زاد أسباط، فإنه وقع في المدينة والروايات الأخر تدل عليه، قَالَ ابن بطلال: استشفاع المشركين بالمسلمين جائز إذا رجي رجوعهم إلى الحق، وكانت هذه القصة بمكة قبل الهجرة، وفيه أن الإمام إذا طمع في دار من دور أهل الحرب أن يسلم أهلها أن يرفق بهم، ويكف عن ثمارهم وزرعهم، وأما إذا أيس من إيمانهم فلا يدعولهم، بل يدعو عليهم، ولا بأس حينئذ بقطع الزروع والثمار، وفيه إقرار المشركين بفضل رسول الله ﷺ، وقرب مكانه من ربه جل وعلا، ولولا ذلك لما لجؤوا إليه في كشف ضرهم عند إشرافهم على الهلكة، وذلك أدل دليل على معرفتهم بصدقه، ولكن حملهم الحسد على معاداته.

14 - باب الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ: حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا

(باب الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ) بقوله: (حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا) لفظ الدعاء مبتدأ خبره حوالينا، ولا علينا، فحينئذ باب بالتنوين، وقال الْكُرْمَانِيُّ، ويحتمل أن يكون الدعاء عاملاً في حوالينا، وإن كان عمل المصدر المعرف باللام قليلاً، لكن بشرط كون الدعاء مجزئاً بإضافة الباب إليه، إذ لو كان مبتدأ، وإذا كثر المطر خبره لزم الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي الذي هو الخبر، انتهى.

وفيه: أنه لو كان مبتدأ لا يلزم أن يكون الخبر قوله إذا كثر المطر، بل يكون الخبر قوله: حوالينا ولا علينا، فحينئذ باب بالتنوين، وقال الْكُرْمَانِيُّ: ويحتمل أن يكون الدعاء عاملاً في حوالينا، وإن كان عمل المصدر المعرف باللام قليلاً، لكن بشرط كون الدعاء مجزئاً بإضافة الباب إليه، إذ لو كان مبتدأ وإذا كثر المطر خبره لزم الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي الذي هو الخبر، انتهى.

وفيه: أنه لو كان مبتدأ لا يلزم أن يكون الخبر قوله إذا كثر المطر، بل يكون

1021 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَقَامَ النَّاسُ، فَصَاحُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَحْطَ الْمَطَرُ، وَاحْمَرَّتِ الشَّجَرُ، وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ، فَادْعُ اللَّهَ يَسْقِينَا، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا» مَرَّتَيْنِ، وَائِثْمُ اللَّهِ، مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً مِنْ سَحَابٍ، فَتَشَأَتْ سَحَابَةٌ وَأَمْطَرَتْ، وَنَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ فَصَلَّى، فَلَمَّا انْصَرَفَ، لَمْ تَرَلْ تُمِطْرُ.....

قوله حوالينا ولا علينا، نعم يحتمل أن يكون قوله حوالينا بيانا للدعاء، أو بدلاً إذا كان الخبر قوله إذا كثر المطر.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ) المقدمي الثقفي البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هو ابن سليمان التيمي، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير، (عَنْ ثَابِتٍ) البنانى، (عَنْ أَنَسٍ) وفي رواية عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ) وفي رواية: كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ) بالتنكير، وفي نسخة: يوم الجمعة بالتعريف.

(فَقَامَ النَّاسُ، فَصَاحُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَحْطَ) بفتح القاف والحاء، أي: احتبس (الْمَطَرُ، وَاحْمَرَّتِ الشَّجَرُ) أي: تغير لونها من الخضرة إلى الحمرة من اليبس، وأنت الفعل باعتبار جنس الشجر.

(وَهَلَكَتِ الْبَهَائِمُ) ويروى المواشي، وهي الدواب والأنعام.

(فَادْعُ اللَّهَ يَسْقِينَا) وفي رواية: أن يسقينا، (فَقَالَ) ﷺ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا» مَرَّتَيْنِ) أي: قَالَ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ.

(وَائِثْمُ اللَّهِ) بهمة الوصل، وقد مر الكلام فيه فيما مضى.

(مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً) بفتح القاف والزاي، أي: قطعة (مِنْ سَحَابٍ) قَالَ أَبُو عبيد وأكثر ما يكون القزع في الخريف.

(فَتَشَأَتْ سَحَابَةٌ وَأَمْطَرَتْ) بالواو، وفي رواية: فأمرت بالفاء، (وَنَزَلَ عَنِ الْمِنْبَرِ فَصَلَّى) الْجُمُعَةَ.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ)، لَمْ يَزَلِ الْمَطَرُ وفي رواية: (لَمْ تَرَلْ تُمِطْرُ)، بضم المشناة الفوقية وكسر الطاء.

إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، صَاحُوا إِلَيْهِ تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ،
وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يَخْسِئَهَا عَنَّا، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا
وَلَا عَلَيْنَا فَكَشَطْتَ الْمَدِينَةَ، فَجَعَلْتَ تَمْطُرُ حَوْلَهَا وَلَا تَمْطُرُ بِالْمَدِينَةِ قَطْرَةً، فَتَنَزَّلَتْ
إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِنَّهَا لَفِي مِثْلِ الْإِكْلِيلِ⁽¹⁾».

(إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا، فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، صَاحُوا إِلَيْهِ تَهَدَّمَتِ
الْبُيُوتُ، وَأَنْقَطَعَتِ السُّبُلُ) بالنون قبل القاف.

وَأَنْقَطَعَتِ، (فَادْعُ اللَّهَ يَخْسِئَهَا) بالجزم على الطلب، وبالرفع على
الاستئناف.

(عَنَّا، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ) من سرعة ملال بن آدم.

(ثُمَّ قَالَ) وفي رواية: وقال: (اللَّهُمَّ) أمطر في الأماكن التي (حَوَالَيْنَا وَلَا)
تمطر (عَلَيْنَا)، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأُمِّ: وإذا كثرت الأمطار وتضررت
الناس، فالسنة أن يدعى برفعها: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، ولا يشرع لذلك
صلاة، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يصل لذلك.

(فَكَشَطْتَ) بضم الكاف وكسر الشين المعجمة، على صيغة المجهول،
يقال: كشطت الجل عن ظهر الفرس والغطاء عن الشيء إذا كشفته عنه.

(الْمَدِينَةَ) وفي رواية: فتكشطت.

وفي أخرى: وتكشطت، أي: تكشفت.

(فَجَعَلْتَ تَمْطُرُ) بفتح أوله، وضم ثالثه، ويروى: بضم أوله وكسر ثالثه.

(حَوْلَهَا وَلَا) وفي رواية: وما (تَمْطُرُ) بفتح أوله وضم ثالثه (بِالْمَدِينَةِ)
قَطْرَةً، فَتَنَزَّلَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَإِنَّهَا لَفِي مِثْلِ الْإِكْلِيلِ) بكسر الهمزة، وهو ما أحاط
بالشيء، وروضة مكللة محفوفة بالنور والزهر وعصابة ترصع بالجواهر،
ويسمى التاج إكليلاً.

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1029،

15 - باب الدُّعَاءِ فِي الاسْتِشْقَاءِ قَائِمًا

1022 - وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: عَنْ زُهَيْرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيُّ وَخَرَجَ مَعَهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ «فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ بِهِمْ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَنْبَرٍ، فَاسْتَغْفَرَ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ

15 - باب الدُّعَاءِ فِي الاسْتِشْقَاءِ قَائِمًا

(باب الدُّعَاءِ فِي الاسْتِشْقَاءِ) حال كون الإمام (قَائِمًا) في الخطبة وغيرها، ليراه الناس، فيقتدوا به فيما صنع أو لأنه أقرب إلى الخشوع والتواضع.

(وَقَالَ لَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون، هو الفضل بن دكين، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: والفرق بين قَالَ لَنَا، وَحَدَّثَنَا أَنَّ القول يستعمل إذا سمع من شيخه في مقام المذاكرة والمحاورة والتحديث، إذا سمع في مقام التحمل والنقل، وقيل: ليس استعمال الْبُخَارِيِّ للقول منحصرًا في المذاكرة، فإنه قد يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف، وفيما يصلح للمتابعات، (عَنْ زُهَيْرٍ) بضم الزاي، وفتح الهاء، هو ابن معاوية الكوفي، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ)، عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي.

(خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) ابن زيد بن حصين بن عمرو (الْأَنْصَارِيُّ) الأوسي الخطمي إلى الصحراء، ليستسقي في سنة أربع وستين، وكان إذ ذاك أميرًا على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير، قَالَ الذهبي: شهد الحديبية، ومات قبل ابن الزبير، وقال أبو عمر: شهد الحديبية، وهو ابن سبع عشرة سنة، وشهد مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صفين والجمل والنهروان، وذكر ابن طاهر أيضًا في الصحابة الذين خَرَجَ لَهُمْ فِي الصَّحِيحِينَ، وقال: كان صغيرًا على عهد رسول الله ﷺ، وقال أبو عبيد الآجري قلت لأبي داود عبد الله بن يزيد الخطمي له صحبة، قَالَ: يقولون له رواية سمعت يَحْيَى بن معين يقول هذا، وقال أبو داود: سمعت مصعب بن الزبير يقل ليس له صحبة.

(وَخَرَجَ مَعَهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ «فَاسْتَسْقَى، فَقَامَ) أي: عبد الله بن يزيد لَهُمْ، ويروى: (بِهِمْ عَلَى رِجْلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَنْبَرٍ، فَاسْتَغْفَرَ) وفي رواية: فاستسقى، (ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ) ظاهره أنه أجزأ الصلاة عن الخطبة، وصرح بذلك النووي، والذي عليه الجمهور تقديمها.

يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَمْ يُؤْذَنْ وَلَمْ يُقَمْ» قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ النَّبِيُّ ﷺ (1).

1023 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ ابْنِ تَمِيمٍ، أَنَّ عَمَّهُ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - أَخْبَرَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي لَهُمْ، فَقَامَ فَدَعَا اللَّهَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ وَحَوْلَ رِذَاءَهُ فَأَسْقُوا» (2).

(يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ) في موضع النصب على الحال.
(وَلَمْ يُؤْذَنْ وَلَمْ يُقَمْ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ لِلْأَسْقَاءِ.

(قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ) أَي: السَّيِّعِي الْمَذْكُورُ فِي السَّنَدِ.
(وَرَأَى) بِالْهَمْزَةِ مِنَ الرُّوْيَةِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) الْأَنْصَارِيُّ وَفِي رِوَايَةٍ: سَقَطَ لَفْظُ الْأَنْصَارِيِّ.

(النَّبِيُّ)، وَفِي رِوَايَةِ الْحُمُويِّ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ الصَّغَانِيِّ، رَوَى مِنَ الرِّوَايَةِ، وَعَلَى هَذَا فَإِنْ أُريدَ بِهِ رِوَايَةٌ مَا صَدَرَ عَنْهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْجَهْرِ فِيهَا وَغَيْرَهُمَا كَانَ مَرْفُوعًا وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ، فَيَكُونُ مَوْقُوفًا، وَهُوَ يَثْبِتُ لَهُ الصَّحَّةُ، وَأَمَّا سَمَاعُهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِخُصُوصِهِ فَلَا يَثْبِتُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ الْحَمَصِيِّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبَادُ بْنُ تَمِيمٍ) الْمَازَنِيُّ (أَنَّ عَمَّهُ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْمَازَنِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ بِالنَّاسِ يَسْتَسْقِي لَهُمْ، فَقَامَ عَلَى رَجْلَيْهِ لَا عَلَى مَنْبَرٍ، (فَدَعَا اللَّهَ) حَالُ كَوْنِهِ (قَائِمًا، ثُمَّ تَوَجَّهَ قِبَلَ الْقِبْلَةِ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ، أَي: جِهَةَ الْقِبْلَةِ (وَحَوْلَ رِذَاءَهُ فَأَسْقُوا) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْقَافِ عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْإِسْقَاءِ، وَيُرْوَى: فَسَقُوا، بِضَمِّ السِّينِ

(1) تحفة 9672. أخرجه مسلم في الجهاد والسير باب عدد غزوات النبي ﷺ رقم (1254).

(2) أطرافه 1005، 1011، 1012، 1024، 1025، 1026، 1027، 1028، 6343 - تحفة

16 - بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الاسْتِسْقَاءِ

1024 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ يَدْعُو وَحَوْلَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ»⁽¹⁾.

والقاف على بناء المجهول أيضًا، وقد مضى هذا الحديث في باب تحويل الرداء في الاستسقاء.

16 - بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الاسْتِسْقَاءِ

(بَابُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي) صلاة (الاستسقاء).

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): الفضل بن دكين، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) بِالنَّاسِ إِلَى الْمَصَلِيِّ (يَسْتَسْقِي) لَهُمْ، (فَتَوَجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ) فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ (يَدْعُو وَحَوْلَ رِدَاءَهُ) فَجَعَلَ عَطَافَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرَ، وَعَطَافَهُ الْأَيْسَرَ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْمَنَ، كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(ثُمَّ صَلَّى) بِالنَّاسِ (رَكَعَتَيْنِ)، حال كونه قد (جَهَرَ) بلفظ الماضي بتقدير قد، وفي رواية: يجهر بلفظ المضارع.

(فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) كصلاة الْجُمُعَةِ، وقد مضى هذا الحديث في باب تحويل الرداء في الاستسقاء غير أن هنا زاد قوله: يجهر فيهما بالقراءة.

وفي الحديث: دلالة على أن الخطبة في الاستسقاء قبل الصلاة، لأن ثم للترتيب، وهو قول عمر بن عبد العزيز والليث بن سعد، وروي ذلك عن عمر وابن الزبير والبراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم، وقال مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد: الصلاة قبل الخطبة.

وقال الطَّحَاوِيُّ: وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ خُطِبَ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَوَجَدْنَا الْجُمُعَةَ فِيهَا خُطْبَةٌ، وَهِيَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَرَأَيْنَا الْعِيدِينَ فِيهِمَا الْخُطْبَةَ، وَهِيَ بَعْدَ

(1) أطرافه 1005، 1011، 1012، 1023، 1025، 1026، 1027، 1028، 6343 - تحفة

17 - باب: كَيْفَ حَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ (1)

1025 - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، قَالَ: فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ،

الصلاة، كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل، فينظر في خطبة الاستسقاء بأي الخطبتين أشبه، فيعطف حكمها على حكمها، فالجمعة فرض، وكذلك خطبتها، والعيد ليست كذلك، لأنها تجوز بغير الخطبة، وكذلك صلاة الاستسقاء تجوز، وإن لم يخطب غير أنه إذا تركها أساء، فكانت بخطبة العيدين أشبه منها بخطبة الجمعة، فدل ذلك أنها بعد الصلاة.

ومن فوائد الحديث: الجهر بالقراءة في صلاة الاستسقاء، وهو مما أجمع عليه الفقهاء، وقد مر غير مرة.

17 - باب: كَيْفَ حَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ

(باب) بالتنوين (كَيْفَ حَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ).

(حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس.

(قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ خَرَجَ) بِالنَّاسِ إِلَى الْمَصْلَى (يَسْتَسْقِي) لَهُمْ (قَالَ: فَحَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ) عِنْدَ إِرَادَةِ الدُّعَاءِ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْمَوْعِظَةِ، فَالْتَفَتَ بِجَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، لِأَنَّهُ كَانَ يَعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ.

(1) يشكل مناسبة الحديث الوارد في الباب بالترجمة وهو الذي أراد الشيخ في كلامه، وقال الحافظ: وقد استشكل لأن الترجمة لكيفية التحويل، والحديث دال على وقوع التحويل فقط، وأجاب الكرمانى بأن معناه حوله حال كونه داعياً، وحمل الزين ابن المنير قوله «كيف» على الاستفهام، فقال: لما كان التحويل المذكور لم يتبين كونه من ناحية اليمين أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه، قال الحافظ: والظاهر أنه لما لم يتبين من الخبر ذلك كأنه يقول هو على التخيير، لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنه كان يعجبه التيمن في شأنه كله، ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء، اهـ.

وبذلك شرح العيني إذ قال: فإن قلت: أين المطابقة؟ قلت: قال الكرمانى معناه حوله حال كونه داعياً، قلت: أشار بهذا إلى أن الحال من الكيفيات إلى آخر ما قال نحو كلام الحافظ، وهذا الذي اختاره الكرمانى هو مؤدى كلام الشيخ قدس سره.

وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ، ثُمَّ صَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ⁽¹⁾.

18 - باب صلاة الاستسقاء ركعتين

1026 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَقَلَبَ رِدَاءَهُ»⁽²⁾.

(وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) حال كونه (يَدْعُو، ثُمَّ حَوَّلَ رِدَاءَهُ) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء.

وهو ظاهر كلام الشافعي، ووقع في كلام كثير من الشافعية، أنه حوله حالة الاستقبال، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غايته، فيصير مستقبلاً على ما ذكره الحافظ العسقلاني.

(ثُمَّ صَلَّى لَنَا رَكْعَتَيْنِ) حالاً كونه قد (جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) وقد مر الخلاف في أن الخطبة قبل الصلاة أو بعدها آنفاً.

18 - باب صلاة الاستسقاء ركعتين

(باب صلاة الاستسقاء ركعتين) أراد به بيان كميتها وأشار إليها بقوله ركعتين على طريق عطف البيان.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقَفِيُّ الْبَلْخِيُّ، (قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) أَي: ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، (عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ) وفي رواية: سمع عباد بن تميم، (عَنْ عَمِّهِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، («أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَقَلَبَ رِدَاءَهُ») عطف على قوله: فصلى ركعتين، بالواو، وهي لا تدل على الترتيب، بل هي لمطلق الجمع، كما عرف في موضعه.

واعلم أنه ينادى قبلها بأن يأمر الإمام من ينادي بالاجتماع لها في وقت

(1) أطرافه 1005، 1011، 1012، 1023، 1024، 1026، 1027، 1028، 6343 - تحفة 5297 - 2/39.

(2) أطرافه 1005، 1011، 1012، 1023، 1024، 1025، 1027، 1028، 6343 - تحفة 5297.

19 - باب الاستِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى

1027 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى يَسْتَسْقِي وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَقَلْبَ رِدَاءٍ» قَالَ سُفْيَانُ: فَأَخْبَرَنِي الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ،

معين، ويصام يومها، لأن للصوم أثراً في رياضة النفس، وفي إجابة الدعاء والأولى صوم ثلاثة قبله، ويترك الزينة فيها بأن يلبس عند الخروج لها ثياب بذلة، وهي التي تلبس حال الشغل بالخدمة، ويكثر الاستغفار، ويستقبل القبلة في الدعاء.

19 - باب الاستِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى

(باب) كون صلاة (الاستِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى) الذي في الصحراء، لا في المسجد، حيث لا عذر كالمرض للاتباع، كما سيأتي، ولأنه يحضرها غالب الناس والصبيان والحیض والبهائم وغيرهم، فالصحراء أوسع بهم وأليق، ولأنه أبلغ في الافتقار والتواضع، واستثنى بعضهم المسجد الحرام وبيت المقدس.

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وهو حسن، وعليه عمل السلف والخلف، لفضل البقعة واتساعها، لكن الذي عليه الأصحاب استحبابها في الصحراء من غير استثناء للاتباع، والتعليل المذكور.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) ابن مُحَمَّد بن عمرو بن حزام، أنه (سَمِعَ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ) عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمُصَلَّى) بالصحراء، حال كونه (يَسْتَسْقِي وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، وَقَلْبَ رِدَاءٍ) قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عُيَيْنَةَ الراوي: (فَأَخْبَرَنِي الْمَسْعُودِيُّ) هو عبد الرحمن ابن عبد الله بن عتبة، بن عبد الله بن مسعود، مات سنة ستين ومائة، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ) هو والد عبد الله المذكور في الإسناد.

قَالَ: «جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّامِ»⁽¹⁾.

20 - بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الاسْتِسْقَاءِ

1028 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَنَّ عَبَادَ بْنَ تَمِيمٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ

(قَالَ) مفسراً قلب رداؤه: («جَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الشَّامِ») يعني: والشمال على اليمين.

قَالَ ابن بطال: وفيه دليل على أنه ﷺ كان يلبس الرداء على حسب لباس أهل الأندلس، ومصر، وبغداد، وهو غير الاشتمال به، لأنه حول ما عن يمينه على يساره، ولو كان لباسه اشتمالاً لقليل قلب أسفله أعلاه، أو حل رداؤه فقلبه، قَالَ الْحَافِظُ الْمَزِي: قوله: قَالَ سُفْيَانٌ إِلَى آخِرِهِ، معلق.

وقال ابن القطان: لا يدري عمن أَخَذَهُ الْبُخَارِيُّ، ولهذا لا يعد أحد المسعودي في رجاله، وأجيب عن هذا بأن الظاهر أنه أَخَذَهُ عن شيخه عبد الله ابن مُحَمَّدٍ، ولا يلزم من عدم عد المسعودي في رجاله، أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه.

وقال الْعَيْنِيُّ: فيه نظر، لأن الظاهر ما قاله المزني، وإنما يصح الجواب المذكور أن لو قَالَ: وقال سُفْيَانٌ بَوَاوِ الْعُطْفِ، ليكون عطفًا على الإسناد الأول.

20 - بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الاسْتِسْقَاءِ

(بَابُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ) فِي الدُّعَاءِ (فِي الاسْتِسْقَاءِ).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ)، وفي رواية: مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا، وفي أخرى: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي)، بِالْإِفْرَادِ (أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عمرو بن حزم (أَنَّ عَبَادَ بْنَ تَمِيمٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو عم عباد بن تميم (أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ

(1) أطرافه 1005، 1011، 1012، 1023، 1024، 1025، 1026، 1028، 6343 - تحفة

إِلَى الْمُصَلَّى يُصَلِّي، وَأَنَّهُ لَمَّا دَعَا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو - اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «ابْنُ زَيْدٍ هَذَا مَارِئِي، وَالْأَوَّلُ كُوفِي هُوَ ابْنُ يَزِيدٍ»⁽¹⁾.

21 - باب رَفَعَ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ

1029 - قَالَ أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ:

إِلَى الْمُصَلَّى) حال كونه (يُصَلِّي)، وفي رواية: فصلى، وفي أخرى: يدعو، (وَأَنَّهُ لَمَّا دَعَا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَدْعُو) شك من الراوي ويحتمل أن يكون من يَحْيَى بن سعيد، فقد رواه السراج من طريق يَحْيَى بن أيوب عنه بالشك أيضًا، ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال، فلم يشك.

(اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ) واستدبر الناس (وَحَوَّلَ رِدَاءَهُ) فجعل ما يلي كل جانب من الأيمن والأيسر على الآخر. قال ابن بطال وسنة من خطب الناس معلماً لهم واعظاً أن يستقبلهم لكن عند دعاء الاستسقاء يستقبل القبلة، لأن الدعاء مستقبل القبلة أفضل، وقال النووي: يلحق بالدعاء الوضوء والغسل والأذكار والقراءة وسائر الطاعات، إلا ما خرج بالدليل كالخطبة.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) الْبُخَارِيُّ عَبْدُ اللَّهِ (ابْنُ زَيْدٍ هَذَا) أي: راوي الحديث، وفي رواية ابن زيد هذا بدون لفظ عبد الله (مَارِئِي)، أنصاري، (وَالْأَوَّلُ) المذكور في باب الدعاء في الاستسقاء قائماً (كُوفِي هُوَ ابْنُ يَزِيدٍ) بالمشناة التحتانية في أوله من الزيادة، وهذا القول أعني قوله: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إلخ، في رواية الكشميهني وحده، ولم يثبت في رواية غيره، قيل: كان اللائق أن يذكر هذا في باب الدعاء في الاستسقاء قائماً، لأن كليهما مذكوران فيه لا هنا، وإنما هنا ذكر عبد الله بن زيد، وليس ذكر عبد الله بن يزيد، فكان الأولى بيان تغايرهما هناك.

21 - باب رَفَعَ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ

(باب رَفَعَ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ) رفع (الإمام) يديه بالدعاء (فِي الْاسْتِسْقَاءِ) وكأنه أراد به الرد على من زعم أنه يكفي بدعاء الإمام، وسقط في رواية لفظ مع الإمام. (قَالَ) وفي رواية: وقال: (أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ) ابن بلال شيخ المؤلف، وإنما

(1) أطرافه 1005، 1011، 1012، 1023، 1024، 1025، 1026، 1027، 6343 - تحفة

حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْمَاشِيَةُ،

ذكره التعليق لأنه سمعه عنه عند المجاورة والمذاكرة، أو لأنه سمعه عن غيره بإسناده إليه، وقد وصله أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ الْعَبَّاسِ، وَإِسْحَاقُ الْحَرَبِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سَلِيمَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، فذكره، وقال: ذكره الْبُخَارِيُّ، وقال: وقال أَيُّوبُ بْنُ سَلِيمَانَ بِلَا رَوَايَةٍ، وقال الْإِسْمَاعِيلِيُّ: أَنَا مُوسَى ابْنُ الْعَبَّاسِ، نَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ، نَا أَيُّوبُ بْنُ سَلِيمَانَ، وعنده حِسُّ الْمَسَافِرِ وانقطع الطريق، وقال الْبَيْهَقِيُّ: أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْخَالِقِ الْمُؤَذِّنُ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، أَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، نَا أَيُّوبُ بْنُ سَلِيمَانَ، وفيه: فَاتَى الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَفَقَ الْمَسَافِرُ وَمَنَعَ الطَّرِيقَ، الْحَدِيثُ.

(حَدَّثَنِي)، بِالْأَفْرَادِ (أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ) بضم الهمزة، هو أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيِّ، الْمَدَنِيُّ الْقَاضِي، أَخُو إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ) هو أَبُو أَيُّوبَ الْمَذْكُورُ.

(قَالَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) ابْنُ قَيْسٍ أَبُو سَعِيدٍ الْمَدَنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْقَاضِي، وَفِي رَوَايَةٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

قَالَ: (سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: أَتَى رَجُلٌ أَعْرَابِيٌّ) وَفِي رَوَايَةٍ: أَتَى أَعْرَابِيٌّ (مِنْ أَهْلِ الْبَدْوِ) وفيه تَضْعِيفٌ قَوْلٍ مِنْ قَالَ إِنَّهُ الْعَبَّاسُ. (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) وهو قائم يخطب، فاستقبله قائماً.

(فَقَالَ) وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْتَ الْمَاشِيَةُ) وقد سبق في باب الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَقَامَ النَّاسُ، فَصَاحُوا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَحَطَ الْمَطَرُ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ أَنَّ الرَّجُلَ قَامَ أَوَّلًا، فَتَبِعَهُ النَّاسُ، وَكَذَا فِي الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، أَوْ أَنَّهُمْ صَاحُوا، فَقَامَ الرَّجُلُ فَتَكَلَّمَ عَنْهُمْ، أَوِ الْمَرَادُ بِالنَّاسِ الرَّجُلَ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ نَائِبًا عَنْهُمْ عَبَّرَ عَنْهُمْ بِهِمْ، وَكَأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ صَاحُوا، قَالَهُ ابْنُ التِّينِ وَإِذْ قُلْنَا بِتَخْصِيصِ الرَّجُلِ الْأَعْرَابِيِّ

هَلَكَ الْعِيَالُ هَلَكَ النَّاسُ، «فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ يَدْعُونَ»،

بالكلام، فترك خواص الصحابة رضي الله عنهم لذلك، لكون مقامهم يقتضي الرضى والتسليم، بخلاف مقام السائل، فإنه مقام فقر وتمسكن.

(هَلَكَ)، وفي رواية: هَلَكْتُ (الْعِيَالُ هَلَكَ النَّاسُ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ) حال كونه (يَدْعُو، وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ مَعَهُ) وفي رواية مع رسول الله ﷺ (يَدْعُونَ) واستدل بهذا الحديث: استحباب رفع اليدين في الدعاء للاستسقاء، وهل يرفع في غيره من الأدعية أو لا، الصحيح الاستحباب، لأنه خضوع وتضرع إلى الله تعالى، وقد روي أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ بِسُتْحَبِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا صَفْرًا»، وقد ورد أنه ﷺ رفع يديه في مواضع كثيرة:

منها: أنه رفعهما في قصة خالد بن الوليد، قائلًا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ، رواه الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

ومنها: أنه رفعهما على الصفا، رواه مسلم.

ومنها: أنه رفعهما ثلاثًا بالبقيع مستغفرًا لأهله، رواه الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

ومنها: أنه رفعهما حين تلا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَصْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: 36] الآية، قائلًا: «اللَّهُمَّ أُمْتِي أُمْتِي»، رواه مسلم.

ومنها: أنه رفعهما لما بعث جيشًا فيهم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قائلًا: اللَّهُمَّ لَا تَمْنَنِي حَتَّى تَرِنِي عَلِيًّا، رواه التِّرْمِذِيُّ.

ومنها: أنه رفعهما لما جمع أهل بيته وألقى عليهم الكساء، قائلًا: اللَّهُمَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، رواه الحاكم.

وقد جمع النووي في شرح المذهب نحوًا من ثلاثين حديثًا في ذلك من الصحيحين وغيرهما، وللمنذرين فيه جزء، وأما الحديث المروي في الصحيحين وغيرهما الآتي إن شاء الله تعالى في الباب التالي أنه ﷺ كان لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه، فمعارض بما ذكر من الأحاديث السابقة أنفًا، فيحمل النفي في هذا الحديث على صفة مخصوصة، كالرفع البليغ كما يدل عليه قوله حتى يرى بياض إبطيه، ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، كما روى مسلم أنه استسقى ﷺ، فأشار بظهر كفيه إلى

قَالَ: فَمَا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مُطَرْنَا، فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ حَتَّى كَانَتِ الْجُمُعَةُ
الْأُخْرَى، فَأَتَى الرَّجُلُ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِشَقِّ الْمُسَافِرِ

السماء، أو على نفي رؤية الراوي لذلك، وهو لا يستلزم نفي رؤية غيره، ورواية
المثبت مقدمة على النافي، والحاصل أنه يستحب الرفع في كل دعاء إلا ما جاء
من الأدعية مقيداً بما يقتضي عدمه، كدعاء الركوع والسجود ونحوهما، وروي
عن الإمام مالك أنه لم يرفع يديه إلا في دعاء الاستسقاء خاصة، وكان يرى أيضاً
رفعهما فيه وبطونهما إلى الأرض، وفي مسلم وأبي داود عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أنه ﷺ كان يستسقي هكذا، ومد يديه وجعل بطونهما مما يلي الأرض حتى رأيت
بياض إبطيه، وذلك العمل عند الاستكانة والخوف، وهو الرهب، وأما عند
الرغبة والسؤال فبسط الأيدي، هو الرغب، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُوكَ
رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء: 90]، قَالَ النووي: قَالَ جماعة من أصحابنا وغيرهم
السنة في كل دعاء لرفع بلاء كالحط، أن يرفع يديه، ويجعل ظهر كفيه إلى
السماء، فإذا دعا لسؤال بشيء ولحصيله جعل بطونهما إلى السماء، وذلك تفاؤلاً
ليقلب الحال ظهر البطن، وذلك نحو صنيعة في تحويل الرداء، أو إشارة إلى ما
يسأله، وهو أن يجعل بطن السحاب إلى الأرض ليصيب المطر.

(قَالَ) أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَمَا خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى مُطَرْنَا) على البناء
للمفعول بدون همزة، (فَمَا زِلْنَا نُمْطَرُ) بضم النون وفتح الطاء على صيغة
المجهول (حَتَّى كَانَتِ الْجُمُعَةُ الْآخَرَى، فَأَتَى الرَّجُلُ) المذكور أولاً، إذ اللام
في مثله للعهد عن النكرة السابقة غالباً، لكن رواية ابن عساكر، فَأَتَى رجل
صارفة لتعيينه مثبتة للتردد فيه، كما مر أن أنساً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لا أدري أهو
الرجل الأول أم غيره، لكن لا منافاة بينهما، إذ ربما نسي، ثم تذكر أو كان ذاكرة
ثم نسي، والله أعلم.

(إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ)، وفي رواية: إلى رسول الله ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
بَشَقِّ الْمُسَافِرِ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة، وفي آخره قاف، أي: مل، كما
فسره البُخَارِيُّ، وفي رواية بفتح المعجمة، قَالَ الخطابي: بشق ليس بشيء إنما
هو لثق المسافرين من اللثق، بالثاء المثناة، وهو الرجل، يقال لثق الثوب، إذا
أصابه ندى المطر ولطح الطين، ويحتمل أن يكون مشق بالميم، فحسبه السامع

وَمُنِعَ الطَّرِيقُ⁽¹⁾.

1030 - وَقَالَ الْأَوْسِيُّ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَشَرِيكِ، سَمِعَا أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ»⁽²⁾.

يشق لتقارب مخرج الباء والميم، يريد أن الطريق صارت مزلة زلقًا، ومنه مشق الخط، وقال ابن بطلال: وذكر الرواة في هذا الحديث بشق المسافر بالباء الموحدة، ولم أجد له في اللغة معنى، ووجدت في نواذر اللحياني نشق بالنون وكسر الشين بمعنى نشب، وعلى هذا يصح المعنى في قوله: ومنع الطريق، قَالَ صاحب التلويع: وفيه نظر لما ذكره أَبُو مُحَمَّدٍ فِي كِتَابِ الرَّاعِي فِي الْحَدِيثِ بِشَقِ الْمَسَافِرِ، رَوَاهُ الْمُسْتَمْلِيُّ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، كَذَا يَعْنِي بِالْبَاءِ الْمَوْحُودَةِ، وَمَعْنَى بِشَقِ مَلٍ، وَفِي الْمُنْضَدِّ لِكِرَاعٍ بِشَقٍ تَأَخَّرَ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ، قَالَ: فَمَعْنَى بِشَقِ الْمَسَافِرِ ضَعْفٌ عَنِ السَّفَرِ وَعَجْزٌ عَنْهُ لِكَثْرَةِ الْمَطَرِ، وَقَالَ صَاحِبُ الْمَجْمَلِ بِشَقِ الظُّبِي فِي الْحَبَالَةِ عُلِقَ وَرَجُلٌ بِشَقٍ وَقَعَ فِي الْأَمْرِ لَا يَكَادُ يَتَخَلَّصُ عَنْهُ. (وَمُنِعَ الطَّرِيقُ).

(وَقَالَ الْأَوْسِيُّ) بضم الهمزة وفتح الواو وسكون المثناة التحتانية وبالسین المهملة، هو عبد العزيز بن عبد الله، وقد تقدم في باب الحرص على الحديث. (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي كثير المدني، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَشَرِيكِ) هو ابن عبد الله بن أبي نمر، قالوا: (سَمِعَا أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (رَفَعَ أَي: (أَنَّهُ رَفَعَ) كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ: (يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَسَاكِرَ حَتَّى نَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ، اسْتَدَلَّ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ عَلَى خُصُوصِيَّتِهِ ﷺ بِبَيَاضِ إِبْطِيهِ، وَعَوْرَضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَقُومٍ الْخَزَاعِيُّ، كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَفْرَةِ إِبْطِيهِ إِذَا سَجَدَ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَحَسَنُهُ وَغَيْرُهُ، وَالْعَفْرَةُ بَيَاضٌ لَيْسَ بِالنَّاصِعِ.

نعم، الذي يعتقد فيه ﷺ أنه لم يكن لإبطه رائحة كريهة، بل كانت رائحته كرائحة العطر، كما ثبت في الصحيح، وهذا التعليق وصله أَبُو نُعَيْمٍ فِي

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1021، 1033، 3582، 6093، 6342 - تحفة 1661.

(2) تحفة 1660، 910.

22 - باب رَفْعِ الإِمَامِ يَدَهُ فِي الاسْتِسْقَاءِ

1031 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ»⁽¹⁾.

المستخرج، ثم إنه ثبت هنا في رواية المستملي، وثبت في رواية أبي الوقت وكريمة في آخر الباب. وسقط بالكلية عند بقية الرواة، وهو مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات.

22 - باب رَفْعِ الإِمَامِ يَدَهُ فِي الاسْتِسْقَاءِ

(باب رَفْعِ الإِمَامِ يَدَهُ فِي الاسْتِسْقَاءِ) وهذه الترجمة إنما ثبتت في رواية الحموي والمستملي، قيل: ذكره هذه الترجمة وإن كانت الترجمة الأولى تتضمنها لإفادة أنه ﷺ لم يفعل ذلك إلا في الاستسقاء.

وفيه نظر لا يخفى، وقيل: الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين والثانية لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء، وقيل: قد قصد بالثانية كيفية رفع الإمام يده لقوله حتى يرى بياض إبطيه، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بموحدة ومعجمة بن عثمان العبدي البصري، يقال له بNDAR، (حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان، (وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، (عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن أبي عروبة، (عَنْ قَتَادَةَ) هو ابن دعامة، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) وسقط في رواية ابن عساكر ابن مالك، وعند المؤلف في صفة النَّبِيِّ ﷺ عن سعيد عن قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُمْ، (قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ»)، بسكون الموحدة، قَالَ النووي: هذا الحديث ظاهره يوهم أنه لم يرفع ﷺ يده إلا في الاستسقاء، وليس الأمر كذلك، بل قد ثبت رفع يديه في مواطن غير الاستسقاء، وقد مر الكلام فيه آنفًا، وهذا الحديث أخرجه المؤلف في صفة النَّبِيِّ ﷺ، وأخرجه النَّسَائِيُّ وابن ماجه في الاستسقاء.

(1) طرفاه 3565، 6341 - تحفة 1168 - 2/40.

أخرجه مسلم في صلاة الاستسقاء باب رفع اليدين بالدعاء في الاستسقاء رقم (895).

23 - باب مَا يُقَالُ إِذَا أَمْطَرَتْ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿كَصَبَ﴾ [البقرة: 19]: الْمَطَرُ «وَقَالَ غَيْرُهُ: صَابَ وَأَصَابَ يَصُوبُ».

23 - باب مَا يُقَالُ إِذَا أَمْطَرَتْ

(باب مَا)، أي: الذي، (يُقَالُ) أول باب شيء يقال، فما موصوفة كما في قوله، ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال، أي: رب شيء تكرهه النفوس، أو باب بالتنوين، وما استفهامية، أي: أي شيء يقال (إِذَا أَمْطَرَتْ) أي: السماء، وفي رواية: مطرت من الثلاثي المجرد، وهما بمعنى أو الأول للشر، والثاني للخير، وقال الفراء: مطرت السماء تمطر مطراً ومطراً فالمطر بالإسكان المصدر والمطر بالفتح الاسم.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في تفسير قوله تعالى: ﴿كَصَبَ﴾، هو (الْمَطَرُ)، وإنما ذكر الْبُخَارِيُّ هذا لمناسبته لقوله ﷺ صَبًا نافعا، قَالَ في الكشف الصيب المطر الذي يصب، أي: ينزل ويقع، ويقال للسحاب أَيْضًا صيب.

وهذا تعليق وصله أبو جعفر الطبري، قَالَ: نا مُحَمَّد بن المثنى، قَالَ: نا أبو صالح، نا معاوية، عن علي بن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: الصيب المطر.

وعن قَتَادَةَ، وعطاء، ومجاهد، والربيع بن أنس: الصيب المطر.

وقال عبد الرحمن بن زيد: أو كصيب من السماء، أي: كغيث من السماء.

وفي تفسير الضحاك: الصيب الرزق.

وقال سُفْيَان: الصيب الذي فيه المطر.

(وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (صَابَ وَأَصَابَ يَصُوبُ) كأنه يشير به إلى أن اشتقاقه من الأجوف الواوي، وأصله صيوب على وزن فيعل فاعل، فصار صيب، ولكن لا يقال أصاب يصب، وإنما يقال صاب يصب وأصاب يصب، والأصل: صاب يصب وأصاب، وأشار به إلى الثلاثي المجرد والمزيد فيه.

1032 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ، قَالَ: «صَيِّبًا نَافِعًا».....

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مُقَاتِلٍ) بلفظ اسم الفاعل (أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ)، وقد ثبتت الكنية والنسبة في رواية، وقد مر ذكره في باب ما يذكر في المناولة في كتاب العلم.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير، كما أن سابقه بصيغة التكبير، هو ابن عمر العمري، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ) بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ، قَالَ:): اللَّهُمَّ (صَيِّبًا)، أي: اسقنا أو اجعله صيبًا بفتح الصاد وتشديد الياء المكسورة، أي: مطرًا (نَافِعًا) واحترز بقوله نافعًا عن المطر الضار، إذ من المطر نوع شديد يضر العباد والبلاد، كما قَالَ الشاعر:

فسقى ديارك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمى
لكن قوله نافعًا في الحديث أوقع وأحسن وأنفع من قوله غير مفسدها في الشعر.

قيل: وهذا، أي: قوله صيبًا كالخبر المواطئ في قولك زيد رجل فاضل، إذ الصفة هي المقصودة بالأخبار، ولولا هي لم تحصل الفائدة.

وأنت خبير بأن هذا إن حملنا الصيب على المطر، كما قاله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأما إذا حملنا على أنه المطر الكثير كما نقله الواحدي، فكل من قوله صيبًا ونافعًا مقصودًا، كما لا يخفى.

وفي بعض الراويات صَبًّا نافعًا، من الصب، أي: بالموحدة المشددة من غير مثناة، أي: اصبه صبًّا وضبطه القاسي صيبًا بالتخفيف.

وفي رواية أبي داود: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَأَى نَاشِئًا فِي أَفْقِ السَّمَاءِ تَرَكَ الْعَمَلَ، وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنْ مَطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ صَيِّبًا هَنِيئًا.

تَابَعُهُ الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَعُقَيْلٌ، عَنْ نَافِعٍ⁽¹⁾.

وعند النَّسَائِيِّ: كان إذا مطر قَالَ: اللَّهُمَّ اجعله سَيِّبًا نَافِعًا.

وعند ابن ماجة: إذا رأى سحابًا مقبلًا من أفق من الآفاق ترك ما هو فيه، وإن كان في صلاة حتى يستقبله، فيقول: اللَّهُمَّ إنا نعوذ بك من شر ما أرسل به، فإن أمطر قَالَ: اللَّهُمَّ سَيِّبًا نَافِعًا مرتين أو ثلاثًا، وإن كشفه الله تعالى ولم يمتطر حمد الله على ذلك.

وقال الخطابي: السيب العطاء مجرى الماء، والجمع: سيوب، وقد ساب يسوب إذا جرى.

(تَابَعُهُ): أي: تابع عبد الله بن المبارك (الْقَاسِمُ بْنُ يَحْيَى) ابن عطاء بن مقدم أبو مُحَمَّد الهلالي الواسطي، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) هو ابن عمر، المذكور، يعني: بإسناده، قَالَ الْخَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على هذه الرواية موصولة.

(وَرَوَاهُ)، أي: الحديث المذكور (الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمر، (وَعُقَيْلٌ) بضم العين وفتح القاف، هو ابن خالد، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أما رواية الْأَوْزَاعِيِّ، فقد أخرجها النَّسَائِيُّ في عمل اليوم والليلة، عن محمود بن خالد، عن الوليد بن مسلم، عن الْأَوْزَاعِيِّ، عن نافع، لكن لفظه هنيئًا بدل نافعًا.

وأما رواية عقيل فقد ذكرها الدارقطني، وذكر فيها اختلافًا كثيرًا، وإنما غاير بين قوله تابعه وبين قوله: ورواه لإفادة التعميم، لأن الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أولاً، أو للتفنن في العبارة، أو لأنهما لم يرويا عن نافع بواسطة عبيد الله بخلاف القاسم، فافهم.

ورجال إسناده هذا الحديث ما بين رازي ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابية، وقد أخرج متنه النَّسَائِيُّ في عمل اليوم والليلة، وابن ماجة في الدعاء.

24 - بَابُ مَنْ تَمَطَّرَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ

1033 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَامَ أَغْرَابِيُّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْمَالُ،

24 - بَابُ مَنْ تَمَطَّرَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ

(بَابُ مَنْ تَمَطَّرَ) بتشديد الطاء على وزن تفعّل، (فِي الْمَطَرِ) أي: تعرض للمطر، وتطلب نزوله عليه (حَتَّى يَتَحَادَرَ) أي: ينزل وينصب المطر (عَلَى لِحْيَتِهِ)، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَسِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثوبه، حتى أصابه المطر، وقال: لَأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ، أي: قريب العهد بتكوين ربه، ولم تمسه الأيدي الخاطئة، ولم تكدره ملاقة أرض عبد عليها غير الله تعالى، كما قَالَ الْقَائِلُ وَأَجَاد:

تَضُوعُ أَرْوَاحٍ نَجَدَ مِنْ ثِيَابِهِمْ عِنْدَ الْقُدُومِ بِقَرَبِ الْعَهْدِ وَالْدَارِ

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ويروى: مُحَمَّدُ (ابْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) ويروى: عَبْدُ اللَّهِ (ابْنُ الْمُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمر، (قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ) المدني، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ: أَصَابَتِ النَّاسَ سَنَةٌ) بفتح السين، أي: شدة وجهه من الجذب والقحط (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) أي: في زمنه (ﷺ)، (فَبَيْنَا) بغير ميم بعد النون (رَسُولُ اللَّهِ) ويروى: النَّبِيُّ ﷺ (يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَامَ أَغْرَابِيُّ) من أهل البدو، ولا يعرف اسمه.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَ الْمَالُ) وهو كل ما يملك وينتفع به.

والمراد هنا: مال خاص، وهو ما يتضرر بعدم المطر من الحيوان والنبات، لكن لا مانع من حمله على عمومه على معنى أن شدة الغلاء تذهب أموال الناس في شري ما يقتاتون به.

وَجَاعَ الْعِيَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَسْقِينَا، قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ وَمَا فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً، قَالَ: فَتَارَ سَحَابٌ أَمْثَالُ الْجِبَالِ، ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ، قَالَ: فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا ذَلِكَ، وَفِي الْغَدِ، وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ، وَالَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى، فَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ - أَوْ رَجُلٌ غَيْرُهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْدَمُ الْبِنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ، فَادْعُ اللَّهَ لَنَا، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا»

(وَجَاعَ الْعِيَالُ) لقلة الأقوات، أو عدمها بحبس المطر، (فَادْعُ اللَّهَ لَنَا أَنْ يَسْقِينَا، قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ) أي: حتى يرى بياض إبطيه، (وَمَا فِي السَّمَاءِ قَرَعَةً) بفتحات، أي: قطعة من سحب.
(قَالَ) أنس رضي الله عنه: (فَتَارَ سَحَابٌ)، أي: هاج (أَمْثَالُ الْجِبَالِ) لكثرتة، (ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ) ﷺ (عَنْ مِنْبَرِهِ حَتَّى رَأَيْتُ الْمَطَرَ يَتَحَادَرُ عَلَى لِحْيَتِهِ) المقدسة، وهذا هو موضع الترجمة، إذ الظاهر أن تحادر المطر على لحيته ﷺ لم يكن اتفاقاً، إذ كان يمكنه التوقي منه بثوب ونحوه، كما قاله صاحب المصابيح، أو بنزوله عن المنبر، أو ما وكف السقف، لكنه تمادى في خطبته حتى كثر نزوله، بحيث تحادر على لحيته، كما قاله الحافظ العسقلاني، يعني: فترك فعل ذلك قصداً للتمطر، فليتأمل⁽¹⁾.

(قَالَ: فَمُطِرْنَا يَوْمَنَا) أي: في يومنا (ذَلِكَ، وَفِي الْغَدِ) وفي رواية: ومن الغد، (وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِ، وَالَّذِي يَلِيهِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخَرَى، فَقَامَ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيُّ - أَوْ رَجُلٌ غَيْرُهُ -) ولا منافاة بين تردد أنس رضي الله عنه هنا وبين قوله في الرواية الأخرى، فأتى الرجل باللام المفيدة للعهد الذكري، إذ ربما نسي، ثم تذكر، أو كان ذاكرةً ثم نسي.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، تَهْدَمُ الْبِنَاءُ وَغَرِقَ الْمَالُ) من كثرة المطر، (فَادْعُ اللَّهَ لَنَا) يمسكها عنا، (فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ) أنزل المطر (حَوَالَيْنَا، وَلَا) تنزله (عَلَيْنَا)، وفي بعض الروايات حولنا من غير ألف، وهما

(1) وجه التأمل هو أنه لا دلالة في الحديث على الترجمة التي هي التمر الدال على تكلف قصد المطر والاستدلال بعدم نزوله عن المنبر أول ما وكف السقف غير تام لاحتمال أن يكون عدم نزوله لثلا يقطع الخطبة فافهم.

قَالَ: فَمَا جَعَلَ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ، حَتَّى صَارَتْ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجَوْبَةِ حَتَّى سَالَ الْوَادِي، وَادِي قَنَاةَ شَهْرًا، قَالَ: فَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ⁽¹⁾.

بمعنى، والمراد: بحوالي المدينة مواضع النبات والزرع لا نفس المدينة وبيوتها، ولا الطرق التي في حوالي المدينة، وإلا لم يزل بذلك شكواهم جميعاً، وإنما لم يطلب ﷺ رفع المطر من أصله، بل سأل رفع ضرره، وكشفه عن البيوت والمرافق والطرق، بحيث لا يتضرر به ساكن ولا ابن سبيل، بل سأل إبقائه في موضع الحاجة، لأن الجبال والصحارى ما دام المطر فيها كثرت الفائدة من كثرة المرعى والمياه، وغير ذلك من المصالح.

(قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَمَا جَعَلَ) ﷺ (يُشِيرُ بِيَدَيْهِ) وفي رواية يشير رسول الله ﷺ بيده (إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا تَفَرَّجَتْ) بفتح المثناة الفوقية والفاء وتشديد الراء، وبالجيم، أي: تقطع السحاب، وزال عنها امتثالاً لأمره ﷺ، وفيه معجزة عظيمة للنبي ﷺ، حيث سخرت له السحب، فامتثلت لأمره بالإشارة من غير كلام.

(حَتَّى صَارَتْ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجَوْبَةِ) بفتح الجيم وسكون الواو، وبالموحدة، الفرجة والترس، أي: تقطع السحاب عن المدينة، وصار مستديراً حولها.

(حَتَّى سَالَ الْوَادِي، وَادِي قَنَاةَ) بفتح القاف والنون الخفيفة، واد من أودية المدينة، عليه حرث ومزارع.

وقيل: إنه الوادي عند قبر حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أي: جرى فيه الماء (شَهْرًا) وهو من أبعد أمد المطر الذي يصلح الأرض المتوعدة.

(قَالَ) أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَمْ يَجِئْ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ إِلَّا حَدَّثَ بِالْجُودِ) بفتح الجيم وسكون الواو: المطر الكثير، وقد مر هذا الحديث في كتاب الجُمُعة وكتاب الاستسقاء مطولاً، ومختصراً بروايات مختلفة، ومتون متغايرة

(1) أطرافه 932، 933، 1013، 1014، 1015، 1016، 1017، 1018، 1019، 1021،

25 - باب: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ

1034 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا، يَقُولُ: «كَانَتِ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ»⁽¹⁾.

بزيادة ونقصان، وقد مر ما يتعلق به من الأبحاث أيضًا.

25 - باب: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ

(باب) بالتثنية (إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ) جواب إذا مقدر، تقديره: ماذا يصنع من قول أو فعل.

ووجه دخول هذا الباب في أبواب الاستسقاء: أن المراد من الاستسقاء طلب نزول المطر والرياح في الغالب، تأتي به لأن الرياح على أقسام، منها: الرياح التي تسوق السحب الممطرة.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن مُحَمَّد بن الْحَكَم بن أَبِي مَرْيَم، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) المدني، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (حُمَيْدٌ) الطويل (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا) وفي رواية: زيادة أنس بن مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حال كونه (يَقُولُ: كَانَتِ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عُرِفَ ذَلِكَ) الهبوب، أي: أثره، ففيه ذكر السبب وإرادة المسبب.

(فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: تغير وجهه ﷺ، ظهر فيه أثر الخوف مخافة أن يكون في ذلك ضرر، وخشية أن يصيب أمته العقوبة بذنوب العاصين فيهم.

وروى أبو يعلى بإسناد صحيح عن قَتَادَةَ عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النَّبِيَّ ﷺ كان إذا هاجت ريح شديدة قَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا أَمَرْتَ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أَمَرْتَ بِهِ.

وفي الباب عن أَبِي هُرَيْرَةَ، وابن عباس، وعائشة وعثمان بن العاص رضي الله عنهم.

أما حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرواه أبو داود في سننه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الرياح من روح الله»، قَالَ سلمة: فروح الله عَزَّ وَجَلَّ يَأْتِي بالرحمة ويَأْتِي بالعذاب، فإذا رأيتُموها فلا تسبوهَا، وسلوا الله خيرها، واستعيذوا بالله من شرها.

وأما حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فرواه الطبراني، قَالَ: كان رسول الله ﷺ إذا هاجت ريح استقبلها بوجهه، وجثا على ركبتيه، وقال: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ وَخَيْرِ مَا أُرْسَلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا أُرْسَلَتْ بِهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا».

وأما حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فرواه مسلم أنها قالت: كان النَّبِيُّ ﷺ إذا عصفت الرياح، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا فِيهَا، وَخَيْرَ مَا أُرْسَلَتْ بِهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُرْسَلَتْ بِهِ»، قالت: فإذا تخيلت السماء تغير لونه، وخرج ودخل وأقبل وأدبر، فإذا أمطرت سرى عنه، فعرفت ذلك عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فسألتها، فَقَالَ: «لعله يا عائشة كما قَالَ قوم عاد: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾» [الأحقاف: 24].

يقال: عصفت الرياح اشتد هبوبها، وريح عاصف شديد الهبوب، وتخيل السحاب هنا، وتخيلت إذا ظهر في السحاب أثر المطر، وسرى عنه، أي: كشف عنه الخوف وأزيل والتشديد فيه للمبالغة، وعارض سحاب عرض ليمطر.

وأما حديث عثمان بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فرواه الطبراني أنه قَالَ: كان رسول الله ﷺ إذا اشتدت الرياح الشمال، قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أُرْسَلَتْ بِهِ».

وروى الشافعي ما هبت ريح إلا جثا النَّبِيُّ ﷺ على ركبتيه، وقال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحًا».

26 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَصِرْتُ بِالصَّبَا»

1035 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

26 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَصِرْتُ بِالصَّبَا»

(باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نَصِرْتُ» على البناء للمفعول (بِالصَّبَا) بفتح الصاد والموحدة مقصورًا، ذكر أَبُو حَنِيفَةَ الدنيزوري في كتاب الأنواء، أن خالد بن صفوان، قَالَ: الرياح أربع: الصَّبَا، ومهبها فيما بين مطلع الشرطين إلى القطب، والشمال: ومهبها فيما بين القطب إلى مسقط الشرطين، والدَّبُور: ومهبها ما بين مسقط الشرطين إلى القطب الأسفل، والجنوب: ومهبها ما بين القطب الأسفل إلى مطلع الشرطين، وقال الجوهري: الصبا ريح مهبها المستوى موضع مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، والدبور الريح التي تقاتل الصبا، ويقال: الصبا الذي يجيء من ظهره، إذا استقبلت القبلة، ويقال لها القبول بالفتح لأنها المقابل لباب الكعبة، إذ مهبها من مشرق الشمس، والدبور الذي يجيء من قبل وجهك، إذا استقبلتها.

وعن ابن الأعرابي أنه قَالَ: مهب الصبا من مطلع الثريا إلى بنات نعش، ومهب الدبور من مسقط النسر الطائر إلى سهل، والصبا ريح البرد، والدبور ريح الصيف، وعن أبي عبيدة: الصبا للتلذاذ والدبور للبلاء، وأهونه أن يكون غبارًا عاصفًا، يقذي الأعين، وهي أقلهن هبوبًا، وفي التفسير ريح الصبا هي التي حملت ريح يوسف عليه الصلاة والسلام قبل البشير إليه، فإليها يستريح كل محزون، والدبور هي الريح العقيم.

وملخص الكلام في الرياح: أن الريح التي تجيء من ظهره إذا استقبلت القبلة هي الصبا، ويقال لها القبول، والريح التي تجيء من قبل وجهك إذا استقبلتها هي الدبور بفتح الدال، وهي الريح العقيم، وسميت عقيمًا، لأنها أهلكت عاذًا وقطعت دابرهم كما سيأتي، والريح التي تجيء من جهة يمين القبلة هي الجنوب، والريح التي تجيء من جهة شمالها هي الشمال بفتح المعجمة، ولكل من الأربعة طبع، فالصبا حارة والدبور باردة، والجنوب حارة رطبة، والشمال باردة يابسة، وهي ريح الجنة التي تهب عليهم، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ، (عَنْ

الْحَكَمَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ»⁽¹⁾.

(الْحَكَمَ) بفتح الحاء، هو ابن عتيبة (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر المفسر، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: نُصِرْتُ) على البناء للمفعول. (بِالصَّبَا)، وذلك أن الأحزاب وكانوا زهاء اثني عشر ألفاً حاصروا المدينة يوم الخندق، فأرسل الله عليهم ريح الصبا باردة في ليلة شائعة شديدة، فسفت التراب في وجوههم، وأطفأت نيرانهم، وقطعت الأطناب والأوتار، وألقت المضارب والأخبية، فانهزموا من غير قتال ليلاً، ومع ذلك فلم يهلك منهم أحد، ولم يستأصلهم الله لما علم من رافة نبيه ﷺ يقومه، رجاء أن يسلموا، وذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ جُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [الأحزاب: 9]. (وَأُهْلِكْتُ) بضم الهمزة وكسر اللام على صيغة المجهول.

(عَادٌ) هو ابن عوص بن أرم بن سام بن نوح عليه الصلاة والسلام، تفرعت أولاده، فكانوا ثلاث عشرة قبيلة، ينزلون الأحقاف، وبلادها وكانت ديارهم بالدنهان، وعالج ووبرس، ووبار إلى حضرموت، وكانت أخصب البلاد، فلما سخط الله عليهم أهلكهم (بِالدَّبُورِ) بفتح الدال، وقد مر تفسيره، وكانت عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً، أي: متتابعة ابتدأت غدوة الأربعاء، وسكنت في آخر الثامن واعتزل هود نبي الله عليه الصلاة والسلام ومن معه من المؤمنين في حظيرة لا يصيبهم فيها إلا ما يلين الجلود، ويلذ للأنفس، وقال مجاهد: وقد كان معه أربعة آلاف من المؤمنين، وذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [هود: 58]، وكانت الريح تقلع الشجر وتهدم البيوت، وترفع الظعينة بين السماء والأرض، حتى ترى كأنها جراداة وترميهم بالحجارة، فتدق أعناقهم، ومن لم يكن في بيته منهم وهلكته في البراري والجبال، وذكر السمرقندي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ما أنزل الله قطرة من ماء إلا بمثقال، ولا نزل سفوة إلا بمكيال، إلا قوم نوح، وقوم عاد، فأما قوم نوح فقد طغى على خزانة الماء، فلم يكن لهم عليه سبيل، وعتت الريح يوم عاد على

(1) أطرافه 3205، 3343، 4105 - تحفة 6386 - 2/41.

أخرجه مسلم في صلاة الاستسقاء باب في ريح الصبا والدبور رقم (900).

27 - باب مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالْآيَاتِ

1036 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ، وَتَكْثُرَ الزَّلَازِلُ،

خزائنها، فلم يكن لهم عليها سبيل، وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا أَنَّهُمْ دَخَلُوا الْبُيُوتَ وَأَغْلَقُوهَا، فَجَاءَتِ الرِّيحُ، فَفَتَحَتِ الْأَبْوَابَ وَسَفَتَ عَلَيْهِمُ الرَّمْلُ، فَبَقُوا تَحْتَهُ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ، فَكَانَ يَسْمَعُ أُنْيَنَهُمْ تَحْتَ الرَّمْلِ وَمَاتُوا، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَمْ تَجِرِ الرِّيحُ إِلَّا بِمَكْيَالٍ إِلَّا فِي قِصَّةِ عَادَ، فَإِنَّهَا عَصَتْ عَلَى الْخَزَانِ، فَغَلَبَتْهُمْ، فَلَمْ يَعْلَمُوا مَقْدَارَ مَكْيَالِهَا قَطَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَهْلِكُوا بَرِيحَ صَرْصَرٍ عَلَيْهِ﴾ [الحاقة: 6]، والصرصر ذات الصوت الشديد.

وقال ابن بطال: في هذا الحديث تفضيل المخلوقات بعضها على بعض من جهة إضافة النصر إلى الصبا والإهلاك إلى الدبور، وفيه أن كل واحدة منهما أهلك أعداء الله ونصرت أنبياءه وأوليائه، وفيه جواز إخبار المرء عن نفسه بما فضله الله به على طريق التحدث بنعمة الله والشكر له لا على الفخر، وفيه جواز الإخبار عن الأمم الماضية وإهلاكها.

27 - باب مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ وَالْآيَاتِ

(باب مَا قِيلَ فِي الزَّلَازِلِ) جمع زلزلة، وهي حركة الأرض واضطرابها حتى ربما يسقط البناء القائم عليها (وَالْآيَاتِ) جمع آية، وهي العلامة وأراد بها علامات القيامة أو علامات قدرة الله تعالى، وإنما ذكر هذا الباب في أبواب الاستسقاء، لأن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالبًا مع نزول المطر.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، (قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة. (قَالَ: أَخْبَرَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنَا (أَبُو الزِّنَادِ) بالزاي والنون، عبد الله بن ذكوان، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن هرمز (الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ) أراد بها يوم القيامة.

(حَتَّى يُقْبَضَ الْعِلْمُ) وذلك بموت العلماء وكثرة الجهلاء، (وَتَكْثُرُ الزَّلَازِلُ) قَالَ الْمُهَلَّبُ: ظهور الزلازل والآيات وعيد من الله تعالى لأهل الأرض،

وَيَتَقَارَبُ الزَّمَانُ،

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخَوِيفًا﴾ [الإسراء: 59]، والتخويف والوعيد بهذه الآيات إنما يكون عند المجاهرة والإعلان بالمعاصي، قَالَ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين زلزلت المدينة في أيامه: يا أهل المدينة ما أسره ما أحدثتم، والله لئن عادت لأخرجن من بين أظهركم، فخشي أن تصيبه العقوبة معهم، كما قيل لرسول الله ﷺ: أنهلك وفينا الصالحون، قَالَ: «نعم»، إذا كثرت الخبث، ويبعث الله الصالحين على نياتهم.

(وَيَتَقَارَبُ الزَّمَانُ) فيه أقوال:

أحدها: أن معناه: يقصر مدد الأزمنة عما جرت به العادة، كما روى الترمذي من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان، فتكون السنة كالشهر، والشهر كالجمعة، والجمعة كالיום، واليوم كالساعة، والساعة كالضربة من النار»، أي: كزمان اتقاد الضربة، وهي ما توقد به النار أولاً كالكبريت والقصيب.

والثاني: أن معناه يقصر الأعمار بقلة البركة فيها.

والثالث: أن الناس لكثرة اهتمامهم بما دهمهم من النوازل والشدائد وشغل قلبهم بالفتن العظام لا يدرون كيف تنقضي أيامهم ولياليهم، فإن قيل العرب تستعمل قصر الأيام والليالي في المسرات، وطولهما في المكاره، فالجواب أن المعنى الذي يذهبون إليه في القصر والطول مفارق للمعنى الذي ذهب إليه هنا، فإن ذلك راجع إلى تمني الإطالة للرخاء، وإلى تمني القصر للشدّة، والذي ذهب إليه ثمة راجع إلى زوال الإحساس بما يمر عليهم من الزمان لشدّة ما هم فيه، وذلك أيضًا صحيح.

والرابع: أن معناه تطيب تلك الأيام حتى لا تكاد تستطال، بل تستقصر، وحمله الخطابي على زمان المهدي، لوقوع الأمن في الأرض، فيستلذ العيش عند ذلك لانبساط عدله، فيستقصر مدته، لأنهم يستقصرون مدة أيام الرخاء، وإن طالت ويستطيلون أيام الشدة وإن قصرت، وتعقب بأنه لا يناسب أخواته من ظهور الفتن وكثرة الهرج وغيرهما.

وقال الحافظ العسقلاني: وإنما احتاج الخطابي إلى تأويله بما ذكر، لأنه لم

وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ - وَهُوَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ -

يقع نص في زمانه، فالذي تضمنه الحديث قد وجد في زماننا هذا، فإننا نجد من سرعة مرق الأيام ما لم نكن نجده في العصر الذي قبل عصرنا، وإن لم يكن هناك عيش مستلذ، والحق أن المراد نزع البركة من كل شيء من الزمان، وذلك من علامات قرب الساعة.

والخامس: أن معناه تتقارب أحوال الناس في ثبوت الجهل لهم، وانتفاء العلم عنهم وغلبة الفساد عليهم، ويكون المعنى: ويتقارب أهل الزمان، أي: تتقارب صفاتهم في القبائح، حتى لا يكون فيهم من يأمر بمعروف وينهى عن منكر، وقال الطحاوي: وقد يكون معناه في ترك طلب العلم خاصة، ويؤيده ذكر الهرج والشح بعده.

والسادس: أن معناه قرب الآيات بعضها من بعض.

والسابع: أن معناه يتقارب الليل والنهار في عدم ازدياد الساعات وانتقاصها بأن تساويا طوياً وقصراً، قال أهل الهيئة: تنطبق دائرة منطقة البروج على دائرة معدل النهار، فحينئذ يلزم تساويهما ضرورة.

والثامن: ما قاله البيضاوي من أنه تتسارع الدول إلى الانقضاء، فتقارب أيام الملوك، (وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ) أي: تكثر وتشتهر، (وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ) بفتح الهاء وسكون الراء وفي آخره جيم.

(وَهُوَ الْقَتْلُ الْقَتْلُ) مرتين، وهو صريح في أن تفسير الهرج مرفوع، وقد سبق الحديث في كتاب العلم من طريق سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم، سمعت أبا هريرة رضي الله عنه، الحديث، وفي آخره قيل: يا رسول الله، وما الهرج، فقال: هكذا بيده، فحرفها، كأنه يريد القتل، فيجمع بأنه جمع بين الإشارة والنطق، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظه بعض، قيل: الهرج الاختلاط، ورأيتهم يتهارجون، أي: يتسافدون.

وقال ابن دريد: الهرج الفتنة في آخر الزمان، قال: وروي أمام الساعة هرج وأصله الإكثار من الشيء.

وفي المحكم: الهرج شدة القتل وكثرته، والهرج: كثرة الكذب، وكثرة النوم، والهرج شيء يراه في النوم وليس بصادق.

حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِضَ»⁽¹⁾.

(حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ) لقلة الرجال، وقلة الرغبات، ولقصر الآمال لعلمهم بقرب الساعة، وترك العطف على ما قبله، لأنه لا غاية لكثرة الهرج، ويحتمل أن يكون معطوفاً على ما قبله، والواو محذوفة، وحذف الواو جائز معروف في اللغة، كما في التحيات المباركات، تقديره: والمباركات.

(فَيَفِضَ) بفتح حرف المضارعة، ويجوز في الضاد الرفع والنصب، أما

(1) أطرافه 85، 1412، 3608، 3609، 4635، 4636، 6037، 6506، 6935، 7061،

7115، 7121 - تحفة 13748. قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن

الخمس المذكورة فيه من علامات الساعة وقربها. والكلام عليه من وجوه:

منها: هذا العلم الذي يقبض ما المراد به هل السنقول وغيره فنقول والله الموفق العلم المشار إليه هنا هو النور الذي به الفهم عن الله وعن رسول الله ﷺ لأن الكتب لم تزل بل هي تكثر لكن الفهم والعمل هو الذي قال كما تكلمنا عليه قبل في الحديث الذي قال عليه السلام فيه إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد. وقوله وتكثر الزلازل فهل هذا فيه معنى من الحكمة يفهم أو ليس لنا من طريق إلى ذلك أما وجود الحكمة فيه فلا شك فيها. والعادة الجارية إذا نظرنا بمقتضاها فهي واضحة وأما بالقطع فما أحد يدري ذلك فيحسب ما استقرنا من الشرع وجدنا الحكمة فيه من وجهين الوجه الواحد أنه ما أجرى الله العادة في الزلازل لوجهين الواحد انتقاماً ممن يريد كما ورد في الأخبار أن كثيراً من الناس هلكوا بها حتى إلى زماننا هذا وقد تواتر عندنا بإفريقية حين كنت بها أن موضعاً زلزل بأهله حتى ساخت بهم الأرض وكانوا أهلاً لذلك لما كان فيهم من الفساد وكان هذا الموضوع من أنظارها والآخر تخويفاً لأهل التخويف لأنها من جملة الآيات وقد قال عز وجل: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59] فإذا قربت الساعة فبالقطع، الفساد يكثر وهذا من جملة العقاب كما ذكرنا ولتذكر بها أيضاً من سبقت له السعادة.

وأما الوجه الآخر من الحكمة فهو لما كانت القيامة بالزلزلة العظمى كما أخبر جل جلاله: ﴿فَذَكَّا ذَكَّةً وَجِدَّةً﴾ [الحاقة: 14] وقال جل جلاله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَعَاذُوا لِيهِمْ وَمَا يَضُرُّونَ﴾ [٦١] حَتَّى إِذَا فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَابًا ذَا عَذَابٍ شَدِيدٍ إِذَا هُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٦﴾ [المؤمنون: 76 - 77] المعنى أنهم أولاً أخذوا باليسير من العذاب إغذاراً لهم لعلمهم يرجعون فلما لم يرجعوا جاءهم العذاب المهلك فهذه سنة الحكيم أن يبدأ من العذاب بالقليل ليرجع من فيه أهلية للخير ويحق الأمر على من هو له أهل فكذاك الساعة تتقدمها تلك الزلازل لأن الحكمة اقتضت الإنذار وإن كان لا ينفع من حقت الكلمة عليه فيتمادى على ما هو عليه من الفجور فيأتيه ذلك البلاء العظيم ﴿حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ فَمَا تُغْنِ الْأَذْرُ﴾ [القمر: 5] فلما كانت الساعة كما ذكرنا أولاً زلزلة واحدة تدك بها الأرض دكاً تقدمت الزلازل وكثرت حتى تكون كثرتها تخبر بوجود الحكمة العظمى من جنسها وقوله عليه السلام: «ويتقارب الزمان» فيه بحث وهو هل يقارب الزمان حساً أو معنى محتمل والظاهر أنه لهما معاً لأنه قد جاءت الإشارة في الآثار بالمعنيين منفردين فيكون المقصود والله أعلم جمع المعنيين أما أحدهما وهو المعنوي فقد ظهر فحتاج إذاً إلى بيان =

الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: فهو يفيض، وأما النصب فعلى أنه

المعنوي والحسي والإشارة التي في الآثار بهما فأما المعنوي فهو كناية عن نقص العمل عن رأس مال المرء عمره وربحه فيه حسن عمله وإذا قل العمل المبارك كان الزمان ناقصاً لأجل نقص الفائدة فيه مثل الشجر والثمر إذا نقص الشجر قلنا نقص الثمر قال جل جلاله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِتَقْوٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: 155] وقد كانت عائشة رضي الله عنهم تقول كل يوم لا أزداد فيه علماً ولا أتخذ فيه يدًا لا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم وقال ﷺ: بقية عمر المؤمن لا ثمن لها يصلح فيها ما أفسد. فما يصلح ما فسد إلا التوبة والعمل الصالح لأنه يتدارك به نفسه وما ذاك أعني قلة العمل إلا لغلبة حب الدنيا على القلوب والاشتغال بها وتقدمها على عمل الآخرة وقد نبه ﷺ على هذا المعنى بقوله: «أنتم في زمان» وذكر من صفات أهله أنهم يبدون أعمالهم قبل أهوائهم وسيأتي زمان وذكر من صفات أهله أنهم يبدون فيه أهواءهم قبل أعمالهم وقال عليه السلام: من ابتدأ بحظه من دنياه فإنه يحظه من آخرته ولم ينل من دنياه إلا ما كتب هل ومن ابتدأ بحظه من آخرته نال من آخرته ما أحب ولم يفته من دنياه ما كتب له. وقال عليه السلام من شروط الساعة وذكر فيه ويقل العمل والأحاديث في هذا الشأن كثيرة فبان ما قلناه من الوجه المعنوي هذا من طريق الفقه والنقل وأما من طريق أهل المعاملات فإنهم يقولون الوقت سيف إن لم تقطعه قطعك ومعناه عندهم إن لم تقطعه بالعمل قطعك بالتسويق هذا من طريق الأعمال الأخروية.

وأما من طريق الأعمال الدنيوية فقد ظهر أيضًا النقص فيها في جميع محاولاتها وبان. أما الصنائع فما منهم من يقدر أن يبلغ في صنعته مثل ما سمع عن تقدم وكذلك التجار وكذلك الفلاحون وكذلك الملوك وغير ذلك من وجوه متاع الدنيا النقص القصير قد ظهر في جميع ذلك وما ذاك إلا من قلة توفيتهم لحقوق الله تعالى وحكامه وتهاونهم بذلك وكثرة مكر بعضهم ببعض فارتفعت البركات من أبدانهم وأموالهم وآرائهم وعاد الوبال على الجميع وهم لا يشعرون ويتعجبون من قلة البركات من أين تأتيهم وهم لم يتركوا من مجهودهم في الطلب شيئاً فجوابهم لسان الحال: ﴿قُلْ هُوَ مِن عِندِ أَفْئِكَكُمْ﴾ [آل عمران: 165] لأن هذه الصفات تخالف مقتضى الإيمان لأن الإيمان كما أخبر ﷺ: «لا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً». وقال عليه السلام: «المؤمن يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه». وقال عليه السلام: «الله في عون العبد المؤمن ما كان العبد في عون أخيه». وعلى ذلك كان السلف رضي الله عنهم (وقد رأيت) في بعض التواريخ أن أحد الملوك لما ملك بعض البلاد وجد في الخزانة حبة قمح جرمها زائدة على المعروف من القمح بزيادة كثيرة فسأل عنها فلم يجد من يعرف لها خبراً إلا شيئاً كبيراً قد عمر فقال أعرفها وذلك أن شاباً وشيخاً اشتراكا في زرع فلما درسا زرعهما قال أحدهما للآخر تنقل هذا الطعام إذا قسمناه بالنوبة تحمل أنت مرة وأحرس أنا نصيبك ونصيبك ثم أحمل أنا مرة أخرى وتحرس أنت نوبتك فلما قسما جعل الشيخ يحمل مرة من نصيبه وكان ذا عيال يقعد الشاب يحرس فإذا غاب الشيخ يقول الشاب في نفسه هذا شيخ وله عائلة فأحتاج أن أعينه فيأخذ من نصيب نفسه ويزيد في نصيب شريكه فإذا نقل الشاب في نوبته وقعد الشيخ =

عطف على يكثر، وهو استعارة من فيض الماء لكثرتة، يقال: فاض الماء

يحرس يقول الشيخ في نفسه هذا شاب والناس يقصدونه فأحتاج أن أعينه فيأخذ الشيخ من نصيب نفسه ويزيد في نصيب شريكه فبقي ذلك دأبهما وهم ينقلان والغلة تكثر ويكبر جرمها حتى عيبا وفشلا من حمل القمح ورأياه قد كثر حتى خرج عن الحد المعروف فسأل أحدهما الآخر وحلفه أن يصدقه ما يفعل بعده فأخبر كل واحد منهما صاحبه ما يفعل في غيبته فاشتهرت المسألة حتى بلغت أميرهم فوجه لأن يرى من ذلك القمح شيئا فلما رآه قال ينبغي أن يجعل من هذا شيء في الخزانة يبقى لمن بعد فيه موعظة وتذكار.

فلما وفيها حقيقة الإيمان من طريق الأدب عادت عليهم بركات الإيمان وقد قال مولانا جل جلاله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: 96] وأما المحسوس فلم يظهر بعد بدليل أن ساعات الليل والنهار باقية على حالها وقد أخبر ﷺ بنقصها حسا بقوله تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة إلى آخر الحديث فهذا مما بقي خروجه وقوله عليه السلام: «وتظهر الفتن» هذه الألف واللام هل هي للجنس أو للعهد احتملت الأمرين معًا فإن كانت للجنس فكل ما ذكر عليه السلام في هذا الحديث من جملتها وكذلك جميع ما جاء من الأحاديث فيها لا أن هنا بحث وهو ما فائدة قوله عليه السلام: (وتظهر الفتن وهو عليه السلام قد أخبر عنها معينة في أحاديث عدة).

(فالجواب): إخباره عليه السلام بها على هذه الصيغة لوجهين (أحدهما) تأكيد لما أخبر عليه السلام به من الفتن أنه لا بد أن تظهر في عالم الحس قبل قيام الساعة والوجه الآخر أنها تكثر عند قرب الساعة ويتوالى خروجها بعضها إثر بعض حتى كأنها دائمة الظهور ولا تكاد تزول كما أخبر ﷺ عند كثرتها: يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا يبيع دينه بعرض من الدنيا وإن كانت بمعنى العهد فتكون الإشارة إلى تلك الفتنة الكبرى التي هي مع الساعة كهاتين وهي مثل الدجال وخروج الدابة وطلوع الشمس من مغربها وقد جاء أن التي تظهر منهن أولا يتبعها الباقي وينقضي جميعهن في ستة أشهر أعادنا الله من جميعهن بمنه.

وقوله عليه السلام: (ويكثر الهرج) وهو القتل يريد القتل الذي يكون بغير حق لأن القتل في الحدود رحمة للبلاد والعباد لأنه ﷺ قال: لأن يقام حد من حدود الله في بقعة خير لهم من أن تمطر عليهم السماء ثلاثين يومًا - وفي حديث ثان - أربعين يومًا. وما يكثر القتل في غير - قالوا لقله العلم والدين وعند قرب الساعة يقل ذلك وقد جاء ما يؤيد هذا وهو قوله عليه السلام: «حتى لا يعرف القاتل فيما قتل ولا المقتول فيما ذا قتل».

(وهنا بحث) وهو أن هذا القتل المذكور في جملة الفتن فلم كرره في هذا الحديث. فالجواب أنه إنما كرره لأجل شناعته وقبحه وقوله عليه السلام: «حتى يكثر فيكم المال فيفيض» المال هنا المراد به الفضة والذهب لا غيرهما وإن كان ينطلق المال عند العرب على الإبل وعند كل ناس بحسب ما غلب عليهم وقد تقدم الكلام على هذا في الأحاديث قبل فنحتاج الآن أن نبين كيفية خروجه بماذا نخصصه بأنه الذهب والفضة فيتخصص بدليلين أحدهما من الحديث نفسه والآخر من غيره من الأحاديث فأما الذي من الحديث نفسه فقوله عليه السلام فيفيض فإن =

1037 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ،

يفيض، إذا كثر حتى سال على ضفة الوادي، أي: جانبه، قَالَ الشاعر:
شكوت وما الشكوى لمثلي عادة ولكن تفيض الكأس عند امتلائها
ويقال: أفاض الرجل إناءه، أي: ملأه حتى فاض، ويقال: فيض المال
كثرته، حتى يفضل منه بأيدي ملاكه ما لا حاجة لهم به، وقيل: بل ينشر في
الناس ويعمهم.

(حَدَّثَنَا) وفي نسخة حدثني (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) ابن عبيد أبو مُوسَى، يعرف
بالزمن العنبري، من أهل البصرة، (قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ) بتصغير
الأول، وتنكيره ابن يسار ضد اليمين، أبو عبد الله البصري، مات سنة ثمان

= هذه الصفة لا تستعمل حقيقة إلا فيما يخرج من الأرض من المال والماء.
وقد تستعمل مجازاً في غير ذلك إلا أنه لا يخرج اللفظ من الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل.
والحكم أن يحمل اللفظ على ظاهره ما لم يعارض لذلك معارض شرعي ولا معارض هنا.
وأما الدليل الآخر الذي يؤخذ ذلك من الأحاديث فإنه قد جاء أن الفرات ينحدر عن جبل من
ذهب فيقتل عليه الناس حتى يقتل من المائة تسعة وتسعون وما يبقى من المائة غير واحد وقد جاء
أن الأرض تخرج كنوزها إلا أنه بعد ما يلقي الشح على الناس ويقل عندهم المال من أجل الشح
ثم يأمر الله تعالى الأرض أن تخرج كنوزها فيمشي الرجل بصدقته فلا يجد من يأخذها منه فقال
له لو جئت بها بالأمس أخذناها وأما اليوم فلا حاجة لنا بها وأما كيفية خروجه فكما تقدم في
هذين الدليلين المذكورين من خروج كنوز الأرض وجبل الذهب وهذه العلة التي هي قلة المال
مع الشح موجودة في كل الأزمان لقوله عليه السلام: «ما طلعت شمس إلا وبجنتيها ملكان
يقول أحدهما اللهم أعط لمنفق خلقاً والآخر يقول اللهم أعط لممسك تلقاً». (وهنا بحث).

إذا قلنا: إن قلة المال من الشح فما موجب خروجه فالجواب أن الفتنة في خروجه أكثر مما
في منعه لا سيما مع العلة التي ذكرنا أنه لا يجد لمن يعطي صدقته وأي فتنة أكبر من هذه
 وخروج المال أيضاً من أكبر الفتن وفائدة هذا الحديث التصديق بما فيه من الآيات وقوة
الإيمان بقدرة القادر على ذلك والعمل على الخلاص منها بما أخبر هو ﷺ حين ذكر الفتن
فقيل: ما تأمرنا إن أدركنا ذلك؟ فقال: الجؤوا إلى الإيمان والأعمال الصالحات. فقد ظهرت
أكثرها فهل مشمر للنجاة بما أرشد إليه الصادق المصدوق ﷺ.

(وهنا بحث) صوفي: وهو أنه لما علم أهل هذا الشأن أن النجاة من تلك الفتن العظام هو
بالإيمان والأعمال الصالحات أيقنوا أن ذلك فيما هو أقل منها من باب الأحرى والأولى فلم
يشغلوا نفوسهم بغير الإيمان ودوام الأعمال الصالحات ولما رأوا أن الدار لا بد من انتقضائها
صبروا الأول منها آخرها والآخر منها أولاً ولذلك قال: إذا كانت الدار لا تبقى فمتاعها فإن
فاعمل لدار لا تنفنى متاعها باق واعمّر بالريح زمانك ولا تدعه خالياً.

قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا، وَفِي يَمِينِنَا» قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا» قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: قَالَ: «هُنَاكَ الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا يُطْلَعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ»⁽¹⁾.

وثمانين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ) بفتح المهملة وبالنون، وهو عبد الله بن عون بن أرتبان بفتح الهمزة البصري، وقد مر في باب قول النبي ﷺ رب مبلغ، (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه (قَالَ)، وفي رواية: قَالَ: (قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا) قَالَ الْفَرَاءُ: فيها لغتان، شام وشآم، والنسبة إليها شامي وشامي وشام، على الحذف، قَالَ الجوهري: يذكر ويؤنث.

(وَفِي يَمِينِنَا)، والمراد بشامنا ويمينا الإقليمان المعروفان، ويحتمل أن يراد بهما البلاد التي في يمننا ويسارنا أعم منهما، يقال: نظرت يمنة وشامة، أي: يمينًا ويسارًا.

(قَالَ)، أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (قَالُوا) أي: بعض الصحابة: (وَفِي نَجْدِنَا؟) وهو خلاف الغور والغور هو تهامة، وكل ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق، فهو نجد.

(قَالَ) وفي رواية: فَقَالَ: (قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي شَامِنَا وَفِي يَمِينِنَا) قَالَ: قَالُوا: وَفِي نَجْدِنَا؟ قَالَ: قَالَ: هُنَاكَ (الزَّلَازِلُ وَالْفِتَنُ، وَبِهَا) أي: بنجد (يُطْلَعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ) أي: أمته وحزبه، وإنما ترك الدعاء لأهل المشرق ليضعفوا عن الشر الذي هو موضوع في جهتهم، لاستيلاء الشيطان بالفتن عليها، وقال كعب: يخرج الدجال من العراق.

وقال القسطلاني: وإنما ترك الدعاء لهم لأنه ﷺ علم العاقبة وأن القدر قد سبق بوقوع الفتن والزلازل، ونحوها من العقوبات فيها، ومن الأدب أن لا يدعي بخلاف القدر مع كشف العاقبة، بل يحرم حينئذ، والله أعلم.

ثم إن هذا الحديث موقوف على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ الْحُمَيْدِيُّ:

اختلف فيه على ابن عون، فروي عنه مُسْنَدًا، وروي عنه مَوْقُوفًا على ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والخلاف إنما وقع من حسين بن حسن، فإنه هو الذي روى الوقف.

وأما أزهر السمان وعبيد الله بن عبد الله بن عون فروياه عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فذكره.

وقال ابن التين: قَالَ الشيخ أبو الحسن سقط من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لفظ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، إذ لا شك أن مثل ذلك لا يدرى بالرأي.

وقال النسفي: قَالَ أبو عبد الله هذا الحديث مرفوع إلى النَّبِيِّ ﷺ، إلا أن ابن عون كان يوقفه، وأخرجه الْبُخَارِيُّ في الفتن، عن علي بن عبد الله، عن أزهر بن سعد مصرحًا فيه بذكر النَّبِيِّ ﷺ، وأخرجه التِّرْمِذِيُّ في المناقب عن بشر ابن آدم ابن بنت أزهر السمان عن جده أزهر مَرْفُوعًا، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه الإسماعيلي مُسْنَدًا، وفيه فلما كان في الثالثة أو الرابعة قَالَ أظنه قَالَ وفي نجدنا.

ثم اعلم أنه يستحب لكل أحد أن يتضرع بالدعاء عند الزلازل ونحوها، كالصواعق والرياح الشديدة والخسف، وأن يصلي منفردًا، لثلا يكون غافلًا، لأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حث على الصلاة في زلزلة، ولا يستحب فيها الجماعة.

وما روي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صلى في زلزلة جماعة، قَالَ النووي: لم يصح، فمحمول على الصلاة منفردًا، قَالَ في الروضة: قَالَ الحلبي: وصفتها عند ابن عباس وعائشة رضي الله عنهم كصلاة الكسوف، ويحتمل أن لا تغير عن المعهود، قَالَ الزركشي: وبهذا الاحتمال جزم بعضهم، فَقَالَ: يكون كهية الصلاة ولا تصلى كهية الخسوف، ويسن الخروج إلى الصحراء وقت الزلزلة، قاله العبادي، والله أعلم.

تكميل:

قال الْكُرْمَانِيُّ: وأما علامات الساعة فنحن في ذلك وقد قبض العلم وظهرت الفتن، وكثر القتل، وكثر المال، لا سيما عند أراذل الناس، ختم الله أعمالنا بالسعادة والنجاة من الفتن بمنه وكرمه.

28 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: 82]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «شُكْرُكُمْ».

28 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: 82]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾) وجه إدخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن هذه الآية فيمن قَالَ الاستسقاء بالأنواء على ما روى عبد الله بن حميد الكشي في تفسيره، قَالَ: حدثني يَحْيَى بن عبد الحميد عن ابن عُيَيْنَةَ، عن عمرو، عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾، قَالَ الاستسقاء بالأنواء، وفي رواية إِسْمَاعِيل بن أَبِي زياد الشامي عن الضحاك عنه: وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون، قَالَ: وذلك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مر على رجل وهو يستسقي بقدرح له، ويصبه في قربة من ماء السماء، وهو يقول سقينا بنوء كذا وكذا، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ، فَقَالَ بعضهم: لقد صدق نوء كذا، فنزلت هذه الآية: ﴿وَجَعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: 82]، وذكر أبو العباس في مقامات التنزيل عن الثعلبي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عطش أصحابه، فاستسقوه، قَالَ: لعلكم إن سقيتم قلتم سقينا بنوء كذا، وكذا، قالوا: واللَّهِ ما هو بحين الأنواء، فدعا الله فمطروا، فمر النَّبِيُّ ﷺ برجل يغرف من قدرح، ويقول: مطرنا بنوء كذا وكذا، فنزلت.

وروي عن السدي، قَالَ: أصابت قريشاً سنة شديدة، فسألوا النَّبِيَّ ﷺ أن يستسقي، فدعا، فأمطروا، فَقَالَ بعضهم: مطرنا بنوء كذا وكذا، فنزلت هذه الآية.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «شُكْرُكُمْ»)، يعني: أطلق الرزق وأريد لازمه، وهو الشكر مجازاً، أو أريد شكر رزقكم على حذف المضاف، وقيل: بل الرزق في لغة أزد شنوءة، يجيء بمعنى الشكر، نقله الطبري عن الهيثم بن عدي، وروى السدي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرؤها: وتجعلون شكركم، وكذا روى عبد بن حميد، قَالَ: حَدَّثَنَا عمر بن سعد وقبيصة عن سُفْيَانَ

1038 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ

عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الرحمن، قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ يَقْرَأُ: وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ الْمَنْصُورِ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ: وَتَجْعَلُونَ شُكْرَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ بِهَا لَكُونَهَا مِنَ الشَّوَاذِ، لَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّفْسِيرِ. وَفِي تَفْسِيرِ أَبِي الْقَاسِمِ الْجَوْزِيِّ: وَتَجْعَلُونَ نَصِيبَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ، وَالْمَعْنَى: وَتَجْعَلُونَ شُكْرَ رِزْقِكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ بِمَعْصِيَةٍ، وَتَقُولُونَ: مَطَرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، ابْنُ أُخْتِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (مَالِكٌ)، إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ، (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ)، بِتَصْغِيرِ الْأَوَّلِ، وَتَكْبِيرِ الثَّانِي.

(ابْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هَكَذَا يَقُولُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ، وَخَالَفَهُ الزُّهْرِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِمَا عُبَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَقِيبَ رَوَايَةِ صَالِحٍ، وَصَحَّحَ الطَّرِيقَيْنِ، لِأَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ سَمِعَ مِنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جَمِيعًا عِدَّةَ أَحَادِيثَ، فَلَعَلَّهُ سَمِعَ هَذَا مِنْهُمَا، فَحَدَّثَ بِهِ تَارَةً عَنْ هَذَا، وَتَارَةً عَنْ هَذَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْمَعْهُمَا لِاخْتِلَافِ لَفْظِهِمَا، وَقَدْ صَرَّحَ صَالِحٌ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عِنْدَ أَبِي عَوَانَةَ، وَرَوَى صَالِحٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِوَسْطَةِ الزُّهْرِيِّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ، وَحَدِيثَ الْبَابِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ النَّاسَ إِذَا سَلَمُوا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ إِلَى آخِرِهِ نَحْوَهُ.

(أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا)، أَي: إِمَامًا لَنَا، وَإِلَّا فَالصَّلَاةُ لِلَّهِ لَا لغيرِهِ، أَوِ الْإِمَامُ بِمَعْنَى الْبَاءِ.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ بِالْحَدِيثِ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَعَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَدِّثِينَ بِتَشْدِيدِهَا، سُمِّيَتْ بِهَا لِشَجَرَةِ حَدَبَاءَ، كَانَتْ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ تَحْتَهَا.

عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ»⁽¹⁾.

(عَلَى إِثْرِ) بكسر الهمزة وسكون المثلثة، أي: عقب (سَمَاءٍ)، أي: مطر أطلق السماء على المطر، لكونها ينزل من جهتها، وكل جهة علو تسمى سماء (كَانَتْ)، أي: السماء (مِنَ اللَّيْلَةِ) وفي رواية: من الليل.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ) من صلاته أو مكانه (أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ) بوجهه الكريم، (فَقَالَ) لهم: («هَلْ تَذَرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟») لفظه استفهام، ومعناه التنبيه، وفي رواية النَّسَائِيِّ من رواية سُفْيَانَ عن صالح، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ رَبِّكُمْ اللَّيْلَةَ.

(قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ) قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (قَالَ) ربكم: (أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ) كفر إشراك، لمقابلته بالإيمان، أو كفر نعمة، لرواية مسلم، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم بها كافرين»، والإضافة في عبادي للملك لا للتشريف.

(فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطَرْنَا بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكُوكَبِ)، وفي رواية، وفي رواية: وكافر بالكوكب بالواو.

(وَأَمَّا مَنْ قَالَ: بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا)، بفتح النون وسكون الواو، وبالهمز بكوكب كذا وكذا، معتقداً ما كان عليه بعض أهل الشرك من إضافة المطر إلى النوء، وأن المطر كان من أجل أن الكوكب ناء، أي: سقط وغاب أو نهض وطلع وأنه الذي هاجه.

(فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكُوكَبِ) لأن النوء وقت والوقت مخلوق، لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً، وأما مَنْ قَالَ مُطَرْنَا فِي وَقْتِ كَذَا، فلا يكون كفراً. قَالَ الإمام الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره، أي: وغير هذا القول أحب إلي، يعني: حسماً للمادة، فمن زعم أن المطر يحصل عند سقوط الثريا مثلاً، فلا محذور

29 - باب: لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ».

فيه، إذ ليس من وقت ولا زمن إلا وهو معروف بنوع من مرافق العباد يكون فيه دون غيره.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة من حيث إنهم كانوا ينسبون الأفعال إلى غير الله تعالى، فيظنون أن النجم يمطرهم ويرزقهم، فهذا تكذيبهم، فنهاهم الله تعالى عن نسبة الغيوث التي جعلها الله حياة لعباده وبلاده إلى الأنواء، وأمرهم أن يضيفوا ذلك إليه، لأنه من نعمته عليهم، وأن يفردوه بالشكر على ذلك، وحكي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَطَرْنَا بَنُو اللَّهِ»، وفي رواية: «مَطَرْنَا بَنُو الْفَتْحِ»، ثم يتلو: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: 2]، وقال ابن العربي: أن من انتظر المطر من الأنواء على أنها فاعلة له من دون الله، فهو كافر، ومن اعتقد أنها فاعلة له بما جعل الله فيها فهو أيضاً كافر، لأنه لا يصح الخلق والأمر إلا لله، كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: 54]، وأما من انتظرها وتوكل المطر منها على أنها عادة أجراها الله تعالى، فلا شيء عليه، لأن الله تعالى قد أجرى العوائد في السحاب والرياح والأمطار لمعان ترتبت في الخلقة، وجاءت على نسق في العادة، والله أعلم.

ولما كان هذا الباب متضمناً لكون المطر لا ينزل إلا بقضاء الله تعالى، أنه لا تأثير للكوكب في نزوله، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يجيء المطر إلا الله عقب المؤلف هذا الباب بقوله:

29 - باب: لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ

(باب) بالتونين (لَا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ).

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): «خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ» هذا قطعة من حديث وصله المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِيمَانِ، وفي تفسير لقمان من طريق أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سَوَالِ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، لكن لفظه في خمس لا يعلمهن إلا الله، ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ وخمس، وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يَحْيَى

1039 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِفْتَاحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ:

ابن أيوب البجلي، عن جده، عن أبي زرعة عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رفعه خمس من الغيب، لا يعلمهن إلا الله، ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: 34]، إلى آخر الآية.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ) عبد الله (ابْنِ عُمرَ) ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِفْتَاحُ الْغَيْبِ) وفي رواية الكشميهني مفاتيح الغيب، ذكر الطبراني أن المفاتيح جمع مفتاح بكسر الميم، والمفاتيح جمع مفتاح، وهما في الأصل كل ما يتوصل به إلى استخراج المغلقات التي يتعذر الوصول إليها، وهو إما استعارة مكنية بأن يجعل الغيب كالمخزن المستوثق بالأغلاق، فيضاف إليه ما هو من خواص المخزن المذكور، وهو المفتاح، ويجوز أن يكون استعارة مصرحة بأن يجعل ما يتوصل به إلى معرفة الغيب كالمخزن ويكون لفظ الغيب قرينة له.

والحاصل: أن المفتاح يطلق على ما كان محسوسا مما يحل غلقا كالقفل، وعلى ما كان معنويا، والغيب ما غاب عن الخلق، سواء كان محصلا في القلوب أو غير محصل ولا غيب عند الله عَزَّ وَجَلَّ.

(خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ) وهو المحيط علمه بها، فيعلم أوقاتها، وما في تعجيلها أو تأخيرها من الحكم والمصالح، فيظهرها على ما اقتضته حكمته وتعلقت به مشيته، فمن ادعى علم شيء منها، فقد كفر بالقرآن العظيم، وذكر خمسا وإن كان الغيب لا يتناهى ولا يعلم مبلغها إلا هو، كما قَالَ تعالى: ﴿وَمَا يَقُولُ جُنُودُ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: 31]، لأن التخصيص بالعدد، ولا يدل على نفى الزائد، أو لأن ذكر العدد في مقابلة ما كان القوم يعتقدون ويدعون علم هذه الخمس، أو لأنهم كانوا يسألونه عن هذه الخمس، أو لأن أمهات الأمور هذه لأنها إما أن تتعلق بالآخرة، وهو علم الساعة، وإما بالدنيا، وذلك إما متعلق بالجماد أو بالحيوان، والثاني: إما بحسب مبدأ وجوده أو بحسب معاده، أو بحسب معاشه.

لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي غَدٍ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ، وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ، وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ⁽¹⁾.

(لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ) غيره تعالى (مَا يَكُونُ فِي غَدٍ) وهو شامل لعلم وقت الساعة، فلا يرد أنه ليس في هذه الخمس المذكورة في الحديث علم الساعة، وقد ذكره الله تعالى فيها، حيث قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: 34].
(وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَا يَكُونُ فِي الْأَرْحَامِ) أذكر أم أنثى، أشقي أم سعيد، إلا حين أمر الملك بذلك.

(وَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ) من النفوس غيره تعالى (مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا) من خير أو شر، وربما تعزم على شيء وتفعل خلافه.

(وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ) كما لا تدري في أي وقت تموت، روي أن ملك الموت مر على سليمان بن داود عليهما السلام، فجعل ينظر إلى رجل من جلسائه، فَقَالَ الرجل: من هذا، فَقَالَ عليه السلام: ملك الموت، فَقَالَ: كأنه يريدني، فمر الريح أن تحملني وتلقيني بالهند، ففعل ثم أتى ملك الموت سليمان عليه السلام، فسأله عن نظره ذلك، قَالَ: كنت متعجبًا منه إذ أمرت أن أقبض روحه بالهند في آخر النهار، وهو عندك.

(وَمَا يَدْرِي أَحَدٌ مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ) زاد الإسماعيلي، إلا الله، وهو يرد على القائل بأن لنزول المطر وقتًا معينًا لا يتخلف عنه، وإنما قَالَ في الموضعين نفس وفي ثلاثة مواضع أحد، لأن النفس هي الكاسية، وهي التي تموت، قَالَ الله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: 38]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: 185]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: 42]، فلو قيل بدلها لفظ أحد، لاحتمل أن يفهم منه لا يعلم أحد ماذا تكسب نفسه، أو بأي أرض تموت نفسه، فتفوت المبالغة المقصودة، وهي أن النفس لا تعرف أحوالها، حالًا ومآلًا، فكيف بغيرها، ثم إنه عدل عن لفظ القرآن، وهو تدري إلى لفظ يعلم فيماذا تكسب غدا لا تزداد زيادة المبالغة،

إذ الدراية لكونها علماً باحتيال أخص من العلم، ونفي العام مستلزم لنفي الخاص بدون العكس، فكأنه قَالَ: لا تعلم نفس ماذا تكسب غداً، وبأي أرض تموت أصلاً، سواء احتالت، أي: أعلمت حيلها أو لا، والله أعلم.

وقال ابن بطال: وهذا يبطل حرص المنجمين في تعاطيهم علم الغيب، فمن ادعى علم ما أخبر الله ورسوله أن الله متفرد لعلمه، فقد كذب الله ورسوله، وذلك كفر، وقال الزجاج: من ادعى أنه يعلم شيئاً من هذه الخمس، فقد كفر بالقرآن العظيم، نسأل الله التوفيق والهداية إلى طريق مستقيم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

16 - كِتَابُ الْكُسُوفِ (1)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) هذا ثبتت البسملة هنا في رواية كريمة، وسقطت في غيرها.

16 - كِتَابُ الْكُسُوفِ

أَبْوَابُ الْكُسُوفِ وفي بعض النسخ كتاب الكسوف، والكتاب يجمع

(1) هاهنا أيضًا عدة مباحث مفيدة كأخواتها من الاستسقاء وغيرها، والمذكور ههنا عشرة مباحث:

الأول في لغته: فهو مصدر كسفت الشمس بفتح الكاف، وقيل بضمها وهو نادر، وفي مسلم عن عروة: لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت، وسيأتي الكلام على ذلك مبسوطًا في «باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت» وقال الكرمانى: يقال كسفت الشمس والقمر بفتح الكاف وبضمها وانكسفا وخسفا بفتح الخاء وضمها وانخسفا كلها بمعنى واحد، وقيل: بالكاف الشمس وبالخاء القمر، ثم الجمهور على أنهما يكونان لذهاب ضوئهما بالكلية ولذهاب بعضه، وقال بعضهم: الخسوف في الجميع والكسوف في البعض، وقيل: الخسوف ذهاب لونهما والكسوف تغييره، اهـ.

وفي الأوجز: المشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه الأفصح، وقيل: هو متعين وعن بعضهم عكسه وغلطه عياض، اهـ. الثاني: زعم أهل الهيئة أن كسوف الشمس لا حقيقة له، فإنها لا تتغير في نفسها، وإنما القمر يحول بيننا وبينها ونورها باق، وأما كسوف القمر فحقيقة فإن ضوءه من ضوء الشمس وكسوفه بحيلولة ظل الأرض بين الشمس وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء ألبتة، وأبطله ابن العربي بأنهم زعموا أن الشمس أضعاف القمر فكيف يحجب الأصغر الأكبر، وهكذا رد عليهم العيني بأسط كما في الأوجز مختصرًا، وفيه: قال ابن دقيق العيد: ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب ينافي قوله عليه السلام: «يخوف الله بهما عباده» وليس بشيء، لأن الله تعالى أفعلاً على حسب العادة وأفعلاً خارجة عن ذلك وقدرته حاكمة عن كل سبب، فله أن يقطع ما شاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض، والحاصل أن قول أهل الحساب إن كان حقًا لا ينافي التخويف، قلت: وهذا ظاهر جدًا فإن الزلزلة عندهم أيضًا تترتب على أحوال توجد تحت الأرض أو في الجبال ومع ذلك ليس في الدنيا أحد لا يخافها، قال العيني: الكسوف تغير يخلقه الله تعالى فيهما لأمر يشاؤه ولا يدري ما هو، =

الأبواب والكُسوف هو التَّغْيِيرُ، يقال: كَسَفَ وجهُهُ، أي: تَغَيَّرَ، ويقال: كَسَفَتِ

ويكون تخويفًا للاعتبار بهما مع عظم خلقهما فكيف بابن آدم الضعيف، وقيل: يحتمل أن يكون عند تجلي الله تعالى سبحانه وتقدس كما في حديث قبيصة الهلالي عند أبي داود: «وإذا تجلى لشيء من خلقه خضع له» الحديث، رواه أيضًا أحمد والنسائي، وصححه ابن خزيمة والحاكم، وقال عز اسمه: «فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا»، وروي عن طاوس أنه نظر إلى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت، وقال هي أخوف لله منا، انتهى ملخصًا. الثالث: كان المشهور في أيام الجاهلية أنهما ينكسفان لحدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر فأبطله النبي ﷺ.

الرابع: في حكم الكسوف وفوائده وذكرت منها في الأوجز عشرة، قال الشاه ولي الله الدهلوي: الأصل فيهما أن الآيات إذا ظهرت انقادت لها النفوس والتجأت إلى الله تعالى وانفكت عن الدنيا نوع انفكاك، فتلك الحالة غنية المؤمن ينبغي أن يتהל في الدعاء والصلاة وسائر أعمال البر وأيضًا فإنها وقت قضاء الحوادث في عالم المثال، ولذلك يستشعر فيها العارفون الفزع، وفزع رسول الله ﷺ عندها لأجل ذلك وهو قوله ﷺ في الكسوف في حديث النعمان: «فإذا تجلى الله لشيء من خلقه خضع له»، وأيضًا الكفار يسجدون للشمس والقمر، فكان من حق المؤمن إذا رأى آية عدم استحقاقهما العبادة أن يتضرع إلى الله عز وجل إلى آخر ما بسط في الأوجز.

والخامس: في زمن الكسوف في عهده ﷺ واختلف في ذلك أهل السير جدًا، قال القاري: كان كسوف الشمس وكذا خسوف القمر في جمادى الآخرة من السنة الخامسة كما صححه ابن حبان وروايات الحديث متضافرة أن الكسوف كان يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ، وجمهور أهل السير أنه عليه السلام مات في السنة العاشرة في ربيع الأول أو في رمضان أو في ذي الحجة في عاشر الشهر، وعليه الأكثر أو في أربعة أو في رابع عشرة ولا يصح شيء منها على قول ذي الحجة لأنه ثبت أنه ﷺ شهد وفاته من غير خلاف، ولا ريب أنه ﷺ كان إذ ذاك بمكة في حجة الوداع، وحزم النووي أنها كانت سنة الحديبية وفي تاريخ الخميس في السنة السادسة فيها كسفت الشمس أول مرة قبل الكسوف الذي كان فيه موت إبراهيم، كذا في الوفاء، ثم ذكر في السنة العاشرة فقال: وفي هذه السنة يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من ربيع الأول توفي إبراهيم عليه السلام وانكسفت الشمس، فقالوا إنما كسفت لموته لأن الكسوف يكون في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين وانكسفت في العاشر فقالوا إنما كسفت لموته، وفي أوائل الثقات لابن حبان: أن الشمس كسفت في السنة السادسة ثم كسفت في العاشرة يوم مات إبراهيم، انتهى ملخصًا من الأوجز.

والسادس: في ما قال أهل الهيئة إن الكسوف لا يكون إلا في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين، وقد ورد عند أهل التاريخ وقوعهما في الأوقات المختلفة، وورد أن الشمس كسفت عند شهادة الإمام الحسين رضي الله عنه في العاشر أو إلى آخر ما ذكر في الأوجز. السابع: اختلفوا في تعدد الكسوف في زمنه ﷺ ووجدته، قال النووي: قال جماعة من =

الشمس والقمر، بالفتح، وكُسِفَا بالضم، وانكسَفَا وحُسِفَا بفتح الخاء وضمهما،

العلماء منهم إسحاق بن راهويه وابن جرير وابن المنذر: جرت صلاة الكسوف في أوقات، واختلاف صفاتها محمول على بيان جواز جميع ذلك، قال النووي: وهذا أقوى، وكذا حكى البيهقي عن جماعة أن اختلاف الروايات محمول على أن النبي ﷺ صلاها مرات: مرة كذا ومرة كذا، وذهب إلى ذلك إسحاق بن راهويه والخطابي وغيرهما وتقدم قريباً ما قال صاحب الخميس أن الكسوف وقع مرتين: في السادسة والعاشرة، وقال ابن تيمية على ما حكاه ابن القيم: إنما صلى ﷺ صلاة الكسوف مرة يوم مات ابنه إبراهيم، وإليه مال البيهقي في سنته، قال العشماوي: الذي في كتب الحديث أن خسوف القمر وقع في زمنه ﷺ مرتين ولم يقع كسوف الشمس إلا مرة، انتهى مختصراً من الأوجز.

والثامن: في صلاة الكسوف وفيها عدة مسائل: أولها: في حكمها فهي سنة مؤكدة عند الشافعي وأحمد كما صرح بها في فروعها، وسنة في فروع المالكية، وسنة غير مؤكدة في فروع الحنفية، وحكي عنهم الوجوب أيضاً، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها، قال الحافظ: لم أره لغيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة، ونقل الزين ابن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها وحكى ابن رشد اتفاقهم على السنية، وقال العيني: الأصح أنها سنة، وعن بعض أصحابنا أنها واجبة، وقيل فرض كفاية، واستبعد ذلك، وثانيتها: في وقتها ولا وقت لها عند الشافعية لأنها صلاة ذات سبب، واستثنى الحنفية والحنابلة أوقات الكراهة، والراجح عند المالكية وقت العيد من حل النافلة إلى الزوال، قال الحافظ: لم أقف في شيء من الطرق مع كثرتها على أنه ﷺ صلاها الأضحى لكن ذلك وقع اتفاقاً ولا يدل على منع ما عداه، وثالثها: في كيفيتها وهي ركعتان بركوعين كسائر النوافل عند الحنفية وبركوعين في كل ركعة عند الأئمة الثلاثة مع الاختلاف بينهم في قراءة الفاتحة في القيام الثاني من الركعة الأولى. قال الجمهور: تقرأ، وقال محمد بن مسلمة المالكي لا تقرأ لأن القيامين كليهما في حكم ركعة واحدة فلا تنكر الفاتحة، وكذا الاختلاف بينهم في التسميع والتحميد في هذا الاعتدال أنكرهما بعض الشافعية إذ قالوا لا يأتي بهما، وهكذا اختلفوا في أن مدرك الركوع الأول مدرك للركعة عند الشافعية والحنابلة فمن لم يدرك الركوع الأول لا يكون مدركاً للركعة عندهما بخلاف المالكية إذ قالوا من أدرك الإمام في الركوع الثاني يكون مدركاً للركعة كذا في الأوجز، ورايعتها: في جهر القراءة وسرها: قال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة بالجهر وبه قال أحمد وإسحاق، وقالت الأئمة الثلاثة بالسر في كسوف الشمس وبالجهر في الخسوف، وقول محمد مختلف فيه، فحكاه بعضهم مع أبي حنيفة، وبعضهم مع أبي يوسف، وفي الشامي عن محمد روايتان في ذلك، قال النووي: مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وجمهور الفقهاء أنه يسر في الكسوف ويجهر في الخسوف، وما حكاه النووي عن مالك هو المشهور عنه بخلاف ما حكى عنه الترمذي من الجهر، قال المازري: ما حكاه الترمذي عنه رواية شاذة، قلت: ويقال عن مالك روايتان والمشهور السر، والبسط في الأوجز، وخامستها: أداؤها بالجماعة سنة عند الجمهور منهم الأئمة الأربعة، وقال بعضهم: لا تشرع لها الجماعة وقال آخرون: الجماعة =

وأنحَسَفَا كلها بمعنى واحد، وأصل الخسوف النقصان، ثم الجمهور على أنهما

شرط لها، وذكر الخطاب عن العراقيين أنه لا يجمع لها، وقال ابن حبيب: الجماعة فيها شرط، وفي الروضة يستحب الجماعة في الكسوفين، ولنا وجه أنها شرط، ووجه لا تقام إلا في جماعة واحدة كالجمعة، وهما شاذان إلى آخر ما بسط في الأوجز، وسادستها: اختلفوا في الخطبة بعدها، قال الشافعي وإسحاق بسنية الخطبة بعدها خلافاً للأئمة الثلاثة وصاحبي أبي حنيفة إذ قالوا: لا خطبة بعدها كما بسط في الأوجز، وهذا القدر يكفي لهذا المختصر وإلا ففي صلاتها فروع آخر خلافية ذكر بعضها في الأوجز، التاسع: في خسوف القمر، وتقدم عن العشماوي أنه قال: الذي في كتب الحديث أن الخسوف وقع مرتين في زمنه ﷺ والكسوف لم يقع إلا مرة واحدة، وفي شرح الإحياء أن الخسوف وقع في السنة الرابعة في جمادى الآخرة ولم يشتهر أنه ﷺ جمع له الناس، وفي سيرة ابن حبان أن القمر خسف في السنة الخامسة وفيها ذكره صاحب الخميس، فقال: في هذه السنة انخسف القمر في جمادى الآخرة وجعل اليهود يضربون بالطاس ويقولون سحر القمر، فصلى بهم النبي ﷺ صلاة الخسوف حتى انجلى القمر، رواه ابن حبان، والعاشر الأبحاث المتعلقة بصلاة خسوف القمر، بسطت أيضاً في الأوجز ككسوف الشمس، منها هل صلى النبي ﷺ صلاة الخسوف؟ قال مالك: لم يبلغنا أن رسول الله ﷺ صلى إلا في خسوف الشمس، وحكى القاري عن الدارقطني بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ﷺ صلى في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات في أربع سجعات، وسنده جيد، وفي الإقناع عن ثقات ابن حبان أنه ﷺ صلى في خسوف القمر، قال الحافظ: وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه ﷺ لم يصل فيه، وقال صاحب الهدى: لم ينقل أنه ﷺ صلى في كسوف القمر جماعة لكن حكى ابن حبان في السيرة له أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى النبي ﷺ بأصحابه وكانت أول صلاة كسوف في الإسلام، وهذا إن ثبت انتفى التأويل المذكور، وقد جزم به مناطي في سيرته، انتهى ملخصاً من الأوجز، ومنها أن الصلاة في خسوف القمر كالصلاة في الكسوف بأربع ركعات وأربع سجعات بالجماعة جهراً، إلا أنهما اختلفا في الخطبة بعدها كالكسوف ثابتة عند الشافعي دون أحمد، وصلاة الخسوف كسائر النوافل عند مالك والحنفية بدون تكرار الركوع وبدون الخطبة بعدها إلا أن الجماعة مكروهة فيها عند مالك، وغير مسنونة عند الحنفية، قال مالك: لم يبلغنا ولا أهل بلدنا أنه ﷺ جمع في كسوف القمر ولا نقل عن أحد من الأئمة بعد أنه ﷺ جمع فيه، وقال العيني: أبو حنيفة لم ينف الجماعة بل قال الجماعة فيها غير سنة، وذلك لتعذر اجتماع الناس من أطراف البلد، وقال المهلب: يمكن تركه ﷺ رحمة للمؤمنين، لئلا تخلو بيوتهم بالليل فيخطفهم الناس ويسرقون، وقال ابن القصار: خسوف القمر يتفق ليلاً فيشق الاجتماع له، وربما أدرك الناس نياماً فيثقل عليهم الخروج، ولا ينبغي أن يقاس على الكسوف لأنه يدركهم مستيقظين ولا يشق اجتماعهم، انتهى مختصراً من الأوجز، وتقدم في المسألة الخامسة من البحث الثامن ما قال بعضهم: إن الجماعة شرط في الصلاتين معا. ومما يجب التنبيه عليه أن الإمام البخاري ترجم باب الصلاة في =

ذهاب ضوء الشمس والقمر بالكلية، وقيل بالخاء ذهاب كل اللون وبالكاف ذهاب بعضه، أي: تغييره.

وقيل: بالكاف للشمس وبالخاء للقمر، وقيل بالعكس، وزعم علماء الهيئة أن كسوف الشمس لا حقيقة له، فإنها لا تتغير في نفسها، وإنما القمر يحول بينها وبينها، ونورها باق، وأما كسوف القمر فحقيقة، فإن ضوءه مستفاد من الشمس وكسوفه بحيلولة الأرض بين الشمس وبينه بنقطة التقاطع، فلا يبقى فيه ضوء أصلاً، فخشوفه ذهاب ضوءه حقيقة، وأبطله ابن العربي بأنهم يزعمون أن الشمس أضعاف القمر، فكيف يحجب الأصغر الأكبر، إذا قابله ولا يأخذ منه عشرة وأيضاً أن الشمس إذا كانت تعطيه نورها ونوره من نورها هذا حباط وأيضاً قالوا: إن الشمس أكبر من الأرض بسبعين ضعفاً أو نحوها.

وقالوا: إن القمر أكبر منها بأقل من ذلك فكيف الأعظم في ظل الأصغر وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها أيضاً.

الشمس لها فلك ومجرى والقمر له فلك ومجرى ولا خلاف أن كل واحد لا بعد ومجره كل يوم إلى مثله من العام فيجتمعان ويتقابلان فلو كان الكسوف لوقعه في ظل الأرض في وقت لكان ذلك الوقت محدوداً معلوماً لأن المجرى منهما محدود معلوم، فلما كان ذلك في الأوقات المختلفة والمجرى واحد

الكسوف، وذكر فيه عدة روايات كلها خالية عن تعدد الركوع، مع أنه ذكرها في أبواب أخرى، فالظاهر أنه لم يأخذ بتعدد الركوع، وإلا فكان حقاً عليه أن يذكرها في باب الصلاة ولو رواية واحدة، فضلاً أن يذكر عدة روايات خالية عن التعدد، وقال السندي: قوله: فصلى بنا ركعتين، استدل به من يقول: صلاة الكسوف كصلاة النافلة، فإنه المتبادر من لفظ صلى ركعتين، سيما وقد زاد النسائي: كما كنتم تصلون، والصلاة المعلومة هي كالنافلة، وأجاب من يقول بالتعدد بحمله على أن المعنى كما تصلون في الكسوف، وكذا استدلوا بقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا رأيتموها فصلوا»، إذ المتبادر من الصلاة ما يكون بركوع لا ركوعين، وأجاب الآخرون بأن القول مبين بالفعل، ورده الأولون بأن الفعل مضطرب، فإنه جاء كل ركعة بركوعين وثلاثة وأربعة إلى غير ذلك، والحمل على تعدد الوقائع مشكل إذ لم يعهد وقوع الكسوف مراراً كثيرة في قدر عشر سنين، فسقط البيان للتعارض ببقية الصلاة وصفة، فوجب حملها على المتعارفة، انتهى مختصراً. قلت: وقد وردت الروايات بعشر ركوعات في كل ركعة كما في الأوجز، وبسط فيه الكلام على الفقه في ذلك ومستدلالات الحنفية فارجع إليه.

1 - باب الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

والحساب واحد علم قطعاً فساد قولهم ، والحق أنه تغير يخلقه الله عز وجل فيهما لأمر يشاؤه ولا يدرى ما هو ، ويكون تخويفاً للاعتبار بهما مع عظم خلقهما وكثرة نورهما فكيف بابن آدم الضعيف الخلق.

وقيل : يحتمل أن يكون الكسوف فيهما عند تجلي الله سبحانه ، ففي حديث قبيصة الهلالي رضي الله عنه عند أبي داود والنسائي إشارة الى ذلك حيث قال فيه : إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولكنهما خلقتان من خلقه فإن الله عز وجل يحدث في خلقه ما يشاء وأن الله عز وجل إذا تجلّى لشيء من خلقه خشع له ، الحديث. ويؤيده قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا ﴾ [الأعراف : 143].

وفي أحكام الطبري في الكسوف حكم ظهور النقصان في هذين الخلقين العظيمين فلا يستأهلان ، لأن يعبدا ، وإزعاج القلوب الغافلة وإيقاظها ، وليرى الناس النموذج القيمة ، حين جمع الشمس والقمر ، وكونهما يفعل بهما ذلك لم يعادان ، فيكون بينهما على خوف المكر ، ورجاء العفو ، والإعلام بأنه قد يؤاخذ من لا ذنب له ، فكيف من له ذنب.

1 - باب الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

(باب) مشروعية (الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ) واعلم أنه لا خلاف في مشروعية صلاة الكسوف والخسوف ، وأصل مشروعيتهما بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا ⁽¹⁾ ﴾ [الإسراء : 59] ، والكسوف آية من آيات الله المخوفة ، والله تعالى يخوف عباده ليتركوا المعاصي ، ويرجعوا إلى طاعة الله التي فيها لهم فوز. وأما السنة فقوله ﷺ : إذا رأيتم شيئاً من هذه الآيات ، فافزعوا إلى الصلاة .

(1) وكون الصلوات المفروضة عند كثير من الخلق عادة لا انزعاج لهم فيها ولا وجود هيبة فأتى بهذه الآية وسنت لها الصلاة ليصلوا صلاة على انزعاج وهيبة.

وأما الإجماع، فإن الأمة قد أجمعت عليها من غير نكير، وشرط لجوازها ما يشترط لسائر الصلوات، وأنها سنة مؤكدة لفعله ﷺ، وأمره بها كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وليست بواجبة.

وقال بعض مشايخنا الحنفية: إنها واجبة، ونص في الإسرار على وجوبها، وصرح أبو عَوَانَةَ في صحيحه بوجوبها أيضًا، وعن مالك: أنه أجراها مجرى الجمعة، وقيل: إنها فرض كفاية، واستبعد ذلك، وأنها تصلى في المسجد الجامع أو في مصلى العيد، وأن وقتها هو الوقت الذي يستحب فيه سائر الصلوات دون الأوقات المكروهة، وبه قال مالك.

وقال الشافعي: لا يكره في الأوقات المكروهة، وأما عدد ركعاتها، فعند الليث بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور ركعتان في كل ركعة ركوعان وسجودان، فتكون الجملة أربعة ركوعات وأربع سجعات في ركعتين.

وعند طاوس وحبيب بن أبي ثابت وعبد الملك بن جريج ركعتان في كل ركعة أربعة ركوعات وسجعات، فتكون الجملة ثمانية ركوعات وأربع سجعات، وحكي هذا عن علي وابن عباس رضي الله عنهم.

وعند قَتَادَةَ وعطاء بن أبي رباح وإسحاق وابن المنذر ركعتان، في كل ركعة ثلاثة ركوعات وسجعات، فتكون الجملة ستة ركوعات، وأربع سجعات.

وعند سعيد بن جبير وإسحاق بن راهويه في رواية ومحمد بن جرير الطبري وبعض الشافعية، لا توقيت فيها، بل يطيل أبدًا، ويسجد إلى أن تنجلي الشمس، وقال القاضي عياض: قال بعض أهل العلم إنما ذاك بحسب مكث الكسوف، فما طال مكثه زاد تكرير الركوع فيه، وما قصر اقتصر فيه، وما توسط اقتصد فيه، وقال: وإلى هذا نحا الخطابي ويحيى وغيرهما، وقد يعترض عليه بأن طولها وقصرها لا يعلمان من أول الحال، ولا من الركعة الأولى.

وعند إبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله هي ركعتان، كسائر صلاة التطوع في كل ركعة ركوع واحد، وسجعات، ويروى ذلك عن أبي بكره وابن عمر وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو وقبيصة الهلالي والنعمان بن بشير، وعبد الرحمن بن سمرة، وعبد الله بن

1040 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَجُرُّ رِدَاءَهُ

الزبير، ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهم، وفي المحيط عن أبي حنيفة: إن شأؤوا صلوا ركعتين، وإن شأؤوا أربعاً، وفي البدائع: وإن شأؤوا أكثر من ذلك، هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة.

وعند الظاهرية: يصلي لكسوف الشمس خاصة إن كسفت في طلوعها إلى أن يصلي الظهر ركعتين، وإن كسفت من بعد صلاة الظهر إلى أخذها في الغروب صلى أربع ركعات كصلاة الظهر والعصر، وفي كسوف القمر خاصة إن كسف بعد صلاة المغرب إلى أن يصلي العشاء الأخيرة صلى ثلاث ركعات كصلاة المغرب، وإن كسف بعد صلاة العتمة إلى الصبح صلى أربع ركعات، كصلاة العتمة، واحتجوا في ذلك بحديث النعمان بن بشير رضي الله عنه إذا خسفت الشمس والقمر، فصلوا كأحدث صلاة صليتموها.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ) بفتح العين فيهما الواسطي، وقد مر في باب ما جاء في القبلة، (قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هو ابن عبد الله الواسطي الطحان، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن عبيد، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نافع بن الحارث رضي الله عنه، ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون غير خالد، ورواية الحسن عن أبي بكرة متصلة عند البخاري، وقال الدارقطني هو مرسل، وإنما يروي الحسن البصري عن الأحنف، عن أبي بكرة رضي الله عنه، وقال أبو الوليد في كتاب الجرح والتعديل أخرج البخاري حديثاً فيه الحسن، سمعت أبا بكرة، فتأوله الدارقطني وغيره من الحفاظ على أنه الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، لأن البصري لم يسمع عندهم من أبي بكرة، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وهو الصحيح، وقد أخرج منته المؤلف في اللباس أيضاً، وأخرجه النسائي في الصلاة والتفسير.

(قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية عند النبي ﷺ، فَأَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ، يقال: كسفت الشمس بفتح الكاف وانكسفت بمعنى وأنكر القزاز انكسفت، والحديث يرد عليه.

(فَقَامَ النَّبِيُّ)، وفي رواية: فقام رسول الله ﷺ حال كونه (يَجُرُّ رِدَاءَهُ) من غير عجب ولا خيلاء، حاشاه الله من ذلك، زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس مستعجلاً، وللنسائي في رواية يزيد بن زريع عن يونس من العجلة.

حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَصَلُّوا، وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَيْنَكُمْ»⁽¹⁾.

(حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَلْنَا) معه، (فَصَلَّى بِنَا رَكْعَتَيْنِ) زاد النَّسَائِيُّ كما تصلون.

(حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ) من الانجلاء، أي: صفت وعاد نورها، وزاد ابن خزيمة فلما كشف عنا خطبنا، (فَقَالَ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ) بالكاف (لِمَوْتِ أَحَدٍ)، قاله ﷺ لما مات ابنه إبراهيم، وقال الناس إنما كسفت لموته، فأبطل ﷺ ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض.

(فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا) بضمير التثنية، أي: الكسفة، أي: كسفة أحدهما، التي يدل عليها قوله لا يكسفان، أو الآية، لأن الكسفة آية من الآيات، وفي رواية: فإذا رأيتموها بضمير التثنية، أي: الشمس والقمر، أي: كسوفهما، (فَصَلُّوا، وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَيْنَكُمْ) غاية للمجموع من الصلاة والدعاء استدل أصحابنا الحنفية بهذا الحديث على أن صلاة الكسوف ركعتان، لأنه صرح فيه بقوله: فصلى ركعتين.

وكذلك روى جماعة من الصحابة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أن صلاة الكسوف ركعتان، منهم: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه عنه انكسفت الشمس، فَقَالَ النَّاسُ: إنما انكسفت لموت إبراهيم عليه السلام، فقام رسول الله ﷺ، فصلى ركعتين.

ومنهم: عبد الرحمن بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه مسلم انخسفت الشمس، فانطلقت، فإذا رسول الله ﷺ قائم يسبح ويكبر ويدعو حتى تجلت الشمس، وقرأ سورتين وركع ركعتين، وأخرجه الحاكم ولفظه وقرأ سورتين في ركعتين، وقال صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وأخرجه النَّسَائِيُّ، ولفظه فصلى ركعتين وأربع سجعات.

ومنهم: سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخرج حديثه الأربعة أصحاب السنن، وفيه: فصلى فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاً،

قَالَ: ثم ركع بنا كأطول ما ركع بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاً، قَالَ: ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلاة قط، لا نسمع له صوتاً، قَالَ: ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

ومنه: النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه الطحاوي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصيرفي البصري، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شريك ابن عاصم الأحول، عن أَبِي قَلَابَةَ عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْلِي فِي كَسُوفِ الْقَمَرِ كَمَا تَصْلُونَ رُكْعَةً وَسَجْدَتَيْنِ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ أَبُو قَلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النُّعْمَانِ، فَالْحَدِيثُ مَرْسَلٌ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: صَرَحَ فِي الْكَمَالِ بِسَمَاعِهِ مِنَ النُّعْمَانِ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ أَبُو قَلَابَةَ، أَدْرَكَ النُّعْمَانُ، وَرَوَى هَذَا الْخَبْرَ عَنْهُ، وَصَرَحَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِصَحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَالَ مِنْ أَحْسَنِ حَدِيثٍ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ حَدِيثُ أَبِي قَلَابَةَ عَنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَبُو قَلَابَةَ أَحَدُ الْأَعْلَامِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ الْحَرَمِيُّ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ أَيْضًا.

ومنه: عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرج حديثه الطحاوي، حَدَّثَنَا ربيع المؤذن، قَالَ: نا أسد، قَالَ: نا حماد بن سلمة عن عطاء ابن السائب، عَنْ أَبِيهِ، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ بِالنَّاسِ، فَلَمْ يَكِدْ يَرْكَعُ، ثُمَّ رُكْعٌ فَلَمْ يَكِدْ يَرْفَعُ، ثُمَّ رُفْعٌ فَلَمْ يَكِدْ يَرْفَعُ، ثُمَّ رُفْعٌ وَفَعَلَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، وَقَدْ امْحَصَتِ الشَّمْسُ، وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ صَحِيحٌ وَلَمْ يَخْرُجْهُ مِنْ أَجْلِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ لِعَطَاءِ هَذَا حَدِيثًا مَقْرُونًا بِأَبِي مُعَمَّرٍ، وَقَالَ أَيُّوبُ هُوَ ثِقَةٌ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ.

ومنه: قبيصة الهلالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه أبو داود، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ فَزَعًا يَجْرُ ثَوْبُهُ، وَأَنَا مَعَهُ يَوْمُئِذٍ بِالْمَدِينَةِ، فَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ الْحَدِيثِ، وَفِيهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا كَأُحْدَثِ صَلَاةِ صَلَّيْتُمُوهَا مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

ففي طريقة الأولى: عن قبيصة البجلي.

وفي الثانية: عن قبيصة الهلالي أو غيره، وكل منهما صحابي على ما ذكره البعض، وذكر أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة أولاً قبيصة الهلالي، فَقَالَ: سكن البصرة، وروى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أحاديث، ثم ذكر قبيصة آخر، فَقَالَ: يقال إنه للبجلي.

ويقال إنه الهلالي سكن البصرة، وروى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حديثاً حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزهراني، نا عبد الوارث، نا أيوب عن أَبِي قِلَابَةَ، عن قبيصة، قَالَ: انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فنادى في الناس، فصلى بهم ركعتين، فأطال فيهما حتى انجلت الشمس، فَقَالَ: إن هذه الآية تخويف الله بها عباده، فإذا رأيتم ذلك فصلوا كأخف صلاة صليتموها من المكتوبة.

وقال أَبُو نُعَيْمٍ: ذكر بعض المتأخرين قبيصة البجلي وهو عندي قبيصة بن مخارق الهلالي، والبجلي، وهم.

وقال الْعَيْنِيُّ: رواية الطَّحَاوِيِّ وكلام البغوي يدلان على أنهما اثنان، وقوله: كأحدث صلاة، يعني: أقرب صلاة، قَالَ بعضهم: معناه أن آية من هذه الآيات إذا وقعت مثلاً بعد الصبح يصلي ويكون في كل ركعة ركوعان، وإن كانت بعد المغرب يكون في كل ركعة ثلاثة ركوعات، وإن كانت بعد الرابعة يكون في كل ركعة أربعة ركوعات.

وقال آخر: معناه أن آية من هذه الآيات إذا وقعت عقب صلاة جهرية يصلي ويجهر فيها بالقراءة، وإذا وقعت عقب صلاة سرية يصلي ويخافت فيها بالقراءة، ورواية البغوي كأخف صلاة يريد به صلاة الصبح، يعني: يصلي ركعتين، كصلاة الصبح بركوعين، وأربع سجادات.

ومنها: علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرج حديثه أحمد من رواية حفص عنه قَالَ كسفت الشمس، فصلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للناس، فقرأ يس، أو نحوها، ثم ركع نحواً من قدر سورة، ثم رفع رأسه، فَقَالَ سمع الله لمن حمده، ثم قام إلى الركعة الثانية، فصلى كفعله في الركعة الأولى، ثم جلس يدعو حتى انجلت الشمس، ثم حدثهم أن رسول الله ﷺ كذلك فعل.

وروى ابن أبي شيبة بسند صحيح عن السائب بن مالك والد عطاء أن

النَّبِيِّ ﷺ صلى في كسوف القمر ركعتين، وفي علل ابن أبي حاتم السائب ليست له صحبة، والصحيح إرساله، ورواه بعضهم عن أبي إسحاق عن السائب بن مالك عن ابنِ عُمَرَ، وعن النَّبِيِّ ﷺ، وروى ابن أبي شيبَةَ أيضًا بسند صحيح عن إِبْرَاهِيمَ، كانوا يقولون إذا كان ذلك فصلوا كصلاتكم حتى تنجلي.

وقال ابن أبي شيبَةَ: وحدثنا وكيع، نا إسحاق بن عثمان عن أبي أيوب الهجري، قَالَ: انكسفت الشمس بالبصرة، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أمير عليهما، فقام يصلي بالناس، فقرأ، فأطال القراءة، ثم ركع، فأطال الركوع، ثم رفع رأسه، ثم سجد، ثم فعل مثل ذلك في الثانية، فلما فرغ قَالَ هكذا صلاة الآيات، قَالَ: فقلت بأي شيء أقرأ فيهما؟ قَالَ بالبقرة، وآل عمران، وحدثنا وكيع عن يزيد بن إبراهيم، عن الحسن، أن النَّبِيَّ ﷺ صلى في كسوف ركعتين، فقرأ في أحدهما بالنجم.

وفي المحلى: أخذ بهذا طائفة من السلف منهم عبد الله بن الزبير صلى في الكسوف ركعتين كسائر الصلوات، فإن قيل قد أتاه في ذلك أخوة عروة، قلنا عروة أحق بالخطأ من عبد الله صاحب الذي عمل بعمله، وعروة أنكر ما لم يعلم، وذهب ابن حزم إلى العمل بما صح من الأحاديث فيها، ونحا نحوه ابن عبد البر، فَقَالَ: وإنما يصير كل عالم إلى ما روى عن شيوخه، ورأى عليه أهل بلده، وقد يجوز أن يكون ذلك اختلاف إباحة وتوسعة، قَالَ البيهقي: وبه قَالَ ابن راهويه وابن خزيمة وأبو بكر بن إسحاق والخطابي، واستحسنه ابن المنذر، وقال ابن قدامة مقتضى مذهب أحمد أنه يجوز أن يصلي صلاة الكسوف على كل صفة، وقال ابن عبد البر إن رسول الله ﷺ صلى صلاة الكسوف مراراً، فحكى كل ما رأى وكلهم صادق، كالنجوم من اقتدى بهم اهتدى، وذهب البيهقي إلى أن الأحاديث المروية في هذا الباب كلها ترجع إلى صلاة النَّبِيِّ ﷺ في كسوف الشمس يوم مات إِبْرَاهِيمَ، وقد روى في حديث كل واحد منهم ما يدل على ذلك، والذي ذهب إليه أولئك الأئمة توفيق بين الأحاديث، وإذا عمل بما قاله البيهقي حصل بينهما خلاف يلزم منه سقوط بعضها وإطراحه.

ومما يدل على وهن قوله ما روته عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند النَّسَائِيِّ بسند

صحيح أن رسول الله ﷺ صلى في كسوف في صفة زمزم، يعني: في مكة، وأكثر الأحاديث أنها كانت في المدينة، فدل ذلك على التعدد، وكانت وفاة إبراهيم يوم الثلاثاء لعشر خلون من شهر ربيع الأول سنة عشر، ودفن بالبقيع.

والحاصل أن أصحابنا تعلقوا بأحاديث من ذكرناهم من الصحابة رضي الله عنهم، ورأوها أولى من رواية غيرهم نحو: عائشة وابن عباس وغيرهما رضي الله عنهم، لموافقتهما القياس في أبواب الصلاة، وقد نص في حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ركعتين صريحًا بقوله: يصلي ركعتين، وفي رواية النَّسَائِيِّ كما تصلون، وحمل ابن حبان والبيهقي من الشافعية على أن المعنى كما تصلون في الكسوف بعيد، وظاهر الكلام يرده، فإن قيل خاطب أبو بكرة بذلك أهل البصرة، وقد كان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا علمهم أن صلاة الكسوف ركعتان، في كل ركعة ركوعان، كما روى ذلك الشافعي وابن أبي شيبة وغيرهما.

فالجواب: أن حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إخبار عن الذي شاهده من صلاة النبي ﷺ، وليس فيه خطاب أصلاً، ولئن سلمنا أنه خاطب بذلك فليس معناه كما حملة ابن حبان والبيهقي، لأن المعنى كما كانت عادتكم فيما إذا صليتم ركعتين بركوعين، وأربع سجعات على ما تقرر شأن الصلاة على هذا، وما قيل من أن رواية عبد الوارث عن يونس، كما سيأتي في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ، وقد ثبت حديث جابر عند مسلم، قَالَ: فيه أن في كل ركعة ركوعين، فدل ذلك على اتحاد القصة، وظهر أن رواية أبي بكرة مجملة، ورواية جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مبينة، والأخذ بالمبين أولى، فتعقبه العيني، وقال ليت شعري أين الإجمال في حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، هل فيه إجمال لغوي أو إجمال اصطلاح، ليس هنا أثر من ذلك، ولو قَالَ هذا القائل الأخذ بحديث جابر أولى، لأن فيه زيادة، والأخذ بالزيادة في روايات الثقات أولى، وأجدر فنحن نقول سلمنا أن الأمر هكذا، ولكن الأخذ بما يوافق الأصول أولى، وأعجب من هذا أن هذا القائل ادعى اتحاد القصة، وقد مر ما يدل على التعدد، فتذكر، ثم إنه استدل بعضهم بقوله حتى

انجلت على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء، ولا تكون الإطالة إلا بتكرار الركعات والركوعات، وعدم قطعها إلى الانجلاء، وأجاب الطحاوي عن ذلك بأنه قد قال بعض هذه الأحاديث، فصلوا وادعوا حتى ينكشف، ثم روى بإسناده حديثاً عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد»، أراه قال: ولا لحيوته، فإذا رأيتم ذلك فعليكم بذكر الله والصلاة، فدل ذلك أنه ﷺ لم يرد منهم مجرد الصلاة، بل أراد منهم ما يتقربون به إلى الله تعالى من الصلاة والدعاء والاستغفار، وغير ذلك من نحو الصدقة والعتاقة، وقال بعضهم: بعد أن نقل بعض كلام الطحاوي في هذا وقرره ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراده، فجاز أن يكون الدعاء ممتداً إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة، فتصير غاية للمجموع، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها.

وتعقبه العيني: بأن في الحديث يعني حديث أبي بكرة رضي الله عنه، فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم، فقد ذكر الصلاة والدعاء بواو الجمع، فافتضى أن يجمع بينهما إلى وقت الانجلاء، قبل الخروج من الصلاة، وذلك لا يكون إلا بإطالة الركوع والسجود بالذكر فيهما وإطالة القراءة، إما بإطالة الركوع والسجود، فقد وردت في حديث عائشة رضي الله عنها في رواية مسلم: ما ركعت ركوعاً قط ولا سجدت سجوداً قط كان أطول منه.

وفي رواية البخاري أيضاً: ثم سجد سجوداً طويلاً.

وقالت أيضاً: فصلى بأطول قيام وركوع وسجود، وأما إطالة القراءة، ففي حديث عائشة رضي الله عنها، فأطال القراءة، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما فقام قياماً طويلاً، قدر سورة (البقرة)، ولا شك أنه ﷺ لم يكن في طول قيامه ساكتاً، بل كان مشتغلاً بالقراءة وبالدعاء، وأمر أمة الدعاء بعد خروجه من الصلاة لا يكون جامعاً بين الصلاة والدعاء في وقت واحد، لأن خروجه من الصلاة يكون قاطعاً للجمع، ولا شك أن الواو تدل على الجمع، وقد وقع في رواية النسائي من حديث النعمان بشير رضي الله عنه، قال: كسفت الشمس على

عهد رسول الله ﷺ، فجعل يصلي ركعتين ركعتين، ويسأل عنها حتى انجلت، فهذا يدل على أن إطلاته ﷺ كانت بتعداد الركعات، فإن قيل يحتمل أن يكون معنى قوله ركعتين، أي: ركوعين وأن يكون السؤال وقع بالإشارة.

فالجواب: أن هذا التأويل خلاف الظاهر، لا يكاد ينساق إليه الذهن، فإن قيل فعلى ما ذكرت قد دل الحديث على أنه يصلي للكسوف ركعتين بعد ركعتين إلى وقت الانجلاء، وأنتم معشر الحنفية لا تقولون بذلك.

فالجواب: أنا لا نسلم ذلك، وقد روى الحسن عن أبي حنيفة إن شأؤوا صلوا ركعتين، وإن شأؤوا أربعاً، وإن شأؤوا أكثر من ذلك، ذكره في المحيط وغيره، فدل ذلك على أن الصلاة إن كانت ركعتين يطول ذلك بالقراءة والدعاء في الركوع والسجود إلى وقت الانجلاء، وإن كانت أكثر من ركعتين، فالتطويل يكون بتكرار الركعات دون الركوعات.

وأما كون السؤال وقع بالإشارة يرد ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة أنه ﷺ كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت، فهذا يدل على أن السؤال في حديث النعمان رضي الله عنه كان بالإرسال لا بالإشارة، وأنه كلما كان يصلي ركعتين على العادة يرسل رجلاً يستكشف عن الانجلاء، ثم في هذا الحديث إبطال ما كانت الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض.

وقال الخطابي: كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر، فأعلم النبي ﷺ أنه اعتقاد باطل، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران لله تعالى، ليس لهما سلطان في غيرهما، ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما.

وفي الحديث أيضاً: ما يدل على أن جر الثوب لا يلزم إلا ممن قصد به الخيلاء كما صرح بذلك في غير هذا الحديث.

وفيه أيضاً: المبادرة إلى طاعة الله تعالى، ألا يرى أنه ﷺ كيف قام وهو يجر رداءه مستعجلاً.

وفيه أيضاً: على ما قالوا دلالة على أنه يجمع في خسوف القمر، كما يجمع

في كسوف الشمس، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأهل الحديث، وذهب أَبُو حَنِيفَةَ ومالك رحمهما الله إلى أن ليس في خسوف القمر جماعة هكذا قيل.

وقال الْعَيْنِيُّ: أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لم ينف الجماعة فيه، وإنما قَالَ الجماعة فيه غير سنة، بل هي جائزة، وذلك لتعذر اجتماع الناس في أطراف البلد بالليل، وكيف، وقد ورد قوله ﷺ: «أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة»، وقال مالك لم يبلغنا ولا أهل بلدنا أنه ﷺ جمع لكسوف القمر ولا نقل عن أحد من الأئمة بعده، أنه جمع فيه، ونقل ابن قدامة في المغني عن مالك ليس في كسوف القمر سنة ولا صلاة.

وقال المهلب: يمكن أن يكون تركه ﷺ، والله أعلم، رحمة للمؤمنين، لئلا تخلو بيوتهم بالليل، فيخطفهم الناس، ويسرقوا، يدل على ذلك قوله ﷺ: «لأم سلمة ليلة نزول التوبة على كعب بن مالك وصاحبيه، قالت له: ألا أبشر الناس، فَقَالَ ﷺ: «أخشى أن يخطفهم الناس».

وفي حديث آخر: «أخشى أن يمنع الناس نومهم»، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾ [القصص: 73]، فجعل السكون في الليل من النعم التي عددها الله تعالى على عباده، وقد سمي ذلك رحمة.

وقال ابن القصار: خسوف القمر يتفق ليلاً، فيشق الاجتماع له، وربما أدرك الناس نياماً، فيثقل عليهم الخروج لها، ولا ينبغي أن يقاس على كسوف الشمس، لأنه يدرك الناس مستيقظين ولا يشق اجتماعهم كالعيدين والجمعة والاستسقاء، فإن قيل روى الحسن البصري، قَالَ: خسف القمر وابن عباس بالبصرة، فصلى بنا ركعتين في كل ركعة ركعتان، فلما فرغ خطبنا، وقال: صليت بكم كما رأيت رسول الله ﷺ، يصلي بنا، رواه الشَّافِعِيُّ في مسنده.

وذكر ابن التين بلفظ: أنه صلى في خسوف القمر، ثم خطب، وقال: يا أيها الناس إنني لم ابتدع هذه الصلاة بدعة، وإنما فعلت كما رأيت رسول الله ﷺ فعل، وقد علمنا أنه صلاها في جماعة لقوله خطب، لأن المنفرد لا يخطب.

وروى الدارقطني عن عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنه ﷺ كان يصلي

1041 - حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ،

في خسوف الشمس والقمر أربع ركعات وأربع سجعات، ويقرأ في الأولى بالعنكبوت أو الروم، وفي الثانية بيس.

فالجواب: أن رواية الحسن رواها الشافعي عن إبراهيم بن محمد وهو ضعيف، وقول الحسن خطبنا لا يصح، فإن الحسن لم يكن بالبصرة حين كان ابن عباس رضي الله عنهما بها، وقيل إن هذا من تدليساته.

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فمستغرب، فإن قيل روى الدارقطني أيضًا من حديث حبيب عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى في كسوف الشمس والقمر ثماني ركعات، في أربع سجعات.

فالجواب: أن في إسناده نظر، والحديث في مسلم، وليس فيه ذكر القمر، والتعجب من الشيخ زين الدين العراقي، حيث يقول لم تثبت صلاته ﷺ لخسوف القمر بإسناده متصل، ثم ذكر حديث عائشة، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما اللذين رواهما الدارقطني، وقال: ورجال إسنادهما ثقات، ولكن كون رجالهما ثقات لا يستلزم اتصال الإسناد، ولا نفي الدرج، والله أعلم.

تتميم:

ثم إن رؤية الأهلة وحدوث الحر والبرد وكل ما جرت العادة بحدوثه على وتيرة واحدة من آيات الله تعالى الدالة على وجوده وقدرته، وإنما خص الكسوفين، فقال: إنهما آيتان، لإخباره ﷺ عن ربه عز وجل بأن القيامة تقوم وهما منكسفان وذاهبا النور، فلما أعلمهم بذلك أمرهم عند رؤية الكسوف بالصلاة والتوبة، خوفًا أن يكون الخسوف لقيام الساعة، ليعتدوا لها، وقال المهلب: يحتمل أن يكون هذا قبل أن يعلمه الله تعالى بأشراط الساعة.

(حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ) بفتح العين المهملة وتشديد الموحدة العبدى الكوفي من شيوخ مسلم أيضًا، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين، وله شيخ آخر، يقال له شهاب بن عباد أيضًا لكنه بصري، وهو أقدم من الكوفي في طبقة شيوخه، روى له البخاري وحده في الأدب المفرد.

(قَالَ: حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ) بضم الحاء المهملة،

عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَقُومُوا، فَصَلُّوا»⁽¹⁾.

الرواسي، بضم الراء وبالسین المهملة، الكوفي، مات سنة ثمان وسبعين ومائة، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) هو ابن أبي خالد، وقد مر، (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي البصري، لأنه من ماء بدر، ولم يشهد بدرًا، وسكن الكوفة، مات أيام علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعنه، (يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ) بالكاف بعد النون (لِمَوْتِ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ) لم يقل في هذه ولا لحياته، (وَلَكِنَّهُمَا)، أي: انكسافهما (آيَتَانِ) أي: علامتان (مِنْ آيَاتِ اللَّهِ)، الدالة على وحدانيته، وعظيم قدرته، أو على تخويف عباده من بأسه وسطوته، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ إِلَّا الْآيَاتِ إِلَّا تَخَوِيفًا﴾ [الإسراء: 59]، أو على قرب الساعة، أو على عذاب الله، أو على كونهما مسخرين لقدرة الله تعالى وتحت حكمه، وأصل آية أوية، بالتحريك، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقال سيبويه موضع العين: في الآية واو لأن ما كان موضع العين واوًا واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام منه ياءان، والنسبة إليه آووي، قَالَ الفراء هي من الفعل فاعلة، وذهبت منها اللام، ولو جاءت تامة لجاءت آيبة، ولكنها خفت، وجمع الآية آي، وآيائي، وآيات.

(فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا) بثنية الضمير كذا في رواية الكشميهني، وكذا في رواية الإسماعيلي، وأما في رواية غيرهما، فإذا رأيتموها بتوحيد الضمير الذي يرجع إلى الآية التي يدل عليه قوله آيتان أو الآيات، والمعنى على الأول إذا رأيتم كسوف كل منهما لاستحالة وقوع ذلك فيهما معا في حالة واحدة عادة، وإن كان ذلك جائزًا في القدرة الإلهية.

(فَقُومُوا، فَصَلُّوا) مجمل بينه النبي ﷺ بفعله في الأحاديث المذكورة، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابن العربي، ذكر النبي ﷺ ستة أشياء عامة وخاصة:

(1) طرفاه 1057، 3204 - تحفة 10003.

أخرجه مسلم في الكسوف باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة الجامعة رقم (911).

1042 - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ،

اذكروا الله، ادعوا كبروا، صلوا تصدقوا، أعتقوا، أما ذكر الله، ففي الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فاذكروا الله.

وأما الدعاء والتكبير، ففي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في الصحيح، فإذا رأيتم ذلك، فادعوا الله عَزَّ وَجَلَّ وكبروا.

وأما الصلاة، ففي الحديث المذكور، وأما الصدقة، ففي حديث عائشة المذكور أيضًا.

وأما العتق، ففي صحيح البخاري في حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قالت أمر رسول الله ﷺ بالعتاقة في صلاة الكسوف، والله أعلم.

وأما وقت صلاة الكسوف، فسيجيء بيانه في باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف بعد أبواب إن شاء الله تعالى، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم كوفيون، وقد أخرج منته المؤلف في بدء الخلق أيضًا، وأخرجه مسلم في الخسوف وكذا النسائي وابن ماجة.

(حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بفتح الهمزة، هو ابن فرح، أبو عبد الله المصري، وقد تقدم في باب المسح على الخفين، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله ابن وهب المصري، بالميم فيها، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد أيضًا (عُمَرُو) هو ابن الحارث المصري أيضًا، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) ابن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم.

(حَدَّثَهُ) أي: أنه حدثه (عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن مُحَمَّد، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ) بفتح المثناة التحتية وسكون الخاء المعجمة، على أنه لازم، ويجوز الضم في أوله، على أنه متعدد، لكن نقل الزركشي عن ابن الصلاح، أنه حكى منعه، ولم يبين وجه المنع، أي: لا يذهب الله نورهما (لِمَوْتِ أَحَدٍ) من العظماء (وَلَا لِحَيَاتِهِ) تميم للتقسيم، وإلا فلم يدع أحد أن الكسوف يكون لحياة أحد، أو

وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا»⁽¹⁾.

1043 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ،

دفع لتوهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سببًا، للفقدان أن لا يكون سببًا للإيجاد، فعمم الشارع النفي لدفع هذا التوهم، أي: ليس سببه لا الموت ولا الحياة، بل سببه قدرة الله تعالى فقط.

(وَلَكِنَّهُمَا) أي: خسوفهما (آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ) يخوف الله بخسوفهما عباده.

(فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا) بالثنائية، وفي رواية: فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا بِالْإِفْرَادِ، (فَصَلُّوا) ركعتين كصلاة الفجر أو ركعتين في كل ركعة ركوعان على المذهبين، ورجال إسناده هذا الحديث ما بين مصري ومدني وقد أخرج متنه المؤلف في بدء الخلق أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا النسائي.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) أبو جعفر البُخَارِيُّ المعروف بالمسندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ) أبو النضر الليثي الكتاني خراساني، سكن بغداد، وتوفي بها غرة ذي القعدة، سنة سبع ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ أَبُو مُعَاوِيَةَ) النحوي، وقد مر في كتاب العلم.

(عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ) بكسر الزاي، وتخفيف المثناة التحتية في الأول، وبكسر العين المهملة وتخفيف اللام، وبالقاف في الثاني، وقد مر في آخر كتاب الإيمان.

(عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح الكاف والسين على البناء للفاعل.

(عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ) هو ابن النَبِيِّ ﷺ من مارية القبطية، ولد في ذي الحجة، سنة ثمان، وتوفي وعمره ثمانية عشر شهرًا، هذا هو

(1) طرفه 3201 - تحفة 7373.

أخرجه مسلم في الكسوف باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة الجامعة رقم (911).

فَقَالَ النَّاسُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ فَصَلُّوا، وَادْعُوا اللَّهَ»⁽¹⁾.

الأشهر، وقيل: ستة عشر شهرًا، وثمانية أيام، وقيل: سنة وعشرة أشهر، وستة أيام، ودفن بالبقيع، وذكر جمهور أهل السير: أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة، قبل في ربيع الأول، وقيل: في رمضان، وقيل: في ذي الحجة، والأكثر عل أنها وقعت في عاشر الشهر، وقيل: في رابعه، وقيل في رابع عشره، ولا يصح شيء منها على قول ذي الحجة، لأن النبي ﷺ كان إذ ذاك بمكة في الحج، وقد ثبت أنه شهد وفاته، وكانت بالمدينة بلا خلاف، فلعلها كانت في آخر الشهر، وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية، وبأنه ﷺ كان حينئذ بالحديبية، ويجاب بأنه رجع منها في أواخر ذي القعدة، فلعلها كانت في آخرها أيضًا، ويقال إن وفاته كانت يوم الثلاثاء لعشر ليال من ربيع الأول سنة عشر، فإن قيل الكسوف إنما يكون في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين في آخر الشهر العربي، فكيف تكون وفاته في العاشر، فالجواب أن هذا التاريخ يحكى عن الواقدي، وهو ذكر ذلك لغير إسناد، فقد تكلموا فيما يسنده، فكيف فيما يرسله، وقال الذهبي في مختصره لم يقع ذلك، لكن الله قادر على كل شيء، أو امتناع وقوع ذلك كامتناع رؤية الهلال ليلة الثامن والعشرين من الشهر، انتهى، والله أعلم.

(فَقَالَ النَّاسُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ)، بالمشناة التحتية، المفتوحة، والنون الساكنة وبالكاف.

(لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فمفعوله محذوف، وفي رواية الإسماعيلي، فإذا رأيتم ذلك، (فَصَلُّوا، وَادْعُوا اللَّهَ) وإنما ابتدأ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بالأحاديث المطلقة في الصلاة من غير تقييد بصفة إشارة إلى أن ذلك يعطي أصل الامثال، وإن كان إيقاعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل، ورجال إسناد الحديث ما بين بخاري، وهو المسندي، وخراساني وبغدادى وبصري وكوفي، وشيخ المؤلف من أفراد، وقد أخرج منته المؤلف في الأدب أيضًا، وأخرجه مسلم في الصلاة.

2 - باب الصَّدَقَةِ فِي الْكُسُوفِ

1044 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ، فَقَامَ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ،

2 - باب الصَّدَقَةِ فِي الْكُسُوفِ

(باب الصَّدَقَةِ فِي) حالة (الْكُسُوفِ) ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فيما قبل هذا الباب أربعة أحاديث في ثلاثة منها: الأمر بمجرد الصلاة من غير بيان هيئاتها، وذكر الحديث الذي رواه أبو بكرة مينا بركتين، ثم ذكر في هذا الباب هيئة صلاة الكسوف، والظاهر أنه رَحِمَهُ اللَّهُ أشار بذلك المجموع إلى مشروعية الصلاة للكسوف، وإلى أنها ركعتان، وإلى أنها: بالهيئة المذكورة في هذا الباب، والله أعلم بالصواب.

وقال الْعَيْنِيُّ: والظاهر أن تقديمه حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على غيره لميله إليه لموافقة القياس، انتهى وفيه تأمل.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي، (عَنْ مَالِكٍ) هو ابن أنس إمام دار الهجرة، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (أَنَّهَا قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح الخاء المعجمة والسين المهملة على البناء للفاعل.

(فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) أي: في زمنه (ﷺ، فَصَلَّى)، بالفاء، (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بِالنَّاسِ) صلاة الخسوف، استدلل به بعضهم على أنه ﷺ كان يحافظ على الوضوء، فلهذا لم يحتج إلى الوضوء في تلك الحال، وقيل: فيه نظر، لأن في السياق حذفًا، لأن في رواية ابن شهاب خسفت، فخرج إلى المسجد، فصفف الناس وراءه.

وفي رواية عمرة: فخسفت، فرجع ضحى، فمر بين الحجر، ثم قام يصلي، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: هذا الذي ذكره لا يدل على أنه ﷺ كان على الوضوء، أو لم، ولكن حاله يقتضي، وجلالة قدره تستدعي كونه على محافظة الوضوء.

(فَقَامَ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ) أي: لطول القراءة فيه يدل عليه رواية ابن شهاب،

ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ،

فاقتراً قراءة طويلة، ومن وجه آخر، فقرأ سورة طويلة، وفي حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على ما سيأتي، فقرأ نحو من سورة (البقرة)، في الركعة الأولى، ونحوه لأبي داود من طريق سليمان بن يسار عن عروة، وزاد أنه قرأ في القيام الأول في الركعة الثانية نحواً من (آل عمران).

وعند الشافعية: يستفتح القراءة في الركعة الأولى والثانية بأَم القرآن، وكذا الثالثة والرابعة عندهم، وقال مالك: يقرأ السورة، وفي (الفاحة)، قولان، قَالَ مالك: نعم، وقال ابن مسلمة: لا.

(ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ) بالتسبيح، وقد قدر بمائة آية من (البقرة)، (ثُمَّ قَامَ) من الركوع، (فَأَطَالَ الْقِيَامَ) وفي رواية ابن شهاب: ثم قَالَ سمع الله لمن حمده، وزاد من وجه آخر: ربنا ولك الحمد.

وقيل: استدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى، وقال بعضهم: واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لا قيام اعتدال، بدليل اتفاق العلماء ممن قَالَ بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه.

وقال الْعَيْنِيُّ: هذا المستشكل هو صاحب المهمات، وقوله: بدليل اتفاق العلماء فيه نظر، لأن مُحَمَّدَ بْنَ سَلَمَةَ من المالكية ممن قَالَ بزيادة الركوع في كل ركعة، ولم يقل بقراءة (الفاحة)، فيه كما مر عن قريب، وأجاب عن ذلك الشيخ زين الدين العراقي بقوله، ففي استشكله نظر لصحة الحديث فيه، بل لو زاد الشارع عليه ذكراً آخر، لما كان مشكلاً.

(وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ) الذي ركع منه، (ثُمَّ رَكَعَ) ثانياً، (فَأَطَالَ الرُّكُوعَ)، بالتسبيح أيضاً، (وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) وقدره بثمانين آية من (البقرة).

(ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ) وهو ظاهر في تطويله، قَالَ أبو عمر عن مالك لم أسمع أن السجود يطول في صلاة الكسوف، وهو مذهب الشَّافِعِيِّ، ورأت فرقة من أهل الحديث تطويل السجود في ذلك، وحكى التِّرْمِذِيُّ عن الشَّافِعِيِّ أنه يقيم

ثُمَّ فَعَلَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتْ الشَّمْسُ،

في كل سجدة من الركعة الأولى نحوًا مما أقام في ركوعه، وقال في الركعة الثانية، ثم سجد سجدتين، ولم يصف مقدارًا لإقامته فيهما، فيحتمل أن يريد مثل ما تقدم في سجود الركعة الأولى، ويحتمل أنه كسجود سائر الصلوات، وقال الرافعي: وهل يطول السجود في هذه الصلاة فيه قولان، ويقال: وجهان: أظهرهما: لا، كما لا يزيد في التشهد، ولا يطول القعدة بين السجدتين.

والثاني: نعم، وبه قال ابن شريح، ويحكي عن البويطي، وقد صحح النووي خلافه في «الروضة»، فقال الصحيح المختار أنه يطوله، وكذا صححه في شرح المذهب، وقال الشيخ الحافظ زين الدين العراقي إن قلنا بتطويل السجود في صلاة الكسوف فما مقدار الإقامة فيه، فالذي ذكره الترمذي عن الشافعي أنه قال: ثم سجد سجدتين تامتين، ويقيم في كل سجدة نحوًا مما أقام في ركوعه، وهي رواية البويطي عن الشافعي أيضًا، إلا أنه زاد بعد قوله تامتين طويلتين، وهو الذي جزم به النووي في المنهاج.

(ثُمَّ فَعَلَ) ﷻ (فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ) وفي رواية: في الركعة الأولى.

(مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأُولَى) من تطويل القيامين والركوعين، وقدروا القيام الأول من الركعة الثانية بنحو سورة (النساء)، والقيام الثاني منها بنحو سورة (المائدة)، وقدروا الركوع الأول منها بسبعين آية، والركوع الثاني منها بخمسين آية، وكل ذلك تقريبي لثبوت التطويل من الشارع بلا تقدير، واستشكل تقدير القيام الأول من الركعة الثانية بالنساء مع كون المختار أن يكون هو أقصر من القيام الثاني من الركعة الأولى، والنساء أطول من (آل عمران).

قال النووي: اتفقوا على أن القيام الثاني والركوع الثاني من الركعة الأولى أقصر من القيام الأول والركوع الأول منها، وكذا القيام الثاني والركوع الثاني أقصر منهما من الثانية، واختلفوا في القيام الأول والركوع الأول من الركعة الثانية، هل هما أقصر من القيام الثاني والركوع الثاني من الركعة الأولى، انتهى.

(ثُمَّ انْصَرَفَ) ﷻ من الصلاة (وَقَدْ انْجَلَتْ الشَّمْسُ) بالمشناة الفوقية، وتشديد اللام، أي: صفت وانكشفت، وعاد نورها، وفي رواية ابن شهاب: وقد انجلت الشمس قبل أن ينصرف.

فَخَطَبَ النَّاسَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَادْعُوا اللَّهَ، وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا». ثُمَّ قَالَ: «يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ.....»

وفي رواية: ثم تشهد وسلم، (فَخَطَبَ النَّاسَ) خطبتين كالعيد، وهذا صريح في استحبابها، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وإسحاق وابن جرير وفقهاء أصحاب الحديث، وتكون بعد الصلاة، وقال أَبُو حَنِيفَةَ ومالك وأحمد رحمهم الله لا خطبة فيها، قالوا: لأن النَّبِيَّ ﷺ أمرهم بالصلاة والتكبير والصدقة ولم يأمرهم بالخطبة، ولو كانت سنة، لأمرهم بها، ولأنها صلاة يفعلها المنفرد في بيته، فلم يشرع لها خطبة، وإنما خطب ﷺ بعد الصلاة ليعلمهم حكمها، وكأنه مختص به ﷺ، وقيل: خطب بعدها لا لها، بل ليردهم عن قولهم إن الشمس كسفت لموت إِبْرَاهِيمَ كما في الحديث، وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والعجب أن مالكا رَحِمَهُ اللَّهُ روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة، ولم يقل به أصحابه، وقال الْعَيْنِيُّ: هذا ليس بعجب، فإن مالكا وإن كان قد رواها فيه، ولكن عللها لما قلنا فلم يقل بها، وتبعه أصحابه فيه.

(فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ) زاد النَّسَائِيُّ من حديث سمرة وشهد أنه عبد الله ورسوله، (ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ) بنون ساكنة بعد المثناة التحتية وبالخاء، وفي رواية: لا يخسفان بإسقاط النون.

(لِمَوْتِ أَحَدٍ) من الناس (وَلَا لِحَيَاتِهِ) وإنما يخوف الله بكسوفهما عباده. (فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ) الكسوف في أحدهما، (فَادْعُوا اللَّهَ) كذا في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره فاذكروا الله، (وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا) وهذا هو موضع الترجمة.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ) قيل: فيه معنى الإشفاق كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله يا بني، وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأنه ليس هذا مثل المثل الذي ذكره، فلو كان قَالَ يا أمتي بالنسبة إليه، لكان من هذا الباب، وإنما هذا يشبه أن يكون من باب التجريد كأنه أبعدهم عنه، فخاطبهم بهذا الخطاب، لأن المقام مقام التخويف والتحذير.

(وَاللَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) بنصب أغير على أنه خبر ما النافية

أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أُمَّتُهُ،

الحجازية، وأحد مرفوع المحل على أنها اسمها، وكلمة من زائدة لتأكيد العموم، ويجوز أن يكون أغير مَرْفُوعًا على أنه صفة أحد، باعتبار المحل والخبر محذوف، أي: موجود، ويجوز أن يكون مجرورًا بالفتحة على أنه صفة أحد باعتبار اللفظ، ويجوز أن يكون مَرْفُوعًا على أنه خبر للمبتدأ، أعني: قوله: أحد على أن كلمة ما تميمية، وقوله: (أَنْ يَزْنِيَ) متعلق بقوله: أغير، على تقدير في، أو على وحذف الجار من أن قياس مستمر.

(عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أُمَّتُهُ) وقوله: أغير، أفعل التفضيل من الغيرة، وهي تغير يحصل من الحمية والأنفة، وأصلها في الزوجين، وذلك محال على الله عَزَّ وَجَلَّ، وهو مجاز محمول على غاية إظهار غضبه على الزاني.

وقيل: لما كانت ثمرة الغيرة ولازمها هو صون الحريم ومنعهم وزجرهم ممن يقصدهم، وزجر من يقصد إليهم أطلق ذلك لكونه منع من فعل ذلك، وزجر فاعله زجرًا شديدًا، وتوعده، فهو من باب تسميته الشيء بما يترتب عليه، فيكون زيادة الغيرة بمعنى زيادة المنع، والزيادة هنا حقيقة، لأن صفات الأفعال عندنا حادثة تقبل التفاوت ويمكن أن يؤول بإرادة الانتقام لتكون من صفات الذات والتفضيل هنا مجازي، لأن القديم لا يتفاوت إلا أن يراد التفاوت باعتبار التعلق.

وقال ابن فورك: المعنى ما أحد أكثر زجرًا عن الفواحش من الله تعالى، وقال ابن دقيق العيد أهل التنزيه في مثل هذا على قولين، إما ساكت وإما مؤول على أن المراد من الغيرة شدة المنع والحماية.

وقيل: معناه ليس أحدًا منع من المعاصي من الله ولا أشد كراهة لها منه، ويجوز أن يكون هذا استعارة مصرحة تبعية قد شبه حال ما يفعل الله بعبد الزاني من الانتقام وطول العقاب بحالة ما يفعله السيد بعبد الزاني من الجلد والتعزير، وعلى كل حال استعمل هذا اللفظ جاريًا على ألف من كلام العرب.

قَالَ الطيبي: ما حاصله أن وجه اتصال هذا الكلام وتعلقه بما قبله هو أنه ﷺ لما خوف أمة من الكسوف، وأمرهم باستدفاع البلاء بالذكر والصلاة والصدقة،

يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا⁽¹⁾.

حرضهم على الفزع والالتجاء إلى الله تعالى بذلك أراد أن يردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب حدوث البلاء، وخص منها الزنا، لأنه أعظمها، وميل النفس إليها أكثر من ميلها إلى غيره.

وقيل: لما كانت هذه المعصية من أقبح المعاصي وأشدّها تأثيراً في إثارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك تخويفهم في هذا المقام من مواخظة رب الغيرة وخالقها، ولعل تخصيص العبد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب، لأن أصل الغيرة على ما مر في الأهل والزوج، وجنابة الأقدس منزّه عنهما، والله أعلم.

(يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمَ) من عظمة الله وعظم انتقامه من أهل الجرائم وشدة عقابه وأحوال القيامة وأحوالها كما علمته (لَصَحَحْتُمْ قَلِيلًا) أي: لما ضحكتم أصلاً، والعلة هنا بمعنى العدم كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾ [التوبة: 82]، (وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا) أي: بكاء غير منقطع، وتصدير كلامه بقوله: والله، في الموضوعين، لإرادة التأكيد لخبره، وإن كان لا يرتاب في صدقه ﷺ.

وقيل: معنى هذا الكلام لو علمتم من سعة رحمة الله وحلمه ولطفه وكرمه ما أعلمه لبكيتكم على ما فاتكم في ذلك.

وقيل: إنما خص نفسه ﷺ بعلم لا يعلمه غيره، لأنه لعله رآه حينئذ النار في عرض الحائط، ورأى فيها منظرًا شديدًا، لو علمت أمته في ذلك ما علم لكان ضحكهم قليلًا، وبكاؤهم كثيرًا، إشفاقًا وخوفًا.

ومن فوائد الحديث: المبادرة بالصلاة والذكر والتكبير والصدقة عند وقوع كسوف وخسوف، ونحوهما من زلزلة وظلمة شديدة، وريح عاصف ونحو ذلك من الأهوال.

(1) أطرافه 1046، 1047، 1050، 1056، 1058، 1064، 1065، 1066، 1212، 3203،

4624، 5221، 6631 - تحفة 17148 - 2/43.

أخرجه مسلم في الكسوف باب صلاة الكسوف رقم (901).

ومنها : الزجر عن كثرة الضحك والتحريرض على كثرة البكاء .

ومنها : الرد على من زعم أن للكواكب تأثيراً في حوادث الأرض على ما مر .

ومنها : اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بنقل أفعال النَّبِيِّ ﷺ ، ليقتردي به فيها ، ومنها الأمر بالدعاء والتضرع في سؤاله .

ومنها : التحريض على فعل الخيرات ، ولا سيما الصدقة ، إذ نفعها متعدد .

ومنها : عظة الإمام عند الآيات ، وأمرهم بأعمال البر .

ومنها : أن صلاة الكسوف ركعتان ، ولكن على هيئة مخصوصة من تطويل زائد في القيام وغيره على العادة ، ومن زيادة ركوع في كل ركعة ، قَالَ الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ وَالْأَخْذُ بِهَا أَوْلَى مِنْ إِلْغَائِهَا ، وبذلك قَالَ جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، كما مر .

وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم .

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد .

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند النَّسَائِيِّ .

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البزار .

وعن أم سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عند الطبراني .

وتعقبه الْعَيْنِيُّ : بأنه لم سكت هذا القائل عن حديث أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي صدره الْبُخَارِيُّ في هذا الباب ورواه النَّسَائِيُّ أَيضًا .

وحديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي رواه ابن خزيمة في صحيحه .

وحديث عبد الرحمن بن سمرة عند مسلم .

وحديث سمرة بن جندب عند الأربعة .

وحديث النعمان بن بشير عند الطَّحَاوِيِّ .

وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عنده أَيضًا ، وعند أبي داود وأحمد .

وحديث قبيصة الهلالي عند أبي داود رضي الله عنهم ، وقد ذكر جميع ذلك

مستقصى، فأحاديث هؤلاء كلها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان كهيئة النافلة من غير زيادة على ركوعين، فإن قيل: أحاديث هؤلاء غاية النافلة ما في الباب أنها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان والخصم قائل به، وليس فيها ما ينفي ما ذهب إليه الخصم من الزيادة.

فالجواب: أن في أحاديثهم نصا على الركعتين مُطْلَقًا، والمطلق ينصرف إلى الكامل، وهي الصلاة المعهودة من غير الزيادة المذكورة مع أنهم لم يقولوا بإلغاء تلك الزيادة، وإنما اختاروا ما ذهبوا إليه لموافقة القياس، ويؤيد ذلك ما رواه الطَّحَاوِيُّ عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول: فرض النبي ﷺ أربع صلوات، صلوات الحضر أربع ركعات، وصلاة السفر ركعتين، وصلاة الكسوف ركعتين، وصلاة المناسك ركعتين، وقد قرنت صلاة الكسوف بصلاة السفر وصلاة المناسك، وفي ركعة كل واحدة منهما ركوع واحد بلا خلاف، فكذلك صلاة الكسوف، ولا سيما على قول من يقول إن القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم.

فإن قالوا: الزيادة المذكورة ثبتت في رواية الحفاظ الثقات، فوجب قبولها والعمل بها.

فالجواب: أنه قد ثبت عند مسلم عن عائشة وجابر رضي الله عنهما أن في كل ركعة ثلاثة ركوعات.

وعنده عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن في كل ركعة أربعة ركوعات، وعند أبي داود عن أبي بن كعب.

وعند البزار عن علي رضي الله عنهما أن في كل ركعة خمسة ركوعات، فما كان جوابهم عن هذه فهو جوابنا عن تلك، ثم إن الحافظ العسقلاني نقل عن ابن القيم صاحب الهدى أنه نقل عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطًا من بعض الرواة.

وفيه: أنه ينبغي أن لا يعتبر هذا، لأنه ثبت في صحيح مسلم ثلاثة ركعات وأربع ركعات كما ذكر الآن.

3 - باب النداء بِ«الصَّلَاةِ»⁽¹⁾ جَامِعَةً فِي الْكُسُوفِ

1045 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ،

3 - باب النداء بِ«الصَّلَاةِ جَامِعَةً» فِي الْكُسُوفِ

(باب النداء بِ«الصَّلَاةِ جَامِعَةً» فِي الْكُسُوفِ) أي: باب قول المنادي لصلاة الكسوف الصلاة جامعة بالنصب فيهما على الحكاية، وحرف الجر لا يظهر عملها في باب الحكاية، ونصب الصلاة في الأصل على الإغراء، ونصب جامعة على الحال، أي: أحضروا الصلاة حال كونها جامعة للجماعة، وهي من الأحوال المقدرة، ويجوز رفع الصلاة على الابتداء، وجامعة على الخبرية.

(حَدَّثَنَا)، وفي رواية حدثني بالإفراد (إِسْحَاقُ) غير منسوب، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِي، هو ابن منصور الكوسجي، وقال أَبُو نُعَيْمٍ، هو ابن راهويه.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ) الوحاظي، بضم الواو، بالحاء المهملة، نسبة إلى وحاظ من حمير، وهو حمصي، وهو من شيوخ البخاري، روى عنه في باب إذا كان الثوب ضيقاً بدون الوسطة، وربما روى عنه بالوسطة، كما هنا.

(1) قال الحافظ: هو بالنصب فيهما على الحكاية، ونصب الصلاة في الأصل على الإغراء، وجامعة على الحال، أي: أحضروا الصلاة في حال كونها جامعة، وقيل برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعه خبره، ومعناه ذات جماعة، وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها، اهـ.

وتعقبه العيني واختار النصب فيهما، أي: حال كونها جامعة قال: ويجوز الرفع فيهما على الابتداء والخبر - ثم قال: قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن صلاة الكسوف ليس فيها أذان ولا إقامة، إلا أن الشافعي قال: لو نادى مناد الصلاة جامعة ليخرج الناس بذلك إلى المسجد لم يكن بذلك بأس، اهـ.

وظاهره تفرد الشافعي بذلك النداء وليس كذلك، بل قال الموفق: ويسن أن ينادى لها الصلاة جامعة لرواية عبد الله بن عمر رضي الله عنهما هذه متفق عليها، وهكذا في الدر المختار، وينادي الصلاة جامعة ليجمعوا، اهـ. نعم، لم أره في فروع المالكية إلا أن الدسوقي حكى عن عياض أنه استحسّن هذا القول عند كل صلاة لا يؤذن لها لكنهم لم يأخذوا قول عياض في العيدين كما سيأتي.

قلت: وفي شرح البخاري لشيخ الإسلام أجاب عن الحديث من لم يقل باستحباب ذلك أن الأمر بذلك كان ابتداء في أول الأمر لإعلام الناس بشرعيتها لأنها لم تكن معهودة، لا أنه يؤمر بالنداء بها في كل مرة.

قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ أَبِي سَلَامٍ الْحَبَشِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ»⁽¹⁾.

(قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ بْنُ أَبِي سَلَامٍ) بفتح السين وتشديد اللام فيهما (الْحَبَشِيُّ)، نسبة إلى بلاد الحبشة، وقال ابن معين الحبشي مِي من حمير، وقال الأصيلي هو بضم الحاء وسكون الموحدة كعُجْم وَعَجَم، بفتحتين، وبضم العين وسكون الجيم (الدَّمَشْقِيُّ)، بكسر الدال، نسبة إلى دمشق الشام، مات سنة أربع وستين ومائة، (قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو)، بالواو، أي: ابن العاص (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ)، وفي الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعث منادياً، فنادى (إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ)، بفتح الهمزة وتخفيف النون على أنها مفسرة، وجوز في الصلاة جامعة النصب فيهما، وكذا الرفع فيهما، وقد تقدم وجههما، وكذا رفع الأول ونصب الثاني، فحينئذ يكون الأول مبتدأ، والثاني حالاً، والخبر محذوف تقديره الصلاة حال كونها جامعة حاضرة.

وفي رواية: بكسر الهمزة وتشديد النون، فالصلاة على أنها اسم إن، وجامعة نصب على الحال، والخبر محذوف، والتقدير أن الصلاة حال كونها جامعة حاضرة، ويروى برفع جامعة على أنها الخبر.

وفي رواية الكشميهني: نودي بالصلاة جامعة، وفيه الوجهان السابقان في الترجمة.

وظاهر الحديث: أن ذلك كان قبل اجتماع الناس، وليس فيه أنه بعد اجتماعهم نودي الصلاة جامعة حتى يكون ذلك بمنزلة الإقامة التي يعقبها الفرض، ومن ثم لم يعول عليه في الاستدلال على أنه لا أذان لها ولا إقامة، وإنما يقال فيها الصلاة جامعة.

(1) طرفه 1051 - تحفة 8963.

أخرجه مسلم في الكسوف باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة الجامعة رقم (910).

4 - باب خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُسُوفِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ، وَأَسْمَاءُ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ.

1046 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ،

نعم قَالَ ابن عبد البر أجمع العلماء على أن صلاة الكسوف ليس فيها أذان ولا إقامة.

قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ: وَلَا أَذَانَ لِلْكُسُوفِ وَلَا لِلْعِيدِ، وَلَا لصلَاةٍ غَيْرِ مَكْتُوبَةٍ، وَإِنْ أَمَرَ الْإِمَامُ مِنْ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ يَقُولُ الصَّلَاةَ جَامِعَةً، أَحَبِّتَ ذَلِكَ، فَإِنَّ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ أَنْ يَقُولَ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَفِي رَوَاةٍ حَدِيثِ الْبَابِ تَابِعِي عَنْ تَابِعِي عَنْ صَحَابِي، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَا النَّسَائِيُّ أَيْضًا.

4 - باب خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُسُوفِ

(بَابُ خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُسُوفِ)، (وَقَالَتْ عَائِشَةُ، وَأَسْمَاءُ) بَنَتَا أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ)، يَعْنِي: فِي الْكُسُوفِ، أَمَا تَعْلِيقُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَدْ سَبَقَ مُوَصُّوْلًا فِي بَابِ الصَّدَقَةِ فِي الْكُسُوفِ، وَفِيهِ: وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، وَخَطَبَ النَّاسَ، وَأَنْ تَعْلِيقُ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَسَيَأْتِي بَعْدَ أَحَدِ عَشَرَ بَابًا فِي بَابِ قَوْلِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَةِ الْكُسُوفِ أَمَا بَعْدُ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، بَضَمَ الْمُوَحَّدَةَ أَبُو زَكْرِيَا الْمُخْزُومِيُّ الْمِصْرِيُّ، وَفِي رَوَاةٍ حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ بِحَذْفِ يَحْيَى، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (اللَّيْثُ)، هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْمِصْرِيِّ، (عَنْ عُقَيْلٍ)، بَضَمَ الْعَيْنَ، هُوَ ابْنُ خَالِدِ الْأَيْلِيِّ الْمِصْرِيِّ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ.

(ح) تَحْوِيلٌ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى إِسْنَادٍ آخَرَ، وَالْأَوَّلَى حَذْفُ الْوَائِي فِي قَوْلِهِ: (وَحَدَّثَنِي)، بِالْإِفْرَادِ، (أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ) أَبُو جَعْفَرٍ الْمِصْرِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الطَّبْرَانِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ)، بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا سَيْنَ مَهْمَلَةٍ، هُوَ ابْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدِ الْأَيْلِيِّ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعَ

قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ،
قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَفَّ النَّاسُ
وَرَاءَهُ، فَكَبَّرَ فَأَقْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ
قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقَامَ وَلَمْ يَسْجُدْ، وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَذْنَى مِنَ
الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَالَ:
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَالَ

وخمسين ومائة، (قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ)، هو ابن يزيد الإيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ)
الزُّهْرِيِّ، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عُرْوَةُ) ابن الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ)، قَالَتْ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح
الخاء المعجمة والسين المهملة.

(فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ) من الحجرة (إِلَى الْمَسْجِدِ) لا إلى الصحراء،
لخوف الفوت بالانجلاء والمبادرة إلى الصلاة المشروعة.

(فَصَفَّ) بالفاء، وفي رواية: وصف، بالواو (النَّاسُ) بالرفع، فاعل
صف، يقال: صف القوم إذا صاروا صفًّا، يجوز نصب الناس والفاعل
مضمر، أي: فصف النَّبِيُّ ﷺ الناس (وَرَاءَهُ، فَكَبَّرَ) تكبيرة الإحرام، (فَأَقْرَأَ)
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً) نحوًا من سورة (البقرة)، بعد الفاتحة والتعوذ،
وعند أبي داود قالت: فقام، فحرزت قراءته، فرأيت أنه قرأ سورة (البقرة).

(ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) مسبحًا فيه قدر مائة آية من البقرة.

(ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) وزيد في رواية: ربنا ولك، (فَقَامَ) من
الركوع، (وَلَمْ يَسْجُدْ، وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً) في قيامه.

(هِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى) نحوًا من سورة (آل عمران).

(ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ) بالواو، وفي نسخة هو بدون الواو.

(أَذْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) مسبحًا فيه قدر ثمانين آية.

(ثُمَّ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) كذا ثبت ربنا ولك الحمد

هنا دون هنالك، (ثُمَّ سَجَدَ) سجدتين، أي: طويلتين كما في رواية أخرى.

(ثُمَّ قَالَ) أي: فعل، والعرب تطلق القول على الفعل كثيرًا.

فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَانْجَلَتْ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ، ثُمَّ قَامَ، فَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «هُمَا آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْشِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَافْزَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»

(فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ) بمد الهمزة.

(مِثْلَ ذَلِكَ) أي: مثل ما فعل في الركعة الأولى، لكن قيامها الأول قدر بسورة النساء، وقيامها الثاني بسورة المائدة، وهذا نص الشافعي في البويطي، وركوعها الأول بسبعين آية، وركوعها الثاني بخمسين آية على ما مر، وظاهر كلامهم استحباب هذه الإطالة، وإن لم يرض بها المأمومون، وقد يفرق بينها وبين المكتوبة بالندرة، ويقال: لا تطول بغير رضى المأمومين لعموم حديث إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف، فيحمل إطالته ﷺ على أنه علم رضى أصحابه رضى الله عنهم، أو يقال: كان ذلك لتعليم الأكمل بالفعل، والله أعلم.

(فَاسْتَكْمَلَ) ﷺ (أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي) ركعتين (أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَانْجَلَتْ الشَّمْسُ) بنون قبل الجيم، أي: صفت (قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ) من صلاته.

(ثُمَّ قَامَ) لأجل الخطبة، فخطب، (فَأَتْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ) وهذا هو موضع الترجمة، ولم يقع التصريح في هذا الحديث بالخطبة، نعم صرح بها في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من رواية هشام المعلق هنا، والموصول سابقاً.

واختلف فيها، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يستحب أن يجعلها بعد الصلاة، وقال ابن قدامة لم يبلغنا عن أحمد في ذلك شيء، وقالت الحنفية والمالكية: لا خطبة فيها، وقد مر الكلام فيها مستقصى.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ فِي الْخُطْبَةِ: (هُمَا) أي: كسوف الشمس والقمر (آيَتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْشِفَانِ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا) أي: كسوفهما، وفي رواية: فإذا رأيتموها، بالإنفراد، أي: الكسفة أو الآية، (فَافْزَعُوا) بفتح الزاي، أي: التجثؤا وتوجهوا خائفين (إِلَى الصَّلَاةِ) واستعينوا بها على دفع الأمر الحادث الهائل، لأنها ساعة تخوف، وقال الحافظ العسقلاني: أي: الصلاة المعهودة الخاصة، وهي التي تقدم فعلها منه ﷺ قبل الخطبة، ولم يصب من استدل به على مطلق الصلاة.

وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرٌ بَنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يُحَدِّثُ يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ: «إِنَّ أَخَاكَ.....»

وتعقبه العينيّ بأن الذي استدل به على مطلق الصلاة هو المصيب، لأن المذكور هو الصلاة، فإذا ذكرت مُطلقاً تنصرف إلى الصلاة المعهودة فيما بينهم التي يصلونها على الصفة المعهودة، ولا تذهب أذهان الناس إلا إلى ذلك، والله أعلم.

وفي الحديث: تقدم الإمام على المأموم، حيث قالت: فصف الناس وراءه، وفيه أيضاً الالتحاء إلى الله تعالى عند المخاوف بالدعاء والاستغفار، لأنه سبب لمحو ما فرط من العصيان.

وفيه أيضاً: أن الذنوب سبب لوقوع البلايا والعقوبات العاجلة والآجلة، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مصريون بالمسلم إلا الزُّهريّ وعروة، فإنهما مدنيان، وقد أخرج متنه مسلم أيضاً في الكسوف، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجة.

(وَكَانَ)، أي: قَالَ الزُّهريّ عطفًا على قوله: حدثني عروة وكان.

(يُحَدِّثُ كَثِيرٌ بَنُ عَبَّاسٍ) أي: ابن عبد المطلب الهاشمي، وكثير بالمثلثة، اسم كان وخبره، قوله: لم يحدث مقدماً عليه، وقد وقع كذلك في رواية مسلم من طريق الزبيدي عن الزُّهريّ بلفظ قَالَ كَانَ كثير بن العباس يحدث، وهو صحابي صغير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَنَّ) أخاه لأبيه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ) عن صلاة رسول الله ﷺ (يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح الخاء والسين.

(بِمِثْلِ حَدِيثِ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وحديث عن عروة عَنْ عَائِشَةَ هو ما صح، وفي مسلم عن عروة عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جهر في صلاة الخسوف بقراءته، فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات، قَالَ الزُّهريّ وأخبرني كثير بن عباس عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه صلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات، الحديث.

قال الزُّهريّ: (فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ)، أي: ابن الزبير بن العوام الفقيه التابعي، المتوفى سنة أربع وتسعين: (إِنَّ أَخَاكَ)، أي: عبد الله بن الزبير بن العوام

يَوْمَ خَسَفَتْ بِالمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ؟ قَالَ: أَجَلٌ، لِأَنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ⁽¹⁾.

5 - باب: هَلْ يَقُولُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ؟

الصحابي أمير المؤمنين (يَوْمَ خَسَفَتْ) الشمس (بِالمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى) صلاة (رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ) صلاة (الصُّبْحِ؟) في العدد والهيئة.

(قَالَ) عروة: (أَجَلٌ)، أي: نعم صلى كذا، وفي رواية ابن حبان فَقَالَ أَجَلٌ كذلك صنع، (لَأَنَّهُ)، أي: عبد الله بن الزبير (أَخْطَأَ السَّنَةَ) وفي رواية: أنه أخطأ السنة، أي: جاوزها، لأن السنة أن يُصلى في كل ركعة ركوعان، وتعقب بأن عروة تابعي، وعبد الله صحابي، فالأخذ بفعله أولى، وأجيب عنه بأن قول عروة السنة كذا، وإن قلنا إنه مرسل على الصحيح، لكنه قد ذكر مسنده في ذلك، وهو خبر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المرفوع، فانتهى عنه احتمال كونه مرسلًا أو منقطعًا، فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ.

وقيل ما حاصله: أن ما صنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة، وإن كان فيه تقصير بالنسبة إلى كمال السنة، ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة من غير قصد، لأنها لم تبلغه السنة، وقال العيني: إن عروة أحق بالخطأ من عبد الله صاحب الذي عمل بما علم، وعروة أنكر ما لم يعلم ولا نسلم أن السنة لم تبلغه، لاحتمال أنها بلغته من أبي بكرة أو عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مع بلوغ حديث عائشة إياه، فاختار حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لموافقة القياس كما مر، فإذا لا يقال فيه إنه أخطأ السنة.

5 - باب: هَلْ يَقُولُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ؟

(باب) بالتونين (هَلْ يَقُولُ) القائل (كَسَفَتِ الشَّمْسُ) بالكاف، (أَوْ) يقول: (خَسَفَتْ؟) بالخاء المعجمة، قيل: أتى البُخَارِيُّ بلفظ الاستفهام إشعاراً منه بأنه لم يترجح عنده في ذلك شيء، وقال الحافظ العسقلاني: ولعله أشار إلى ما رواه ابن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِيِّ عن عروة، ولا تقولوا كسفت الشمس، ولكن قولوا

(1) أطرافه 1044، 1047، 1050، 1056، 1058، 1064، 1065، 1066، 1212، 3203،

4624، 5221، 6631 - تحفة 16549، 16692، 6335، 5285، 19015 - أ 2/44.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ ۖ﴾ [القيامة: 8].

خسفت، وهذا موقوف صحيح، رواه سعيد بن منصور عنه.
وتعقبه العينيّ بأن ترتيب البُحَارِيِّ يدل على أن الخسوف يقال في الشمس والقمر جميعاً، لأنه ذكر الآية، وفيها نسبة الخسوف إلى القمر، ثم ذكر الحديث، وفيه نسبة الخسوف إلى الشمس، وكذلك يقال بالكسوف فيهما جميعاً، لأن في حديث الباب فَقَالَ في كسوف الشمس والقمر إنهما آيتان، وبهذا يرد على عروة فيما روى الزُّهْرِيُّ عنه، وبما روى في أحاديث كثيرة:
منها: حديث المغيرة بن شُعْبَةَ الذي مضى في أول الأبواب، قَالَ: كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، الحديث.

وفيه أيضاً: أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد، واستعمال الكسوف للشمس والخسوف للقمر اصطلاح الفقهاء، واختاره ثعلب أيضاً، قَالَ في الفصيح إن كسفت الشمس وخسف القمر أجود الكلامين، وذكر الجوهري أنه أفصح، وحكى عياض عن بعضهم عكسه، وغلطه لثبوته بالخاء في القرآن، قَالَ تعالى: ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ ۖ﴾، ويدل على القول الأول إطلاق اللفظين في المحل الواحد في الأحاديث.

وقال الحافظ عبد العظيم المنذري حديث الكسوف رواه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سبعة عشر نفساً، رواه جماعة بالكاف وجماعة بالخاء وجماعة باللفظين جميعاً، انتهى.

ولا ريب أن مدلول الكُسُوف لغة غير مدلول الخسوف، فقليل الكسوف أن تنكسف ببعضها والخسوف أن يخسف بكلها، وقيل الكسوف في الوجه الصفرة والتغير والخسوف هو النقصان، وكذلك تقول انخسفت العين إذا غارت في جفنها، وذهب نورها وضياؤها.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى) في سورة (القيامة): ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ ۖ﴾ أراد البُحَارِيُّ هذه الآية إشارة إلى أن الأجود أن يقال خسف القمر، وإن كان يجوز أن يقال كسف القمر كما استند الكسوف إليه كما أسند إلى الشمس في حديث المغيرة بن شُعْبَةَ، المذكور في أول الأبواب، وفي غيره، وكذلك في حديث الباب، وقيل فيه إشعار بجواز الخاء في الشمس والقمر، وقيل فيه إشعار باختصاص القمر

1047 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ، فَكَبَّرَ، فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَقَامَ كَمَا هُوَ، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، ثُمَّ سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ،
 بِخَسْفِ الَّذِي بِالْخَاءِ وَاخْتِصَاصِ الشَّمْسِ بِكَسْفِ الَّذِي بِالْكَافِ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ) هُوَ سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بِالمثلثة، ابن عفير، بضم العين، وفتح الفاء الأنصاري البصري، وقد مر في باب من يرد الله به خيرًا في كتاب العلم، (قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ الْمَصْرِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُقَيْلٌ) بضم العين وفتح القاف المصري، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابْنُ الْعَوَامِ التَّابِعِيُّ (أَنَّ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ) أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، بِالْخَاءِ.

(فَقَامَ، فَكَبَّرَ) لِلْإِحْرَامِ، (فَقَرَأَ) بَعْدَ الْفَاتِحَةِ (قِرَاءَةً طَوِيلَةً)، نَحْوُ سُورَةِ (البقرة)، (ثُمَّ رَكَعَ) بَعْدَ أَنْ كَبَرَ (رُكُوعًا طَوِيلًا) نَحْوُ قِرَاءَةِ مِائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ. (ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) مِنَ الرُّكُوعِ، (فَقَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ. (وَقَامَ) وَفِي نَسْخَةٍ: فَقَامَ بِالْفَاءِ (كَمَا هُوَ)، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَذْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى) وَقَدْ قَدَّرَ بِنَحْوِ سُورَةِ (آل عمران). (ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهِيَ)، أَيُ: الرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ (أَذْنَى مِنَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى) وَقَدْ قَدَّرَ بِنَحْوِ ثَمَانِينَ آيَةٍ.

(ثُمَّ سَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا) نَحْوُ مِائَةِ آيَةٍ كَالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى نَحْوِ ثَمَانِينَ آيَةٍ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ كَمَا فِي الرُّكُوعِ الثَّانِي عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ. (ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ. (مِثْلَ ذَلِكَ) مِنْ طَوْلِ الْقِرَاءَةِ، وَزِيَادَةِ الرُّكُوعِ، لَكِنَّا أَذْنَى قِرَاءَةً وَرُكُوعًا مِنْ

ثُمَّ سَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَحَظَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ: «إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَأَفْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

الأولى، فيقدر القيام الأول منها بنحو النساء والقيام الثاني منها بنحو المائدة والركوع الأول منها، وكذا السجود الأول بنحو سبعين آية، والركوع الثاني منها، وكذا السجود الثاني بنحو خمسين آية تقريباً، كما مر فيما قبل، ولا يطيل في غير ذلك من الاعتدال بعد الركوع الثاني والجلوس بين السجدين والتشهد، لكن قَالَ النووي في «الروضة» بعد نقله قطع الرافعي وغيره أنه لا يطيل الجلوس، وقد صح في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سجد فلم يكد يرفع، ثم رفع فلم يكد يسجد ثم سجد فلم يكد يرفع، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، ومقتضاه كما قَالَ في شرح المذهب استحباب الإطالة في ذلك أيضاً، واختاره في الأذكار.

(ثُمَّ سَلَّمَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ) بالمشناة الفوقية وتشديد اللام، (فَحَظَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: فِي) شأن (كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ) بالكاف: (إِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ)، بفتح المشناة التحتيّة، وسكون الخاء المعجمة وكسر السين المهملة، وهذا موضع الترجمة، حيث استعمل كل واحد من الكسوف والخسوف في كل واحد من الشمس والقمر، وأما احتمال التغليب فبعيد، لأنه مجاز ودعواه في هذا الحديث خلاف الظاهر، فافهم.

(فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا) بالثنية، أي: كسوفهما، وفي رواية: فإذا رأيتموها بالإفراد، أي: الكسفة أو الآية، (فَأَفْرَعُوا) بفتح الزاي، أي: توجهوا خائفين شدة خوف (إِلَى الصَّلَاةِ) ويستنبط منه أن الجماعة ليست بشرط في صحتها، لأن فيه إشعاراً بالمبادرة إلى الصلاة والمصارعة إليها، وانتظار الجماعة ربما يؤدي إلى فواتها أو إلى إخلاء بعض الوقت من الصلاة، نعم يستحب لها الجماعة، والله أعلم.

(1) أطرافه 1044، 1046، 1050، 1056، 1058، 1064، 1065، 1066، 1212، 3203،

6 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ»

قَالَ أَبُو مُوسَى: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

1048 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ».....

6 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ»

(قَالَ أَبُو مُوسَى) الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وَقَدْ وصله المؤلف في باب الذكر في الكسوف، وسيأتي بعد ثمانية أبواب إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) أَبُو رَجَاءٍ الثَّقَفِيُّ، وَفِي نَسْخَةِ سَقَطِ ابْنِ سَعِيدٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابْنُ دَرَهْمٍ الْأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ يُونُسَ) ابْنِ عُبَيْدٍ (عَنِ الْحَسَنِ) الْبَصْرِيِّ، (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نَفِيعِ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ، وَقَالُوا: إِنَّمَا كَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ) يَعْنِي: كَسُوفَهُمَا، لِأَنَّ التَّخْوِيفَ إِنَّمَا هُوَ بِكَسُوفِهِمَا، وَإِنْ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ آيَةً مِنْ آيَاتِهِ (لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ) وَفِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ قَوْلُهُ: وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَيُرْوَى وَلَا حَيَاتِهِ بِحَذْفِ اللَّامِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا خَلْقَانِ مَسْخَرَانِ لَيْسَ لِهَمَا سُلْطَانٌ فِي غَيْرِهِمَا وَلَا قُدْرَةٌ عَلَى الدَّفْعِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا.

(وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا) أَي: بِالْكَسْفَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: بِهِمَا (عِبَادَهُ)، وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَكِنْ يَخُوفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ، فَالْكَسُوفُ مِنْ آيَاتِهِ الْمَخُوفَةِ، إِمَّا أَنَّهُ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فَلَأَنَّ الْخَلْقَ عَاجِزُونَ عَنْ ذَلِكَ، وَإِمَّا أَنَّهُ مِنْ آيَاتِهِ الْمَخُوفَةِ، فَلَأَنَّ تَبْدِيلَ النُّورِ بِالظُّلْمَةِ تَخْوِيفٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا يَخُوفُ عِبَادَهُ لِیَتْرَكُوا الْمَعَاصِي، وَيَرْجِعُوا إِلَى طَاعَتِهِ الَّتِي فِيهَا نُورُهُمْ، وَأَفْضَلُ الطَّاعَاتِ بَعْدَ الْإِيمَانِ الصَّلَاةُ، وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى أَهْلِ الْهَيْئَةِ حَيْثُ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْكَسُوفَ أَمْرٌ عَادِي لَا تَأْخُرُ فِيهِ، وَلَا تَقْدَمُ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَمَا زَعَمُوا لَكَانَ لِمَنْزِلَةِ الْجَزْرِ وَالْمَدِّ فِي الْبَحْرِ، فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ تَخْوِيفٌ وَلَا فَرْعٌ، وَلَمْ يَكُنْ لِلأَمْرِ بِالْعَتَقِ وَالصَّدَقَةِ وَالصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ

معنى، وقد جاء في حديث أبي موسى على ما يأتي فقام فرعا يخشى أن تكون الساعة، ويرد عليهم أيضًا ما جاء في رواية أحمد والنسائي وغيرهما أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، ولكنهما آيتان من آيات الله، وأن الله إذا تجلى لشيء من خلقه خضع له، وقال الغزالي هذه الزيادة لم تثبت فيجب تكذيب ناقلها، ولو صحت لكان أهون من مكابرة أمور قطعية لا تصادم الشريعة، ورد عليه بأنه كيف يسلم دعوى الفلاسفة، ويزعم أنها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كروي الشكل وظاهر الشرع خلاف ذلك، والثابت من قواعد الشرع أن الكسوف أثر الإرادة القديمة، وفعل الفاعل المختار فيخلق في هذين الجرمين النور متى شاء والظلمة متى شاء من غير توقيف على سبب، وكيف يرد الزيادة المذكورة، وقد أثبتها جماعة من العلماء وصححه ابن خزيمة والحاكم، ثم إنه إن سلمنا أن ما ذكره أهل الحساب صحيح في نفس الأمر، فلا ينافي كون ذلك تخويفًا لعباده، فإن التخويف يجوز أن يكون باعتبار أنه يذكر بالقيامة، لكونه نموذجًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِذَا بَرَأَ الْبَصُرُ ۖ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ۗ﴾ [القيامة: 7 - 8] الآية، ومن ثم قام ﷺ، فرعًا، يخشى أن تكون الساعة، كما في رواية أخرى، وقد كان ﷺ إذا اشتد هبوب الرياح تغير ودخل وخرج خشية أن تكون كريح عاد، وإن كان هبوب الرياح أمرًا عاديًا، وقد كان أبواب الخشية والمراقبة يفزعون من أقل من ذلك، إذ كل ما في العالم علويه وسفليه دليل على تفرد قدرة الله تعالى وتمايم قهره، فإن قيل التخويف عبارة عن إحداث الخوف بسبب ثم قد يقع الخوف، وقد لا يقع، وحينئذ يلزم الخلف في الوعيد، فالجواب المنع، لأن الخلف من عوارض الأقوال، وأما الأفعال فلا، وإنما هي من جنس المعارض، فإن قيل قد يكون الوعيد باللفظ العام، وفيمن يشمله من كان مغفورًا له، فكيف يسلم من الخلف على تقدير المغفرة، فالجواب: أن لفظ الوعيد عام أريد به الخصوص غير أن كل واحد يقول لعلني داخل في العموم، فيحصل له التخويف، فيحصل الخوف، وإن كان الله تعالى، لم يرد في العموم، ولكن أراد تخويفه بإيراد العموم وستر العاقبة عنه، ولم يبين أنه خارج منه، فيجتمع

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ يَذْكُرْ عَبْدُ الْوَارِثِ، وَشُعْبَةُ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عِبَادَهُ»، وَتَابَعَهُ مُوسَى، عَنْ مُبَارَكٍ، عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ،

حينئذ الوعيد والمغفرة ولا خلف، والله أعلم.

(وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)، أي: الْبُخَارِيُّ، وسقط ذلك في رواية.

وَلَمْ يَذْكُرْ)، وفي رواية: ولم يذكر، بالواو (عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد التنوري، بفتح المثناة الفوقية، وتشديد النون، البصري، (وَشُعْبَةُ) ابن الحجاج، (وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطحان الواسطي، (وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ) بفتح اللام، ابن دينار الربيعي، (عَنْ يُونُسَ)، هو ابن عبيد المذكور: (يُخَوِّفُ اللَّهُ) بِهِمَا، وفي رواية: (بِهَا عِبَادَهُ)، أما رواية عبد الوارث، فذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بعد عشرة أبواب في باب الصلاة في كسوف القمر، وليس فيها هذا اللفظ على ما ستقف عليها، ولكن ثبت ذلك عن عبد الوارث من وجه آخر رواه النَّسَائِيُّ.

وأما رواية شُعْبَةَ فأخرجها المؤلف في باب كسوف القمر أَيْضًا.

وأما رواية خالد بن عبد الله فقد مضت في أول أبواب الكسوف.

وأما رواية حماد بن سلمة فأخرجها الطبراني في المعجم الكبير، عن علي ابن عبد العزيز، قَالَ: نا حجاج بن منهال، نا حماد بن سلمة عن يُونُسَ، فذكره، وأخرجها البيهقي أَيْضًا من طريق أبي زكريا السيلجيني عن حماد بن سلمة عن يُونُسَ، فذكره.

(وَتَابَعَهُ أَشْعَثُ) أي: تابع يُونُسَ في روايته: عن الحسن، ((وَتَابَعَهُ مُوسَى))

واختلف في المراد به، فقليل هو موسى بن إِسْمَاعِيلَ التبوذكي، وجزم به الْحَافِظُ المزي.

وقيل: هو موسى بن إِسْمَاعِيلَ التبوذكي، وجزم به الْحَافِظُ المزي، وقيل هو موسى بن داود الضبي، ومال إليه الْحَافِظُ الدمياطي وجماعة، ورجح الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ الأول بأن ابن إِسْمَاعِيلَ معروف في رجال الْبُخَارِيِّ دون ابن داود.

(عَنْ مُبَارَكٍ) بضم الميم هو ابن فضالة بن أبي أمية القرشي العدوي البصري، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو بَكْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ»⁽¹⁾. وَتَابَعَهُ أَشْعَثُ، عَنْ الْحَسَنِ.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا) أي: بالكسوفين، وفي رواية بها، أي: بالكسفة.

(عِبَادَهُ) وفي رواية عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يخوف الله بها، وفي أخرى يخوف بهما عباده، فأسقط لفظة الجلالة بعد يخوف، ولفظ أن الله تعالى قبله، وأراد البُخَارِيُّ بهذه المتابعة الرد على ابن أبي خيثمة، فإنه ذكر في تاريخه الكبير عن يَحْيَى أنه لم يسمع الحسن من أبي بكرة فرد عليه ذلك بهذه المتابعة، فإنه صرح فيها أن الحسن قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرَةَ وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ الْمُثَبَّتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

(وَتَابَعَهُ) أي: تابع مبارك بن فضالة.

(أَشْعَثُ) بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح المهملة وفي آخره مثثة، هو ابن عبد الملك الحمراني بضم الحاء المهملة البصري، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، لكن بلا ذكر التخويف، كما رواه النَّسَائِيُّ كذلك عن الفلاس عن خالد بن الحارث، عن أشعث عن الحسن عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَوُثِبَ يَجْرُ ثُوبُهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، حَتَّى انْجَلَتْ.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وقع قوله وتابعه أشعث في بعض الروايات عقيب متابعة مُوسَى.

والصواب تقديمه لخلو رواية أشعث عن ذكر التخويف.

وقال الْعَيْنِيُّ: لا يلزم من متابعة أشعث لمبارك بن فضالة في الرواية عن الحسن أن يكون فيه ذكر التخويف، لأن مجرد المتابعة يكفي في الرواية.

وقد ذهل صاحب التلويح هنا، حيث قَالَ في قوله تابعه أشعث عن الحسن يعني تابع مبارك بن فضالة عن الحسن بذكر التخويف، رواه النَّسَائِيُّ إِلَى آخِرِهِ، وَلَيْسَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنِ الْأَشْعَثِ ذِكْرُ التَّخْوِيفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

7 - باب التَّعَوُّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُصُوفِ

1049 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذُكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟

7 - باب التَّعَوُّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُصُوفِ

(باب التَّعَوُّذُ) بِاللَّهِ (مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي) حالة (الْكُصُوفِ) سواء كان في الصلاة حين يدعو فيها أو بعد الفراغ منها، والمناسبة في ذلك من حيث إن كل واحد من الكسوف والقمر مشتمل على الظلمة، فيحصل الخوف من هذا، كما يحصل من ذلك، فإذا تعوذ بالله ربما يحصل له الاتعاض في العمل بما ينجيه من عذاب القبر، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) بفتح اللام القعنبية، (عَنْ مَالِكٍ) إمام دار الهجرة، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ) بفتح العين المهملة وسكون الميم (بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن سعيد بن زراراة الأنصارية المدنية، وقد مرت في باب عرق الاستحاضة.

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ) امرأة (يَهُودِيَّةً)، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا (جَاءَتْ تَسْأَلُهَا) عطية، (فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذُكَ اللَّهُ) أي: أَجَارُكَ (مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) مستفهمة عن قول اليهودية ذلك لكونها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تعلمه قبل ذلك: (أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟) بهمزة الاستفهام وبضم الياء وفتح الذال المعجمة المشددة على البناء للمفعول، وفي مسند السراج من حديث أشعث بن شعثاء عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: دَخَلْتُ يَهُودِيَّةً عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ لَهَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ شَيْئًا فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لَا وَمَا عَذَابُ الْقَبْرِ، قَالَتْ: فَسَلِيهِ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَسَأَلَتْهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَ ﷺ عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ، قَالَتْ: فَمَا صُلِيَ بَعْدَ ذَلِكَ صَلَاةٍ إِلَّا سَمِعْتُهُ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَفِي

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

1050 - ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكَبًا، فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ،

حديث منصور عن أبي وائل عن مسروق عنها قالت دخل عليّ عجوزتان من عجز اليهود، فَقَالَتَا إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فكذبتهما، ولم أصدقهما، فدخل علي رسول الله ﷺ، فقلت له دخل عليّ عجوزتان من عجز اليهود، فَقَالَتَا إن أهل القبور يعذبون في قبورهم، فَقَالَ: إنهم ليعذبون في قبورهم عذابًا تسمعه البهائم، وفي هذا دليل على أن اليهودية كانت تعلم عذاب القبر، أما سمعت ذلك من التوراة، أو من كتاب من كتبهم، فإن قيل هل كان ﷺ يعلم ذلك، وكان يتعوذ ولم تشعر به عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أو سمع ذلك من اليهودية.

فالجواب: أن الطَّحَاوِيَّ نقل أنه ﷺ سمع من اليهودية ذلك، فارتاع من ذلك، ثم أوحى إليه بعد ذلك بفتنة القبر، أو أنه ﷺ لما رأى استغراب عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حيث سمعت ذلك من اليهودية، وسألته عنه أعلن به بعد ما كان يسر ليرسخ ذلك في عقائد أمته، ويكونوا منه على خيفة، نقله التوربشتي عنه.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَائِذَا بِاللَّهِ)، مصدر على وزن فاعل، كما في قولهم عافاه الله عافية، وتقديره: أعوذ عائذًا باللَّهِ، أي: أعوذ عيادًا باللَّهِ، ويجوز أن يكون اسم فاعل منصوبًا على الحال تقديره أعوذ حال كوني عائذًا باللَّهِ، وروي عائذ بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أنا عائذ باللَّهِ (مِنْ ذَلِكَ) أي: من عذاب القبر.

(ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ) لفظه ذات زائدة، وقال الداودي لفظه ذات بمعنى في أي في غداة، ورد عليه ابن التين بأنه غير صحيح، بل تقديره في ذات غداة.

وقال الْعَيْنِيُّ: الصواب معه إذ لم يقل أحد إن ذات بمعنى في، ويجوز أن يكون من باب إضافة المسمى إلى اسمه.

(مَرَكَبًا) بفتح الكاف، (فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ) بالخاء والسين المفتوحتين.

فَرَجَعَ ضُحَى، فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحُجَرِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ

(فَرَجَعَ ضُحَى)، بضم الضاد مقصور منون، وهو ارتفاع النهار.
(فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحُجَرِ) بفتح الظاء المعجمة وزيادة الألف والنون على التثنية، والحجر بضم الحاء المهملة وفتح الجيم جمع حجرة، والمراد بها بيوت أزواج النبي ﷺ، وكلمة ظهрани مقحمة، والمراد بين الحجر.

(ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي) صلاة الكسوف (وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ) يصلون، (فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) قرأ فيه سورة البقرة، (ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا)، مسبحًا فيه قدر مائة آية، (ثُمَّ رَفَعَ) رأسه من الركوع، (فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) قرأ فيه نحو سورة (آل عمران)، وفي رواية: ثم قام قِيَامًا، وفي رواية سقط قوله ثم رفع.
(وَهُوَ)، أي: القيام الثاني (دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ) وفي نسخة دون قيام الأول، فتأمل.

(ثُمَّ رَكَعَ) ثانيًا (رُكُوعًا طَوِيلًا) مسبحًا فيها نحو ثمانين آية، (وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ)، ثُمَّ رَفَعَ رأسه منه، فَسَجَدَ بفاء التعقيب، وفيه دلالة على عدم إطالة الاعتدال بعد الركوع الثاني.
(ثُمَّ قَامَ) بعد ما سجد سجدين.

فَقَامَ (قِيَامًا طَوِيلًا)، قرأ فيه نحو سورة النساء، (وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ) من الركعة الأولى، (ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) مسبحًا فيه قدر سبعين آية، (وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) الذي هو الثاني من الركعة الأولى، فتفطن.

(ثُمَّ رَفَعَ) رأسه منه، (فَسَجَدَ) ظاهره أن الثانية لم يقم فيها قيامين ولا ركع ركوعين، والظاهر أن الراوي اختصر، وقد وقع في فرع اليونينية، ثم قام، أي:

وَانْصَرَفَ، فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ⁽¹⁾.

من الركوع، وفي رواية ثم رفع فقام قيامًا طويلًا، قرأ فيه نحو سورة المائدة، وهو دون القيام الأول، اختلف هل المراد به القيام الأول من الثانية، أو هو الجميع، فيكون كل قيام دون الذي قبله، ومن ثم اختلف في القيام الأول من الثانية، وركوعه، وسيأتي مزيد لذلك في باب الركعة الأولى في الكسوف أطول إن شاء الله تعالى، ثم ركع ركوعًا طويلًا، مسبحًا فيه نحو خمسين آية، وهو دون الركوع الأول، ثم رفع فسجد بقاء التعقيب أيضًا.

(وَانْصَرَفَ) من صلاته بعد التشهد والتسليم، (فَقَالَ) ﷺ: (مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ) مما ذكر في حديث عروة من أمره لهم بالصلاة والصدقة والذكر ونحو ذلك. (ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّدُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) وهذا هو موضع الترجمة على ما لا يخفى ومناسبة التعوذ عند الكسوف أن ظلمة النهار بالكسوف تشابه ظلمة القبر، وإن كان نهارًا أو الشيء بالشيء يذكر، فيخاف من هذا كما يخاف من ذاك، قاله ابن المنير في الحاشية، وفي الحديث: أن عذاب القبر حق يجب الإيمان به، وقد دل القرآن في مواضع على أنه حق، وقد خرَّج ابن حبان في صحيحه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُمْ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: 124]، قَالَ: عَذَابُ الْقَبْرِ، وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَا زِلْنَا فِي شَكٍّ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَكُمُ الثَّكَاثُرُ﴾ ① حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ② [التكاثر: 1 - 2]، وَقَالَ قَتَادَةُ وَالرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَنَعْدِبُهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: 101]، أَنَّ أَحَدَهُمَا فِي الدُّنْيَا، وَالْآخَرُ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ الْقَبْرِ، وَأَهْلُ السَّنَةِ مُجْمِعُونَ عَلَى الْإِيمَانِ بِهِ وَالتَّصَدِيقِ وَلَا يَنْكُرُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ، وَأَنْ مِنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِذَلِكَ يَأْتُمُّ، وَأَنْ مِنْ سَمِعَ بِذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ لِيَعْلَمَ صَحَّتَهُ، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ حَالَ عَذَابِ الْقَبْرِ عَظِيمٌ، فَلِذَلِكَ أَمَرَ ﷺ بِالتَّعَوُّدِ مِنْهُ.

وفيه أيضًا: أن وقت صلاة الكسوف وقت الضحى على ما صلى ﷺ في

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1056، 1058، 1064، 1065، 1066، 1212، 3203،

4624، 5221، 6631 - تحفة 17936.

أخرجه مسلم في الكسوف باب ذكر عذاب القبر في صلاة الكسوف رقم (903).

8 - باب طُول السُّجُودِ فِي الكُسُوفِ

1051 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ،

ذلك الوقت بحسب حصول الكسوف فيه، والعلماء اختلفوا فيه، فَقَالَ ابن التين أول وقته وقت جواز النافلة، وأما آخره فَقَالَ مالك إنها إنما تصلى ضحوة النهار، ولا تصلى بعد الزوال، فجعلها كالعيدين، وهي رواية ابن القاسم عنه، وروى عنه ابن وهب تصلى في وقت صلاة النافلة، وإن زالت الشمس، وعنه لا تصلى بعد العصر، ولكن يجتمع الناس فيدعون ويتصدقون، ويرغبون إلى الله تعالى، وقال الكوفيون لا تصلى في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها لورود النهي بذلك، وتصلى في سائر الأوقات، وهو قول ابن أبي مليكة وعطاء وجماعة، وقال الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تصلى في كل وقت نصف النهار، وبعد العصر والصبح، وهو قول أبي ثور وابن الجلاب المالكي، وقال أصحابنا الحنفية وقتها المستحب كسائر الصلوات ولا تصلى في الأوقات المكروهة، وبه قَالَ الحسن وعطاء بن أبي رباح وعكرمة وعمرو بن شعيب، وقتادة وأيوب وإسماعيل ابن علية، وأحمد، وقال إسحاق: يصلون بعد العصر، ما لم تصفر الشمس، وبعد صلاة الصبح، ولو كسفت في الغروب لم تصل إجماعاً، ولو طلعت مكسوفة لم تصل حتى تحل النافلة، وبه قَالَ مالك وأحمد وآخرون، وقال ابن المنذر: وبه أقول خلافاً للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

8 - باب طُول السُّجُودِ فِي الكُسُوفِ

(باب طُول السُّجُودِ فِي) صلاة (الكُسُوفِ) أشار بهذا إلى الرد على من أنكر طول السجود فيه، وهو قول بعض المالكية، فإنهم قالوا: إن الذي شرع فيه التطويل شرع تكراره كالقيام والركوع، ولم يشرع الزيادة في السجود، فلا يشرع فيه التطويل، وقال الرافعي: هل يطول السجود في هذه الصلاة فيه قولان، ويقال: وجهان، أظهرهما لا، والثاني: نعم، وبه قَالَ ابن شريح، لأنه منقول في بعض الروايات مع تطويل الركوع، ويرد بهذا أَيْضاً على من يقول إن التطويل في القيام والركوع لإمكان رؤية انجلاء الشمس، بخلاف الساجد، وعلى من يقول إن في تطويل السجود استرخاء المفاصل المفضي إلى النوم إلى خروج شيء.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ)، بضم النون الفضل بن دكين، (قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) ابن

عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نُودِيَ: «إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ، فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ قَامَ، فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ، ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ جُلِيَ عَنِ الشَّمْسِ»، قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا⁽¹⁾.

عبد الرحمن التميمي أصله من البصرة وسكن الكوفة، (عَنْ يَحْيَى) ابن أبي كثير اليمامي الطائي من أهل البصرة سكن اليمامة، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن ابن عوف، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي رواية الكشميهني عبد الله بن عمر بدون الواو، وقيل إنه وهم.

(أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا كَسَفَتِ) بفتح الكاف (الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: على زمنه (نُودِيَ) على صيغة المجهول من النداء، وهو الإعلام: (إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ) بكسر الهمزة وتشديد النون، وفي رواية بفتح الهمزة وتخفيف النون ورفع الصلاة وجامعة.

(فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ) أي: في ركعة، وقد يعبر عن الركعة بالسجدة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل.

(ثُمَّ قَامَ) من السجود، (فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ) أي: في ركعة كذلك. (ثُمَّ جَلَسَ، ثُمَّ جُلِيَ) بضم الجيم وتشديد اللام على صيغة المجهول من التجلية، أي: كشف (عَنِ الشَّمْسِ) بين جلوسه في التشهد والسلام، وفي نسخة ثم جلس حتى جلى، أي: إلى أن جلى.

(قَالَ)، أي: أَبُو سَلَمَةَ، ويحتمل أن يكون فاعل قَالَ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فتكون من رواية صحابي عن صحابية.

(وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا سَجَدْتُ سُجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا)، أي: من السجود بتأويل السجدة، وفي رواية مسلم وغيره منه بتذكير الضمير، فلا يحتاج إلى التأويل، وقد أخرج هذا الحديث مسلم والنسائي في الصلاة، فإن قيل هذا الحديث لا يدل على تطويل السجود، لاحتمال أن يراد بالسجدة الركعة.

فالجواب : أن الأصل الحقيقة ، وإنما حمل لفظ السجدة في أول الحديث على الركعة للقرينة الصادقة عن إرادة الحقيقة ، إذ لا يتصور ركعتان في سجدة ، وههنا لا ضرورة في الصرف عنها ، ثم إطالة السجود قد وردت في أحاديث كثيرة :

منها : ما تقدم في رواية عروة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ ثم سجد فأطال السجود .

ومنها : ما تقدم في أوائل صفة الصلاة من حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مثله .

ومنها : ما رواه النَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وكذا عن عبد الله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثم رفع رأسه وسجد ، فأطال السجود ، وقال بعض المالكية لا يلزم من كونه أطال السجود أن يكون بلغ به حد الإطالة في الركوع ، ورد عليهم بما رواه مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ وسجوده نحو من ركوعه ، وبه قَالَ أحمد وإسحاق ، وهو أحد قولي الشَّافِعِيِّ ، وادعى صاحب المذهب أنه لم يقل به الشَّافِعِيُّ ، ورد عليه بأن الشَّافِعِيَّ نص عليه في البويطي ، ولفظه : ثم سجد سجدتين طويلتين يقيم في كل سجدة نحوًا ما قام في ركوعه ، وحديث جابر الذي رواه مسلم يدل على تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ، ولفظه : فأطال القيام حتى جعلوا يخرون ، ثم ركع ، فأطال ، ثم رفع فأطال ، ثم ركع فأطال ، ثم رفع فأطال ، ثم سجد سجدتين الحديث .

وأنكر النووي هذه الرواية ، وقال : هذه رواية شاذة مخالفة ، فلا يعمل بها أو المراد زيادة الطمأنينة في الاعتدال ، ورد عليه بما رواه النَّسَائِيُّ وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمرو ، ففيه : ثم ركع ، فأطال حتى قيل لا يرفع ، ثم رفع ، فأطال حتى قيل لا يسجد ، ثم سجد ، فأطال حتى قيل لا يرفع ، ثم رفع ، فجلس ، فأطال الجلوس حتى قيل لا يسجد ، ثم سجد ، فهذا يدل على تطويل الجلوس بين السجدتين أَيْضًا ، وبهذا يرد على الغزالي في نقله الاتفاق على ترك إطالته اللهم إلا إذا أراد به الاتفاق من أهل المذهب .

9 - باب صلاة الكُسُوفِ جَمَاعَةً

وَصَلَّى ابْنُ عَبَّاسٍ لَهُمْ فِي صُفَّةٍ زَمَزَمَ

9 - باب صلاة الكُسُوفِ جَمَاعَةً

(باب صلاة الكُسُوفِ جَمَاعَةً) أي: بجماعة، فهو منصوب بنزع الخافض، ويحتمل أن يكون حالاً بتقدير صلاة القوم صلاة الكسوف حال كونهم جماعة، فطوى ذكر الفاعل للعلم به، وأشار بهذا إلى أن صلاة الكسوف بالجماعة سنة، قَالَ صاحب الذخيرة من أصحابنا الجماعة فيها سنة، ويصلي بهم الإمام الذي يصلي الجُمُعة والعِيدين، وقال المرغيناني: يؤمهم فيها إمام حيهم بإذن السلطان، لأن اجتماع الناس ربما أوجب فتنة وخللاً، ولا يصلون في مساجدهم، بل يصلون جماعة واحدة، ولو لم يقمها الإمام صلى الناس فرادى، وفي المبسوط عن أَبِي حَنِيفَةَ في غير رواية الأصول لكل إمام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده، وكذا في المحيط، وقال الأسيجاني: لكن بإذن الإمام الأعظم.

(وَصَلَّى) لَهُمْ، أي: للقوم (ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي رواية: وصلى ابن عباس (لَهُمْ فِي صُفَّةٍ زَمَزَمَ)، الصفة بضم الصاد المهملة، وتشديد الفاء، قَالَ ابن التين صفة زمزم قبل كانت أبنية، يصلي فيها ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والصفة موضع مظلل يجعل في دار أو حوض، وقال ابن الأثير في ذكر أهل الصفة هم فقراء المهاجرين، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنه، فكانوا يأوون إلى موضع مظلل في مسجد المدينة يسكنونه، وقال الْكُرْمَانِيُّ: صفة بضم المهملة، وفي بعضها بالمعجمة، وهي بالكسر والفتح جانب الوادي، وضافه جانباه، وهذا التعليق رواه ابن أبي شيبه عن غندر، نا ابن جريج، عن سليمان الأحول عن طاوس، أن الشمس انكسفت على عهد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فصلّى على صفة زمزم ركعتين، في كل ركعة أربع سجعات، ورواه الشَّافِعِيُّ وسعيد بن منصور جميعاً عن سُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ، عن سليمان الأحول، سمعت طاوساً يقول كسفت الشمس، فصلّى بنا ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجعات، وبين الروایتين مخالفة، وقال البيهقي روى عبد الله بن أبي بكر عن صفوان بن عبد الله بن صفوان، قَالَ: رأيت ابن

وَجَمَعَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ.

عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتان، وقال الشَّافِعِيُّ: إذا كان عطاء وعمر أو صفوان والحسن يروي عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خلاف سليمان الأحوال، كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل، ولو ثبت عن ابن عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أشبه أن يكون ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فرق بين خسوف الشمس والقمر، وبين الزلزلة، فقد روي أنه صلى في زلزلة ثلاث ركعات في ركعة، فَقَالَ: ما أدري أزلزلت الأرض أم بي أرض، أي: رعدة، قَالَ الجوهرى: الأرض النفضة والردة، ثم نقل قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا.

فائدة:

قال أبو عمر: لم يأت عن النَّبِيِّ ﷺ من وجه صحيح أن الزلزلة كانت في عصره، ولا صحت عنه فيها سنة، وأول ما جاءت في الإسلام على عهد عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي المعرفة للبيهقي صلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في زلزلة ست ركعات في أربع سجعات، وخمس ركعات وسجديتين في ركعة وركعة وسجديتين في ركعة، وقال الشَّافِعِيُّ: لو ثبت هذا الخبر عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لقلنا به، وهم يثبتونه، ولا يأخذون به.

(وَجَمَعَ) أي: الناس، وهو بتشديد الميم (عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) لصلاة الكسوف، وهو علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، جد سادات بني هاشم، وهو تابعي ثقة، روى له مسلم، والأربعة، وروى له البُخَارِيُّ في الأدب، وكان أصغر ولد أبيه سنًا، وكان يدعى السجاد، وكان يسجد كل يوم ألف سجدة، ولد ليلة قتل علي بن أبي طالب في شهر رمضان سنة أربعين، فسمي باسمه، وكني بكنيته أبا الحسن، وكان أجمل الناس، وهو جد الخلفاء العباسية، مات سنة أربع عشرة ومائة، وعن يَحْيَى بن معين، مات سنة ثمانى عشرة ومائة بالحميمة من أرض البلقاء في أرض الشام، وهو ابن ثمان أو تسع وسبعين سنة.

(وَصَلَّى ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يعني: صلاة الكسوف بالناس، وأخرج

1052 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا،

ابن أبي شيبه قريباً من معناه، نا وكيع عن سُفْيَانَ، عن عاصم بن عبيد الله، قَالَ: رأيت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يهرول إلى المسجد في كسوف، ومعه نعلاه، يعني: لأجل الجماعة، وأشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذين الأثرين إلى أن صلاة الكسوف بالجماعة، وبهذا يحصل المطابقة بينهما وبين الترجمة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعني، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) بلفظ أفعل التفضيل.

(عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كذا في الموطأ، وجميع من أخرجه من طريق مالك، ووقع في رواية اللؤلؤي في سنن أبي داود عن أَبِي هُرَيْرَةَ بدل ابن عباس، وقيل: هو غلط، نبه عليه ابن عساكر، وقال المزي: هو وهم، ورجال الإسناد قد تكرر ذكرهم، وقد أخرج متنه المؤلف في الصلاة، وفي صلاة الخسوف، وفي الإيمان، وفي النكاح، وفي بدء الخلق، وأخرجه مسلم في الصلاة، وكذا أبو داود والنسائي.

(قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، أي: بالجماعة، ليدل على الترجمة.

(فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ)، وفي لفظ نحوًا من قيام سورة البقرة، وعند مسلم قدر سورة (البقرة)، وهذا يدل على أن القراءة كانت سرًا، وفي بعض طرق حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فحرزت في قراءته، فرأيت أنه قرأ سورة (البقرة)، وقيل إن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان صغيرًا، فمقامه آخر الصفوف، فلم يسمع القراءة، فحرز المدة، فيرد على هذا أن في بعض طرقه قمت إلى جانب النَّبِيِّ ﷺ، فما سمعت منه حرفًا، ذكره أبو عمر، ثم ركع ركوعًا طويلًا، نحوًا من مائة آية، ثم رفع، فقام قِيَامًا طَوِيلًا، نحوًا من قراءة سورة آل عمران، وهو دون القيام الأول.

(ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا)، نحوًا من مائتين آية، وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، أي: سجدتين.

ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ، فَادْكُرُوا اللَّهَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعَكَعْتَ؟

(ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) نحوًا من سورة النساء.

(وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نحوًا من سبعين آية.

(وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) نحوًا من سورة المائدة.

(ثُمَّ انْصَرَفَ) من الصلاة (وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ)، أي: بين جلوسه للشهادة وبين السلام.

(فَقَالَ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ) الدالة على وجوده ووحدانيته، وكمال قدرته القاهرة.

(لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ)، وإنما ذلك تخويف من الله الواحد القهار لعباده العاصين.

(فَإِذَا رَأَيْتُمُ ذَلِكَ، فَادْكُرُوا اللَّهَ) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْنَاكَ تَنَاوَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ) كذا في رواية الأكثرين بصيغة الماضي المخاطب، وفي رواية الكشميهني: تناول شيئًا بصيغة المضارع المخاطب بحذف إحدى التاءين، ويروى: تتناول على الأصل.

(ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَعَكَعْتَ؟)، أي: تأخرت، وقال ابن عبد البر: معناه: تقهقرت، وهو الرجوع إلى وراء، وفي رواية الكشميهني: تكعكت بزيادة التاء في أوله، وقال أبو عبيد: كعكعته فتكعكع، وهذا يدل على أن كعكع متعد، وتكعكع لازم، فعلى هذا يكون معناه رأيناك كعكعت نفسك، وهو إما رباعي مجرد، كما قاله أبو عبيد، أو ثلاثي مزيد، فيه كما نقل عن يونس كع يكع بالضم، وعن

قَالَ ﷺ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَّاوَلْتُ عَنْقُودًا، وَلَوْ أَصْبَبْتُه لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا،

سيبويه: يكع بالكسر أجود، وفي الموعب لابن التياني: كععت وكععت بالكسر والفتح أكع وأكع بالكسر والفتح كعا وكعاعة، وهو عدم المضي في عزم، ووقع في رواية مسلم: رأيناك كففت من الكف، وهو المنع.

(قَالَ ﷺ)، وفي نسخة: فَقَالَ: (إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ) ظاهره من رؤية العين كشف الله تعالى الحجب التي بينه وبين الجنة، وطوى المسافة التي بينهما حتى أمكنه أن يتناول منها عنقودًا ويؤيد هذا حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الذي مضى في أوائل صفة الصلاة بلفظ: دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجئتكم بقطاف من قطافها، ومن العلماء من حمل هذا على أن الجنة مثلت له في الحائط، كما ترى الصورة في المرأة، فرأى جميع ما فيها كما مثل له بيت المقدس حين كذبه الكفار في الإسراء، فنظر إليه، فجعل يخبرهم عنه، واستدلوا على هذا الحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ما سيأتي في التوحيد، لقد عرضت عليّ الجنة والنار آنفًا في عرض هذا الحائط، وأنا أصلي، وفي رواية: لقد مثلت، وفي رواية مسلم: لقد صورت، فإن قيل انطباع الصورة إنما يكون في الأجسام الصقيلة والحائط ليس منها، فالجواب أن هذا من حيث العادة، ولا يمتنع خرق العادة، لا سيما في حق هذا النَّبِيِّ الْعَظِيمِ الشَّانِ عَلَيْهِ صَلَوَاتِ الرَّحْمَنِ وَمَعَ هَذَا، هَذِهِ قِصَّةٌ أُخْرَى وَقَعَتْ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَتِلْكَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ وَلَا مَانِعَ أَنْ تَرَى لَهُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مَرَّتَيْنِ وَأَكْثَرَ عَلَى صُورٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وقال القرطبي: ليس من المحال إبقاء هذه الأمور على ظواهرها، لا سيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا وهما موجودتان الآن، فيرجع إلى أن الله تعالى خلق لنبيه ﷺ إدراكًا خاصًا به، أدرك الجنة والنار على حقيقتهما، ومنهم من أول الرؤية هنا بالعلم، وهو ضعيف، لعدم المانع من الأخذ بالحقيقة، وللعُدُولِ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ.

(وَتَنَّاوَلْتُ عَنْقُودًا)، وفي رواية: فتناولت، عنقودًا، بضم العين، (وَلَوْ أَصْبَبْتُه)، وفي رواية مسلم: ولو أخذته (لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا) أي: مدة بقاء الدنيا، لأن طعام الجنة لا ينفد، وثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة.

وحكى ابن العربي عن بعض شيوخه، أن معنى قوله: لأكلت منه ما بقيت

وَأُرِيتُ النَّارَ،

الدنيا، أن يخلق في نفس الأكل مثل الذي أكل دائماً، بحيث لا يغيب عن ذوقه، وقد رد عليه بأن هذا رأي فلسفي مبني على أن دار الآخرة لا حقائق لها، وإنما هي أمثال، والحق أن ثمار الجنة لا تقطع ولا تمنع، فإذا قطعت خلقت في الحال، فلا مانع أن يخلق الله ذلك في الدنيا إذا شاء، وفيه بحث، لأن كلام هذا القائل لا يستلزم نفي حقيقة دار الآخرة، لأن ما قاله في حال الدنيا والفرق بين حال الدنيا وحال الآخرة ظاهرة، ولا منافاة بين قوله وتناولت عنقوداً وبين قوله: ولو أصبته، لأن معنى قوله: تناولت عنقوداً، ولو أصبته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، أردت أن أتناوله، فلم يؤذن لي، ولو أذن لي فأخذه لأكلتم منه ما بقيت الدنيا، ويؤيد هذا ما في حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن خزيمة، أهوى بيده ليتناول شَيْئاً، وأيضاً في رواية البُخَارِيِّ في حديث أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في أوائل صفة الصلاة حتى لو اجترأت عليها.

وفي حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم: ولقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها لينظروا إليه، ثم بدا لي أن لا أفعل.

وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند البُخَارِيِّ: لقد رأيت أن آخذ قطعاً من الجنة حين رأيتهموني جعلت أتقدم، ووقع لعبد الرزاق أردت أن آخذ منها قطعاً لأريكموه، فلم يقدر، وإنما لم يؤذن له في الأخذ قطعاً من الجنة حين رأيتهموني جعلت أتقدم، ووقع لعبد الرزاق أردت أن آخذ منها قطعاً لأريكموه، فلم يقدر، وإنما لم يؤذن له في الأخذ، لأن طعام الجنة باق لا يفنى، والدنيا فانية، فلا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يفنى، وأيضاً أنه جزاء الأعمال والدنيا ليست بدار الجزاء، وقيل: لأنه لو تناوله ورآه الناس لكان إيمانهم بالشهادة لا بالغيب، فلا ينفع حينئذ نفساً إيمانها.

(وَأُرِيتُ النَّارَ) بضم الهمزة وكسر الراء على صيغة المجهول، وفي رواية: وأريت النار، وكانت رؤيته النار قبل رؤيته الجنة، لما وقع في رواية عبد الرزاق: عرضت على النَّبِيِّ ﷺ النار، فتأخر عن مصلاه، حتى إن الناس ليركب بعضهم بعضاً، وإذ رجع عرضت عليه الجنة، فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه، وروى مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انكسفت الشمس على عهد

فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعَ⁽¹⁾،

رسول الله ﷺ، الحديث بطوله، وفيه ما من شيء توعدهونه إلا وقد رأيته في صلاتي هذه، لقد جيء بالنار وذلكم حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها، وفيه: ثم جيء بالجنة، وذلكم حين رأيتموني تقدمت حتى قمت في مقامي الحديث، وجاء في حديث سمرة أخرجه ابن خزيمة: لقد رأيت منذ قمت أصلي ما أنتم لاقون في دنياكم وأخراكم، وقيل كانت رؤيته النار من الباب الذي يدخل منه عصاة المسلمين، وأنت خبير بأن هذا يحتاج إلى دليل، مع أن قوله ﷺ: «ولقد رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا، حتى رأيتموني تأخرت، ورأيت فيها ابن لحي، وهو الذي سب السائبة»، رواه مسلم، يدل على أنه ﷺ رأى النيران كلها، وكذلك قوله ﷺ في رواية مسلم: «وعرضت علي النار، فرأيت فيها امرأة من بني إسرائيل تعذب في هرة لها ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من حشائش الأرض»، ورأيت أبا ثمامة عمرو بن مالك يجر قصبه في النار.

(فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَعَ) وفي رواية فلم أنظر كاليوم أفطع، وقوله: أفطع أفعل التفضيل منصوب على أنه صفة المنظر، وقوله: كاليوم معترض بين الصفة والموصوف، والكاف فيه بمعنى المثل، والمراد من اليوم الوقت الذي هو فيه، والمعنى: لم أر منظرًا أفطع مثل منظر اليوم، ومعنى أفطع: أبشع وأسوأ وأقبح، قال ابن سيده: فطع الأمر فطاعة، فهو فطيع وأفطع اشتد، وأفطعني هذا

(1) بسط شراح البخاري لا سيما القسطلاني على إعراب هذا الكلام، وقال الحافظ: المراد باليوم الوقت الذي هو فيه أي: لم أر منظرًا مثل منظر رأيته اليوم فحذف المرئي وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه، اهـ.

وما أفاده الشيخ قدس سره دفع ما يرد على ظاهر اللفظ من أنه ﷺ رأى ليلة المعراج الجنة والنار وغيرهما بأبسط من تلك الرؤية الإجمالية التي رأى ههنا، وأجاد في الجواب، ويؤيده ما ورد في هذه القصة من كيفية رؤية النار.

قال الحافظ: وفي رواية عبد الرزاق عرضت على النبي ﷺ فتأخر عن مصلاه، حتى إن الناس ليركب بعضهم بعضًا، ولمسلم من حديث جابر: لقد جيء بالنار حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها، وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة لقد رأيت منذ قمت أصلي «ما أنتم لاقون في دنياكم وآخركم»، اهـ.

فهذه الروايات ونحوها تدل على وجه الفزع المذكور، ولا ريب أن هذا النوع المفطع من الرؤية غير الرؤية المذكورة في أحاديث المعراج، فإنها كانت رؤية جمال، وهذه رؤية جلال.

وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ» قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرُ هُنَّ» قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ

الأمْرَ وَأَفْظَعْتَهُ، وَأَفْظَعَ هُوَ، وَفِي الصَّحَاحِ أَفْظَعَ الرَّجُلُ عَلَى مَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ، إِذَا نَزَلَ بِهِ مِنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ.

(وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ) فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ يَلْتَمِثُ هَذَا مَعَ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةٌ مِنْ لَهُ زَوْجَتَانِ مِنَ الدُّنْيَا، وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ النِّسَاءَ ثَلَاثًا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ يَحْمَلُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَا بَعْدَ خُرُوجِهِمْ مِنَ النَّارِ، أَوْ أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّغْلِيظِ وَالتَّخْوِيفِ، كَذَا قِيلَ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِالرُّؤْيَا الْحَاصِلَةِ، وَقِيلَ لَعَلَّهُ مَخْصُوصٌ بِبَعْضِ النِّسَاءِ دُونَ بَعْضٍ.

(قَالُوا: بِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟) أَصْلُهُ بِمَا، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا.

(قَالَ: «يَكْفُرُ هُنَّ»)، قَالُوا: أَيْ كَفُرْنَ بِاللَّهِ وَفِي رِوَايَةٍ: (قِيلَ: يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ)، بِحَذْفِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ.

(قَالَ: يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ)، كَذَا وَقَعَ لِلْجُمْهُورِ عَنْ مَالِكٍ بِدُونِ الْوَاوِ، وَرَوَى يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ فِي مَوْطِئِهِ، قَالَ: وَيَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ، قِيلَ: زِيَادَةُ الْوَاوِ غَلَطٌ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ لَا فُسَادَ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ أَجَابَ مُطَابِقًا لِلسُّؤَالِ، وَزَادَ إِنْ كَانَ مُرَادُهُ مِنْ تَغْلِيظِهِ كَوْنُهُ خَالَفَ غَيْرَهُ مِنَ الرِّوَاةِ، فَفِيهِ أَنْ الْمَخَالَفَةَ لِلرِّوَاةِ إِنَّمَا تَعْدُ غَلَطًا، إِذَا فَسَدَ الْمَعْنَى، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ مَنْ رَأَيْتُ فِيهَا النِّسَاءَ اللَّاتِي إِنْ أَتَيْنَ أَفْشِينَ وَأَنْ يَسْأَلْنَ يَحِلْنَ، وَإِنْ سَأَلْنَ الْحَفْنَ، وَإِنْ أَعْطِينَ لَمْ يَشْكُرْنَ، وَفَلَا، وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنْ عَدَ الْمَخَالَفَةَ لِلرِّوَاةِ غَلَطًا لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لِفُسَادِ الْمَعْنَى فَقَطْ، كَمَا ادَّعَى هَذَا الْمَجِيبُ، بَلْ يَكُونُ أَيْضًا لثِقَةِ الرِّوَاةِ الْمَخَالَفَ لَهُمْ، فَافْهَمْ، وَأَمَّا تَعْدِيتهُ بِالْبَاءِ مَرَّةً، وَبِنَفْسِهِ أُخْرَى، فَلِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْاعْتِرَافِ تَارَةً، وَعَدَمِ تَضْمِينِهِ إِيَّاهُ أُخْرَى، وَالْمُرَادُ مِنَ الْعَشِيرِ الزَّوْجِ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَقْصًى.

(وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ)، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ كُفْرَ إِحْسَانِ الْعَشِيرِ لَا كُفْرَ ذَاتِيَّةٍ، وَالْمُرَادُ مِنْ كُفْرِ الْإِحْسَانِ تَغْلِيظُهُ وَعَدَمُ الْاعْتِرَافِ بِهِ، أَوْ جَحْدُهُ وَإِنْكَارُهُ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ آخِرُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ بَيْنَ مَعْنَى كُفْرِ الْإِحْسَانِ، فَقَالَ: (لَوْ أَحْسَنْتُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ)، مَنْصُوبٌ عَلَى

كُلَّهُ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ»⁽¹⁾.

الظرفية (كُلَّهُ) تأكيد له، ويجوز أن يكون المراد منه مدة عمر الرجل، وأن يكون الزمان كله مبالغة، وليس المراد من قوله: أحسنت خطاب رجل بعينه، بل كل من يتأتى منه أن يكون مخاطبًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ [السجدة: 12]، لأن المراد منه كل من يتأتى منه الرؤية، فهو خطاب خاص لفظا عام معنى.

(ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا) التنوين فيه للتقليل، أي: شَيْئًا قليلًا لا يوافق غرضها من أي نوع كان، (قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ) وفي الحديث المبادرة إلى طاعة الله تعالى عند حصول ما يخاف منه وما يحذر عنه، وطلب رفع البلاء بذكر الله وتمجيده، وأنواع طاعته، وفيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ، وما كان عليه من نصح أمته، وتعليمهم ما ينفعهم، وتحذيرهم مما يضرهم، وفيه مراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدركه فهمه، وفيه جواز الاستفهام عن علة الحكم وبيان العالم ما يحتاج إليه تلميذه، وفيه تحريم كفر الإحسان، وفيه وجوب شكر المنعم، وفيه إطلاق الكفر على جحود النعمة، وفيه بيان تعذيب أهل التوحيد لأجل المعاصي، وفيه جواز العمل اليسير في الصلاة، وقال ابن بطال: اختلفوا في صفة صلاة الكسوف، فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ رَكَعَتَانِ كَسَائِرِ النَوَافِلِ وَالْأُتَمَّةِ الثَّلَاثَةِ رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ، وقد روي في هذا أحاديث مختلفة منها أنه صلى ركعتين بثلاث ركعات في كل ركعة.

ومنها: أنه صلى بأربع ركعات.

ومنها: أنه صلى بخمس ركوعات.

ومنها: أنه صلى بست ركوعات.

ومنها: أنه صلى بثمانية ركوعات، أي: في كل ركعة، وأصحها ما ذكره الْبُخَارِيُّ، واحتج الطَّحَاوِيُّ لأبي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّا رَأَيْنَا سَائِرَ الصَّلَوَاتِ مَعَ كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعٌ وَاحِدٌ وَسُجْدَتَانِ، فكذا هذه، وأجيب عنه: بأن بعض الصلوات قد خصت بصفات تفارق سائرهما كصلاة العيد وصلاة الخوف والجنابة، ولم يكن

(1) أطرافه 29، 431، 748، 3202، 5197 - تحفة 5977 - 2/46.

أخرجه مسلم في الكسوف باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف رقم (907).

10 - باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف

1053 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أُمِّ رَأَيْهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ، فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا

ذلك إلا لورود الشرع بذلك، فكذا ما نحن فيه، ولا مدخل للرأي فيه، وفيه أنه قد ورد الشرع في صلاة الكسوف بذلك أيضًا على ما مر فيما تقدم، والله أعلم.

10 - باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف

(باب صلاة النساء مع الرجال في) صلاة (الكسوف) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك، وقال: يصلين فرادى، وهو منقول عن الثوري والكوفيين.

وتعقبه العيني بأنه إن أراد بالكوفيين أبا حنيفة وأصحابه، فليس كذلك، لأن أبا حنيفة رحمه الله يرى بخروج العجائز فيها غير أنهن يقفن وراء صفوف الرجال. وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله: يخرجن في جميع الصلوات، وروى القرطبي عن مالك أن الكسوف يخاطب به من يخاطب بالجمعة، وفي التوضيح: ورخص مالك رحمه الله والكوفيون للعجائز، وكرهوا للشابة، وقال الشافعي رحمه الله: لا إكراه لمن لا هيئة له بارعة من النساء، ولا للصبية شهود صلاة الكسوف مع الإمام، بل أحب لهن، ويجب لذات الهيئة أن تصلين في بيتها، ورأى إسحاق أن يخرجن شابًا كن أو عجائز، ولو كن حيضًا، ويعتزلن الحيض المسجد، ويقربن منه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام، (عَنْ أُمِّ رَأَيْهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ) ابن الزبير ابن العوام، (عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق، جدة فاطمة وهشام لأبويهما (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ) بنت أبي بكر الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) (زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ) بفتح الخاء المعجمة. (فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ وَإِذَا) وفي نسخة: فإذا بالفاء (هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ) قائمين فزعين، (فَأَشَارَتْ) عائشة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) بِيَدِهَا

إِلَى السَّمَاءِ، وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ: أَيْ نَعَمْ، قَالَتْ: فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَانِي الْعَشِي، فَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبًا مِنْ - فِتْنَةِ الدَّجَالِ - لَا أُدْرِي أَيَّتُهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - يُؤْتَى أَحَدُكُمْ، فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟

إِلَى السَّمَاءِ) يعني: انكسفت الشمس.

(وَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟) أي: أعلامه لعذاب الناس.

(فَأَشَارَتْ: أَيْ نَعَمْ) وفي رواية: أن نعم، بأن التفسيرية.

(قَالَتْ) أسماء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (فَقُمْتُ حَتَّى تَجَلَانِي) بفتح التاء والجيم وتشديد اللام، أي: غطاني (الْعَشِي)، بفتح الغين وسكون الشين المعجمتين، وفي آخره تحتية مخففة، ويجوز كسر الشين المعجمة مع تشديد تحتية، وهو مرض قريب من الإغماء، (فَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءَ) وهذا يدل على أن حواسها لم تبطل، وإلا فالإغماء الشديد المستغرق ينقض الوضوء بالإجماع.

(فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من الصلاة (حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ) من عطف العام على الخاص.

(ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْ شَيْءٍ) من الأشياء (كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ) وفي رواية: إلا وقد، بالواو (رَأَيْتُهُ) رؤية عين (فِي مَقَامِي) بفتح الميم (هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ) بالرفع فيهما على أنهما مبتدأ، والخبر محذوف، أي: مرئيتان، وحتى ابتدائية، ويجوز النصب على أنهما معطوفتان على الضمير المنصوب في رأيت، ويجوز الجر على أن حتى جارة.

(وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ) بفتح الهمزة (تُفْتَنُونَ) أي: تمتحنون (فِي الْقُبُورِ مِثْلَ) فتنة (أَوْ قَرِيبًا مِنْ فِتْنَةِ) المسيح (الدَّجَالِ) بغير تنوين في مثل وبإثباته في قريباً، قالت فاطمة: (لَا أُدْرِي أَيَّتُهُمَا) أي: أية هاتين الكلمتين من قوله مثل وقريباً (قَالَتْ أَسْمَاءُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (يُؤْتَى أَحَدُكُمْ) في قبره، أي: يأتيه الملكان، (فَيَقَالُ لَهُ: مَا عَلِمْتَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟) أي: مُحَمَّدٌ ﷺ، ولم يقل رسول الله، لأنه يصير تلقينا لحجته.

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوِ الْمُوقِنُ، لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى، فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا وَاتَّبَعْنَا، فَيُقَالُ لَهُ: نَمَّ صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لَمُوقِنًا، وَأَمَّا الْمُتَأَفِّقُ - أَوِ الْمُتَرَاتِبُ لَا أَذْرِي أَيَّتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ⁽¹⁾.

11 - بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاقَةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

1054 - حَدَّثَنَا رَبِيعُ بْنُ يَحْيَى،

(فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ أَوِ الْمُوقِنُ) وفي رواية: أَوْ قَالَ الْمُوقِنُ: (لَا أَذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَيَقُولُ): هُوَ (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ المعجزات الواضحات الدالة على نبوته ورسالته، (وَالْهُدَى)، أي: الهداية والدلالة إلى الحق، (فَأَجَبْنَا وَآمَنَّا)، أي: قبلنا نبوته وصدقناه (وَاتَّبَعْنَا) سنته وطريقته.

(فَيُقَالُ لَهُ: نَمَّ) حال كونك (صَالِحًا، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنَّ) بكسر الهمزة (كُنْتَ لَمُوقِنًا)، وفي رواية لَمُؤْمِنًا.

(وَأَمَّا الْمُتَأَفِّقُ) الغير المصدق بقلبه لنبوته، (أَوِ الْمُتَرَاتِبُ) الشاك في نبوته، قالت فاطمة بنت المنذر: (لَا أَذْرِي أَيَّتَهُمَا) وفي رواية أيهما بدون المثناة الفوقية، (قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُهُ) وقد مر هذا الحديث في باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس في كتاب العلم، وقد مر فيه ما يتعلق به من المباحث، وأما مطابقته للترجمة فمن حيث إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قامت تصلي مع الناس.

11 - بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاقَةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ

(بَابُ مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاقَةَ) بفتح العين الحُرِّيَّة، يقال: عَتَقَ الْعَبْدَ يَعْتِقُ بالكسر عِتْقًا وَعِتَاقَةً، أي: من أحب عتق الرقيق، سواء صدر الإعتاق منه أو من غيره (فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ).

(حَدَّثَنَا) بالجمع، وفي رواية: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (رَبِيعُ بْنُ يَحْيَى) أَبُو الْفَضْلِ

(1) أطرافه 86، 184، 922، 1054، 1061، 1235، 1373، 2519، 2520، 7287 - تحفة

قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: لَقَدْ «أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ»⁽¹⁾.

12 - بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي الْمَسْجِدِ

1055 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ.....

البصري، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، ويجوز في الربيع اللام وتركه.

(قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) هو ابن قدامة، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام، (عَنْ) زوجته (فَاطِمَةَ) بنت المنذر بن الزبير بن العوام، (عَنْ أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَتْ: لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ) أمر ندب، وفي رواية أبي داود: كان النَّبِيُّ ﷺ يأمر.

وفي رواية الإسماعيلي: كان النَّبِيُّ ﷺ يأمرهم (بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ) بالكاف ليرفع الله به البلاء عن عباده، وذلك لأن الله تعالى قَالَ: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59]، وإذا كان الكسوف من الآيات التي هو للتخويف، فهو داع إلى التوبة والمسارة إلى جميع أفعال البر، لا سيما شيء يتقي به النار، وأعلاه الإعتاق، فقد جاء في الحديث من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار، ومن لم يقدر على ذلك فليعمل بعموم قوله ﷺ: «اتقوا النار ولو بشق تمر»⁽¹⁾، وليأخذ من وجوه البر ما أمكنه، والله أعلم.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف في العتق أيضاً، وأخرجه أبو داود في الصلاة.

12 - بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي الْمَسْجِدِ

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاري، (عَنْ عُمَرَ) بفتح العين وسكون الميم (بْنِ) وفي رواية: ابنة (عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن سعد الأنصاري (عَنْ عَائِشَةَ

(1) أطرافه 86، 184، 922، 1053، 1061، 1235، 1373، 2519، 2520، 7287 - تحفة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَاذُكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَائِذَا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

1056 - ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرْكَبًا، فَكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَرَجَعَ ضَحَى، فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا، ثُمَّ رَفَعَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا شَيْئًا، (فَقَالَتْ) لَهَا: (أَعَاذُكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَائِذَا) أَي: أَعُوذُ عِيَاذًا أَوْ أَعُوذُ حَالِ كُونِي عَائِذَا، وفي رواية: عائذ بالرفع، خبر لمبتدأ محذوف، أي: أنا عائذ (بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ) أَي: من عذاب القبر.

(ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرْكَبًا) يعني: بسبب موت ابنه إِبْرَاهِيمَ، (فَكَسَفَتِ) بفتح الكاف (الشَّمْسُ، فَرَجَعَ) من الجنابة (ضَحَى) بالتونين، تقول: لقيته ضحى، وإذا أردت به ضحى يومك لم تنونه، قاله في الصحاح، وهو وقت ارتفاع النهار الأعلى، (فَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ)، بفتح الظاء المعجمة والنون، ولا يقال ظهرانيهم بسكون النون والألف والنون زائدة، والحجر بضم الحاء وفتح الجيم، بيوت أزواجه ﷺ، وكانت لاصقة بالمسجد، وعند مسلم من رواية سليمان بن بلال عن يَحْيَى عن عمرة، فخرجت في نسوة بين ظهري الحجر في المسجد، فأتى النَّبِيُّ ﷺ من مركبه، حتى انتهى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه، الحديث، فصرح بذكر المسجد، ودل على سنيتها في المسجد كونه رجع إلى المسجد، ولم يصلها في الصحراء، وهو موضع الترجمة.

(ثُمَّ قَامَ) ﷺ (فَصَلَّى) صلاة الكسوف (وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ) يصلون، (فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا) نحو سورة البقرة، (ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نحوًا من مائة آية، (ثُمَّ رَفَعَ) رأسه من الركوع، (فَقَامَ)، وفي نسخة: وقام (قِيَامًا طَوِيلًا)، نحوًا من قراءة سورة (آل عمران).

وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ، فَسَجَدَ سُجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ سَجَدَ وَهُوَ دُونَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ «أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»⁽¹⁾.

(وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نحوًا من ثمانين آية.
 (وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ) رأسه من الركوع، (فَسَجَدَ)، وفي نسخة: ثم سجد (سُجُودًا طَوِيلًا، ثُمَّ قَامَ) إلى الركعة الثانية، (فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا)، نحوًا من سورة النساء.
 (وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ) من الركعة الأولى، (ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا) نحوًا من سبعين آية.
 (وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) من الأولى، (ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ) نحوًا من سورة المائدة، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا نحوًا من خمسين آية.
 (وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) من هذه الثانية، (ثُمَّ سَجَدَ وهو) أي: هذا السجود (دُونَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ) من الركعة الأولى.
 (ثُمَّ انْصَرَفَ) من الصلاة بعد التشهد والتسليم، (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ) من أمره لهم بالصدقة والعताقة والصلاة والذكر.
 (ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ)، لعظم هوله، وأيضًا فإن ظلمة الكسوف تناسب ظلمة القبر.
 والحديث قد مر في باب التعوذ من عذاب القبر قبل هذا الحديث بأربعة أبواب.

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1050، 1058، 1064، 1065، 1066، 1212، 3203،

13 - باب: لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ

رَوَاهُ أَبُو بَكْرَةَ، وَالْمُغِيرَةُ، وَأَبُو مُوسَى، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
 1057 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ،
 عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ
 وَلَا لِحَيَاتِهِ،»

13 - باب: لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ

(باب) بالتونين (لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ).

(رَوَاهُ)، أَي: روى قوله: لَا تَنْكَسِفُ الشَّمْسُ لموت أحد ولا لحياته.

(أَبُو بَكْرَةَ) نافع بن الحارث، (وَالْمُغِيرَةُ)، هو ابن شُعْبَةَ، كما تقدم حديثهما في أول باب الكسوف، (وَأَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري، كما سيأتي في الباب التالي، (وَابْنُ عَبَّاسٍ) كما تقدم في باب صلاة الكسوف جماعة، (وَابْنُ عُمَرَ) ابن الخطاب كما تقدم في الباب الأول (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) وفي الباب عن جابر عند مسلم، وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير، وقبيصة وأبي هريرة، كلها عند النَّسَائِيِّ وغيره رضي الله عنهم، فهذه كلها تكذب من زعم أن الكسوف لموت أحد.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، (قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان البصري الأحول، وفي رواية: يَحْيَى بن سعيد بالنسبة، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ)، هو ابن أبي خالد الأحمسي الكوفي، (قَالَ): أَي أنه قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (قَيْسٌ)، هو ابن أبي حازم الكوفي، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عامر الأنصاري البصري، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا يَنْكَسِفَانِ)، بالمشاة التحتية بعدها نون.

(لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ)، لما كانت الجاهلية تعتقد أنهما ينخسفان لموت عظيم، والمنجمون يعتقدون تأثيرهما في العالم، وكثير من الكفرة يعتقدون تعظيمهما لكونهما أعظم الأنوار، حتى أفضى الحال إلى ذلك خصهما ﷺ بالذكر تنبيها على سقوطهما عن هذه المرتبة، لما يعرض لهما من النقص،

وَلَكِنَّهُمَا آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا»⁽¹⁾.

1058 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ وَهِيَ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ دُونَ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ،

وذهاب ضوءهما الذي عظمَا في النفوس من أجله، وسقط في رواية قوله: ولا لحياته، وقد مر أنه من باب التتميم، وإلا فلم يدع أحد أن الكسوف لحياة أحد، (وَلَكِنَّهُمَا)، أي: كسوفهما، وفي رواية: ولكنها، أي: الكسفة (آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا) بالثنية.

وفي رواية: رأيتموها، أي: كسفة أحدهما، (فَصَلُّوا) وهذا الحديث أخرجه المؤلف في بدء الخلق، وأخرجه مسلم في الكسوف، وكذا النسائي وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المسندي، (قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ)، هو ابن يوسف الصنعاني، وقد تقدم في باب غسل الحائض رأس زوجها، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ)، هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ، (وَهِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ) ابن الزبير، كلاهما، (عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَسَفَتِ)، بفتح الكاف والسين (الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: على عهد النَّبِيِّ ﷺ، أي: في زمنه، (فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ) صلاة الكسوف، (فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ رَكَعَ، فَأَطَالَ الرُّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) من الركوع قائماً، (فَأَطَالَ الْقِرَاءَةَ وَهِيَ) أي: القراءة، ويروى، وهو، أي: القيام أو المقروء (دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى، ثُمَّ رَكَعَ) ثانياً، (فَأَطَالَ الرُّكُوعَ دُونَ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ) قائماً، (فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَامَ، فَصَنَعَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ) المذكور.

ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهِمَا عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَافْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»⁽¹⁾.

14 - باب الذُّكْرِ فِي الْكُسُوفِ

رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

1059 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ،

(ثُمَّ قَامَ) بعدما انصرف من الصلاة.
خطيباً، (فَقَالَ) بعد الحمد والثناء: (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَخْسِفَانِ) بفتح المثناة التحتية وسكون الخاء وكسر السين (لِمَوْتِ أَحَدٍ) من الناس (وَلَا لِحَيَاتِهِ)، فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف علامة لموت أحد، (وَلَكِنَّهُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يُرِيهِمَا عِبَادَهُ) ليتفرغوا لعبادته، ويتقربوا إليه بأنواع قرباته.
(فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ، فَافْرَعُوا) بفتح الزاي، أي: فالتجؤوا (إِلَى الصَّلَاةِ) وغيرها من أفعال البر، كالصدق، وفك الرقاب، لأنها تقي أليم العذاب، والله أعلم.

14 - باب الذُّكْرِ فِي الْكُسُوفِ

(باب الذُّكْرِ فِي الْكُسُوفِ) أي: في كسوف الشمس.

(رَوَاهُ) أي: الذكر في الكسوف (ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وقد تقدم حديثه في باب صلاة الكسوف جماعة.
وفيه: فإذا رأيتم ذلك، فاذكروا الله.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) أي: ابن كريب الهمداني الكوفي، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن زيد القرشي الكوفي، (عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة وفتح الراء، هو ابن عبد الله بن أَبِي بُرْدَةَ بن أَبِي مُوسَى الأشعري الكوفي، (عَنْ) جده (أَبِي بُرْدَةَ) الحارث بن أَبِي مُوسَى، ويقال: عامر ابن أَبِي مُوسَى، ويقال

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1050، 1056، 1064، 1065، 1066، 1212، 3203،

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرِعَا، يَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ،

اسمه كنيته، (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورجال إسناده الحديث كوفيون، وفيه ثلاثة مكينون، وفيه رواية الرجل عن جده، وجه عَنْ أَبِيهِ، وقد أخرجه مسلم والنسائي أيضًا.

(قَالَ: خَسَفَتِ) بفتح الخاء والسين (الشَّمْسُ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَرِعَا)، بكسر الزاي صفة مشبهة، ويجوز أن يكون بفتح الزاي على أن يكون مصدرًا بمعنى الصفة، أو مفعول مطلق لمقدر.

(يَخْشَى) في محل نصب على الحالية.

(أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ) بالرفع على أن تكون تامة، أي: أن تحضر الساعة وتوجد، وبالنصب على أن تكون ناقصة والضمير الذي فيه يرجع إلى الخسفة المستفادة من قوله: خسفت، والمعنى: يخشى أن تكون علامة حضورها، قَالَ النووي: قد استشكل هذا من حيث إن الساعة لها مقدمات كثيرة، لا بد من وقوعها كطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة والدجال، وغير ذلك، فكيف الخشية من قيامها حينئذ، ويجب بأن لعل هذا الكسوف كان قبل أن يعلمه الله تعالى بهذه العلامات، أو لعله خشي أن يكون بعض مقدماتها، أو أن الراوي ظن أن النَّبِيَّ ﷺ خشي أن تكون الساعة وليس يلزم من ظنه أنه ﷺ خشي ذلك حقيقة، بل إنما ربما خاف وقوع عذاب الأمة، فظن الراوي ذلك، وأنت خبير بأن كل واحد من هذه الأجوبة محل نظر، أما الأول فلأن قصة الكسوف متأخرة جدًا، فقد تقدم أن موت إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ كان في العاشرة، كما اتفق عليه أهل الأخبار، وقد أخبر النَّبِيُّ ﷺ بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك، وأما الثاني والثالث، فأمرهما ظاهر، والأوجه في ذلك ما قاله الْكُرْمَانِيُّ من أنه تمثيل من الراوي، كأنه قَالَ فَرِعَا كالأخشي أن تكون الساعة، وإلا فكان النَّبِيُّ ﷺ عالمًا بأن الساعة لا تقوم وهو بين أظهرهم، وقد وعده الله تعالى بإعلاء دينه على الأديان كلها، ولم يبلغ الكتاب أجله، ويمكن أن يقال إنه ﷺ جعل ما سيقع كالواقع، إظهارًا لتعظيم شأن الكسوف وتنبئها لأمته أنه إذا وقع ذلك بعده، كيف يخشون ويفزعون إلى ذكر الله والصلاة والصدقة، ليدفع عنهم البلايا.

فَأَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ، وَقَالَ: «هَذِهِ
الْآيَاتُ الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ، لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ

(فَأَتَى الْمَسْجِدَ، فَصَلَّى بِأَطْوَلِ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ رَأَيْتُهُ قَطُّ يَفْعَلُهُ) لا بدون
كلمة، وكلمة قط، لا تقع إلا بعد الماضي المنقضي، فحرف النفي هنا مقدر، أي:
ما رأيته قط يفعله كما في قوله تعالى: ﴿تَأَلَّوْا تَقْتُلُوا تَذَكَّرُ يُونُسَ﴾ [يوسف:
85]، أي: لا تفتأ، ولا تزال تذكره تفجعاً، مع أن في كثير من النسخ وقع ما
رأيت قط يفعله، ويجوز أن يقال إن أطول فيه عدم المساواة، أي: بما لم يساو قط
قياماً رأيته يفعله، ويمكن أن يقال إن قط بمعنى حسب، أي: صلى في ذلك اليوم
حسب بأطول قيام رأيته يفعله، أو يقال إنه بمعنى أبداً، وينبغي أن يكون لفظة قط
إذا كانت بمعنى حسب بفتح القاف وسكون الطاء، وأما إذا كان على بابه، فهو
بفتح القاف وضمها، وتشديد الطاء وتخفيفها وفتحها وكسر الطاء المخففة،
قليل: وموضع رأيته جر على الصفة، إما للمعطوف الأخير، وهو سجود، وإما
للمعطوف عليه الأول، وهو قيام وحذف رأيته من الأول الذي هو القيام للدلالة
الثاني عليه، وبالعكس، وذلك لأنه ليس في هذه الجملة إلا ضمير الواحد
المذكر، وقد تقدم ثلاثة أشياء، فلا تصح من حيث هي ثلاثة أن تكون مرجعاً له،
ويحتمل عود الضمير إلى النَّبِيِّ ﷺ، كما أن فاعل يفعله يعود إليه ﷺ، ويحتمل
أن يعود إلى ما عاد إليه المنصوب من يفعله، وأما جعل الجملة صفة لأطول حتى
لا يحتاج إلى الحذف حينئذ إذا طول مفرد مذكر يصح عود ضمير المذكر إليه،
ففيه أنه يلزم أن يكون المعنى أنه فعل في قيام الصلاة لكسوف الشمس وركوعها
وسجودها مثل أطول شيء كان يفعله في ذلك في غيرها من الصلوات، ولم يفعل
طولاً زائداً على ما عهد منه في سواها، وليس كذلك، اللهم إلا أن يكون صلى
قبل هذه المرة لكسوف آخر، فيصدق حينئذ أنه فعل مثل أطول ما كان يفعله، لكنه
يحتاج إلى دليل يثبت نعم، في أوائل الثقات لابن حبان الشمس كسفت في السنة
السادسة، فصلى ﷺ صلاة الكسوف، وقال: إن الشمس والقمر آيتان،
الحديث، ثم كسفت الشمس في السنة العاشرة يوم مات ابنه إبراهيم.

(وَقَالَ) ﷺ: (هَذِهِ الْآيَاتُ) التي تقع من كسوف النيرين والزلزلة وهبوب
الرياح الشديدة ونحوها (الَّتِي يُرْسِلُ اللَّهُ، لَا تَكُونُ لِمَوْتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَلَكِنْ

يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ عِبَادَهُ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَافْزَعُوا إِلَى ذِكْرِهِ وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ»⁽¹⁾.

15 - باب الدُّعَاءِ فِي الْخُسُوفِ

قَالَ أَبُو مُوسَى، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

يُخَوِّفُ اللَّهَ بِهِ) أي: بالكسوف، وفي رواية: بها، أي: بالآيات. (عِبَادَهُ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: 59]. (فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَافْزَعُوا)، بفتح الزاي، أي: فالتجؤوا (إِلَى ذِكْرِهِ)، وفي رواية: إلى ذكر الله (وَدُعَائِهِ وَاسْتِغْفَارِهِ) ويفهم من هذا الحديث أن المبادرة إلى الصلاة والذكر والدعاء والاستغفار لا تختص بالكسوفين، وبه قَالَ أصحابنا، وحكى ذلك عن أَبِي مُوسَى، وقيل: لم يقع في هذه الرواية ذكر الصلاة، فلا حجة فيه لمن استحباها عند كل آية، وفيه أن الصلاة يطلق عليها ذكر الله، لأن فيها أنواعًا من ذكر الله تعالى، وقد ورد ذلك في صحيح مسلم، أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن، وفي هذا الحديث أيضًا دلالة على استحباب إطالة السجود، ولا يضر كون أكثر الروايات ليس فيها تطويله، لأن الزيادة من الثقة مقبولة.

15 - باب الدُّعَاءِ فِي الْخُسُوفِ

(باب الدُّعَاءِ فِي الْخُسُوفِ) بالكاف، وفي رواية: في الخسوف، بالخاء المعجمة.

(قَالَ)، أي: قَالَ ما ذكر من الدعاء في الكسوف.

(أَبُو مُوسَى) الأشعري في حديثه المذكور قبل هذا الباب، وهو قوله: فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره.

(وَعَائِشَةُ) في حديثها في باب الصدقة في الكسوف، ولفظها: فإذا رأيتم ذلك، فادعوا الله (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

(1) تحفة 9045.

أخرجه مسلم في الكسوف باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة رقم (912).

1060 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يَقُولُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجِلِي»⁽¹⁾.

16 - باب قَوْلِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَةِ الْكُصُوفِ: أَمَّا بَعْدُ

1061 - وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ)، هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ)، هُوَ ابْنُ قِدَامَةَ الثَّقَفِيِّ الْكُوفِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ) بِكسر العين، وبالْقَافِ الثَّعْلَبِيِّ بِالمثلثة وبالمهملة، الْكُوفِيُّ، وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، (قَالَ: سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ) الثَّقَفِيُّ، مَاتَ بِخَمْسِينَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَالُ كَوْنِهِ (يَقُولُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ) بَنُونَ سَاكِنَةٌ وَكَافٌ.

(يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمَ)، ابْنُهُ ﷺ (فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) رَدًّا عَلَيْهِمْ: (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ) مَخْلُوقَتَانِ لَهُ، فَلَا صَنْعَ لِهَمَا فِي شَيْءٍ.

(لَا يَنْكَسِفَانِ) بِكَافٍ بَعْدَ النُّونِ (لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا) بِضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ، أَيِ: الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، يَعْنِي: كَسُوفَهُمَا، وَفِي رِوَايَةٍ: فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، أَيِ: الْآيَةِ، أَوِ الْكَسْفَةِ، (فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى يَنْجِلِي) أَيِ: الْكُصُوفِ، وَفِي رِوَايَةٍ: حَتَّى تَنْجِلِي بِالتَّأْنِيثِ، أَيِ: الْكَسْفَةِ، وَعِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَادْكُرُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوهُ وَسَبِّحُوهُ وَهَلِّلُوهُ.

16 - باب قَوْلِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَةِ الْكُصُوفِ: أَمَّا بَعْدُ

(وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ): حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ اللَّيْثِيُّ، سَبَقَ هَذَا فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ فِي بَابٍ مِنْ قَالٍ فِي الْخُطْبَةِ أَمَّا بَعْدُ مُسْتَنَدًا، وَقَدْ ذَكَرَهُ هُنَا مُعْلَقًا.

(حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي) بِنَاءٍ

فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: «فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ فَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»⁽¹⁾.

17 - باب الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ

1062 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «انْكَسَفَتْ.....

التأنيث والإفراد (فَاطِمَةُ بِنْتُ الْمُنْذِرِ) ابن الزبير بن العوام، ووقع عند ابن السكن، حَدَّثَنَا هشام عن عروة بن الزبير عن فاطمة، قَالَ أبو علي الجبائي وهو وهم، والصواب حذف عروة، واعتذر الحافظ العسقلاني بأنه يحتمل أن يكون عنده هشام بن عروة بن الزبير، فصحفه الناسخ، فَقَالَ عن عروة، وإلا فابن السكن من كبار الحفاظ.

(عَنْ أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَتْ: فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) من صلاة الكسوف، (وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ) بالمشناة الفوقية وتشديد اللام.

(فَخَطَبَ) ﷺ (فَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ» ليفصل بين الحمد السابق وبين ما يريده من الموعظة والإعلام بما ينفع الناس، وقد سبق في باب من قَالَ في الخطبة أما بعد في كتاب الجُمُعَةِ مما يتعلق بالحديث ما فيه الكفاية.

17 - باب الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ

(باب) مشروعية (الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ)، ويروى: محمود بن غيلان، بفتح الغين المعجمة وسكون المثناة التحتية المروزي، (قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ) أبو مُحَمَّد، الضُّبُعِي بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة، البصري، أحد الأعلام، مات سنة ثمان وثمانين، (عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن عبيد، (عَنِ الْحَسَنِ) البصري، (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ)، نفيح بن الحارث (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْكَسَفَتْ

(1) أطرافه 86، 184، 922، 1053، 1054، 1235، 1373، 2519، 2520، 7287 - تحفة 15753.

الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ⁽¹⁾.

1063 - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ
الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ يَجْرُ
رِدَاءَهُ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْمَسْجِدِ وَثَابَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْجَلَتِ
الشَّمْسُ،

الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: على عهد النَّبِيِّ ﷺ، أي: في زمنه،
(فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ)، واعترض الإسماعيلي على البُخَارِيِّ بأن هذا الحديث لا
مدخل له في هذا الباب، لأنه لا ذكر للقمر فيه لا بالتنصيص ولا بالاحتمال،
وأجاب عنه الكُرمانيُّ بأن معرفة الصلاة في كسوف الشمس تغني عن معرفة
الصلاة في كسوف القمر، فمن ذلك حصل الاستغناء بذكر أحدهما عن الآخر،
فلذلك ذكر كسوف الشمس، وترجم عليه الصلاة في كسوف القمر، وحكى ابن
التين أنه وقع في رواية الأصيلي في هذا الحديث انكساف القمر بدل الشمس،
فإن صحت هذه الرواية فالمطابقة ظاهرة، لكن نوزع في ثبوت ذلك، وقيل: هذا
الحديث مختصر من مطوله الذي فيه، فإذا كان ذلك، فصلوا بعد قوله إن الشمس
والقمر، الحديث، ويؤخذ المقصود منه، وفيه أيضًا ما فيه، نعم، روى ابن أبي
شيبه هذا الحديث بلفظ انكسفت الشمس أو القمر، وفي رواية هشيم: انكسفت
الشمس والقمر.

(حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين بينهما عين ساكنة، هو عبد الله بن عمرو
المنقري، بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف البصري المقعد، (قَالَ: حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد التنوري، (قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ) ابن عبيد، (عَنِ الْحَسَنِ)
البصري، (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) نفيح ابن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: خَسَفَتِ
الشَّمْسُ) بالخاء المفتوحة (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ) وفي رواية: على عهد
النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ يَجْرُ رِدَاءَهُ) لكونه مستعجلاً (حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْمَسْجِدِ وَثَابَ)
بالثاء المثناة، أي: اجتمع (النَّاسُ إِلَيْهِ، فَصَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، فَأَنْجَلَتِ الشَّمْسُ)،
بالنون من الانجلاء.

فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَإِنَّهُمَا لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَإِذَا كَانَ ذَاكَ فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ مَا بَكُمْ»

(فَقَالَ ﷺ): (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَإِنَّهُمَا لَا يَخْسِفَانِ بفتح المثناة التحتية وكسر السين.

(لِمَوْتِ أَحَدٍ) وفي رواية: ولا لحياته.

(وَإِذَا)، وفي رواية: فإذا، بالفاء (كَانَ ذَاكَ) ويروى ذلك باللام، وهو إشارة إلى الخسوف.

(فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يُكْشَفَ) بضم المثناة التحتية وفتح الشين المعجمة على البناء للمفعول، وفي رواية: حتى ينكشف، بفتح المثناة وزيادة نون ساكنة.

(مَا بَكُمْ) والمعنى صلوا من ابتداء الخسوف منتهين إلى الانجلاء.

قَالَ ابن بطال: اختلفوا في كسوف القمر، هل يجمع له الصلاة، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وأحمد: يجمع كما يجمع في كسوف الشمس، محتجين بقوله: فإذا كان ذلك، فصلوا، قالا: وقد عرفنا كيفية الصلاة في أحدهما، فكان ذلك دليلاً على الصلاة عند الآخر.

وقال مالك والكوفيون: لا يجمع في القمر، لكن يصلي فرادى ركعتين كسائر النوافل، قالوا: كسوف القمر يقع غالباً ولا يخلو عنه عام وكسوف الشمس يقع نادراً، والنبي ﷺ لم يجمع لكسوف القمر مدة حياته، ولم يبلغنا عنه أنه جمع له، ولا عن أحد ممن بعده.

وذكر صاحب جمع العدة: أن خسوف القمر وقع في السنة الرابعة في جمادى الآخرة، ولم يشتهر أنه ﷺ جمع له الناس للصلاة.

وقال صاحب الهدى لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة، لكن حكى ابن حبان في السيرة له أن القمر خسف في السنة الخامسة، فصلى النبي ﷺ بأصحابه الكسوف، فكانت أول صلاة كسوف في الإسلام.

ويمكن أن يكون تركه الجمع فيه رحمة للمؤمنين، لئلا تخلو بيوتهم بالليل، فيخطفهم الناس ويسرقونهم، وأيضاً يشق الاجتماع في الليل، سيما إذا كانوا

وَذَاكَ أَنَّ ابْنًا لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاتَ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ النَّاسُ فِي ذَاكَ⁽¹⁾.

نيامًا، فيقتل عليهم الخروج.

(وَذَاكَ)، وفي رواية: وذلك، باللام (أَنَّ ابْنًا لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاتَ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ فَقَالَ النَّاسُ فِي ذَاكَ)، وفي رواية: في ذلك، باللام، يعني: قالوا: ما كانوا يعتقدون من أن النيرين يوجبان تغيرًا في العالم من موت وضرر، فأعلم النبي ﷺ أن ذلك باطل.

بَابُ صَبِّ الْمَرْأَةِ عَلَى رَأْسِهَا الْمَاءَ إِذَا أَطَالَ الْإِمَامُ الْقِيَامَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قِيلَ: وقعت هذه الترجمة للمستملي، وليس فيه حديث مطابق لها، وقال صاحب التوضيح: لم يذكر البُخَارِيُّ فيه حديثًا، فكأنه اكتفى بحديث أسماء الذي مضى في باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وهو بعيد، والأوجه ما قيل إن المصنف ترجم بها، وأخلى بياضًا ليدكر لها حديثًا أو طريقًا، كما جرت عادته، فلم يحصل غرضه، وكان الأليق بهذه الترجمة حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب، فإنه نص فيه، ووقع في رواية أبي علي بن شبويه عن الفريري، أنه ذكر باب صب المرأة على رأسها الماء أولاً

وقال في الحاشية: ليس فيه حديث، ثم ذكر باب الركعة الأولى أطول وأورد به حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وذكر في مستخرج الإسماعيلي.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فعلى هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد، أما من اقتصر على الأولى، وهو المستملي، فقد أخطأ أولاً تعلق لها بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وأما الآخرون اللذان حذفوا، فكأنهما استشكلاها، فحذفاهما، وكذا حذف من رواية كريمة عن الكشميهني، وكذا من رواية الأكثر، والله أعلم.

(1) أطرافه 1040، 1048، 1062، 5785 - تحفة 11661.

18 - باب: الرَّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُوفِ أَطْوَلُ

1064 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُمَرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي كُوفِ الشَّمْسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي سَجْدَتَيْنِ الْأَوَّلِ، الْأَوَّلِ أَطْوَلُ»⁽¹⁾.

18 - باب: الرَّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُوفِ أَطْوَلُ

(باب) بالتونين (الرَّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُوفِ أَطْوَلُ) من الثانية وفي رواية: باب الركعة في الكسوف تطول.

(حَدَّثَنَا)، وفي رواية: أَخْبَرَنَا (مَحْمُودٌ) ويروى محمود بن غيلان، (قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ) هو مُحَمَّد بن عبد الله الزبيري الأسدي الكوفي، وليس من ولد الزبير بن العوام، قَالَ بندار: ما رأينا أحفظ منه، وقال غيره: كان يصوم الدهر، مات سنة ثلاث ومائتين، (قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثوري، (عَنْ يَحْيَى) بن سعيد الأنصاري، (عَنْ عُمَرَةَ) بنت عبد الرحمن الأنصارية، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، صَلَّى بِهِمْ فِي كُوفِ الشَّمْسِ) بالكاف (أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ)، أي: ركوعات (فِي سَجْدَتَيْنِ) يعني: ركعتين إطلاقاً للجزء على الكل، وهذا كما جاء في قوله ﷺ: «من أدرك من الصلاة سجدة فقد أدركها»، أي: ركعة.

(الْأَوَّلُ)، وفي رواية: فالأولى أَطْوَلُ أي: الركعة الأولى بقيامها وركوعها أطول من الركعة الثانية، بقيامها وركوعها، ويروى: الأول، بفتح الهمزة، وفي رواية: فالأول، أي: الركوع (الْأَوَّلُ أَطْوَلُ) من الركوع الثاني، وقال صاحب التوضيح: وهذا كله حجة على أَبِي حَنِيفَةَ في أن صلاة الكسوف ركعتان كسائر النوافل.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لم لا يذكرون حديث أَبِي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي هو حجة لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ على أنه لا اختلاف بين أَبِي حَنِيفَةَ والشافعي رحمهما الله في أن صلاة الكسوف ركعتان، وإنما الخلاف في تكرار الركوع، كما قدر

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1050، 1056، 1058، 1065، 1066، 1212، 3203،

19 - باب الْجَهْر بِالْقِرَاءَةِ فِي الْكُسُوفِ

1065 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ نَمِرٍ، سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ، فَرَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرَّكْعَةِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ

مر بتحقيقه فيما مضى، وفي مثل هذا لا يقال هذا حجة على فلان، وذلك على فلان، وإنما هذا اختبار وأبو حنيفة اختار حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغيره من الأحاديث التي ذكرناها عند الاحتجاج له، والشافعي اختار حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وما أشبهه من الأحاديث الأخر، فأبو حنيفة لا يقول إذ كرر الركوع أن صلاته تفسد، والشافعي لا يقول إنه إذا ترك التكرار تفسد، ولكن حمية العصبية توقع بعضهم في أكثر من هذا، والله أعلم.

19 - باب الْجَهْر بِالْقِرَاءَةِ فِي الْكُسُوفِ

(باب الْجَهْر بِالْقِرَاءَةِ فِي) صلاة (الْكُسُوفِ) سواء كان للشمس أو للقمر.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ) بكسر الميم أبو جعفر الجمال بالجيم الرازي، قَالَ الْبُخَارِيُّ: مات أول سنة تسع وثلاثين ومائتين أو قريباً منه.
(حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) ابْنُ مُسْلِمٍ القرشي الأموي، مولا هم الدمشقي، مات سنة أربع وتسعين ومائة، راجعاً من مكة قبل أن يصل إلى دمشق.
(قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وفي رواية: حَدَّثَنَا (ابْنُ نَمِرٍ)، هو عبد الرحمن بن نمر، بفتح النون وكسر الميم، وبالراء، اليحصبي الدمشقي، وليس له في «الصحيحين» غير هذا الحديث، وضعفه ابن معين، لكن تابعه الأوزاعي وغيره، أنه (سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ) الزُّهْرِيَّ، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، أنها قالت: (جَهَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَتِهِ كَبَّرَ، فَرَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ) رأسه (مِنَ الرَّكْعَةِ)، أي: الركوع، (قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ)، بالواو.

(ثُمَّ يُعَاوِدُ الْقِرَاءَةَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ) أي: ركوعات.

فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ⁽¹⁾.

(فِي رَكَعَتَيْنِ وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ) بَنَصَب أَرْبَعَ عَطْفًا عَلَى أَرْبَعَ السَّابِقِ، وَاحْتِجَ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، فِي أَنَّ صَلَاةَ الْكُسُوفِ يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، حَكَى التِّرْمِذِيُّ ذَلِكَ عَنْهُمْ، ثُمَّ حَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنَّ مَذْهَبَنَا وَمَذْهَبَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَاللِّثِّ بْنِ سَعْدٍ وَجُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ يَسِرُّ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، وَيَجْهَرُ فِي خُسُوفِ الْقَمَرِ، قَالَ: وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ يَجْهَرُ فِيهِمَا، وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنِ الصِّدْلَانِيِّ أَنَّ مِثْلَهُ يَرَوِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: الْجَهْرُ وَالْإِسْرَارُ، سَوَاءٌ، وَمَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ عَنْ مَا سَلَكَ هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ، بِخِلَافِ مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ حَكَى عَنْ مَالِكٍ الْإِسْرَارَ، كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ ابْنَ الْمُنْذِرِ فِي الْأَشْرَافِ، وَابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيُّ: أَنَّ مَا حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ مَالِكٍ مِنَ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ رَوَايَةٌ شَاذَةٌ، مَا وَقَفْتُ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ كِتَابِهِ، قَالَ: وَذَكَرَهَا ابْنُ شُعْبَانَ، عَنْ الْوَاقِدِيِّ، عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي الْإِكْمَالِ وَالْقُرْطُبِيُّ فِي الْمَفْهَمِ أَنَّ مَعْنَ بَنَ عَيْسَى وَالْوَاقِدِيُّ رَوَا عَنْ مَالِكٍ الْجَهْرَ، قَالَا: وَمَشْهُورُ قَوْلِ مَالِكٍ الْإِسْرَارُ فِيهِمَا.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: رَوَى الْمَصْرِيُّونَ أَنَّهُ يَسِرُّ، وَرَوَى الْمَدَنِيُّونَ أَنَّهُ يَجْهَرُ، قَالَ: وَالْجَهْرُ عِنْدِي أَوْلَى، لِأَنَّهَا صَلَاةُ جَامِعَةٍ، يَنَادِي لَهَا وَيَخْطُبُ، فَأَشْبَهَتْ الْعِيدَ وَالْإِسْتِسْقَاءَ، فَإِنْ قِيلَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُسُوفَ يَكُونُ لِلشَّمْسِ، وَكَذَلِكَ مِنْ لَمْ يَرِ الْجَهْرُ حَمْلُهُ عَلَى صَلَاةِ خُسُوفِ الْقَمَرِ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْوَلِيدِ بَلْفَظٍ كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَرَوَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ أَيْضًا عَنِ الْوَلِيدِ ابْنَ مُسْلِمٍ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَجْهًا بِالْقِرَاءَةِ، وَقَدْ احْتِجَّ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يَسِرُّ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا، وَهُوَ الشَّافِعِيُّ، بِحَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ فِي كُسُوفِ

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1050، 1056، 1058، 1064، 1066، 1212، 3203،

1066 - وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَغَيْرُهُ، سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

الشمس لا نسمع له صوتا، رواه الترمذي، وأبو داود والنسائي، وابن ماجة، والطحاوي، أخرجه من أربع طرق صحاح، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، واحتجوا أيضا بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ما سمعت من النَّبِيِّ ﷺ في صلاة الكسوف حرفا، رواه الطحاوي، والبيهقي وأجاب من قَالَ بالجهر بأنه يجوز أن يكون ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكذا سمره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يسمعا من النَّبِيِّ ﷺ في صلاته تلك حرفا، والحال أنه ﷺ قد كان جهر فيها، ولكنهما لم يسمعا ذلك لبعدهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فحكيا على ما شاهدها من ذلك، فإذا كان كذلك، فهذا لا ينفي جهره ﷺ بالقراءة فيها، فإن قيل: روى الشافعي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قَالَ: قمت إلى جنب النَّبِيِّ ﷺ في خسوف الشمس، فما سمعت منه حرفا، فالجواب: أنه روى البيهقي ذلك من ثلاث طرق، كلها واهية من طريق ابن لهيعة، ومن طريق الواقدي، ومن طريق الحكم بن أبان، وكل منهم غير محتج به، وإذا أورد عليه بأنه وإن كان كل منهم غير محتج به، لكنهم عدد، وإنما روى الجهر عن الزُّهْرِيَّ فقط، وهو وإن كان حافظا يشبه أن يكون العدد أولى بالحفظ من الواحد، فيجاء عنه بأنه ليس في الطرق التي ذكرها البيهقي أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان إلى جنب النَّبِيِّ ﷺ، وإنما هو قَالَ صليت مع النَّبِيِّ ﷺ صلاة الكسوف، فلم أسمع منه حرفا، ولو ثبت ذلك، يحمل على فعله في وقت دون وقت، ومثبت الجهر يثبت قدرا زائدا وزيادة الثقة مقبولة، كما تقرر، والله أعلم.

(وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: عطف على حَدَّثَنَا ابن نمر، لأنه مقول الوليد، وقال الْعَيْنِيُّ: كأنه يشير إلى أنه موصول، وقد وصله مسلم، حَدَّثَنَا مُحَمَّد ابن مهران الرازي، قَالَ: حَدَّثَنَا الوليد بن مسلم، قَالَ: قَالَ الْأَوْزَاعِي، وهو عبد الرحمن بن عمرو.

(وَعَيْرُهُ)، أي: وقال غير الأوزاعي أيضا (سَمِعْتُ) ابن شهاب (الزُّهْرِيَّ)، يروي (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ)، بفتح الخاء والسين (عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية: على عهد

فَبَعَثَ مُنَادِيًا : ب: الصَّلَاةَ جَامِعَةً، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ، سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ مِثْلَهُ قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ: «مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مَا صَلَّى إِلَّا رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ، إِذْ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: أَجَلٌ إِنَّهُ أَخْطَأَ السُّنَّةَ»

النَّبِيِّ، ﷺ، (فَبَعَثَ مُنَادِيًا)، يقول: ب: (الصَّلَاةَ جَامِعَةً)، بنصبهما، أي: احضروا الصلاة حال كونها جامعة، ويروى: برفعهما، وفي رواية: منادياً بالصلاة جامعة، بإدخال الموحدة مع الوجهين على الحكاية.

(فَتَقَدَّمَ) ﷺ (فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ) بنصب أربع في الموضوعين، فإن قيل: لا يستدل برواية عبد الرحمن بن نمر في الجهر، لأنه ضعيف، وعبد الرحمن بن عمر والأوزاعي، وإن كان تابعه، لكنه لم يذكر في روايته الجهر، فالجواب أن من ذكر حجة على من لم يذكر، ولا سيما الذي لم يذكره لم يتعرض لنفيه، وقد ثبت الجهر في رواية الأوزاعي عند أبي داود والحاكم، بلفظ أن رسول الله ﷺ قرأ قراءة طويلة، فجهر بها معنى في صلاة الكسوف.

(وَأَخْبَرَنِي)، أي: قَالَ الوليد وأخبرني (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَمِرٍ) أنه (سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ) (الزُّهْرِيَّ) (مِثْلَهُ)، أي: مثل الحديث الأول، أي: عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: جهر النَّبِيُّ ﷺ في صلاة الكسوف بقراءته، ثم ضم إليه وله.

(قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَقُلْتُ)، أي: لعروة بن الزبير: (مَا صَنَعَ أَخُوكَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ)، برفع عبد الله، عطف بيان لقوله أخوك المرفوع على الفاعلية لقوله صنع، وذلك إشارة إلى فعل أخيه المشار إليه بقوله: (مَا صَلَّى إِلَّا رَكَعَتَيْنِ مِثْلَ) صلاة (الصُّبْحِ، إِذْ)، أي: حين (صَلَّى بِالْمَدِينَةِ) النبوية في صلاة الكسوف.

(قَالَ) عروة: (أَجَلٌ)، بفتح الجيم وسكون اللام، أي: نعم (إِنَّهُ) بكسر الهمزة للابتداء (أَخْطَأَ السُّنَّةَ) وفي رواية: قَالَ من أجل أنه بسكون الجيم وفتح الهمزة للإضافة.

تَابَعَهُ سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، وَسَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ⁽¹⁾.

(تَابَعَهُ) أي: تابع ابن نمر (سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ) بالمثلثة العبدية بالموحدة (وَسَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ) الواسطي، كلاهما، (عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي الْجَهْرِ) أما متابعة سليمان فقد وصلها أحمد عن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ خسفت الشمس على عهد النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ، كبر، فكبر الناس، ثم قرأ فجهر بالقراءة، الحديث، وأما متابعة سُفْيَانَ، فقد وصلها التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَدْقَةَ، عن سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ، وَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا، قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وقال الشيخ زين العراقي: حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا له طرق، ولكن الذي ذكر فيه الجهر بالقراءة ثلاث طرق، طريق سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عن الزُّهْرِيِّ، وقد انفرد الترمذي بوصلها، وذكرنا البُخَارِيَّ تعليقاً، وطريق عبد الرحمن بن نمر، عن الزُّهْرِيِّ، وقد اتفق على إخراجها البُخَارِيُّ ومسلم، وطريق الأوزاعي عن الزُّهْرِيِّ، وقد انفرد بها أبو داود.

وقال الْعَيْنِيُّ: له طريق رابعة أخرجها الطَّحَاوِيُّ، عن عقيل بن خالد الأيلي، قَالَ: نا ابن أبي داود، قَالَ: نا عمرو بن خالد، قَالَ: نا ابن لهيعة، عن عقيل، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عن عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، وله طريق خامسة أخرجها الدارقطني عن إسحاق ابن راشد، عن الزُّهْرِيِّ، وهذه طرق متعاضدة، يحصل بها الجزم في ذلك، فحينئذ لا يلتفت إلى تعليل من أعله بسفيان بن حسين وسليمان بن كثير بأنهما ضعيفان، فلو لم يكن في ذلك إلا رواية الأوزاعي، لكانت كافية، وقد روي الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه الطَّحَاوِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عن الحكم، عن حنش، أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ أَيْضًا، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَقَدْ صَلَّى عَلِيٌّ

(1) أطرافه 1044، 1046، 1047، 1050، 1056، 1058، 1064، 1065، 1212، 3203،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما روينا عن فهد بن سليمان، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن زهير، عن الحسن بن الحر، قَالَ: نا الحكم، عن رجل يدعى حنشًا، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه صلى بالناس في كسوف الشمس كذلك، ثم حدثهم أن النَّبِيَّ ﷺ كذلك فعل، ولو لم يجهر النَّبِيُّ ﷺ حين صلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معه، لما جهر علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا، لأنه علم أنه السنة، فلم يترك الجهر، والله أعلم.

فهرس المحتويات

3	11 - كِتَابُ الْجُمُعَةِ
6	1 - باب فَرَضِ الْجُمُعَةِ
15	2 - باب فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ
23	3 - باب الطَّيِّبِ لِلْجُمُعَةِ
27	4 - باب فَضْلِ الْجُمُعَةِ
34	5 - باب
35	6 - باب الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ
43	7 - باب: يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ
47	8 - باب السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
54	9 - باب مَنْ تَسَوَّكَ بِسَوَاكِ غَيْرِهِ
55	10 - باب مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
59	11 - باب الْجُمُعَةِ فِي الْقَرْيِ وَالْمُدُنِ
76	12 - باب: هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غُسْلٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ وَغَيْرِهِمْ؟
81	13 - باب
84	14 - باب الرُّحْصَةِ إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْجُمُعَةَ فِي الْمَطَرِ

- 15 - باب: مِنْ أَيْنَ تُؤْتَى الْجُمُعَةُ، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ 87
- 16 - باب: وَقْتُ الْجُمُعَةِ إِذَا رَأَتْ الشَّمْسُ 93
- 17 - باب: إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ 100
- 18 - باب الْمَشْيِ إِلَى الْجُمُعَةِ 105
- 19 - باب: لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ 113
- 20 - باب: لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ أَخَاهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَقْعُدُ فِي مَكَانِهِ 118
- 21 - باب الْأَذَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ 120
- 22 - باب الْمُؤَذِّنُ الْوَاحِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ 123
- 23 - باب: يُؤَذِّنُ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ 125
- 24 - باب الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ عِنْدَ التَّأْذِينِ 127
- 25 - باب التَّأْذِينِ عِنْدَ الْخُطْبَةِ 128
- 26 - باب الْخُطْبَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ 128
- 27 - باب الْخُطْبَةِ قَائِمًا 136
- 28 - باب: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ، وَاسْتِيقْبَالَ النَّاسِ الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ 139
- 29 - باب: مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الشَّاءِ: أَمَّا بَعْدُ 143
- 30 - باب الْقَعْدَةِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ 159
- 31 - باب الاسْتِمَاعِ إِلَى الْخُطْبَةِ 160
- 32 - باب: إِذَا رَأَى الْإِمَامُ رَجُلًا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ، أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ 164
- 33 - باب: مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ 170
- 34 - باب رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الْخُطْبَةِ 171
- 35 - باب الاسْتِسْقَاءِ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ 172

- 36 - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب 181
- 37 - باب الساعة التي في يوم الجمعة 185
- 38 - باب: إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، فصلاة الإمام ومن بقي
جائز 194
- 39 - باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها 205
- 40 - باب قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ
اللَّهِ﴾ 213
- 41 - باب القائلة بعد الجمعة 217
- 12 - كتاب صلاة الخوف 219
- 1 - باب صلاة الخوف 221
- 2 - باب صلاة الخوف رجالاً ورُكباناً 331
- 3 - باب: يخرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف 235
- 4 - باب الصلاة عند مناهضة الحُصُونِ ولِقَاءِ الْعَدُوِّ 237
- 5 - باب صلاة الطالب والمطلوب رَاكِبًا وَإِيمَاءً 242
- 6 - باب 245
- 6 - باب التَّكْبِيرِ وَالْعَلَسِ بِالصُّبْحِ، وَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْإِعَارَةِ وَالْحَرْبِ 251
- 13 - كتاب العيدين 255
- 1 - باب: في العيدين والتَّجْمُلِ فِيهِ 257
- 2 - باب الحِرَابِ وَالذَّرْقِ يَوْمَ الْعِيدِ 259
- 3 - باب سُنَّةِ الْعِيدَيْنِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ 270

- 4 - باب الأكل يومَ الفِطْرِ قَبْلَ الخُرُوجِ 275
- 5 - باب الأكل يومَ النَّحْرِ 279
- 6 - باب الخُرُوجِ إِلَى المُصَلَّى بِغَيْرِ مَنَبْرٍ 286
- 7 - باب المَسِيِّ والرُّكُوبِ إِلَى العيدِ، وَالصَّلَاةِ قَبْلَ الحُطْبَةِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ 293
- 8 - باب الحُطْبَةِ بَعْدَ العيدِ 298
- 9 - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ حَمْلِ السِّلَاحِ فِي العيدِ وَالْحَرَمِ 304
- 10 - باب التَّكْبِيرِ إِلَى العيدِ 309
- 11 - باب فَضْلِ العَمَلِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ 312
- 12 - باب التَّكْبِيرِ أَيَّامَ مِنَى، وَإِذَا غَدَا إِلَى عَرَفَةَ 321
- 13 - باب الصَّلَاةِ إِلَى الحَرْبَةِ يومَ العيدِ 328
- 14 - باب حَمْلِ العَنْزَةِ أَوْ الحَرْبَةِ بَيْنَ يَدَيِ الإمامِ يَوْمَ العيدِ 329
- 15 - باب خُرُوجِ النِّسَاءِ وَالْحَيْضِ إِلَى المُصَلَّى 330
- 16 - باب خُرُوجِ الصِّبْيَانِ إِلَى المُصَلَّى 332
- 17 - باب اسْتِقْبَالِ الإمامِ النَّاسَ فِي حُطْبَةِ العيدِ 333
- 18 - باب العَلَمِ الَّذِي بِالمُصَلَّى 335
- 19 - باب مَوْعِظَةِ الإمامِ النِّسَاءِ يَوْمَ العيدِ 336
- 20 - باب: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا جِلْبَابٌ فِي العيدِ 342
- 21 - باب اغْتِزَالِ الحَيْضِ المُصَلَّى 346
- 22 - باب النَّحْرِ وَالدَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمُصَلَّى 348
- 23 - باب كَلَامِ الإمامِ وَالنَّاسِ فِي حُطْبَةِ العيدِ، وَإِذَا سُئِلَ الإمامُ عَنْ شَيْءٍ وَهُوَ يَخْطُبُ 349

- 24 - باب مَنْ خَالَفَ الطَّرِيقَ إِذَا رَجَعَ يَوْمَ الْعِيدِ 353
- 25 - باب: إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ، وَمَنْ كَانَ فِي الْبُيُوتِ وَالْقُرَى 358
- 26 - باب الصَّلَاةِ قَبْلَ الْعِيدِ وَبَعْدَهَا 364

14 - كِتَابُ الْوُتْرِ

- 1 - باب مَا جَاءَ فِي الْوُتْرِ 367
- 2 - باب سَاعَاتِ الْوُتْرِ 382
- 3 - باب إِيقَاطِ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَهُ بِالْوُتْرِ 387
- 4 - باب: لِيَجْعَلَ آخِرَ صَلَاتِهِ وَتَرَا 387
- 5 - باب الْوُتْرِ عَلَى الدَّائِبَةِ 391
- 6 - باب الْوُتْرِ فِي السَّفَرِ 394
- 7 - باب الْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ 399

15 - كِتَابُ الْاسْتِسْقَاءِ

- 1 - باب الْاسْتِسْقَاءِ وَخُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْاسْتِسْقَاءِ 419
- 2 - باب دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: «اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِينِينَ كَسِينِي يُوسُفَ» 422
- 3 - باب سُؤَالِ النَّاسِ الْإِمَامَ الْاسْتِسْقَاءَ إِذَا قَحَطُوا 430
- 4 - باب تَحْوِيلِ الرَّدَاءِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ 437
- 5 - باب انْتِقَامِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ مِنْ خَلْقِهِ بِالْقَحْطِ إِذَا انْتَهَكَ مَحَارِمَ اللَّهِ 443
- 6 - باب الْاسْتِسْقَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ 444
- 7 - باب الْاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ غَيْرَ مُسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ 453

- 8 - باب الاستِسْقَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ 456
- 9 - باب مَنْ اكْتَفَى بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي الاستِسْقَاءِ 457
- 10 - باب الدُّعَاءِ إِذَا تَقَطَّعَتِ السُّبُلُ مِنْ كَثْرَةِ الْمَطَرِ 459
- 11 - باب مَا قِيلَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُحَوَّلْ رِدَاءُهُ فِي الاستِسْقَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» 460
- 12 - باب: إِذَا اسْتَشْفَعُوا إِلَى الْإِمَامِ لِيَسْتَسْقِيَ لَهُمْ لَمْ يَرُدَّهُمْ 461
- 13 - باب: إِذَا اسْتَشْفَعَ الْمُشْرِكُونَ بِالْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْقَحْطِ 463
- 14 - باب الدُّعَاءِ إِذَا كَثُرَ الْمَطَرُ: حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا 466
- 15 - باب الدُّعَاءِ فِي الاستِسْقَاءِ قَائِمًا 469
- 16 - باب الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الاستِسْقَاءِ 471
- 17 - باب: كَيْفَ حَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَى النَّاسِ 472
- 18 - باب صَلَاةِ الاستِسْقَاءِ رَكْعَتَيْنِ 473
- 19 - باب الاستِسْقَاءِ فِي الْمُصَلَّى 474
- 20 - باب اسْتِجَابَ الْقِبْلَةِ فِي الاستِسْقَاءِ 475
- 21 - باب رَفَعَ النَّاسِ أَيْدِيَهُمْ مَعَ الْإِمَامِ فِي الاستِسْقَاءِ 476
- 22 - باب رَفَعَ الْإِمَامُ يَدَهُ فِي الاستِسْقَاءِ 481
- 23 - باب مَا يُقَالُ إِذَا أَمْطَرَتْ 482
- 24 - باب مَنْ تَمَطَّرَ فِي الْمَطَرِ حَتَّى يَتَحَادَرَ عَلَى لِحْيَتِهِ 485
- 25 - باب: إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ 488
- 26 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالْصَّبَا» 490
- 27 - باب مَا قِيلَ فِي الرِّلَازِلِ وَالْآيَاتِ 492
- 28 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْفُرُونَ﴾ 501

29 - باب: لا يَدْرِي مَتَى يَجِيءُ الْمَطَرُ إِلَّا اللَّهُ 504

16 - كِتَابُ الْكُسُوفِ 509

1 - باب الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ 514

2 - باب الصَّدَقَةِ فِي الْكُسُوفِ 530

3 - باب النَّدَاءِ بِـ «الصَّلَاةِ جَامِعَةً» فِي الْكُسُوفِ 538

4 - باب خُطْبَةِ الْإِمَامِ فِي الْكُسُوفِ 540

5 - باب: هَلْ يَقُولُ كَسَفَتِ الشَّمْسُ أَوْ خَسَفَتْ؟ 544

6 - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ» 548

7 - باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُسُوفِ 552

8 - باب طُولِ السُّجُودِ فِي الْكُسُوفِ 556

9 - باب صَلَاةِ الْكُسُوفِ جَمَاعَةً 559

10 - باب صَلَاةِ النَّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْكُسُوفِ 568

11 - باب مَنْ أَحَبَّ الْعَتَاقَةَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ 570

12 - باب صَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي الْمَسْجِدِ 571

13 - باب: لَا تَتَكَبَّرُ الشَّمْسُ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ 574

14 - باب الذِّكْرِ فِي الْكُسُوفِ 576

15 - باب الدُّعَاءِ فِي الْكُسُوفِ 579

16 - باب قَوْلِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَةِ الْكُسُوفِ: أَمَّا بَعْدُ 580

17 - باب الصَّلَاةِ فِي كُسُوفِ الْقَمَرِ 581

-
- 18 - باب: الرَّكْعَةُ الْأُولَى فِي الْكُصُوفِ أَطْوَلُ 585
- 19 - باب الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْكُصُوفِ 586
- فهرس المحتويات 593